الكِتَاب

تأليف

عَمرو بن عُثمان بن قَنبَر
الملقّب بـ"سيبَويه"

علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه

د. إميل بَديع يعَقوب

الجُـزء الأوّل

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

دار الكتب العلمية
بيروت _ لبنان

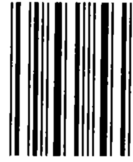
العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2292-4





http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : sales@al-ilmiyah.com

ترجمة سيبويه وكتابه

١ ـ مصادر ترجمته ومراجعها:

تكاد المصادر والمراجع التي ترجمت لسيبويه لا تُحصى لكثرتها، وقد اخترنا منها[١]:

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، ص ٤١ ـ ٨٣.
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ/ ٩٧٨ م) ص ٤٨ ـ ٥٠.
- الأعلام لخير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦ م) ٥/ ٨١.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٨ م) ٢/ ٣٤٦ ـ ٣٦٠.
- البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ، ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٣ م) ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م) ٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ/ ١٠٧١ م) ١٢/ ١٩٥ ـ ١٩٩.
- دائرة المعارف الإسلامية ١٢/ ٤٠٦ ـ ٤٠٩. كتبها فريتس كرنكو (ت ١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٣ م)، ونقلها إلى العربية إبراهيم زكي خورشيد.

---

(١) وقد رتبناها ترتيباً ألفبائيًّا.

- روضات الجنات لمحمد باقر بن زين العابدين الخوانساري (ت ١٣١٣/١٣٠٣ هـ/ ١٨٩٥ م). ص ٥٠٢ - ٥٠٣.
- سيبويه إمام النحاة لكوركيس عواد. ص ٨ - ١٩.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحيّ بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ/ ١٦٧٩ م). ١/ ٢٥٢-٢٥٥.
- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ/ ٩٨٩ م). ص ٦٦-٧٢.
- غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ/ ١٤٢٩ م) ١٠/ ٦٠٢.
- الفهرست لمحمد بن أبي يعقوب النديم (ت ٤٣٨ هـ/ ١٠٤٧ م) ص ٥٧.
- الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام محمد هارون، التقديم ص ٣ - ٦٢.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (١٠٦٧ هـ/ ١٦٥٧ م)، ص ١٤٢٦ - ١٤٢٧.
- مرآة الجنان لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٧ م). ١/ ٤٤٥ - ٤٤٦.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ/ ٩٦٢ م) ص ١٠٦.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ م). ١٦/ ١١٤ - ١٢٧.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٨/ ١٠.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف اليان سركيس (ت ١٣٥١ هـ/ ١٩٣٢ م). ١/ ١٠٧٠.
- المعجم المفصَّل في اللغويين العرب لإميل بديع يعقوب ١/ ٥١٠ - ٥١١.
- مفتاح السعادة لطاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ/ ١٥٦١ م). ١/ ١٢٨ - ١٣٠.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٠ هـ/ ١١٨١ م). ص ٦٠ - ٦٦.
- النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ/ ١٤٧٠ م). ٢/ ٩٨ - ١٠٠.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١ هـ/ ١٢٨٢ م). ٣/ ٤٦٣ - ٤٦٥.

٢ ـ اسمه ونسبه:

اكتفت المصادر التي بين أيدينا بالنص على اسمه واسم أبيه واسم جدّه، فهو عمرو بن عثمان بن قَنبر[١]، ولعلّ ذلك يعود إلى أنه فارسيّ الأصل، فأجداده الآخرون فُرْس، فهم بالتالي غير ذوي أهميّة بالنسبة إلى أصحاب هذه المصادر. وكان سيبويه مولًى لبني الحارث ابن كعب بن عمرو بن عُلة بن خالد بن مالك بن أدد، وقيل: لآل الربيع بن زياد الحارثيّ.

٣ ـ كنيته ولقبه:

كُنِّي سيبويه بـ «أبي بشر»، وبـ «أبي الحسين»، وبـ «أبي عثمان»، ولكنه اشتهر بكنيته الأولى[٢].

أمّا لقبه: «سيبويه» فقد اختلف في تفسيره، فقيل: «معناه رائحة التفاح، وأنّ أمّه كانت ترقّصه بذلك في صغره، وقيل: كان من يلقاه لا يزال يشمّ منه رائحة الطيب، فسُمّي بذلك، وقيل: كان يعتاد شمّ التفاح. وقيل: لُقّب بذلك للطافته، لأنّ التفاح من أطيب الفواكه». ويرى كرنكو (F.Krenkow) أنَّ هذه الكلمة كانت تنطق سيبَوَي (Seboe)، وأنّها كانت عبارة تحمل معنى التدليل والإعزاز، وتدلّ على التفاحة الصغيرة[٣]. وقيل: معناه: ثلاثين رائحة[٤]، أي: الكثير العطر.

وقد عُرف بهذا اللقب، بعد سيبويه، عدد من النحاة، منهم[٥]:

- أبو بكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكنديّ المصري، ابن الصيرفي (٢٨٤ هـ/ ٨٩٧ م ـ ٣٥٨ هـ/ ٩٦٨ م).

- أبو نصر محمد بن عبد العزيز المصري، من رجالات القرن الرابع الهجري.

---

(١) بضمّ القاف وفتح النون وتسكين الباء كما في تاج العروس (قنبر)؛ وبفتح القاف وسكون النون وفتح الباء كما في طبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٠٦، وممّا يؤيّد الضبط الثاني قول الزمخشري [من الوافر]:

ألا صَلَّى الإلهُ صلاةَ صِدْقٍ ... على عَمْرو بن عثمان بن قَنْبَرْ

فإنّ كِتابَه لم يُغْنِ عَنْهُ ... بنو قَلَمٍ ولا أبْناءُ مِنْبَرْ

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٠).

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١٢/ ٤٠٧.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ٣٦٠.

(٥) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٩٠.

ـ أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الكوفي المغربي المالكي (ت ٦٦٧ هـ/ ١٢٦٨ م).

٤ ـ مولده ونشأته ووفاته:

لم تذكر المصادر التي ترجمت لسيبويه زمن ولادته، وإذا دقَّقنا النظر في أخباره، وبسنوات وفيات الرجالات الذين أخذ عنهم العلم، أو كانوا أقرانه، أو ذُكروا في أخباره، رجَّحْنا أنه من مواليد العقد الرابع من القرن الثاني الهجريّ، ولكنّ الزركلي حدّد ولادته بالسنة ١٤٨ هـ/ ٧٦٥ م، ولا نعرف إلامَ استند في هذا التحديد.

أمّا مكان ولادته، ففيه خلاف بين الباحثين، والراجح أنه وُلد في مدينة البيضاء في كورة اصطخر بفارس، ثم هاجر أهله إلى البصرة، فنشأ بها، ودرس على علمائها اللغة والنحو والحديث والفقه، ومن أشهرهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وحمّاد بن سلمة، ويونس بن حبيب البصري، وأبو زيد الأنصاري، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر.

وكان من أقرانه الذين أخذوا العلم عن الخليل ثلاثة من العلماء، وهم:

ـ أبو فيد مؤرِّج بن عمرو السدوسي (ت ١٩٥ هـ/ ٨١٠ م).
ـ علي بن نصر بن علي الجهضمي (ت ١٨٧ هـ/ ٨٠٢ م).
ـ أبو الحسن النضر بن شميل المازني التميمي (ت ٢٠٣ هـ/ ٨١٩ م).

بعد البصرة قصد سيبويه بغداد، وهناك جرت المناظرة المشهورة بينه وبين الكسائي، والمعروفة باسم «المسألة الزنبورية»[١]، ثم «قصد بلاد فارس فتوفّي بقرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء في سنة ثمانين ومئة، وقيل: سنة سبع وسبعين، وعمره نيِّف وأربعون سنة. وقال ابن قانع: بل توفي بالبصرة في سنة إحدى وستين ومئة، وقيل: سنة ثمان وثمانين، وقال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي: توفي سنة أربع وتسعين ومئة، وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وإنه توفي بمدينة ساوة. وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد» عن ابن دريد أنه قال: مات سيبويه بشيراز، وقبره بها، والله أعلم»[٢]. وقيل غير ذلك[٣].

---

(١) هي: «كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها» انظر معجم الأدباء ١٦/ ١١٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٠؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٤.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٤.

(٣) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٣٠.

ورُوي أنه عندما احتضر وضع رأسه في حجر أخيه، فقطرت قطرة من دموع أخيه على خدّه، فأفاق من غشيته، فقال [من الطويل]:

أُخيَّينِ كُنا فرَّق الدهرُ بيننا إلى الأمدِ الأقصى ومَنْ يأمَنِ الدَّهْرا؟ [1]

وأنه تمثَّل بقول القائل [من المتقارب]:

يُؤمِّلُ دُنْيا لتبْقَى لَهُ فماتَ المُؤمِّلُ قَبْلَ الأمَلْ [2]
حثيثاً يُروِّي أُصُولَ النَّخيلِ فعاشَ الفَسيلُ وماتَ الرجلْ

وقد أخذ عنه النحو جماعة، منهم من درس عليه مباشرة، ومنهم من درس كتابه واستفاد منه، وممّن درس عليه مباشرة:

- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الملقَّب بـ «الأخفش الأوسط» (ت ٢١٥ هـ/ ٨٣٠ م).
- أبو علي محمد بن المستنير المعروف بـ «قطرب» (ت ٢٠٦ هـ/ ٨٢١ م). وسيبويه هو الذي لقبَّه بهذا اللقب، إذ كان يخرج، فيراه بالأسحار على بابه، فيقول له: «إنّما أنت قطرب ليل»، والقطرب دويبة تدبّ وتسعى دائماً، فشبَّهه لسعيه ونشاطه بهذه الدويبَّة.

أما الذين تتلمذوا عليه بقراءة كتابه، فكثيرون.

٥ ـ صفاته وأقوال العلماء فيه:

كان سيبويه شابّاً نظيفاً جميلاً، وكان في لسانه حُبْسة، وقلمه أبلغ من لسانه[3]. وكان لطيف المعشر بدليل أن الخليل كان يُرحّب به قائلاً: «مرحباً بزائر لا يُملّ»[4].

وقد نظر إليه العلماء نظرةً فيها الكثير من التقدير لعلمه وكتابه. فقد قال عنه أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ/ ٨٣٠ م) وهو تلميذ سيبويه، وكان أسنّ منه: «كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه، عرضه عليّ. وهو يرى أنّي أعلم به منه، وكان أعلم به مني، وأنا اليوم أعلم منه»[5].

وقال أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩ هـ/ ٨٦٣ م): «من أراد أن يعمل

---

(١) عيون الأخبار ٢/ ٣٣٦؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ١٢٢.
(٢) معجم الأدباء ١٦/ ١٢٢.
(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٥.
(٤) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤.
(٥) مراتب النحويين ص ٦٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٠.

كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»[١].

وقال الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ/ ٨٦٩ م): «لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله، وجميع كتب النحو عليه عيال»[٢]. وقال: أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات، وزير المعتصم، ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه، فلمّا وصلت إليه، قلت له: لم أجدْ شيئاً أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفرّاء، فقال: والله ما أهديتَ لي شيئاً أحبّ إليّ منه»[٣]. ورُوي أنّ الجاحظ لمّا وصل إلى ابن الزيات بكتاب سيبويه، أعلمه به قبل إحضاره، فقال له ابن الزيات: أوَظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب؟ فقال الجاحظ: ما ظننت ذلك، ولكنها بخط الفرّاء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، يعني نفسه، فقال ابن الزيات: هذه أجلّ نسخة توجد وأعزّها. فأحضرها إليه، فسُرَّ بها، ووقعت منه أجمل موقع»[٤].

وكان أبو العباس المبرد (ت ٣٨٥ هـ/ ٨٩٨ م) إذا أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: «هل ركبت البحر؟ تعظيماً له واستعظاماً لما فيه[٥].

وقال أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١ هـ/ ٩٦٢ م): «هو أعلم الناس بالناس بعد الخليل، وألّف كتابه الذي سمّاه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل»[٦].

وقال أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ/ ٩٨٠ م): «وله كتاب كبير في النحو، وكان علاّمة حسن التصنيف»[٧].

وقال محمد بن إسحاق، النديم (ت ٤٣٨ هـ/ ١٠٤٧ م): «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به بعده»[٨].

وقال صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي (ت ٤٢٠ هـ/ ١٠٢٩ م): «لا أعرف كتاباً أُلِّف في علم من العلوم، قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنّ غير ثلاثة كتب: أحدها المجسطيّ لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب

---

(١) الفهرست ص ٥٧.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣.

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣.

(٤) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣.

(٥) الفهرست ص ٥٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٨.

(٦) مراتب النحويين ص ٦٥.

(٧) مقدمة تهذيب اللغة، ص ١٩.

(٨) الفهرست ص ٥٧.

أرسطاطاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصريّ النحويّ، فإنّ كلّ واحد من هذه لم يشذّ عنه من أصول فيه شيء إلاّ ما لا خطر له»[1].

وقال ابن خلكان (أحمد بن محمد) (ت ٦٨١ هـ/ ١٢٨٢ م): «كان أعلم المتقدّمين والمتأخّرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه»[2].

* * *

ولعلّ أوسع ترجمة لسيبويه تلك التي أثبتها القفطيّ في كتابه «إنباه الرواة على أنباه النحاة» ونصُّها:

«عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جَلْد بن مالك بن أُدد ـ ويكنى أبا بِشْر وأبا الحسن. ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح.

أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الفُرهوديّ الأزديّ، ولازمه، وتَتَلْمذ له. وقد كان أخذ شيئاً من النحو عن عيسى بن عمر الثقفيّ وعن يونس، وأخذ عن غيرهما. وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش الكبير وغيره، وعمِل كتابه المنسوب إليه في النحو، وهو مما لم يسبقه إليه أحد. وقد قيل إنه أخذ كتابَ عيسى بن عمر المسمى «بالجامع»، وبسطه وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره، وأنه كان كتابه الذي اشتغل به، فلما استكْمِلَ بالبحث والتَّحْشِية نُسِب إليه.

ويَسْتَدِلّ القائل بهذه المقالة بما نُقِل أن سيبويه لمّا فارق عيسى بن عمر، ولازم الخليلَ، سأله الخليل عن مصنّفات عيسى بن عمر، فقال له سيبويه: قد صنف نيّفاً وسبعين مصنفاً في النحو، وأن بعضَ أهل اليسار جَمعها وأتَتْ عليها عنده آفة، فذهبتْ، ولم يبق منها في الوجود سوى تصنيفين؛ أحدهما اسمه «الكامل» وهو بأرض فارس عند فلان، و «الجامع»، وهو هذا الكتاب الذي أشتغِل فيه عليك، وأسألُك عن غوامضه. فأطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه، وقال: رَحِم الله عيسى! ثم أنشد ارتجالاً [من الرمل]:

ذهب النحوُ جميعاً كلُّه ... غير ما أحدثَ عيسى بن عمرْ
ذاك «إكمال» وهذا «جامع» ... فهما للناس شمسٌ وقمرْ

فأشار إلى «الإكمال» بالإشارة إلى الغائب في قوله: «ذاك»، وأشار إلى الجامع بالإشارة إلى الحاضر بقوله: «وهذا».

(١) معجم الأدباء ١٦/ ١١٧.
(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣.

وذكر ابن إسحاق النديم في كتابه قال:

«قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة «كتاب سيبويه» اثنان وأربعون إنساناً؛ منهم سيبويه. والأصول والمسائل للخليل».

وقدم سيبويه أيام الرشيد إلى العراق، وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة، وتوفي وله نيّف وأربعون سنة بفارس. وكان وروده العراق لقصده يحيى بن خالد البرمكيّ. ولما قيل ليحيى بن خالد: هذا فاضل نحاة البصرة اشتاقتْ نفسُه إلى سماع كلامه. فقيل له: اجْمع بينه وبين نحويّ الكوفة الكسائيّ. فجمع بينهما، وحضر نحاةُ الكوفة، وحضر الأخفش الأوسط سعيد، وحضر الفرّاء والأحمر صاحبا الكِسائي، وسألاه عن مسائل تلجلج في جوابها. فقال يحيى بن خالد: مَنْ يحكم بين هؤلاء؟ فتراضوا بالأعراب، فأحضر من فصحائهم مَنْ قدم على باب السلطان، وهم أبو فقعس وأبو دماذ وأبو الجراح وأبو ثروان، فحكموا بما قاله الكسائيّ، فقال الكِسائي ليحيى بن خالد: هذا رجل قَدِم عليك يريد مِنْ دنياك. فأجازه بعشرة آلاف درهم، فأخذها وعاد إلى البصرة، وخرج منها إلى فارس، فمات هناك في سنة تسع وسبعين ومائة.

وكان المبرّد إذا أراد أحد أن يقرأ عليه «كتاب سيبويه» يقول له: هل ركبت البحر! تعظيماً له، واستعظاماً لما فيه.

وكان المديني يقول: مَنْ أراد أن يعمَل كتاباً كبيراً في النحو بعد «كتاب سيبويه» فليستحي.

أخبرني الشريف النقيب النّسابة محمد بن أبي البركات الحسين بن أسعد الحسيني الجوانيّ إجازة شافهني بها بداره؛ بقرافة مصر في شهور سنة ثلاث وثمانين وخمسمئة، قال: أخبرني عبد السلام بن مختار اللغوي، قال: أخبرني ابن بركات السعيديّ، قال: أخبرني أبو سهل محمد بن عليّ بن محمد الهرويّ، قال: أخبرني أبو عبد الله محمد بن الحسين اليمنيّ في كتابه، قال:

«أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد، قال: حدثنا إبراهيم بن السريّ الزّجّاج، قال: قال محمد بن يزيد المبرّد: سيبويه يُكْنى أبا بشر، واسمه عَمْرو بن عثمان بن قَنْبَر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جَلْد بن مالك بن أُدد، وقيل: كان يُكْنى أبا الحسين وأبا عثمان. والأوّل أشبه وأثبت».

وقال أبو حاتم: هو عمرو بن عثمان. وسيبويه بالفارسية «رائحة التفاح». وهو لقب. وكان في لسانه حُبْسة، وقلمه أبلغ من لسانه، وهو أثبت مَنْ أخذ عن الخليل بن أحمد، وهو أستاذه، وأخذ أيضاً عن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم. وأخذ اللغة عن أبي

الخطاب الأخفش وغيره. وسمع الحديث، وكان شديد الأخذ، وكان يستملي على حماد بن سلمة.

كتبت من خط محمد بن عبد الملك: حدّثني محمد بن موسى بن حماد، قال: حدّثنا محمد بن منصور الطوسيّ، قال: سمعت عفان بن مسلم يقول: قال سيبويه لشعبة ـ ورادّه في حديث ـ فقال شعبة: لأنْ أخِرّ من السماء أحبُّ إلي من أن أدلِّس.

قال نصر بن عليّ: كان سيبويه يَسْتَملي من حماد بن سلمة يوماً: قال رسول الله ﷺ: «مَا أحد من أصحابي إلاّ وقد أخذت عليه، ليس أبا الدرداء». فقال سيبويه: «ليس أبو الدرداء»، فقال: لحنت يا سيبويه، فقال سيبويه: لا جرم! لأطلبنّ علماً لا تلحنِّني فيه أبداً، فطلب النحو، ولم يزل يلازم الخليل.

كتبت من خط محمد بن عبد الملك: حدّثنا إبراهيم بن مهدي، قال: حدّثنا سَهْل بن محمد، قال: سمعت أبا زيد الأنصاري يقول: كان سيبويه غُلاماً يأتي مجلسي، وله ذؤابتان. قال: وإذا سمعته يقول: حدّثني مَنْ أثق بعربيّته ـ فإنّما يعنيني.

وكتبتُ من خط محمد بن عبد الملك: حدّثني محمد بن علي بن حمزة، قال: حدّثنا الرياشيّ، قال: سمعت الأخفش يقول: كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه، عرضه عليّ، وهو يرى أني أعلم منه ـ وكان أعلمَ مني ـ وأنا اليوم أعلم منه.

وكتبت من خطه: حدّثني أحمد بن محمد النحوي، قال: حدّثني محمد بن سلام، قال: حدّثني الأخفش: أنه قرأ «كتاب سيبويه» على الكسائي في جُمعة، فوهب له سبعين ديناراً. قال: وكان الكِسائي يقول لي: هذا الحْرف لم أسمعه، فاكتبه لي، فأفعل.

قال أبو العباس: وكان الأخفش يؤدِّب ولَد الكسائي، وكان الجاحظ قد سمع هذا الخبر، فقال فيما يعدّده من فخر أهل البصرة على أهل الكوفة: هؤلاء يأتونكم بفلان وفلان، وسيبويه الذي اعتمدتم على كتبه وجحدتم فضلُه ـ وذكر الجاحظ كتاب سيبويه ـ لم يكتب الناسُ في النحو كتاباً مثله، وجميعُ كتب الناس عليه عِيال. وكان سيبويه لشهرته وفَضْلِه عَلَماً عند النحويين، وكان يقال بالبصرة: قرأ فلان «الكتاب»؛ فيُعلَم أنه «كتاب سيبويه»، ولا يُشك أنه «كتاب سيبويه».

كتبت من خط محمد بن عبد الملك: حدّثني المروزيّ عن الجاحظ، قال: «أردت الخروجَ إلى محمد بن عبد الملك الزيات، ففكّرْت في شيء أهديه إليه، فلم أجد شيئاً أشرفَ من «كتاب سيبويه». فقلت له: أردتُ أن أهدِيَ إليك شيئاً، ففكرت، فإذا كل شيء عندك دونه، فلم أرَ أشرفَ من «كتاب سيبويه». وهذا «كتاب سيبويه» اشتريته من ميراث الفرّاء. فقال: والله ما أهديت إليَّ شيئاً أحبّ إليَّ منه».

وشاهدت بخط السلاليّ النحويّ القرشيّ الكوفيّ الورّاق أن الجاحظ لما قدم من البصرة في بعض قدماته، أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته نسخة من «كتاب سيبويه»، وأعلم بإحضارها صحبته قبل أن يحضرها مجلَسه، فقال له ابن الزيات: أو ظننتَ أن خزائننا خالية من هذا الكتاب فقال: ما ظننتُ ذاك؛ ولكنها بخط الفرّاء، ومُقابلة الكِسائيّ، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ. فقال له ابن الزيات: هذه أجلّ نسخة توجد وأغربُها. فأحضرها إليه، فسُرّ بها، ووقعتْ منه أجمل موقع.

وكتبت من خط محمد بن عبد الملك التاريخي: حدّثني ابنُ الأعلم قال: حدّثنا محمد ابن سلام قال: كان سيبويه النحويّ جالساً في حَلْقته بالبصرة، فتذاكرنا شيئاً من حديث قتادة، فذكر حديثاً غريباً، فقال: لم يروِ هذا إلا سعيد بن أبي العَروبة، فقال بعضُ ولد جعفر بن سليمان: ما هاتان الزائدتان يا أبا بشر؟ فقال: هكذا يقال؛ لأن العَروبة هي الجمعة، ومن قال: عَروبة فقد أخطأ. قال ابن سلام: فذكرت ذلك ليونس فقال: أصاب، لله درّه!

وكتبت من خط محمد بن عبد الملك: حدّثني إبراهيم بن إسحاق الحربيّ قال: سمعت ابن عائشة يقول: كنا نجلس مع سيبويه النحويّ في المسجد ـ وكان شابًا جميلاً نظيفاً قد تعلّق من كل علم بسبب، وضرب في كل أدب بسهم، مع حداثة سنه وبراعته في النحو ـ فبينا نحن عنده ذات يوم، إذْ هبت ريح أطارت الورَق، فقال لبعض أهل الحلْقة: انظر أيّ ريح هذه؟ وكان على منارة، تمثال فرس من صُفْر، فنظر ثم عاد فقال: ما يثبت الفرس على شيء. فقال سيبويه: العرب تقول في مثل هذا: قد تذاءبت الريح، وتَذَأبت الريح؛ أي فعلت فعل الذئب، وذلك أنه يجيء من ها هنا وها هنا ليختل، فيتخيل للناظر أنه عِدّة ذئاب.

وكتبت من خَطِّه: حدّثنا بشر بن موسى، حدثنا ابن النِّطاح قال: كنتُ عند الخليل بن أحمد، فأقبل سيبويه، فقال: مرحباً مرحباً بزائرٍ لا يُمَلّ. فقال أبو عمرو المخزوميّ ـ وكان كثير المجالسة للخليل: ما سمعت الخليل يقولها لأحد إلا لسيبويه.

كتبت من خط ابن عبد الملك: سمعتُ أبا العباس أحمد بن يحيى يقول: كان سيبويه يخطىء في أسمه؛ يقول: سيبويه وسيبويهٍ آخر؛ والكسائي يقول: سيبويهُ وسيبويهُ آخر؛ لأنه أعجميّ فلا يُجْرَى، وزيلويه وزيلويهٍ آخر، ويثنى زيلويهان ويجمع زيلوهات، لأن الجمع بالواو والنون للحيوان الذي يعقل من الذُّكران، والألف والتاء لما يعقل من الإناث ولما لا يعقل، ولا يعرف باللام. وقد قيل: زيلويه، وذو زيلويه، وذوات زيلويه، ورأيت زيلويه، وذوي زيلويه، وذوات زيلويه.

ومن خطه: حدثني أبو أحمد التُّبريزي قال: حدثنا الفضل بن الحسن قال: حدّثنا عبيد الله بن معاذ العنبريّ قال: جاء سيبويه إلى حَمَّاد بن سلمة، فقال له: أحدَّثك هشام بن عُرْوة عن أبيه في رجل رَعُفَ في الصلاة؟ فقال: أخطأت يا سيبويه! إنما هو رَعَف. قال: فانْصَرف إلى الخليل، فشكا إليه ما لقيه به حمّاد، فقال: صَدَق، ومثْل حماد يقول هذا. و «رَعُف» يجوز إلا أنها ضعيفة، والكلام: «رَعَف».

قال أبو العباس المبرّد: كان الأخفش أكبر سنًّا من سيبويه؛ وكانا جميعاً يطلبان، فجاءه الأخفش يناظره بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنما ناظرتُك لأستفيدَ لا غير، قال: أتراني أشكّ في هذا!

ومات سيبويه قبل جماعة قد كان أخذ عنهم كيونس وغيره؛ فأما يونس، فمات في سنة ثلاث وثمانين ومائة، ومات أبو زيد بعد موت سيبويه بنيّف وثلاثين سنة.

وكانت وفاة سيبويه ـ على ما ذكر محمد بن عمرو الجماز ـ في سنة ثمانين ومئة بفارس، في أيام الرشيد، وقبره بشيراز قَصَبة فارس. وكان قدم بغداد، وجُمِع له النحويون فناظروه، فاستُزِلّ، فعاد إلى فارس، ومات هناك.

ونَجَمَ من أصحاب سيبويه أبو الحسن الأخفش سعيد بن مَسْعدة، وأبو عليّ محمد بن المستنير قُطْرب.

أنبأنا زيد بن الحسن بن زيد النحويّ فيما كتب به إلي: أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن القزاز، حدثنا أحمد بن عليّ من كتابه قال: «عمرو بن عثمان بن قَنْبَر أبو بشر المعروف بسيبويه النحويّ من أهل البصرة. كان يطلب الآثار والفقه، ثم صحب الخليل بن أحمد، فبرع في النحو، وورد بغداد، وجرت بينه وبين الكِسائي وأصحابه مناظرة».

أنبأني الكنديّ، أخبرنا القزاز، حدثنا أحمد بن عليّ في كتابه: «أخبرنا محمد بن عبد الواحد بن علي البزاز، أنبأنا أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزبانيّ، أخبرني الصُّوليّ وعبد الله بن جعفر قالا: حدثنا محمد بن يزيد النحويّ قال: أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قَنْبر مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن جَلْد بن مالك بن أدد بن عُلَة. قال المرزباني: وحدثنا محمد بن يحيى، حدثنا محمد بن يزيد المبرّد قال: سيبويه يكنى أبا بشر وأبا الحسن، وهو من مولى بني الحارث بن كعب. قال المرزبانيّ: ويقال: وهو مولى آل الربيع بن زياد الحارثي. وتفسير سيبويه بالفارسية «رائحة التفاح».

أنبأ الكنديّ إجازة قال: أخبرنا عبد الرحمن القزاز سماعاً عليه قال: حدثنا أحمد بن عليّ من كتابه: «أخبرنا العتيقيّ، حدثنا محمد بن العباس، أخبرنا سليمان بن إسحاق

الجلاب قال: وسمعته ـ يعني إبراهيم الحربيّ ـ يقول: سُميّ سيبويه لأن وجَنْتيه كانتا كأنهما تفاح».

وبالإسناد قال أحمد بن علي: «أخبرنا القاضي أبو العلاء الواسطيّ قال: قال: محمد ابن جعفر بن هارون التميمي: كان سيبويه في أول أيامه صحِب الفقهاء وأهلَ الحديث، وكان يَسْتملي على حمّاد بن سلمة، فلحَن في حرف، فعاتبه حمّاد، فأنِف من ذلك، ولزم الخليل. وكان من أهل فارس، من البيضاء ومنشؤه بالبصرة، واسمه عمرو بن عثمان بن قَنْبر، وكُنيتُه أبو بِشْر، ولَقَبه سيبويه، وتفسيره: ريح التفاح، لأن «سِيب»: التفاحة، و «ويه»: الريح. وكانت والدته ترقِّصه وهو صغير بذلك».

وبالإسناد قال أحمد بن عليّ في كتابه: «أخبرني التَّنوخي، حدثنا أبو الحسن أحمد بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول التَّنوخي، حدثنا أبو سعد داود بن الهيثم بن إسحاق ابن البهلول، حدثنا حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد عن نصر بن علي قال: بَرَز من أصحاب الخليل أربعة: عمرو بن عثمان أبو بشر المعروف بسيبويه، والنَّضْر بن شُميل، وعلي بن نصر، ومؤرّج السدوسيّ».

وبالإسناد قال أحمد بن علي: «أخبرنا محمد بن عبد الواحد بن علي، أخبرنا المرزبانيّ، أخبرنا أبو بكر الجرجانيّ، حدثنا محمد بن يزيد قال: كان سيبويه وحماد بن سلمة في النحو أكثر من النَّضْر بن شميل والأخفش، وكان النَّضْر أعلَم الأربعة باللغة والحديث».

وبالإسناد قال أحمد بن عليّ: «قرأت بخط القاضي أبي بكر بن الجعابيّ، وأخبرناه الصيمريّ، حدّثنا أحمد بن عليّ الصيرفي، حدثنا ابن الجعابيّ، حدثنا الفضل (هو اْبن الحباب) عن اْبن سلاّم قال: كان سيبويه النحويّ مولى بني الحارث بن كعب غاية الخَلْق في النحو، وكتابه هو الإمام فيه، وكان الأخفش أخذَ عنه، وكان أفهم الناس في النحو».

وبالإسناد قال أحمد بن عليّ في كتابه: «أنبأني القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة ابن جعفر القُضاعي المصريّ، أخبرنا أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن خُرُّوزاذ النَّجيرميّ، أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد المهلبيّ، أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبد الرحمن الروذْباريّ، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الملك التاريخيّ قال: حدّثني المروزيّ (يعني محمد بن يحيى بن سلمة)، وذكر حكاية الجاحظ التي تقدّمت في إهداء الكتاب إلى محمد بن عبد الملك الزيات.

وبالإسناد قال أحمد بن علي في كتابه: «أخبرنا القاضي أبو الطيب الطبري وأحمد بن عمر بن روح قالا: أخبرنا المعافَى بن زكريا، حدّثنا محمد بن عبد الواحد، أخبرنا أبو

الحسن بن كَيْسان قال: سهِرْت ليلة أدرس، قال: ثم نمت فرأيت جماعة من الجن يتذاكرون بالفقه والحديث والحساب والنحو والشعر، قلت: أفيكم علماء؟ قالوا: نعم، قال: فقلت ـ مِنْ هَمِّي بالنحو ـ: إلى من تميلون من النحويين؟ قالوا: إلى سيبويه. قال أبو عمر: فحدَّثْت بها أبا موسى ـ وكان يغيظُه لحسدٍ كان بينهما ـ فقال لي أبو موسى: إنما مالوا إليه لأن سيبويه من الجن».

وبالإسناد قال أحمد بن علي: «أخبرنا القاضي أبو العلاء الواسطي، أخبرنا محمد بن جَعْفر التميميّ حدثنا أبو العباس محمد بن الحسن، حدّثنا ثعلب عن سلمة قال: لما دخل من البصرة إلى مدينة السَّلام أتى حَلْقَة الكسائيّ، وفيها غلمانه: الفَرّاء وهشام ونحوهما، فقال الفرّاء للكسائي: لا تكلِّمْه، ودَعْنا وإياه، فلما جلس سيبويه، سأل عن مسائل والفرّاء يجيب، ثم قال له الفراء: ما تقول في قول الشاعر [من الطويل]:

نمـــتُ بقـــربـــى الـــزينبيـــن كـــلاهمـــا إليـــك وقـــربـــى خـــالـــد وسعيـــد

فلحق سيبويه حيرة السؤال، وقال: أريد أمضي لحاجة وأدخل. فلما خرج قال الفرّاء لأهل الحلقة: قد جاء وقت الانصراف، فقوموا بنا، فقاموا. فخرج سيبويه، فذكر علة البيت فرجع، فوجدهم قد انصرفوا.

أنبأنا زيد بن الحسن، أخبرنا عبد الرحمن، حدّثنا الخطيب من كتابه: «أخبرنا هلال ابن المحسِّن الكاتب، أخبرنا أحمد بن محمد بن الجراح الخزاز، وأخبرنامحمد بن محمدابن علي الوراق؛ حدّثنا المعافَى بن زكريا، حدّثنا أبو بكر محمد بن القاسم الأنباريّ، أخبرنا أبو بكر مؤدّب ولد الكيِّسِ بن المتوكل، حدّثنا أبو بكر العَبْديّ النحويّ قال: لما قدِم سيبويه إلى بغداد، فناظر الكِسائي وأصحابه، فلم يظهر عليهم سأل: مَنْ يبذل من الملوك ويرغب في النحو؟ فقيل له طلحة بن طاهر، فشخص إليه إلى خراسان، فلما انتهى إلى ساوَة، مرض مرضه الذي مات فيه، فتمثل عند الموت [من المتقارب]:

يُـــؤَمِّـــلُ دُنْيـــا لتبقـــى لـــه فـــوافَـــى المنيـــة دون الأَمَـــلْ
حثيثـــاً يُـــرَوِّي أصـــولَ الفسيـــلِ فعـــاشَ الفسيـــلُ ومـــاتَ الـــرَّجُـــلْ

وبالإسناد قال أحمد بن عليّ «أخبرنا عبد الله بن يحيى السكّري، أخبرنا جعفر بن محمد بن أحمد بن الحكم الواسطيّ، حدّثنا أبو محمد الحسن بن علي بن المتوكّل، أخبرنا أبو الحسن المدائنيّ، قال: قال أبو عمرو بن يزيد: احتضر سيبويه النحويّ، فوضع رأسه في حِجْر أخيه، فأغمي عليه. قال: فدمعت عينُ أخيه، فأفاق، فرآه يبكي، فقال [من الطويل]:

وكنّـــا جميعـــاً فَـــرَّق الـــدَّهْـــرُ بيننـــا إلى الأَمَدِ الأَقْصى فمنْ يأمَنِ الدّهْرا!

قال أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجّاج: إذا تأملت الأمثلة من «كتاب سيبويه» تبيَّنْتَ أنه أعلمُ الناس باللغة.

وقال أبو الحسن سعيد بن مَسْعدة الأخفش والمبرّد وثعلب: إن سيبويه لما قدم العراق على أبي علي يَحْيى بن خالد البرمكيّ، سأله عن خَبَره والحال التي وَرَد لها. فقال: جئت لتجمع بيني وبين الكسائي، فقال له: لا تفْعل، فإنه شيخ مدينة السّلام وقارئها ومؤدّب أمير المؤمنين، وكلُّ مَنْ في المِصْر له ومعه. فأبى إلا الجمع بينهما. فعرف الرشيد خبره، فأمره بالجمع بينهما، فوعده بيوم. فلما كان ذلك اليوم، غدا سيبويه وحدَه إلى دار الرشيد، فوجد الفرّاء وهشاماً والأحمر ومحمد بن سعدان قد سبقوه، فسأله الأحمر عن مائة مسألة، فأجابه عنها، فما أجابه بجواب إلا قال: أخطأت يا بَصْرِيّ: فوجَم لـذلـكَ سيبويه وقال: هذا سُوء أدب. ووافى الكِسائي ـ وقد شق أمْره عليه ـ ومعه خلْق كثير من العرب، فلمّا جلس، قال له: يا بَصْرِيّ، كيف تقول: خرجتُ فإذا زيد قائم؟ فقال: خرجت فإذا زيد قائم، فقال الكسائي: أيجوز: فإذا زيدٌ قائماً؟ قال: لا. قال الكسائي: كيف تقول: قد كنت أظن أن العَقْرب أشدُّ لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي؛ ولا يجوز النصب. فقال الكسائي: لحنتَ! وخطّأه الجميع. وقال الكسائي: العرب ترفع ذلك كلّه، وتنصبه. فدفع سيبويه قوله. فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمَنْ يحكم بينكما، وهذا موضع مشكل؟ فقال الكسائي: هذه العرب ببابك؛ قد جمعتهم من كل أوب، ووفدتْ عليك من كل صُقْع، وهم فصحاءُ العرب، وقد قنع بهم أهل المِصْرَيـن، وسمع منهم أهل الكوفة والبصرة، فيُحضَرون ويُسألون. فقال يحيى وجعفر: قد أنصفتَ، وأُمِرَ بإحضارهم، فدخلوا، وفيهم أبو فَقْعس، وأبو ثَرْوان، وأبو دثار، فسُئلوا عن المسائل التي جرت، فتابعوا الكِسائي. فأقبل يحيى على سيبويه، فقال: قَدْ تسمع أيها الرجل. فانصرف المجلس عن سيبويه، وأعطاه يحيى عشرة آلاف درهم وصرفه. فخرج وصرف وجهه إلى فارس، ولم يعد إلى البصرة، وأقام هناك إلى أن مات غمًّا بالذّرَب، ولم يلبث إلاّ يسيراً.

قال أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش: وأصحاب سيبويه إلى هذه الغاية لا اختلاف بينهم أن الجواب كما قال سيبويه، وهو: «فإذا هو هي»؛ أي: فإذا هو مثلها، وهذا موضع رفع، وليس هو موضع نصب. فإن قال قائل: فأنت تقول: خرجت فإذا زيد قائم، وقائماً، فتنصب «قائماً»، فلم لم يجز: فإذا هو إياها؛ لأن «إيّا» للمنصوب و «هو» للمرفوع؟ والجواب في هذا أن «قائماً» انتصب على الحال وهو نكرة، و «إيّا» مع ما بعدها مما أضيفت إليه معرفة؛ والحال لا يكون إلا نكرة، فبطل «إيّاها»، فكيف تقع «إياها» وهي معرفة في موضع ما لا يكون إلا نكرة، وهذا موضع الرفع!

وقال أصحاب سيبويه: الأعراب الذين شهدوا من أعراب الحطمة الذين كان الكسائي يقوم بهم ويأْخُذُ عنهم. وقد حكى أبو زيد الأنصاريّ: قد كنتُ أظنّ أن العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو إيّاها.

قال أبو سعيد الطّوال: رأيت على قبر سيبويه، رحمه الله، هذه الأبيات مكتوبة، وهي لسليمان بن يزيد العدويّ [من الكامل]:

ذهـبَ الأحِبَّـةُ بعـدَ طُـولِ تـزاورٍ ... ونَـأى المـزارِ فـأَسْلَمـوكَ وأَقْشَعُـوا
تـركـوكَ أَوْحـشَ مـا تكـونُ بقَفْـرةٍ ... لـم يُـؤْنِسـوكَ وكـربَـةً لـم يـدفَعُـوا
قُضِـيَ القضـاءُ وصـرتَ صـاحـبَ حُفْـرةٍ ... عَنْـكَ الأَحِبـةُ أعْـرَضُـوا وتَصَـدَّعـوا

قال أبو عبد الله بن طاهر العَسْكَريّ: سيبويه اسم فارسيّ كأنه في المعنى: ثلاثون رائحة، وكان ـ فيما يقال ـ طيب الرائحة».

٦ ـ منهجه في كتابه:

من الثابت حتى اليوم أنّ كتاب سيبويه هو أول كتاب نحويّ وصل إلينا، واللافت فيه جمعه عدداً من علوم العربية فيه كالنحو والصرف، والأصوات اللغوية، وغيرها، وأغلب الظنّ أنه اعتمد في كتابه على مصادر سبقته، إذ من المستبعد أن يظهر كتاب ضخم ككتاب سيبويه دفعةً واحدة دون أن يكون قد سبقه كتب أخرى أقلّ منه حجماً، أو موضوعات، أو أبواباً، أو تفصيلاً، أو غير ذلك. وقيل: «إنه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمّى بـ «الجامع»، وبسطه، وحشَّى عليه من كلام الخليل وغيره، وأنّه كان كتابه الذي اشتغل به، فلمّا استُكمل بالبحث والتحْشِية، نُسب إليه.

ويستدل القائل بهذه المقالة بما نُقِل أن سيبويه لمّا فارق عيسى بن عمر، ولازم الخليل، سأله الخليل عن مصنّفات عيسى بن عمر، فقال له سيبويه: قد صنَّف نيِّفاً وسبعين مصنَّفاً في النحو، وأنَّ بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عليها عنده آفة، فذهبتْ، ولم يبقَ منها في الوجود سوى تصنيفين، أحدهما اسمه «الكامل»، وهو بأرض فارس عند فلان و «الجامع»، وهو هذا الكتاب الذي أشتغل فيه عليك، وأسألك عن غوامضه. فأطرق الخليل ساعةً، ثم رفع رأسه، وقال: رحم اللّهُ عيسى، ثم أنشد ارتجالاً. [من الرمل]:

ذهـبَ النحـوُ جميعـاً كُلُّـهُ ... غيـرَ مـا أحـدَثَ عيسـى بـن عُمَـرْ
ذاك «إكمـال» وهـذا «جـامـعٌ» ... فهمـا للنـاسِ شَمْـسٌ وقَمَـرْ»[1]

---

(١) إنباه الرواة ٢/٣٤٦ ـ ٣٤٧؛ وانظر: كشف الظنون ص ١٤٢٧.

ومهما يكن من أمر أصل الكتاب، فإنّ فيه نقلاً عن علماء كثيرين، منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي حفل الكتاب بأقواله وآرائه، فعندما ترد عبارة: «سألته»، أو «قال»، أو «أنشدنا»، فإنما يعني الخليل، ومنهم يونس بن حبيب البصريّ، وأبو الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والأصمعيّ، وأبو زيد. قال ابن إسحاق النديم: «قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل»[1].

والكتاب ليس فيه خطبة ولا خاتمة، وقد اتَّسَم بما يلي:

١ ـ الاستشهاد بالقرآن الكريم، وهو، دون شك، القمة في الفصاحة والبلاغة.

٢ ـ عدم الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف إلاّ قليلاً ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ بعض الأحاديث نُقِلت بمعناها لا بلفظها، ولهذا السبب لم يستشهد به بعض النحاة، والدراسات اللغوية أثبتت صحَّة الاستشهاد به[2].

٣ ـ الاستشهاد بأشعار شعراء عصر الاحتجاج، وهي نحو ألف شاهد، ومن نسبة أبي عمر الجرميّ الذي يقول: «نظرتُ في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً؛ فأمّا الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتُّها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها»[3]. قال البغدادي: «وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يُروى لشاعرين، وبعضه منحول لا يعرف قائله، لأنه قدم العهد به؛ وفي كتابه شيء مما يُروى لشاعرين؛ فاعتمد على شيوخه ونسب الإنشاد إليهم، فيقول: أنشدنا، يعني الخليل، ويقول: أنشدنا يونس؛ وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره ممن أخذ عنه. وربما قال: «أنشدني أعرابي فصيح».

وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في كتابه أبياتاً لا تعرف، فيقال له: لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها، ولا أهل زمانك، وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونظر فيه وفتّش؛ فما طعن أحد من المتقدّمين عليه، ولا ادَّعى أنه أتى بشعر منكر. وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها، ولا ردُّوا حرفاً منها»[4].

وشواهد سيبويه أَصَحّ الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، قال البغدادي: «ولكون أبياته

(١) الفهرست ص ٥٧؛ وإنباه الرواة ٢/٣٤٧.

(٢) انظر: خزانة الأدب ١/٩ ـ ١٥.

(٣) خزانة الأدب ١/١٧، ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٤) خزانة الأدب ١/٣٦٩ ـ ٣٧٠.

أصحّ الشواهد، التزمنا في هذا الشرح [أي: في كتابه: «خزانة الأدب»، وهو شرح لشواهد كتاب «الكافية»] أن ننصّ على ما وُجد فيه منها بيتاً بيتاً، ونميِّزها عن غيرها، ليرتفع شأنها، ويظهر رجحانها»[١].

٤ ـ الاستشهاد بأمثال العرب، وكلام العرب الفصحاء.

٥ ـ إيجاز العبارة وغموضها بحيث يحتاج القارىء في أحيان كثيرة إلى أن يقف عندها طويلاً ليعرف المعنى الذي يريده سيبويه. وقد اعتبره معاصرو سيبويه صعباً، «فكان المبرّد يقول ـ إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه ـ هل ركبتَ البحر؟ تعظيماً لما فيه، واستصعاباً لألفاظه ومعانيه»[٢]. ولأجل هذا وُضعت الشروحات الكثيرة لهذا الكتاب.

ولعلّ السبب في صعوبة فهم عبارات الكتاب أن سيبويه وضع كتابه للعلماء، أو لأنه شقّ طريقاً جديداً لم يذلّله أحد قبله. «قال ابن كيسان: نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقُّه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح، لأنه كتاب أُلِّفَ في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم. قال أبو جعفر: ورأيت عليّ بن سليمان يذهب إلى غير ما قال ابن كيسان، قال: عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها؛ فجعل فيه بيّناً مشروحاً، وجعل فيه مشتبهاً، ليكون لمن استنبط ونظر فضلٌ. وعلى هذا خاطبهم الله عزّ وجلّ بالقرآن.

قال أبو جعفر: وهذا الذي قاله عليّ بن سليمان حسن، لأن بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته، إذ كان يُنال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة؛ ولو كان كلّه بيّناً لاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطل التفاضل؛ ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبُّر، ولذلك لا يملّ، لأنه يزداد في تدبره علماً وفهماً»[٣].

٦ ـ افتقاده إلى الترتيب المنظَّم في الأبواب، فقد بدأه بباب علم ما الكلم من العربية، ثم باب مجاري أواخر الكلم من العربية، فباب المسند والمسند إليه، فباب اللفظ للمعاني، فباب ما يكون في اللفظ من الأعراض، فباب الاستقامة من الكلام والإحالة، فباب ما يحتمل الشعر، فباب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر...

ومع أن سيبويه كاد أن يخصّص القسم الأول من كتابه للنحو، والقسم الثاني للصرف، فإنْ ترتيبه أبواب الكتاب يختلف عن الترتيب الذي نتبعه اليوم في دراسة النحو والصرف.

---

(١) خزانة الأدب ١/ ١٧.

(٢) خزانة الأدب ١/ ٣٧١؛ وإنباه الرواة ١/ ٣٤٨؛ والفهرست ص ٥٧.

(٣) خزانة الأدب ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٢.

«فهو لا يذكر المرفوعات على حدة، والمنصوبات على حدة، وإنّما يخلط بعضها بالآخر، فيذكر المسند والمسند إليه، ثم ينتقل إلى الفاعل والمفعول والحال، والحروف التي تعمل عمل «ليس»، وإلى المبتدأ والخبر، والاستثناء. ولا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله ترتيباً منطقياً سليماً، فهو يقدِّم أبواباً من حقّها أن تتأخَّر، ويؤخِّر أبواباً من حقِّها أن تتقدَّم، ويضع فصولاً في غير موضعها. فمثلاً عندما تكلَّم على المسند والمسند إليه كان ينبغي أنْ يجمع في هذا الكتاب كلّ ما يتعلَّق به من مبتدأ أو خبر، وفاعل ونائبه ليكون الموضوع مستوفياً أجزاءه. ويذكر الباب العام ويتكلَّم عليه، ثم يعقد لكلّ مسألة باباً خاصّاً، ففي الإضافة والتصغير والفاعل - مثلاً - يعقد لكلٍّ منها باباً خاصًّا، ثم يعقد بعد ذلك أبواباً أخرى لجزئيّات الموضوعات ومسائلها الصغيرة، ويذكر في أبواب مسائل نضعها اليوم في أبواب أو عناوين أخرى، فمثلاً يذكر في أبواب «الفاعل» باباً «للفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول»، وباباً «للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول»، وباباً «للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين»، على حين نضع هذه الأبواب في بحث «الفعل المتعدِّي واللازم». ولا يذكر مسائل الباب الواحد متصلة متتابعة، بل يذكر بعضها في موضع، وبعضها الآخر في موضع ثانٍ بعد أن يفصل بينها بأبواب غريبة عنها. وفي هذا تجزئة للموضوع الواحد، وتفرقة لمسائله في مواضع كثيرة»[1].

٧ - عَرْض القاعدة وأمثلتها، ممزوجةً بالتعليلات، وبيان وجه القياس مع عرض الآراء المختلفة في موضوع بحثه، وتفضيل بعضها على بعض، وافتراض فروض يضع لها أحكامها في بعض الأحيان.

٨ - طول عناوين الأبواب، وغالباً ما تكون هذه العناوين غير مفهومة، فيضطرّ القارىء إلى قراءة النصّ لفهم المقصود من العنوان، فقد وضع سيبويه للتابع أو للنعت باباً بعنوان «هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك»[2]، ووضع للبدل باباً بعنوان: «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثمّ يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول»[3].

والأبواب النحوية التي أُفردت لها فصول خاصة في كتب المتأخرين من النحاة نجدها مُبَعْثَرة في أبواب الكتاب، فلكلّ من النعت والبدل والعطف والتمييز والحال والمفعول به

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٦٦ - ٦٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤٨٨.

(٣) الكتاب ١/ ٢٠٤.

وغيره عدّة أبواب، هذا إلى خلطه باباً بآخر، كما فعل في التعجب والتفضيل، إذ جعلهما في باب واحد مع أنّ الأول داخل في الأفعال، والثاني في الأسماء. وقد ردَّت الدكتورة خديجة الحديثي سبب هذا الخلط إلى أحد أمرين: «الأول أن ترتيب النحو النهائي لم يكن قد تمّ في زمانه، ولم تحدّد المصطلحات بعد، أو يُعرف معناها الدقيق. يضاف إلى ذلك أنّ سيبويه شقَّ طريقاً جديداً لم يذلّله أحد قبله.

والثاني أنَّ سيبويه لم يضع كتابه الوضع الأخير وبصورته النهائية، وإنما كان حتى أواخر أيامه يزيد وينقص فيه، بدليل أنه كان خالياً من مقدمة أو خاتمة بالمعنى الذي فهمه المتأخرون»[١].

٧ ـ مخطوطات الكتاب:

لكتاب سيبويه نُسَخ خَطِّية كثيرة محفوظة في بعض مكتبات العالم الكبرى، ومنها[٢]:

أ ـ في اسبانيا:

ـ نسخة في مكتبة الأسكوريال.

ب ـ في انكلترة:

ـ نسخة في مكتبة بدليان في جامعة أوكسفورد.

ج ـ في إيران:

ـ نسخة في مكتبة ملك بطهران.

ـ نسختان في المشهد الرضوي.

د ـ في إيطاليا:

ـ نسخة في مكتبة الامبروزيانا في ميلانو.

هـ ـ في تركيّا:

ـ نسخة في مكتبة أيا صوفيا، الرقم ٤٥٢٤.

ـ نسخة في مكتبة حكيم أوغلو، الرقم ٨٩٧.

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه. ص ٦٩.

(٢) انظر: كوركيس عواد: سيبويه إمام النحاة. ص ٢٥ ـ ٣٢؛ وصلاح الدين المنجد: مخطوطات كتاب سيبويه في العالم مع ملاحظات على طبعة الكتاب الأخيرة. ومن أراد التوسّع في هذه المخطوطات عليه العودة إلى هذين الكتابين.

ـ نسخة في مكتبة حميدية، الرقم ١٣١٣.
ـ نسخة في مكتبة سليم آغا.
ـ نسخة في مكتبة شهيد علي باشا.
ـ نسخة في مكتبة طوبقبو سراي، الرقم ٢٦٠١.
ـ نسخة في مكتبة عاطف أفندي، الرقم ٢٥٤٨.
ـ نسختان في مكتبة كوبريلي، الرقم ٣٠٩ والرقم ١٥٠٠.
ـ نسخة في مكتبة مراد ملاّ، الرقم ١٧١٧.
ـ نسختان في مكتبة نور عثمانية، الرقم ٤٥٧٦، والرقم ٤٥٩٠.
ـ نسخة في مكتبة بني أحمد خان، الرقم ١٠٨٦.
ـ نسخة في مكتبة خليل حامد باشا في أسبارطة، الرقم ١٦٦٨.
ـ نسخة في مكتبة اسكدار.
ـ نسخة في مكتبة كتاهية ـ وحيد باشا، الرقم ١٤٨٤.
ـ نسخة في مكتبة نَوْشهر، الرقم ٢٢٣.

و ـ في روسيا:

ـ نسخة في مكتبة معهد آسيا للاستشراق في لينغراد، الرقم C272.
ـ نسخة في المتحف الآسيويّ في الأكاديمية الأمبراطورية للعلوم في لينغراد، الرقم ٤٠٣.
ـ نسخة في المكتبة العامة في لينغراد، الرقم ١٦١.

ز ـ في سوريا:

ـ في خزانة المكتبة الظاهرية بدمشق (نُقلت اليوم إلى مكتبة الأسد) مجموع خطي قوامه ٣٩ ورقة (الرقم ٩٥٧٣ عام) فيه ثلاثة من آثار سيبويه تمثّل أبواباً من كتابه، وهي:

ـ مجموعة الأفعال لسيبويه (الورقة ١ ـ ٣).
ـ حركات الإعراب (الورقة ٣ ـ ٨).
ـ تصريف الأفعال (الورقة ١٨ ـ ٢١).

حـ ـ في العراق:

ـ نسخة في خزانة الأوقاف العامة ببغداد.
ـ نسخة في المكتبة القادرية ببغداد.
ـ نسخة في الموصل (انظر: داود الجلبي: مخطوطات الموصل، ص ١٦٣، الرقم ٢٥٢).

- نسخة في مدرسة السيد البروجردي في النجف.

ط - في فرنسا:

- نسخة في المكتبة الوطنية بباريس، الرقم ١١٥٥.

ي - في مصر:

- خمس نسخ في دار الكتب في القاهرة بالأرقام التالية: ١٢ نحوش، ٦٥ نحوم، ١٣٩ نحو، ١٤٠ نحو، ١٤١ نحو.

ك - في المملكة العربية السعودية:

- نسخة في مكتبة عارف حكمة بالمدينة المنورة، الرقم ١٦٣ نحو.

ل - في النمسا:

- نسخة في المكتبة الملكية في ڤينا، الرقم ٧٦٩.

م - في الهند:

- نسخة في باتنا، الرقم ١٥٩٦.

ن - في الولايات المتحدة الاميركية:

- نسخة في مكتبة جامعة برنستن، الرقم ١٣٣٣.

س - في اليمن:

- نسخة في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء.

٨ - شروح الكتاب:

لا نعرف كتاباً عُني به العلماء درساً، وشرحاً، وتعليقاً، ونقداً ككتاب سيبويه، ولم يحظَ أيّ كتاب نحويّ بشهرة كشهرة كتاب سيبويه، إذ كان «عَلَماً عند النحويِّين، فكان يُقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، فلا يشك أنه كتاب سيبويه»[١].

وأبرز العلماء الذين عنوا بالكتاب[٢]:

- **ابن أبي بردة** (القاضي أبو محمد عبيد الله بن محمد): **الانتصار لسيبويه على أبي العباس بن المبرد في كتاب الغلطة.**

(١) كشف الظنون ص ١٤٢٧؛ وإنباه الرواة ٢/٣٥١.

(٢) رتّبناهم ترتيباً ألفبائياً.

- **ابن أبي الربيع** (أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي، ت ٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩ م): شرح كتاب سيبويه.

- **ابن أبي الركب** (أبو بكر مصعب بن محمد الخشني الأندلسيّ الجياني، ت ٥٤٤ هـ/ ١١٤٩ م): شرح كتاب سيبويه.

- **ابن الباذش** (علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي النحوي، ت ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣ م): شرح كتاب سيبويه.

- **ابن الحاج** (أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي، ت ٦٥١ هـ/ ١٢٥٣ م): شرح كتاب سيبويه.

- **ابن الحاجب** (عثمان بن عمر المالكي النحوي، ت ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٨ م): شرح كتاب سيبويه.

- **ابن خروف** (علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، ت ٦٠٩ هـ/ ١٢١٢ م): تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.

- **ابن خير الإشبيليّ** (أبو بكر محمد، ت ٥٧٥ هـ/ ١١٧٩ م): كتاب سيبويه وشروحه.

- **ابن درستويه** (أبو محمد عبد الله بن جعفر، ت ٣٤٧ هـ/ ٩٥٨ م): شرح كتاب سيبويه، ومناظرة سيبويه للمبرّد، والنصرة لسيبويه على جماعة النحويين.

- **ابن الدهّان النحويّ** (سعيد بن المبارك بن علي، ت ٥٦٩ هـ/ ١١٧٤ م): شرح أبنية سيبويه.

- **ابن الزبير** (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطيّ، ت ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٨ م): تعليق على كتاب سيبويه.

- **ابن السرّاج** (أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي، ت ٣١٦ هـ/ ٩٢٩ م): شرح كتاب سيبويه.

- **ابن سيد** (أبو القاسم أحمد بن أبان، ت ٣٨٢ هـ/ ٩٩٢ م): شرح كتاب سيبويه.

- **ابن السيد البطليوسي** (عبد الله بن محمد، ت ٥٢١ هـ/ ١١٢٧ م): شرح كتاب سيبويه.

- **ابن الصيرفي** (يحيى بن محمد بن يوسف، ت نحو ٥٧٠ هـ/ نحو ١١٧٤ هـ): تفسير كتاب سيبويه.

- **ابن الضائع** (أبو الحسن علي بن محمد الكتاميّ الإشبيلي، ت ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١ م):

الجمع بين شرحي ابن خروف والسيرافي لكتاب سيبويه، والردّ على اعتراضات ابن الطراوة على سيبويه.

- **ابن الطراوة** (سليمان بن محمد المالقي، ت ٥٢٨ هـ/ ١١٣٤ م): اعتراضات على كتاب سيبويه، والمقدمات على كتاب سيبويه.

- **ابن عصفور** (أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، ت ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٥ م): تقييد على كتاب سيبويه.

- **ابن المأمون** (أحمد بن علي، ت ٥٨٦ هـ/ ١١٩٠ م): شرح كتاب سيبويه.

- **ابن المناصف النحوي**: تعليق على قول سيبويه: «هذا باب ما الكلم من العربية».

- **ابن هشام** (محمد بن أحمد اللخمي، ت ٥٧٠ هـ/ ١١٧٤ م): نُكت على شرح الأعلم لشواهد كتاب سيبويه.

- **ابن ولاد** (أحمد بن محمد بن الوليد، ت ٣٣٢ هـ/ ٩٤٤ م): الانتصار لسيبويه.

- **أبو حيّان الأندلسي** (محمد بن يوسف، ت ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤ م): الإسفار الملخّص من شرح سيبويه للصفّار، والتجريد لأحكام كتاب سيبويه.

- **أبو علي الفارسيّ** (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ت ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧ م): تعاليق على كتاب سيبويه.

- **الأخفش الأوسط** (أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥ هـ/ ٨٣٠ م): شرح كتاب سيبويه.

- **الأخفش الصغير أو الأصغر** (علي بن سليمان، ت ٣١٥ هـ/ ٩٢٧ م): تفسير رسالة كتاب سيبويه، وشرح كتاب سيبويه.

- **الأسود الغندجاني** (الحسن بن أحمد بن محمد الأعرابي، كان حيّاً سنة ٤٣٠ هـ/ ١٠٣٩ م): فُرجة الأديب في الردّ على يوسف بن أبي سعيد السيرافي في شرح أبيات سيبويه.

- **الأصبحي** (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأندلسي، ٧٧٦ هـ/ ١٣٧٤ م): شرح كتاب سيبويه.

- **الأعلم الشنتمري** (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسي، ت ٤٧٦ هـ/ ١٠٨٤ م): تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، وعيون الزهد في شرح كتاب سيبويه، والنُّكت في تفسير كتاب سيبويه، والمسألة الزنبوريّة.

ـ **الأندلسيّ** (أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسيّ، ت ٦٢٥ هـ/ ١٢٢٨ م): التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصَّل وما خالف فيه سيبويه.

ـ **الأنصاري** (علي بن أحمد بن خلف الأندلسيّ، ت ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣ م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **البخاري** (أبو نصر إسحاق بن أحمد، كان حيًّا سنة ٤٠٥ هـ/ ١٠١٤ م): المدخل إلى سيبويه.

ـ **ثعلب** (أبو العباس أحمد بن يحيى، ت ٢٩١ هـ/ ٩٠٤ م): تفسير أبنية كتاب سيبويه.

ـ **الجذامي** (أبو بكر محمد بن علي المالقي، ت ٧٢٣ هـ/ ١٣٢٣ م): شرح مشكل كتاب سيبويه.

ـ **الجرميّ** (أبو عمر صالح بن إسحاق، ت ٢٢٥ هـ/ ٨٤٠ م): اختصار كتاب سيبويه، وتفسير أبنية كتاب سيبويه، وتفسير غريب سيبويه، وغريب سيبويه، والفرخ، أي: فرخ كتاب سيبويه.

ـ **الجواليقي** (أبو منصور، موهوب بن أحمد، ت ٥٤٠ هـ/ ١١٤٥ م): مختصر شرح أمثلة سيبويه.

ـ **الحيدري** (إبراهيم فصيح بن صبغة الله، ت ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٢ م): حاشية على كتاب سيبويه.

ـ **الخِدبّ** (محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، ت ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤ م): حواشٍ على كتاب سيبويه.

ـ **الخطيب الإسكافي** (أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ت ٤٢٠ هـ/ ١٠٢٩ م): شرح شواهد كتاب سيبويه.

ـ **الخفّاف** (أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي، ت ٦٥٧ هـ/ ١٢٥٩ م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **الدقيقي** (أبو عبد الغني سليمان بن بنين بن خلف، ت ٦١٣ هـ/ ١٢١٦ م): لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب.

ـ **الربعيّ** (أبو الحسن علي بن عيسى، ت ٤٢٠ هـ/ ١٠٢٩ م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **الرمّاني** (أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله، ت ٣٨٤ هـ/ ٩٩٤ م): أغراض

كتاب سيبويه، وتهذيب كتاب سيبويه، والخلاف بين سيبويه والمبرّد، وشرح كتاب سيبويه، والمسائل المفردات من كتاب سيبويه، والمسائل والجوابات من كتاب سيبويه، ونُكَت سيبويه.

ـ **الزبيديّ** (عبد الله بن حمود بن عبد الله بن مذحج الأندلسي، ت ٣٧٢ هـ/ ٩٨٢ م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **الزبيدي** (أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي، ت ٣٧٩ هـ/ ٩٨٩ م): الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذّباً ومعه اختلاف الروايات.

ـ **الزجّاج** (أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل، ت ٣١١ هـ/ ٩٢٣ م): شرح أبيات كتاب سيبويه.

ـ **الزجّاجي** (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٣٧ هـ/ ٩٤٩ م): شرح رسالة سيبويه.

ـ **الزمخشري** (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ/ ١١٤٤ م): شرح أبيات كتاب سيبويه، وشرح كتاب سيبويه.

ـ **الزواوي** (أبو الحسين زين الدين يحيى بن معط بن عبد النور، ت ٦٢٨ هـ/ ١٢٣١ م): شرح أبيات سيبويه نظماً، وشرح نكت كتاب سيبويه.

ـ **السجستاني** (أبو حاتم سهل بن محمد، ت ٢٥٠ هـ/ ٨٦٤ م): تفسير أبنية كتاب سيبويه.

ـ **السيرافي** (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت ٣٦٨ هـ/ ٩٧٨ م): شرح كتاب سيبويه، وهو أشهر شروح الكتاب، وشواهد كتاب سيبويه، والمدخل إلى كتاب سيبويه.

ـ **السيرافي** (أبو محمد يوسف بن أبي سعد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م): شرح أبيات سيبويه، وشرح كتاب سيبويه.

ـ **الشّلوبين الصغير** (محمد بن علي بن إبراهيم الأنصاري المالقي، ت نحو ٦٦٠ هـ/ نحو ١٢٦٢ م): شرح أبيات كتاب سيبويه.

ـ **الشلوبين الكبير** (أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي، ت ٦٤٥ هـ/ ١٢٤٧ م): تعليقة على كتاب سيبويه.

ـ **الصفّار** (أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد البطليوسيّ، ت بعد ٦٣٠ هـ/ بعد ١٢٣٢ م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **العكبريّ** (أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦ هـ/ ١٢١٩ م): شرح أبيات كتاب سيبويه، ولباب الكتاب.

ـ **الغرناطي** (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، ت ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٨ م): تعليقة على كتاب سيبويه.

ـ **الفهري** (أبو القاسم عبد الله بن الجد، ت ٥١٥ هـ/ ١١٢١ م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **القرطبيّ** (أبو نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي، ت ٤٠١ هـ/ ١٠١١ م): تفسير عيون سيبويه.

ـ **الكلاعي** (محمد بن عبد الغفور بن محمد الأندلسي، ت بعد ٦١٠ هـ/ ١٢١٣ م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **الكوفيّ** (عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور، كان حيًّا سنة ٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣ م): شرح أبيات كتاب سيبويه والمفصَّل.

ـ **المازنيّ** (أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية بن حبيب البصريّ، ت ٢٤٨ هـ/ ٨٦٢ م): تفاسير كتاب سيبويه، والديباج في جوامع كتاب سيبويه.

ـ **المبرّد** (أبو العباس محمد بن يزيد الأزديّ البصريّ، ت ٢٨٥ هـ/ ٨٩٨ م): الردّ على سيبويه، والزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه، وشرح شواهد كتاب سيبويه، وفقر كتاب سيبويه، والمدخل إلى سيبويه، ومغني كتاب سيبويه، ونقد كتاب سيبويه.

ـ **المَبْرَمان** (أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، ت ٣٤٥ هـ/ ٩٥٦ م): شرح شواهد كتاب سيبويه، وشرح كتاب سيبويه، ونُكت كتاب سيبويه.

ـ **المُراغي** (أبو بكر محمد بن علي، كان حيًّا قبل ٣١١ هـ/ ٩٢٣): شرح شواهد كتاب سيبويه، وشرح كتاب سيبويه.

ـ **المعرّي** (أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان، ت ٤٤٩ هـ/ ١٠٥٧ م): تفسير أمثلة سيبويه وغريبها، وشرح كتاب سيبويه.

ـ **النحّاس** (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، ت ٣٣٨ هـ/ ٩٥٠ م): شرح أبيات كتاب سيبويه، وشرح سيبويه، ورسالة في إعراب قول سيبويه في أول الكتاب: هذا باب علم ما الكلم من العربية.

ـ **الهروي** (أبو سهل محمد بن علي بن محمد، ت ٤٣٣ هـ/ ١٠٤١ م): شرح شواهد سيبويه.

ـ **الواسطيّ** (الحسن بن علي بن محمد، ت ٤٦٠ هـ/ ١٠٦٨ م): التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد [السيرافي] في شرح كتاب سيبويه.

ـ **اليمني** (إبراهيم بن محمد بن أبي عباد، بعد ٥٠٠ هـ/ بعد ١١٠٦ م): مختصر سيبويه.

٩ ـ الدراسات اللغوية الحديثة حول الكتاب:

احتفظ كتاب سيبويه بشهرته منذ أن تداوله العلماء حتى اليوم، حتى إننا لا نجد نحويًّا واحداً إلاّ وقد اعتمد عليه في مصنَّفاته. وهو في عصرنا الحالي محور أساسي من محاور الدراسات اللغوية، فقد كُتب الكثير من الأبحاث والدراسات حوله، كما صُنِّف العديد من الكتب فيه، وهي من الكثرة بحيث يستحيل إحصاؤها، ومنها[1]:

ـ **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**. خديجة الحديثي. دار التضامن، بغداد، ١٩٦٥ م.

ـ **أثر سيبويه في نشأة النحو العربي**. حسن توفيق ظاظا. مجلة اللسان العربي، الرباط، ١٩٧٥، ج ١، ص ٩١ ـ ١٠٦.

ـ **أدوات الجزم عند سيبويه**. عبد الحسين الفتلي. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، سنة ١٩٧٤، ص ٢٧١ ـ ٢٩٢.

ـ **أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه**. رمضان عبد التواب. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، سنة ١٩٧٤ م، ص ٣٠٩ ـ ٣٥٢.

ـ **أول كتاب نحو في اللغة العربية**. حسن عون. مجلة كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، العدد ١١، ديسمبر ١٩٥٧.

ـ **باب الإضافة والنسبة في كتاب سيبويه**. محاضر جلسات مجمع اللغة العربية في الدورة الحادية والأربعين، القاهرة، ١٩٧٥ م.

ـ **بعض من أوهام النحاة في آراء صاحب الكتاب**. موسى بناي العليلي. مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٨، سنة ١٩٧٧، ص ٢٣٨ ـ ٢٥١.

ـ **تعصُّب الفرّاء على سيبويه**. إسماعيل العبايجي. مجلّة العربي، العدد ١٨٣، الكويت، فبراير ١٩٧٤ م، ص ١٦٩.

ـ **حول نسبة الأبيات في كتاب سيبويه**. محمد علي سلطاني. مجلة مجمع اللغة

---

(١) رتبناها ترتيباً ألفبائياً.

العربية بدمشق، المجلد ٤٩، سنة ١٩٧٤ م، ص ٨٨٢ ـ ٨٩١.

ـ **سيبويه: أثره في تطوّر الثقافة العربية ومنهجه في البحث العلميّ**: كمال إبراهيم (ت ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م). مجلة الأستاذ، بغداد، سنة ١٩٦٢، ص ٣٦٥ ـ ٣٧٥.

ـ **سيبويه إمام النحاة**. علي النجدي ناصف. مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٣ م.

ـ **سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً**. كوركيس عواد. مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٨ م.

ـ **سيبويه إمام النحاة وأدبه**. علي أصغر حكمة. مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٣٤، (القاهرة، ١٩٧٤)، ص ٩٥ ـ ١٠٢.

ـ **سيبويه بمناسبة ذكراه**. عيسى ميخائيل سابا. مجلة الأدب، العدد ٣٣ (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

ـ **سيبويه حياته وكتابه**. أحمد أحمد بدوي. صحيفة دار العلوم. القاهرة، يناير، ١٩٤٨ م.

ـ **سيبويه حياته وكتابه**. خديجة الحديثي. دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤ م.

ـ **سيبويه في الميزان**. أحمد مكي الأنصاري. مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٣٤ (القاهرة، ١٩٧٤ م). ص ١٠٣ ـ ١١٢.

ـ **سيبويه والقراءات: دراسة تحليلية معيارية**. أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢ م.

ـ **سيبويه والكتاب**. أحمد السيد غالي. كتاب مخطوط في كلية اللغة العربية بجامعة القاهرة، رقمه ٣٧٨ نحو.

ـ **سيبويه والمدرسة الأندلسية المغربيّة في النحو**. علاّل الفاسي (ت ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م). جريدة العَلَم الثقافي، الرباط، العدد ٢٣٣، تاريخ ٣/ ٥/ ١٩٧٤، ص ٦ ـ ٨.

ـ **سيبويه والمذهب الشكلي**. عبد الرحمن أيوب. مجلة كلية الشريعة، المجلد ٢ (بغداد، ١٩٦٦)، ص ٢٦٠ ـ ٢٧٤.

ـ **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**. خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤ م.

- **شروح كتاب سيبويه**. أحمد تيمور. مجلة الهلال، المجلد ٢٨ (القاهرة، ١٩١٩)، ص ٦١.

- **شواهد الشعر عند سيبويه**. خالد عبد الكريم. رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

- **شواهد الكتاب لسيبويه**. محمد عبد المنعم خفاجي. المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٤٩ (ضمن مجموعة لغوية).

- **العوامل السماعية في كتاب سيبويه**. عبد الحسين الفتلي. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

- **الفارسية في كتاب سيبويه**. عبد الوهاب عزام (ت ١٣٧٩ هـ/ ١٩٥٩ م). مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ١٣ (القاهرة، ١٩٦١)، ص ٤٣ ـ ٤٧.

- **فهرس شواهد سيبويه: شواهد القرآن، شواهد الحديث، شواهد الشعر**. أحمد راتب النفاخ. دار الإرشاد، دار الأمانة، بيروت، ١٩٧٠ م.

- **الكتاب**. مهدي المخزومي. مجلة كلية الآداب والعلوم، المجلد ٢ (بغداد، حزيران ١٩٥٧)، ص ٨٣ ـ ٩٨.

- **كتاب سيبويه وشروحه**. خديجة الحديثي. دار التضامن، بغداد، ١٩٦٧ م.

- **الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية**. حمدي علي مهدي. مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٥ م.

- **كيف عرض سيبويه عوامل النصب في الأفعال المضارعة**. عبد الحسين الفتلي. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

- **لهجات قبائل العرب في كتاب سيبويه**. التهامي الراجي الهاشمي. مجلة البحث العلمي، الرباط، عدد ٢٤ (يناير ـ ابريل ١٩٧٥)، ص ١٣١ ـ ١٤٠.

- **مخطوطات كتاب سيبويه في العالم مع ملاحظات على طبعة الكتاب الأخيرة**. صلاح الدين المنجد. بيروت، ١٩٧٤ م.

- **مصادر عربية لدراسة سيبويه**. صلاح الدين المنجد. بيروت، ١٩٧٤ م.

- **المعارضة الصريحة للقراءات عند سيبويه**. أحمد مكي الأنصاري. مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم، العدد ٣، سنة ١٩٧٢ م.

- من **أعلام البصرة: سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه**. صاحب أبو

جناح. مطبوعات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٧٤ م.

ـ **موقف سيبويه من القراءات والحديث**. خديجة الحديثي. بغداد، ١٩٧١ م، ومجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، المجلد ١٤ (١٩٧٠ ـ ١٩٧١ م)، العدد ١، ص ١٨٥ ـ ٢٣٨.

ـ **نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه**. جيرار تروبو. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. المجلد الأول (كانون الثاني، ١٩٧٨ م)، العدد الأول، ص ١٢٥ ـ ١٣٨.

ـ **نظرية التقدير التأويلي من خلال كتاب سيبويه**. ريما محمود سنو الجوزو. رسالة لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، ١٩٩٧ م.

ـ **النواسخ في كتاب سيبويه**. حسام سعيد النعيمي. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

ـ **هل كان سيبويه محقًّا في وصفه لبعض الأصوات بالجهر؟** ادوار يوحنا. مجلة آفاق عربية، المجلد الثاني (١٩٧٦ م)، العدد الثاني، ص ٦٢ ـ ٦٥.

٩ ـ طبعات الكتاب:

طُبع الكتاب طبعات عدّة، منها[1]:

أ ـ **طبعة باريس** بتحقيق المستشرق الفرنسي هرتويغ دارانبرغ (Hartuig Drenbourg) (ت ١٩٠٨ م) سنة ١٨٨١ ـ ١٨٨٩ م. وقد أعاد الناشر الألماني جورج أولمس (Georges Olms) نشر هذه الطبعة سنة ١٩٧٠ م **بالأوفست** في مدينة هلدسهايم في ألمانيا، كذلك أُعيد نشر هذه الطبعة **بالأوفست** في نيويورك سنة ١٩٧٠.

ب ـ **طبعة كلكتا** سنة ١٨٨٧ م بتصحيح كبير الدين أحمد.

ب ـ **طبعة برلين**، سنة ١٨٩٥ ـ ١٩٠٠ م وهي ترجمة ألمانية لطبعة دارانبرغ تولّى ترجمتها المستشرق الألماني جوستاف يان Gustave Yahn (ت ١٩١٧ م).

وقد أعاد الناشر الألماني جورج أولمس (Georges Olms) نشر هذه الطبعة بالأوفست سنة ١٩٦٩ م في مدينة هلدسهايم الألمانية.

ج ـ **طبعة بولاق**، سنة ١٣١٦ هـ/١٨٩٨ م ـ ١٣١٨ هـ/١٩٠٠ م باعتناء محمود مصطفى، وبهامشها تقريرات من «شرح أبي سعيد السيرافي»، وبأسفل صفحاتها كتاب «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب»، ليوسف بن سليمان

---

(١) عن كتاب: كوركيس عواد: سيبويه إمام النحاة. ص ٣٣ ـ ٣٥.

المعروف بالأعلم الشنتمري. وقد أعاد قاسم محمد الرجب الكتبي الشهير ببغداد نشر هذه الطبعة بالأوفست سنة ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م.

هـ ـ طبعة بيروت، سنة ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م، وقد تولَّت مؤسسة الأعلمي للمطبوعات نشر هذه الطبعة، وجعلت في أسفل صفحاتها كتاب «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب» للأعلـم الشنتمري.

و ـ طبعة القاهرة، سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ م بتحقيق عبد السلام محمد هارون، وقد ظهرت هذه الطبعة في خمسة مجلدات:

ـ الأول: دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦ م.

ـ الثاني: دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨ م.

ـ الثالث: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، بيروت، ١٩٧١ ـ ١٩٧٣.

ـ الرابع: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧ م.

ـ الخامس: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧ م.

وقد أثبت المحقق عبد السلام هارون في صدر الكتاب مقدّمة تناول فيها حياة سيبويه، وشيوخه، وأقرانه، وتلاميذه، ومناظراته، وأقوال العلماء فيه، وكتابه، وشروحه، ومختصراته، وطبعاته.

والطبعة الأخيرة أفضل الطبعات على الإطلاق، إذ جاء التحقيق فيها تحقيقاً علمياً رصيناً، سواء كان ذلك في تقديم الكتاب، أم في تحقيق المتن ووضع الحواشي، أم في إثبات الفهارس التي خصَّص لها مجلداً مستقلاً.

وحاولتُ أن أخدم هذا الكتاب بصورة أفضل وخاصة في تخريج الشواهد الشعرية، وإعرابها، وتخريج الأمثال وغيرها، وإضافة بعض الاستدراكات والإضافات والشروحات، فإنْ وُفِّقت فالخير أردت، وإلاّ فحسبي أنني حاولت، وما توفيقي إلاّ بالله العليّ القدير، وهو حسبي، ونِعم الوكيل.

الدكتور اميل يعقوب
كفرعقا ـ الكورة ـ لبنان الشمالي

القسم الثاني:
كتاب سيبويه
أبي بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر

بسم اللَّهِ الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

قال أبو عبد الله محمد بن يحيى: قرأت على ابن وَلَّاد، وهو ينظر في كتاب أبيه. وسمعته يُقرأ على أبي جعفرٍ أحمد بن محمدٍ، المعـروف بابن النَّحّاس.

وأخذَه أبو القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبّرد.

وأخذَه أبو جعفر عن الزجّاج عن المبرد.

ورواه المبرد عن المازني عن الأخفش عن سيبويه.

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل الجنة، فقال جلّ ثناؤه: ﴿وآخِرُ دعْوَاهُمْ أَنِ الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين﴾[1]. وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيِّبين.

قال لنا أَبو جعفر أحمد بن محمد:

لم يزل أهل العربيَّة يفضِّلون كتابَ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر؛ المعروف بسيبويه، حتّى لقد قال محمد بن يزيد: «لم يُعْمَل كتابٌ في علم من العلوم مثلُ كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنَّفة في العلوم مُضْطرة إلى غيرها، وكتابُ سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره».

وقال: سمعت أبا بكر بن شُقَير يقول:

حدثني أبو جعفر الطبريّ قال: سمعتُ الجَرْميَّ يقول: أنا مُذْ ثلاثون أُفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه.

قال: فحدَّثت به محمد بن يزيدَ على وجه التعجُّب والإنكار، فقال: «أَنا سمعت

(١) يونس: ١٠.

الجرميَّ يقول هذا، وأومأ بيديه إلى أذنيه. وذلك أنَّ أبا عُمر الجرميّ كان صاحب حديث، فلما عَلِم كتاب سيبويه تفقّه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتَّفتيش». انتهى.

قال أبو جعفر: وقد حكى بعضُ النحويين أنَّ الكسائي قرأ على الأخفش كتاب سيبويه ودفع له مائتي دينار.

وحكى أحمد بن جعفر أن كتاب سيبويه وجد بعضُه تحت وسادة الفرّاء التي كان يجلس عليها.

وأصل ما جاء به سيبويه عن الخليل.

قال أبو جعفر: وسمعتُ أبا إسحاق يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: «وقال غيره»، فإنما يعني نفسه، لأنه أجلَّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه. وإذا قال: «وسألته» فإنما يعني الخليل.

وقال أبو إسحاق: «إذا تأمَّلتَ الأمثلةَ من كتاب سيبويه، تبيَّنتَ أنه أعلمُ الناس باللغة».

قال أبو جعفر: وحدَّثني علي بن سليمان قال: حدثني محمد بن يزيد أن المفتِّشين من أهل العربية ومَن له المعرفةُ باللُّغة، تتبعوا على سيبويه الأمثلة، فلم يَجدوه ترك من كلام العرب إلاَّ ثلاثة أمثلة: منها «الهُنْدَلِع»، وهي بَقلة. و «الدُّرْداقِس»، وهو عظمٌ في القفا، و «شَمَنْصِير»، وهو اسمُ أرض.

وقال أبو إسحاق: حدثني القاضي إسماعيل بن إسحاق قال: حدثني نصر بن علي قال: سمعت الأخفش يقول: يُعدُّ من أصحاب الخليل في النحو أربعة: سيبويه، والنضر بن شميل، وعلي بن نصر ـ وهو أبو نصر بن علي ـ ومؤرِّج السَّدوسيّ.

قال: وسمعت نصراً يحكي عن أبيه قال: قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتى نتعاونَ على إحياء علم الخليل.

قال أبو جعفر: وقد رأيت أبا جعفر بن رستم يروي كتاب سيبويه عن المازنيّ غير أن الذي اعتمد عليه أبو جعفر في كتاب سيبويه إبراهيم بن السريّ؛ لمعرفته به وضبطه إيّاه.

وذكر أن علي بن سليمان حكى أنَّ أبا العباس كان لا يكاد يقرىء أحداً كتابَ سيبويه حتى يقرأه على أبي إسحاق، لصحة نسخته، ولذكر أسماء الشعراء فيها.

قال الجَرميّ: نظرتُ في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ـ فأمّا ألفٌ فَعَرَفت أسماء قائليها فأثبتُّ أسماءهم، وأما خمسون فلم أعرف قائليها.

قال أبو جعفر: وسمعت محمد بن الوليد يقول: نظرت في نسخة كتاب سيبويه التي أُملِيتْ بمصر، فإذا فيها مائتا حرف خطأ. قال: ورأيت أبا إسحاق قد أنكر الإسناد الذي في أولها إنكاراً شديداً. وقال: لم يقرأ أبو العباس محمد بن يزيد كتابَ سيبويه كلَّه على الجرميّ، ولكن قال أبو إسحاق: قرأته أنا على أبي العباس محمد بن يزيد، وقال لنا أبو العباس: قرأت نحو ثلثه على أبي عُمَر الجرميّ، فتوفِّي أبو عُمر، فابتدأت قراءته على أبي عثمان المازني، وقال أبو عثمان: قرأته على أبي الحسن سَعيد بن مَسعدة الأخفش، وقال الأخفش: كنت أسأل سيبويه عمّا أشكلَ عليَّ منه، فإن تصعَّب عليّ الشيءُ منه، قرأته عليه.

وأما أبو القاسم بن ولاّد، فإنه حدّثنا عن أبيه أبي الحُسَين قال: حدثني أبو العباس المبرد قال: قرأ المازنيّ كتاب سيبويه على الجَرميّ، وساءلَ الأخفشَ عنه، وقرأه الجرميّ على الأخفش.

قال: وحدثني المبرّد قال: قرأت بعض هذا الكتاب على الجرميّ وبعضه على المازنيّ، ومنه ما قرأته عليهما جميعاً.

قال: وسمعت المبرّد يقول: قد أدرك أبو عُمَر من أخذ عنه سيبويه، واختلف إلى حَلْقة يونس.

وحدثنا أبو القاسم بن ولاّد عن أبيه قال: حدثنا أبو العباس قال: حدثني الزياديُّ أبو إسحاق قال: عَمَدت إلى أبي عُمَر الجرميِّ أقرأ عليه كتاب سيبويه، ووافيت المازنيَّ يقرأ عليه في أثناء «هذا باب ما يرتفع بين الجزأين»، فكنّا نَعجب من حِذقه وجودة ذهنه. وكان قد بلغ من أوّل الكتاب إلى هذا الموضع.

قال أبو الحُسين بن ولاّد: يعني أن المازنيّ كان قد بلغ على الأخفش إلى هذا الموضع.

وسمعت أبا القاسم بن ولاّد يقول: كان أبي قد قدِم على أبي العباس المبرِّد ليأخذ منه كتاب سيبويه، فكان المبرّد لا يمكِّن أحداً من أصله، وكان يضنّ به ضِنَّة شديدة، فكلّمَ ابنه على أن يَجْعَل له في كل كتاب منها جُعلاً قد سمَّاه. فأكملَ نَسْخَه. ثم إنّ أبا العباس ظَهَر على ذلك بعدُ، فكان قد سعى بأبي الحُسَين إلى بعض خَدَمة السلطان ليحبسَه له ويعاقبه فى ذلك، فامتنع أبو الحسين منه بصاحب خراج بغدادَ يومئذ ـ وكان أبو الحسين يؤدِّب ولَده ـ فأجاره منه. ثم إن صاحب الخراج ألظَّ بأبي العباس[1] يطلب إليه أن يقرأ عليه الكتابَ حتّى فعل.

قال أبو عبد الله: فقرأته أنا على أبي القاسم وهو ينظر في ذلك الكتاب بعينه، وقال لي: قرأته على أبي مراراً.

(١) أي: ألحّ عليه.

هذا بابُ علْم ما الكَلِمُ من العربية(١)

فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل.

فالاسمُ: رجلٌ وفرسٌ.

وأما الفعل، فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنقطع.

فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اْذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ.

فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبيَّن إن شاء الله.

والأحداث نحو الضَّرْبِ والقتل والحمد.

وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحو هذا.

---

(١) قال السيرافيّ: «أشار، رحمه الله، إلى ما في نفسه من العلم الحاضر، أو أشار إلى منتظر قد عرف قربه: «هذا الشتاء مقبل»، و«هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون». والثالث: وضع كلمة الإشارة ليشير بها عند الفراغ ممّا يشير إليه: «هذا ما شهد عليه الشهود».
وقوله: «ما الكلم» لم يقل: «الكلام» لأنه للتكثير. و«الكلم»: جمع «كلمة». ولم يقل: «الكلمات» لأنّ «الكلم» أخفّ، ولأنّ الكلم اسم الذات، والكلام المصدر. وأدخل «مِنْ» لوجهين: أحدهما تبيين الجنس. والثاني أنّه قصد إلى الاسم والفعل والحرف، وليس هو كلّ العربيّة، ولذلك قال: «هذا باب»، ولم يقل: هذا كتاب».

هذا بابُ مجاري أواخر الكَلِم من العربية

وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجرِّ، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضمّ، والوقف.

وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف.

وإنّما ذكرتُ ثمانية مجار لأفْرُق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ ـ وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه ـ وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب.

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكنّة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة[1]،

---

(١) قال السيرافي: «قوله: الهمزة... ألف «أفعل» لأنّ الألف لا تكون متحرّكةً في حال، وإنّما سُميت الهمزة ألفًا لأنّها تصوّر بصورتها، لأنّ الهمزة لا صورة لها، وإنّما تصوّر بصورة غيرها، وصارت هذه الحروف يعني «نفعل، ويفعل، وأفعل» أَوْلى بالأفعال من غيرها لأنّ أولى الحروف بذلك حروف المدّ واللين المأخوذ منها الحركات. فلمّا كانت الألفُ لا تكون إلاّ ساكنة، ولم يصحّ الابتداء بساكن، جُعل عوضَها أقربُ الحروف منها، وهو الهمزة، لقربها من الألف ولكثرة وقوعها زائدة، أوّلاً. ولمّا كانت الواو لا تقع زائدة أوّلاً، أُبدل منها حرف يُبدل منها كثيرًا وهو التاء، مثل: والله، وتالله. وأمّا الياء، فلا يحتاج إليه، لأنّ أخذ الكسرة من الياء واضح لا يحتاج إلى تفسير، وكان الرابع النون، لأنها غُنّة في الخيشوم تجري فيه، كما تجري حروف المدّ واللين في مواضعها، ويكون إعرابًا في «يفعلان» ونحوه، وضميراً لجماعة المؤنّث: «فَعَلْنَ»، وبدلاً منها الألف في الوقف في قولك: «رأيتُ زيدًا».

والتاء، والياء، والنون. وذلك نحو: «أفْعَلُ أنا»، و «تَفعل أنت أو هي»، و «يَفعل هو»، و «نَفعل نحن».

والنصب في الأسماء: «رأيت زيدًا»، والجرّ: «مررت بزيد، والرفع: «هذا زيدٌ». وليس في الأسماء جزم، لتمكّنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة.

والنصب في الأسماء: «رأيت زيدًا»، والجرّ: «مررت بزيد»، والرفع: «هذا زيدٌ». يفعلْ». وليس في الأفعال المضارِعة جرٌّ كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنّك تقول: «إن عبد الله لَيَفعلُ»، فيوافِقُ قولَك: «لفاعل»، حتَّى كأنك قلت: إن زيدًا لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَلَ اللامُ. وتقول: «سيفعلُ ذاك»، و «سوفَ يفعل ذاك» فتُلحِقُها هذين الحرفين لمعنى، كما تَلحق الألف واللام الأسماءَ للمعرفة.

ويُبيّن لك أنها[1] ليست بأسماءٍ أنك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء، لم يجزْ ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: «إنَّ يَضْرِبَ يأتينا»، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً، إلاّ أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى. وسترى ذلك أيضاً في موضعه.

ولدخول اللام[2] قال الله جلّ ثناؤه: ﴿وإن ربَّكَ لَيَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾[3] أي لحاكمٌ.

ولِمَا لحقها من «السين» و «سوفَ» كما لحقت الاسمَ الألفُ واللام للمعرفة.

وأمّا الفتح والكسر والضم والوقف[4] فللأسماء غير المتمكّنة[5] المضارعة عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غيرُ، نحو: «سَوْف» و «قَدْ»، وللأفعال التي لم تَجر مجرى المضارِعة، وللحروف التي ليست بأسماءٍ ولا أفعال ولم تجيءْ إلاّ لمعنى.

فالفتح فِي الأسماء قولهم: «حيثَ»[6] و «أينَ» و «كيفَ». والكسر فيها، نحو: «أولاءِ»، و «حذارِ»، و «بدادِ». والضمّ، نحو: «حيثُ» و «قبلُ»، و «بعدُ»؛ والوقف، نحو: «مَنْ»، و «كمْ» و «قطْ»، و «إذْ».

---

(١) أي: الأفعال المضارعة.

(٢) هذا والذي بعده من عِلل المضارعة.

(٣) النحل: ١٢٤.

(٤) أي: التسكين.

(٥) أي: المبنيّة.

(٦) لغة في «حيثُ».

والفتح في الأفعال التي لم تَجْرِ مجرى **المضارعة**[1] قولهم: ضَرَب، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ. ولم يُسكِّنوا آخِر فَعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارَعة، تقول: «هذا رجلٌ ضَرَبَنا»، فتَصف بها النكرة، وتكون في موضع «ضاربٍ» إذا قلت: «هذا رجلٌ ضاربٌ». وتقول: «إن فَعَل فعلتُ»، فيكون في معنى «إن يَفْعَلْ أفعلْ»، فهي فعْلٌ كما أنَّ المضارع فِعْلٌ وقد وقعتْ موقعها في «إنْ»، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارَعة في الوصف، فلم يسكِّنوها كما لم يسكِّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكِّن، ولا ما صُيِّر من المتمكّن في موضع بمنزلة غير المتمكّن. فالمضارع[3]: «مِنْ عَلُ»، حرَّكوه لأنهم قد يقولون: «من عَلٍ» فيُجْرُونه[4]. وأمّا المتمكِّن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكِّن في موضع فقولك: «ابْدَأْ بهذا أولُ»، و «يا حَكَمُ».

والوقفُ قولهم: «اضربْ» في الأمر، لم يحرِّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارِعة، فبعُدت من المضارعة بُعْدَ «كَمْ» و «إذ» من المتمكّنة. وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه «افْعَلْ».

والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال، قولهم: «سوفَ» و «ثُمَّ».

والكسر فيها قولهم في باء الإضافة ولامها: «بزيدٍ»، و «لِزيدٍ».

والضم فيها: «مُنْذُ»، فيمن جَرَّ بها، لأنه بمنزلة «مِنْ» في الأيام.

والوقفُ فيها قولهم: «مِنْ»، و «هَلْ»، و «بَلْ»، و «قَدْ».

---

(١) قال السيرافي: إن قيل: لِمَ وجب فتح أواخر الأفعال الماضية، وهلاّ أسكنت أو حرّكت بغير الفتح؟ فالجواب عنه، أنّ الأفعال كلَّها حقُّها أن تكون مسكّنة الأواخر، والأسماء كلُّها حقُّها أن تكون معربةً. غير أنّ الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام: فقسم منها ضارعَ الأسماء مضارعةً تامّة، فاستحقّ أن يكون معربًا، وهو الأفعال المضارعة التي في أولها الزوائد الأربع. والضَّربُ الثاني: ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الماضي. والضّرب الثالث: ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر. فرأينا الأفعال قد ترتّبت ثلاث مراتب: أولها المضارع المستحقّ للإعراب، وقد أُعرب، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم ألبتة، فبقي على سكونه. وتوسّط الماضي، فَنَقَصَ عن المضارع، وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة، فلم يكن كفعل الأمر، ولم يُعرب كالمضارع، وبُني على حركةٍ لِما أنَّ المتحرّك أمكنُ من الساكن، وكانت فتحةً لما أنها أخفُّ الحركات.

(٢) أي: الأفعال المضارعة.

(٣) أي المُضارع (المشابه) للمتمكّن (المعرَب).

(٤) أي: يصرفونه.

ولا ضَمَّ في الفعل؛ لأنه لم يجيءْ ثالثٌ سوى المضارع، وعلى هذين المعنيين بناءُ كل فعل بعد المضارع.

واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحد لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألْفاً، ولم يكن واواً ليفصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكْسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثلَه في الجمع، وكان مع هذا أنْ يكون تابعاً لما الجَرُّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه، والرفعُ قد يَنتقل إلى الفعل، فكـان هذا أغلبَ وأقوى. وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عِوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتُها الكسر، وذلك قولك: «هما الرجلانِ»، و «رأيت الرجلَيْنِ»، و «مررت بالرجلَيْنِ».

وإذا جمعتَ على حدِّ التثنية لحقتها زيادتان: الأولى منها حرف المدّ واللين، والثانية نون. وحال الأولى في السكون وتركِ التنوين وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية، إلاّ أنها واو مضمومٌ ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنَّ حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلِفٌ فيهما. وذلك قولك: «المسلمُونَ»، و «رأيتُ المسلمينَ»، و «مررت بالمسلِمينَ». ومن ثَمّ جعَلوا تاء الجَمْع في الجرِّ والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النُّون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها.

واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلَين لحقتها ألف ونون[1]، ولم تكن الألفُ حرفَ الإعراب لأنك لم ترد أن تثنّيَ «يَفْعَلُ» هذا البناءَ فتَضمَّ إليه «يَفْعل» آخَرَ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلَين، ولم تكن منوَّنةً، ولا يَلزمها الحركةُ لأنّه

(١) قال السيرافي: «إن قال قائل: لِمَ كان الواحد المضمر المرفوع بلا علامة كقولك: «زيدٌ قائمٌ»، والاثنان والجماعة بالعلامة كـ «الزيدان قاما»، و «الزيدون قاموا»، و «الهندات قُمْنَ»، فالجواب أنّ الفعل معلوم في العقول أنه لا بُدَّ له من فاعل كالكتابة التي لا بُد لها من كاتب، ولا يحدث شيء منه من تلقاء نفسه. فقد عُلِم فاعل لا محالة، ولا يخلو منه الفعل، وقد يخلو من الاثنين والجماعة، فاحتاج فعلهما إلى علامة تدلّ عليهما؛ فإن قيل: إنّ الألف في تثنية الفعل، والواو في جمعه إنما هو ضمير الاثنين والجماعة الفاعلين، فلِمَ وقعت النون علامةً لرفع الفعل وقد فصلت بينها وبين الفعل بالفاعلين، فالجواب: إنّ الإعراب إنّما يكون في المعرب إذا كان حركةً، لأنها تكون في المتحرك لا غير. فإذا كان حرفًا، فهو قائم بنفسه متّصل بما أُعرب به، وقد صارت الألف والواو بمنزلة حرفٍ من حروف الفعل، فلحق الإعراب بعدهما».

يُدرِكُها الجزمُ والسكونُ، فيكون الأوّل حرفَ الإعراب، والآخر كالتنوين، فكما كان حال «يَفْعل» في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرَّفع ثباتَ النون لتكون له في التثنية علامةً للرَّفع كما كان في الواحد إذْ مُنع حرفَ الإعراب.

وجعلوا النون مكسورةً كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذْ كانت متحرِّكة لا تثبُتُ في الجزم، ولم يكونوا ليحذفوا الألفَ لأنّها علامةُ الإضمار والتثنية في قول من قال: «أكلوني البراغيثُ»[1]، وبمنزلة التاء في «قلتُ» و «قالتْ»، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد. ووافَق النصبُ الجزمَ في الحذف كما وافَق النصبُ الجرَّ في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيبٌ كما أنه ليس للفعل في الجرّ نصيب. وذلك قولك: «هما يَفْعَلانِ»، و «لم يَفْعَلا»، و «لَنْ يَفْعَلا».

وكذلك إذا لحقت الأفعالَ علامةٌ للجمع لحقتها زائدتان، إلا أنّ الأولى واو مضموم ما قبلها لئلاّ يكونَ الجمع كالتثنية، ونونُها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلتَ ذلك في التثنية، لأنّهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا كما أنّهما في الأسماء كذلك، وهو قولك: «هم يَفْعَلُونَ»، و «لَم يَفعلوا»، و «لن يفعلوا».

وكذلك إذا ألحقتَ التأنيثَ في المخاطبة، إلاّ أن الأُولى ياء وتَفتحُ النونَ لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع، وهي تكون في الأسماء في الجرّ والنصب، وذلك قولك: «أنتِ تَفْعلينَ»، و «لم تَفعلي»، و «لنْ تفعَلي».

وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونًا، وكانت علامةَ الإضمار والجمع فيمن قال: «أكلوني البراغيث»، وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الإعراب، كما فعلت ذلك في «فَعَلَ» حين قلت: «فَعَلْت» و «فَعَلْنَ»، فأُسكنَ هذا ههنا وبُني على هذه العلامة، كما أُسكن «فَعَلَ»، لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ، وهو متحرِّك كما أنه متحرِّك، فليس هذا بأبعدَ فيها ـ إذْ كانت هي و «فَعَلَ» شيئاً واحدًا ـ من «يَفعَلُ»، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست بأسماء، وذلك قولك: «هُنَّ يَفْعَلْنَ»، و «لَنْ يَفعَلْنَ»، و «لم يَفعَلْنَ». وتفتحها لأنّها نون جمع، ولا تُحذَف لأنها علامةُ إضمار وجمع في قول من قال: «أكلوني البراغيث». فالنون ههنا[2] في يَفْعَلْنَ بمنزلتها في «فَعَلْنَ». وفُعِل بلام «يَفعَلُ»

---

(١) أي على لغة من يُلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنًى أو جمعًا.

(٢) أي: في «يَفْعَلْنَ».

ما فُعل بلام «فَعَلَ» لما ذكرتُ لك، ولأنّها قد تُبنَى مع ذلك على الفتحة في قولك: «هل تَفْعلَنّ». وألزموا لام «فَعَلَ» السكون، وبنوها على العلامة، وحذفوا الحركة لمَّا زادوا، لأنَّها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب[١] لما ذكرت لك.

واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء، لأنّ الأسماء هي **الأُولَى**[٢]، وهي أَشدُّ تمكّنًا، فمِن ثَمَّ لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء[٣]. ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم[٤]، وإلاّ لم يكن كلامًا، والاسمُ قد يَستغني عن الفعل، تقول: «اللَّهُ إلهُنا»، و «عبدُ الله أخونا».

واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء[٥] أُجرَي لفظُه مُجرى ما يستثقِلون ومنعوه ما يكون لَما يَستخفُّونَ. وذلك نحو: «أَبْيَضَ» و «أَسْوَدَ» و «أَحْمَرَ»، فهذا بناء «أَذْهَبُ» و «أَعْلَمُ» فيكون في موضع الجرِّ مفتوحًا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافقَ في البناء.

وأمّا مضارعه في الصفة فإنك لو قلت: «أتاني اليومَ قويٌّ»، و «أَلاَ بارداً»، و «مررتُ بجميل»، كان ضعيفاً، ولم يكن في حُسْنِ «أتاني رجلٌ قويّ»، و «ألا ماءً بارداً»، و «مررتُ برجل جميل». أفلا ترى أنّ هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لا يُتكلَّم به إلاَّ ومعه الاسم، لأنَّ الاسم قبل الصفة، كما أنّه قبل الفعل. ومع هذا أنّك ترى الصفة تَجري في معنى «يَفْعَلُ»[٥] وتنصب كما ينصِب الفعلُ. وسترى ذلك إن شاء الله.

فإن كان اسماً كان أَخفَّ عليهم، وذلك نحو: «أفْكَلٍ» و «أكْلُبٍ»، ينصرفانِ في النكرة.

ومضارعةُ «أفعلَ» الذي يكون صفةً للاسم أنّه يكون وهو اسمٌ صفة كما يكون الفعل

---

(١) أي لأن الحركة في آخر فعل الواحد ليست علامة إعراب.

(٢) قال السيرافي: «أي إنها مقدمة في الرتبة على الأفعال، لأنها أصل الأفعال. وقوله: «وهي أشدّ تمكّنًا»: يعني الأسماء أشدّ تمكنًا من الأفعال لخفّتها. وما خَفَّ كان أشدَّ احتمالاً للزوائد. وقوله: «وهي من الأسماء»: يعني الأفعال من الأسماء، كقولك: «قُتل»: مشتقّ من «القتل». وقوله: «ألا ترى أنْ الفعل... الخ»: يعني أنّك متى ذكرت فعلاً، ولم تذكر فاعله، لم يكن كلامًا».

(٣) أي: مشتقَّة من الأسماء، وهذا على المذهب البصريّ، وسيبويه رأس المدرسة البصريّة.

(٤) أي: لا بُد له من فاعِل، والفاعل اسم؛ وبما أن الاسم قد يستغني عن الفعل، فإن هذا الاستغناء دليل للبصريين على اشتقاق الفعل من الاسم، وليس العكس.

(٥) فتقول: «هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا» كما تقول: «هذا رجلٌ يضربُ زيدًا».

صفة، وأمَّا «يَشْكُر» فإنّه لا يكون صفة وهو اسم، وإنما يكون صفة وهو فعل.

واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّناً؛ لأنَّ النكرة أوّل، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به. فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة.

واعلمْ أنّ الواحد أشدُّ تمكناً من الجمع، لأنّ الواحد الأوّل، ومن ثم لم يَصْرِفوا ما جاء من الجمع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو: «مَساجِدَ»، و «مَفاتيحَ»[1].

واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكّناً، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير. ألا ترى أنّ «الشيء» يقع على كلِّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى، و «الشيء» ذَكَر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفِّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون. وسوف يُبيَّن ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله.

وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام أو أضيف انجرَّ؛ لأنّها أسماء أُدخل عليها ما يدخل على المنصرف. وأُدخل فيها الجرّ كما يَدخُلُ في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأَمِنوا التنوينَ. فجميع ما يُتْرَكُ صرفه مضارِعٌ به الفعل، لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم.

واعلمْ أن الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذف في الجزْم، لئلاّ يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجَمِيع. وذلك قولك: «لم يَرْمِ»، و «لم يَغْزُ»، و «لم يَخْشَ». وهو في الرفع ساكن الآخِرِ، تقول: «هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى».

---

(1) قال السيرافي: «فإن قيل: قد رأينا هذا البناء في الواحد، وهو قولهم للضَّبُع: حضاجر، قال الحطيئة [من مجزوء الكامل]:

هلاّ غَضِبْتَ لِرَحْلِ جا ... رِكَ إذْ تَنَبَّلَه حضاجر

قيل في الجواب: حضاجر: جمع حضجر، وهو العظيم البطن، وإنّما لُقّبت الضَّبُع بهذا اللقب وصار علماً لها، لعِظَم بطنها، وبُولغ فيه، حتى كأنها ذات بُطون عظام. والدليل على أن حضاجر جمع قول الشاعر [من الطويل]:

حَضجْرٌ كأن التوأمين توكّأتْ ... على مِرْفقيها مُسْتَهلةُ عاشر

فإن قيل: إذا كنت تمنع الصَّرْف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد، فينبغي ألاّ تَصْرِف «أكلباً». قيل: لم يُرِدْ سيبويه ما ذهب إليه المعترض، وإنّما أراد على مثالٍ لا يجمع جمعًا ثانياً، فإن كان على مثالٍ يتأتّى فيه جمعٌ ثانٍ، فهو بمنزلة الواحد».

هذا بابُ المسند والمسند إليه

وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدّاً. فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه[1]. وهو قولك: «عبدُ الله أخوك»، و «هذا أخوك».

ومثل ذلك قولك: «يذهب زيدٌ»، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّل بدٌّ من الآخرِ في الابتداء.

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: «كانَ عبدُ الله منطلقاً»، و «لَيْتَ زيداً منطلقٌ»؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده.

واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء، وإنما يَدخل الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلا أن تَدعَه. وذلك أنّك إذا قلت: «عبدُ الله منطلقٌ»، إن شئت أدخلت «رأيتُ» عليه فقلت: «رأيتُ عبدَ الله منطلقاً»، أو قلت: «كان عبدُ الله منطلقاً»، أو «مررتُ بعبد الله منطلقاً»، فالابتداء أوّل كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرة قبل المعرفة.

---

(١) أي: الخبر.

هذا باب اللفظ للمعاني

اعلم أن من كلامِهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى.

فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: «جلسَ» و «ذهبَ». واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ، نحو: «ذهبَ» و «انطلق». واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: «وجدتُ عليه» من المَوْجِدة، و «وجدت» إذا أردت وجِدان الضّالَّة. وأشباه هذا كثيرٌ.

هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض[1]

اعلم أنهم مما يحذفون الكلم[2] وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً. وسترى ذلك إن شاء الله.

فممَّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك. «لَمْ يَكُ»، و «لا أَدْرِ»، وأشباه ذلك.

وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون «يَدَعُ» ولا يقولون: «وَدَعَ»[3]، استغنوا عنها بـ «تَرَكَ». وأشباه ذلك كثير.

---

(١) قال السيرافي: «يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على ما ينبغي أن يكون عليه قياسه».

(٢) قال السيرافي: «أراد: ربَّما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة [أي: ممّا] كثيرًا في كتابه، والعرب تقول: «أنت ممّا تفعل كذا»، أي: ربَّما تفعل، وتقول العرب أيضاً: «أنت ممّا أن تفعل»، أي: من الأمر أن تفعل، فتكون «ما» بمنزلة الأمر، و «أن تفعل» بمنزلة الفعل، ويكون «أن تفعل» في موضع رفع بالابتداء، وخبره «ممّا»، وتقديره: أنت فعلُك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله».

(٣) سُمع عن العرب، ومنه قول سويد بن أبي كاهل [من الرمل]:

فَسَعى مَسْعاتَه في قومِهِ ... ثُمَّ لم يَبْلُغ ولا عَجْزًا وَدَعْ

(ديوانه ص ٣٣؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٨٦؛ وشرح اختيارات المفضَّل ص ٩٠٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٢؛ ولسان العرب ٨/ ٣٨٤ (ودع)).

وقول أبي الأسود الدؤلي أو غيره [من الرمل]:

سَلْ أميري ما الذي غيَّرَه ... عن وِصالي حتَّى وَدَعَه

(البيت لأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٣٥٠؛ وعيون الأخبار ٣/ ١٧٥؛ والخصائص ١/ ٩٩، =

والعِوَضُ قولهم: «زَنادقةٌ وزَناديقُ»، و «فَرازنةٌ وفَرازينُ»، حذفوا الياء وعوّضوا الهاءَ. وقولهم: «أسْطاع يُسْطيعُ» وإنما هي: «أطاع يُطيع»، زادوا السينَ عوضاً من ذهاب حركة العين من «أفْعَلَ». وقولهم: «اللَّهُمَّ»، حذفوا «يا»، وألحقوا الميمَ عوضاً.

= ٣٩٦؛ والشعر والشعراء ص ٧٣٣؛ ولسويد بن أبي كاهل في ملحق ديوانه ص ٤٤؛ ولسان العرب ٨/ ٣٨٤ (ودع)؛ ولأنس بن أبي أنس الليثيّ في حماسة البحتري ص ٢٥٩؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٦/ ٩٦؛ وتاج العروس ٢٢/ ٣٠٥ (ودع)).

هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن، فقولك: «أتيتُك أمْسِ» و «سآتيك غداً».

وأمّا المحال فأن تَنقض أوَّل كلامك بآخِره، فتقولَ: «أتيتك غداً»، و «سآتيكَ أمسِ».

وأما المستقيمُ الكذب، فقولك: «حَمَلتُ الجبلَ»، و «شربت ماءَ البحرِ»، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح، فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: «قد زيداً رأيتُ»، و «كي زَيدٌ يأتيك»، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب، فأن تقول: «سوف أشرب ماء البحر أمسِ».

هذا باب ما يحتمل الشعر

اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء. وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجَّاج [من الرجز]:

١ ـ قَواطِنًا مكةَ من وُرْقِ الحَمِي

يريد الحمامَ. وقال خُفاف بن نُدْبة السُّلَميّ [من الكامل]:

٢ ـ كَنَواحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجْدِيَّةٍ ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثمِدِ

١ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/٤٥٣؛ والدرر ٣/٤٩؛ ولسان العرب ١٥/٢٩٣ (منى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١؛ والمحتسب ١/٧٨؛ والمقاصد النحويّة ٣/٥٥٤، ٤/٢٨٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٩٤؛ والإنصاف ٢/٥١٩؛ والخصائص ٣/١٣٥؛ والدرر ٦/٢٤٤؛ ورصف المباني ص ١٧٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٢١؛ وشرح التصريح ٢/١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٣، ٤٧٦؛ وشرح المفصل ٦/٧٥؛ وهمع الهوامع ١/١٨١، ٢/١٥٧. وقبله:

* والقاطناتِ البيتَ غيرِ الرُّيَّمِ *

اللغة: قواطنا: أي التي تسكن المكان وترضى العيش فيه. الورق: ج الورقاء، وهي الحمامة البيضاء. الحمي: الحمام.

الإعراب: «قواطنا»: حال من «القاطنات» في البيت السابق. «مكّة»: مفعول به لـ «قواطناً». «من ورق»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «قواطناً»، وهو مضاف. «الحمي»: مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «الحمي» حيث حذف الميم والألف من (الحمام) ثم أبدل الألف ياءً.

٢ ـ **التخريج**: البيت لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ٥٤١؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٢٤؛ ولسان =

وكما قال [من الرجز]:

٣ ـ [هل تعرِفُ الدار على تبراكا] دارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِن هَواكا

العرب ٥/ ٣١٦ (تيز)، ١٥/ ٤٢٠ (يري)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٥؛ والمنصف ٢/ ٢٢٩.

اللغة: عصف الإثمد: ما سحق منه.

المعنى: وشفتا حبيبتي كنواحي ريش الحمامة في رقتهما ولطافتهما، ولثاتها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإثمد.

الإعراب: «كنواح»: جار ومجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق، وهو مضاف. «ريش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**حمامة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نجدية**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**ومسحت**»: الواو: استئنافية، «مسحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل. «**باللثتين**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل مسحت. «**عصفَ**»: مفعولٌ به منصوب وهو مضاف. «**الإثمد**»: مضاف إليه.

وجملة «مسحت» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كنواح» أراد كنواحي فاجتزأ بالكسرة عن الياء، كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف.

٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٦، ٨/ ١٣٨؛ والخصائص ١/ ٨٩؛ والدرر ١/ ١٨٨؛ ورصف المباني ص ١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٩٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٦ (هيا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦١.

المعنى: هلا عرفت دار سعدىٰ القائمة في منطقة تبراك، هي دار الحبيبة التي لم يقم لها قائم إلا بفضل عشقك لها.

الإعراب: «هل»: حرف استفهام لا محلّ له. «**تعرف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت). «الدار»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**على تبراكا**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الدار، والألف: للإطلاق. «دَار»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي مرفوع بالضمة الظاهرة. «**لسعدىٰ**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «دار». «**إذه**»: «**إذ**»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بمحذوف صفة لـ «دار»، والهاء: ضمير أصله (هي) في محل رفع مبتدأ. «من هواكا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، والكاف: في محل جر بالإضافة، والألف: للإطلاق.

وجملة «**هل تعرف**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «دار لسعدىٰ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هي من هواكا»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إذْه» أراد «إذْ هي» فحذف الياء؛ فدل على أن الضمير «هي» هو «الهاء» وحدها. وإنما زادوا الواو أو الياء تكثيراً للاسم، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد.

وقال [من الوافر]:

٤ - فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

وكما قال النَّجاشيّ [من الطويل]:

٥ - فَلَسْتُ بآتِيهِ ولا أَسْتَطِيعُهُ ولاكِ اسْقِني إن كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

---

٤ - التخريج: البيت لمضرس بن ربعي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٨١ (ثمن)، ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ وله أو ليزيد بن الطثرية في شرح شواهد المغني ص ٥٩٨؛ ولسان العرب ٥/ ٣٢٠ (جزز)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٠؛ وجمهرة اللغة ص ٥١٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٤٢؛ والخصائص ٢/ ٢٦٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥١٩، ٧٧٢؛ ولسان العرب ٧/ ٢٨١ (خبط)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٥؛ والمنصف ٢/ ٧٣.

اللغة: المُنْصُل: السيف. اليَعْملات: جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل. السريح: جلود أو خرق تشد على أخفاف الناقة.

المعنى: لقد أسرعت بعقر نوقي بسيفي هبةً وتكرمةً للأضياف مع شدة حاجتي إليهن لكوني مسافراً.

الإعراب: «**فطرت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «طرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء المتحركة: فاعل. «**بمنصلي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل طرت، والياء: في محل جرّ بالإضافة. «**في يعملات**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل طرت. «**دوامي**»: صفة مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء، وهو مضاف. «**الأيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. «**يخبطن**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «**السريحا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «طرت»: بحسب ما قبلها. وجملة «يخبطن»: في محل جرّ صفة.

والشاهد فيه قوله: «دوامي الأيد» حذف الياء مكتفياً بالكسرة قبلها، وأصله: «دوامي الأيدي».

٥ - التخريج: البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١؛ والأزهيّة ص ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤١٨، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ والمنصف ٢/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، ٣٦١؛ والإنصاف ٢/ ٦٨٤؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٩؛ والجنى الداني ص ٥٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٥؛ ورصف المباني ص ٢٧٧، ٣٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٦؛ وشرح المفصل ٩/ ١٤٢؛ واللامات ص ١٥٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩١ (لكن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

المعنى: يقول على لسان ذئب كان قد دعاه إلى مشاركته في زاده: لن ألبّي طلبك ولا أستطيع ذلك، لأنّه ليس من عادة الذئاب مؤاكلة الآدميين، ولكن إذا كان لديك فضلة ماء فاسقني منه.

الإعراب: «**فلست**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لست» فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع اسم «ليس». «**بآتيه**»: الباء: حرف جرّ زائد، «آتيه»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: استئنافية، «لا»: حرف نفي. =

وكما قال مالك بن خُرَيمٍ الهمْداني [من الطويل]:

٦ ـ فـإنْ يَـكُ غَثًّـا أو سَمِينـاً فـإنّنـي سَـأجْعَـلُ عَيْنَيْـه لنفسـه مَقْنَعَـا

وقال الأعشى [من الكامل]:

٧ ـ وأخـو الغَـوانِ متَـى يشـأ يَصْـرِمْنَـه ويَعُـدْنَ أعـداءً بُعَيْـدَ وِدادِ

«أستطيعه»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والهاء: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. «ولاك»: الواو: استئنافية، و «لاك»: هي «لكن» محذوفة النون، حرف استدراك. «اسقني»: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «إن»: حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط. «ماؤك»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «ذا»: خبر «كان» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «فضل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لست بآتيه»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا أستطيعه»: معطوفة على خبر «ليس». وجملة «اسقني...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كان ماؤك..» الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط المحذوف «فاسقني»: في محل جزم لاقترانه بالفاء.

الشاهد فيه قوله: «لاكِ» ويريد «لكن» حيث حذف النون للضرورة.

٦ ـ **التخريج**: البيت لمالك بن خريم في الأصمعيات ص ٦٧؛ وسمط اللآلي ص ٧٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٣؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٤؛ والمعاني الكبير ص ٤٢٢؛ والمقتضب ١/ ٣٨، ٢٦٦.

المعنى: يصف الشاعر ضيفاً نزل به، فيقول: إني سأقدم أفضل ما عندي من القرىٰ إكراماً له، وسأحكّمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه، فيقنع بذلك.

الإعراب: «فإن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «يكُ»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون المقدّرة على النون المحذوفة للتخفيف، واسمها ضمير مستتر تقديره هو. «غثاً»: خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة. «أو»: حرف عطف. «سميناً»: اسم معطوف منصوب بالفتحة. «فإنني»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «سأجعل»: السين: للاستقبال، «أجعل»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا). «عينيه»: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الياء، وحذفت النون للإضافة، والهاء: مضاف إليه. «لنفسه»: اللام: حرف جر، «نفس»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ «مقنع»، والهاء: ضمير مضاف إليه. «مقنعاً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة.

وجملة «إن يك فإنني سأجعل»: بحسب ما قبلها. وجملة «فإنني سأجعل»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «أجعل»: في محل رفع خبر إن.

والشاهد فيه قوله: «يك غثًّا» حيث حذف نون (يكن) وبعدها حرف متحرك.

٧ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٧٩؛ والدرر ٦/ ٢٤٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩؛ =

وربَّما مَدُّوا مثل «مَساجد» و «مَنابر»، فيقولون: «مَساجيد» و «منابير»، شبّهوه بما جُمع على غير واحدِهِ في الكلام، كما قال الفرزدق [من البسيط]:

٨ - تَنْفِي يدَاها الحَصَى في كلِّ هاجِرةٍ نَفْـيَ الـدَّنَـانيـرِ تَنقَـادُ الصَّيـارِيـفِ

= وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥١٩، ٧٧٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٣٨ (غنا)؛ والمنصف ٢/ ٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: الغواني: الجميلات المستغنيات بحسنهنّ عن الزينة، المفرد غانية. يصرمنه: يقطعن مودّته. الوداد: الحب.

المعنى: من يصاحب الجميلات لا يأمن أن يقطعن وصاله في أي وقت، ويتحولن إلى أعداء له بعدما كنّ محبّات.

الإعراب: «**وأخو**»: الواو: بحسب ما قبلها، «أخو»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «**الغوان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة، والكسرة هنا دليل عليها. «**متى**»: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ (يصرمنه). «**يشأ**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، لأنه فعل الشرط، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**يصرمنه**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محلّ جزم جواب الشرط، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**ويعدن**»: الواو: للعطف، «**يعدن**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل جزم عطفاً على جواب الشرط الجازم، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**أعداء**»: حال منصوب بالفتحة. «**بعيد**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بخبر (يعدن). «**وداد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أخو الغواني»: بحسب ما قبلها لا محلّ لها. وجملة «متى يشأ يصرمنه»: في محلّ رفع خبر لـ (أخو). وجملة «يشأ»: في محل جر بالإضافة. وجملة «يصرمنه»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها. وجملة «يعدن أعداءً»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «الغوانِ»: حيث حذف ياءها، واكتفى بالكسرة دليلاً عليها.

٨ - **التخريج**: البيت للفرزدق في الإنصاف ١/ ٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧١؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤١؛ ورصف المباني ١٢، ٤٤٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٦؛ ولسان العرب ١/ ٦٨٣ (قطرب)، ٢/ ٢٩٥ (سحج)، ٣/ ٤٢٥ (نقد)، ٨/ ٢١١ (صنع)، ١٢/ ١٩٩ (درهم)، ١٥/ ٣٣٨ (نفي)؛ والمقتضب ٢/ ٢٥٨؛ والممتع في التصريف ١/ ٢٠٥.

اللغة: تنفي: تفرّق، تدفع. الحصى: الحجارة الصغيرة. الهاجرة: اشتداد الحرّ عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدنانير أي نظر فيها ليميّز جيّدها من رديئها. الصياريف: ج صيرفي. =

وقد يبَلغون بالمعتلّ[1] الأصلَ فيقولون: «رادِدٌ» في «رادّ»، و «ضَنِنوا» في «ضَنّوا»، و «مررتم بجَوارِيَ قبلُ». قال قَعْنَبُ بن أمّ صاحب [من البسيط]:

٩ ـ مَهْلاً أَعاذِلَ قد جَرّبتِ من خُلُقِي أَنّي أَجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنوا

ومن العرب من يثقِّل الكلمةَ إذا وقف عليها ولا يثقِّلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف، نحو: سَبْسَبّا وكَلْكَلّا لأنهم قد يثقلونه في

المعنى: يقول الشاعر واصفاً ناقته بأنّها تفرّق الحصى بيديها عند الظهيرة، وقت اشتداد الحرّ، كما يفرّق الصيرفيّ الدنانير.

الإعراب: «**تنفي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. «**يداها**»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**الحصى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذر. «**في**»: حرف جرّ. «**كلّ**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تنفي»، وهو مضاف. «**هاجرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نفي**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الدنانير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تنقاد**»: فاعل «نفي» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «**الصياريف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «الصياريف» حيث مطل كسرة الراء، فتولّدت الياء، وذلك للضرورة الشعريّة.

(١) يريد بالمعتلّ هنا المعتلّ والمضعّف معاً.

٩ ـ **التخريج**: البيت لقعنب بن أم صاحب في الخصائص ١/ ١٦٠، ٢٥٧؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣١٨؛ ولسان العرب ١١/ ٤٢٠ (ظلل)، ١٣/ ٢٦١ (ضنن)؛ والمنصف ١/ ٣٣٩، ٢/٣٠٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٤٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٥٠، ٢٤٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٤١؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢؛ ولسان العرب ١٢/ ١٥٧ (حمم)؛ والمقتضب ١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤؛ والمنصف ٢/ ٦٩.

المعنى: يريد الشاعر: إنكِ تلومينني مع أنك تعلمين أني أكرم الناس في كل الأحوال حتى في الأوقات التي يشكو فيها الناس فيبخلوا.

الإعراب: «**مهلاً**»: مفعول مطلق منصوب. «**أعاذل**»: الهمزة: حرف نداء، «عاذل»: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب على النداء. «**قد جربت**»: «قد»: حرف تحقيق، «جربت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**من**»: حرف جر. «**خلقي**»: «خلق»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (جربت). «**أني**»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب، اسم إن. «**أجود**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا). «**لأقوام**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أجود». «**وإن**»: الواو: حالية، «إن»: وصلية زائدة. «**ضننوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق.

الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله لنفسه مقنعاً، وإنما حذفُه في الوقف.
قال رؤبة [من الرجز]:

١٠ - ضَخْـــمٌ يُحِـــبُّ الخُلُـــقَ الأَضْخَمَّـــا

يُروى بكسر الهمزة وفتحها. وقال بعضهم: «الضِّخَمَّا» بكسر الضاد.

وقال أيضاً في مثله، وهو الشمَّاخ [من الوافر]:

١١ - لَـــه زَجَـــلٌ كَـــأَنُـــه صَـــوتُ حَـــادٍ إذا طَلَـــب الـــوَسِيقَـــةَ أو زَمِيـــرُ

وجملة «تمهل مهلاً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «جربت»: استئنافية لا محل لها. وجملة: «أجود»: في محل رفع خبر أن. وجملة «جدت»: المحذوفة جواب شرط غير مقترن بالفاء لا محل له. وجملة «ضننوا» حالية محلها النصب، عند من يقول بأن «إن» وصلية زائدة كما قلنا، أما من يقل بشرطيتها فالواو عنده عاطفة عطفت هذا التركيب الشرطي على تركيب آخر واقع حالاً، والتقدير إن لم يقوا وإن ضنوا. وجملة «أعاذل» اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ضننوا» حيث فك إدغام الفعل لضرورة والأصل فيه (ضنّوا).

١٠ - التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٥٣ (ضخم)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٦٢، ٤١٦، ٢/ ٥١٥؛ ولسان العرب ٣/ ٩٠ (بعد)، ٣/ ٩٨ (بيد)، ١٣/ ٥٢٦ (فوه)؛ والمحتسب ١/ ١٠٢؛ والمنصف ١/ ١٠.

المعنى: يصف ذكر حيّة لا يسمع بأنّه كبير الخلقة ويحب العظيم الكبير الخلقة.

الإعراب: «**ضخم**»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف بتقدير (هو ضخم). «**يحب**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «**الخلق**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الأضخمّا**»: صفة منصوبة بالفتحة، و «الألف» للإطلاق.

وجملة «هو ضخم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يحب»: في محلّ رفع صفة لـ (ضخم).

والشاهد فيه قوله: «الأضخمَّا» حيث شدّد الميم منه، وهو على وزن أفعل، ثم وصل الميم بألف الإطلاق؛ وهذه الميم لا تشدّد إلا في الوقف إذا كانت منتهى الكلمة.

ويروى «الأضخما» و «الضِّخمّا» وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه.

١١ - التخريج: البيت للشماخ في ديوانه ص ١٥٥؛ والخصائص ١/ ٣٧١؛ والدرر ١/ ١٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٧ (ها)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٧٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٨، ٥/ ٢٧٠، ٢٧١؛ ولسان العرب ١١/ ٣٠٢ (زجل)؛ والمقتضب ١/ ٢٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٩.

اللغة: الزجل: صوت فيه حنين وترنم. الحادي: الذي يتغنى أمام الإبل ويطربها لكي يعينها على السير. الزمير: صوت المزمار. الوسيقة: أنثى حمار الوحش.

=

وقال حَنظلة بن فاتك [من الطويل]:

١٢ ـ وأَيْقَــنَ أَنّ الخيــلَ إنْ تَلتَبِــسْ بــه يكــنْ لفَسيــلِ النَّخــلِ بعــدَهُ آبِــرُ

= **المعنى**: إذا طلب أنثاه صوَّت بها وكأن صوته لما فيه من الحنين، ومن حسن الترجيع والتطريب، صوت حادٍ يتغنىٰ بإبل أو صوت مزمار.

الإعراب: «**له**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**زجل**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**كأنه**»: «كأن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم «إن». «**صوت**»: خبر (كأن) مرفوع بالضمة الظاهرة. «**حادٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**إذا**»: اسم مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بخبر (زجل) المحذوف. «**طلب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «**الوسيقة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أو**»: حرف عطف. «**زمير**»: اسم معطوف على «صوت» مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «له زجلٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأنه صوت حادٍ»: في محل رفع صفة لـ «زجل». وجملة «طلب»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «كأنه صوت حاد» فالشاعر لم يمطل الضمة التي على ضمير الغائب في كأنه حتى تنشأ عنها واو، بل اختلس الضمة اختلاساً.

١٢ ـ **التخريج**: البيت لحنظلة بن فاتك أو لتليد العبشمي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٥؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٧.

اللغة: الخيل: خيل الفرسان في الحرب. فسيل النخل: صغاره. الآبر: الذي يصلح النخل.

المعنى: يصف الشاعر رجلاً شجاعاً فيقول: قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقي من أهله من يخلفه في حرمه وماله، فثبت ولم يبال بالموت.

الإعراب: «**وأيقن**»: الواو: بحسب ما قبلها، «أيقن»: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «**أن**»: حرف مشبه بالفعل. «**الخيل**»: اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب بنزع الخافض. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**تلتبس**»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). «**به**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تلتبس». «**يكن**»: فعل مضارع تام مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر. «**لفسيل**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «**النخل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بعده**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه وهو متعلق بالفعل «يكن». «**آبرٌ**»: فاعل يكن مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة: «أيقن» بحسب ما قبلها. وجملة «إن تلتبس به يكن...»: في محل رفع خبر أن. وجملة «يكن»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بعده»: حيث اختلس ضمة الهاء اختلاساً ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو.

وقال رجلٌ من باهلة [من البسيط]:

١٣ ـ أو مُعْبَرُ الظّهْرِ يُنبي عن وَلِيَّتِهِ ... ما حجَّ رَبُّهُ في الدنيا ولا ٱعْتَمَرَا

وقال الأعشى [من الطويل]:

١٤ ـ وما لَهُ من مَجْدٍ تَليدٍ وما لَهُ ... مِنَ الريح حَظٌّ لا الجَنوبِ ولا الصَّبَا

---

١٣ ـ التخريج: البيت لرجل من باهلة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٩؛ ولسان العرب ٤/ ٥٣٣ (عبر)؛ والمقتضب ١/ ٣٨؛ والمقرب ٢/ ٢٠٤.

اللغة: معبر الظهر: البعير الممتلىء باللحم مع كثرة وبر. الولية: البرذعة. ينبي عن وليته: يعسر وضعها عليه لكونه قد اشتد سمنه وكثر وبره.

المعنى: وهذا البعير قد اشتد سمنه وكثر وبره فأصبح من العسير وضع الراحلة عليه فهو لم يستعمل في سفر حج أو عمرة.

الإعراب: «أو»: بحسب ما قبلها. «**معبر**»: خبر أول لمبتدأ محذوف تقديره: «هو»، أو بحسب ما قبل «أو»، مرفوع بالضمة الظاهرة. «**الظهر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**ينبي**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**عن**»: حرف جر. «**وليته**»: اسم مجرور، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة وهما متعلقان بالفعل (ينبي). «ما»: نافية لا عمل لها. «**حجَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «ربه»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: في محل جرّ بالإضافة. «**في الدنيا**»: في حرف جر، «الدنيا»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «حج». «**ولا**»: الواو: عاطفة، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**اعتمرا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو»، والألف: للإطلاق.

وجملة «معبر الظهر»: بحسب ما قبلها. وجملة «ينبي»: في محل رفع خبر ثان. وجملة «حج»: استئنافية لا محل لها. وجملة «اعتمرا»: معطوفة على جملة «حج» فهي مثلها لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ربه» اختلس الشاعر الضمة التي على ضمير الغائب المجرور اختلاساً، ولم يشبع هذه الضمة حتى تنشأ عنها واو.

١٤ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ٦٣٠؛ والمقتضب ١/ ٣٨، ٢٦٦.

المعنى: يا له من رجلٍ لئيم لم يرث مجداً ولا كسب خيراً، فلا خير عنده ولا شر. فهو ليس بشيء يعبأ به.

الإعراب: «وماله»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها، «له»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. «**من**»: حرف جر زائد. «**مجد**»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**تليد**»: صفة لمجد معطوفة عليها لفظاً مجرورة بالكسرة. «**وما له**»: الواو: عاطفة، «ما»: نافية، «له»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**من الريح**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «حظ». «**حظٌّ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**لا الجنوبِ**»: «لا»: حرف نفي، «الجنوب»: بدل من الريح مجرور =

وقال [من البسيط]:

١٥ - بيناهُ في دار صِدْقٍ قد أقام بها   حيناً يُعَلِّلُنا وما نُعلِّلُهُ

ويحتمِلون قُبحَ الكلام حتَّى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقضٌ. فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

١٦ - صَدَدْتِ فأطَولْتِ الصُّدودَ وقلَّما   وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ

بالكسرة. «ولا الصبا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي، «الصبا»: معطوف على (الجنوب) مجرور بكسرة مقدّرة على الألف.

وجملة «ما له من مجد تليد»: بحسب ما قبلها. وجملة «ما له من الريح حظ»: معطوفة عليها.

والشاهد فيه قوله: «فما له من مجد» فالشاعر اختلس ضمة الهاء اختلاساً ولم يشبعها حتى تنشأ عنها واو.

١٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٥؛ والدرر ١/ ١٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٦١.

المعنى: وبينما هو في مكانٍ أمين مطمئن في دار صدق قد مكث بها يعلّلنا وما نعلّله...

الإعراب: «بيناه»: ظرف زمان مبني على السكون متعلق بلفظ في بيت آخر، والهاء: أصلها: «هو»: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «في دار»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «صدق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قد أقام»: «قد»: حرف تحقيق، «أقام»: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «بها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أقام». «حيناً»: ظرف زمان متعلق بأقام. «يعللنا»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، و «نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «وما»: الواو: حالية، «ما»: نافية. «نعلله»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره «نحن»، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به.

وجملة «هو في دار صدق»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أقام بها»: في محل جر صفة لـ «دار». وجملة «يعللنا»: في محل نصب حال. وجملة «نعلله»: معطوفة على السابقة محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «بَيْناه» حذف الواو من الضمير «هو» في حالة الإفراد وأبقى الهاء وحدها. وهذا دليل على قول الكوفيين على أن أصل «هو» الهاء وحدها. وهذا كلام غير مستقيم، لأن «هو» ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرىٰ الظاهر، فلا يكون على حرف واحد، ولأن لزوم الحرف وسقوطه إنما يستدل به في تصريف الكلمات، وقد عرف أن التصريف لا يدخل الضمائر ونحوها من الأسماء غير المتمكنة.

١٦ - التخريج: البيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ٥/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٧، ٢/ ٥٨٢، ٥٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٤٥؛ والخصائص =

وإنما الكلام: وقلَّ ما يَدوم وصالُ.

وجعلوا ما لا يَجري في الكلام إلاّ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرَّار بن سَلامة العِجليّ [من الطويل]:

١٧ - ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كان منهُم   إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِنْ سَوائنا

١/ ١٤٣، ٢٥٧؛ والدرر ٦/ ٣٢١؛ وشرح المفصل ٧/ ١١٦، ٨/ ١٣٢؛ ١٠/ ٧٦؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٢ (طول)، ٥٦٤ (قلل)؛ والمحتسب ١/ ٩٦؛ والمقتضب ١/ ٨٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٨٢؛ والمنصف ١/ ١٩١، ٢/ ٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣، ٢٢٤.

اللغة: صددت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودّة.

المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلّما يدوم الوداد ويستمرّ الحبّ إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

الإعراب: «**صددت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**فأطولت**»: الفاء: للعطف، «أطولت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**الصدود**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وقلما**»: الواو: استئنافية، «قلّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ما»: حرف زائد. «**وصال**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**على طول**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «يدوم». «**الصدود**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يدوم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «صددت»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «أطولت»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «قلما وصال»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «يدوم»: في محل رفع صفة لـ (وصال).

والشاهد فيه قوله: «وقلّما وصال يدوم» حيث تقدّم فاعل (يدوم) على فعله، لأنهم يرون أن (قلّ) هنا مكفوف عن طلب الفاعل بـ (ما)؛ وقدّر بعضهم فعلاً محذوفاً قبل الفاعل هو (قلّ)، وما أعربناه أسهل التأويلات كما نرى.

١٧ - **التخريج**: البيت للمرار بن سلامة العجلي في خزانة الأدب ٣/ ٤٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٥؛ والمقتضب ٤/ ٣٥٠.

اللغة: الفحشاء: الشيء القبيح.

الإعراب: «**ولا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. «**ينطق**»: فعل مضارع مرفوع. «**الفحشاء**»: منصوب على نزع الخافض. «**من**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «**منهم**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كان». «**إذا**»: ظرف متعلّق بـ «ينطق». «**جلسوا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**منّا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جلسوا». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «**من سوائنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جلسوا»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. =

وقال الأعشى [من الطويل]:

١٨ - [تجانَفُ عَنْ جَوِّ اليمامةِ ناقتي] وما قَصدتْ من أَهلهَا لسَوائكا

وقال خِطامٌ المُجاشِعيّ [من مشطور السريع]:

١٩ - [وغيرُ وَدٍّ جازِلٍ أو وَدَّيْنْ] وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ

وجملة «ينطق...»: بحسب ما قبلها. وجملة «كان منهم»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جلسوا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «من سوائنا» حيث خرجت «سواء» عن الظرفيّة، واعتبرت اسماً جرّ بحرف الجرّ، وهذا عند سيبويه من ضرورات الشعر.

١٨ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٣٩؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٦٤، ١٧٢؛ والأضداد ص ٤٤، ١٩٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١؛ والدرر ٣/ ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٧؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣ (جنف)، ١٤/ ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣ (سوا)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٨٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٤؛ والمحتسب ٢/ ١٥٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢.

اللغة: التجانف: الانحراف. الجو: ما انخفض من الأرض، والهواء.

المعنى: تنحرف ناقتي عن أرض اليمامة، وهي لا تنوي الاتجاه لغيرك.

الإعراب: **«تجانف»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«عن جو»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تجانف). **«اليمامة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ناقتي»**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«وما»**: الواو: استئنافية، «ما»: نافية لا عمل لها. **«قصدت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). **«من أهلها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (قصدت)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«لسوائكا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (قصدت)، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، والألف: للإطلاق.

وجملة «تجانف»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما قصدت»: استئنافية لا محلّ لها

والشاهد فيه قوله: «لسوائكا»: حيث جاء بـ «سواء» مجرورة بحرف الجر «اللام»، مما يدلّ على أنها تستعمل ظرفاً وغير ظرف.

١٩ - التخريج: البيت لخطام المجاشعيّ في الجنى الداني ص ٨٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨؛ والدرر ١/ ١١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٤؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٥ (رنب)؛ ١٤/ ١١٤ (ثفا)، ١٥/ ١٢٢ (غرا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٢؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٠، ٦٠٨؛ وأسرار العربية ص ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٦؛ والجنى الداني ص ٨١، ٩٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٥٧، ١٠/ ١٧٥، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١؛ والخصائص ٢/ ٣٦٨؛ ورصف المباني ص ١٩٧، ٢٠١؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، ٣٠٠؛ وشرح المفصّل ٨/ ٤٢؛ ولسان العرب ٩/ ٣ (أثف)، ٢٤٨ (عصف)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٤٨؛ والمحتسب ١/ ١٨٦؛ والمقتضب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٣٥٠؛ والمنصف ١/ ١٩٢، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٨٢. =

فعلوا ذلك لأنَّ معنى «سواء» معنى «غيرٍ»، ومعنى الكاف معنى «مثلٍ».

وليس شيء يُضطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنَّ هذا موضع جُمَلٍ، وسنبيّن ذلك فيما يستقبلُ إن شاء الله.

اللغة: الود: خشبة توضع في الأرض أو الجدار كالوتد. الجازل: المنتصب. صاليات: محترقات بالنار. يؤثفين: يجعلن للقدر أثافي، أي حجارة يوضع عليها.

المعنى: لم يبق من العلامات ما يوصف، سوى رماد النار وحبال وعائين، ووتد منتصب، أو وتدين، وحجارة سوّدها احتراق الحطب تحت الموقد.

الإعراب: **وغير**: الواو: للعطف، «غير»: معطوفة على سابقتها في شطر سابق، مرفوعة مثلها بالضمّة. **ود**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **جازل**: صفة (ود) مجرورة بالكسرة. **أو ودين**: «أو»: للعطف، «ودين»: معطوف على (ود) مجرور بالياء لأنه مثنى. **وصاليات**: الواو: للعطف، «صاليات»: معطوف على (ود) مجرور بالكسرة. **ككما**: الكاف: حرف جر، «الكاف» الثانية: حرف جرّ مؤكّد للأولى، «ما»: اسم موصول في محلّ جرٍّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بصفة لـ (صاليات) ويمكن أن تكون الكاف الأولى زائدة، والثانية صفة لـ (صاليات). **يؤثفين**: فعل مضارع مبني للمجهول، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل.

وجملة «يؤثفين»: لا محلّ لها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «ككما» حيث يحتمل أن الكافين حرفان أكّد أولهما بثانيهما، أو اسمان أكّد أولهما بثانيهما، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً مجروراً بها.

باب الفاعل[1]

الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ ولا تعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر، وما يَعْمَلُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العملَ، وما يَجري من الصفات التي لم تَبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تَجرِي مجرى الفعل المتعدِّي إلى مفعول مَجراها[2]، وما أُجرِي مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قُوّتَه، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصِّفاتِ التي هي من لفظ أحداث الأسماء، وتكون لأحداثها أمثلةٌ لما مضى ولما لم يَمْض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدِّي إلى مفعول مَجراها، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل.

---

(١) قال السيرافي: «إن قيل لِمَ كان الفاعل مرفوعاً، ولم يكنْ منصوبًا، أو مخفوضاً؟ فالجواب: إنّ الفاعلَ واحد والمفعول جماعة، لأنّ الفعلَ قد يتعدّى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة وإلى المفعول، والمفعول معه، وظرف الزمان والمكان، والمصدر، والحال. فكثر المفعولون، فاختير لهم أَخفُّ الحركات، وجُعِل للفاعل، إذْ كان واحدًا، أثقلُها. ووجه ثانٍ هو أن الفاعل أول، لأنّ ترتيبه أن يكون بَعْدَ الفعل، لأن الفعلَ لا يستغني عنه، ويجوز الاقتصار عليه دون المفعُولين. فلمّا كان كذلك، وكانت الحركاتُ مختلفةَ المواضع لاختلاف مواضع الحروف المأخوذة هي منها، وكان مخرجُ الواوِ المأخوذة منها الضمّة الشفتين، وهما أول المخارج، أعطي الأول للأوّل. وقيل غيرُ ذلك».

(٢) أي: مجرى أسماء الفاعلين والمفعولين.

هذا باب الفاعل
الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول

والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تَشْغَل الفعل بغيره وفَرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل.

فأمّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك: «ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمرٌو». والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، فقولُك: «ضُربَ زيدٌ»، و «يُضْربُ عمرو». فالأسماء المحدَّثُ عنها، والأمثلةُ دليلةٌ على ما مضى وما لم يمض من المحدَّث به عن الأسماءِ، وهو الذَّهاب والجلوس والضّرْب، وليست الأمثلة بالأحداثِ ولا ما يكون منه الأحداثُ وهي الأسماء.

هذا باب الفاعل
الذي يَتعدّاه فعلُه إلى مفعول

وذلك قولك: «ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا». فـ «عبد الله» ارتفع ههنا كما ارتفع في «ذَهَبَ»، وشَغَلْت «ضرَب» به كما شغلتَ به «ذهَب»، وانتصب «زيدٌ» لأنه مفعول به تعدّى إليه فعلُ الفاعل. فإن قدّمتَ المفعولَ، وأخّرتَ الفاعل، جرى اللفظُ ما جرى في الأوّل، وذلك قولك: «ضَرَبَ زيداً عبدُ الله»[1]؛ لأنّك إنّما أردت به مُؤخّراً ما أردت به مُقدّماً، ولم تُرد أن تَشغَلَ الفعلَ بأَوّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدَّمًا، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم.

واعلمْ أنَّ الفعل الذي لا يَتعدَّى الفاعلَ يتعدّى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه[2]؛ لأنه

---

(١) قال السيرافي: «إنما قَدَّموا المفعول هنا على الفاعل، لدلالة الإعراب عَلَيْه. فلم يضّر من جهة المعنى تقديمه؛ واكتسبوا بتقديمه ضربًا من التوسُّع في الكلام، لأنَّ في كلامهم الشعرَ المقفّى، والكلامَ المسجّعَ. وربّما اتفق أن يكون السّجع في الفاعل، فيؤخّرونه، فإذا وقع في الكلام ما لا يَتَبينُ فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول، قُدّم الفاعلُ لا غير، كقولهم: «ضَربَ عيسى موسى»، فـ «عيسى» هو الفاعل لا غيرُ، وإن كان الإعراب في أحدهما، جاز التقديم والتأخير، كقولك: «ضربَ زيدًا عيسى»، و «ضربَ عيسى زيدًا». والفاعل كيفما تَصرَّفت فيه الحالُ، فهو الذي يُبْنى له الفعل. والمفعولُ كالفضلة في الكلام للاستغناء عنه. والفاعل، وإنْ كان مؤخّرًا في اللفظ، فإنّ تقديره التقديم، لأنّ الفعل لا يستغني عنه».

(٢) قال السيرافي: «يعني أنّ الفعل يعمل في مصدره، وإن كان لا يتعدّى الفاعل، كقولنا: «قام زيدٌ قيامًا». والمصدرُ أصحُّ المفعولات، لأنّ الفاعل يُخرِجُهُ من العدم، وصيغةُ الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلُّها مُتعدّيةٌ إليه عاملةٌ فيه. والأشياء التي تشترك في تعدّي الأفعال إليها ستّة: المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحالُ، والمفعول معه، والمفعول له. وأمّا اختلافُ الأفعال، ففي غير هذه الستّة. فمنها ما لا يتعدّى إلى شيء سواها، ومنها ما يتعدّى إلى واحد سواها، ومنها ما يتعدّى إلى اثنين، وهو على ضربين: ضربٍ يجوز فيه الاقتصار على أحدهما فيه، وضربٍ لا. ومنها ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل».

إنما يُذْكَر ليدلّ على الحدث. ألا ترى أَنَّ قولك: «قد ذَهَبَ» بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهَابٌ. وإذا قلت: «ضربَ عبدُ الله» لم يستبَن أنَّ المفعول «زيدٌ» أو «عمرو»، ولا يَدلُّ على صنفٍ كما أنَّ «ذَهَبَ» قد دلّ على صِنف، وهو الذّهاب، وذلك قولك: «ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد»، و «قَعَدَ قِعدةَ سَوء»، و «قَعَدَ قَعدتين»، لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتين، وما يكون ضربًا منه. فمن ذلك: «قَعَدَ القُرْفُصَاءَ»، و «اشتَمل الصَّمَّاءَ»، و «رَجَعَ القَهقَرَى»، لأنه ضربٌ من فِعلِه الذي أُخذ منه.

ويَتعدّى إلى الزَّمان، نحو قولك: «ذَهَبَ» لأنه بُني لمَا مضى منه وما لم يمض، فإذا قال: «ذَهَبَ»، فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضَى من الزمان، وإذا قال: «سيَذْهبُ»، فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبَل من الزّمان، ففيه بيانُ ما مضَى وما لم يمض منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث. وذلك قولك: «قَعد شهرين»، و «سيقعد شهرين»، وتقول: «ذهبتُ أَمْسِ»، و «سأذهَب غدًا»، فإن شئت لم تجعلهما ظرفًا، فهو يجوز في كلّ شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث.

ويتعدّى هذا الفعل إلى كلّ ما اشتُقّ من لفظه اسمًا للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال: «ذهَب» أو «قَعد» فقد عُلم أنَّ للحدث مكانًا وإن لم يَذكره، كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك: «ذَهَبتُ المذهبَ البعيدَ»، و «جَلستُ مجلسًا حسنًا»، و «قَعَدْتُ مقعدًا كريمًا»، و «قعدْتُ المكانَ الذي رأيت»، و «ذهبتُ وجهًا من الوجوه». وقد قال بعضُهم: «ذهبتُ الشامَ»، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في «ذهبَ» دليلٌ على «الشام»، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ. ومثلُ «ذهبت الشامَ»: «دخلتُ البيتَ». ومثل ذلك قول ساعدةَ بن جُؤَيّة [من الكامل]:

٢٠ ـ لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

---

٢٠ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، ٨٦؛ والدرر ٣/ ٨٦؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥؛ ولسان العرب ٧/ ٤٢٨ (وسط)، ١١/ ٤٤٦ (عسل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤٢؛ والخصائص ٣/ ٣١٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ص ١١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٠.

اللغة: اللدن: اللين. يعسل: يتحرّك. المتن: الظهر.

=

ويَتعدّى إلى ما كان وقتاً في الأماكن[1] كما يتعدَّى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة لأنّه وقتٌ يقع في الأماكن، ولا يُخْتصُّ به مكانٌ واحدٌ، كما أنّ ذاك وقتٌ في الأزمان لا يُختصُّ به زمن بعينه، فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثلَه؛ لأنّك قد تَفْعَل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة وإن كان الأزمنة أقوى في قولك. وكذلك كان ينبغي أن يكون إذْ صار فيما هو أبعدُ، نحو: «ذهبَ الشامَ»، وهو قولك: «ذهبتُ فرسخين»، و «سِرتُ الميلينِ»، كما تقول: «ذهبتُ شهرين»، و «سرتُ اليومينِ». وإنَّما جُعِل في الزمان أقوى لأنَّ الفعلَ بُني لما مضى منه وما لم يمض، ففيه بيانُ متى وقع، كما أنّ فيه بيانَ أنه قد وقع المصدرُ وهو الحَدَثُ. والأماكنُ لم يُبْنَ لها فعل، وليست الأماكن بمصادر أُخِذَ منها الأمثلة، والأماكن إلى الأناسيِّ ونحوِهم أقربُ. ألا ترى أنّهم يخُصُّونها بأسماء كـ «زيد» و «عمرو»، وفي قولهم: «مكَّةُ»، و «عمان»، ونحوهُما، ويكون منها خِلَقٌ لا تكون لكلِّ مكان ولا فيه، كالجبل والوادي، والبحر. والدَّهرُ ليس كذلك. والأماكنُ لها جُثَّةٌ، وإنَّما الدهرُ مُضِيُّ الليلِ والنهار، فهو إلى الفعل أقربُ.

= **المعنى**: يقول واصفاً رمحه: إنّه يهتزّ بيده للينه كما يهتزّ ظهر الثعلب السائر على الطريق.

الإعراب: «**لدن**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. «**بهزّ**»: جار ومجرور متعلقان بـ «لدن»، وهو مضاف. «**الكف**»: مضاف إليه مجرور. «**يعسل**»: فعل مضارع مرفوع. «**متنه**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**فيه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يعسل». «**كما**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» في محل نصب مفعول مطلق، و «ما»: مصدريّة. «**عسل**»: فعل ماضٍ. «**الطريق**»: اسم منصوب بنزع الخافض والتقدير: «في الطريق»، وقيل: مفعول به. «**الثعلب**»: فاعل مرفوع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة.

وجملة «هو لدن»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعسل متنه»: في محلّ رفع صفة.

الشاهد فيه قوله: «عسل الطريق» حيث تعدّى الفعل «عسل» فاعله إلى الاسم المنصوب «الطريق». وهذا شاذ، لأنه ليس في «عسل» دليل على «الطريق»، والأصل أن يتعدى بحرف جر، والتقدير: عسل في الطريق.

(١) قال السيرافي: «يريد أنّ الفعل يتعدّى إلى ما كان مُقَدَّراً مسافَتُهُ من الأمكنة، نحو: الفرسخ والميل؛ وذلك أنّ الفرسخ والميل، وما أشبهه، يصلح وقوعه على كلّ مكانٍ بتلك المسافة المعلومة المقدّرة، وسمّاه وقتًا، لأنّ العرب قد تستعمل التوقيت في معنى التقدير، وإنْ لم يكن زمنًا؛ ألا ترى أن النبي (ﷺ) وقّت مواقيت الحجّ لكلّ بلدٍ، فجعلها أماكن».

هذا باب الفاعل الذي يَتعدّاه فعلُه إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأوّل، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأوّل

وذلك قولك: «أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً»، و «كسوتُ بشراً الثِّيابَ الجيادَ». ومن ذلك: «اخترتُ الرجال عبد الله»، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِميقاتِنا﴾[1]، و «سمَّيته زيدًا»، و «كنَّيت زيداً أبا عبد الله»، و «دعوته زيداً» إذا أردت «دعوته» التي تجري مجرى «سمّيته»، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً. ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

٢١ - أسْتغفِرُ اللّه ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ   ربَّ العِبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

(١) الأعراف: ١٥٥.

٢١ - التخريج: البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤؛ والأشباه والنظائر ٤/ ١٦؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٣؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١١، ٩/ ١٢٤؛ والدرر ٥/ ١٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٩٤؛ وشرح المفصل ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦ (غفر)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٢٦؛ والمقتضب ٢/ ٣٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٢.

اللغة: لست محصيه: لست أعرف عدده. إليه الوجه والعمل: أي إليه تتوجّه الوجوه والأعمال الصالحة.

المعنى: إنّي أستغفر الله من ذنوبي العديدة، وهو ربّ العباد الذي إليه تتوجّه الوجوه والأعمال الصالحة.

الإعراب: **«أستغفر»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«الله»**: اسم الجلالة مفعول به أوّل. **«ذنباً»**: =

وقال عمرو بن معديكرب الزُّبَيديّ [من البسيط]:

٢٢ - أمَرتُكَ الخَيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به ... فَقَد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقولُ: «اخترتُ فلاناً من الرِّجالِ»، و «سمّيته بفلان»، كما تقول: «عرّفتُه بهذه العلامة»، و «أوضحتُه بها»،

مفعول به ثانٍ. «لست»: فعل ماضٍ ناقص. والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». «محصيه»: خبر «ليس» منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «ربّ»: بدل من «الله» منصوب، أو نعت «الله» منصوب، وهو مضاف. «العباد»: مضاف إليه مجرور. «إليه»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره «حاصل». «الوجه»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «والعمل»: الواو: حرف عطف، «العمل»: معطوف على «الوجه» مرفوع.

وجملة «أستغفر الله»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة «لست محصيه»: في محلّ نصب نعت «ذنباً». وجملة «إليه الوجه والعمل»: في محلّ نصب حال من «الله».

والشاهد فيه قوله: «أستغفر الله ذنباً» حيث حذف الجارّ من ثاني مفعولي «أستغفر» الذي تعدّى إليه بواسطة الحرف، والأصل: أستغفر الله من ذنب.

٢٢ - التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤؛ والدرر ٥/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧؛ ومغني اللبيب ص ٣١٥؛ ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦؛ وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١؛ ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص ١٧؛ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن السائب في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣؛ ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١؛ وشرح المفصَّل ٨/ ٥٠؛ وكتاب اللامات ص ١٣٩؛ والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢، والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١.

اللغة: النشب: المال الأصيل من نقود وماشية.

المعنى: يقول الشاعر لأحد أنسبائه: كن كريماً، وافعل ما أُمرت به، لأنني تركت لك الكثير من الأموال والماشية. وأغلب الظنّ أنّ هذا الكلام وجّهه الشاعر إلى أحد بنيه.

الإعراب: «أمرتك»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والكاف: في محلّ نصب مفعول به أول. «الخير»: مفعول به ثانٍ. «فافعل»: الفاء: الفصيحة، «افعل»: فعل أمر، والفاعل: أنت. «ما»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به لـ «افعل». «أمرت»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: نائب فاعل. «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمر». «فقد»: الفاء: حرف عطف أو تعليل، «قد»: حرف تحقيق. «تركتك»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والكاف: في محلّ نصب مفعول به أوّل. «ذا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «مال»: مضاف إليه مجرور. «وذا»: الواو: حرف عطف، «ذا»: معطوف على «ذا» السابقة منصوب بالألف مثلها، وهو مضاف. «نشب»: مضاف إليه.

وجملة «أمرتك الخير» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة «افعل...» الفعليّة: لا

و «أستغفِرُ الله من ذلك»، فلمّا حذفوا حرَف الجر عَمِلَ الفعلُ. ومن ذلك قول المتلمِّس [من البسيط]:

٢٣ - آلَيْـتَ حَـبَّ العِـرَاقِ الـدَّهْـرَ أطعمُـهُ   والحـبُّ يـأْكُلُـهُ فـي القَـريـة السُّـوسُ

يريد: على حَبِّ العراق.

وكما تقول: «نُبِّئْتُ زيدًا يقول ذاك»، أي: عن زيد. وليست «عن» و «على» ههنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[1]، وليس بزيد؛ لأنَّ «عن» و «على» لا يفعَلُ بها ذاك، ولا بـ «مِنْ» في الواجب[2].

وليست «أستغفِرُ اللّهَ ذنبًا» و «أمرتُك الخيرَ» أكثرَ في كلامهم جميعًا، وإنّما يتكلّم بها

= محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «أمرت به» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «قد تركتك...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة.

والشاهد فيه قوله: «أمرتُك الخيرَ» حيث حذف الجارّ، والأصل: أمرتك بالخير.

٢٣ - التخريج: البيت للمتلمس في ديوانه ص ٩٥؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٧؛ والجنى الداني ص ٤٧٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٥١؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٤٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٩٩.

اللغة: آليت: أقسمت. حبّ العراق: ما ينبته من حبوب. أطعمه: آكله.

الإعراب: «**آليت**»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. «**حبّ**»: اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: «على حبّ» وهو مضاف. «**العراق**»: مضاف إليه مجرور. «**الدهر**»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «أطعم». «**أطعمه**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**والحبّ**»: الواو: حاليّة، «الحبّ»: مبتدأ مرفوع. «**يأكله**»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**في القرية**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يأكله». «**السوس**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «آليت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الحبّ يأكله»: في محلّ نصب حال. وجملة «يأكله»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: قوله: «آليت حبّ العراق» حيث حذف حرف الجرّ «على» ثم نصب الاسم بعده الذي كان مجروراً به «حبّ»، والأصل: «على حبّ العراق».

(١) النساء: ٧٩، ١٦٦؛ والفتح: ٤٨.

(٢) أي: لا تُستعمل «عَنْ» و «على» زائدتين، وكذلك «من» الواقعة في الإثبات؛ وأما «من» الواقعة في النفي فإنّها تكون زائدة عُرضة للحذف.

بعضهم، فأمّا «سمَّيتُ» و «كنّيت» فإنما دخلتْها الباءُ على حدّ ما دخلتْ في «عرّفتُ»، تقول: «عرّفتُه زيداً»، ثم تقول: «عرّفته بزيدٍ»، فهو سوى ذلك المعنى، فإنّما تَدخل في «سمَّيت» و «كَنَّيت» على حدّ ما دخلتْ في «عرّفتُه بزيد». فهذه الحروف كان أصلُها في الاستعمال أن توصل بحروف الإضافة.

وليس كل الفعل يُفعَلُ به هذا، كما أنه ليس كلُّ فعل يتعدَّى الفاعلَ ولاَ يتعدَّى إلى مفعولين[2]. ومنه قول الفرزدق [من الطويل]:

٢٤ ـ منّا الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً وجُوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزّعازِعُ

---

(١) أي: الكلمات، وهي، هنا، الأفعال.

(٢) أي: ولا كلّ فعل يتعدَّى إلى مفعولين.

٢٤ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٤١٨/١؛ والأشباه والنظائر ٣٣١/٢؛ وخزانة الأدب ١١٣/٩، ١١٥/٥، ١٢٣، ١٢٤؛ والدرر ٢٩١/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٢٤/١؛ وشرح شواهد المغني ١٢/١؛ ولسان العرب ٢٦٥/٤ (خير)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٥١/٨؛ والمقتضب ٣٣٠/٤؛ وهمع الهوامع ١٦٢/١.

اللغة: الزعازع: الشديدة واحدتها زعزع.

المعنى: إذا اختار الرجال أفضلهم سماحة وجوداً عند الأزمات والنوائب فإنهم سيختارون رجلاً منا بالتأكيد لأننا قوم كرام نعدّ للنائبات.

الإعراب: «منا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم مرفوع. **«الذي»**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر. **«اختير»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو). **«الرجال»**: منصوب بنزع الخافض والتقدير (من الرجال). **«سماحة»**: مفعول لأجله. **«وجوداً»**: الواو: حرف عطف، «جوداً»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. **«إذا»**: ظرفية زمانية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بالفعل (اختير). «هب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الرياح»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«الزعازع»**: صفة للرياح مرفوعة مثلها.

وجملة «منا الذي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اختير الرجال»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «هب الرياح»: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «اختير الرجال» حيث جاءت «الرجل» منصوبة بنزع الخافض، وجاء الضمير نائب فاعل.

وقال الفرزدق أيضاً [من الطويل]:

٢٥ ـ نُبِّئْتُ عبدَ اللَّهِ بالجَوِّ أصْبَحَتْ كِراماً مَوَاليها لَئِيماً صميمُها

---

٢٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في شرح التصريح ١/٢٩٣؛ والمقاصد النحوية ٢/٥٢٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/٤٢٦؛ وشرح الأشموني ١/١٨٦.

اللغة: عبد الله: قبيلة عبد الله بن دارم. الجو: اسم موضع. الصميم: الأصل.

المعنى: لقد علمت أن قبيلة بني عبد الله التي تقطن بالجوّ قد أصبحت ذليلة بحيث إنّ مواليهم قد تفوّقوا عليهم بالكرم والجود، وأنّ صميمهم أصبح خسيساً.

الإعراب: «نبئّت»: فعل ماضٍ للمجهول والتاء نائب فاعل. «**عبد الله**»: «عبد»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، «الله»: لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور. «**بالجوّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «عبد الله». «**أصبحت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي. «**كراماً**»: خبر «أصبح» منصوب. «**مواليها**»: فاعل لـ «كرامًا» أو اسم «أصبح» مرفوع، وهو مضاف، و «ها» في محلّ جرّ بالإضافة. «**لئيماً**»: خبر ثانٍ منصوب. «**صميمها**»: فاعل «لئيماً» مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «نبئت»: بحسب ما قبلها. وجملة «أصبحت»: في محل نصب مفعول به ثالث لـ «نبئت».

الشاهد فيه: أن الشاعر أراد: نُبِّئت عن عبد الله، على مذهب سيبويه، لأنّ «نبّئت» بمعنى «خُبّرت»، و «خُبّرت» يتعدّى بـ «عَنْ»، ولا يُستَغْنى عنها إلاّ أن تُحذف اتساعاً. وقد خُولف سيبويه في هذا، وجُعل تعدِّي «نبّئت» بذاتها كتعدِّي «أُعلمت»، لأنّها قد خرجت إلى معناها، وإن كان أصلها الخبر.

هذا باب الفاعل
الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتَصِرَ على أحد المفعولين دون الآخر

وذلك قولك: «حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكرًا»، و «ظنَّ عمرُو خالدا أباك»، و «خالَ عبدُ الله زيدًا أخاك». ومثل ذلك: «رأى عبدُ الله زيدًا صاحبَنا»، و «وجدَ عبدُ الله زيدًا ذا الحِفاظ».

وإنما مَنعك أن تقتَصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردْتَ أن تبيِّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل، يقيناً كان أو شكًّا، وذكرتَ الأولَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استقّر له عندَكَ مَن هو. فإنّما ذكرتَ «ظننتُ» ونحوَه، لتجعلَ خبر المفعول الأوّل يقينًا أو شكًّا، ولم ترد أن تَجعل الأوّل فيه الشّك أو تعتمد عليه بالتيقُّن.

ومثل ذلك: «علمتُ زيدًا الظريفَ»، و «زعَم عبدُ الله زيداً أخاك».

وإن قلتَ: «رأيتُ»، فأردْتَ رؤيةَ العين، أو «وجدتُ»، فأردْتَ وِجدانَ الضالة، فهو بمنزلة «ضربتُ»، ولكنّك إنما تريد بـ «وجدت» «عَلِمْتُ»، وبـ «رأيتُ» ذلك أيضًا. ألا ترى أنّه يجوز للأَعمى أن يقول: «رأيتُ زيدًا الصالحَ».

وقد يكون «علمتُ» بمنزلة «عرفتُ» لا تريد إلاّ عِلْمَ الأوّلِ. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿وَآخَرِين مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[2] فهي ههنا بمنزلة «عرفتُ» كما كانت «رأيت» على وجهين.

---

(١) البقرة: ٦٥.

(٢) الأنفال: ٦٠.

وأَمّا ظننتُ ذاك [الظنّ] فإنّما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول: «ظننتُ»، فتقتصرُ، كما تقول «ذهبت»، ثم تعمله في الظن كما تعمل «ذهبتُ» في الذهاب. فذاك ههنا هو الظّنُّ، كأنك قلت: «ظننت ذاك الظن»، وكذلك: «خِلتُ» و «حَسِبت»[1].

ويدَلُّك على أَنَّه الظنُّ أنّك لو قلتَ: «خلتُ زيدًا»، و «أُرَى زيدًا» لم يجز.

وتقول: «ظننتُ به»، جعلته موضعَ ظَنِّك كما قلت: «نزلتُ به» و «نزلتُ عليه». ولو كانتِ الباءُ زائدة بمنزلتها في قوله عزّ وجلَّ: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾[2] لم يجز السكْت عليها، فكأنّك قلتَ: «ظننتُ في الدارِ»، ومثله «شككتُ فيه».

---

(١) قال السيرافي: «يعني أنّ قول العرب: «ظننت ذاك»، إنما يعنون: ذاك الظن، وقد جاز أن تقول: «ظننت»، فإذا جئت بـ «ذاك»، وأنت تعني به المصدر، فإنّما أكّدت الفعل، ولم تأتِ بمفعول يحوج إلى مفعول آخر، وكذلك «خلت» و «حسبت»، يعني إذا قلت: «خلتُ ذاك»، و «حسبت ذاك».

(٢) النساء: ٧٩، ١٦٦؛ والفتح: ٤٨.

هذا باب الفاعل الذي يَتعدَّاهُ فعلُه إلى ثلاثة مفعولينَ ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى

وذلك قولك: «أَرَى اللَّهُ بشرًا زيدًا أباك»، و «نبَّأْتُ زيدًا عَمْرًا أبا فلان»، و «أعْلَمَ الله زيْدًا عمرًا خيرًا منك».

واعلمْ أنَّ هذه الأفعال إذا انتهتْ إلى ما ذكرت لك من المفعولَيْن فلم يكن بعد ذلك متعدًّى، تَعدَّتْ إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدَّى الفاعل، وذلك قولك: «أعْطَى عبدُ اللَّهِ زيدًا المالَ إعطاءً جميلاً»، و «سرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ»[1]، لا تَجعله ظرفًا، ولكن كما تقول: «يا سارِقَ الليلة زيدًا الثوبَ»، لم تجعلْها ظرفًا.

وتقول: «أعْلَمتُ هذا زيدًا قائمًا العلمَ اليقينَ إعلامًا»[2]، و «أدخلَ اللَّهُ عَمْرًا المُدْخَلَ الكريمَ إدخالاً»؛ لأنّها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يَتَعدّى.

---

(١) قال السيرافي: «إن قال قائل: لِمَ جاز أن تكون «الليلة» ظرفًا إذا لم تضف إليها، ولا يجوز أن تكون ظرفًا إذا أضفتَ إليها؟ قيل له: معنى الظرف ما كانت «في» فيه مقدَّرة محذوفة، فإذا ذكرنا «في» أو حرفًا من حروف الجر، فقد زال عن ذلك المنهاج. فإذا أضفناه إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجرّ، فخرج من أن تكون ظرفًا.

(٢) قال السيرافي: «العلم» مصدر، و «اليقين» نعت له، و «إعلامًا» مصدر أيضاً، فجاء بمصدرين: أحدهما فيه فائدة ليست في الفعل، وهو العلم اليقين لأنَّ معناه العلم اليقين الذي تعرف، و «إعلاماً» تأكيد لـِ «أعلمت».

هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول

وذلك قولُك: «كُسِيَ عبدُ الله الثوب»، و «أُعْطِيَ عبدُ الله المالَ». رفعتَ «عبد الله» ههنا كما رفعته في «ضُرِب» حين قلتَ: «ضُرِبَ عبدُ الله»، وشَغلتَ به «كُسِيَ» و «أُعْطِيَ» كما شغلت به «ضُرِبَ». وانتصَب «الثوبُ» و «المالُ» لأنهما مفعولان تَعدّى إليهما فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل.

وإن شئتَ قدّمتَ وأخّرتَ فقلتَ: «كُسِيَ الثوبَ زيدٌ»، و «أُعْطِيَ المالَ عبدُ الله»، كما قلت: «ضرب زيدًا عبدُ الله»، فالأمرُ في هذا كالأمر في الفاعل.

واعلم أنّ المفعولَ الذي لا يتعدّاهُ فعله إلى مفعول، يَتعدّى إلى كلّ شيء تَعدّى إليه فعلُ الفاعل الذي لاَ يتعدّاه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: «ضُرِبَ زيدٌ الضربَ الشديد»، و «ضُرِبَ عبدُ الله اليومينِ اللّذينِ تَعْلَمُ»، لا تَجعلُه ظرفًا، ولكن كما تقول: «يا مضروبَ الليلةِ الضربَ الشديدَ»، و «أُقْعِدَ عبدُ الله المُقْعَدَ الكريمَ».

فجميعُ ما تَعدَّى إليه فعلُ الفاعِلِ الذي لا يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولٍ يَتعدَّى إليه فِعْلُ المفعول الذي لا يَتعدَّاه فعلُه.

واعلم أنَّ المفعولَ الذي لم يَتعدَّ إليه فعلُ فاعل[١] في التعدِّي والاقتصار بمنزلته إذا

(١) أي: نائب الفاعل، وهو الذي لا يُسمَّى فاعله.

تَعدَّى إليه فعلُ الفاعل[1]؛ لأنَّ معناه متعدِّياً إليه فعلُ الفاعِل وغيرَ متعدٍّ إليه فعلُه سَواءٌ. ألا ترى أنّك تقول: «ضربتُ زيدًا»، فلا تُجاوِزُ هذا المفعولَ، وتقولُ: «ضُرِب زيدٌ»، فلا يَتعدَّاه فعلُه، لأن المعنى واحدٌ.

وتقول: «كَسَوْتُ زيدًا ثوبًا»، فتجاوِز إلى مفعولٍ آخَر، وتقول: «كُسِيَ زيدٌ ثوبًا»، فلا تجاوِزُ «الثوبَ»، لأنَّ الأوّل بمنزلة المنصوب، لأنّ المعنى واحدٌ وإن كان لفظُه لفظَ الفاعل.

(١) أي: المفعول الذي سُميّ فاعله.

هذا باب المفعول الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، وليس لك أن تَقتصر على واحد منهما دونَ الآخَر

وذلك قولك: «نُبِّئْتُ زيدًا أَبا فلانٍ». لمَّا كان الفاعلُ يَتعدَّى إلى ثلاثةٍ تَعدَّى المفعولُ إلى اثنين. وتقول: «أُرَى عبدَ الله أبا فلان»، لأنّك لو أدخلتَ في هذا الفِعل الفاعلَ وبَنَيْتَه له لتَعدَّاه فعلُه إلى ثلاثةِ مفعولينَ.

واعلم أنَّ الأفعال إذا انتهتْ ههنا فلم تجاوِزْ، تَعَدَّتْ إلى جميع ما تَعدَّى إليه الفعلُ الذي لا يَتعدَّى المفعولَ. وذلك قولك: «أُعْطِي عبدُ الله الثوبَ إعطاءً جميلاً»، و «نُبِّئْتُ زيدًا أبا فلان تنبيئًا حسنًا»، و «سُرِق عبدُ الله الثوبَ الليلَةَ»، لا تَجعلُه ظرفًا ولكن على قولك: «يا مسروقَ الليلةِ الثوبَ»، صُيِّر فعلُ المفعول والفاعلِ حيث انتَهى فعلهما بمنزلة الفعل الذي لا يَتعدَّى فاعلَه ولا مفعولَه، ولم يكونا ليكونا بأضعفَ من الفعل الذي لا يَتعدَّى[1].

---

(١) قال السيرافي: «يعني أن المفعول والفاعل الذي لا يتعدّى فعلهما في تعدّيهما إلى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدّى في تعدّيه إلى هذه الأشياء».

هذا بابُ ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فَينتصبُ
وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ(١)

كـ «الثوب» في قولك: «كسوتُ الثوبَ»، وفي قولك: «كسوتُ زيدًا الثوبَ»، لأنَّ «الثوب» ليس بحال وقع فيها الفعلُ، ولكنّه مفعولٌ كالأوّل. أَلاَ ترى أنّه يكون معرفةً ويكون معناه ثانيًا كمعناه أوّلاً إذا قلتَ: «كسوتُ الثوبَ»، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعلِ إذا قلتَ: «كُسِيَ الثوبُ».

وذلك قولك: «ضربتُ عبدَ الله قائمًا»، و «ذهبَ زيدٌ راكبًا». فلو كان بمنزلة المفعول الذي يَتعدّى إليه فعلُ الفاعِل نَحْوُ «عبد الله» و «زيدٌ» ما جاز في «ذهبتُ»، ولجاز أن تقول: «ضربتُ زيدًا أباك»، و «ضربتُ زيدًا القائمَ»، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفةَ ولا البَدَلَ، فالاسم الأول المفعول في «ضربتُ» قد حالَ بينه وبين الفعل أن يكونَ فيه بمنزلته، كما حال الفاعلُ بينه وبين الفِعل في «ذهبَ» أنْ يكون فاعلاً، وكما حالتِ الأسماء المجرورةُ بين ما بعدها وبين الجارّ في قولك: «لي مثلُه رَجُلاً»، و «لي مِلْؤهُ عَسَلاً»، وكذلك «ويحُه فارسًا»؛ وكما منعتِ النُّونُ في «عشرين» أن يكونَ ما بعدها جرًّا إذا قلتَ: «له عشرون درهمًا». فعَملُ الفعلِ ههنا فيما يكون حالاً كعمل «مثلُه» فيما بعده، ألا ترى أنه لا يكون إلاّ نكِرَةً كما أنَّ هذا لا يكون إلاّ نكرةً، ولو كان هذا الحال بمنزلة «الثوب» و «زيدٍ» في «كسوتُ» لما جاز «ذهبتُ راكبًا»، لأنه لا يتعدّى إلى مفعولٍ كـ «زيد» و «عمرٍو». وإنما جاز هذا لأنه حالٌ، وليس معناه كمعنى «الثوب» و «زيدٍ»، فَعمِلَ كعملِ غير الفعل ولم يكنْ أضْعفَ منه، إذ كان يَتعدّى إلى ما ذكرتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه.

---

(١) قال السيرافي: «ضمَّن سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال، وفرّق بينه وبين ما ينتصب لأنّه مفعول ثانٍ من قِبَل أنَّ الحال إنَّما هي وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل منه».

هذا باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء[1] واحدٍ

فمن ثَمَّ ذُكِرَ على حِدَته ولم يُذْكَرْ مع الأَول، ولا يجوز الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز في «ظَننتُ» الاقتصارُ على المفعول الأَوّل، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ. وسنبيِّن لك إن شاء الله.

وذلك قولُك: «كانَ» و «يَكون»، و «صار»، و «ما دام»، و «ليس»[2] وما كان نحوهنَّ من الفِعل مما لا يَستغني عن الخبر. تقول: «كان عبدُ الله أخاك»، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ «كانَ» لتَجعلَ ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرتَ المفعول الأول من «ظننت». وإن شئتَ قلتَ: «كان أخاك عبدُ الله»، فقدّمتَ وأخّرت كما فعلتَ ذلك في «ضَرَبَ» لأنه فِعْلٌ مثلُه، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في «ضَرَبَ»، إلاّ أنّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

وتقول: «كُنّاهم»، كما تقول: «ضربناهم»[2]. وتقول: «إذا لم نَكُنْهم فمَن ذا يكونُهم»، كما تقول: «إذَا لم نَضربْهم فَمن يَضربُهم». قال أبو الأَسود الدُّؤَليّ [من الطويل]:

---

(١) يقصد بهما الاسم والخبر، كما سيتَّضح ممّا سيأتي.

(٢) قال السيرافي: «أراد الدلالة على أنّ «كان» وأخواتها أفعال لاتصال الفاعلين بها ووقوعها على المفعولين، كما يكون ذلك في «ضربناهم». وقوله [التالي]: «إذا لم نكنهم» يكون على وجهين: أحدهما: إذا لم نشبههم، ألا ترى أنك تقول: «أنت زيد» في معنى: «مشبَّه له» والوجه الآخر أن يقول قائل: «مَن كان الذين رأيتَهم أمسِ في مكان كذا وكذا»، فيقول المجيب: «نحن كنّاهم»، إذا كان السائل قد رآهم. ولم يعلم أنهم المخاطبون».

[دَعِ الخَمْـرَ تَشْـرَبْهـا الغُـواةُ فـإنَّنـي رأيـتُ أخـاهـا مغنيـاً بمكـانِهـا]

٢٦ - فـإنْ لا يَكُنْهـا أو تَكُنْـه فـإنَّـهُ أخُـوهـا غَـذَتْـهُ أُمُّـه بِلِبـانهـا

---

٢٦ - التخريج: البيتان لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦؛ والبيت الثاني مع نسبته في أدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ وتخليص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/٣٢٧، ٣٣١؛ والرد على النحاة ص ١٠٠؛ وشرح المفصل ٣/١٠٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧١ (كنن)، ٣٧٤ (لبن)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٥٣؛ والمقتضب ٣/ ٩٨؛ والمقرب ١/ ٩٦.

اللغة: فإن لا يكنها: أي فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر. أو تكنه: أي أو تكن الخمر هي أخاها. فاسم «يكن» الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها.

المعنى: دعك من هذا الإثم يرتكبه السفهاء من الناس؛ فإني وجدت أخا الخمر، أي العنب أو الزبيب، مغنياً عنها وصالحاً لأن يحلّ محلها، فإن لم يكونا شيئاً واحداً فهما أخوان رضعا من ثدي أمّ واحدة.

الإعراب: «**دع**»: فعل أمر مبني على السكون، وحرِّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). «**الخمر**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**تشربْهَا**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب وعلامة جزمه السكون، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**الغواة**»: فاعل مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**فإنني**»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**رأيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: في محل رفع فاعل. «**أخاها**»: مفعول به أول منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**مُغنياً**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**بمكانها**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل (مغنياً)، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

«**فإن**»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. «**لا يكنها**»: «**لا**»: نافية لا عمل لها، «يكنها»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون الظاهرة، و«**ها**»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب خبر كان، واسمها ضمير مستتر يعود على (الأخ). «**أو**»: حرف عطف. «**تكنه**»: فعل مضارع ناقص معطوف مجزوم وعلامة جزمه السكون، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب خبر كان، واسمها ضمير مستتر تقديره: «هي» يعود إلى (الخمر). «**فإنه**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**أخوها**»: خبر إن مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، و«**ها**»: مضاف إليه. «**غذته**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**أمه**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**بلبانها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (غذته)، و«ها»: مضاف إليه.

وجملة «دع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يشربها»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، والتقدير: «دع الخمر إن تدعها يشربها». وجملة «إنني رأيت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأيت»: في محل رفع خبر إن.

وجملة «إن لا يكنها فإنه أخوها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يكنها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكنه»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإنه أخوها»: في محل =

فهو «كائن» و«مَكُونٌ»، كما تقول «ضاربٌ» و «مضروبٌ».

وقد يكون لِـ «كانَ» موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: «قد كان عبدُ الله»، أي: قَد خُلِقَ عبدُ الله. و «قد كان الأمرُ»، أي: وقعَ الأمرُ. و «قد دام فلانٌ»، أي: ثَبَتَ. كما تقول: «رأيتُ زيدًا» تريد رؤْية العين، وكما تقول: «أنا وَجَدْته» تريد وِجدان الضَّالَّة، وكما يكون «أصبحَ» و «أَمسَى» مرّةً بمنزلة «كان»، ومرّةً بمنزلة قولك: «أَسْتَيْقَظُوا» و «نامُوا».

فأمّا «ليس» فإنَّه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعَتْ موضعًا واحدًا[1]، ومن ثَمّ لم تتصَرَّف تَصَرُّفَ الفِعل الآخر.

فممَّا جاء على «وَقَعَ» قوله، وهو مقَّاسٌ العائِذِيُّ [من الطويل]:

٢٧ ـ فِدًى لِبني ذُهْلِ بنِ شَيْبانَ ناقَتي ... إذا كانَ يَوْمٌ ذو كَواكِبَ أَشْهَبُ

= جزم جواب شرط مقترن بالفاء. وجملة «غذته أمه»: في محل نصب حال.

والشاهد فيهما قوله: «يكنها أو تكنه» حيث جاء بخبر تكن ضميراً متصلاً، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلاً.

(١) أي: جامدة لا تتصَرَّف.

٢٧ ـ التخريج: البيت لمقاس العائذي في الأزهية ص ١٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٥٢؛ وشرح المفصل ٧/٩٨؛ ولسان العرب ١٣/٣٦٦ (كون)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٥؛ ولسان العرب ١/٥٠٩ (شهب)، ١٢/٣٧٨ (ظلم)؛ والمقتضب ٤/٩٦.

اللغة: ذو كواكب: صاحب نجوم، وهي كناية عن الظلام. الأشهب: الأبيض فيه سواد، ويوم أشهب أي بارد، أو صعب.

المعنى: أفدي بني ذهل بن شيبان من بكر بن وائل بناقتي، وهي أغلى ما أملك، إذا ما وقعت الحرب الصعبة، وكان يومًا ارتفع فيه الغبار حتى صار كالظلام تلمع السيوف فيه كالنجوم.

الإعراب: «**فدى**»: خبر مقدّم مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. «**لبني**»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، متعلّقان بـ «فدى». «**ذهل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ابن**»: صفة (ذهل) مجرور بالكسرة، (ويصحّ إعرابها بدلاً مجرورًا). «**شيبان**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**ناقتي**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط. «**كان**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**يوم**»: فاعل (كان) مرفوع بالضمّة. «**ذو**»: صفة (يوم) مرفوعة بالواو لأنها من الأسماء الستّة. «**كواكب**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**أشهب**»: صفة ثانية. لـ (يوم) مرفوعة بالضمّة. =

أي: إذا وقع. وقال الآخر، عمرو بن شَأْس [من الطويل]:

٢٨ - بَنــي أَسَــدٍ هَــل تَعْلَمُــون بَــلاءَنــا إذا كــانَ يَــوْمًــا ذا كَــواكــبَ أشْنَعــا
إذا كــانَــتِ الحُــوُّ الطِّــوالُ كــأنّمــا كَســاهــا السِّــلاحُ الأُرْجُــوانَ المُضَلَّعــا

= وجملة «فدًى. . . ناقتي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كان»: في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «كان يوم» حيث جاء (كان) فعلاً تامًّا بمعنى (وقع).

٢٨ - **التخريج**: البيتان لعمرو بن شأس في ديوانه ص ٣٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٣؛ والأزهية ص ١٨٦ (البيت الأول فقط).

اللغة: بلاءنا: مقدرتنا في الحرب. الأشنع: المشهور شرّه. الحوّ من الخيل: جمع أحوى وهو الذي اصفرّت أصول فخذيه وجحافله واسودّ سائره (الجحافل للخيل بمنزلة الشفاه للإنسان). الأرجوان: الأحمر (قصد الدماء). المضلّع: الذي فيه خطوط عراض من الحمرة.

المعنى: يذكّر بني أسد بمقدرة قومه في الحروب، حين تغيب الشمس لكثرة الغبار المتصاعد، وتظهر التماعات السيوف كالنجوم، ويكون يوم الحرب يومًا مشهورًا شرّه، حيث تغدو الخيول الطوال وقد تخطّطت مصبوغة بدم قتلاها.

الإعراب: «**بني**»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «**أسد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**هل**»: حرف استفهام. «**تعلمون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**بلاءنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمها محذوف لعلم المخاطب به، بتقدير (كان اليوم يوماً). وقيل: «كان» تامّة، وفاعلها ضمير مستتر. «**يومًا**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة. وقيل: حال منصوب. «**ذا**»: صفة (يومًا) منصوبة بالألف لأنها من الأسماء الستّة. «**كواكب**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**أشنعا**»: صفة (يوماً) منصوبة بالفتحة، والألف للإطلاق. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان. «**كانت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**الحوّ**»: فاعل (كانت) مرفوع بالضمّة. «**الطوال**»: صفة مرفوعة بالضمّة. «**كأنما**»: كافّة ومكفوفة. «**كساها**»: «كسا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «ها»: ضمير متصل في محلِ نصب مفعول به أوّل. «**السلاح**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**الأرجوان**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**المضلّعا**»: صفة منصوبة بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «**تعلمون**»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كان»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «كانت»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «كساها»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كانت الحوُّ» حيث جاءت تامّة بمعنى (وقعت)، وذهب بعضهم إلى أن الرواية (إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا). والشاهد في هذه الرواية مجيء «كان» تامّة. وقيل في رواية النصب «إذا كان يومًا ذا كواكب أشنعا» إنّ «كان» فيها تامّة، وفاعلها ضمير مستتر، و «يوماً» حال، و «أشنعا» حال ثانية. انظر: خزانة الأدب ٨/ ٥٢١.

أَضْمَرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْني، وهو اليومُ. وسمعتُ بعض العرب يقول: «أشنعا» ويرفَعُ ما قبلَهُ، كأنَّه قال: «إذا وَقعَ يوم ذو كواكبَ أشنعا».

واعلم أنه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تَشْغَلُ به «كان» المعرفةُ، لأنَّه حدُّ الكلام، لأنَّهما شيءٌ واحدٌ[1]، وليس بمنزلة قولك: «ضَرَبَ رجلٌ زيدًا» لأنَّهما شيئان مختلفانِ، وهما في «كان» بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: «عبدُ الله منطلقٌ». تبتدىء بالأعْرَف ثم تَذكر الخبَر، وذلك قولك: «كان زيدٌ حليمًا»، و «كان حليمًا زيدٌ»، لا عليك أقدَّمت أم أخَّرتَ، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك: «ضربَ زيدًا عبدُ الله». فإذا قلت: «كان زيدٌ»، فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عنده مثلَه عندك فإنَّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: «حليمًا» فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ. فإذا قلتَ: «كان حليمًا»، فإنَّما ينتظِرُ أن تعرِّفه صاحبَ الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإنْ كان مؤخَّرًا في اللفظ. فإن قلتَ: «كان حليمٌ أو رجلٌ» فقد بدأْتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلَتك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْربوا بابَ لَبْسٍ.

وقد تقول: «كان زيدٌ الطويلُ منطلقًا»، إذا خفت التباسَ الزيدَيْنِ، وتقول: «أَسَفيهاً كانَ زيدٌ أم حليمًا»، و «أَرَجُلاً كان زيدٌ أم صبيًّا»، تجعلها لِـ «زيد»، لأنه إنما ينبغي لك أن تَسْأَلَه عن خبرِ مَن هو معروفٌ عنده كما حدَّثته عن خبر من هو معروفٌ عندك فالمعروفُ هو المبدوءُ به.

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة. أَلا ترى أَنَّك لو قلت: «كان إنسانٌ حليمًا»، أو «كان رجل منطلقًا»، كنتَ تُلْبِسُ، لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَؤوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبسُ.

---

(١) قال السيرافي: «يعني إذا قلتُ: «كان زيد قائمًا»، فالوجه أنْ تَرفَعَ «زيدًا»، وتنصبَ «قائمًا»، لأنّ «زيدًا وقائماً» شيء واحد. و «زيد» معرفة، و «قائم» نكرة، وحدُّ الكلام أن تُخبر عَمّن يُعْرف بما لا يُعْرف، لأنّ الفائدة في أحد الاسمين والآخرُ معروف ولا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر، فالأَوْلى أن يَجْعل زيدًا المعروفَ هو الاسم، ويجعل المنكورَ هو الخبر، حتّى يكون مستفاداً، فليس يحسن إذاً أن تقول: «كان قائمٌ زيدًا»؛ ولا يشبُه هذا: «ضربَ رجلٌ زيدًا»، لأنّك إنّما أخبرتَ عن «رجُلٍ» بالضرب الواقع منه بزيدٍ. ولو نَصَبْتَ «رجلاً»، ورفعتَ «زيدًا»، انعكسَ المعنى، وصار المفعول فاعلاً، لأنّهما شيئان مختلفان».

وقد يجوز في الشِّعر وفي ضَعْفٍ من الكلام. حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة «ضَرَبَ»، وأنه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيدًا وجعلته خبرًا أنه صاحبُ الصِّفة على ضعفٍ من الكلام، وذلك قول خِداش بن زُهير [من الوافر]:

٢٩ ـ فإنّكَ لا تُبالي بعد حَوْلٍ ... أَظَبْيٌ كان أُمَّكَ أم حِمارُ

وقال حسان بن ثابت [من الوافر]:

٣٠ ـ كأن سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ

---

٢٩ ـ **التخريج**: البيت لخداش بن زهير في تخليص الشواهد ص ٢٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٩١٨/٢؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٢، ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٧؛ ولثروان أو لخداش في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١ ـ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢، ١١/ ١٦٠؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٤.

اللغة: الظبي: الغزال. الحول: العام.

المعنى: لا تبالي بعد قيامك بنفسك، واستغنائك عن أبويك مَنْ انتسبت إليه من شريف أو وضيع.

الإعراب: **فإنك**: الفاء: حسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **لا تبالي**: «لا»: نافية، و «تبالي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **بعد حول**: «بعد»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل (تبالي)، وهو مضاف، و «حول»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أظبي**: الهمزة: حرف استفهام، «ظبي»: اسم مرفوع لفعل ناقص محذوف يفسره الفعل الظاهر. **كان**: فعل ماض ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمه: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **أمك**: خبرها منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أم**: حرف عطف. **حمار**: اسم معطوف على ظبي مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «فإنك لا تبالي»: بحسب الفاء. وجملة «لا تبالي»: في محل رفع خبر (إنّ). وجملة «أظبي كان»: في محل نصب مفعول به. وجملة «كان أمك»: تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أظبي كان أمك» فقد جعل النكرة ظبي اسم كان المحذوفة وذلك لدخول الاستفهام، وهو أحق للجملة الفعلية فحذف الفعل الناقص، وقدره.

٣٠ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه =

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاريّ [من الوافر]:

٣١ ـ ألا مَـــنْ مُبْلِـــغٌ حَسَّـــانَ عَنِّـــي أَسِحْـــرٌ كـــانَ طِبَّـــكَ أَمْ جُنُـــونُ

= ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٣؛ ولسان العرب ١/ ٩٣ (سبأ)، ٦/ ٩٤ (رأس)، ١٤/ ١٥٥ (جني)؛ والمحتسب ١/ ٢٧٩؛ والمقتضب ٤/ ٩٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٩.

اللغة: السبيئة: الخمر المعتقة. المزاج والممازجة: الخلط.

المعنى: كأن على أنيابها خمراً مختلطة بالماء والعسل شربت خصيصاً لذلك.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبه بالفعل. **سبيئة**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وخبرها في بيت بعده. **من بيت رأس**: «من»: حرف جر، «بيت»: اسم مجرور وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة. «رأس»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **يكون**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. **مزاجها**: خبر مقدم منصوب بالفتحة، وهو مضاف و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **عسل**: اسم (يكون) مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. **وماء**: الواو: عاطفة، «ماء»: اسم معطوف على عسل مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «يكون مزاجها عسل»: في محل نصب صفة لـ (سبيئة). وجملة «كأن سبيئة»: في محل نصب حال لاسم «شيئاً» في البيت السابق.

والشاهد فيه قوله: (يكون مزاجها عسل) إذ أغنى الرفع المنون عن التعريف، فجاز مجيء اسم كان نكرة.

٣١ ـ التخريج: البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٩١؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٨٩، ٢٩٥؛ ولسان العرب ١/ ٥٥٤ (طبب).

اللغة: حسان: هو الشاعر المعروف حسان بن ثابت. والطبّ: (هنا) العلّة والسبب.

المعنى: هل من رجل يوصل قولي إلى حسان بن ثابت: هل كنت مسحورًا أم مجنونًا حتى هجوتني.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح. «**من**»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. «**مبلغ**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**حسان**»: مفعول به منصوب بالفتحة لـ (مبلغ). «**عني**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (مبلغ). «**أسحر**»: «الهمزة»: حرف استفهام، «سحر»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**كان**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر تقديره (هو). «**طبك**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «أم»: حرف عطف. «**جنون**»: معطوف على (سحر) مرفوع بالضمّة.

وجملة «من مبلغ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أسحر كان»: تفسيريّة لا محلّ لها. وجملة «كان طبك»: في محل رفع خبر لـ (سحر).

والشاهد فيه قوله: «أسحر كان طبّك» حيث جاء بالمبتدأ (سحر) نكرة، وأخبر عنه بمعرفة (طبّك).

وقال الفرزدق [من الطويل]:

٣٢ ـ أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغةِ إذ هَجا تَمِيمًا بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ

فهذا إنشادُ بعضهم. وأكثرُهم يَنْصِبُ «السكران» ويَرْفع الآخِر على قطعٍ وابتداءٍ.

وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار: أيُّهما ما جعلتَه فاعلاً رفعتَه ونصبتَ الآخَر، كما فعلتَ ذلك في «ضربَ»، وذلك قولك: «كان أخوك زيدًا»، و «كان زيدٌ صاحبَك»، و «كان هذا زيدًا»، و «كان المتكلِمُ أخاك».

وتقول: «من كان أَخاك»، و «مَنْ كان أخوك»، كما تقول: «مَنْ ضربَ أباك» إذا جعلتَ «مَن» الفاعلَ، و «من ضربَ أبوُك» إذا جعلت «الأبَ» الفاعلَ. وكذلك «أيُّهم كان أخاك»، و «أيّهم كان أخوك».

وتقول: «ما كان أخاك إلاّ زيدٌ»، كقولك: «ما ضربَ أخاك إلاّ زيدٌ». ومثل ذلك قوله

---

٣٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٩/٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١؛ ولسان العرب ٤/٣٧٣ (سكر)؛ والمقتضب ٤/٩٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٩٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٤.

اللغة: المراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول. وأراد بـ «ابن المراغة» جريراً، الشاعر الإسلاميّ المشهور.

الإعراب: «**أسكران**»: الألف: حرف استفهام، و «سكران»: خبر مقدم. «**كان**»: زائدة. «**ابن المراغة**»: «ابن»: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف، و «المراغة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**إذ**»: ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالخبر «سكران». «**هجا**»: فل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «**تميماً**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**بجوف الشام**»: «بجوف»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «هجا»، و «جوف»: مضاف، و «الشام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**أم**»: حرف عطف. «**متساكر**»: اسم معطوف على «سكران»، مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «أسكران ابن المراغة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هجا»: في محل جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «أسكران كان ابن المراغة» حيث وقع اسم «كان»، وهو «سكران» نكرة، وخبرها معرفة للضرورة الشعريّة.

عز وجل: ﴿ما كانَ حُجَّتَهُمْ إلا أنْ قالوا﴾[1] و ﴿وَمَا كانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلاَّ أَنْ قالوا﴾[2].
وقال الشاعر [من الطويل]:

٣٣ ـ وقَـد عَلِـمَ الأقْـوامُ مـا كـانَ دَاءَهـا   بثَهْـلاَنَ إلاّ الخِـزْيُ مِمَّـنْ يَقـودُهـا

وإن شئت رفعتَ الأول كما تقول: «ما ضرب أخوك إلا زيدًا». وقد قرأ بعض القرّاء ما ذكرنا بالرفع[3].

ومثلُ قولهم: «من كان أخاك»، قولُ العرب: «ما جاءتْ حاجتك»، كأنّه قال: «ما صارت حاجتك»، ولكنّه أدخل التأنيث على «ما»، حيث كانت الحاجَة، كما قال بعض العرب: «مَنْ كانت أُمَّك»، حَيْثُ أَوقع «مَنْ» على مؤنَّث. وإنما صُيِّرَ «جاء» بمنزلة «كان» في

---

(١) الجاثية: ٢٥.
(٢) الأعراف: ٨٢.

٣٣ ـ **التخريج**: البيت لمغلس الأسدي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٨٤؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٦؛ والمحتسب ٢/ ١١٦.

اللغة: ثهلان: اسم لجبل.

المعنى: لقد عرف الجميع أن هذه الكتيبة لم يكن لانهزامها سبب سوى جبن قائدها.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: حسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «**علم**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الأقوام**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**ما**»: حرف نفي. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**داءها**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**بثهلان**»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**إلا**»: حرف استثناء مهمل. «**الخزي**»: اسم (كان) مؤخّر مرفوع بالضمّة. «**ممن**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يقود). «**يقودها**»: «يقود»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «علم»: حسب ما قبلها. وجملة «كان داءها»: في محلّ نصب مفعول به لـ (علم). وجملة «يقودها»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ما كان داءها إلا الخزي» حيث أخّر المبتدأ المعرفة، وقدّم الخبر المعرّف بالإضافة.

(٣) قرأ ابن عامر، وعاصم، وعمرو بن عبيد، وزيد بن علي وغيرهم «حجتُهم» بالرفع.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ١٥٦؛ وإتحاف الفضلاء ص ٣٥٠؛ والبحر المحيط ٨/ ٤٩؛ وكشاف الزمخشري ٣/ ٥١٣.
وقرأ الحسن «جوابُ» بالرفع. انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٨١؛ والبحر المحيط ٤/ ٣٣٤.

هذا الحرف وحدَه لأنَّه بمنزلة المثَل، كما جعلوا «عَسَى» بمنزلة «كان» في قولهم: «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»[1]، ولا يقال: «عَسَيْتَ أخانا». وكما جعلوا «لَدُنْ» مع «غُدْوَة» منوّنةً في قولهم: «لَدُنْ غُدْوَةً». ومن كلامهم أن يَجعلوا الشَّيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام، وسترى مثل ذلك إن شاء الله.

ومن يقول من العرب: «ما جاءتْ حاجتُك»، كثيرٌ، كما يقول: «من كانتْ أمُّك». ولم يقولوا: «ما جاء حاجتك»، كما قالوا: «مَنْ كان أمَّك»، لأنَّه بمنزلة المَثَل فألزموه التاءَ، كما اتّفقوا على «لَعَمرُ اللَّهِ» في اليمين[2].

وزعم يونسُ أنه سمع رُؤبة يقول: «ما جاءتْ حاجتُك»؛ فرفع.

ومثلُ قولهم: «ما جاءتْ حاجتك» إذا صارتْ تقَع على مؤنَّث، قراءةُ بعض القرّاء: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إلاَّ أنْ قَالُوا﴾[3] و: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارةِ﴾[4]. وربَّما قالوا في بعض الكلام: «ذهبتْ بعضُ أصابِعه»، وإنَّما أنّث «البعضَ» لأنَّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤَنِّثْه، لأنه لو قال: «ذهبتْ عبدُ أمِّك» لم يَحْسُنْ.

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جيأ)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس)، ١٥/ ٥٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/ ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.
والغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بُؤس، وهو الشِّدَّة. والمثل قالته الزَّبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ومعناه: لعلَّ الشرّ يأتيكم من قِبَل الغار. يضرب مثلاً للرجل يُخبِر بالشّرّ فيُتَّهم به.

(٢) أي: في فتح عين «عمر» مع أنّ «العُمر» و «العَمر» بمعنى واحد.

(٣) الأنعام: ٢٣، وقراءة «فتنتهم» بالنصب هي قراءة حمزة والكسائي وشعبة. انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٥٩؛ وإتحاف الفضلاء ص ٢٠٦.

(٤) يوسف: ١٠، وقراءة «تلتقطهم» بالتاء هي قراءة مجاهد، وأبي رجاء، والحسن، وقتادة. انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٥١؛ وإتحاف الفضلاء ص ٢٦٢؛ والإملاء للعكبري ٢/ ٢٧؛ والبحر المحيط ٥/ ٢٨٤؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٩٤.

ومما جاء مثلُه في الشعر قول الشاعر، الأعشى [من الطويل]:

٣٤ - وتَشْرَق بالقَول الّذي قد أذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

لأن صدرَ القناة من مؤنثٍ. ومثله قول جرير [من الوافر]:

٣٥ - إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كفَى الأيْتامَ فَقْدَ أبي اليَتِيمِ

---

٣٤ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٧٣؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٠٦؛ والدرر ٥/ ١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤؛ ولسان العرب ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١٠/ ١٧٨ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥؛ والخصائص ٢/ ٤١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٩.

اللغة: شرق: غصّ. القناة: الرمح. أذاع: فضح وأفشى.

المعنى: إنك غير مستودع للسر، كالرمح لا يستطيع حفظ الدماء التي عليه.

الإعراب: **وتشرق**: الواو: حسب ما قبلها، «تشرق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). **بالقول**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تشرق. **الذي**: اسم موصول في محل جر صفة. **قد**: حرف تحقيق. **أذعته**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **كما**: الكاف: حرف جر، «ما»: مصدرية. **شرقت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. **صدر**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **القناة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **من الدم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (شرقت). والمصدر المؤول من (ما **شرقت**) في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لمصدر محذوف.

وجملة «تشرق»: بحسب الواو. وجملة «أذعته»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (صدر القناة) فقد أنث المضاف المذكر (صدر) من إضافته إلى المؤنث (القناة)، وكان الحق أن يقول: شرق صدر.

٣٥ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٠، ٢٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٩٧؛ وشرح المفصل ٥/ ٩٦؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧ (صوت)، ١٠/ ٢٤٥ (عرق)؛ والمقتضب ٤/ ١٩٨.

اللغة: تعرقتنا: أذهبت أموالنا، وأهزلتنا.

المعنى: إذا جاءت بعض السنين الجدباء، فأذهبت أموالنا، قام هشام بن عبد الملك برعاية الأيتام فكفاهم فقد آبائهم.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «**بعض**»: فاعل مرفوع بالضمّة لفعل محذوف تقديره (تعرقتنا). «**السنين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر =

لأنَّ «بعضَ» ههنا سِنونَ. ومثله قول جريرٍ أيضًا [من الكامل]:

٣٦ ـ لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ   سُورُ المدينَةِ والجبالُ الخُشَّعُ

ومثله قول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

٣٧ ـ مَشَيْنَ كما اهتَزَّتْ رماحٌ تسفَّهَتْ   أعالِيَها مَرُّ الرياحِ النّواسمِ

السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**تعرقتنا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «**كفى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**الأيتام**»: مفعول به أوّل منصوب بالفتحة. «**فقد**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**أبي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «**اليتيم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تعرقت بعض»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «تعرقتنا»: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «كفى»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «إذا تعرقتنا بعض السنين كفى»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بعض السنين تعرقتنا» حيث دلت تاء التأنيث في (تعرقتنا) على تأنيث بعض السنين.

٣٦ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٩١٣؛ والأشباه والنظائر ٢/١٠٥، ٢٢٠، ٢٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ٧٢٣؛ وخزانة الأدب ٤/٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٧؛ ولسان العرب ٢/١٣٧ (حرث)، ٤/٣٨٥ (سور)، ١٠/٦ (أفق)؛ ولجرير أو للفرزدق في سمط اللآلي ص ٣٧٩، ٩٢٢؛ وليس في ديوان الفرزدق؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤١٨؛ ورصف المباني ص ١٦٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧؛ والمقتضب ٤/١٩٧.

اللغة: تواضعت: وقعت على الأرض. الخشّع: جمع خاشع وهو اللاطىء بالأرض.

المعنى: عندما أتى خبر مقتل الزبير بن العوام وقعت الجبال الثابتة وسور المدينة على الأرض.

الإعراب: «**لما**»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه، متضمّن معنى الشرط. «**أتى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**خبر**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**الزبير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تواضعت**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**سور**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**المدينة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والجبال**»: الواو: حرف عطف، «الجبال»: معطوف على (سور) مرفوع بالضمّة. «**الخشّع**»: صفة (الجبال) مرفوع بالضمة.

وجملة «أتى»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «تواضعت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «تواضعت سور المدينة» حيث أنّث (سور) بسبب إضافته إلى (المدينة) فوصل الفعل (تواضع) مع تاء التأنيث الساكنة.

٣٧ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٧٥٤؛ وخزانة الأدب ٤/٢٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٨؛ والمحتسب ١/٢٣٧؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٦٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٣٩؛ =

وقال العجّاج [من الرجز]:

٣٨ - طُـولُ الليـالـي أسْـرعـتْ فـي نَقْضِـي

وسمعنا من يوثق به من العرب يقول: اجتَمعتْ أهلُ اليمامةِ، لأنّه يقول في كلامه:

والخصائص ٢/٤١٧؛ وشرح الأشموني ٢/٣١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٣٨؛ ولسان العرب ٣/٢٨٨ (عرد)، ٤/٤٤٦ (صدر)، ١١/٥٣٦ (قبل)، ١٣/٤٩٩ (سفه)؛ والمقتضب ٤/١٩٧.

اللغة: تسفّهت الريح الشيء: حرّكته. النواسم: الرياح الضعيفة الهبوب.

المعنى: يصف الشاعر اهتزاز النساء حين يمشين بالرماح التي تستخفّها الرياح فتزعزعها.

الإعراب: «**مشين**»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**كما**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول مطلق، «ما»: مصدريّة. «**اهتزّت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**رماح**»: فاعل مرفوع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «**تسفّهت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**أعاليها**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «مرّ»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**الرياح**»: مضاف إليه مجرور. «**النواسم**»: نعت «الرياح» مجرور.

وجملة «**مشين**»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اهتزت...»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تسفّهت»: في محلّ رفع نعت «رياح».

والشاهد فيه قوله: «تسفّهت أعاليها مرّ الرياح» حيث اكتسب المضاف «مرّ» التأنيث من المضاف إليه «الرياح»، ولذلك اتصلت بفعله تاء التأنيث.

٣٨ - **التخريج:** الرجز للأغلب العجليّ في الأغاني ٢١/٣٠؛ وخزانة الأدب ٤/٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦٦؛ وشرح التصريح ٢/٣١؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٩٥؛ وله أو للعجّاج في شرح شواهد المغني ٢/٨٨١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٠٦؛ والخصائص ٢/٤١٨؛ وشرح الأشموني ٢/٣١٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٢؛ ومغني اللبيب ٢/٥١٢؛ والمقتضب ٤/١٩٩، ٢٠٠.

اللغة: نقضي: تحطيمي.

الإعراب: «طول»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الليالي**»: مضاف إليه مجرور. «**أسرعت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هي. «**في نقضي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أسرعت»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «**طول الليالي...**»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**أسرعت**»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «طول».

الشاهد فيه قوله: «طول الليالي أسرعت» حيث أعاد الضمير مؤنثاً في قوله: «أسرعت» على مذكر «**طول**»؛ والذي سوّغ ذلك إضافة طول إلى المؤنّث «الليالي» فاكتسب التأنيث منه.

«اجتمعتِ اليمامةُ»، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفِعْلَ في اللفظ إذْ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظَ يكونُ على ما يكون عليه في سعَة الكلام.

ومثلُه في هذا: «يا طَلْحَةَ أَقْبِلْ»[1]، لأنَّ أكثَر ما يَدعُو «طلحةَ» بالترخيم، فتَرَكَ الحاءَ على حالها. و «يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ أَقْبِلْ». وقال الشاعر جرير [من البسيط]:

٣٩ - يـا تَيْـمَ تَيْـمَ عَـدِيٍّ لا أَبـا لَكُـمُ　　　لا يُلْقِيَنَّكُـمُ فـي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

وسنرى هذا مبيَّناً في مواضعه إن شاء الله.

---

(١) قال السيرافي: «اعلمْ أنَّ الاسم الذي في آخره هاء التأنيث ينادى بأربعة ألفاظ: الضمّ، وإثبات الهاء [أي: التاء المربوطة] كـ«يا طلحة»، وحذف الهاء وفتح الحاء كـ«يا طلحَ»، وبهذا أكثر ما ينادى، و «يا طلحُ» بضم الحاء وحذف الهاء، و «يا طلحةَ» بإثبات الهاء وفتحها، وهذا الوجه هو مراد سيبويه، وذلك أنه مفتوح، ولم يلحقه ترخيم في اللفظ، وإنّما جاز فتح الهاء لأنَّ أكثر ما ينادي العرب هذا الاسم بحذف الهاء وفتح الحاء، فإذا فعلوا ذلك ثمّ أدخلوا الهاء، فتحوها إتباعاً للمفتوح قبلها، فكان فتحهم آخر هذا المنادى كفتحهم «يا طلحَ».

٣٩ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٢؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأغاني ٢١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٨، ٣٠١، ٤/ ٩٩، ١٠٧؛ والخصائص ١/ ٣٤٥؛ والدرر ٦/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠؛ واللامات ص ١٠١؛ ولسان العرب ١٤/ ١١ (أبي)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٩٩، ٤٢١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٧، ١٠/ ١٩١؛ ورصف المباني ص ٢٤٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، ٣/ ٢١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: السوءة: الشرّ والتهلكة. عمر: هو عمر بن لجأ.

المعنى: يخاطبهم الشاعر محذّراً من أن يوقعهم عمر في الشرّ والتهلكة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «تيم»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، ويجوز نصبه على الإضافة إلى متلوّ الثاني كما قال سيبويه. «تيم»: منادى بحرف نداء محذوف تقديره: «يا تيم» منصوب، وهو مضاف. «عدي»: مضاف إليه مجرور. «لا»: النافية للجنس. «أبا»: اسم «لا» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، «لكم»: اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، و «كم»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة، وخبر «لا» محذوف تقديره: «موجود». «لا»: حرف نفي. «يلقينكم»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: للوقاية، و «كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «في سوءة»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يوقع». «عمر»: فاعل مرفوع.

وجملة «يا تيم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أبالكم»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يلقينكم...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

=

وتركُ التاء في جميع هذا الحدُّ والوجهُ. وسترى ما إثباتُ التاء فيه حسنٌ إن شاء الله من هذا النحو، لكثرته في كلامهم. وسيبيَّن في بابه.

فإن قلت: «مَنْ ضَرَبَتْ عبدُ أُمّك»، أو «هذه عبدُ زَيْنَبَ» لم يجُز، لأنّه ليس منها ولا بها، ولا يجوز أن تَلْفِظ بها وأنت تريد «العبدَ».

والشاهد فيه قوله: «يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم» حيث ذكّر «تيم» وهي اسم قبيلة لإضافتها إلى «عدي»، وهو اسم مذكّر.

هذا باب تُخْبِرُ فيه عن النّكرةِ بنكرةٍ

وذلك قولك: «ما كان أحدٌ مثلَك»، و «ليس أحدٌ خيرًا منك»، و «ما كان أحدٌ مجترِئًا عليك».

وإنّما حَسُنَ الإخبارُ ههنا عن النكرة حيث أردت أن تَنفِيَ أنْ يكونَ في مثل حاله شيءٌ أو فوقَهُ، لأنَّ المخاطَبَ قد يَحتاج إلى أن تُعْلِمهَ مثلَ هذا.

وإذا قلت: «كان رجلٌ ذاهِبًا»، فليس في هذا شيءٌ تُعلِمهُ كان جَهلَه. ولو قلت: «كان رجلٌ من آل فلانٍ فارِسًا» حَسُنَ؛ لأنّه قد يَحتاجُ إلى أن تُعْلِمَه أنّ ذلك في آل فلانٍ وقد يَجْهَلُه. ولو قلتَ: «كان رجلٌ في قومٍ فارسًا» لم يَحسنْ؛ لأنّه لا يُستنكَر أن يكونَ في الدنيا فارس وأن يكونَ من قومٍ. فعلى هذ النحوِ يَحْسُنُ ويَقْبُحُ.

ولا يجوز في «أحد» أن تَضعه في موضعِ واجبٍ[1]، لو قلتَ: «كانَ أحدٌ من آل فلان» لم يجزْ، لأنّه إنما وقع في كلامهم نفْياً عامًا. يقول الرجلُ: «أتاني رجلٌ»، يريد واحدًا في العدد لا اثنين فيقال: «ما أتاك رجلٌ»، أي: أتاك أكثرُ من ذلك، أو تقول: «أتاني رجلٌ لا

---

(١) قال السيرافي: «اعلم أنّ «أحدًا» له مذهبان في الكلام: أحدهما، أن يكون في موضع واحد؛ وأكثر ما يكون ذلك في العدد، نحو: «أحدٌ وعشرون»، أي: واحدٌ وعشرون، ومنه: ﴿قُلْ هو اللَّهُ أحدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أي: واحد.
وثانيهما، أنْ يكون في غير الإيجاب بمعنى العموم، فتضعُه في النفي والاستفهام، وتنفي به ما يَعْقِل نفيًا عامّاً، فتقول: «ما بالدار أحدٌ». نافيًا للرجال، والنساء، والصبيان، كقولك: «ما بالدار غريب»، و «ما بالدار كرّاب»، و «ما بالدار طوريّ»؛ أي: أحد. ولا يجوز أن تقول: في الدار أحد».

امرأةٌ»، فيقال: «ما أتاك رَجُلٌ»، أي: امرأةٌ أتتْك. ويقول: «أتاني اليومَ رجلٌ»، أي: في قوّته ونفاذه، فتقُول: «ما أتاك رجلٌ»، أي: أتاك الضُّعفاءُ. فإذا قال: «ما أتاك أحدٌ»، صار نفيًا عامًا لهذا كلِّه، فإنما مجراه في الكلام هذا. ولو قال: «ما كان مثلُك أحدًا» أو «ما كان زيدٌ أحدًا»، كان ناقصًا؛ لأنه قد عُلمَ أنه لا يكون زيدٌ ولا مثلُه إلاّ من الناس. ولو قلتَ: «ما كان مثلَك اليومَ أحدٌ»، فإنه يكون أن لا يكون في اليوم إنسانٌ على حاله، إلاّ أن تقول: «ما كان زيدٌ أحدًا»، أي: من الأحَدِينَ. و «ما كانَ مثلُك أحدًا» على وجه تصغيره، فتصير كأنّك قلت: «ما ضربَ زيدٌ أحدًا»، و «ما قَتَلَ مثلُك أحدًا».

والتقديمُ والتأخيرُ في هذا بمنزلته في المعرفة وما ذكرتُ لك من الفعل. وحسنت النّكرةُ ههنا في هذا الباب لأنّك لم تجعلِ الأعرف في موضع الأنكرِ. وهما مُتكافِئان كما تكافأتِ المعرفتانِ، ولأنّ المخاطَبَ قد يَحتاج إلى عِلم ما ذكرتُ لك، وقد عَرَفَ من تَعْنِي بذلك كمعرفتك.

وتقول: «ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك»، و «ما كان أحدٌ مثلُك فيها»، و «ليس أحدٌ فيها خيرٌ منك»، إذا جعلتَ «فيها» مستقَرًّا[1] ولم تَجعلْه على قولك: «فيها زيدٌ قائم»، أَجريتَ الصفة على الاسم. فإن جعلتَه على قولك: «فيها زيدٌ قائمٌ» نصبتَ، تقول: «ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك»، و «ما كان أحدٌ خيرًا منك فيها»، إلاّ أنك إذا أردت الإلغاء، فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ. وإذا أردت أن يكونَ مستقَرًّا تكتفِي به، فكلّما قدّمتَه كان أحسنَ، لأنّه إذا كان عاملاً في شيء قدّمتَه كما تُقَدِّمُ «أَظُنُّ» و «أحسِبُ»، وإذا أَلغيتَ أَخّرتَه كما تؤخِّرهما، لأنهما ليسا يَعملانِ شيئاً.

والتقديمُ ههنا والتأخير فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمامِ، مثلُه فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول. وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرارِ عربيٌّ جيّد كثير، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[2]. وأهل الجَفاء من العرب يقولون: ولم يكنْ كُفُوًا له أَحدٌ، كأنهم أخّروها حيث

(١) يلاحظ أنّ سيبويه يُسمي الظرف الواقع خبرًا: مُسْتَقَرًّا.

(٢) الإخلاص: ٤.

كانت غيرَ مستقَرَّة. وقال الشاعر [من الرجز]:

٤٠ ـ لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا ما دامَ فيهنَّ فَصيلٌ حَيًّا

فقدْ دَجا اللَّيلُ فَهَيًّا هَيًّا

---

٤٠ ـ **التخريج**: الرجز لابن ميادة في ديوانه ص ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥٩، ٩/ ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٦؛ وشرح المفصل ٤/ ٣٣؛ ولسان العرب ٣/ ٤٨١ (جلذ)؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي ص ٥٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٦، ١١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٢١٧ (دوم)، ١٥/ ٣٧٦ (هيا)؛ والمقتضب ٤/ ٩١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩٤.

اللغة: القرب: السير في الليلة التي يصبح الماء صبيحتها. الجلذيّ: السير الشديد. دجا الليل: أظلم. الفصيل: ابن الناقة عندما ينفصل عن أمّه.

المعنى: يخاطب ناقته، ويطلب منها أن تسير سيرًا شديدًا في الليلة التي ينهمر الماء في صباحها، ما دام في هذه الإبل صغير حيّ، فالليلة قد اشتدّ ظلامها.

الإعراب: «**لتقربن**»: اللام: لام الابتداء، «تقربن»: فعل مضارع مبني على السكون المقدّر على الياء المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، وياء المخاطبة المحذوفة ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: للتوكيد. «**قربًا**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**جلذيًّا**»: صفة (قربًا) منصوبة بالفتحة. «**ما دام**»: «ما»: حرف نفي، «دام»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**فيهن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (حيًّا). «**فصيل**»: اسم (دام) مرفوع بالضمّة. «**حيًّا**»: خبر (دام) منصوب بالفتحة. «**فقد**»: الفاء: حرف استئناف، «قد»: حرف تحقيق. «**دجا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «**الليل**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**فهيًّا**»: الفاء: حرف استئناف، «هيّا»: اسم فعل أمر بمعنى (أسرع)، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنتِ). «**هيا**»: توكيد للأولى.

وجملة «تقربن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما دام فصيل حيّاً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دجا»: استئنافية أيضاً لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما دام فيهن فصيلٌ حيًّا» حيث تقدّم الجار والمجرور على الاسم المتعلّق به وهو (حيًّا).

هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرَى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يَصيرُ إلى أصله

وذلك الحرفُ «ما». تقول: «ما عبدُ الله أخاك»، و «ما زيدٌ منطلقًا».

وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرى «أَمّا» و «هَلْ»، [أي: لا يُعملونها في شيء]. وهو القياس، لأنه ليس بفعلٍ وليس «ما» كـ «لَيْس»، ولا يكون فيها إضمارٌ.

وأمّا أهلُ الحجاز فيشبِّهونها بـ «ليس» إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها «لاتَ» في بعض المواضع، وذلك مع «الحِين» خاصّةً، لا تكون «لاتَ» إلاّ مع «الحين»، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ «الحين» لأنّه مفعول به[1]. ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ولم يستعملوها إلا مضمَرًا فيها، لأنَّها ليستْ كـ «ليس» في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ، تقول: «لستَ»، و «لستِ»، و «ليسوا»، و «عبدُ الله ليس ذاهبًا»، فَتَبْنِي على المبتدإ وتُضْمِرُ فيه، وهذا لا يكون فيه ذاك، ولا تقول: «عبدُ الله لاتَ منطلقاً»، ولا «قومُك لاتُوا منطلِقينَ».

ونَظْيرُ «لاتَ» في أنّه لا يكون إلاّ مضمَرًا فيه: «ليس»، و «لاَ يكون» في الاستثناء، إذا قلت: «أتَوْني ليس زيدًا، ولا يكونُ بِشْرًا».

وزعموا أنّ بعضَهم قرأ: ﴿وَلاَتَ حِينُ مناصٍ﴾[2] وهي قليلة، كما قال بعضهم في

---

(١) قال السيرافي: «أي: لأنه شبيه بالمفعول به، إذ كان خبر «ليس» إنّما ينصب تشبيهاً بالمفعول به».

(٢) ص: ٣، وهذه قراءة أبي السمال. انظر: معجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٥٥؛ والبحر المحيط ٧/ ٣٨٣؛ والمعاني للأخفش ٢/ ٤٥٣.

قول سعدِ بن مالك القيسيّ [من مجزوء الكامل]:

٤١ ـ مَـــنْ فَـــرَّ عـــن نِيـــرانِهـــا فـــأنـــا ابْـــنُ قَيْـــسٍ لا بَـــراحُ

جَعلها بمنزلة «ليس»، فهي بمنزلة «لاتَ» في هذا الوجه.

ولا يجاوَزُ بها هذا الموضع[1] رفعتَ أو نصبتَ[2]، ولا تَمكَّنُ في الكلام كتمكُّن «ليس»، وإنّما هي مع «الحين» كما أن «لَدُنْ» إنّما يُنْصَبُ بها مع «غُدْوةً»، وكما أنّ التاء لا تَجرُّ في القسم ولا في غيره إلاّ في «الله»، إذا قلت: «تاللَّهِ لأفْعَلَنَّ»[3].

---

٤١ ـ التخريج: البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر ٨/١٠٩، ١٣٠؛ وخزانة الأدب ١/٤٦٧؛ والدرر ٢/١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٨؛ وشرح التصريح ١/١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦١٢؛ وشرح المفصل ١/١٠٩؛ ولسان العرب ٢/٤٠٩ (برح)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥؛ والمقاصد النحوية ٢/١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦؛ والإنصاف ص ٣٦٧؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٣؛ ورصف المباني ص ٢٦٦؛ وشرح الأشموني ص ١٢٥؛ وشرح المفصل ١/١٠٨؛ وكتاب اللامات ص ١٠٥؛ ومغني اللبيب ص ٢٣٩، ٦٣١؛ والمقتضب ٤/٣٦٠.

اللغة: النيران: أي الحروب. ابن قيس: نسبة إلى جدّه قيس بن ثعلبة.

المعنى: يعرّض الشاعر بالحارث بن عباد الذي اعتزل حرب تغلب وبكر، ويفخر بنفسه ويقول: أنا ذلك المشهور بالنجدة والبلاء الحسن.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «فرّ»: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط. **«عن نيرانها»**: جار ومجرور معلقان بـ «فرّ»، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«فأنا»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «أنا»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «ابن»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«قيس»**: مضاف إليه مجرور. **«لا»**: نافية تعمل عمل «ليس». **«براح»**: اسم «لا» مرفوع، وخبرها محذوف والتقدير: «لا براحُ لي».

وجملة: «من فرّ...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فرّ» في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «أنا ابن قيس...»: في محلّ جزم جواب الشرط المقترن بالفاء.

الشاهد فيه قوله: «لا براح» حيث أعمل «لا» عمل «ليس»، فرفع بها الاسم «براح» وحذف الخبر.

(١) قال السيرافي: «يعني لا تُستعمل «لات» إلاّ مع «الحين» أظهرتَ «الحين» بعدها مرفوعاً أو منصوباً، وهي العاملة».

(٢) قال أبو الحسن: ««لات» لا تعمل شيئاً في القياس، لأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء، ولم تعمل «لات» في شيء رفعتَ أو نصبتَ».

(٣) قال السيوطي: «وشذّت في «الرحمن»، و «ربّ الكعبة»، و «حياتك». سُمع: «تالرحمنِ»، و «تربٌ الكعبة»، و «تربّي»، و «تحياتِك». (همع الهوامع ٢/٣٩).

ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1] في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يَرْفعونها إلاّ من عرف كيف هي في المُصحَفِ. فإذا قلت: «ما منطلقٌ عبدُ الله»، أو «ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَب»[2]، رفعتَ. ولا يجوز أن يكونَ مقدَّماً مثلَه مؤخَّراً، كما أنّه لا يجوز أن تقول: «إنَّ أخوك عبدَ الله» على حدّ قولك: «إنَّ عبدَ الله أخوك»، لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته، فكما لا تتصرَّف «إنَّ» كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يكون في الفعل، ولم تَقْوَ قوّتَه فكذلك «ما».

وتقول: «ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ»، تَستَوي فيه اللغتان. ومثله قوله عزّ وجلّ: ﴿ما أَنْتُمْ إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا﴾[3] لم تَقْوَ «ما» حيثُ نقضْتَ معنى «ليس»، كما لم تَقْوَ حين قدّمتَ الخبرَ. فمعنى «ليس» النفيُ كما أنّ معنى «كان» الواجبُ، وكل واحدةٍ منهما، يعني «كان» و «ليس»، إذا جرّدتها فهذا معناها. فإن قلتَ: «ما كان»، أَدخلتَ عليها ما يُنْفَى به. فإن قلتَ: «ليس زيدٌ إلاّ ذاهبًا»، أَدخلتَ ما يوجِبُ كما أَدخلتَ ما يَنْفِي. فلم تَقْوَ «ما» في بابِ قَلْبِ المعنى كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر.

وزعموا أنّ بعضَهم قال، وهو الفرزدق [من البسيط]:

٤٢ ـ فـأَصْبَحُـوا قـد أعـادَ اللّـهُ نِعْمَتَهُـمْ   إذ هُـمْ قَـرَيْشٌ وإذ مـا مِثْلَهُـمْ بَشَـرُ

---

(١) يوسف: ٣١.
(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ١/ ٥٧٨ (عتب). تقول: «عْتَبني فلان، أي: ترك ما كنتُ أجد عليه من أجله، ورجع إلى ما أرضاني عنه بعد إسخاطه إيّاي عليه.
(٣) يس: ١٥.

٤٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨١؛ والجنى الداني ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، ١٣٨؛ والدرر ٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧، ٢/ ٧٨٢؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٩٦؛ والمقتضب ٤/ ١٩١؛ والهمع ١/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٢؛ ومغني اللبيب ص ٨٢؛ والمقرب ١/ ١٠٢.

المعنى: إنّهم قد أعيدوا إلى كرمهم المعهود، وهم من قريش أشرف بني البشر.

الإعراب: «**فأصبحوا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أصبحوا»: فعل ماضٍ ناقص، والواو: ضمير في محلّ رفع اسم «أصبح»، والألف: فارقة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**أعاد**»: فعل ماضٍ. «**الله**»: اسم الجلالة، =

وهذا لا يَكاد يُعْرَف[1]، كما أنّ «لاتَ حينُ مَناصٍ»[2] كذلك، و «رُبَّ شيءٍ هكذا»، وهو كقول بعضهم: «هذه مِلْحَفَةٌ جديدةٌ»، في القِلَّةِ.

وتقول: «ما عبدُ الله خارجًا ولا مَعْنٌ ذاهبٌ»، تَرفعهُ على أن لا تُشْرِكَ الاسمَ الآخِرَ في «ما»، ولكن تَبْتَدِئُهُ، كما تقول: «ما كان عبدُ الله منطلقًا ولا زيدٌ ذاهبٌ»، إذا لم تجعله على «كانَ» وجعلتَه غير ذاهب الآن. وكذلك «ليس». وإن شئت جعلتها «لا» التي يكون فيها الاشتراك فتنصب، كما تقول في «كان»: «ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا عمرو منطلقاً». وذلك قولُك: «ليس زيدٌ ذاهبًا ولا أخوكَ منطلقًا»، وكذلك: «ما زيدٌ ذاهبًا، ولا معنٌ خارجًا».

وليس قولُهم: لا يكون في «ما» إلاّ الرفعُ بشيء، لأنّهم يَحتجّون بأنّك لا تستطيعُ أن تقول: و «لا ليس» و «لا ما»، فأنت تقول: «ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبَيْنِ»، و «ما عمرو ولا خالدٌ منطلقَيْنِ» فتُشْرِكُه مع الأوّل في «ليس» وفي «ما».

فـ «ما» يجوز فيها الوجهانِ كما يجوز في «كان»، إلاّ أنك إن حملته على الأوّل أو ابتدأت، فالمعنى أنّك تَنفِي شيئًا غيرَ كائن في حال حديثِك، وكانَ الابتداءُ في «كانَ» أَوْضَحَ، لأنّ المعنى يكونُ على ما مضى وعلى ما هو الآن. وليس يمتنِعَ أن يراد به الأوّل كما أردتَ في «كان».

فاعل مرفوع. «**نعمتهم**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**إذ**»: حرف تعليل. «**هم**»: ضمير رفع منفصل.. مبتدأ. «**قريش**»: خبر مرفوع. «**وإذ**»: الواو حرف عطف، و «إذ»: حرف تعليل. «**ما**»: من أخوات «ليس». «**مثلهم**»: خبر «ما» مقدّم منصوب، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**بشر**»: اسم «ما» مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «فأصبحوا...»: بحسب ما قبلها. وجملة «قد أعاد الله نعمتهم»: في محلّ نصب خبر «أصبح». وجملة «هم قريش»: تعليليّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذ ما مثلهم بشر»: معطوفة على جملة «هم قريش».

الشاهد فيه قوله: «ما مثلهم بشر» حيث قدّم خبر «ما» منصوباً.

(١) قال السيرافي: «يعني أن نصب مِثْلَهم في قول الفرزدق: «إذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ» على تقديم الخبر. كما أن: «لاتَ حِينُ مناصٍ» بالرفع قليلٌ لا يكاد يُعرف، وكما أن «ملحفةٌ جديدةٌ» قليل، لأنّ فعيلاً الذي بمعنى مفعول، حكمُهُ أن لا تلحقَه هاء التأنيث، لقولهم: «امرأةٌ قتيلٌ»، و «كفٌّ خضيبٌ»، و «مِلْحَفةٌ جديدٌ»؛ في معنى: مقتولة، ومخضوبة، ومجدودة، فلحاقُ الهاء لِـ «فعيل» في هذا المثال قليلٌ خارجٌ عن نظائره».

(٢) في ص: ٣: ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾.

ومثلُ ذلك قولك: «إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وعمرًا»، فالمعنى في الحديث واحدٌ، وما يراد من الإعمال مختلِفٌ في «كان» و «ليس» و «ما».

وتقول: «ما زيدٌ كريمًا ولا عاقلاً أبوه»، تَجعلُه كأنّه للأوّل بمنزلةِ «كريمٍ» لأنه ملتبسٌ به، إذا قلتَ: «أبوه» تُجريه عليه كما أجريتَ عليه «الكريمَ»، لأنّك لو قلت: «ما زيدٌ عاقلاً أبوه»، نصبتَ وكان كلامًا.

وتقول: «ما زيدٌ ذاهبًا ولا عاقلٌ عمرٌو»، لأنّك لو قلتَ: «ما زيدٌ عاقلاً عمرو» لم يكن كلامًا، لأنّه ليس من سببِه، فتَرفعُه على الابتداء والقطع من الأوّلِ، كأنّك قلت: «وما عاقِلٌ عمرٌو». ولو جعلته من سببه لكانَ فيه له إضمارٌ كالهاء في «الأب» ونحوِها، ولم يَجُزْ نصبهُ على «ما»، لأنّك لو ذكرتَ «ما»، ثُمَّ قدّمتَ الخبرَ لم يكنْ إلاّ رفعًا. وإن شئت قلت: «ما زيدٌ ذاهبًا ولا كريمٌ أخوه»، إن ابتدأتَه ولم تجعله على «ما»، كما فعلت ذلك حين بدأتَ بالاسم.

ولكنّ «ليس» و «كان» يجوز فيهما النصبُ، وإن قدّمت الخبرَ [ولم يكن ملتبسًا] لأنّك لو ذكرتهما كان الخبرُ مقدَّمًا مثلَه مؤَخّراً، وذلك قولك: «ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا قائمًا عمرٌو».

وتقول: «ما زيدٌ ذاهباً ولا مُحْسِنٌ زيدٌ»[1]، الرفعُ أَجْوَدُ وإن كنت تريد الأوّل، لأنّك لو قلتَ: «ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ»، لم يكن حدَّ الكلام، وكان ههنا ضعيفًا، ولم يكن كقولك: «ما زيدٌ منطلقًا هو»، لأنّك قد استغنيتَ عن إظهاره، وإنّما ينبغي لك أن تُضمِرَه. أَلا ترى أنّك لو قلتَ: «ما زيدٌ مُنطَلقاً أبو زيدٍ» لم يكن كقولك: «ما زيدٌ منطلقاً أبوه»، لأنّك قد استغنيتَ عن الإظهار، فلمّا كان هذا كذلك أُجرِي مُجرى الأجْنَبيِّ، واستُؤنِفَ حياله حيثُ كان هذا

---

(١) قال السيرافي ما ملخَّصه: «اعلم أنّ الاسم الظاهر، متى احتيجَ إلى تكريره في جملةٍ واحدة، كانَ الاختيارُ ذكرَ ضميره، نحو: زيدٌ ضربتُه، وزيدٌ ضربتُ أباه، وزيدٌ مررتُ به. ويجوز إعادة لَفْظِهِ بعيْنِه في موضع كنايته. أمّا إذا أعدت لَفْظَهُ في جملةٍ أخرى، فذلك جائزٌ حَسَنٌ، نحو قوله تعالى: ﴿قالوا لَنْ نُؤْمِن حَتّى نُؤتى مِثْلَ ما أوتي رسُلُ اللّهِ، الله أعلم﴾ [الأنعام: ١٢٤] ومن إعادة الظاهر في جملةٍ واحدةٍ قولُك: ما زيدٌ ذاهباً، ولا مُحْسِناً. والمختار: «ولا مُحْسِناً هو» بالضمير، ولذلك كانَ رفعُ «مُحْسِنٍ» أجودَ حتى تكونَ جملةٌ أخرى».

ضعيفاً فيه. وقد يجوز أن تَنصبَ. قال الشاعر، وهو سَوادُ بن عديّ [من الخفيف]:

٤٣ - لا أَرَى المـوْتَ يَسْبِقُ المَـوْتَ شـيءٌ نَغَّـصَ المـوتُ ذا الغِنَـى والفَقِيـرا

فأَعاد الإِظهارَ. وقال الجعديّ [من الطويل]:

٤٤ - إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ في ظُلُلاَتِها سَـواقِـطُ مِـنْ حَـرٍّ وقـد كـانَ أَظْهَـرا

---

٤٣ - التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٥؛ والأشباه والنظائر ٨/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦، ١١٨؛ ولسواد (لعلّه تحريف سوادة) بن عدي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٦؛ ولسوادة أو لعدي في لسان العرب ٧/ ٩٩ (نغص)؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٣، ٢٨٦، ٢/ ٨٢٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٩٠، ١١/ ٣٦٦؛ والخصائص ٣/ ٥٣.

المعنى: لا شيء يسبق الموت، ولا شيء يرده، فهو يقض مضجع الفقير والغني على حد سواء.

الإعراب: **لا**: نافية. **أرى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). **الموت**: مفعول به منصوب بالفتحة. **يسبق**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **الموت**: مفعول به. **شيء**: فاعل مرفوع بالضمة. **نغّص**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. **الموت**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **ذا الغنى**: «ذا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و «الغنى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف. **والفقيرا**: الواو: عاطفة، «الفقيرا»: اسم معطوف منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «لا أرى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يسبق الموت شيء»: في محل نصب مفعول به. وجملة «نغّص الموت»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لا أرى الموت يسبق الموت» حيث أعاد لفظاً ظاهراً يسْتغنى عنه بضميره وهو (الموت) وهذا قليل، والأكثر أن يقال: لا أرى الموت يسبقه شيء.

٤٤ - التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٧٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٨٤؛ ولسان العرب ٧/ ٣١٧ (سقط).

اللغة: ظللاتها: جمع ظُلّة، وهي شيء يستتر به من الحرّ والبرد. أظهر: دخل في وقت الظهيرة.

المعنى: فإذا ما نزلت الوحوش تستتر بما يقيها الحرّ، عند انتصاف النهار، (جواب الشرط في بيت تالٍ).

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلق بالجواب. «**الوحش**»: فاعل مرفوع بالضمّة لفعل محذوف، بتقدير (إذا ضمّ الوحش). «**ضمّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «**الوحش**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**في ظللاتها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (ضمّ)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**سواقط**»: حال منصوبة بالفتحة. «**من حرٍّ**»: جار ومجرور متعلقان بـ (سواقط). «**وقد**»: الواو: حاليّة، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «**كان**»: فعل ماضٍ =

والرفعُ الوجهُ. وقال الفرزدق [من الطويل]:

٤٥ ـ لَعَمْـرُكَ مـا مَعْـنٌ بتـارِكِ حَقِّـهِ ولا مُنْسِـيءُ مَعْـنٌ ولا مُتَيَسِّـرُ

وإذا قلت: «ما زيدٌ منطلقًا أبو عمرٍو، وأبو عمرٍو أبوه»، لم يجز، لأنّك لم تُعَرِّفْه به ولم تَذْكُرْ له إضماراً ولا إظهاراً فيه، فهذا لا يجوز لأنّك لم تَجعل له فيه سببًا.

وتقول: «ما أبو زَيْنَبَ ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمُّها» ترفع، لأنّك لو قلتَ: «ما أبو زَيْنَبَ مُقيمة أمُّهَا» لم يجزْ، لأنها ليست من سببه وإنما عَمِلتْ «ما» فيه لا في «زينب». ومثل ذلك قول

= ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره (هو). «أظهرا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، والألف: للإطلاق.

وجملة «ضمّ»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «ضمّ» الظاهرة: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «قد كان أظهرا»: في محلّ نصب حال. وجملة «أظهرا»: في محلّ نصب خبر (كان).

والشاهد فيه قوله: «الوحش في ظللاتها» حيث أعاد الاسم الظاهر بدل إعادة ضميره.

٤٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٥، ٣٧٩، ٤/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٢٨.

اللغة: معن: رجل يضرب المثل به في شدّة التقاضي. المنسيء: الذي يؤخّر المدين بدَيْنه. المتيسِّر: الذي يتساهل مع مدينه.

المعنى: أقسم أن معنًا لا يترك حقّه، ولا يؤخّر المطالبة بحقّه، ولا يتساهل مع مدينه.

الإعراب: «لعمرك»: اللام: حرف للقسم، «عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، والخبر محذوف تقديره (قسمي). «ما»: حرف نفي يعمل عمل (ليس). «معن»: اسم (ما) مرفوع بالضمّة. «بتارك»: الباء: حرف جرٍّ زائد، «تارك»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنه خبر (ما). «حقّه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. «منسيء»: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة. «معن»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. «متيسر»: معطوف على (منسيء) مرفوع بالضمّة.

وجملة «القسم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما معن بتارك»: جواب القسم لا محلّ لها. وجملة «منسيء معن»: معطوفة على جواب القسم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ولا منسيء معن» حيث كرّر الاسم (معن) ورفع (منسيء) دون أن يعطفه على الخبر المتقدّم (بتارك).

الشاعر، وهو الأعْوَرُ الشَّنِّيّ [من المتقارب]:

٤٦ ـ هَوِّنْ عليكَ فإنّ الأُمور ... بكَفِّ الإلٰهِ مَقاديرُها
فَليس بآتِيكَ مَنْهِيُّها ... ولا قاصِرٌ عنك مأْمورُها

لأنه جعل «المأمور» من سبب الأُمور ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المَنهيّ. وقد جَرَّه قومٌ فجعلوا المأمورَ للمنهيّ، والمنهِيُّ هو الأُمورُ لأنّه من الأُمور وهو بعضُها، فأجراه وأنّثه، كما قال جرير [من الوافر]:

إذا بَعْضُ السِّنينَ تَعرّقَتْنا ... كَفَى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليَتيمِ[1]

٤٦ ـ **التخريج**: البيتان للأعور الشني في الدرر ٤/١٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٢٧، ٢/ ٨٧٤؛ ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد ٣/ ٢٠٧؛ ولم أقع عليهما في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٢؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٩؛ والجنى الداني ص ٤٧١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٨؛ والمقتضب ٤/ ١٩٦، ٢٠٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٩.

المعنى: لا تتعب نفسك فيما لا طائل فيه، ولا غنى، فإنّ الحياة لنا مقدّرة من لدن الواحد القهار، بيده الغنى والفقر، والحياة والموت.

الإعراب: **هوّن**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). **عليك**: جار ومجرور متعلّقان بـ (هوّن). **فإنّ**: الفاء: استئنافية، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **الأمور**: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. **بكفّ**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدم للمبتدأ (مقاديرها). **الإله**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **مقاديرها**: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **فليس**: الفاء: حرف استئناف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. **بآتيك**: الباء: حرف جرٍّ زائد، «آتيك»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاًّ على أنه خبر «ليس»، والكاف: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. **منهيها**: اسم «ليس» مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. **ولا**: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **قاصر**: خبر مقدّم مرفوع بالضمة. **عنك**: جار ومجرور متعلقان بـ «قاصر». **مأمورها**: مبتدأ مؤخر مرفوع، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «هون عليك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فإنّ الأمور بكف الإله مقاديرها»: تعليلية لا محل لها. وجملة «مقاديرها بكف الإله» خبر (إن) محلها الرفع. وجملة «ليس منهيها بآتيك»: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة «ولا مأمورها قاصر عنك».

والشاهد فيهما: عطف جملة اسمية «مأمورها قاصر» على جملة «ليس منهيها بآتيك»، وأعاد الضمير على «الأمور» فأنّثه.

(١) تقدّم بالرقم ٣٥.

ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعديّ [من الطويل]:

٤٧ - فَلَيْسَ بِمَعْروفٍ لَنا أنْ نَرُدَّها صِحاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا

كأنّه قال: ليس بمعروف لنا رَدُّها صحاحًا ولا مستَنْكَرٌ عَقرُها، والعَقْر ليس للردّ. وقد يجوز أن يَجُرَّ ويَحملَه على الردّ ويؤنِّثَ لأنَّه من الخيل، كما قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

مَشَيْنَ كما اْهتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ أَعاليَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ[1]

كأنّه قال: «تسفَّهَتْها الرّياحُ»، وكأنه قال: «ليس بآتِيَتِكَ مَنْهِيُّها وليس بمعروفةٍ ردُّها»، حين كانَ من الخيل والخيلُ مؤنّثة فأنّث.

---

٤٧ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٥٠؛ وأمالي المرتضى ١/٢٦٨؛ وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٧٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٤١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/١٨١؛ والمقتضب ٤/١٩٤، ٢٠٠.

اللغة: تعقر: تجرح أو تقطع إحدى القوائم، ثم تذبح أو تنحر.

المعنى: لا تعلم الناس أننا نردّ الإبل صحيحة كما أخذناها، ولا يستنكرون منا أن نكثر الذبح فيها.

الإعراب: «**فليس**»: الفاء: استئنافية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**بمعروف**»: الباء: حرف جرٍّ زائد، «معروف»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنه خبر (ليس). «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ(معروف). «**أن**»: حرف مصدرية ونصب. «**نردّها**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن). «**صحاحاً**»: حال منصوبة بالفتحة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. «**مستنكر**»: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة. «**أن**»: حرف مصدرية ونصب. «**تعقّرا**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي)، والألف: للإطلاق.

وجملة «ليس بمعروف لنا أن نردّها»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أن نردها»: في محلّ رفع اسم (ليس)، والتقدير (ليس ردّها بمعروف لنا). وجملة «ولا مستنكر أن تعقّر»: معطوفة على الأولى لا محلّ لها. وجملة «أن تعقّر»: في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر، والتقدير (ولا عقرها مستنكر).

والشاهد فيه قوله: «ولا مستنكر أن تعقّر» حيث رفع (مستنكر) لأنه خبر الابتداء، وعطف جمل.

(١) تقدّم بالرقم ٣٧.

ومثل هذا قوله عزَّ وجلّ: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]، أَجْرَى الأوَّلَ على لفظ الواحد والآخِرَ على المعنى. هذا مثلُه في أنه تُكُلِّمَ به مذكّرًا ثم أُنِّثَ، كما جَمَعَ ههنا، وهو في قوله: «ليس بآتيتِكَ مَنْهِيُّها»، كأنّه قال: «ليس بآتيتك الأُمورُ». وفي «ليس بمعروفةٍ ردُّها»، كأنه قال: «ليس بمعروفةٍ خيلُنا صِحاحًا».

وإن شئتَ نَصَبْتَ فقلْتَ: «ولا مستنكَراً أن تُعقَّرا ولا قاصِراً عنك مأمورُها»، على قولك: «ليس زيدٌ ذاهبًا ولا عمرٌو منطلقًا»، أو «ولا منطلقًا عمرو».

وتقول: «ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ»[2]، وإن شئت نصبتَ شحمةً. وبيضاءُ في موضع جرٍّ، كأنك لفظتَ بـ «كلّ»[3] فقلتَ: «ولا كلُّ بيضاءَ». قال الشاعر أبو دُوادٍ [من المتقارب]:

٤٨ - أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا

فاستغنيتَ عن تثنيته بذكره إياه في أوّل الكلام ولقلّة التباسِه على المُخاطَبِ. وجاز كما

---

(١) البقرة: ١١٢.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الفاخر ص ١٩٥؛ والوسيط في الأمثال ص ١٦١.

«وأوّل من قال ذلك عامر بن ذهل بن ثعلبة، أخو شيبان بن ذهل. وكانت أمهما لمّا مات ذهل تزوَّجت سعد بن مالك بن ضبّة، وذهبت بابنيها معها. فلمّا ولدت له ذهلاً، رجع شيبان وعامر إلى قومهما، فوجدا عمّهما قيس بن ثعلبة قد أكل مالهما، فوثب عليه عامر يخنقه ليقتله. فقال قيس: يا ابن أخي! دعْني فإنّ الشّحّ متواة. فأرسلها مثلاً. فقال عامر: ما كُلُّ سوداء تمرة، ولا كلّ بيضاء شحمة. وتركة».

يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. وقيل: يضرب في موضع التهمة.

(٣) قال السيرافي: «احتجّ بعض الناس أنّ هذا عطف على عاملين، وذلك أن «بيضاء» جرّ عطفًا على «سوداء»، والعامل فيها «كلّ»، و «شحمة» نصب عطفًا على «تمرة» خبر «ما»، فقال سيبويه: ليس ذلك عطفًا على عاملين، وتأوّله على أنّ «بيضاء» مجرور بـ «كل» أخرى مقدَّرة بعد «لا»، وليست معطوفة على «سوداء»، ومثل ذلك تأوّل في قول أبي دواد: «ونارٍ» كما هو ظاهر من كلامه، وقوله: «فاستغنيت عن تثنيته»، أي: عن ذكرك إياه ثانيًا».

٤٨ - **التخريج**: البيت لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣؛ والأصمعيات ص ١٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤، ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١؛ والدرر ٥/ ٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥؛ ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩؛ وبلا نسبة في الأشباه =

جاز في قولك: «ما مِثْلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخِيهِ»، وإن شئتَ قلت: «ولا مثلُ أخيه». فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه. وتفريقُه أن تقول: «ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يَكْرَهُ ذاك». ومثل ذلك «ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولانِ ذاك». [فلما جاز في هذا جاز في ذلك].

= والنظائر ٨/ ٤٩؛ والإنصاف ٢/ ٤٧٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠؛ ورصف المباني ص ٣٤٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥؛ والمحتسب ١/ ٢٨١؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٠؛ والمقرب ١/ ٢٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

اللغة: تحسبين: تظنّين. توقد: أي تتوقّد، أي تشتعل.

المعنى: لا تحسبي أنّ كل من كان على هيئة رجل هو رجل، ولا كلّ نار هي نار، وإنّما الرجل هو من تحلّى بالصفات الحقيقيّة للرجل، والنار هي التي توقد للقرى.

الإعراب: «**أكلّ**»: الهمزة: للاستفهام، «كلّ»: مفعول به مقدّم، وهو مضاف. «**امرىء**»: مضاف إليه. «**تحسبين**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء: في محلّ رفع فاعل. «**امرأ**»: مفعول به ثان منصوب. «**ونار**»: الواو: حرف عطف، «نار»: مضاف إلى «كلّ» مقدرة، مجرور. «**توقد**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «**بالليل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«توقّد». «**نارا**»: مفعول به منصوب.

وجملة «تحسبين»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «توقّد»: في محل جرّ نعت «نار».

الشاهد فيه: أنّ «نار» ليس مجروراً بالعطف على «امرىء»، بل مجرور بالإضافة إلى «كلّ» مقدّرة.

هذا باب ما تُجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله

وذلك قولك: «ليس زيدٌ بجَبانٍ ولا بَخيلاً»، و «ما زيد بأخيك ولا صاحبَك». والوجهُ فيه الجرُّ لأنَّك تريدأن تُشْرِك بين الخَبَرَيْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليه المعنى. وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه.

وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[1]، ونحوه. فكيف ما يصِحُّ معناه.

وممَّا جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عُقَيْبة الأسديّ [2] [من الوافر]:

٤٩ ـ مُعاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ ... فلسنا بالجِبال ولا الحديدا

أديروها بني حَرْبٍ عليكُمْ ... ولا تَرمُوا بها الغَرَضَ البعيدا

---

(١) جُرّ «خرب» في هذا القول إتباعاً لِـ «ضبّ»، وحقّه الرفع لأنه نعت لـ «جُحر».

(٢) الرواية المشهورة للبيت الأول «الحديد»، وهو من قصيدة مجرورة الرويّ، وبعده:

فَهَبْنا أُمَّةً ذَهبَتْ ضياعاً ... يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ

أكلتُمْ أرْضَنا فَجَزَرْتُموها ... فَهَلْ مِنْ قائمٍ أو مِنْ حصيدِ

(انظر: خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠).

وقال الأعلم الشنتمريّ: «وسيبويه غير متَّهم، رحمه الله، فيما نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشده ردّه إلى لغته، فقبله منه سيبويه منصوبة، فيكون الاحتجاج بلغة المُنشِد لا بقول الشاعر».

٤٩ ـ التخريج: البيتان لعقبة أو لعقيبة الأسدي في الإنصاف ١/ ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ص ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧؛ =

لأن الباء دخلتْ على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها ولكان نصبًا. ألا تراهم يقولون: «حسبُك هذا»، و «بحسبِك هذا»، فلا يتغيَّر المعنى. وجرى هذا مَجْراهُ قَبْلَ أن تَدْخُلَ الباءُ، لأنّ «بحسبِك» في موضع ابتداءٍ. ومثلُ ذلك قول لبيد [من الطويل]:

٥٠ - فإنْ لَمْ تَجِدْ من دونِ عَدْنانَ والِداً ودونَ مَعَـدٍّ فَلْتَـزَعْـكَ العَـوَاذِلُ

والجَرُّ الوجهُ.

= وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣١٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٠؛ ورصف المباني ص ١٢٢، ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١/١٠٥؛ والمقتضب ٢/٣٣٨، ٤/١١٢، ٣٧١.

اللغة: اسجح: ارفق وتلطف، أو اعطف.

المعنى: يا خليفة المسلمين معاوية، اعطف على رعيتك فإنهم بشر مثلك، يتألمون من الظلم، فليسوا جماداً لا دماء فيهم.

الإعراب: **معاوي**: منادى مفرد علم مبني على الضمة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب. إننا: «إن»: حرف مشبه بالفعل، «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **بشر**: خبرها مرفوع بالضمة. **فاسجح**: الفاء: استئنافية، «أسجح»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **فلسنا**: الفاء: للتعليل والاستئناف، «لسنا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **بالجبال**: الباء: زائدة، «الجبال»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر ليس. **ولا الحديدا**: الواو: عاطفة، «لا»: نافية زائدة للتأكيد، «الحديدا»: اسم معطوف على محل (الجبال) منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. **أديروها**: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه ملحق بالأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على محل رفع فاعل. و «ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **بني**: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **حرب**: مضال إليه مجرور بالكسرة. **عليكم**: جار ومجرور متعلقان بـ «أديروها» **ولا**: الواو حرف عطف، و «لا»: حرف نهي. **ترموا**: فعل ضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **بها**: جار ومجرور متعلقان بـ «ترموا». **الغرض**: مفعول به منصوب بالفتحة. **البعيدا**: نعت منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «معاويَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إننا بشر»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فاسجح»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لسنا بالجبال»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أديروها» استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة النداء اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وجملة «ولا ترموا» معطوفة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ولا الحديدا» حيث عطفه على (الجبال) محلاً، وليس من باب توهم الجرّ بالباء الزائدة المحذوفة، وهو من قبيل العطف على الموضع.

٥٠ - **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥؛ وأمالي المرتضى ١/١٧١؛ وخزانة الأدب ٢/٢٥٢، ٩/١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥١؛ والمعاني الكبير ص ١٢١١؛ والمقاصد النحوية ١/٨؛ والمقتضب ٤/١٥٢؛ وبلا نسبة في رصف =

ولو قلت: «ما زيدٌ على قومِنا ولا عندَنا»، كان النصبُ ليس غيرُ، لأنّه لا يجوز حَمْلُه على «على». ألا ترى أنك لو قلت: «ولا علَى عندِنا» لم يكن، لأنَّ «عندَنا» لا تُستَعْمَلُ إلاَّ ظرفًا، وإنَّما أردتَ أن تُخْبِرَ أنه ليس عندكم.

وتقول: «أخذَتْنا بالجَوْدِ وفَوْقَه»، لأنّه ليس من كلامهم: «وبفَوْقِهِ».

ومثل «ودُونَ مَعَدٍّ» قول الشاعر، وهو كعبُ بن جُعَيْلٍ [من الطويل]:

٥١ - ألاَ حَيِّ نَـدْمـانـي عُمَيْـرِ بـنِ عـامِـرٍ   إذا مـا تَـلاَقَيْنـا مـن اليـومِ أو غَـدَا

المباني ص ٨٢؛ وشرح التصريح ١/٢٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٦؛ والمحتسب ٢/٤٣؛ ومغني اللبيب ٢/٤٧٢.

اللغة: عدنان: جدّ عربي؛ وكذلك معدّ. وزعه: كَفَّه.

المعنى: إن لم يكن نسبك متصلاً بعدنان ومعدّ فلتكففك اللائمات عن الفخر.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تجد**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). «**من دون**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تجد». «عدنان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**والداً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**ودون**»: الواو: حرف عطف، «**دون**»: اسم معطوف على محل (دون) الأولى وهو النصب. «معد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فلتزعك**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، واللام: لام الأمر، و«تزع»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر بالسكون، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**العواذل**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «إن لم تجد فلتزعك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «فلتزعك»: في محلّ جزم جواب شرط جازم مقترن بالفاء.

والشاهد فيه قوله: «من دونِ عدنان ودونَ معد» حيث عطف (دون) المنصوبة على (دون) المجرورة على أساس أن محلّها النصب، و (من) زائدة.

٥١ - **التخريج**: البيت لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ١/٣٥٤؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/٣٦٢؛ والمقتضب ٤/١١٢، ١٥٤.

اللغة: الندمان والنديم: المجالِس الذي يشرب معك.

المعنى: يطلب من صديقه (وربّما من نفسه) أن يرسل بالتحيّة لرفيقه عمير بن عامر عندما يتلاقون اليوم أو غداً.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**حي**»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنت). «**ندماني**»: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. «**عمير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ابن»: صفة (عمير) مجرور مثله بالكسرة. «عامر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إذا**»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان، متعلق بـ«حي». «**ما**»: زائدة لا عمل لها. «**تلاقينا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**من اليوم**»: «من»: =

وقال العجّاج [من الرجز]:

٥٢ ـ كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتارًا مِنْ يَأْسةِ اليائسِ أو حِذارًا

وتقول: «ما زيدٌ كعمرٍو ولا شَبيهًا به»، و«ما عمرٌو كخالدٍ ولا مُفْلِحًا»، النصبُ في هذا جيّدٌ، لأنّك إنما تريد: ما هو مثلَ فلانٍ ولا مُفْلِحًا. هذا معنى الكلام. فإن أردت أن تقول: ولا بمنزلة من يُشْبِهُهُ، جررتَ، وذلك قولك: «ما أنت كزيدٍ ولا شَبيهٍ به»، فإنّما أردتَ: ولا كَشبيهٍ به.

وإذا قلت: «ما أنت بزيدٍ ولا قريبًا منه»، فإنّه ليس ههنا معنًى بالباء لم يكن قبل أن تَجيء بها، وأنت إذا ذكرتَ الكافَ تُمَثِّلُ. وتكون قريبًا ههنا إن شئتَ ظرفًا. فإن لم تجعل «قريبًا» ظرفًا جاز فيه الجرُّ على الباء والنصبُ على الموضع.

= حرف جر زائد، «اليوم»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه مفعول فيه ظرف زمان. **«أو غدا»**: «أو»: حرف عطف، «غدا»: معطوف على منصوب (محلاً) منصوب مثله بالفتحة.

وجملة «حيّ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تلاقينا»: في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «من اليوم أو غدا» حيث عطف (غداً) المنصوبة على (اليوم) المجرورة لفظاً، المنصوبة محلاً.

٥٢ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج: ديوانه ٢/ ٨٣؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٣٦٣.

اللغة: الكشح: الجانب. طوى كشحه: استمرّ على أمره.

المعنى: لقد استمرّ في يأسه مختاراً الرحيل عن بلده حذاراً منها.

الإعراب: «كشحاً»: مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. **«طوى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). **«من بلد»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (طوى). **«مختاراً»**: حال منصوبة بالفتحة. **«من يأسة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (طوى). **«اليائس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أو حذارًا»**: «أو»: حرف عطف، «حذاراً»: معطوف على منصوب محلاً منصوب بالفتحة.

وجملة «طوى»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حذاراً» حيث عطفها على محل «يأسة» فهذا المجرور محله النصب لأنه مفعول لأجله لكنه جُرّ بـ (من) التعليلية، مع أنه استوفى شروط النصب وهذا جائز، وقدّرت (من) زائدة هنا.

هذا باب الإضمار في «ليسَ» و «كان» كالإضمار في «إنّ»

إذا قلت: «إنّه مَنْ يَأْتِنا نَأْتِه»، و «إنّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ».

فمن ذلك قولُ بعض العرب: «ليس خَلَقَ اللَّهُ مثلَه». فلولا أنّ فيه إضمارًا لم يجز أن تَذْكُرَ الفعلَ ولم تُعْمِلِه في اسمٍ، ولكن فيه من الإضمار مثلُ ما في «إنّهُ».

وسوفَ نبيِّنُ حالَ هذا في الإضمارِ وكيف هو، إن شاء الله. قال الشاعر، وهو حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ [من البسيط]:

٥٣ - فـأَصْبَحُـوا والنَّـوىَ عـالِـي مُعَـرَّسِهِـمْ ... وليـسَ كـلَّ النَّـوى تُلْقِـي المسَاكِينُ[1]

فلو كان «كلُّ» على «ليس»[2] ولا إضمارَ فيه، لم يكن إلا الرفعُ في «كلٍّ»، ولكنّه انتَصب

---

٥٣ - **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في الأزمنة والأمكنة ٢/٣١٧؛ والأشباه والنظائر ٦/٧٨، ٧/١٧٩؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٥٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٨٧؛ والمقاصد النحوية ٢/٨٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١٧٩؛ وخزانة الأدب ٩/٢٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٥؛ وشرح الأشموني ١/١١٧؛ وشرح المفصل ٧/١٠٤؛ والمقتضب ٤/١٠٠.

(١) قبله في الطبعة التي أعتمدها:

بـــاتـــوا وجلتنـــا السّهـــريـــز بينهـــم ... كـــأنَّ أظفـــارهـــم فيهـــا السكـــاكيـــنُ

(٢) قال السيرافي: «قوله: فلو كان «كل» على «ليس»... الخ. أي: لو لم يكُنْ في «ليس ضميرُ الأمر، لارتفع «كلّ» بها، وصار «تلقي المساكين» خَبرَ كلّ، واحتِيج إلى إضمارٍ في «تُلقي»، فيصيرُ التقدير: «وليس كلُّ النوى تلقيه المساكين». وحذف الهاء من الإخبار قبيح، لا يحسن: «زيدٌ ضربتُ» في معنى: زيدٌ ضربتُه.

وقوله: «ولا يحسن أنْ تُحْمَلَ المساكين على «ليس»... الخ. يعني لا يجوز أن تُرْفع المساكين بـ «ليس»، وقد جعلت الذي يلي «ليس» لفظ «كلّ» وهو منصوب بـ «تُلْقي» و «كان» و «ليس» وأخواتهما لا يليهنَّ منصوبٌ بغيرهنّ، لا يجوز «كانت زيدًا الحمّى تأخذُ» أو «كانت زيدًا تأخذُ الحمّى»؛ وذلك أنّ «كان» وبابها تعمل الرفع والنصب، فلا يجوز أن يليها إلاّ شَيْء تعمل فيه أو في موضعه».

على «تُلْقي». ولا يجوز أن تَحملَ «المساكين» على «ليس» وقد تقدَّمت فجعلتَ الذي يَعْمَلُ فيه الفعلُ الآخِرُ يَلِي الأوَّلَ، وهذا لا يَحْسُن. ولو قلتَ: «كانتْ زيدًا الحُمَّى تَأْخُذُ أو تَأخذ الحُمَّى» لم يجز، وكان قبيحاً.

ومثلُ ذلك في الإضمار قولُ العُجَيْر، سمعناه ممّن يوثَقُ بعربيّته [من الطويل]:

٥٤ - إذا مِتُّ كانَ النّاسُ صِنفانِ: شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كنتُ أصْنَعُ

أضمَرَ فيها. وقال بعضهم: «كانَ أنتَ خيرٌ منه» كأنّه قالَ: إنّه أنت خيرٌ منه. ومثله:

= **اللغة**: أصبحوا: دخلوا في الصباح. النوى: ج نواة التمر. المعرّس: مكان نزول القوم ليلاً.

المعنى: يصف الشاعر كرمه فيقول: إنّ الضيوف قد نزلوا به ليلاً، وعند الصباح ظهر لهم نوى التمر كومة كبيرة، مع العلم أنّهم لم يرموا جميع نوى التمر الذي أكلوه، بل بَلَعُوا بعضاً منها. وهذا دليل على كثرة ما قدّم لهم من التمر.

الإعراب: «**فأصبحوا**»: الفاء: حرف استئناف، «أصبحوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**والنوى**»: الواو: حاليّة، «النوى»: مبتدأ مرفوع. «**عالي**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**معرّسهم**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

«**وليس**»: الواو: استئنافيّة، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر هو ضمير الشأن. «**كلّ**»: مفعول به مقدّم منصوب، وهو مضاف. «**النوى**»: مضاف إليه مجرور. «**تلقي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة. «**المساكين**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة: «أصبحوا»: استئنافية. وجملة «النوى عالي معرّسهم»: في محلّ نصب حال. وجملة «ليس كل النوى...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «تلقي المساكين» في محلّ نصب خبر «ليس».

والشاهد فيه قوله: «وليس كلّ النوى تلقي المساكين» حيث إنّ اسم «ليس» ضمير مستتر هو ضمير الشأن.

٥٤ - **التخريج**: البيت للعجير السلولي في الأزهية ص ١٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٢، ٧٣؛ والدرر ١/ ٢٢٣، ٢/ ٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٨٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦؛ واللمع في العربية ص ١٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٧، ١١١.

اللغة: صنفان: نوعان. الشامت: الذي يفرح بمصيبة غيره. مثنٍ: مادح.

المعنى: يقول: إنّ الناس سيفترقون في شأنه إلى فرقتين: إحداهما تشمت به لكثرة غيظه لها، وأخرى تثني عليه لما نالت منه من خير.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «مت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير =

﴿كادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾(٢)، وجاز هذا التفسيرُ لأنَّ معناه: كادتْ قلوبُ فريق منهم تزيغ، كما قلت: «ما كان الطّيبُ إلاّ المسكُ» على إعمال «ما كان الأمرُ الطيبُ إلاّ المسكُ»، فجاز هذا إذ كان معناه: ما الطيبُ إلاّ المسكُ.

وقال هشامٌ أخو ذي الرُّمَّةِ [من البسيط]:

٥٥ -. هي الشِّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بها وليسَ منها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ

ولا يجوز هذا في «ما» في لغة أهل الحجاز؛ لأنّه لا يكون فيه إضمارٌ.

في محلّ رفع فاعل. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير الشأن محذوف. «الناس»: مبتدأ مرفوع. «صنفان»: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنّى. «شامت»: بدل من «صنفان»، مرفوع، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «صنف منهم شامت». «وآخر»: الواو: حرف عطف، «آخر»: معطوف على شامت، وقيل: مبتدأ أصله نعت لمحذوف مبتدأ تقديره: وصنف آخر. «مثن»: نعت «آخر» على الأول، وخبر للمبتدأ على الثاني. «بالذي»: جار ومجرور متعلقان بـ «مثن». «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسم «كان». «أصنع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا».

وجملة «إذا مت...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «كان الناس...»: جواب الشرط لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الناس صنفان»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «كنت أصنع»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كان الناس صنفان» حيث أضمر في «كان» ضمير الشأن، وأخبر عنه بالجملة الاسميّة بعده.

(٢) التوبة: ١١٧، وهذه قراءة الكِسائي، وابن عامر، وابن كثير، ونافع. انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ٤٩؛ والبحر المحيط ٥/ ١٠٥؛ والكشاف للزمخشري ٢/ ٢١٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨١.

٥٥ - التخريج: البيت لهشام بن عقبة في الأزهية ص ١٩١؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٨٥، ٦/ ٧٨؛ وتذكرة النحاة ص ١٤١، ١٦٦؛ والدرر ٢/ ٤٢؛ ولذي الرمّة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢١؛ ولهشام أخي ذي الرمّة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٨؛ ورصف المباني ص ٣٠٢؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٦؛ والمقتضب ٤/ ١٠١؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١.

اللغة: الداء: المرض. مبذول: اسم فاعل من بذل أي أعطى وجاد.

المعنى: وما مرضي إلا البين منها، وما تجود علي بوصالها فأشفى.

الإعراب: **هي**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **الشفاء**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **لدائي**: اللام: حرف جر، و «دائي»: اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر =

ولا يجوز أن تقول: «ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا»، و «ما زيدًا أنا قاتلاً»، لأنّه لا يَستقيم، كما لم يَستقم في «كان» و «ليس». أن تقدِّم ما يَعْمَلُ فيه الآخِرُ. فإن رفعتَ الخبرَ، حَسُنَ حملُه على اللغة التَّميمية، كما قلت: «أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ»، كأنّك لم تذكر «أمّا»، وكأنّك لم تذكر «ما»، وكأنّك قلت: «زيداً أنا ضاربٌ».

وقال مُزاحمٌ العُقَيْلِيّ [من الطويل]:

٥٦ - وقالُوا تَعرَّفْهَا المنازلَ مِنْ مِنًى ... وما كلَّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارِفُ

وقال بعضهم:

وما كلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارِفُ

شفاء وهو مصدر. لو: حرف تمنٍّ. ظفرت: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. بها: جار ومجرور متعلقان بالفعل ظفرت. وليس: الواو: استئنافية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح واسمها محذوف. منها: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول مبذول. شفاء: مبتدأ مرفوع بالضمة وهو مضاف. الداء: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. مبذول: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «هي الشفاء»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ظفرت بها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «وليس... الخ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «شفاء النفس مبذول»: في محل نصب خبر ليس.

والشاهد فيه قوله: «ليس منها شفاء الداء مبذول» فقد حذف اسم **ليس**، وأخبر عنه بجملة اسمية. في حين رأى البعض أن **ليس** هنا حرف نفي وليس فعلاً ناقصاً.

٥٦ - **التخريج**: البيت لمزاحم بن الحارث العقيليّ في خزانة الأدب ٦/٢٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣؛ وشرح التصريح ١/١٩٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٧٠؛ ولسان العرب ٩/٢٧٠ (غطرف)؛ والمقاصد النحوية ٢/٩٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٣؛ والخصائص ٢/٣٥٤، ٣٧٦؛ وشرح الأشموني ١/١٢٢؛ ولسان العرب ٩/٢٣٧ (عرف)؛ ومغني اللبيب ٢/٦٩٤.

اللغة: تعرّفها: اسأل الناس عنها. منى: اسم مكان قريب من مكّة فيه منسك من مناسك الحج. وافى: أتى.

المعنى: قالوا اسأل الناس عن منازل الحبيبة القائمة في منى، وكيف لي ذلك، وأنا الغريب عن منى وعن كلّ من يأتيها.

الإعراب: «وقالوا»: الواو: بحسب ما قبلها، «قالوا»: فعل ماضٍ مبنيّ على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «تعرّفها»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: =

لزِمَ اللغةَ الحجازِيَّة فرفعَ، كأنّه قال: «ليس عبدُ الله أنا عارِفٌ»، فأضمرَ الهاء في «عارفٍ». وكان الوجهُ «عارفهُ» حيث لم يُعْمَلْ «عارفٌ» في «كلّ»، وكان هذا أحسنَ من التقديم والتأخير، لأنّهم قد يَدَعُون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعرِ كثيرًا، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعرٍ. وستَرى ذلك إن شاء الله.

= أنت، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**المنازل**»: بدل من «ها»، أو منصوب بنزع الخافض. «**من منى**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «المنازل». «**وما**»: الواو: حرف استئناف، و «ما»: حرف نفي. «**كلّ**»: (بالنصب) مفعول به لاسم الفاعل «عارف» منصوب وهو مضاف، (وبالرفع): مبتدأ مرفوع. «**من**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**وافى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**منى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة. «**أنا**»: ضمير منفصل مَبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**عارف**»: خبر للمبتدأ.

وجملة «قالوا»: بحسب ما قبلها. وجملة «تعرّفها»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «ما كلّ من.. أنا عارف»: استئنافية لا محل لها من الإعراب باعتبار «كلُّ» مبتدأ، وعلى هذا فإن جملة «أنا عارف» الاسمية، في محل رفع خبراً للمبتدأ «كل»، وبنصب «كلّ» تكون هي الاستئنافية. وجملة «وافى...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ما كلّ من وافى منى أنا عارف» حيث نصب «كلّ» بـ«عارف» مع جعل «ما» تميمية. وفي رواية رفع «كلّ» تكون «ما» حجازية والجملة بعدها خبر لـ «ما».

هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يتمكَّن تمكُّنَه

وذلك قولك: «ما أَحْسَنَ عبدَ الله»[1]. زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودَخَلَه معنَى التعجُّب. وهذا تمثيلٌ ولم يُتكلَّم به.

ولا يجوز أن تُقَدِّمَ «عبدَ الله»، وتؤخِّرَ «ما»، ولا تزيلَ شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا.

وبناؤه أبدًا من «فَعَلَ»، و «فَعِلَ»، و «فَعُلَ» و «أَفْعَلَ»، هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتَصرَّف، فجعلوا له مثالاً واحدًا يجري عليه، فشُبِّه هذا بما ليس من الفعل، نحو: «لاتَ» و «ما». وإن كان من «حَسُن»، و «كَرُمَ»، و «أَعْطَى»، كما قالوا: «أَجْدَلٌ»، فجعلوه اسمًا وإن كان من «الجَدْل»، وأُجري مُجْرَى «أَفْكَل».

ونظير جعلهم «ما» وحدَها اسمًا قولُ العرب: «إنِّي ممّا أنْ أصنعَ»، أي: من الأمر أن أَصنعَ، فجُعل «ما» وحدَها اسمًا.

ومثلُ ذلك: «غَسَلْتُه غَسْلاً نِعمَّا»، أي: نِعْمَ الغسلُ.

وتقول: «ما كان أحسن زيدًا»، فَتَذْكر «كان» لتدلّ أنه فيما مضى.

---

(١) قال السيرافي: «ما» عند سيبويه: اسم مبتدأ غير موصولة، و «أحسنَ»: فعل ماضٍ، وجملة «أحسنَ»: خبر «ما»، وفيه ضمير يعود عليها، وهو الفاعل. و «عبدَ الله» مفعوله. وقال الفرّاء، ومَنْ تابعه مِنَ الكوفيّن: إنّ «ما»: استفهاميةٌ في الأصل، و «أَحْسَنَ»: اسم مضاف إلى «عبد الله» على الاستفهام، ثمّ عدلوا عنه إلى الخبر، ففتحوا «أحْسَنَ»، ونصبوا «عبدَ الله» فرقًا بين الخبر والاستفهام. وهذا قولٌ لا دليلَ علَيْه. وكان الأخفش يجعل «ما» موصولة، و «أحسن» صلةً لها، والخبرُ محذوفٌ. وأنكر سيبويه هذا، وقال إن المتعجّب مبهم، فلا يَصحّ أن يصل «ما»، لأنّ الصلةَ إيضاحٌ وتبيين، وقد جاءت غيرَ موصولة في كلام العرب، كقولهم: «إني ممّا أن أصنع» أي من الأمر صُنْعي كذا، وكذا، ونحو ذلك».

هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن
اللذين كلٌّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به
وما كان نحو ذلك[1]

وهو قولك: «ضربتُ وضَرَبَنِي زيدٌ»، و «ضربَنِي وضربتُ زيدًا»، تَحمل الاسمَ على الفعل الذي يَليه. فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ، وأمّا في المعنى فقد يُعْلم أنَّ الأوّل قد وقـع[2] إلاّ أنه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ.

وإنّما كان الذي يليه أَوْلَى لقُربِ جِواره وأنه لا ينقُضُ معنًى، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوّلَ قد وقع بزَيْدٍ، كما كان «خَشَّنْتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ»، وجهَ الكلامِ، حيث كان الجرُّ في الأول وكانتِ الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل ولا تَنقض معنًى. سَوَّوْا بيْنهما في الجرّ كما يَسْتَوِيان في النصب.

ومما يقوّي تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَبِ، قولُه عزّ وجلّ: ﴿والحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ والحافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ الله كثيراً والذَّاكِراتِ﴾[3]، فلم يُعْمِلِ الآخِرَ فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه[4] ومثلُ ذلك: «ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ من يَفْجُرُك».

وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا، وذلك قول قيس بن الخَطيم [من المنسرح]:

٥٧ - نَحْـنُ بِمـا عِنْـدَنـا وأنـتَ بِمـا عِنْـدَكَ راضٍ والـرَّأْيُ مُخْتَلِـفُ

(١) يُسمَّى هذا الباب «باب التنازع».

(٢) أي: وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى.

(٣) الأحزاب: ٣٥.

(٤) أي: حذف المفعول من «الحافظات» و «الذاكرات» لدلالة ما تقدَّم عليه، والتقدير: والحافظاتها، والذاكراته.

٥٧ - **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٠٥؛ =

وقال ضابِىءُ البُرْجُمِيُّ [من الطويل]:

٥٨ - فَمَنْ يَكُ أمسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقَيّاراً بها لَغَرِيبُ

= والدرر ٥/٣١٤؛ والمقاصد النحوية ١/٥٥٧؛ ولعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في الدرر ١/١٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٤٥٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٨؛ ومغني اللبيب ٢/٦٢٢؛ وهمع الهوامع ٢/١٠٩.

اللغة: الرأي: الاعتقاد.

الإعراب: «**نحن**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، وخبره محذوف والتقدير: «نحن راضون». «**بما**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. «**عندنا**»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاًّ بالباء، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأنت**»: الواو حرف عطف، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**بما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «راضٍ». «**عندك**»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاًّ بالباء، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**راضٍ**»: خبر المبتدأ «أنت». «**والرأي**»: الواو: حرف عطف، «الرأي»: مبتدأ مرفوع. «**مختلف**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: «نحن راضون» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أنت راضٍ» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «الرأي مختلف» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «نحن **بما عندنا**» حيث حذف الخبر جوازاً لوجود دليل عليه، وكذلك حذفه صلة (ما) الموصولة في الجملتين والتقدير: نحن راضون **بما** يكون موجوداً **عندنا**.

٥٨ - **التخريج**: البيت لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيّات ص ١٨٤؛ والإنصاف ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/٣٢٦، ١٠/٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠؛ والدرر ٦/١٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦٩؛ وشرح التصريح ١/٢٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧؛ وشرح المفصل ٨/٨٦؛ والشعر والشعراء ص ٣٥٨؛ ولسان العرب ٥/١٢٥ (قير)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١٠٣؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢؛ وشرح الأشموني ١/١٤٤؛ ومجالس ثعلب ص ٣١٦، ٥٩٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٤٤.

اللغة: الرحل: الإقامة. القيّار: هو صاحب القير أي الزفت، وقيل هنا اسم راحلته.

المعنى: إنّ من كانت إقامته في المدينة كان غريباً فيها هو وراحلته.

الإعراب: «**فمن**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «**يك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنّه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**أمسى**»: فعل ماض ناقص. «**بالمدينة**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أمسى» المحذوف. «**رحله**»: اسم «أمسى» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**فإني**»: الفاء: رابطة جواب الشرط، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**وقيّاراً**»: الواو حرف عطف، «**قيّاراً**»: =

وقال ابن أحمرَ [من الطويل]:

٥٩ - رَمـانـي بـأَمْـرٍ كُنـتُ منـه ووالِـدِي ... بَـرِيئـاً ومـن أَجْـلِ الطـوِيِّ رَمـانـي

فوَضع «في» موضع الخبر لفظَ الواحد، لأنّه قد عَلِمَ أنّ المخاطَبَ سيَستدلّ به على أن الآخَرين في هذه الصفة. والأولُ أجودُ[1] لأنّه لم يَضَعْ واحداً في موضع جمعٍ، ولا جمعاً في موضع واحدٍ.

= معطوف على اسم «إن» منصوب. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «غريب». «لغريب»: اللام المزحلقة، «غريب»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة.

وجملة «من يك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يك...»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «من». وجملة «أمسى بالمدينة رحله»: في محل نصب خبر «يك». وجملة «إني لغريب»: في محلّ جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه قوله: «إني وقيّاراً بها لغريب» حيث استغنى عن خبر «إنّي» لدلالة ما يلي عليه. والتقدير: إنّي بها لغريب وإنّ قيّاراً بها لغريب.

٥٩ - التخريج: البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١٨٧؛ والدرر ٢/ ٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٩؛ وله أو للأزرق بن طرفة بن العمرد الفراصيّ في لسان العرب ١١/ ١٣٢ (جول).

اللغة: الطوي: البئر.

المعنى: لقد ألصق بي تهمة، أنا ووالدي بريئان منها، وبسبب البئر كان اتهامه لي.

الإعراب: «رماني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**بأمر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (رماني). «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). «**منه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (بريئاً). «**ووالدي**»: الواو: واو المعيّة، «والدي»: اسم كان المقدرة مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**بريئاً**»: خبر (كنت) منصوب بالفتحة. «**ومن أجل**»: الواو: استئنافية، «من أجل»: جار ومجرور متعلّقان بـ (رماني). «**الطوي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**رماني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «رماني»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كنت منه بريئاً»: في محلّ جرٍّ صفة لـ (أمر). وجملة «رماني» (الثانية): استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «كنت منه ووالدي بريئاً» حيث حذف الخبر والفعل الماضي الناقص لوضوح المعنى، فالمراد (كنت بريئاً منه وكان والدي بريئاً).

(١) قال السيرافي: «يعني حذف المفعول من الفعل، نحو: «ضربتُ وضربني زيد»، و «نخلع ونترك من يفجرك»، و ﴿والذاكرين الله كثيرًا والذاكرات﴾ أجود من حذف الخبر من الأول اكتفاءً بخبر الثاني، لأنه لم يضع واحدًا في موضع الجمع، ولا جمعاً في موضع واحد».

ومثله قولُ الفرزدق [من الكامل]:

٦٠ - إنِّي ضَمِنْتُ لمنْ أتانِي ما جَنَى وأبي فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ

تركَ أن يكونِ للأول خبرٌ استغناءً بالآخِرِ ولعِلم المخاطَب أنَّ الأوَّلَ قد دخل في ذلك. ولو لم تَحْمِلِ الكلام على الآخِرِ لقلتَ: «ضربتُ وضربوني قومَك»، وإنّما كلامُهم: «ضربتُ وضربَني قومُك». وإذا قلت: «ضربَني»، لم يكن سبيلٌ للأوّل، لأنّك لا تقول: «ضربني»، وأنت تَجعَلُ المُضْمَر جميعًا، ولو أعملتَ الأوّل لقلتَ: «مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ». وإنّما قُبح هذا أنّهم قد جعلوا الأقربَ أولى إذا لم يَنْقُضْ معنًى. قال الشاعر، وهو الفرزدق [من الطويل]:

٦١ - ولٰكِنّ نِصفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّني بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنافٍ وهاشِم

---

٦٠ - **التخريج**: البيت للفرزدق في الرد على النحاة ص ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٢٦؛ ولسان العرب ٣/ ٣٦٠ (قعد)؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

المعنى: ضمنت عهدي ومودّتي لمن جاءني لم يأت ذنباً، وكذلك أبي، ولم أكن غادراً بضمانتي، ولم يكن أبي غادراً أيضاً.

الإعراب: «إني»: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم «إنّ». «**ضمنت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**لمن**»: «اللام»: حرف جر، «من»: اسم موصول مبني في محلّ جرٍّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بـ«ضمنت». «**أتاني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «ما»: اسم موصول بمعنى «الذي» مبني في محل نصب مفعول به. «**جنى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**وأبي**»: «الواو»: عاطفة، «أب»: اسم معطوف على الضمير الذي هو فاعل «ضمنت» مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**فكان**»: الفاء: عاطفة، «كان»: فعل ماضٍ ناقص، و«خبرها» محذوف تقديره «غير غدور». «**وكنت**»: الواو: حرف عطف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «غير»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**غدور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إني ضمنت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أتاني»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «جنى»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «كان...» معطوفة على «ضمنت» فهي مثلها. وجملة «كنت غير غدور» معطوفة على جملة «ضمنت» كذلك فهي مثلها.

والشاهد فيه قوله: «فكان وكنت غير غدور» حيث استغنى الشاعر عن حذف خبر «كان» الأولى لدلالة خبر «كان» الثانية عليه.

٦١ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٣٠٠؛ وأساس البلاغة (نصف)؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٥؛ والرد على النحاة ص ٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩١؛ وشرح المفصل ١/٧٨؛ ولسان العرب =

وقال طُفيلٌ الغنويّ [من الطويل]:

٦٢ - وكُمْتًـا مُـدَمّـاةً كـأنّ مُتـونَهـا جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

٩/ ٣٣٢ (نصف)؛ والمقتضب ٤/ ٧٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٧٩.

اللغة: نصفاً: إنصافاً وعدلاً.

المعنى: إن من العدل والإنصاف أن أتبادل السباب مع من هم أهل لي وأكفاء.

الإعراب: «**ولكن**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**لكن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**نصفاً**»: اسم «**لكن**» منصوب بالفتحة. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**سببت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**وسبّني**»: الواو: للعطف، «سبّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**بنو**»: فاعل «سبّني» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «**عبد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**شمس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من مناف**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«سبني». «**وهاشم**»: الواو: حرف عطف، «هاشم»: معطوف على «**عبد شمس**» مجرور مثله.

وجملة «لكن نصفاً...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو سببت...» الشرطية مع جوابها المحذوف في محل رفع خبر «لكن». وجملة «وسبني بنو...»: معطوفة على جملة «لو سببت». وجملة جواب الشرط غير الجازم المحذوفة المقدرة بـ«لكان نصفاً»: لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «سببت وسبني بنو» حيث تنازع الفعلان (العاملان) المعمول ذاته «بنو عبد شمس»، الأول يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الثاني، وهو جائز في باب التنازع.

٦٢ - **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٢٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٣؛ والرد على النحاة ص ٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٣؛ وشرح المفصل ١/ ٧٨؛ ولسان العرب ٢/ ٨١ (كمت)، ٤/ ٤١٣ (شعر)، ١٤/ ٢٧٠ (دمي)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤؛ والمقتضب ٤/ ٧٥.

اللغة: كمتًا: جمع أكمت وكميت وهو الذي يخالط حمرته سواد. مدماة: شديدة الحمرة كأنها مغطاة بالدم. متونها: ظهورها. المذهب: المموّه بالذهب. استشعرت: لبسته شعاراً وهو ما يلي الجسد من الثياب.

المعنى: يصف خيلاً بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبي بسبب انعكاس أشعة الشمس على عرقها.

الإعراب: «**وكمتاً**»: الواو: عاطفة، «كمتاً»: اسم معطوف على «الخيل» في بيت سابق نصّه:

جَلَبنـا مِـنَ الأعـرافِ أعـرافِ غَمْـرةٍ وأعـرافِ لُبْنـى الخيـلَ يـا بُعْـدَ مَجْلَـبِ

«**مدماةً**»: صفة لـ«كمتاً» منصوبة بالفتحة. «**كأنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**متونها**»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، و«ها» ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**جرى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**فوقها**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في =

وقال رجل من باهلةَ [من الطويل]:

٦٣ ـ ولَقَـــدْ أَرَى تَغْنَـــى بِـــه سَيْفَـــانَـــةٌ تُصْبِـــي الحَلِيـــمَ ومثلُهـــا أَصْبَـــاهُ

فالفعلُ الأوّل في كلّ هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغيرُ مُعْمَل في اللفظ، والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى.

محلّ جرٍّ بالإضافة. «واستشعرت»: الواو: حرف عطف، «استشعرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «لون»: مفعول به منصوب بالفتحة. «مذهب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن متونها...»: في محلّ نصب صفة لـ«كمتاً». وجملة «جرى»: في محل رفع خبر «كأنّ». وجملة «استشعرت»: معطوفة على جملة «جرى».

الشاهد فيه قوله: «جرى واستشعرت لون»، حيث تقدّم عاملان «جرى» و«استشعرت»، وتأخر عنهما معمول واحد «لون»، الأول يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، وقد أعمل الثاني.

٦٣ ـ **التخريج**: البيت لوعلة الجرمي في شرح أبيات سيبويه ١/٢٥٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٨٣؛ والمقتضب ٤/٧٥.

اللغة: تغنى به: تقيم به. سيفانة: طويلة ممشوقة ضامرة كالسَّيف. تصبي الحليم: تجعله ميّالاً إلى الشهوات وملذاتها.

المعنى: إني أرى امرأة طويلة ضامرة تحلّ في دياره، وهي لفرط جمالها تجعل الرجل الوقور يحنّ إلى ارتكاب الشهوات، ولقد أماله مثيلاتها نحو الملذات.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف، و«قد»: حرف تحقيق. «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنا». «تغنى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف. «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تغنى». «سيفانة»: فاعل «تغنى» مرفوع بالضمّة. «تصبي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «الحليم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ومثلها»: الواو: استئنافية، «مثل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «أصباه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو)، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به.

وجملة القسم المحذوفة: «أقسم» بحسب ما قبلها. وجملة «لقد أرى»: جواب القسم لا محل لها. وجملة «تغنى سيفانة»: في محلّ نصب مفعول به لـ«أرى». وجملة «تصبي»: في محل رفع صفة لـ«سيفانة». وجملة «مثلها أصباه»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أصباه»: في محلّ رفع خبر لـ«مثل».

والشاهد فيه قوله: «أرى تغنى به سيفانة» حيث تقدّم عاملان «أرى» و«تغنى» وتأخّر معمول واحد لهما وهـو «سيفانة»، الأوّل يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الثاني.

فإن قلتَ: «ضربتُ وضربوني قومَك»[1]، نصبتَ، إلا في قول من قال: «أَكَلُونِي البراغيثُ»، أوِ تَحملُه على البَدَل، فتجعله بدلاً من المضمَر، كأنّك قلت: «ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلان».

وعلى هذا الحدِّ تقول: «ضربتُ وضَرَبني عبد الله»، تُضْمِرُ في «ضربَني» كما أضمرتَ في «ضَرَبوني».

فإن قلت: «ضربَني وضربتُهم قومُك»، رفعتَ لأنّك شغلتَ الآخِر فأضمرتَ فيه، كأنّك قلت: «ضربَنّي قومُك وضربتهم» على التقديم والتأخير، إلاّ أن تَجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع. فإن فعلت ذلك لم يكن بدٌّ من «ضربوني»، لأنّك تضْمِرُ فيه الجمعَ. قال عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ [من الطويل]:

٦٤ - إذا هـي لـمْ تَسْتَـكْ بِعُـودِ أراكَـةٍ تُنُخِّـلَ، فـاسْتَـاكَـتْ بـه، عُـودُ إسْحِـلِ

---

(١) قال السيرافي: «أي فالاختيار: «ضربتُ وضربوني قومك» بالنصب، تُعمل الأوّل في «القوم»، وإذا أعملتَ الثاني فيهم، أفردْتَ الفعل، فإنْ جمعتَه، فقلت: «ضَرَبوني»، كان المختار عند البصريّين ما قدَّمنا، ويجوز أن ترفع «قومك» على أن يكون فاعلاً للثاني، والواو فيه علامة الجمع على لغة من يقول: «قامَا أخواك»، و «أكلوني البراغيث»، أو تجعل الواو ضمير الفاعل، و «قومك» بدلاً منه».

٦٤ - **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨؛ والرد على النحاة ص ٩٧؛ وشرح المفصل ١/ ٧٩؛ ولطفيل الغنويّ في ديوانه ص ٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٨؛ ولعمر أو لطفيل أو للمقنّع الكنديّ في المقاصد النحوية ٣/ ٣٢؛ ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنويّ في شرح شواهد الإيضاح ص ٨٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٤؛ والدرر ١/ ٢٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

اللغة: تستاك: تستعمل السواك لتنظيف الأسنان. الأراك: نوع من الشجر يؤخذ من أعواده السواك. تنخّل: تمّ اختياره بدقّة. إسحل: نوع من الشجر طيّب الرائحة.

المعنى: إذا لم تنظّف أسنانها بعود الأراك نظّفتها بعود إسحل منتقى جيداً.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «**هي**»: ضمير منفصل في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، تقديره: «إذا لم تستك». «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تستك**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «**بعود**»: جار ومجرور متعلقان بـ«تستك»، وهو مضاف. «**أراكة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تنخّل**»: فعل ماضٍ للمجهول. «**فاستاكت**»: الفاء: حرف عطف، «استاكت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ«استاك». «**عود**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**إسحل**»: مضاف إليه. =

لأنه أضمرَ في آخر الكلام. وقال المرَّار الأسدِيُّ [من الوافر]:

٦٥ - فــرَدَّ علــى الفُــؤاد هَــوًى عَميــدًا وسُــوئِــلَ لــو يُبيــنُ لنــا الســؤالاَ
وقــد نَغْنَــى بهــا ونــرى عُصــورًا بهــا يَقْتَــدْنَنَــا الخُــرُدَ الخِــدالاَ

حدّثنا به أبو الخَطَّاب عن شاعرِه.

= وجملة «إذا هي...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة الفعل المحذوف: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لم تستك»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تنخّل»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فاستاكت به»: معطوفة على جملة (تنخل) لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «تنخّل فاستاكت به عود إسحل» حيث تنازع عاملان معمولاً وهو «عود»، والعامل الأول «تنخّل» يطلبه ليكون نائب فاعل له، والثاني ليتعدّى إليه بحرف الجرّ «الباء»، وقد أعمل الشاعر العامل الأوّل «تنخّل» فرفعه على أنّه نائب فاعل له، وأضمر ضمير هذا المعمول مع العامل الثاني. ولو أنه أعمل العامل الثاني لقال: «تنخّل فاستاكت بعود إسحل» على أن يكون في «تنخل» ضمير مستتر تقديره: هو، يعود إلى «عود إسحل» المتأخّر.

٦٥ - **التخريج**: البيتان للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٦؛ ولرجل من بني أسد في تذكرة النحاة ص ٣٥٠؛ والرد على النحاة ص ٩٧؛ والمقتضب ٤/ ٧٦، ٧٧.

اللغة: العميد: المبرّح الذي يضني ويوجع. نغنى: نبقى، من غني بالمكان: أقام فيه. يقتدننا: يَقُدْننا. الخرد: جمع خريدة وهي المرأة البكر الحييّة. الخدال: جمع خَدْلة وهي ذات الساقين المدوّرتين السمينتين.

المعنى: فأعاد إلى فؤادي عشقاً مضنياً، ولا حاجة لسؤاله فلن يوضح لنا شيئاً، وقد يمتد بنا العمر فنرى النساء الحلوات يقتدننا كيفما أردن.

الإعراب: «**فرد**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ردّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو». «**على الفؤاد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ردّ». «**هوى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف المثبتة رسماً المحذوفة لفظاً لالتقاء الساكنين. «**عميداً**»: صفة منصوبة بالفتحة. «**وسوئل**»: الواو: عاطفة، «سوئل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**لو**»: حرف شرط غير جازم يفيد معنى التمني لا محلّ له. «**يبين**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبين». «**السؤالا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق. «**وقد**»: الواو: استئنافية، «قد»: حرف تقليل. «**نغنى**»: فعل مضارع مرفوع بالضم المقدّر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (نحن). «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نغنى». «**ونرى**»: الواو: حرف عطف، «نرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن). «**عصوراً**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «نرى». «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نرى». «**يقتدننا**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة: =

وإذا قلت: «ضربوني وضربتُهم قومَك»، جعلتَ «القومَ» بدلاً من «هُمْ»؛ لأنَّ الفعل لا بد له من فاعلٍ، والفاعلُ ههنا جماعةٌ، وضميرُ الجماعة الواوُ.

وكذلك تقول: «ضربوني وضربتُ قومَك»، إذا أَعْمَلْتَ الآخِر، فلا بدَّ في الأوّل من ضمير الفاعلِ لأنَّ الفعل لا يَخْلُو من فاعلٍ. وإنّما قلت: «ضربتُ وضربَني قومُكَ»، فلم تَجعل في الأول الهاءَ والميمَ، لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعلُ بغير فاعل.

وأمّا قول امرئِ القيس [من الطويل]:

٦٦ - فلــو أنَّ مــا أَسْعَــى لأدْنَــى مَعيشــةٍ كَفَـاني ولـم أَطْلُـبْ قليـلٌ مِـنَ المَـالِ

ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**الخرد**»: مفعول به للفعل «نرى» منصوب بالفتحة. «**الخدالا**»: صفة «الخرد» منصوبة بالفتحة.

وجملة «ردّ»: بحسب ما قبلها. وجملة «سوئل»: معطوفة على «ردّ» فهي مثلها. وجملة «لو يبين لسوئل»: الشرطية استئنافية لا محلّ لها. وجملة: جواب الشرط غير الجازم المقدّرة بـ «السوئل» لا محل لها. وجملة «نغنى»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «نرى»: معطوفة على جملة «نغنى» لا محلّ لها. وجملة «يقتدننا»: في محل نصب حال من فاعل «نرى».

والشاهد فيه قوله: «نرى يقتدننا الخردَ» فالعبارة من باب التنازع، وقد أعمل الفعل الأول، أي: أعمل «نرى» بـ «الخرد» ولم يعمل الفعل الثاني «يقتدننا».

٦٦ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٤/ ٧٦؛ والمقرب ١/ ١٦١.

اللغة: أسعى: أجدّ، أعمل. أدنى معيشة: حياة عاديّة.

المعنى: لو أنه يسعى لحياة عاديّة لكفاه قليل من المال، ولكنّه يسعى في طلب الملك والسيادة لذلك يتوجّب عليه الجدّ والسعي المستمرّ.

الإعراب: «فلو»: **الفاء**: حرف عطف، «**لو**»: حرف امتناع لامتناع. «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**ما**»: حرف مصدريّ. «**أسعى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة للتعذّر، والفاعل: أنا، والمصدر المؤوّل من «ما وما بعدها» في محلّ نصب اسم «أنّ». «**لأدنى**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أنّ»، والمصدر المؤوّل من «أنّ واسمها وخبرها» في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «لو ثبت كون سعيي»، وهو مضاف. «**معيشة**»: مضاف إليه مجرور. «**كفاني**»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به. «**ولم**»: **الواو**: حرف عطف، «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**أطلب**»: فعل مضارع مجزوم، =

فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يَجعل «القليلَ» مطلوبًا[1]، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندَه المُلْكَ وجعل «القليل» كافيًا، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ، فَسَدَ المعنى.

وقد يجوز: «ضربتُ وضرَبَني زيدًا»؛ لأنَّ بعضَهم قد يقول: «متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا»، والوجهُ: «متى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلِقٌ».

ومثلُ ذلك في الجوازِ: «ضربَني وضربتُ قومُك»، والوجهُ أن تقولَ: «ضربوني وضربتُ قومَك»، فتحملَه على الآخِرِ. فإن قلت: «ضربَني وضربتُ قومَك»، فجائز وهو قبيحٌ: أنْ تَجعل اللفظ كالواحد كما تقول: «هو أَحسنُ الفِتيانِ وأجملُه وأَكرمُ بَنيه وأَنبَلُه».

ولا بد من هذا، لأنَّه لا يَخلو الفعلُ من مضمَرٍ أو مظهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء، كأنَّك قلت إذا مثَّلتَه: «ضربَني مَن ثَمَّ وضربتُ قومَك». وتركُ ذلك أجود وأحسنُ، للتبيان الذي يجيء بعده، فأُضمر «مَنْ» لذلك.

وهذا رديءٌ في القياس يَدخل عليه أنْ تقول: «أصحابُك جَلَسَ»، تضمر شيئاً يكون في اللفظ واحدًا. فقولهم: «هو أَظْرَفُ الفِتيانِ وأجملُه» لا يُقاس عليه، ألا ترى أنَّك لو قلت وأنت تريد الجماعة: «هذا غلامُ القومِ وصاحبُهُ»، لم يَحسنْ.

والفاعل: أنا، والمفعول به محذوف تقديره «ولم أطلب الملك...». «**قليل**»: فاعل «كفى» مرفوع. «**من المال**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «قليل».

وجملة «لو أسعى...»: معطوفة على جملة سابقة. وجملة «كفاني...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «لم أطلب» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «كفاني ولم أطلب قليل»، حيث جاء قوله: «قليل» فاعلاً لِـ «كفاني»، وليس البيت من باب التنازع، لأن من شرط التنازع صحّة توجّه كلّ واحد من العاملين إلى المعمول المتأخِّر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر ههنا ليس كذلك، لأنّ القليل ليس مطلوباً.

(١) قال السيرافي: «يعني أنه رفع «قليلاً» بـ «كفاني»، ولم ينصبه بـ «أطلب»، لأن امرأ القيس إنّما أراد: لو سعيت لمنزلة دنيئة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، وعلى ذلك معنى الكلام لأنه قال في البيت الثاني:

ولكنّمــا أسْعَــى لِمَجْــدٍ مُــؤَثَّــلٍ ... وَقَــدْ يُــدْرِكُ المَجْــدَ المُــؤَثَّــلَ أمْثــالــي»

هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنيًّا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعلُ مبنيّاً على الاسم

فإذا بنيت الاسمَ عليه قلتَ: «ضربتُ زيدًا»، وهو الحدُّ، لأنّك تريد أن تُعْمِلَه وتَحملَ عليه الاسمَ، كما كان الحدُّ «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا»، حيث كان «زيدٌ» أوّل ما تشغَل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فيه. وإن قدّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّد، كما كان ذلك عربيًّا جيّداً، وذلك قولك: «زيدًا ضربتُ»، والاهتمامُ والعناية هنا في التقديم والتأخير سَواءٌ، مثلُه في «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا»، و «ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ».

فإذا بَنَيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: «زيدٌ ضربتُه»، فلزمتهُ الهاء. وإنما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعلُ أنّه في موضع «منطلقٍ» إذا قلتَ: «عبدُ الله منطلقٌ»، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت: «عبدُ الله»، فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء.

ومثلُ ذلك قولُه جلّ ثناؤه: ﴿وأمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1]. وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به، ولولا ذلك لم يحسُنْ؛ لأنّك لم تَشغَلْه بشيء.

وإن شئت قلت: «زيدًا ضربتُه»، وإنّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا تفسيره، كأنّك قلتَ: «ضربتُ زيدًا ضربتُه»، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ها هنا مبنيٌّ على هذا المضمَرِ[2].

---

(١) فصلت: ١٧.

(٢) كثيراً ما يدور في كلام سيبويه بناء الشيء على الشيء، وقد فسَّره السيرافي، فقال: إذا قال: «بنيتُ الاسم على الفعل» فمعناه أنك جعلتَ الفعل عاملاً في الاسم، كقولك: «ضربَ زيدٌ عَمْرًا»، فـ«زيد» =

ومثلُ تركِ إظهار الفعل هاهنا تركُ الإظهارِ في الموضع الذي تَقَدَّمَ فيه الإضمارُ. وستراه إن شاء الله.

وقد قرأ بعضُهم: ﴿وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾(١). وأنشدوا هذا البيتَ على وجهينِ: على النصب والرفع، قال بِشْرُ بنُ أبي خَازِمٍ [من المتقارب]:

٦٧ - فَـأَمَّـا تميـمٌ تميـمُ بـنُ مُـرٍّ ... فَـأَلْفـاهُـمُ القـومُ رَوْبَـى نِيـامَـا

ومنه قول ذي الرمّة [من الطويل]:

٦٨ - إذا ٱبْـنُ أبـي مُـوسَـى بِـلالٌ بَلَغْتِـهِ ... فقـامَ بفـأسٍ بيـنَ وِصْلَيْـكِ جـازِرُ

= و «عمرو» مبنيّان على الفعل، قُدِّم الاسم أو أُخِّر، وإذا قال لك: «بنيتَ الفعل على الاسم»، فمعناه أنك لو جعلت الفعل وما يتّصل به خَبَرًا عن الاسم، وجعلتَ الاسم مبتدأً، كقولك: «زيد ضربتُه»، فـ «زيد» مبنيّ عليه، و «ضربته» مبنيّ على الاسم».

(١) فصّلت: ١٧، وهذه قراءة عاصم، والمفضل، والمطوعي، والحسن.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ٦٨؛ وإتحاف الفضلاء ص ٣٨١؛ والبحر المحيط ٧/ ٤٩١؛ والكشاف ٣/ ٤٤٩؛ ومعاني الفراء ٣/ ١٤؛ وتفسير الرازي ٢٧/ ١١٣.

٦٧ - **التخريج**: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٩٠؛ والأزهيّة ص ١٤٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٠؛ ولسان العرب ١/ ٤٤١ (روب)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٨١؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٣٤؛ ومجالس ثعلب ص ٢٣٠؛ والمحتسب ١/ ١٨٩؛ والمعاني الكبير ص ٩٣٧.

اللغة: ألفاهم: وجدهم. الروبى: جمع رائب وهو الخاثر النَّفس، وقيل: الذي قد نعس.

المعنى: فأما قبيلة تميم بن مرّ، فقد كانوا نيامًا أو نعاسى، لذلك كثرت فيهم القتلى، ولعلّه أراد: وجدهم القوم قتلى ممدّدين كالنيام.

الإعراب: «**فأمّا**»: الفاء: استئنافية، «أما»: حرف تفصيل وشرط. «**تميم**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**تميم**»: بدل مرفوع بالضمة. «**ابن**»: صفة مرفوعة بالضمّة. «**مرّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فألفاهم**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ألفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**القوم**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**روبى**»: حال منصوبة بفتحة مقدّرة على الألف. «**نيامًا**»: حال ثانية منصوبة بالفتحة.

وجملة «تميم ألفاهم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ألفاهم»: في محلّ رفع خبر (تميم).

والشاهد فيه قوله: «فأما تميم» حيث رفع (تميم) بالابتداء، لأن الفعل (ألفاهم) شغل عنه بالضمير المتصل (هم).

٦٨ - **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٠٤٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٣٧؛ وسمط اللآلي ص ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٠؛ وبلا نسبة =

فالنصب عربيٌّ كثيرٌ، والرفعُ أَجودُ[1]، لأنّه إذا أراد الإعمال فأقربُ إلى ذلك أن يَقولَ: «ضربتُ زيدًا»، و «زيدًا ضربتُ»، ولا يُعمِل الفعلَ في مضمَر، ولا يَتناوَل به هذا المتناوَلَ البعيدَ. وكلُّ هذا من كلامهم. ومثل هذا: «زيدًا أُعطيتُ»، و «أُعطيت زيدًا»، و «زيدٌ أُعطيتُه»؛ لأنَّ «أُعطيتُ» بمنزلة «ضُربتُ». وقد بُيّن المفعولُ الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب.

فإن قلت: «زيدٌ مررتُ به»، فهو من النصب أَبْعَدُ من ذلك، لأنَّ المضمرَ قد خَرَجَ من الفعل وأُضيفَ الفعلُ إليه بالباء، ولم يوصَلْ إليه الفعلُ في اللفظ، فصار كقولك: «زيدٌ لقيتُ أخاه». وإن شئت قلتَ: «زيدًا مررتُ به» تريد أن تُفَسِّرَ به مضمرًا، كأنّك قلت إذا مثّلتَ ذلك: «جعلتُ زيدًا على طريقي مررتُ به»، ولكنه لا يظهر هذا الأوَّلَ لما ذكرتُ لك.

وإذا قلت: «زيدٌ لقيتُ أخاه»، فهو كذلك، وإن شئتَ نصبتَ، لأنّه إذا وقع على شيءٍ

في أمالي ابن الحاجب ١/٢٩٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٩؛ وشرح المفصل ٤/٩٦؛ والمقتضب ٢/٧٧.

اللغة: أبو موسى: أبو موسى الأشعري، وبلال حفيده من أبي بردة. الوصل: المفصل عند النحر في العنق. الجازر: ناحر الناقة.

المعنى: إن أوصلتني ناقتي إلى بلال لأمدحه، استغنيت عنها بعطائه، وأرسلت لها من يذبحها بالفأس.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، متعلّق بجوابه، مبني على السكون في محلّ نصب. **ابن**: فاعل مرفوع لفعل محذوف، يبينه الفعل بعده. **أبي**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. **موسى**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدّرة على الألف، لأنه ممنوع من الصرف. **بلال**: بدل مرفوع من (ابن)، وروي بنصب (ابن) و (بلال)، الأول على المفعولية والثاني على البدلية. **بلغته**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **فقام**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **بفأسَ**: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (قام). **بين**: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف متعلق بـ (قام). **وصليك**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **جازر**: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «إذا ابن أبي موسى... فقام.. جازر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ابن»: مع فعله المحذوف مضاف إليها محلها الجر. وجملة «بلغته»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «قام جازر» جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إذا ابن أبي موسى» حيث جاء (ابن) فاعلاً لفعل محذوف بعد (إذا)، وقيل إنه مفعول به، وقيل إنه نائب فاعل لفعل مبني للمجهول، وقيل مبتدأ.

(١) يعني على الابتداء، لا على إعمال فعل مفسّر، كأنَّ مذهبه الرفع والنصب بعد «إذا».

من سببه فكأنّه قد وقع به. والدليلُ على ذلك أنّ الرجل يقول: «أهَنْتَ زيدًا بإهانتك أخاه»، و «أكرمتَه بإِكرامك أخاه». وهذا النحوُ في كلامهم كثيرٌ، يقول الرجلُ: «إنما أعطيتُ زيدًا»، وإنما يريد: لمكانِ زيد أَعطيتُ فلاناً. وإذا نصبتَ «زيدًا لقيتُ أخاه»، فكأنّه قال: «لابَسْتُ زيدًا لَقِيتُ أخاه». وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به، فجرى هذا على ما جرى عليه قولك: «أكرمتُ زيدًا»، وإنّما وصلت الأثرةُ[1] إلى غيره.

والرفع في هذا أحسنُ وأجود، لأنّ أقربَ إلى ذلك أن تقول: «مررتُ بزيد ولقيتُ أخا عمرو».

ومثلُ هذا في البناء على الفعل وبناء الفعل عليه «أَيُّهم»، وذلك قولهم: «أَيَّهم تَر يأْتِك»، و «أيُّهم تَرَهُ يأْتِك». والنصبُ على ما ذكرتُ لك، لأنه كأنه قال: «أيَّهم تَرَ تَرَهُ يَأْتِك»، فهو مثلُ «زيدٍ» في هذا الباب. وقد يفارِقُه في أشياءَ كثيرةٍ ستُبيَّنُ إن شاء الله.

(١) الأَثْرة: المكرمة.

هذا باب ما يَجْرِي ممّا يكون ظرفًا هذا المَجرى

وذلك قولك: «يومُ الجُمعة أَلقاك فيه»، و «أقلُّ يومٍ لا أَلقاك فيه»، و «أقلُّ يومٍ لا أَصومُ فيه»، و «خَطيئةُ يومٍ[1] لا أَصيدُ فيه»، و «مكانُكم قمتُ فيه»، فصارت هذه الأَحرفُ[2] تَرتفع بالابتداء كارتفاع عبدِ الله، وصار ما بعدها مبنيًّا عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل، فكأنّك قلتَ: «يومُ الجمعةُ مبارَكٌ»، و «مكانُكم حسنٌ»، وصار الفعلُ في موضع هذا.

وإنّما صار هذا كهذا حين صار في الآخِرِ إضمارُ اليوم والمكانِ، فخرج مِنْ أَنْ يكونَ ظرفًا[3] كما يخرُجُ إذا قلتَ: «يومُ الجمعةِ مبارَكٌ»، فإذا قلت: «يومُ الجمعة صُمتُهُ»، فـ «صمته» في موضع «مباركٍ» حيثُ كان المُضَمْرُ هو الأوَّلَ كما كان «المباركُ» هو الأوَّل.

ويَدخل النصبُ فيه كما دخل في الاسم الأوّل، ويجوز في ذلك: «يومَ الجمعةِ آتيكَ فيه وأصومُ فيه»، كما جاز في قولك: «عبدَ الله مررتُ به»، كأنه قال: «ألقاك يومَ الجمعةِ»، فنصبَه لأنّه ظرفٌ، ثم فسَّر فقال: «أَلقاكَ فيه». وإن شاء نصبه على الفعل نفسِه كما أَعمل فيه

---

(١) خطيئة يوم: طَوال يوم.

(٢) أي: هذه الكلمات.

(٣) قال السيرافي: «يعني أنك إذا قلْتَ: «يومُ الجمعة قُمْتُ فيه»، فهو بمنزلة: «يومُ الجمعة مباركٌ»، لأن الفعل لمّا اشتغل بضميره، لَمْ يَصْلُحْ أن ينتصبَ بالفعل، (قوله ولا يَحْسُن في الكلام أن تَجْعَل الفعل مبنيًّا على الاسم. . الخ) يعني أنّه جعل الاسمَ مبتدأً، والفعلَ خبرًا. والوجُه أن تُظْهرَ الضميرَ الذي يعود إلى الاسم حتّى يخرجَ من لفظِ ما يعمل فيه في الأول؛ يعني أنّه قبيحٌ أن تقول: «زيدٌ ضربتُ»، لأنّ «ضربتُ» في لفظ ما يَعْمَلُ في «زيد» لحذفك الضمير في اللفظ، ولا بُدّ من تقديره، إذا قد جَعَلْتَ الاسم مبتدأً».

الفعلَ الذي لا يَتعدَّى إلى مفعول، كلُّ ذلك عربيٌّ جيّد. أوْ نَصبه لأنّه ظرفٌ لفعلٍ أَضْمَرَه، وكأنّه قال: «يومَ الجمعةِ أَلْقاك».

والنصبُ في «يومَ الجمعة صُمْته» و «يومَ الجمعة سِرْتُه»، مثلُه في قولك: «عبدَ الله ضربتُه»، إلاّ أنّه إن شاء نصبَهَ بأنّه ظرفٌ، وإن شاء أَعمَلَ فيه الفعلَ كما أَعملَهُ في «عبد الله»، لأنّه يكونُ ظرفًا وغيرَ ظرفٍ.

ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجْعَل الفعلَ مبنيًّا على الاسم، ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال في الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَله بغير الأوّل، حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العِجْليّ [من الرجز]:

٦٩ ـ قد أصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عليّ ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشِّعر؛ لأنّ النصب لا يَكْسِرُ البيتَ، ولا يُخِلُّ به

---

٦٩ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد ص ٢٨١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩؛ والدرر ٢/ ١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤، ٤٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٤؛ وشرح المفصل ٦/ ٩٠؛ والمحتسب ١/ ٢١١؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٠، ٦/ ٢٧٢، ٢٧٣؛ والخصائص ٢/ ٦١؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٧.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق وتقريب. **أصبحت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **أمّ**: اسم (أصبح) مرفوع بالضمّة. **الخيار**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **تدّعي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). **علي**: جار ومجرور متعلقان بـ (تدّعي). **ذنباً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **كلّه**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **لم أصنع**: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «أصنع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية.

وجملة «قد أصبحت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تدّعي»: في محلّ نصب خبر (أصبحت). وجملة «كلّه لم أصنع»: في محلّ نصب صفة لـ (ذنباً). وجملة «أصنع»: في محلّ رفع خبر (كلّه).

والشاهد فيه قوله: «كلّه لم أصنع» حيث جاءت (كل) مبتدأ فيه ضمير يعود على «ذنباً»، ولو نصبها توكيداً لكان أفضل.

تركُ إظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع. وقال امرُؤُ القيس [من المتقارب]:

٧٠ - فـأقْبَلْـتُ زَحْفـاً علَـى الـرُّكْبَتَيْـنِ   فَثَـوْبٌ لبسـت وثَـوْبٌ أَجُـرّ

وقال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ، وسمعناه من العرب ينشدونه [من المتقارب]:

٧١ - فَيَـوْمٌ عَلَيْنـا ويـوم لنـا   ويـومٌ نُسَـاءُ ويـومٌ نُسَـرّ

---

٧٠ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٩؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٦؛ والمقاصد النحوية ١/٥٤٥؛ وبلا نسب في المحتسب ٢/ ١٢٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٢.

الإعراب: «**فأقبلت**»: الفاء بحسب ما قبلها، «أقبلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**زحفاً**»: حال أو مفعول مطلق منصوب. «**على الركبتين**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«زحفاً». «**فثوب**»: الفاء استئنافية، «ثوب»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**لبست**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**وثوب**»: عاطفة للجمل، «ثوب»: معطوف على «ثوب». «**أجرّ**»: فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا».

وجملة: «أقبلت» بحسب ما قبلها. وجملة: «ثوب لبست» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لبست» في محل رفع خبر «ثوب». وجملة: «ثوب أجر» معطوفة على جملة: «ثوب لبست» فهي مثلها. وجملة: «لبست» في محل رفع خبر «ثوب».

الشاهد فيه قوله: «ثوب لبست، وثوب أجرّ» حيث حذف الضمير من الفعلين.

٧١ - **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٤٧؛ وتلخيص الشواهد ص ١٩٣؛ وحماسة البحتري ص ١٢٣؛ والدرر ٢/ ٢٢، ٤/ ١٥٣؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠١، ٢/ ٢٨.

المعنى: الدهر يومان: يوم لنا فنسرّ فيه، ويوم علينا فنستاء منه.

الإعراب: «**فيوم**»: الفاء: للاستئناف، «يوم»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**علينا**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، بتقدير (فيوم كائن علينا). «**ويوم**»: الواو: حرف عطف، «يوم»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، بتقدير (ويوم موجود لنا). «**ويوم**»: الواو: للعطف، «يوم»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**نساء**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن). «**ويوم**»: الواو: للعطف، «يوم»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**نسر**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وسكّن للضرورة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن).

وجملة «فيوم علينا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ويوم لنا»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «ويوم نساء»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «نساء»: في محل رفع خبر (يوم). وجملة «ويوم نسرّ»: معطوفة على جملة «ويوم نساء» لا محلّ لها. وجملة «نسرّ»: في محلّ رفع خبر (يوم).

والشاهد فيه قوله: «فيوم علينا. . . . ويوم نسر» حيث جاء بكلمة (يوم) في البيت مبتدآت كلّها، =

يريدون: نُساءُ فيه ونُسَرُّ فيه.

وزعموا أنّ بعض العرب يقول: «شَهْرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مرْعَى»[1]، يُريد: ترى فيه. وقال [من الوافر]:

٧٢ ـ ثــلاثٌ كلُّهُــنّ قَتَلْــتُ عَمْــدًا فــأَخْــزَى اللّــهُ رابِعَــةً تَعُــودُ

فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ، وإنّما شبّهوه بقولهم: «الذي رأيتُ فلانٌ»، حين لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن[2]، لأن «رأيتُ» تمامُ الاسمِ، به يَتِمُّ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ، فكَرهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرِهوا طولَ

= وهي نكرات، كذلك حذف الجار والمجرور مع إرادتهما من (يوم نساء ويوم نسرّ) حيث أراد يوم نساء فيه، ويوم نسرّ فيه.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في فصل المقال ص ١١٩؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٢ (ثرا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠. ويعنون بالمثل شهور الربيع، أي: يُمطر أوّلاً، ثمّ يطلع النبات فتراه، ثمّ يطول فترعاه النَّعَم. ومنهم من يكمل المثل، فيقول: «وشهر استوى»، أي: شهر يستوي فيه النبات.

٧٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٨١؛ وتذكرة النحاة ص ٦٤١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٦٦، ٥/ ١٧٠، ٦/ ٢٧٣.

اللغة: أخزاه: أوقعه في بليّة وأذلّه وفضحه.

المعنى: لقد قتلت ثلاث نسوة، وأتمنى من الله أن يفضح الرابعة قبل أن تعود إليّ؛ لعلّه يريد أنه تزوّج ثلاثًا، ولا يتمنّى الرابعة، أو لعلّه قتلهنّ فعلاً.

الإعراب: **«ثلاث»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«كلّهن»**: **«كلُّ»**: توكيد مرفوع بالضمّة، و «هن»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«قتلت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«عمدًا»**: حال منصوبة بالفتحة. **«فأخزى»**: «الفاء»: حرف استئناف، **«أخزى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **«الله»**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. **«رابعة»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«تعود»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «ثلاث قتلت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قتلت»: في محلّ رفع خبر لـ (ثلاث). وجملة «فأخزى»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تعود»: في محلّ نصب صفة لـ (رابعة).

والشاهد فيه قوله: «ثلاث قتلت» حيث جاء بالخبر فعلاً ماضيًا لا عائد فيه على المبتدأ، بمعنى أنه حذف الضمير الذي يعود إلى (ثلاث)، فلم يقل «ثلاث قتلتهنّ».

(٢) قال السيرافي: «اعلمْ أنّ حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع: في الصلة والصفة والخبر؛ فأمّا حذفها في الصلة فحسن وليس بدون إثباتها، وقد ورد بهما القرآن؛ وأما حذفها في الصفة فدون حذفها في الصلة وإثباتها أحسن؛ وأما حذفها في الخبر فقبيح لأنّ الخبر غير المخبَّر عنه، وليس معه كشيء واحد».

«اشْهِيبابٍ»، فقالوا: «اشْهِباب». وهو في الوصف أمثلُ منه في الخبر، وهو على ذلك ضعيفٌ، ليس كحُسْنه بالهاء، لأنّه في موضع ما هو من الاسم وما يَجْرِي عليه، وليس بمنقطعٍ منه خبراً مبنيًّا عليه ولا مبتدأ، فضارَعَ ما يكون من تَمامِ الاسم وإن لم يكن تماماً له ولا منه في البناء. وذلك قولُك: «هذا رجلٌ ضربتهُ»، و «الناسُ رجلانِ: رجلٌ أكرمتُه ورجلٌ أهنتهُ»، كأنّه قال: «هذا رجلٌ مضروبٌ»، و «الناسُ رجلانِ: رجلٌ مُكْرَمٌ ورجلٌ مُهان». فإن حذفتَ الهاء جاز وكان أَقْوَى ممّا يكون خبراً. وممّا جاء في الشعر من ذلك قولُ جرير [من الوافر]:

٧٣ - أَبَحْتَ حمَى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وما شيءٌ حَمَيْتَ بمُستَباحِ

يريد الهاء. وقال الشاعر، الحارث بن كَلَدةَ [من الوافر]:

٧٤ - فما أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وطُولُ العَهْدِ أَمْ مالٌ أَصابُوا

---

٧٣ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ١/٨٩؛ والمقاصد النحوية ٤/٧٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١/٤٠٢؛ وشرح التصريح ٢/١١٢.

اللغة: الحمى: الديار أو الموطن.

المعنى: لقد حميت الديار من العراق إلى الحجاز، فكل ما تحميه يجتنبه الناس، وما تبيحه يبيحه الناس، فأنت صاحب الفصل والوصل.

الإعراب: **أبحتَ**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **حمى**: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف. **تهامة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **بعد**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (حميت). **نجد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وما**: الواو: حالية، «ما»: حجازية، نافية تعمل عمل ليس. **شيء**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. **حميت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بمستباح**: الباء: حرف جر زائد، «مستباح»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما).

وجملة «أبحت حمى تهامة»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وما شيء بمستباح»: في محلّ نصب حال. وجملة «حميت»: في محلّ رفع صفة شيء.

والشاهد فيه قوله: «حميت» حيث جاءت في محلّ رفع صفة بغير رابط ظاهر، فقدر بضمير متصل في محل نصب، والتقدير (حميته).

٧٤ - **التخريج**: البيت للحارث بن كلدة في الأزهية ص١٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦٥؛ ولجرير في المقاصد النحوية ٤/٦٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١٢١؛وشرح المفصل ٦/٨٩.

اللغة: التنائي: التباعد.

الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي. «**أدري**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله =

يريد: أصابوه، ولا سبيلَ إلى النصب وإن تركتَ الهاء لأنّه وصفٌ، كما لم يكن النصبُ فيما أَتممتَ به الاسمَ، يعني الصلةَ. فمن ثَمَّ كان أقوى مما يكون في موضع المبنيّ على المبتدأ، لأنه لا يُنْصَبُ به. وإنّما مَنَعَهم أن يَنْصِبُوا بالفعل الاسمَ إذا كان صفةً له أنَّ الصفة تمامُ الاسم، ألا ترى أنّ قولَك: «مررتُ بزيدٍ الأحمرِ» كقولك: «مررتُ بزيد»، وذلك أنّك لو احتجتَ إلى أن تَنعت فقلتَ: «مررتُ بزيدٍ»، وأنت تريد: الأحمرَ، وهو لا يُعْرَفُ حتى تقول: الأحمرِ، لم يكن تَمَّ الاسمُ، فهو يَجرِي منعوتاً مَجْرى «مررت بزيد»، إذا كان يُعْرَف وحدَه، فصار «الأحمر» كأنّه من صلته.

ضمير مستتر تقديره: «أنا». «أغيّرهم»: الهمزة: للاستفهام، «غيّر»: فعل ماضٍ، و «هم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «تناء»: فاعل مرفوع، «وطول»: الواو: حرف عطف، «طول»: معطوف على «تناء» مرفوع، وهو مضاف. «العهد»: مضاف إليه مجرور. «أم»: حرف عطف. «مال»: معطوف على «طول». «أصابوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة.

وجملة «ما أدري»: بحسب ما قبلها. وجملة «أغيرهم تناء»: سدت مسد مفعولي «أدري». وجملة «أصابوا»: في محلّ رفع نعت «مال».

والشاهد فيه قوله: «مال أصابوا» حيث حذفت الهاء من الفعل لوقوع الجملة نعتاً «أصابوا». وهذا جائز، والتقدير: «مال أصابوه».

هذا باب ما يُختار فيه إعمالُ الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًّا عليه الفعلُ[1]

وذلك قولك: «رأيتُ زيدًا وعمرًا كلَّمتهُ»، و «رأيتُ عبد الله وزيدًا مررتُ به»، و «لقيتُ قيسًا وبكرًا أخذْتُ أباه»، و «لقيتُ خالدًا وزيدًا اشتريتُ له ثوبًا».

وإنَّما اُختيرَ النصبُ ههنا لأنّ الاسم الأوَّلَ مبنيٌّ على الفعل، فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل، ليَجريَ الآخِرُ على ما جَرَى عليه الذي يَليه قبله، إذ كان لاَ ينقض المعنى لو بنيته على ا لفعل. وهذا أَولى أن يُحمَلَ عليه ما قَرُبَ جِوارُه منه، إذ كانوا يقولون: «ضربوني وضربتُ قومَك»، لأنّه يليه، فكان أن يكونَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ ـ إذا كان لا يمتَنِعُ الآخِرُ من أن يكونَ مبنيًّا على ما بُني عليه الأولُ ـ أقربَ في المأْخَذ.

ومثلُ ذلك قوله عزَّ وجلّ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ في رَحْمَتِهِ والظالِمينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أليمًا﴾[2]. وقوله عزَّ وجلّ: ﴿وعَادًا وَثَمُودًا وَأَصحابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كثيرًا وكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾[3]. ومثلُه: ﴿فَرِيقًا هَدَى وفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ﴾[4]. وهذا في القرآن كثير.

---

(١) قال السيرافي: «اعلمْ أنَّ العرب إذا ذكرت جملة كلامٍ، اختارت مطابقة الألفاظ، ما لم تَفْسُد عليها المعاني. فإذا جئتَ بجملة صَدّرْتَها بالفعل، ثمّ جئت بجُملةٍ أخرى، فعطَفْتَها على الجملة الأولى، وفيها فعلٌ، كان الاختيار أن يُصدّر الفعلُ في الجملة الثانية مطابقةً للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل؛ فإذا قلت: «رأيتُ عبدَ الله، وزيدًا مررتُ به»، قدّرتَ فعلاً يَنْصبُ «زيدًا»، لتكون الجملةُ الثانية مطابقةً للأولى في تصدير الفعل وتقديمه. وسواءٌ ذكرتَ في الفعل الأوّل منصوبًا أو لم تَذْكُرْه، لأنّ الغرض أن يُجْمَعَ بين الجملتين في تقديم الفعل لا في لفظ النصب، أو غيره».

(٢) الإنسان: ٣١.

(٣) الفرقان: ٣٨ ـ ٣٩.

(٤) الأعراف: ٣٠.

ومثل ذلك: «كنتُ أخاك وزيدًا كنتُ له أخًا»، لأنّ «كنتُ أخاك» بمنزلة «ضربتُ أخاك». وتقول: «لستُ أخاك وزيدًا أعنتُك عليه»، لأنها فعل وتَصَرَّفَ في معناها كتصرُّف «كان». وقال الشاعر، وهو الربيعُ بن ضَبُعٍ الفَزارِيُّ [من المنسرح]:

٧٥ - أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعيرِ إنْ نَفَرَا

وَالذِّئْبَ أَخْشاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا

وقد يُبْتَدأُ فَيُحْمَلُ على مثل ما يُحْمَلُ عليه وليس قبله منصوبٌ، وهو عربيّ جيدٌ.

---

٧٥ - **التخريج**: البيتان للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٥؛ وحماسة البحتري ص ٢٠١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٨٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٥٩ (ضمن)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٨؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٤؛ وشرح المفصل ٧/ ١٠٥؛ والمحتسب ٢/ ٩٩.

اللغة: نفر البعير: هاج خوفًا.

المعنى: بتُّ كبيرًا، فلم أعد أحمل السلاح، وصرت واهنًا فلا أستطيع السيطرة على توجيه البعير إن هاج، وصرت أخاف الذئب إن كنت وحدي، وأتهيّب من الرياح والأمطار.

الإعراب: «**أصبحت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمه. «**لا أحمل**»: «**لا**»: حرف نفي، «**أحمل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**السلاح**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: حرف نفي. «**أملك**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا). «**رأس**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**البعير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**نفرا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محلّ جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجملة عليه، والألف: للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «**والذئب**»: الواو: حرف عطف، «الذئب»: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف، بتقدير (وأخشى الذئب أخشاه). «**أخشاه**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا). «**إن**»: حرف شرط جازم. «**مررت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون في محلّ جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجملة عليه، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**به**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (مررت). «**وحدي**»: حال منصوبة بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**وأخشى**»: «الواو»: حرف عطف، «أخشى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا). «**الرياح**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**والمطرا**»: الواو: حرف عطف، «المطر»: معطوف على (الرياح) منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «أصبحت لا أحمل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا أحمل»: في محلّ نصب خبر (أصبح). وجملة «لا أملك»: معطوفة عليها في محلّ نصب. وجملة «نفر»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «والذئب» (مع فعله وفاعله المقدّرين): معطوفة على جملة «لا أملك» في محلّ نصب. وجملة «أخشاه»: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «مررت»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «أخشى»: معطوفة على جملة «لا أملك» في محلّ نصب.

وذلك قولك: «لَقيتُ زيداً وعمرٌو كلَّمته»، كأَنَّك قلت: «لقيتُ زيدًا وعمرٌو أفضلُ منه». فهذا لا يكون فيه إلاّ الرفعُ، لأنَّك لم تَذْكُرْ فِعلاً. فإذا جاز أن يكون في المبتدأ[1] بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلام. وأقربُ منه إلى الرفع: «عبدَ الله لقيتُ وعمرٌو لقيتُ أخاه»، و «خالدًا رأيت»، و «زيدٌ كلَّمت أباه». هو هاهنا إلى الرفع أقربُ، كما كان في الابتداء من النصب أبعدَ.

وأما قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَغْشى طَائِفَةً مِنْكُم وطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[2]، فإنما وجَّهوه على أنه يغشَى طائفةً منكم وطائفةٌ في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنَّما جَعَلَه وقتًا ولم يُرِدْ أن يجعلها واوَ عطفٍ، وإنما هي واوُ الابتداء.

ومما يُختار فيه النصب لنصب الأول قوله: «ما لقيتُ زيدًا ولكن عمرًا مررتُ به»، و «ما رأيتُ زيدًا بل خالدًا لقيتُ أباه»، تُجرِيه على قولك: «لقيتُ زيدًا وعمرًا لم أَلْقَهُ»، يكون الآخِرُ في أنه يُدْخِلُه في الفعل بمنزلة هذا حيث لم يُدخِله، لأن «بل» و «لكن» لا تَعملانِ شيئاً وتَشرِكان الآخِرَ مع الأوّل، لأنّهما كالواو وثُمَّ والفاء، فأجراهما مُجراهنّ فيما كان فيهنّ النصبُ الوجهَ، وفيما جاز فيه الرفعُ.

= **والشاهد فيه قوله**: «أصبحت لا أحمل... والذئب أخشاه» حيث عطف جملتين الأولى مبدوءة بالفعل (أصبحت) والثانية مبدوءة بالاسم (الذئب).

(١) أي: في ابتداء الكلام.
(٢) آل عمران: ١٥٤.

هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسم بُنِيَ عليه الفعلُ مَرَّةً ويُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى على اسمٍ مبنيّ على الفعل

أيَّ ذلك فعلتَ جاز. فإن حمَلتَه على الاسم الذي بُني عليه الفعلُ كان بمنزلته إذا بنيتَ عليه الفعلَ مبتدأً، يجوز فيه ما يجوز فيه، إذا قلتَ: «زيدٌ لقيته»، وإن حَملته على الذي بُنيَ على الفعل اختيرَ فيه النصبُ كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله:

وذلك قولك: «عمرٌو لقيتُه وزيدٌ كلَّمتُه»[1]، إن حملتَ الكلامَ على الأوّل. وإن حملتَه على الآخِرِ قلت: «عمرٌو لقيتُه وزيدًا كلَّمتُه».

ومثل ذلك قولك: «زيدٌ لقيتُ أباه وعمرًا مررتُ به»، إن حملته على «الأب». وإن حملتَه على الأوّل رَفَعْتَ.

والدليلُ على أنّ الرفع والنصب جائز كلاهما، أنّك تقول: «زيدٌ لقيتُ أباه وعمرًا»، إن أردت أنّك لقيتَ عمرًا والأبَ، وإن زعمتَ أنّك لقيتَ أبا عمرو ولم تَلْقَهُ[2] رفعتَ.

ومثل ذلك: «زيدٌ لقيتُه وعمرٌو»، إنْ شئت رفعتَ وإنْ شئتَ قلت: «زيدٌ لقيتهُ وعمرًا». وتقول أيضاً: «زيدٌ ألقاه وعمرًا وعمرٌو». فهذا يُقَوّي أنكَ بالخيار في الوجهَيْنِ.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: المستفاد من كلام سيبويه أنّك في هذا المثال بالخيار بين الرفع والنصب في «زيد». فإنّ المعطوف عليه، قد اشتمل على جُملتين، إحداهما: مبنيّةٌ على الاسم، وهي جملة «زيدٌ لقيته» والأخرى: قولك: «لقيته» وفيها الاسم مبنيٌّ على الفعل، فإن عطفته على الجملة التي هي «لقيتُه»، نصبت كأنّك قلت: «لقيتُ زيدًا وعَمْرًا كلّمته». وأنكر الزيادي وغيرُه هذا على سيبويه، فقالوا: إذا قلتَ «زيدٌ لقيته وعمرٌو كلّمته» لم يَجُزِ النصب لخلوّ جملة: «عمرو لقيتُه» من الضمير الذي يعود على «زيد»، ووجودُ الضمير في هذه الحال واجب، إذ تصير جملة «وعمرو.. الخ» خبراً، والخبرُ لا بُدّ فيه من الربط.

(٢) أي: لم تلقَ عَمْرًا.

وتقول: «زيدٌ ضربَني وعمرٌو مررتُ به»، إن حملتَه على زيد فهو رفْع[1] لأنّه مبتدأ والفعلُ مبنيٌّ عليه، وإن حملَته على المنصوب قلت: «زيدٌ ضربَني وعمرًا مررت به [لأن هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربت. فإن قلت: ضربني زيدٌ وعمرًا مررت به]، فالوجهُ النصبُ لأنّ زيدًا ليس مبنيًّا عليه الفعلُ مبتدأ، وإنّما هو ههنا بمنزلة التاء في ضربتُه، وذكرتَ المفعولَ الذي يجوز فيه النصب في الابتداء، فحملتَه على مثل ما حملتَ عليه ما قبله وكان الوجهَ، إذ كان ذلك يكون فيه في الابتداء.

وإذا قلتَ: «مررتُ بزيد وعمرًا مررتُ به»، نصبتَ وكان الوجه[2]، لأنّك بدأت بالفعل ولم تَبتدىء اسمًا تَبنيه عليه، ولكنّك قلت: فعلتُ ثم بنيتَ عليه المفعول، وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلاّ بحرف الإضافة، فكأنّك قلت: «مررتُ زيدًا». ولولا أنّه كذلك ما كان وجهُ الكلام «زيدًا مررتَ به»، و «قمتُ وعمرًا مررتُ به». ونحوُ ذلك قولك: «خَشّنْتُ بصدره» فـ «الصدرُ» في موضع نصبٍ وقد عَمِلَت الباءُ. ومثله: ﴿قلْ كَفَى باللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وبَيْنَكُمْ﴾[3]، إنّما هي: كفى اللّهُ، ولكنّك لمّا أَدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ، والموضِعُ موضعُ نصب والمعنى معنى النصب. وهذا قولُ الخليل رحمه الله.

وإذا قلت: «عبدُ الله مررتُ به»، أَجريتَ الاسم بعدَه مُجراه بَعْدَ: «زيدٌ لقيتُه»، لأنّ «مررتُ بعبدِ الله» تجريه مُجْرَى «لقيتُ عبدَ الله». وتقول: «هذا ضاربٌ عبدَ الله، وزيدًا يَمُرُّ به» إن حملتَه على المنصوب، فإن حملته على المبتدأ، وهو هذا، رفعتَ. فإن أَلقيتَ النونَ وأنت تُريدُ معناها[4] فهو بتلك المنزلة، وذلك قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمرًا سيَضْرِبُه». ولولا أنّه كذلك لما قلتَ: «أَزيدًا أنت ضاربُه»، و «ما زيدًا أنا ضاربُه». فهذا نحو: «مررتُ بزيد»، لأنَّ معناه منوَّنًا وغيرَ منوّن سواءٌ، كما أنّك إذا قلت: «مررتُ بزيد»، فكأنّك قلت: «مررتُ زيدًا».

وتقول: «ضربتُ زيداً وعمرًا أنا ضَاربُه»، يُختارُ هذا كما يُختارُ في الاستفهام.

---

(١) أي: مرفوع.

(٢) قال السيرافي: «يعني أنّ قولك: «مررت بزيد» بمنزلة قولك: «ضربت زيدًا»، لأنّ «مررت» فعل كما أن «ضربت» فعل، وإن كان الأول لا يتعدّى إلاّ بالحرف، فينبغي أن تختار في الجملة الثانية نصب الاسم كما اختير في «ضربتُ زيدًا» نصب الاسم في الجملة الثانية».

(٣) الإسراء: ٩٦.

(٤) يعني الإضافة وإرادة المفعوليّة.

وممّا يُختار فيه النصبُ قولُ الرجل: «مَنْ رأَيتَ»، و «أيّهم رأيتَ»، فتقول: «زيدًا رأيتُه»، تُنْزِله منزلة قولك: «كلّمتُ عمرًا وزيدًا لقيتُه». ألا ترى أن الرَّجُلَ يقول: «مَنْ رأيتَ»؟ فتقولُ: «زيدًا»، على كلامه، فيَصيرُ هذا بمنزلة قولك: «رأيتُ زيدًا وعمرًا»، يجري على الفعل كما يجري الآخِرُ على الأوّل بالواو. ومثل ذلك قولك: «أرأيتَ زيدًا»، فتقولُ: «لا، ولكنْ عمرًا مررتُ به». ألاَ ترى أنّه لو قال: «لا، ولكن عمرًا»، لَجَرَى على «أرأيتَ». فإن قال: «من رأيتَه»؟ و «أيُّهم رأيتَه»؟ فأجَبْتَه قلتَ: «زيدٌ رأيتُه»، إلاّ في قول من قال: «زيدًا رأيتُه» في الابتداء، لأنّ هذا كقولك: «أيُّهم منطلقٌ»، و «مَنْ رسولٌ»؟ فيقول: «فلانٌ». وإن قال: «أعبدَ اللّهِ مررتَ به أمْ زيدًا»؟ قلت: «زيدًا مررتُ به»، كما فعلتَ ذلك في الأوّل. فإن قلت: «لا بل زيدًا»، فانْصِبْ أيضاً كما تقول: «زيدًا» إذا قال: «مَنْ رأيت»؟ لأنّ «مررتُ به» تفسيرهُ: لقيتُه ونحوُها. فإنّما تَحْمِلُ الاسمَ على ما يَحْمِلُ عليه السائلُ، كأنَّهم قالوا: «أيَّهم أتَيْتَ»؟ فقلتَ: زيدًا.

ولو قلت: «مررتُ بعمرٍو وزيدًا» لكانَ عربيًّا، فكيف هذا؟ لأنّه فعلٌ والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه: أتيتُ ونحوُها، تحمل الاسم إذا كان العاملُ الأوّلُ فعلاً، وكان المجرورُ في موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى. كما قال جرير [من البسيط]:

٧٦ - جِئْنـي بِمثـلِ بَنـي بَـدْرٍ لِقَـومِهِـمِ ... أو مِثْـلَ أُسْـرَةِ مَنْظـورِ بـن سَيّـارِ

---

٧٦ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٦٦؛ والمقتضب ٤/١٥٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/٦٩؛ والمحتسب ٢/٧٨.

اللغة: بنو بدر: هم بيت فزارة وعدهم، وكذلك منظور بن زبان بن سيار من فزارة أيضاً، وهم أخوال جرير.

المعنى: هل في قومك مثل بني بدر، أو مثل أهل منظور بن زبان بن سيار؟! فإن كان في قومك من يماثلهم، تقدر على هجائي والوقوف أمامي.

الإعراب: «جئني»: فعل أمر مبني على السكون، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). «بمثل»: جار ومجرور متعلقان بـ (جئني). «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «بدر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لقومهم»: «لقوم»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة، بتقدير (جئني بمثلهم كافين)، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «أو»: حرف عطف. «مثل»: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف تقديره (هات). «أسرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «منظور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ابن»: صفة (منظور) أو (بدل منه) مجرورة بالكسرة. «سيار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

ومثله قول العجّاج [من الرجز]:

٧٧ - يَـذْهَبْـنَ فـي نَجْـدٍ وغَـوْرًا غـائـرَا

كأنه قال: «ويَسلكن غورًا غائرًا»، لأنّ معنى «يَذْهَبْنَ» فيه: يسلُكن.

ولا يجوز أن تُضْمِرَ فعلاً لا يَصلُ إلاّ بحرف جرّ، لأنّ حرف الجرّ لا يُضْمَرُ، وسترى بيان ذلك. ولو جاز ذلك لقلت: «زيدٍ»، تريد: مُرَّ بزيد.

ومثلُ هذا ﴿وحُورًا عِيناً﴾[1] في قراءة أُبَيّ بن كعبٍ.

فإنْ قلت: «قَدْ لقيتُ زيدًا، وأَمَّا عمرٌو فقد مررتُ به»، و «لقيتُ زيدًا وإذا عبدُ الله يَضربُه عمرٌو» فالرفعُ، إلاّ في قول من قال: «زيدًا رأيتُه وزيدًا مررتُ به»، لأنَّ «أَمَّا» و «إذا» يُقطَعُ بهما الكلامُ، وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء إلاّ أن يَدْخُلَ عليهما

= وجملة «جئني»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «هات مثل» (المقدّرة) معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «جئني بمثلٍ.. أو مثلَ» حيث عطف الاسم المنصوب (مثلَ) على الاسم المجرور (بمثل) ظاهرًا، وفي الحقيقة هو عطف جمل.

٧٧ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٩٠؛ وأساس البلاغة ص ٤٣١ (فسق)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٣؛ والخصائص ٢/ ٤٣٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٨٨؛ والمحتسب ٢/ ٤٣.

اللغة: النجد: ما أشرف من الأرض وارتفع. الغور: المطمئنّ من الأرض. الغائر: الذاهب في الأرض.

المعنى: يذهبن في مختلف نواحي الأرض، في ما أشرق منها وما انحدر.

الإعراب: «يذهبن»: فعل مضارع مبنيّ على السكون لاتّصاله بنون النسوة، «**والنون**»: فاعل. «**في نجد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يذهبن». «وغوراً»: **الواو**: حرف عطف، «**غوراً**»: معطوف على محلّ شبه الجملة «في نجد»، لأنّه في المعنى مفعول به. «**غائراً**»: نعت «غوراً» منصوب.

وجملة «يذهبن...» الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «وغوراً»، فهو معطوف على قوله: «في نجد»، فعطف بالنصب على المجرور لأنه في محل نصب مفعول به في النيّة، كأنه قال: يسلكن نجداً وغوراً، فمعنى يذهبن فيه: يسلكن.

(١) الواقعة: ٢٢، وهذه قراءة أُبيّ، وعبد الله بن مسعود، وعيسى بن عمر، وغيرهم.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٧/ ٦٦؛ والبحر المحيط ٨/ ٢٠٦؛ وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٠٥؛ والمحتسب ٢/ ٣٠٩؛ ومعاني الفراء ٣/ ١٢٤.

ما يَنْصِب[1]، ولا يُحْمَلُ بواحدٍ منهما آخِرٌ على أوّلَ كما يُحْمَل بـ «ثُمَّ» و «الفاءِ»، ألا ترى أنّهم قرؤوا: ﴿وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[2] وقبله نصبٌ[3]، وذلك لأنها تَصرِفُ الكلامَ إلى الابتداءِ، إلاّ أن يُوقَع بعدَها فعلٌ، نحو: «أمّا زيدًا فضربتُ».

ولو قلت: «إنَّ زيدًا فيها» أو «إنّ فيها زيداً وعمرٌو أدخلتُه أو دخلتُ به»، رفعتَه إلاّ في قول من قال: «زيدًا أدخلتُه وزيدًا دخلتُ به»، لأنّ «إنّ» ليس بفعل وإنّما هو مشبَّهٌ به. ألا ترى أنّه لا يُضْمَرُ فيه فاعلٌ ولا يؤخَّرُ فيه الاسمُ، وإنّما هو بمنزلة الفعل كما أن «عشرين درهماً» و «ثلاثين رجلاً» بمنزلة «ضارِبينَ عبدَ الله»، وليس بفعل ولا فاعل.

وكذلك «ما أحسنَ عبدَ الله»، و «زيدٌ قد رأيناه»، فإنما أجريتَه ـ يُعنَى «أحسن» ـ في هذه المواضع مُجْرَى الفعل في عملِه، وليس كالفعل ولم يجيءْ على أمثلته ولا على إضمارِه، ولا تقديمِهِ ولا تأخيره ولا تصرُّفِهِ، وإنّما هو بمنزلة «لَدُنْ غُدْوَةً»، و «كَمْ رجُلاً»، فقد عَمِلاَ عَمَلَ الفعل وليسا بفعل ولا فاعلٍ.

ومما يُختار فيه النصبُ لنصبِ الأوّل ويكون الحرفُ الذي بين الأوّل والآخر بمنزلة الواو والفاءِ وثُمَّ، قولك: «لقيتُ القومَ كلَّهم حتَّى عبدَ الله لقيتُه»، و «ضربتُ القوم حتّى زيداً ضربتُ أباه»، و «أتيتُ القومَ أجمعين حتّى زيداً مررتُ به»، و «مررتُ بالقوم حتّى زيدًا مررتُ به». فـ «حتّى» تَجرِي مَجْرى «الواو» و «ثُمَّ»، وليست بمنزلة «أمّا» لأنها إنَّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبْتَدأُ. وتقول: «رأيتُ القومَ حتّى عبدَ الله»، وتَسكتُ، فإنّما معناه أنّك قد رأيت عبدَ الله مع القوم كما كان «رأيتُ القومَ وعبدَ الله» على ذلك. وكذلك «ضربتُ القومَ حتّى زيدًا أنا ضاربُه».

وتقول: «هذا ضاربُ القوم حتّى زيدًا يَضربه»، إذا أردتَ معنى التنوين، فهي كالواو إلاّ أنّك تجرّ بها إذا كانت غايةً والمجرورُ مفعولٌ، كما أنّك قد تجرّ في قولك: «هذا ضارِبُ زيدٍ غدًا» وتكفّ النون. وهو مفعولٌ بمنزلته منصوبًا منوّنًا ما قبله.

---

(١) قال السيرافي: «يعني إلاّ أن يدخل على ما بعد «أما» و «إذا» ما ينصب، فتقول: «لقيت زيدًا، وأمّا عمرو فضربت»، أما ما يجرّ فتقول: «وأما بعمرو فمررت»، و «لقيت زيدًا وإذا عبد الله يضربه بكر»، فما بعدهما بمنزلة المبتدأ حتى يدخل عليهما ما ينصب أو يجرّ».

(٢) فصلت: ١٧.

(٣) أي: منصوب، وهو قوله: ﴿فأرسلنا عليهم ريحاً صرصراً﴾ [فصلت: ١٦]، فلو كان بمنزلة العطف لاختير فيه النصب. وقد يقال اعتراضاً على هذا: إنّ ما قبله مرفوع، وهو ﴿فَأَمّا عاد﴾ [فصلت: ١٥]، والجواب أن ذلك غير مراد سيبويه عن السيرافي.

ولو قلت: «هَلَكَ القومُ حتّى زيدًا أَهلكتهُ»، ٱخْتِير النصبُ، ليُبَنى على الفعل كما بُنِي ما قبله مرفوعًا كان أو منصوبًا، كما فُعِلَ ذلك بعد ما بُني على الفعل وهو مجرورٌ.

فإن قلت: إنما هو لنصب اللفظ، فلا تنصبْ بعد «مررتُ بزيد» وانصِبْ بعد «إنَّ فيها زيدًا». وإن كان الأوّل لأنّه في معنى الحديث مفعولٌ، فلا ترفَعْ بعد «عبدِ الله» إذا قلت: «عبدُ الله ضربتُه» إذا كان بعده: و «زيدًا مررت به»[1].

وقد يحسُنُ الجرُّ في هذا كلِّه، وهو عربيّ، وذلك قولُك: «لقيتُ القومَ حتَّى عبدِ الله لقيتهُ»، فإنّما جاء بـ «لقيته» توكيدًا بعد أنْ جعله غايةً، كما تقول: «مررتُ بزيدٍ وعبدِ الله مررتُ به». قال الشاعر، وهو ابن مروان النحويّ [من الكامل]:

٧٨ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حتّى نَعْلِهِ، ألقاها

---

(١) قال السيرافي ما معناه: إذا ذهبت إلى اختيار النصب هنا مراعاةً لنصب ما قبله لفظًا لا لمراعاة البناء على الفعل منصوبًا أو مرفوعًا، وجب عليك أن لا تنصب بعد قولك: «مررتُ بزيد»، فلا تقول: «مررتُ بزيد وعمرًا كلمته»، مراعاةً لما قبله، لأنه غير منصوب؛ وإذا ذهبتَ إلى اختياره مراعاةً للمعنى وجب أن تنصب «زيدًا مررتُ به» بعد «عبد الله ضربته»، لأنّ «عبد الله» في معنى المفعول المنصوب.

٧٨ - **التخريج**: البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠؛ ولأبي (أو لابن) مروان النحويّ في خزانة الأدب ٣/ ٢١؛ والدرر ٤/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥؛ والجنى الداني ص ٥٤٧، ٥٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢؛ والدرر ٦/ ١٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٤؛ ورصف المباني ص ١٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦.

اللغة: هذا البيت في قصّة المتلمّس الذي غضب عليه عمرو بن هند فسيّره هو وطرفة إلى عامله في البحرين مزوّدين بكتابين فيهما الأمر بقتلهما... ولمّا عرف المتلمس ما في كتابه، رمى به في نهر الحيرة. والمعنى أنّه ألقى الكتاب والزاد حتى النعل ألقاها أيضاً.

الإعراب: **ألقى**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». **الصحيفة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **كي** حرف مصدريّة ونصب. **يخفّف**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». والمصدر المؤوّل من «كي» وما بعدها في محلّ جر بحرف جر محذوف هو اللام، والجار والمجرور متعلّقان بـ «ألقى». **رحله**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **والزاد**: الواو حرف عطف، «الزاد»: معطوف على «الصحيفة» منصوب بالفتحة. **حتى**: حرف عطف. **نعله**: معطوف على الزاد منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبين في محلّ جرّ بالإضافة. **ألقاها**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً. تقديره «هو».

=

والرفعُ جائزٌ كما جاز في «الواو» و «ثُمَّ»، وذلك قولُك: «لقيتُ القومَ حتّى عبدُ الله لقيتُه»، جعلتَ «عبدَ الله» مبتدأً وجعلت «لقيتهُ» مبنيًّا عليه كما جاز في الابتداء، كأنّك قلت: «لقيتُ القومَ حتى زيدٌ مَلْقِيٌّ»، و «سَرّحتُ القومَ حتّى زيدٌ مسرَّحٌ»، وهذا لا يكون فيه إلاّ الرفعُ، لأنّك لم تَذْكُرْ فعلاً، فإذا كان في الابتداء «زيدٌ لقيتُه» بمنزلة «زيدٌ منطلقٌ» جاز ههنا الرفع.

= وجملة: «ألقى الصحيفة» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ألقاها» الفعليّة تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب؛ وهذا يرجّح رواية رفع «نعله» على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعليه تكون حتى ابتدائيّة لا عاطفة.

الشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاها» حيث يجوز في «حتّى» ثلاثة وجوه: الرفع على الابتداء، و «ألقاها» خبره. والجرّ على أنّ «حتّى» حرف جرّ بمعنى «إلى». والنصب على العطف بـ «حتّى». وردّ الوجه الثالث بأنّ المعطوف بـ «حتى» لا يكون إلاّ بعضاً أو غاية للمعطوف عليه، و «النعل» ليس بعض «الزاد» ولا غايته. وأجيب بأنّ البيت يؤوّل والتقدير: «ألقى ما ينقله حتى نعله»، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة.

هذا بابُ ما يُختارُ فيه النصبُ
وليس قبلَه منصوبٌ بُنِيَ على الفعل، وهو بابُ الاستفهام

وذلك أنّ من الحُروفِ حُروفًا لا يُذْكَرُ بعدها إلاّ الفعلُ ولا يكون الذي يلَيها غيرُه، مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا.

فممّا لا يليه الفعلُ إلاّ مظهرًا: قَدْ، وسَوْفَ، ولَمَّا، ونحوُهُنَّ. فإن اضْطُرّ شاعرٌ، فقَدّم الاسمَ وقد أوقَعَ الفعلَ على شيء من سببه، لم يكن حدُّ الإعراب إلاّ النَّصبَ، وذلك نحوُ: «لم زَيْدًا أضْرِبْهُ»، إذا اضطُرّ شاعرٌ فقدَّم لم يكن إلاّ النصبُ في «زيدٍ» ليس غيرُ، لو كان في شعر، لأنّه يُضمِرُ الفعلَ إذا كان ليس ممّا يليه الاسمُ، كما فعلوا ذلك في مواضع ستراها إن شاء الله.

وأمّا ما يجوز فيه الفعلُ مضمرًا ومظهرًا، مقدّمًا ومؤخّرًا، ولا يستقيم أن يُبْتَدَأَ بعده الأسماء، فهَلاَّ ولَوْلاَ ولَوْمَا وألاّ. لو قلتَ: «هَلاَّ زيدًا ضربتَ»، و «لولا زيدًا ضربتَ»، و «ألاّ زيدًا قتلتَ» [جاز]. ولو قلتَ: «ألاّ زيدًا»، و «هلاّ زيدًا» على إضمار الفعل ولا تذكُره جاز. وإنّما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمرِ، فجاز فيه ما يجوز في ذلك.

ولو قلتَ: «سَوْفَ زيدًا أضربُ» لم يحسُنْ، أو «قد زيدًا لقيتُ» لم يحسُنْ، لأنّها إنما وُضِعَتْ للأفعال، إلاّ أنه جاز في تلك الأحرف التأْخيرُ والإضمارُ، لما ذكرت لك من التحضيض والأمر.

وحروفُ الاستفهام كذلك بُنيت للفعل[1] إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء والأصلُ غيرُ ذلك. ألا ترى أنّهم يقولون: «هَلْ زيدٌ منطلقٌ»، و «هل زيدٌ في

---

(١) أي: لا يليها إلا الفعل.

الدار»، و «كيف زيدٌ آخِذٌ». فإن قلت: «هل زيدًا رأيتَ» و «هل زيدٌ ذهب»، قَبُحَ ولم يجُزْ إلاّ في الشعر، لأنّه لمّا اجتمع الاسمُ والفعلُ، حملوه على الأصل، فإن اضطُرَّ شاعرٌ، فقدّم الاسمَ، نصبَ كما كنتَ فاعلاً ذلك بـ «قَدْ» ونحوِها. وهو في هذه أحسنُ، لأنّه يبتدأُ بعدها الأسماءُ. وإنَّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنّه غيْر واجبٍ[1]، وأنه يريد به من المخاطَبِ أمرًا لم يَسْتَقِرَّ عند السائل. ألا ترى أنَّ جوابه جَزْمٌ[2] فلهذا اخْتِير النصبُ، وكَرِهُوا تقديمَ الاسم[3]، لأنّها حروفٌ ضارَعَتْ بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابُها كجوابه وقد يَصير معنى حديثها إليه[4]. وهي غيرُ واجبةٍ كالجزاء، فقَبُحَ تقديمُ الاسم لهذا. ألا ترى أنّك إذا قلت: «أيْنَ عبدُ الله آتِهِ»، فكأَنَكَ قلتَ: «حيثُما يَكُنْ آتِهِ».

وأمّا الألفُ فتقديمُ الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ كما جاز ذلك في «هَلاَّ»، وذلك لأنها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيرُه. وإنّما تركوا الألف في «مَنْ»، و «متى»، و «هَلْ»، ونحوِهن حيثُ أَمِنُوا الالتباسَ. ألا ترى أنّك تُدْخِلُها على «مَنْ» إذا تمَّتْ بصلتها، كقول الله عزّ وجلّ: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى في النار خَيْرٌ أَمَّنْ يأتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾[5]. وتقول: «أَمْ هَلْ»، فإنّما هي بمنزلة «قَدْ»، ولكنّهم تركوا الألفَ استغناء، إذ كان هذا الكلامُ، لا يقَعُ إلاّ في الاستفهام. وسوف تراه إن شاء الله متبيَّنًا أيضًا. فهي ههنا بمنزلة «إنْ» في باب الجزاء، فجاز تقديمُ الاسمِ فيها، كما جاز في قولك: «إنِ اللّهُ أَمْكَنَني من فلانٍ فعلتُ كذا وكذا». ويُختار فيها النصبُ، لأنّكَ تُضْمِرُ الفعلَ فيها، لأنّ الفعل أولَى إذا اجتمع هو والاسمُ. وكذلك كنتَ فاعلاً في «إنْ»، لأنّها إنّما هي للفِعْلِ. وسترى بيان ذلك إن شاء الله.

فالألفُ إذا كان معها فعلٌ، بمنزلة «لولا» و «هلاّ»، إلاّ أنّك إن شئت رفعتَ فيها.

---

(١) أي: يجوز أن يقع وألاّ يقع.

(٢) قال السيرافي: «يعني ألا تَرَى أنّ جواب الاستفهام جزم [أي: مجزوم] كما يكون جواب الأمر، تقول: «أين زيد آتِه»، كما تقول: «ائتني آتِك».

(٣) قال السيرافي: «يعني أنّ حروف الاستفهام أيضًا تشبه حروف الجزاء لأنّها يُجازى بها وهي غير واجبة كما أنّ حروف الجزاء غير واجبة لأن الشرط يجوز أن يقع وأن لا يقع كالاستفهام».

(٤) قال السيرافي: «يعني إذا قلت: «أينَ زيدٌ آتِه» فـ«أين زيد» استفهام، و «آته» مجازاة، وقد ناب الاستفهام عن الشرط، فصار معنى حديث الاستفهام».

(٥) فصلت: ٤٠.

والرفع مع الألِف أمثلُ منه في «مَتَى» ونحوِها، لأنّه قد صار فيها مع أنّك تَبتدِىءُ بعدها الأسماء أنّك تُقَدِّمُ الاسمَ قبل الفعل[١]، والرفعُ فيها على الجواز[٢].

ولا يجوز ذلك في «هَلّا» و «لولا»، لأنّه لا يُبتدأُ بعدهما الأسماءُ. وليس جوازُ الرفع في الألف مثلَ جواز الرفع في «ضربتُ زيدًا» و «عمرًا كلمته»، لأنّه ليس هاهنا حرف هو بالفعل أَولى، وإنما اختير هذا على الجواز، وليكون معنًى واحدًا فهذا أقوى. والذي يُشْبِهُهُ من حروف الاستفهام الألفُ.

واعلم أن حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصيّر بعدها الاسمُ إذا كان الفعلُ بعد الاسم: لو قلت: «هل زيدٌ قام»، و «أينَ زيدٌ ضربتَه»، لم يجز إلاّ في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبتَه، إلاّ الألفَ فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسمُ. فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم، وبعد ذلك الاسم اسمٌ من فِعْلٍ نحو: «ضارب»، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلاّ في الشعر، لو قلت: «هل زيدٌ أنا ضاربُه»، لكان جيّداً في الكلام، لأن «ضاربًا» اسمٌ وإن كان في معنى الفعل. ويجوز النصب في الشعر.

---

(١) قال السيرافي: «يعني أنَّ الألف قد اجتمع فيها أنه يليها الابتداء ويليها الاسم المنصوب الذي يعمل فيه الفعل الذي بعده، وهو الاختيار».

(٢) قال السيرافي: «أي لا على الاختيار، ولا يجوز ذلك في «هلاّ» و «لولا» لأنّه لا يُبتدأ بعدهما الأسماء، فلا يجوز أن تقول: «هلاّ زيد قائم»، ويجوز أن تقول: «هلاّ زيدًا ضربته» على معنى «هلاّ ضربتَ زيدًا ضربته».

هذا باب ما ينتصب في الألف[1]

تقول: «أَعبدَ الله ضربتَه»؟ و «أزيدًا مررتَ به»؟ و «أعمرًا قتلتَ أخاه»؟ و «أعمرًا اشتريتَ له ثوبًا»؟ ففي كلّ هذا قد أضمرتَ بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيرُه، كما فعلتَ ذلك فيما نصبتَه في هذه الأحرف في غير الاستفهام. قال جريرٌ [من الوافر]:

٧٩ - أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أم رِيَاحاً　　عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا

---

(١) يقصد بالألف همزة الاستفهام.

٧٩ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٤؛ والأزهيّة ص ١١٤؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٥ (خشب)، ١٥/ ١٧ (طها)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٣؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٩٠.

اللغة: ثعلبة ورياح: قبيلتان. عدلت: سوّيت. طهيّة: حي من بني تميم. الخشاب: قوم من بني مالك بن حنظلة.

المعنى: يفخر جرير بأبطال قومه، ويسمّي أسماءهم، ويسخر من قوم الفرزدق.

الإعراب: **«أثعلبة»**: الهمزة: للاستفهام، «ثعلبة»: مفعول به لفعل محذوف يفسّره ما بعده والتقدير: «أأهنت ثعلبة» مثلاً. **«الفوارس»**: نعت «ثعلبة» منصوب. **«أم»**: حرف عطف. **«رياحاً»**: معطوف على «ثعلبة». **«عدلت»**: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. **«بهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «عدلت». **«طهية»**: مفعول به. **«والخشابا»**: الواو: حرف عطف، «الخشابا»: معطوف على «طهيّة»، والألف: للإطلاق.

وجملة «أأهنت» المقدرة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عدلت»: تفسيرية.

الشاهد فيه قوله: «أثعلبة الفوارس» حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام مع أنّ الاستفهام عن الاسم، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدلّ عليه المذكور بعده، وهو «عدلت بهم»، وليس المحذوف =

فإذا أوقعتَ عليه الفعلَ أو على شيءٍ من سببه نصبتَه، وتفسيرُه ههنا هو التفسيرُ الذي فُسِّرَ في الابتداء: أنّك تُضمِر فِعلاً هذا تفسيرُه. إلاَّ أنَّ النصب هو الذي يُختار ههنا، وهو حدُّ الكلام. وأمّا الانتصابُ ثَمَّ وهاهنا فمن وجهٍ واحدٍ. ومثلُ ذلك: «أَعبدَ الله كنتَ مِثلَـه»؟ لأنَّ «كنتَ» فعلٌ والمِثلُ مضافٌ إليه وهو منصوبٌ. ومثلُه: «أزيدًا لستَ مثلَه»؟ لأنّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك: «أزيدًا لقِيتَ أخاه»؟ وهو قول الخليل.

ومثلُ ذلك: «ما أَدْرِي أَزيدًا مررتُ به أم عمرًا»؟ و «ما أُبالي أعبدَ الله لقيتُ أخاه أم عمـراً»؟ لأنه حرفُ الاستفهام، وهي تلك الألفُ التي في قولك: «أزيدًا لقيتَه أم عمرًا».

وتقول: «أعبدُ الله ضَرَبَ أخوه زيداً؟ لا يكون إلاَّ الرفعُ، لأنَّ الذي من سبب عبدِ الله مرفوعٌ فاعِلٌ، والذي ليس من سببه مفعولٌ، فيرتَفع إذا ارتَفع الذي من سببه، كما ينتَصب إذا انتصَب، ويكون المضمرُ ما يَرْفعُ كما أضمرتَ في الأوّل ما يَنْصِب، فإنما جُعِلَ هذا المظهَر بيانَ ما هو مثلُه.

فإن جعلتَ «زيدًا» الفاعِلَ قلت: «أعبدَ الله ضربَ أخاه زيدٌ»؟

وتقول: «أَعبدُ الله ضرب أَخوه غلامَه»؟ إذا جعلت «الغلامَ» في موضع «زيد» حيث قلت: «أعبدُ الله ضرب أخوه زيدًا»؟ فيصيرُ هذا تفسيرًا لشيء رَفَعَ «عبدَ الله» لأنّه يكون مُوقِعًا الفعلَ بما يكون من سببه كما يوقِعُه بما ليس من سببه، كأنّه قال في التمثيل وإن كان لا يُتكلَّمُ به: «أعَبدُ الله أهانَ غلامَه أو عاقبَ غلامَه»؟ أو صار في هذه الحال عند السائل وإن لم يكن، ثُم فسّر.

وإن جعلتَ «الغلامَ» في موضع «زيدٍ» حين رفعتَ «زيدًا» نصبتَ، فقلت: «أعبدَ الله ضَرَبَ أخاه غلامُه»؟ كأنه جعله تفسيرًا لفعلٍ غلامُهُ أوقعَهُ عليه، لأنّه قد يُوقع الفعلَ عليه ما هو من سببه كما يوقِعُه هو على ما هو من سببه، وذلك قولك: «أَعبدُ الله ضربَ أباه»؟ و «أعبدَ الله ضَرَبَهُ أبوه»؟ فجرى مجرى «أعبدُ الله هو ضَرَبَ زيدًا»؟ و «أعبدَ الله ضَرَبَهُ زيدٌ»؟ كأنه في التمثيل تفسيرٌ لقوله: «أعبدَ الله أهانَ أباهُ غلامُه»؟ و «أعبدَ الله ضربَ أخاه غلامُه»؟

= من لفظ الفعل المذكور، بل هو من معناه، والتقدير: «أأهنت ثعلبة»، أو «أأظلمت ثعلبة»، أو نحو ذلك. وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه، وذهب ابن الطراوة إلى أنّه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع.

ولا عليك أقدّمتَ «الأخَ» أمْ أخّرتَه، أمْ قدّمت الغلام أمْ أخَّرته، أيهما ما جعلتَه كـ «زيد» مفعولاً فالأوّلُ رفعٌ[(١)]. وإن جعلتَه كـ «زيد» فاعِلاً فالأوّلُ نصبٌ[(٢)].

وتقول: «آلسَّوْطَ ضُرِبَ به زيدٌ»؟ وهو كقولك: «آلسَّوْطَ ضُربتَ به»؟ وكذلك: «آلخِوانَ أُكِلَ اللحمُ عليه»؟ وكذلك: «أزيدًا سُمّيتَ به أو سُمِّيَ به عمرٌو»، لأنّ هذا في موضع نصب، وإنّما تعتبَره أنك لو قلت: «آلسّوْطَ ضُرِبْتَ»؟ فكان هذا كلامًا، أو «آلخِوانَ أكلْتَ»؟ لم يكن إلاّ نصبًا، كما أنك لو قلت: «أزيدًا مررتَ»؟ فكان كلامًا لم يكن إلاّ نصبًا. فمن ثَمَّ جُعِلَ هذا الفعلُ الذي لا يَظهر تفسيرُه تفسيرَ ما يَنْصِب.

فاعتَبِرْ ما أَشْكَلَ عليك من هذا بذا. فإن قلت: «أزيدٌ ذُهِبَ به»؟ أو «أزيدٌ أنطلِقَ به»؟ لم يكن إلاّ رفعًا لأنّك لو لم تَقُلْ: «به» فكان كلامًا لم يكن إلاّ رفعًا، كما قلتَ: «أزيدٌ ذَهَبَ أخوه»؟ لأنك لو قلت: «أزيدٌ ذَهَبَ»؟ لم يكن إلاّ رفعًا.

وتقول: «أزيدًا ضربتَ أخاه»؟ لأنكَ لو ألقيت «الأخَ» قلت: «أزيدًا ضربتَ»؟ فاعتبِرْ هذا بهذا، ثم اجعَلْ كلَّ واحدٍ جئتَ به تفسيرَ ما هو مثلُه.

و «اليومُ» والظروفُ بمنزلة «زيدٍ» و «عبدِ الله»، إذا لم يكنَّ ظروفًا. وذلك قولك: «أَيَوْمَ الجُمُعَةِ يَنطلِقُ فيه عبدُ الله»؟ كقولك: «أَعمرًا تكلَّمَ فيه عبدُ الله»؟ و «أيومُ الجمعة يُنْطَلَقُ فيه»؟ كقولك: «أزيدٌ يُذْهَبُ به»؟

وتقول: «أَأَنت عبدُ الله ضربتَه»؟ تُجْريه هاهنا مُجرى «أنا زيدٌ ضربتُه»، لأنّ الذي يَلي حرفَ الاستفهام «أنْتَ»، ثمّ ابتدأتَ هذا وليس قبله حرفُ استفهام ولا شيءٌ هو بالفعل وتقديمِه أَوْلى. إلاّ أنك إن شئت نصبتَه كما تنصب «زيدًا ضربتُه»، فهو عربيٌّ جَيّدٌ، وأمرهُ هاهنا على قولك: «زيدٌ ضربته»[(٣)].

فإن قلت: «أَكُلَّ يوم زيدًا تضرِبُه»؟[(٤)] فهو نصبٌ، كقولك: «أزيدًا تَضْرِبُه كلَّ يوم»،

---

(١) أي: مرفوع.

(٢) أي: منصوب.

(٣) قال أبو الحسن: «أأنتَ عبدَ الله ضربته»؟ النصب أجود، لأنّ «أنت» ينبغي أن ترتفع بفعل مضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به «أنت» ساقطًا على «عبد الله»».

(٤) قال السيرافي: يريد أنَّ تقدّمَ الظرف كتأخّره في قولك «أَكُلَّ يوم زيدًا تضربُه»؟ لأنّه لا فرق بين أن تقول: «أزيدًا كُلَّ يوم تضربه»؟ وبين أن تقول: «أكُلَّ يوْم زَيْدًا تضربه؟ ولا يشبه هذا قولك: «أأنت عبدَ الله ضربته»؟ ولا قولك: «أزيدٌ هِندٌ تَضْربها»؟ لأنّ نحوَ هذا المثال اشتملَ على «أنت» وهو مبتدأ، ولم يكن

لأنَّ الظرف لا يَفصِل في قولك: «ما اليومَ زيدٌ ذاهِبًا»، و «إنّ اليومَ عمرًا منطلقٌ»، فلا يحَجُز هاهنا كما لا يَحَجُزُ ثَمَّةَ.

وتقول: «أعبدُ الله أخوه تَضربه»؟ كما تقول: «أَأَنت زيدٌ ضربتَه»؟ لأن الاسم هاهنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء. وإن نصبته على قولك: «زيدًا تضربه»، قلت: «أزيدًا أخاه تضربُه»؟ لأنك نصبت الذي من سببه بفعل هذا تفسيره[1].

ومن قال: «زيدًا ضربته» قال: «أزيدًا أخاه تضربه»، فإنما نصب «زيدًا» لأنَّ ألف الاستفهام وقعت عليه، والذي من سببه منصوبٌ. وقد يجوز الرفع في «أعبدُ الله مررتَ به»؟ على ما ذكرت لك، و «أعبدُ الله ضربتَ أخاه»؟ وأما قولك: «أزيدًا مررتَ به»؟ فبمنزلة قولك: «أزيدًا ضربتَهُ»؟ والرفع في هذا أقوى منه في «أعبدُ الله ضربتَه»؟ هو أيضاً قد يجوز إذا جاز هذا كما كان ذلك فيما قبله من الابتداء، وما جاء بعدَ ما بُني على الفعل. وذلك أنه ابتدأ «عبدَ الله»، وجعل الفعلَ في موضع المبنيّ عليه، فكأنه قال: «أعبدُ الله أخوك»[2]؟

= بعد ضمير لـه منصوب ولا متّصل بمنصوب، والعائد إليه التاء في «ضربته»، وهي ضمير مرفوع. أمّا مثالنا، فلا بُدّ فيه من نَصْب الظرف لأنّه لا عائد إليه سواءٌ نصبناه بالظاهر، أو بالمضمر. ويجب نَصب زيدٍ بما ينصب الظرف.

(١) قال أبو الحسن: ««أزيداً أخاه تضربه» الوجهُ: النصب، لأنَّ «زيداً» ينبغي أن يرتفع بفعل مضمر، وذلك الفعل يقع على «أخيه». وأمّا «أزيدٌ أخوه يضربه»؟، فليس الفعل من «زيد» في شيء، لأنّه إنّما وقع على «الأخ». وليس الفعل لزيدٍ إلاّ في قول من قال: «زيدًا ضربتُه». وأمّا من يقول: «أزيدًا أخاه يَضْرِبُه»؟، فينصبُ الأخ بفعل مضمر، وينصب «زيدًا» بفعل آخر. هذا في المضمر تفسيره. وقد قال قوم: لَا نقول في «زيد» إلاّ الرفعَ وإن نصبنا «الأخ»، لأنّ الذي يقعُ على «الأخ» مضمر، فيكونُ تفسيرًا لمضمر يقع على «زيد». فنقول: أليس المضمر الذي وقع على «الأخ» قد فسّره الفعل الآخر الظاهر، وقد استبان حتى صار كالظاهر؟ فكيف لا يُفسّر المضمرَ الأول؟ وكيف لا يكون الفعل الظاهر تفسيرًا لهما جميعاً، إذ كانا فعلين وكانا في معنى ظاهر؟»

(١) قال أبو الحسن. ««أزيداً أخاه تضربه»؟ الوجهُ: النصب، لأنَّ «زيداً» ينبغي أن يرتفع بفعل مضمر، وذلك لأنّ المنصوب ههنا اسم ليس بمنفصل من الفعل، وإنّما يكون الأوّل على الذي ليس بمنفصل، لأنّ المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء، ويكون في مواضعها، وغير المنفصل لا يكون هكذا. وكذلك: «أزيدٌ لم يَضْرِبْ إلاّ إياه»، لأنّ فعل «زيد» إذا كان مع اسم، يعني ضمير الفاعل الذي في «يضرب»، غير منفصل لم يتعدّ إلى «زيد» ولم يتعدّ فعلُ «زيد» إليه، ألا ترى أنك لا تقول: «أزيداً ضَرَبَ»، وأنت تريدُ: «أزيداً ضرب نفسه»، ولا «أزيداً ضربَهُ»، وأنْتَ تريد أن توقع فعل «زيدٍ» على الهاء، والهاء لـ «زيد»، فلذلك لم تعمل في «زيد». فإن قيل: «الخوان أكَلَ عليْه اللحم»؟ فتنصب «الخوان»، وأنت لاتقول: «الخوان أكلَ اللحم»؟ فلأنّ اللحم اسم منفصل والأسماء المنفصلة يعمل فعلها في الأول، فجرت كلّها على ذلك. كما تقول: «الدرهم أعطيته زيداً»، فـ «اللحم» اسم منفصل إلاّ أنّه لا يقع عغلى «الخوان» إلاّ بحرف جرّ، والأسماء غير المنفصلة لم =

فمن زعم أنّه إذا قال: «أزيدًا مررت به»؟ إنما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي له أن يَجرَّه، لأنه لا يَصل إلا بحرف إضافة.

وإذا أعملتِ العربُ شيئاً مضمرًا لم يَخرج عن عمله مظهرًا في الجر والنصب والرفع؛ تقول: «وبلدٍ»، تريد: «ورُبَّ بلدٍ». وتقول: «زيدًا»، تريد: «عليكَ زيدًا». وتقول: «الهلالُ»، تريد: «هذا الهلال»، فكلُّه يَعمل عملَه مظهرًا.

ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه نصبًا في القياس: «إذَا»، و «حَيْثُ». تقول: «إذا عبدَ الله تَلْقاه فأكرمْه»، و «حيث زيدًا تجدهُ فأَكرمْه»؛ لأنّهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: «اجلسْ حيث زيدٌ جَلَسَ»، أو «اجلسْ إذا زيدٌ يجلسُ» كان أقبحَ من قولك: «إذا جلس زيدٌ وإذا يجلسُ، وحيث يجلسُ، وحيث جلس». والرفع بعدهما جائز، لأنك قد تَبتدىء بعدهما فتقول: «اجلسْ حيث عبد الله جالسٌ»، و «اجلسْ إذا عبدُ الله جَلَسَ».

ولـ «إذا»[1] موضعٌ آخر يحسن ابتداءُ الاسم بعدها فيه. تقول: «نظرتُ فإذا زيدٌ يَضربه عمرٌو»، لأنك لو قلت: «نظرتُ فإذا زيدٌ يذهبُ»، لَحُسنَ. وأَمّا «إذْ» فَيحسن ابتداء الاسم بعدها. تقول: «جئتُ إذ عبدُ الله قائمٌ»، و «جئت إذ عبدُ الله يقوم»، إلاّ أنها في «فَعَلَ» قبيحة، نحو قولك: «جئت إذ عبدُ الله قام». ولكنّ «إذْ» إنما تقع في الكلام الواجب، فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدىء الاسمَ بعدها، فحسن الرفعُ.

ومما ينتصب أوّلُه لأن آخِره ملتبِس بالأول، قوله: «أزيدًا ضربتَ عمرًا وأخاه»؟ و «أزيدًا ضربتَ رجلاً يحبّه»؟ و «أزيدًا ضربت جاريتينِ يحبّهما»؟ فإنما نصبت الأوّل لأنّ الآخِرَ ملتبِس به، إذ كانت صفتُه ملتبسة به. وإذا أردت أن تَعْلَم التباسه به فأدخلْه في الباب الذي تقدَّمُ فيه الصفةَ، فما حسُن تقديمُ صفته فهو ملتبس بالأول، وما لا يحسن فليس ملتبسًا

تجرِ مجراها، لأنّ المنفصلة إنْ كان فيها ما لا يجوز أن يلفظ به، فقد يكون من المنفصلة ما يلفظ به كثيراً على أن تُعْمل أحدهما في الآخر، شبّهت ما لا يحسن في التقديم بهذا الذي يحسن. وأمّا غير المنفصلة، فلم يكن فيها شيء تشبّه به».

(١) يعني: إذا الفَجائيّة.

به. ألا ترى أنكَّ تقول: «مررتُ برجل منطلقةٍ جاريتان يحبّهما»، و«مررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه»؛ لأنَّك لمَّا أشركت بينهما في الفعل صار «زيدٌ» ملتبسًا بـ «الأخ» فالتبَس بـ «رجل»، ولو قلت: «أزيدًا ضربتَ عمرًا وضربت أخاه»؟ لم يكن كلامًا، لأنَّ «عمرًا» ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسًا به. ألا ترى أنَّك لو قلت: «مررت برجل قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه» لم يجز، لأنَّ أحدهما ملتبس بالأول والآخَر ليس ملتبسًا.

هذا باب ما جَرَى في الاستفهام من أسماءِ الفاعِلينَ والمفعولينَ مَجْرَى الفعل كما يَجري في غيره مَجرى الفعل

وذلك قولك: «أزيدًا أنت ضاربُه»[1]؟ و «أزيدًا أنت ضاربٌ له»؟ و «أعمرًا أنت مُكرِمٌ أخاه»؟ و «أزيدًا أنت نازلٌ عليه»؟ كأنّك قلت: «أنت ضاربٌ»، و «أنت مكرمٌ»، و «أنت نازل»، كما كان ذلك في الفعل، لأنّه يَجري مَجراه ويَعْمَلُ في المعرفة كلِّها والنكرةِ، مقدَّمًا ومؤخَّراً، ومظْهَراً ومضمْرًا.

وكذلك: «آلدّارَ أنت نازلٌ فيها»؟

وتقول: «أَعْمرًا أنت واجدٌ عليه»؟ و «أخالدًا أنت عالم به»؟ و «أزيدًا أنت راغبٌ فيه»؟ لأنك لو ألقيت «عليه» و «به» و «فيه» ممّا هاهنا لتعتبِر، لم يكن ليكون إلاّ مما ينتصب، كأنّه قال: «أعبدَ الله أنت ترغَبُ فيه»؟ و «أعبدَ الله أنت تعلَمُ به»؟ و «أعبدَ الله أنت تجِدُ عليه»؟ فإنما استفهمتَه عن علمه به ورِغْبَتِه فيه في حال مسألتك.

ولو قال: «آلدّارُ أنت نازلٌ فيها»؟ فَجَعَل «نازلاً» اسمًا رفَع، كأنَّه قال: «آلدارُ أنت رجل فيها»؟

ولو قال: «أزيدٌ أنت ضاربهُ»؟ فجعله بمنزلة قولك: «أَزيدٌ أنت أخوه»؟ جاز.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: يعني أنه بمنزلة قولك: «أزيدًا تَضْربُه»، واسم الفاعل يجري مجرى الفعل، ويعمل عمله. فإن قيل إنّ الضمير العائد على «زيد» مجرور، فكيف ينصب هو؟ فالجواب: إنّ جرّ الضمير لا يمنع أن يكون «ضارب» في معنى الفعل. ونظير هذا قولك: «أزيدًا مررتَ به»؟ فالجرّ في اللفظ، والنيّة نيّةُ التنوين في «ضارِبُهُ» كأنّك قلت: «ضاربٌ له». وقوله: و «يعمل في المعرفة كلّها والنكرة.. إلخ» يعني أنّ اسم الفاعل بمنزلة الفعل، فيعمل عمله، ويجري مجراه من تقديم المعمول وتأخيره، وإظهاره وإضماره.

ومثل ذلك في النصب: «أزيدًا أنت محبوسٌ عليه»؟ و «أزيدًا أنت مُكابَر عليه»؟ وإن لم يرد به الفعلَ وأراد به وجهَ الاسم رَفَع.

وكذلك جميعُ هذا، فمفعولٌ مثلُ: يُفعَلُ، وفاعِلٌ مثلُ: يَفْعَلُ.

وممّا تُجريه مُجْرى أسماء الفاعلين «فَوَاعِلُ»، أَجْرَوه مُجرى «فاعِلةٍ» حيث كانوا جمعوه وكسّروه عليه، كما فعلوا ذلك بـ «فاعلين» و «فاعِلاتٍ». فمن ذلك قولهم: «هنّ حَواجّ بيتَ الله». وقال أبو كبير الهذليّ [من الكامل]:

٨٠ - مِمَّــنْ حَمَلْــنَ بـــه وهـــنَّ عَــواقِــدٌ   حُبُــكَ النِّطــاقِ فَشَــبَّ غَيْــرَ مُهَبَّــلِ

وقال العجّاج:

أَوَالِفًــــا مَكّـــــةَ مِـــــنْ وُرْقِ الحَمِـــي[1]

---

٨٠ - **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧، ٢/ ٩٦٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٤؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥؛ ولسان العرب ١١/ ٦٨٨ (هبل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٦.

اللغة: حملن: الضمير يعود إلى النساء وإن لم يجر لهن ذكر. الحُبُك: الطرائق. النطاق: الإزار، ما تشده المرأة في حقوها. شَبَّ: قوي وترعرع. المُهبَّل: المدعو عليه بالهبل وهو الثكل، وقيل: هو المعتوه الذي لا يتماسك.

المعنى: إن هذا الفتىٰ من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محموداً مرضيًّا.

الإعراب: «ممن»: «من»: حرف جر، «مَنْ»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «حملن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حملن». «وهن»: الواو: حالية، «هن»: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «عواقد»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «حبك»: مفعول به لاسم الفاعل عواقد منصوب بالفتحة. «النطاق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «فشَبَّ»: الفاء: استئنافية، «شبَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل (هو). «غير»: حال منصوب بالفتحة. «مهبّل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «حملن»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «شب»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «هن عواقد»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «عواقد حبك» حيث نصب (حبكَ) مفعولاً به لاسم الفاعلين (عواقد).

(١) تقدم بالرقم ١.

وقد جعل بعضُهم «فُعّالاً» بمنزلة «فَواعِلَ»، فقالوا: «قُطّانٌ مكّةَ»، و «سُكّانٌ البلدَ الحرامَ»، لأنه جمعٌ كـ «فواعل».

وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالِغوا في الأمرِ، مُجراه إذا كان على بناء «فاعِلٍ»، لأنّه يريد به ما أراد بـ «فاعِل» من إيقاع الفعل[1]، إلاّ أنّه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة. فمَا هو الأصلُ الذي عليه أكثرُ هذا المعنى: فَعولٌ، ومِفْعال وفَعّال وفَعِلٌ. وقد جاء: «فَعيلٌ» كـ «رحيمٍ وعَليمٍ وقدير وسَميع وبَصير»، يجوز فيهنّ ما جاز في «فاعِلٍ» من التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار. لو قلت: «هذا ضَروبُ رؤوس الرجالِ وسُوقَ الإبل»، على: «وضروبٌ سوقَ الإبل» جاز، كما تقول: «هذا ضارِبُ زيدٍ وعمرًا»، تُضمِر «وضاربٌ عمرًا».

ومما جاز فيه مقدَّمًا ومؤخَّرًا على نحو ما جاء في «فاعِل»، قول ذي الرُّمَّة [من الطويل]:

٨١ - هَجُـومٍ عليهـا نَفْسَـه غيـرَ أنّـه   مَتَى يُـرْمَ فـي عَيْنَيْه بـالشَّبْحِ يَنْهَضِ

---

(١) قال السيرافي: «لأن «فَعَّل» بالتشديد كـ «فَعَل» بالتخفيف من حيث العمل فكذلك صِيغ التكثير تكون كصِيغ القلّة في العمل».

٨١ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٨٣٢؛ وخزانة الأدب ٨/١٥٧؛ وبلا نسبة في كتاب الحيوان ٤/٣٤٧؛ وتاج العروس (هجم)؛ ولسان العرب ١٢/ ٦٠٠ (هجم).

اللغة: يصف ظليماً، وهو ذكر النعام، يقول: يرمي نفسه على بيضه يحضنه، فإذا فُوجىء بشَبَح أيّ شخص، نهض هارباً.

الإعراب: «هجوم»: نعت مجرور لـ «جون» الوارد في البيت السابق. «عليها»: جار ومجرور متعلقان بـ «هجوم». «نَفْسَه»: مفعول به لـ «هجوم» منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ مضاف إليه. «غير»: مستثنى منصوب بالفتحة. «أنّه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب اسم «أن». «متى»: اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلّق بـ «يرم». «يرم»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره. «في عَينَيه»: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل لـ «يُرمَ»، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة. «بالشبح»: جار ومجرور متعلقان بـ «يُرم». «ينهض»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرّك لضرورة الوزن. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «أنّ» ومعموليها في محل جرّ بالإضافة. وجملة فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر «أن». وجملة «ينهض» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». =

وقال أبو ذؤَيْبٍ الهذليُّ [من الطويل]:

٨٢ - قَلَى دِينَه وٱهْتَاجَ للشَّوْقِ إنّها ... عَلَى الشَّوقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيوجُ

وقال القُلاخُ [من الطويل]:

٨٣ - أَخا الحَرْبِ لَبّاساً إليها جِلالَها ... وليس بولاّجِ الخَوالِفِ أَعْقَلا

= **والشاهد فيه**: «نصب «النفس» بـ«هجوم»، لأنه تكثير «هاجم»، و«هاجم» يعمل عمل «يهجم»، فجرى تكثيره مجراه.

٨٢ - **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥، ١٦؛ ولأبي ذؤيب أو للراعي في المقاصد النحوية ٣/ ٥٣٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ ولأبي ذؤيب الهذلي في زيادات شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠٧؛ وللراعي في لسان العرب ٢/ ٣٥٩ (هيج)، ١٤/ ٢٠ (أخا).

اللغة: اهتاج فهو هيوج: اهتز من شوق أو حزن. قلى: بغض. إخوان العزاء: الذين يصبرون فلا يجزعون ولا يخشعون.

المعنى: يصف الشاعر امرأة بأنّها لو نظر إليها راهب، لاهتاج وترك دينه شوقاً إليها لفرط حسنها وجمالها، وأنّها تسلب عقول أصحاب العزاء وتحملهم على الصبا.

الإعراب: «**قلى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**دينه**»: مفعول به، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**واهتاج**»: الواو: حرف عطف، «اهتاج»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**للشوق**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«اهتاج». «**إنها**»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**على الشوق**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«هيوج». «**إخوان**»: مفعول به لـ«هيوج»، وهو مضاف. «**العزاء**»: مضاف إليه مجرور. «**هيوج**»: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة «قلى...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية أو استئنافية. وجملة «اهتاج»: معطوفة على جملة «قلى» لا محل لها. وجملة «إنّها هيوج»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إخوان العزاء هيوج» حيث عملت صيغة المبالغة «هيوج» عمل الفعل، فنصبت مفعولاً به، وقد تقدّم عليها «إخوان».

٨٣ - **التخريج**: البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب ٨/ ١٥٧؛ والدرر ٥/ ٢٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٩، ٨٠؛ ولسان العرب ١١/ ٨٣ (ثعل)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٤٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣؛ والمقتضب ٢/ ١١٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٦.

اللغة: أخو الحرب: خائض غمارها. اللّبّاس: كثير اللبس. الجلال: هو ما يوضع على ظهر الدابة، وهنا بمعنى الدروع. ولاّج: كثير الولوج، أي الدخول. الخوالف: ج الخالفة، وهي عماد البيت، أو البيت مجازاً، أو النساء. الأعقل: الكثير الخوف.

=

وسمعنا من يقول: «أمّا العَسَلَ فأنا شَرّابٌ». وقال [من الطويل]:

٨٤ - بكيتُ أخا اللأواءِ يُحْمَدُ يومُه كريمٌ، رؤوسَ الدّارِعينَ ضروبُ

وقال أبو طالب بن عبد المطّلب [من الطويل]:

٨٥ - ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَدِمُوا زادًا فإنّكَ عاقِرُ

=

المعنى: إنه رجل حرب، ويلبس لبوسها، ويخوض غمارها، وليس بضعيف أو جبان يختبىء في البيوت بين النساء تلافياً لمقارعة الأبطال.

الإعراب: «**أخا**»: حال من «الياء» في «إنّني» في البيت السابق، منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**الحرب**»: مضاف إليه مجرور. «**لبّاساً**»: حال ثانية. «**إليها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «لبّاس». «**جلالها**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، «**و** «ها»»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وليس**»: الواو: حرف عطف أو استئناف، «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه: هو. «**بولّاج**»: الباء: حرف جرّ زائد، «**ولّاج**»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. «**الخوالف**»: مضاف إليه مجرور. «**أعقلا**»: خبر ثانٍ لـ «ليس» منصوب.

وجملة «ليس بولّاج الخوالف» الفعليّة: معطوفة على جملة سابقة.

والشاهد فيه قوله: «لبّاساً إليها جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة «لبّاساً» عمل الفعل، فنصب بها المفعول به «**جلالها**» لاعتماده على موصوف مذكور، وهو قوله: «أخا الحرب».

٨٤ - **التخريج**: البيت لأبي طالب في شرح المفصل ٦/ ٧١؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٧٩.

اللغة: اللأواء: الشدة. الدارعين: لابسي الدروع.

المعنى: الشاعر يرثي رجلاً عظيماً يدخر ليوم الشدة، كريم، محمودة أفعاله، قوي، ماهر باستعمال السيف والسلاح، تهابه الأعداء.

الإعراب: «**بكيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**أخا**»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. «**اللأواء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يحمد**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة. «**يومه**»: نائب فاعل مرفوع، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**كريم**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو). «**رؤوس**»: مفعول به منصوب مقدم لصيغة المبالغة (ضروب). «**الدارعين**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**ضروب**»: خبر ثان مرفوع.

وجملة «بكيت أخا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يحمد يومه»: في محلّ نصب صفة. وجملة «هو كريم ضروب»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «رؤوس الدارعين ضروب» حيث قدم مفعول صيغة المبالغة على عامله.

٨٥ - **التخريج**: البيت لأبي طالب بن عبد المطّلب في خزانة الأدب ٤/ ٢٤٢، ٢٨٥، ٨/ ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧؛ والدرر ٥/ ٢٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ وشرح المفصّل =

وقد جاء في «فَعِلَ» وليس ككثرة ذلك، قال الشاعر [من الكامل]:

٨٦ - أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحجٍ   بسَرَاتِهِ نَدَبٌ لها وكُلومُ

٦/٧٠؛ والمقاصد النحويّة ٣/٥٣٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٢١؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ٢٧٥؛ والمقتضب ٢/١١٤؛ وهمع الهوامع ٢/٩٧.

اللغة: ضروب: كثير الضرب. نصل السيف: حديدته. السوق: الساق. سمانها: سمينها. عدموا: فقدوا.

المعنى: إنّه كريم ينحر للأضياف سمين النوق عندما يفتقدون الزاد.

الإعراب: **«ضروب»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. **«بنصل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضروب»، وهو مضاف. **«السيف»**: مضاف إليه مجرور. **«سوق»**: مفعول به لصيغة المبالغة «ضروب»، وهو مضاف. **«سمانها»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«إذا»**: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **«عدموا»**: فعل ماضٍ، **والواو**: فاعل. **«زاداً»**: مفعول به منصوب. **«فإنّك»**: **الفاء**: واقعة في جواب الشرط، **«إنّ»**: حرف مشبّه بالفعل، **والكاف**: في محلّ نصب اسم «إنّ». **«عاقر»**: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة «... ضروب» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة، أو استئنافيّة. وجملة «عدموا...» الفعلية: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «إنّك عاقر» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «ضروب بنصل السيف سوق سمانها» حيث عملت صيغة المبالغة، وهي قوله «ضروب» عمل الفعل، فرفعت الفاعل، وهو الضمير المستتر فيه، ونصبت المفعول، وهو قوله: «سوق».

٨٦ - **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٥؛ وخزانة الأدب ٨/١٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٤؛ وشرح المفصل ٦/٧٢؛ ولسان العرب ٣/٢٩٣ (عضد)، ١١/٤٧٥ (عمل)؛ والمقاصد النحوية ٣/٥١٣.

اللغة: المسحل: الحمار الوحشي. الشنج: الملازم. العضادة: الجنب. السمحج: أتان الوحش. السراة: أعلى الظهر. الندب: آثار الجروح. الكلوم: الجروح.

المعنى: يصف الشاعر ناقته التي شبّهها بحمار الوحش الملازم لأتانه التي ترمحه على ظهره فتحدث فيه خدوشاً وكلوماً.

الإعراب: **أو**: حرف عطف. **مسحل**: معطوف على «مسدّم» في البيت السابق مرفوع. **شنج**: نعت «مسحل» مرفوع. **عضادة**: مفعول به لـ «شنج» منصوب، وهو مضاف. **سمحج**: مضاف إليه مجرور. **بسراته**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. ندب: مبتدأ مؤخّر مرفوع. لها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «ندب». **وكلوم**: «الواو»: حرف عطف و «كلوم»: معطوف على «ندب» مرفوع.

وجملة «بسراته ندب...»: في محلّ رفع نعت «مسحل».

=

وقال: «إنّه لَمِنحارٌ بوَائِكَها»[1].

و «فَعِلٌ» أقلُّ من «فعيلٍ» بكثير.

وأجروه حين بنوه للجميع، يعني «فَعولاً» كما كان أُجريَ في الواحد، ليكونَ كـ «فواعِلَ» حين أُجريَ مثل «فاعِل»، من ذلك قول طرفة [من الرمل]:

٨٧ - ثــم زادوا أنّهــمْ فــي قــومِهــمْ غُفُــرٌ ذَنْبَهُــمُ غيــرُ فجُــرْ

ومما جاء على «فَعِل» قوله [من الكامل]:

٨٨ - حَــذِرٌ أُمــوراً لا تُخــافُ وآمِــنٌ مــا ليــس مُنْجِيَــهُ مــن الأقــدارِ

= الشاهد فيه قوله: «شنج عضادة سمحج» حيث عملت صيغة المبالغة «شنج» عمل اسم الفاعل فرفعت فاعلاً هو الضمير المستتر، ونصبت مفعولاً به «عضادة».

(١) ورد هذا القول في لسان العرب ١٠/٤٠٣ (بوك)، والبوائك: جمع بائكة، والناقة البائكة: السمينة.

٨٧ - **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/١٨٨؛ والدرر ٥/٢٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٦٨؛ وشرح التصريح ٢/٦٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٢؛ وشرح المفصّل ٦/٧٤، ٧٥؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٤٨؛ ونوادر أبي زيد ص ١٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٧؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/٩٧.

اللغة: الغفر: ج الغفور، وهو الذي يتغاضى عن الذنب، ويعفو عنه. الفجر: ج فاجر وهو الفاسق غير المكترث.

المعنى: إنهم فضلاً عن قوّتهم وقدرتهم يغفرون ذنوب المسيئين ولا يرتكبون المعاصي والآثام.

الإعراب: «ثم»: حرف عطف. «زادوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «أنّهم»: حرف مشبّه بالفعل، و «هم»: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». «في قومهم»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من اسم «أنّ»، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «غفر»: خبر «أنّ» مرفوع. «ذنبهم»: مفعول به لـ «غفر»، وهو مضاف، و «هم» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «غير»: خبر ثانٍ لـ «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. «فجر»: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة «زادوا»: معطوفة على جملة سابقة.

الشاهد فيه قوله: «غفر ذنبهم» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة «غفر» إعمال مفرده «غفور» الذي يعمل عمل فعله، فنصب المفعول «ذنب»، وقد اعتمدت صيغة المبالغة على مخبر عنه مذكور، وهو اسم «أنّ».

٨٨ - **التخريج**: البيت لأبان اللاحقي في خزانة الأدب ٨/١٦٩؛ ولأبي يحيى اللاحقي في المقاصد النحوية ٣/٥٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٩؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٢؛ وشرح المفصل ٦/٧١، ٧٣؛ ولسان العرب ٤/١٧٦ (حذر)؛ والمقتضب ٢/١١٦. =

ومن هذا الباب قولُ رؤبة [من الرجز]:

٨٩ - بـــــرأسِ دَمّـــــاغٍ رُؤوسَ العِـــــزِّ

ومنه قول ساعدة بن جُؤَيَّةَ [من البسيط]:

٩٠ - حتّـى شَـآهـا كَليـلٌ مَـوْهِنًـا عَمِـلٌ　　　بـاتـتْ طِـرابًـا وبـاتَ الليـلَ لـم يَنَـمِ

= **المعنى**: يصف الشاعر إنساناً جاهلاً بقوله إنّه يحذر ما لا ينبغي الحذر منه، ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن.

الإعراب: «حذر»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». «**أموراً**»: مفعول به. «**لا**»: نافية. «**تخاف**»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «**وآمن**»: الواو: حرف عطف، «آمن»: معطوف على «حذر» مرفوع. «**ما**»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به لـ«آمن». «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «**منجيه**»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**من الأقدار**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«منجيه».

وجملة «. . . حذر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تضير»: في محل نصب نعت «أموراً». وجملة «ليس منجيه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حذر أموراً» حيث عملت صيغة المبالغة «حذر» عمل فعلها، فنصبت مفعولاً به «أموراً».

٨٩ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٦٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٧.

اللغة: الرأس (هنا): الرئيس. الدمّاغ: كثير الدّمغ، ودمغه: شجّه حتى بلغت الشَّجّة الدِّماغ.

المعنى: لقد أذللناه برئيس يكسر رؤوس أهل العز والجبروت.

الإعراب: «**برأس**»: جار ومجرور متعلقان بـ(وقمنا بمعنى أبطلنا) في البيت السابق. «**دمّاغ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**رؤوس**»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (دماغ) [اسم مبالغة من دامغ]. «**العزّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «دماغ رؤوسَ» حيث نصب (رؤوسَ) باسم المبالغة (دمّاغ).

٩٠ - **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٥٥، ١٥٨، ١٦٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٢، ٧٣؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٥، ٤٧٧ (عمل)، ١٤/ ٤١٨ (شأي)؛ والمنصف ٣/ ٧٦؛ وللهذلي في لسان العرب ١٠/ ١٠ (أنق)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٥؛ والمقرب ١/ ١٢٨.

اللغة: شآها: دفعها وساقها. الكليل: الضعيف المتعب. المَوْهِن: منتصف الليل. =

وقال الكُميت [من البسيط]:

٩١ - شُمٌّ مهاوِينَ أبْدَانَ الجَزُورِ مَخا ... مِيصِ العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ

ومنه «قَدِيرٌ» و «عليم» و «رَحيم»، لأنه يريد المبالغة في الفعل.

المعنى: إن السحاب يمشي تعباً يدفعه الريح طوراً ويزجره البرق طوراً، ونزول المطر الذي لم يقف طيلة الليل.

الإعراب: حتى: حرف ابتداء. **شآها**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **كليل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **موهناً**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق باسم الفاعل كليل. **عمل**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. **باتت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **طرابا**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **وبات**: الواو: عاطفة، «بات»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره (هو). **الليل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة. **لم ينم**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «ينم»: فعل مضارع مجزوم وحرك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «شآها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «باتت طراباً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «بات الليل لم ينم»: معطوفة على استئنافية لا محل لها. وجملة «لم ينم»: في محل نصب خبر (بات).

والشاهد فيه قوله: (موهناً)، فعلقه بكليل فهو على وزن فعيل، بمعنى مُكِلّ، وليس لأنه مفعول، وفعيل بمعنى مفعل كثير، نحو: بصير، وسميع، وكريم، بمعنى مبصر ومسمع ومكرم.

٩١ - **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/١٠٤؛ وخزانة الأدب ٨/١٥٠، ١٥٨؛ وللكميت (بدون تحديد) في شرح المفصل ٦/٧٤، ٧٦؛ ولسان العرب ١٣/٤٣٩ (هون)؛ وللكميت بن معروف في المقاصد النحوية ٣/٥٦٩؛ ولابن مقبل في شرح أبيات سيبويه ١/٢١٥؛ وللكميت بن زيد، أو للكميت بن معروف، أو بن مقبل في الدرر ٥/٢٧٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٩٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/٩٧.

اللغة: الشم: جمع أشم وهو السيّد مرتفع قصبة الأنف. المهاوين: جمع مِهوان وهو الذي يهين النوق وينحرها. أبدان: جمع بدنة وهي الناقة المسمّنة المعدّة للنحر، وكذلك الجزور، وجمعه جزر. المخاميص: جمع مخماص وهو الشديد الجوع. الخور: جمع أخور وهو الضعيف. القزم: رذال الناس، يقال للمذكّر والمؤنث والمفرد والجمع.

المعنى: هم سادة كرماء يقدّمون للضيف أحسن ما عندهم، وقد يؤخرون العشاء حتى يجوعون في انتظار الضيف المحتمل، وهم ليسوا ضعافاً ولا من رذال الناس.

الإعراب: «**شمّ**»: صفة (مجلس) مجرورة بالكسرة، تقدّم الموصوف في بيت سابق. «**مهاوين**»: صفة (مجلس) مجرورة بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف. «**أبدان**»: مفعول به منصوب بالفتحة، لاسم المبالغة (مهاوين). «**الجزور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مخاميص**»: صفة (مجلس) مجرورة بالكسرة. «**العشيات**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا خور**»: «**لا**»: حرف للنفي، «خور»: صفة =

وليس هذا بمنزلة قولك: «حسنٌ وجهَ الأخ»، لأن هذا لا يُقْلَبُ ولا يضمَر[1]، وإنّما حدّه أن يُتكلَّم به في الألف واللام أو نكرةً، ولا تعْنِي به أنك أوقعت فِعْلاً سلفَ منك إلى أحدٍ.

ولا يَحْسُنُ أن تَفصل بينهما فتقول: «هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأب».

ومما أُجري مُجْرى الفِعل من المصادر قولُ الشاعر [من الطويل]:

٩٢ - يَمُـرّون بـالـدَّهْنـا خِفـافـاً عِيـابُهـمْ ويَخْرُجن من دارِينَ بُجْرَ الحَقائِبِ
على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ فَنَـدْلاً زُرَيْـقُ المـالَ نَـدْلَ الثَّعـالِـبِ

= (مجلس) مجرورة بالكسرة. «ولا قزم»: الواو: للعطف، «لا»: لتوكيد النفي، «قزم»: صفة (مجلس) مجرورة بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «مهاوين أبدانَ» حيث نصب (أبدان) على أنها مفعول به لاسم المبالغة (مهاوين).

(١) يُوازن هنا سيبويه بين صِيَغ المبالغة والصفة المشبَّهة، فالأولى تتعدَّى كما يتعدَّى الفعل، ويُقدَّم مفعولها ويؤخَّر، كما أنها تُضْمَر وتعمل وهي مضمَرة كما في قول الشاعر [من البسيط]:

هــلْ أنــت بــاعــثُ دينــارٍ لحــاجَتِنــا أو عبــدَ رَبٍّ أخــا عــون بــن مخــراقِ

والتقدير: أو أنت باعِثٌ عَبدَ ربّ؛ وأما الصفة المشبَّهة فلا تُقلب، أي: لا يتقدَّم معمولها، وكذلك لا تعمل مضمَرةً.

٩٢ ـ التخريج: البيتان أو أحدهما لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣؛ ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢؛ ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦؛ وهما في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥؛ وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣؛ وجمهرة اللغة ص ٦٨٢؛ والخصائص ١/ ١٢٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٠٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩؛ ولسان العرب ٩/ ٧٠ (خشف)، ١١/ ٦٥٣ (ندل).

اللغة: الدهنا: اسم موضع. العياب: ج العيبة، وهي القفّة التي يجعل فيها الثياب مثلاً. دارين: اسم موضع يجلب إليه المسك من الهند. البجر: المنتفخ الجوف. ندل الشيء: خطفه. زريق: اسم رجل.

المعنى: إنّهم يمرّون بالدهناء وحقائبهم فارغة، ويخرجون من دارين وحقائبهم ملأى، إذ يكون الناس منهمكين بأمورهم فيختلسون الأموال كاختلاس الثعالب لفرائسها.

الإعراب: **«يمرّون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: فاعل. **«بالدهنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يمرون». **«خفافاً»**: حال منصوبة. **«عيابهم»**: فاعل «خفافاً» مرفوع، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ويخرجن»**: الواو: حرف عطف، «يخرجن»: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون: فاعل. «من دارين»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يخرجن». **«بجر»**: حال، وهو مضاف. **«الحقائب»**: مضاف إليه. **«على حين»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يمرّون». **«ألهى»**: فعل ماضٍ. **«الناس»**: =

كأنّه قال: أندلْ. وقال المرّار الأسديّ [من الكامل]:

٩٣ - أَعَـلاقـةً أُمَّ الـوليِّـدِ بعـد مـا أَفْنـانُ رأسِـكَ كـالثَّغـامِ المُخْلِـسِ

وقال [من الوافر]:

٩٤ - بضَـرْبٍ بـالسُّيـوفِ رؤوسَ قَـوْمٍ أزلْنـا هـامَهـنّ عَـنِ المَقِيـلِ

= مفعول به. «جلّ»: فاعل «ألهى» مرفوع، وهو مضاف. «أمورهم»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «فندلاً»: الفاء: استئنافية، «ندلاً»: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والتقدير: «اندل ندلاً». «زريق»: منادى مبنيّ في محلّ نصب. «المال»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ندل»: مفعول مطلق، وهو مضاف. «الثعالب»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «يمرّون...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يخرجن»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «ألهى»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «اندل ندلاً»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ندلاً» حيث جاء مصدراً ناب عن فعله، والمعنى: «اندل ندلاً» أي: ا خطف خطفاً.

٩٣ - **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١؛ والأزهية ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢، ٢٣٤؛ والدرر ٣/ ١١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٦٢ (علق)، ١٢/ ٧٨ (ثغم)، ١٣/ ٣٢٧ (فنن)؛ وبلا نسبة في الأضداد ص ٩٧؛ ورصف المباني ص ٣١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٣؛ والمقتضب ٢/ ٥٤؛ والمقرب ١/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

اللغة: العلاقة: علاقة الحب. الفنن: الغصن، وهنا ذؤابة الشعر. الثغام: نبات إذا يبس ابيض لونه. المخلس: المختلط.

المعنى: أما زلت تحب أم الوليد رغم دخول جند الشيب إلى رأسك.

الإعراب: **أعلاقة**: الهمزة: حرف استفهام، و«علاقة»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة. **أم الوليد**: «أم»: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف، «الوليد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **بعدما**: ظرف زمان مكفوف بما. **أفنان**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **رأسك**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **كالثغام**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **المخلس**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «أفنان رأسك كالثغام» حالية محلها النصب. وجملة «علاقة مع عامله» ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أعلاقة أمَّ الوليد» حيث نصب «أم» بالمصدر «علاقة».

٩٤ - **التخريج**: البيت للمرار بن منقذ التميميّ في المقاصد النحوية ٣/ ٤٩٩؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٦١؛ واللمع ص ٢٧٠؛ والمحتسب ١/ ٢١٩. =

وتقول: «أَعبدُ الله أنت رسولٌ له ورسولُه»؟ لأنك لا تريد بـ «فَعُولٍ» ههنا ما تريد به في «ضَروبٍ»، لأنك لا تريد أن تُوقعَ منه فِعْلاً عليه، فإنما هو بمنزلة قولك: «أَعبدُ الله أنتِ عَجوزٌ له»[1]؟ وتقول: «أعبدُ الله أنتَ له عديلٌ»؟ و «أعبدُ الله أنتَ له جليسٌ»؟ لأنك لا تريد به مبالغةً في فِعْلٍ، ولم تقل: «مُجالِسٌ» فيكونُ كـ «فاعِل»، فإنما هذا اسمٌ بمنزلة قولك: «أزيدٌ أنتَ وَصِيفٌ له أو غُلامٌ له»؟ وكذلك: «البَصْرةُ أنتَ عليها أميرٌ».

فأمّا الأصلُ الأكثرُ الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء فـ «فاعِل». وإنّما جاز في التي بُنيتْ للمبالغة لأنّها بُنِيَتْ للفاعِلِ من لفظِه والمعنى واحدٌ، وليستْ بالأبنيةِ التي هي في الأصل أن تَجْرِيَ مجرى الفعل، يدلّك على ذلك أنّها قليلة. فإذا لم يكن فيها مبالغةُ الفِعل فإنّما هي بمنزلة «غلامٍ» و «عبدٍ»، لأنَّ الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعِلٌ، وعلى فُعِلَ يُفْعَلُ مَفْعولٌ، فإذا لم يكن واحدٌ منهما ولا الذي لمبالغة الفاعل لم يكن فيه إلاّ الرفعُ.

وتقول: «أكلُّ يومٍ أنت فيه أميرٌ»؟ ترفعه لأنّه ليس بفاعلٍ، وقد خرج «كلُّ» مَنْ أن يكونَ ظرفاً، فصار بمنزلة «عبدُ الله». ألا ترى أنّك إذا قلت: «أكلُّ يومٍ يُنطلَقُ فيه»؟ صار كقولك: «أَزيدٌ يُذهَبُ به»؟ ولو جاز أن تَنْصِبَ «كلَّ يوم» وأنت تريد بـ «الأمير» الاسمَ لقُلتَ: «أَعبْدَ اللّهِ عليه ثوبٌ»، لأنك تقول: «أكلَّ يومٍ لك ثوب»، فيكونُ نصبًا. فإذا شغلتَ

= **اللغة**: الهام: ج الهامة، الرأس. المقيل: العنق، ومكان القيلولة

الإعراب: «بضرب»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أزلنا». «**بالسيوف**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضرب». «رؤوس»: مفعول به للمصدر «ضرب»، وهو مضاف. «**قوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أزلنا**»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**هامهن**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و «هنّ»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**عن المقيل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أزلنا».

والشاهد فيه قوله: «بضرب... رؤوس» حيث عمل المصدر المنوّن عمل فعله، فنصب مفعولاً به.

(1) يُقارن هنا سيبويه بين لفظة «رسول» ولفظة «ضروب»، فيقال: «هذا ضروبٌ زيدًا»، ولكن لا يُقال: «هذا رسول زيدًا»، وذلك لأنَّ «الرسول» اسم للمُرسَل لا مبالغة في المرسِل، فهي بمثابة لفظة «عجوز» التي لا تجري مجرى الفعل، فلا تنصب «عبدَ الله» الذي ولي حرف استفهام كما في قولك: «أعبدُ الله أنتِ عجوزٌ له»؟ وذلك لأنّها غير صالحة للتفسير، لأنّ المفسِّر إمّا فعل وإما شبيه به.

الفعل نصبتَ، فقلت: «أكلَّ يومٍ لك فيه ثوب»[1].

(١) قال السيرافي: «يعني أنّ «الأمير» ليس يجري مجرى الفعل. فهو بمنزلة «الثوب»، ولا ينصبُ الأول، وإن كان في الكلام ضمير يعود إليه متّصل منصوب؛ لأنّ ذلك المنصوبَ نصبُه كنصب الظروف بمعنى: استقرّ. فإن قلت: «أَعبْدُ الله عَلَيْهِ ثوبٌ»؟ ولو أظهرت الاستقرار، لنَصَبْتَ «عبد الله»، كقولك: «أَعبْدَ الله استقرّ عَلَيْه ثوبٌ»، وقولك: «أكُلَّ يوْم لك ثوبٌ»؟ تنصبُ «كلّ يوم» بالظرف، والعامل فيه «لك» بمعنى الاستقرار، فإذا شَغَلْتَ الظرف بضميرِ «اليوم»، خرج «اليوم» من أن يكون ظرفًا، ورفعته بالابتداء، فقلت: «كلُّ يومٍ لك فيه ثوبٌ»؟ ولا تنصب «اليومَ» لأنّه لم يظهر فعل ولا اسم فاعل.
قال ـ يعني سيبويه ـ: ولو جاز أن تقول: «أكلَّ يوْمٍ لك فيه ثوبٌ»؟ لجاز أن تقول: «أَعَبْدَ الله عليه ثوبٌ»؟ لأنَّ «عليه» في موضع نصب مثل «فيه»، وهذا لا يجوز فيهما جميعاً لأنّك لم تأتِ بفعل».

هذا باب الأفعال التي تُستعملُ وتُلْغَى

فهي «ظَنَنْتُ»، و «حَسِبْتُ»، و «خِلْتُ»، و «أُريتُ» و «رأيتُ»، و «زعمتُ»، وما يتصرّف من أفعالهنّ.

فإذا جاءتْ مستعمَلةً فهي بمنزلة «رأيت» و «ضربتُ» و «أَعطيتُ» في الإعمال والبناء على الأوّل، في الخبر والاستفهام وفي كلّ شيء. وذلك قولك: «أظُنُّ زيدًا منطلقاً»، و «أظنّ عمرًا ذاهبًا»، و «زيدًا أظنُّ أخاك»، و «عَمْرًا زعمتُ أباك».

وتقول: «زيدٌ أظنّه ذاهبًا». ومن قال: «عبدَ الله ضربتُه» نَصَبَ فقال: «عبدَ الله أظنّه ذاهبًا».

وتقول: «أظنُّ عَمْرًا منطلقاً، وبَكرًا أظنّه خارجًا»، كما قلتَ: «ضربتُ زيدًا، وعَمْرًا كلّمتُه»، وإن شئتَ رفعتَ على الرفع في هذا[1].

فإن ألغيتَ قلت: «عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ»، و «هذا إخالُ أخوك»، و «فيها أُرَى أبوك». وكلّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى[2]. وكلٌّ عربيٌّ جيّد.

وقال الشاعر، وهو اللعين [من البسيط]:

٩٥ - أَبالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤم توعِدُني ... وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

---

(١) أي: رفعت «بكر» على ما أُجيز من الرفع في «عمرو».

(٢) أي: إنَّ الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسّط، وقد أجاز الأخفش والكوفيون إلغاء المتقدِّم.

٩٥ - **التخريج**: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧؛ ولسان =

أنشدَنَاه يونسُ مرفوعًا عنهم. وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِي كلامُه على اليقين، أو بعد ما يَبتدىءُ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ، كما تقول: «عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَني»، وكما قال: «من يقول ذاك تَدرِي»، فأخّرَ ما لم يَعْمَلْ في أوّلِ كلامه. وإنّما جَعل ذلك فيما بلغه بعد ما مَضى كلامُه على اليقين، وفيما يَدري.

فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكّ أَعْملَ الفعلَ، قدّم أوْ أخّر، كما قال: «زيدًا رأيتُ»، و «رأيتُ زيدًا».

وكلّما طال الكلامُ ضَعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: «زيدًا أخاك أظنُّ»، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ «زيدًا قائمًا ضربتُ»؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا أُعمِلَ.

وممّا جاء في الشعر معمَلاً في «زعمتُ» قول الشاعر، وهو أبو ذؤيب [من الطويل]:

٩٦ - فإن تَزْعُميني كنتُ أَجْهَلُ فيكُم فإنّي شرَيْتُ الحِلْم بعدكِ بالجَهْلِ

= العرب ١١/٢٢٦ (خيل)؛ وللعين المنقري في تخليص الشواهد ص ٤٤٥؛ وخزانة الأدب ١/٢٥٧؛ والدرر ٢/٢٥٦؛ وشرح التصريح ١/٢٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠؛ وشرح المفصّل ٧/٨٤، ٨٥، والمقاصد النحويّة ٢/٤٠٤؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/١٨٤؛ وأوضح المسالك ٢/٥٨؛ واللمع ص ١٣٧.

اللغة: الأراجيز: ج الأرجوزة، وهي شعر منظوم على بحر الرجز. توعدني: تهدّدني. خلت: ظننت. الخور: الضعف.

المعنى: أتهدّدني بأراجيزك وأنت لا تحسن نظمها، إنّ الأراجيز مظنّة لؤم وضعف نفس.

الإعراب: «أبالأراجيز»: الهمزة: للاستفهام، بالأراجيز: الباء: حرف جرّ، «الأراجيز»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «توعدني». «يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «اللؤم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «توعدني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «وفي»: الواو: حالية، «في» حرف جرّ. «الأراجيز»: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «خلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «اللؤم»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «والخور»: الواو: حرف عطف، الخور: معطوف على «اللؤم» مرفوع بالضمّة.

وجملة «أبالأراجيز توعدني»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا بن اللؤم»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «في الأراجيز اللؤم والخور»: في محلّ نصب على الحال. وجملة «خلت»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور» حيث ألغى عمل «خلت» لتوسّطها بين المبتدأ والخبر.

٩٦ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٠؛ والأضداد ص ١٠٧، ١٨٦؛ وتخليص الشواهد ص ٤٢٨؛ وخزانة الأدب ١١/٢٤٩؛ والدرر ٢/٢٤٢؛ وشرح أبيات سيبويه

وقال النابغة الجعديّ [من الطويل]:

٩٧ - عَـدَدْتَ قُشَيْـراً إذْ فَخَـرْتَ فَلَـم أُسَـأْ   بِـذاكَ وَلَـم أَزْعمْـكَ عَـن ذاكَ مَعْـزِلا

١/ ٨٦، ٣٥١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧١، ٨٣٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٦٤ (زعم)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤١٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٤٨.

اللغة: الحلم: العقل والرزانة.

المعنى: لئن كنت في عرفك جاهلاً طائشاً أيّام كنت بينكم، فإنّي الآن قد تغيرت، وأبدلت الجهل بالحلم والخلق الكريم.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**تزعميني**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والياء الأولى: في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء الثانية: في محلّ نصب مفعول به أوّل. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع اسم «كان». «**أجهل**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**فيكم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أجهل». «**فإني**»: الفاء: رابطة جواب الشرط، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متّصل في محلّ نصب اسم «إنّ». «**شريت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**الحلم**»: مفعول به. «**بعدك**»: ظرف زمان متعلّق بـ «شريت»، وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**بالجهل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «شريت».

وجملة «إن تزعميني...»: الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة «كنت أجهل»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «تزعميني». وجملة «أجهل»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «فإنّي شريت»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «شريت الحلم»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «تزعميني كنت أجهل» حيث ورد الفعل «تزعميني» بمعنى فعل الرجحان، فنصب مفعولين، أولهما الياء وثانيهما جملة «كنت أجهل».

٩٧ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨٧.

اللغة: قشير: إخوة جعدة قبيلة الشاعر. المعزل: المعتزل والمبعد.

المعنى: عدّدت فضائل قشير ومكارمها، فما ساءني ذلك، وما ادّعيت أنّك لست منهم، أو مبعداً عنهم.

الإعراب: «**عددت**»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**قشيراً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**إذ**»: حرف للتعليل لا محلّ له، أو ظرف للزمان الماضي في محلّ نصب مفعول فيه. «**فخرت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**فلم**»: الفاء: حرف عطف، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «**أُسَأْ**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا). «**بذاك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (أُسأ). «**ولم**»: الواو: للعطف، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «**أزعمك**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به أوّل، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا). «**عن ذاك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (معزلاً). «**معزلاً**»: مفعول به (ثان) منصوب بالفتحة.

=

وتقول: «أينَ تُرَى عبدَ الله قائمًا»[1]، و «هل تُرَى زيدًا ذاهبًا»، لأنَّ «هل» و «أينَ» كأنَّك لم تذكرهما، لأنّ ما بعدهما ابتداءٌ، كأَنك قلت: «أَتُرَى زيدًا ذاهبًا»؟ و «أَتَظُنُّ عمرًا منطلقًا»؟

فإن قلت: «أين»، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة «فيها» إذا استغنَى بها الابتداءُ[2]، قلت: «أين ترى زيدٌ»؟ و «أين تُرَى زيدًا»[3].

واعلم أنَّ «قلتُ» إنما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً، نحو: «قلتُ: زيدٌ منطلقٌ»، ألا تَرَى يَحسن أن تقول: «زيدٌ منطلقٌ»، ولا تدخل «قلت». وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه[4].

وتقول: «قال زيدٌ: عَمْرو خيرُ الناس». وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿إِذْ قالَتِ الملائكَةُ يا مَرْيَمُ إن الله يبشِّرك﴾[5]، ولولا ذلك لقال: «أَنَّ الله».

وكذلك جميع ما تصرَّفَ من فعله، إلاّ «تَقولُ» في الاستفهام، شبّهوها بـ «تظنّ»، ولم يجعلوها كـ «يظنّ» و «أظنّ» في الاستفهام، لأنّه لا يَكادُ يُستفهَمُ المخاطَبُ عن ظنِّ غيره ولا يُستفهَم هو إلاّ عن ظنّه، فإنما جُعلتْ كـ «تظنّ»، كما أنّ «ما» كـ «ليس» في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تَغيّرت عن ذلك أو قُدّم الخبرُ رجعتْ إلى القياس، وصارت اللُّغاتُ فيها كلغة تميمٍ.

ولم تُجْعَلْ «قلتُ» كـ «ظننت» لأنَّها إنّما أصلُها عندهم أن يكون ما بعدها محكيًّا، فلم

= وجملة «عددت قشيرًا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فخـرت»: تفسيرية لا محلّ لها، أو في محلّ جرٍّ بالإضافة إلى (إذ). وجملة «لم أسأ»: معطوفة على جملة «عددت قشيراً» لا محل لها. وجملة «لم أزعمك»: معطوفة على جملة «لم أسأ» لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ولم أزعمك عن ذاك معزلاً» حيث أعمل الفعل (زعم) رغم الفصل بينه وبين مفعوله الثاني (معزلاً).

(١) قال السيرافي: «يعني أنك إذا جعلت «قائمًا» هو المفعول الثاني، فقد تقدّم الفعل المفعولين جميعا، فوجب النصب فيهما، ويكون «أين» ظرفًا ملغى في صلة «قائم».

(٢) يعني وقعت خبرًا للمبتدأ.

(٣) أي: جاز الإلغاء والإعمال، كقولك: «قائمٌ ظننتُ زيد»، و «قائمًا ظننتُ زيدًا».

(٤) أي: لم يدخل عليه القول.

(٥) آل عمران: ٤٥.

تُدْخَلْ في باب «ظننتُ» بأكثرَ من هذا[1]، كما أنّ «ما» لم تَقْوَ قوّةَ «ليس»، ولم تقع في كلّ مواضعها، لأنّ أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ.

وسأفسِّر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه على أكثر أحواله، وقد بُيّن بعضُه فيما مضى.

وذلك قولك: «متى تقول زيدًا منطلقًا»، و «أتقول عمرًا ذاهبًا»، و «أكلَّ يوم تقول عمرًا منطلقاً»؟ لا يُفصَل بها كما لم يُفْصَلْ بها في: «أكلَّ يوم زيداً تضربه»[2]؟ فإن قلت: «أأَنت تقول: زيدٌ منطلقٌ»؟ رفعتَ، لأنه فُصِلَ بينه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: «أأَنت زيدٌ مررتَ به»؟ فصارت بمنزِلة أخواتها، وأقرَّت على الأصل. قال الكميت [من الوافر]:

٩٨ - أَجُهّـالاً تَقـول بنـي لُـؤَيٍّ لَعَمْـرُ أَبيـكَ أم مُتَجـاهِلينَـا

(١) أي: لم تُستعمل «قال» بمعنى «ظنّ» إلاّ على صورة: «أتقول».

(٢) أي «كلّ يوم» لا تُعدّ فاصلاً، فلا يُعتدّ بالظرف بين الاستفهام وفعل القول، كما لم يعتدّ به في المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام.

٩٨ - **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في خزانة الأدب ٩/ ١٨٣، ١٨٤؛ والدرر ٢/ ٢٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣؛ وشرح المفصل ٧/ ٧٨، ٧٩؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢٩؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٦٣؛ وأوضح المسالك ٢/ ٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٨؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٩، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

اللغة: الجهّال: من الجهل، وهو السفه والعصيان، أو عدم المعرفة. المتجاهل: هو المتظاهر بالجهل.

المعنى: أتظنّ أنّ بني لؤيّ جهّال حقيقة، أم أنّهم يتظاهرون بالجهل؟

الإعراب: «**أجهّالاً**: الهمزة للاستفهام، «**جهّالاً**»: مفعول به ثان لـ «تقول» منصوب. «**تقول**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. «**بني**»: مفعول به أوّل منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**لؤيّ**»: مضاف إليه مجرور. «**لعمر**»: **اللام**: للابتداء، «**عمر**»: مبتدأ والخبر محذوف تقديره «قسمي»، وهو مضاف. «**أبيك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، **والكاف**: في محلّ جرّ بالإضافة. «**أم**»: حرف عطف. «**متجاهلينا**»: معطوف على «جهالاً» منصوب بالياء، والألف للإطلاق.

وجملة «تقول...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «أجهّالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظنّ»، فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: «جهّالاً»، والثاني قوله: «بني لؤيّ»، مع أنه فصل بين حرف الاستفهام والفعل بفاصل ـ وهو قوله: «**جهالاً**» ـ وذلك لأنّ هذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنَّ الفاصل معمول للفعل، فهو مفعوله الثاني.

وقال عُمَرُ بن أبي ربيعة [من الكامل]:

٩٩ ـ أمّا الرَّحيلُ فدونَ بَعْدِ غَدٍ فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا

وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكاية(١).

وزعم أبو الخطّاب ـ وسألتُه عنه غير مرّة ـ أنّ ناساً من العرب يُوثَق بعربّيتهم، وهم بنو سُلَيْمٍ، يجعلون بابَ «قلتُ» أجْمَعَ مثلَ «ظننتُ».

واعلم أنَّ المصدر قد يُلْغَى كما يُلْغَى الفعلُ، وذلك قولُك: «متى زيدٌ ظَنُّك ذاهبٌ»؟ و «زيدٌ ظَنّي أخوك»، و «زيدٌ ذاهِبٌ ظَنّي». فإن ابتدأَتَ فقلت: «ظني زيدٌ ذاهبٌ». كان ضعيفاً، لا يجوز ألبتّة، كما ضَعُفَ «أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ». وهو في «متى» و «أين» أحسنُ، إذا

---

٩٩ ـ التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، ٩/ ١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٧٨، ٨٠؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٣٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ ورصف المباني ص ٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل)، ١٢/ ٢٦٦ (زعم)؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٩.

المعنى: إن الرحيل محتّم اليوم أو غداً، فمتى يا ترى تجمعنا دار واحدة؟

الإعراب: «**أمّا**»: حرف شرط وتأكيد. «**الرحيل**»: مبتدأ مرفوع. «**فدون**»: الفاء: رابطة جواب «أما»، «دون»: ظرف زمان متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ. «**بعد**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**غد**»: مضاف إليه مجرور. «**فمتى**»: الفاء: حرف استئناف، «متى»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب على الظرفية، متعلّق بـ «تجمع». «**تقول**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «**الدار**»: مفعول به أول منصوب. «**تجمعنا**»: فعل مضارع مرفوع، و «نا»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

وجملة «أما الرحيل فدون...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «متى تقول...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تقول»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تجمعنا» في محلّ نصب مفعول به ثان لـ «تقول».

الشاهد فيه قوله: «تقول الدارَ تجمعنا» حيث استعمل الفعل «تقول» بمعنى «تظنّ»، ونصب به مفعولين: أولهما قوله: «الدار»، وثانيهما جملة «تجمعنا».

(١) قال السيرافي: «قال أبو عثمان: غلطَ سيبويه في قوله: «وإن شئتَ رفعت.. الخ» لأن الرفعَ بالحكاية والنصب بإعمال الفعل، يريد أبو عثمان أنّك إذا قلت: «زيدٌ منطلقٌ»، فـ «زيدٌ» مرفوعٌ بالابتداء، وإذا قلت: «أتقول زيداً منطلقاً»، فهو منصوب بالفعل. فقال المجيب: إنّما أراد سيبويه، وإن شئتَ رفعتَ في الموضع الذي نصبتَ، ولم يَعْرِض لذكر العامل، كما تقول: «زيدٌ بالبصرة»، وإنّما تريد «في البصرة». وقد يجوز أن يكون المعنى: رفعت بما نصبت، والباء زائدة؛ قال تعالى: ﴿تُنْبِتُ بالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] أي: تُنْبِتُ الدهنَ».

قلت: «متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ»؟ و «متى تَظنُّ عمرو منطلقٌ»؟ لأنَّ قبله كلاماً. وإنَّما يضعف هذا في الابتداء كما يَضْعُفُ: «غيرَ شكٍّ زيدٌ ذاهبٌ»، و «حقًّا عَمْرٌو منطلقٌ».

وإن شئتَ قلت: «متى ظَنُّك زيدًا أميرًا»؟ كقولك: «متى ضربُكَ عمرًا»؟

وقد يجوز أن تقول: «عبدُ الله أظنُّه منطلقٌ»، تجعلُ هذه الهاء على ذاك، كأنَّك قلت: «زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاك»، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنّك تجعلُها ذاك المصدرَ، كأنه قال: «أظنُّ ذاكَ الظنَّ»، أو «أظنُّ ظنّي». فإنّما يَضْعُف هذا إذا ألغيتَ، لأنَّ الظنَّ يُلْغَى في مواضِع «أَظنُّ» حتى يكونَ بدلاً من اللفظ به، فكُرِهَ إظهارُ المصدرِ ههنا، كما قَبُحَ أن يظهر ما انتصب عليه سَقْيًا. وسترى ذلك إن شاء الله مبيَّنًا.

[ولفظك بـ «ذاك» أحسن من لفظك بـ «ظنّي». فإذا قلت: «زيد أظنُّ ذاك عاقلٌ»، كان أحسنَ من قولك: زيدٌ أظنُّ ظنّي عاقل] «ذاك» أحسن، لأنه ليس بمصدر، وهو اسمٌ مُبْهَمٌ يقع على كل شيء. ألا ترى أنَّك لو قلت: «زيدٌ ظنِّي منطلقٌ»، لم يحسُن ولم يجز أن تضع «ذاك» موضع «ظنّي». وتَرْكُ «ذاك» في «أظنُّ» إذا كان لَغْوًا أقوى منه إذا وقع على المصدر لأنَّ «ذاك» إذا كان مصدراً؛ فإنك لا تجيء به، لأنَّ المصدر يقبح أن يجيء به ههنا، فإذا قَبُحَ المصدرُ، فمجيئُك بـ «ذاك» أقبحُ لأنّه مصدر[1]. وإذا ألغيت فقلت: «عبد الله أظنُّ منطلق»، فهذا أجمل من قولك؛ «أظنّه». و «أظنّ» بغير الهاء أحسن لئلاً يلتبس بالاسم، وليكون أَبْيَن في أنه ليس يَعْمَلُ.

فأمّا «ظننت أنّه منطلقٌ» فاستُغْنِي بخبر «أنَّ»، تقولُ: «أظنُّ أنّه فاعلٌ كذا وكذا»، فتُفَسِّر. وإنّما يُقْتَصَرُ على هذا إذا عُلِمَ أنه مستغنٍ بخَبَرِ «أنّ».

وقد يجوز أن تقول: «ظننتُ زيدًا»، إذا قال: «من تظنُّ»؟ أي: من تَتَّهِمُ؟ فتقول: «ظننتُ زيدًا»، كأَنه قال: «اتَّهَمْتُ زيدًا». وعَلَى هذا قيل: «ظَنينٌ»، أي: مُتَّهَمٌ. ولم يَجْعَلوا ذاك في «حَسِبتُ» و «خِلْتُ» و «أُرى»؛ لأنّ من كلامهم أن يُدْخِلوا المعنى في الشيء لا يَدْخل في مثله.

وسألتُه[2] عن «أيّهم»، لِمَ لَمْ يقولوا: «أيّهم مررتَ به»؟ فقال: لأن «أيّهم» هو حرف

---

(١) أي: لأن «ذاك» بمنزلة المصدر وإن لم تكن بلفظه.

(٢) يعني: الأخفش، أبا الخطاب.

الاستفهام، لا تَدخل عليه الألفُ[1] وإنما تُرِكَت الألفُ استغناءً[2] فصارت بمنزلة الابتداء[3]. ألا ترى أنّ حَدّ الكلام أن تؤخِّرَ الفعلَ فتقولَ: «أيَّهم رأَيتَ»، كما تَفْعَلُ ذلك بالألف، فهي نفسُها بمنزلة الابتداء.

وإن قلت: «أيّهم زيداً ضَرَبَ»؟ قَبُح، كما يقبح في «متى» ونحوها، وصار أن يَلِيهَا الفعلَ هو الأصلُ، لأنّها من حروف الاستفهام، ولا يُحتاجُ إلى الألف، فصارت كـ «مَتَى» و «أينَ».

وكذلك «مَنْ» و «ما»، لأنَّهما يَجريان معها ولا يُفارِقانِها. تقول: «مَنْ أَمَةَ اللَّهِ ضَرَبَها»؟ و «ما أَمَةَ اللَّهِ أَتاها»، نَصْبٌ في كلٍّ ذا، لأنّه أَن يَلِيَ هذه الحروفَ الفعلُ أَولى، كما أنه لو اضطُرَّ شاعرٌ [في «متى» وأخواتها نصبَ، فقال]: «متى زيدًا ضربته».

---

(١) أي: همزة الاستفهام.

(٢) قال السيرافي: يعني لم تَدْخُل ألفُ الاستفهام على «أيّ» في حال الاستفهام بها، ونظيرها: «من»، و «ما»، و «كيف»، وسائر الأسماء التي يُسْتَفْهَمُ بها. وكان حكمها عند سيبويه أن تدخل ألف الاستفهام على «أيّ» في حال الاستفهام بها، لأنّها أسماء، والأسماء دالّة على معانيها التي وُضِعَتْ لها من مكانٍ، وزمانٍ، وإنسانٍ، وحيوانٍ. وحروفُ الاستفهام تَدُلُّ على الاستفهام فيها، غيرَ أنّهم طرحوا حرفَ الاستفهام، لأنّهم لم يستعملوا هذه الأسماء في جميع المواضع، كما يستعملون سائر الأسماء الصّحاح.

(٣) أي: صار لها حق الصدارة.

هذا باب مَن الاستفهامِ يكونُ الاسمُ فيه رَفْعاً لأنّك تبتدئه لتُنبِّهَ المخاطَبَ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك

وذلك قولك: «زيدٌ كَمْ مَرَّةً رأيتَه»، و «عبدُ الله هل لقيتَه»، و «عمرو هلاّ لَقِيتَه»، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام؛ فالعاملُ فيه الابتداءُ، كما أنّك لو قلت: «أرأيتَ زيدًا هل لقيتَه»، كان «أرأيتَ» هو العاملُ، وكذلك إذا قلت: «قد علمتُ زيداً كم لقيتَه»، كان «علمتُ» هو العامل، فكذلك هذا. فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره.

فإن قلتَ: «زيدٌ كم مرّةً رأيتَ»، فهو ضعيفٌ، إلاّ أن تُدْخِلَ الهاءَ، كما ضَعُفَ في قوله: «كلُّه لم أَصْنعِ»[1].

ولا يجوز أن تقول: «زيدًا هل رأيتَ»؟ إلاّ أن تريد معنى الهاء مع ضعفه فترْفَعُ، لأنّك قد فَصَلت بين المبتدأ وبين الفعل، فصار الاسمُ مبتدأ والفعلُ بعد حرف الاستفهام. ولو حَسُنَ هذا أو جاز لقلتَ: «قد علمتُ زيدٌ كم ضُرِبَ»، ولقلت: «أرأيتَ زيدٌ كم مرّةً ضُربَ» على الفعل الآخِر. فكما لا تَجِدُ بُدًّا من إعمال الفعلِ الأوّل، كذلك لا تجد بدًّا من إعمال الابتداءِ، لأنّك إنما تجيء بالاستفهام بعد ما تَفْرُغُ من الابتداء. ولو أرادوا الإعمالَ لما ابتدؤوا بالاسم، ألا تَرى أنّك تقول: «زيدٌ هذا أعمرٌو ضَرَبَه أم بِشرٌ»؟ ولا تقول: «عمرًا أَضَرَبْتَ»؟ فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك. فحرفُ الاستفهام لا يُفْصَلُ به بين العامل والمعمولِ، ثمّ يكون على حاله إذا جاءت الألفُ أوّلاً، وإنّما يَدخل على الخَبَر.

وممّا لا يكون إلاّ رفعًا قولُك: «أَأَخواك اللّذانِ رأيتُ»؟ لأنّ «رأيتُ» صلَةٌ لِـ «اللّذين»

---

(١) انظر الشاهد الرقم ٦٩.

وبه يتمُّ اسمًا، فكأنّك قلت: «أأخَواك صاحبَانَا»؟ ولو كان شيءٌ من هذا يَنْصِبُ شيئاً في الاستفهام لقلت في الخَبَر: «زيدًا الذي رأيتُ»، فنصبتَ كما تقول: «زيدًا رأيتُ».

وإذا كان الفعلُ في موضِع الصِّفة، فهو كذلك، وذلك قولك: «أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه»؟ و «أكلَّ يومِ ثوبٌ تَلْبَسُه»؟ فإذا كان وصفاً، فأحسنُه أنْ يكون فيه الهاءُ، لأنّه ليس بموضعِ إعمالٍ[1]، ولكنَّه يجوز فيه كما جاز في الوَصْل[2]، لأنّه في موضع ما يكون من الاسم[3] ولم تكن لتقولَ: «أزيدًا أنت رجلٌ تضربه»؟ وأنت إذا جعلتَه وصفًا للمفعول لم تنصبه، لأنّه ليس بمبنيّ على الفعل، ولكنّ الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر.

فمن ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

١٠٠ - أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهْ   يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَهْ

---

(١) قال السيرافي: «يعني لأنك إذا حذفت الهاء فليس يصل الفعل إلى شيء قبله، كما أنك إذا قلت: «زيد ضربته»، ثمّ حذفت الهاء، قلت: «زيدًا ضربتُ»، فلمّا لم يكن كذلك، لم يحسن حذف الهاء».

(٢) يعني: حذف الهاء جائز في الصفة كما هو جائز في الوصل، يعني صلة «الذي» وما جرى مجراها.

(٣) قال السيرافي: «يعني: لأن الوصف من الاسم الموصوف كبعضه لأنهما كشيء واحد يقعان موقع اسم واحد».

١٠٠ ـ **التخريج**: الرجز لقيس بن حصين في خزانة الأدب ١/٤٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١١٩ ولصبي من بني سعد قيل إنه قيس بن الحصين في المقاصد النحوية ١/٥٢٩؛ ولرجل ضبي في الأغاني ١٦/٢٥٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٠٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٩١؛ والرد على النحاة ص ١٢٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٨٥ (نعم)؛ واللمع في العربيّة ص ١١٣.

اللغة: النعم: الإبل والشّاء. تحوونه: تملكونه وتضمّونه. يلقحه: يجعله لاقحاً حاملاً. تنتجونه: تتولّون وضعه؛ ونتجتَ الناقة إذا وَلّدتَها.

المعنى: أتضمّون الإبل والشاء في كلّ عام بعدما سهر عليها قوم حتى غدت لواقحاً، ثم تأتون أنتم فتولّدونها؛ وهي إشارة إلى ما يستولون عليه في غاراتهم على الأقوام الأخرى.

الإعراب: «**أكلَّ**»: الهمزة: حرف استفهام، «كل»: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف خبر مقدّم. «**عام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نعم**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «**تحوونه**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**يلقحه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**قوم**»: فاعل «يلقحه» مرفوع بالضمة. «**وتنتجونه**»: الواو: للعطف، «تنتجون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به.
=

وقال زيد الخَيْل [من الطويل]:

١٠١ ـ أَفي كلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبعثونه ... على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوه وما رُضَا

وقال جريرٌ فيما ليست فيه الهاءُ [من الوافر]:

أَبَحْتَ حِمَى تِهامَةَ بعد نجْدٍ ... وما شيءٌ حَمَيْتَ بمُستَباحِ [(١)]

= وجملة «أكلّ عام نعمٌ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تحوونه»: في محلّ رفع صفة لـ «نعم». وجملة «يلقحه»: في محلّ رفع صفة لـ «نعم». وجملة «تنتجونه»: معطوفة على جملة في محلّ رفع.

والشاهد فيه قوله: «أكلّ عام نعم» حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل «إحرازُ نعم» أو «حوايةُ نعمٍ»، ولم يجعله مفعولاً به للفعل (تحوونه) مع أن الهاء عائدة عليه.

١٠١ ـ **التخريج**: البيت لزيد الخيل الطائي في ديوانه ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٩٣، ٥٠٠؛ والرد على النحاة ص ١٢٠؛ وسمط اللآلي ص ٤٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢١؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٩٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٤ (أتم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٨٠.

اللغة: المأتم: الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو فرح. فرس محمر: هجين يشبه الحمير. ثوبتموه: اعطيتموه أجراً وثواباً. رضا: أصلها رُضِي، ثمّ قلبت الياء ألفاً على لغة طيّىء لفتح ما قبلها.

المعنى: إنكم تجمعون نساء ليبكين في كل عام على فرس هجين جعلتموه جزاءً لنا على معروف صنعناه لكم.

الإعراب: **«أفي كلّ»**: الهمزة: حرف استفهام، «في كلّ»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المقدم المحذوف. «عام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«مأتم»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«تبعثونه»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«على محمر»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تبعثونه). **«ثوبتموه»**: «ثوّب»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «تم»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والواو: للإشباع، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«وما»**: الواو: حالية، «ما»: نافية. **«رضا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «في كل عام مأتم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تبعثونه»: في محلّ رفع صفة لـ (مأتم). وجملة «ثوبتموه»: في محلّ جرّ صفة لـ (محمر). وجملة «ما رضا»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «عام مأتم» حيث أخبر بـ (في كل عام) عن حدوث مأتم، أي أنه يجوز الإخبار بالظروف إذا كان فيها فائدة.

(١) تقدّم بالرقم ٧٥.

وقال الشاعر [من الوافر]:

فمــا أَدْرِي أَغَيَّــرَهُــمْ تَنَــاءٍ وطُــولُ العَهْــدِ أم مــالٌ أصابُــوا[1]

وممّا لا يكون فيه إلا الرفعُ قوله: «أعبدُ الله أنت الضاربُه»؛ لأنّك إنما تريد معنَى الذي ضَرَبَه. وهذا لا يجري مجرى «يَفْعَلُ». ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقولَ: «ما زيدًا أنا الضاربُ»، ولا «زيدًا أنت الضاربُ»[2]، وإنّما تقولُ: «الضاربُ زيدًا»، على مثل قولك: «الحسنُ وجهًا». ألا ترى أنّك لا تقول: «أنت المائةَ الواهبُ» كما تقول: «أنت زيدًا ضاربٌ».

وتقول: «هذا ضاربٌ كما ترى»، فيجيءُ على معنى «هذا يَضْرِبُ»، وهو يَعمل في حال حديثك، وتقول: «هذا ضاربٌ»، فيجيءُ على معنى «هذا سيَضربُ». وإذا قلت: «هذا الضاربُ»، فإنّما تعرِّفُه على معنى «الذي ضَرب»، فلا يكون إلاّ رفعًا، كما أنك لو قلت: «أزيدٌ أنت ضاربُه» إذا لم تُرِدْ بـ «ضاربه» الفعلَ، وصار معرفةً رفعتَ، فكذلك هذا الذي لا يجيءُ إلاّ على هذا المعنى، فإنّما يكون بمنزلة الفعل نكرةً.

وأصلُ وقوع الفعل صفةً للنكرة، كما لا يكون الاسمُ كالفعل إلا نكرةً. ألا ترى أنّك لو قلت: «أكلَّ يوم زيدًا تَضربُه» لم يكن إلاّ نصباً، لأنّه ليس بوصف. فإذا كان وصفاً فليس بمبنيّ عليه الأوّلُ، كما أنّه لا يكون الاسمُ مبنيًّا عليه في الخبر، فلا يكون «ضاربٌ» بمنزلة «يَفْعَلُ» و «تَفْعَل» إلاّ نكرَةً.

وتقول: «أذكَرٌ أَنْ تَلِدَ ناقتُك أحَبُّ إليك أم أُنْثَى»، كأنّه قال: «أَذَكَرٌ نِتاجُها أحَبُّ إليك أم أُنْثَى»؟ فـ «أَن تَلِدَ» اسمٌ، و «تَلِدُ» به يتمُّ الاسمُ كما يتمُّ «الذي» بالفعل، فلا عَمَلَ له هنا كما ليس يكون لصلةِ «الذي» عَمَلٌ.

وتقول: «أزيدٌ أَنْ يَضربَه عمرو أَمْثَلُ أم بِشْرٌ»، كأنه قال: «أزيدٌ ضربُ عمرٍو إيّاه أمثلُ

---

(١) تقدم بالرقم ٧٤، والشاهد فيه هنا رفع «مال» لأنّ «أصابوا» صفة له.

(٢) وذلك لأنَّ «أل» بمنزلة اسم الموصول «الذي»، ولا يعمل شيء من الصلة فيما قبله.

أم بشرٌ»؟ فالمصدر مبني على المبتدأ و «أمثلُ» مبنيٌّ عليه، ولم يُنْزَلْ منزلة «يَفْعَلُ»، فكأنّه قال: «أزيد ضاربُه خيرٌ أم بشر»؟ وذلك لأنك ابتدأته وبنيت عليه فجعلته اسماً، ولم يَلتبس زيدٌ بالفعل إذ كان صلةً له، كما لم يلتبس به «الضاربُه» حين قلت: «زيدٌ أنت الضاربُه»، إلاّ أنّ «الضاربُه» في معنى «الذي ضَرَبَه»، والفعل تمَامُ هذه الأسماء، فالفعل لا يلتبس بالأول إذا كان هكذا.

وتقول: «أأَن تلد ناقتُك ذكراً أحبُّ إليك أم أُنثَى»؟ لأنّك حملته على الفعل الذي هو صلةُ «أنْ»، فصار في صِلة «أن» مثل قولك: «الذي رأيتُ أخاه زيدٌ». ولا يجوز أن تبتدىءَ بـ «الأخ» قبل «الذي» وتُعْمِلَ فيه «رأيتُ أخاه زيد». فكذلك لا يجوز النصب في قولك: «أذَكَرٌ أَنْ تَلِدَ ناقتُك أحبّ إليك أم أنثى»؟ وذلك أنك لو قلت: «أخاه الذي رأيتُ زيدٌ» لم يجز، وأنت تريد: «الذي رأيتُ أخاه زيدٌ».

وممّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعًا قولك: «أَعبدُ الله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ»؟ و «أعبدُ الله أنت له أصدقُ أم بِشرٌ»؟ كأنك قلت: «أعبدُ الله أنت أخوه أم بشر»؟ لأن «أَفْعَلَ» ليس بفعلٍ، ولا اسمٍ يَجري مجرى الفعل، وإنّما هو بمنزلة «حسَن» و «شديد» ونحوِ ذلك. ومثلُه: «أعبدُ الله أنتَ له خيرٌ أم بشرٌ»؟

وتقول: «أزيدٌ أنت له أشدُّ ضَرْبًا أم عمرٌو»؟ فإنّما انتصابُ الضَّرْبِ كانتصاب «زيد» في قولك: «ما أَحْسَنَ زيدًا»! وانتصابِ «وجهٍ» في قولك: «حَسَنٌ وجهَ الأخِ». فالمصدرُ هنا كغيره من الأسماء، كقولك: «أزيدٌ أنت له أطْلَقُ وجهًا أم فلانٌ»؟ وليس له سبيلٌ إلى الإعمال، وليس له وجهٌ في ذلك.

وممّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعاً قولك: «أعبدُ الله إنْ تَرَهُ تضربْه»؟ وكذلك إنْ طرحتَ الهاءَ مع قُبْحه، فقلت: «أعبدُ الله إنْ تَرَ تضربْ»؟ فليس للآخِر سبيل على الاسم، لأنّه جزم[1]، وهو جوابُ الفعل الأوّل، وليس للفعل الأوّل سبيلٌ، لأنّه مع «إنْ» بمنزلة قولك: «أعبدَ الله حين يَأْتيني أَضربُ»، فليس لِـ «عبد الله» في «يأتيني» حَظٌّ، لأنّه بمنزلة قولك: «أعبدَ الله يومَ الجمعة أضرِبُ»؟ ومثل ذلك: «زيدٌ حين أَضْرِبُ يَأْتيني»؛ لأنَّ المعتَمدَ

(١) أي: مجزوم.

على «زيدٍ» آخِرُ الكلام وهو «يأتيني». وكذلك إذا قلت: «زيدًا إذا أتاني أضرِبُ»، وإنما هو بمنزلة «حينَ».

فإنْ لم تَجْزِم الآخِرَ نصبتَ[1]، وذلك قولك: «أزيدًا إنْ رأيتَ تضربُ»؟ وأحْسنُه أن تُدْخِلَ في «رأيتَ» الهاءَ، لأنّه غيرُ مُسْتَعْمَلٍ[2]، فصارت حروفُ الجزاء في هذا بمنزلة قولك: «زيدٌ كم مرّةً رأَيْته»؟ فإذا قلتَ: «إنْ تَرَ زيدًا تضربْ»؟ فليس إلاّ هذا، صار بمنزلة قولك: «حين ترى زيدًا يأْتيك»، لأنه صار في موضع المُضْمَر حين قلت: «زيدٌ حين تَضْرِبُه يكون كذا وكذا». ولو جاز أن تجعل «زيدًا» مبتدأ على هذا الفعل لقلتَ: «القِتالُ زيدٌ حين تأتي»، تريد: «القتالُ حين تأتي زيدًا».

وتقول في الخبر وغيره: «إنْ زيداً تَرَه تضربْ»؟ تَنصبُ زيدًا، إلاّ أنّ الفعل أنْ يَلِيَ «إنْ» أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعدُ من الرفع لأنه لا يُبْنَى فيها الاسم على مبتدأ.

وإنّما أجازوا تقديمَ الاسم في «إنْ» لأنّها أمُّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأُخَرِ.

وقال النَّمِرُ بنُ تَوْلَبٍ [من الكامل]:

١٠٢ - لا تَجْـزَعِـي إنْ مُنْفِسًـا أَهْلَكْتُـهُ وإذا هلكـتُ فعنـد ذلـكِ فـاجْـزَعِـي

---

(١) قال السيرافي: اعلمْ أن الفعلَ جوابَ الشرط، إذا رُفع، فله مذهبان عند سيبويه: أحدهما: أن يُنوى به التقديم، والآخر: أن يُرفع على إضمار الفاء؛ كقولك: «إن تَأْتيني أكْرِمك» على معنى: «أُكْرِمُكَ إنْ تأتني»، أو على معنى: «إن تَأْتِني فأكرِمُك»، أي: إنْ تأتني فَأنا مُكْرِمٌ لك. فإذا قدّرتَ الفاءَ والفعلُ مرفوع، لم يَجُزْ أن تَنْصِبَ به ما قبله، فلا تقول: «أزيدًا إنْ تَرَه فتضربْ»، على معنى: إنْ تَرَ زيدًا فتضرب زيدًا، كما لا تقول: «أخاك إن يَأْتني فَأُكْرِمُ»، على معنى: إنْ يَأْتِني فَأكْرِمُ أخاك، لأنَّ ما بعد الفاء، لا يُنْوى به التقديم على حرف الشرط. وإذا كانت النيّةُ في الفعل التقديم، جاز أن تنصب به ما قبل حرف الشرط، نحو: «زَيْدًا إنْ رأيت تضربُ» تقديره: أَتَضْرِبُ زيدًا إنْ رأيت. وأحسنُه أن تقول: «أزيدًا إنْ رأَيْتَه تَضْرِب» تقديره؛ أتضربُ زيدًا إنْ رأيته؟ ليشتغل الفعل بضمير الأوّل، لأنّك لم تُعْمِلْهُ في شيء، وهو فعل متعدٍّ، وقد ذُكر مفعوله.

(٢) أراد: لأنه غير عامل في ضمير المتكلم كما في أسلوب الاشتغال.

١٠٢ - **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٩؛ وخزانة =

وإن اضطرَّ شاعرٌ فجازى بـ «إذا»، أجراها في ذلك مجرى «إن» فقال: «أَزَيْدٌ إذا تَرَ تَضْرِبْ»، إن جعلَ «تضربْ» جَوَاباً. وإنْ رفعَهَا نصبَ، لأنّه لم يجعلها جواباً. وتَرَفعُ الجوابَ حين يَذهب الجزمُ من الأوّل في اللفظ. والاسمُ ههنا مبتدأٌ إذا جزمتَ، نحو قولهم: «أَيُّهم يأْتِكَ تضربْ»، إذا جزمتَ، لأنّك جئت بـ «تضرب» مجزوماً بعد أن عَمِلَ الابتداءُ في «أيُّهم» ولا سبيل له عليه. وكذلك هذا حيث جئتَ به مجزوماً بعد أن عَمِلَ فيه الابتداءُ. وأمّا الفعل الأوّل فصار مع ما قبله بمنزلة «حينَ» وسائرِ الظروف[1].

الأدب ١/ ٣١٤، ٣٢١، ١١/ ٣٦؛ وسمط اللآلي ص ٤٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٢، ٢/ ٨٢٩؛ وشرح المفصّل ٢/ ٣٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٨ (نفس)، ١١/ ٢١١ (خلل)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٤٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٥١؛ والجنى الداني ص ٧٢؛ وجواهر الأدب ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٩/ ٤١، ٤٣، ٤٤؛ والردّ على النحاة ص ١١٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤؛ ولسان العرب ٤/ ٦٠٤ (عمر)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٦، ٤٠٣؛ والمقتضب ٢/ ٧٦.

اللغة: لا تجزعي: لا تخافي. المنفس: هنا المال الكثير. أهلكته: أنفقته. هلكتُ: متُّ.

المعنى: يخاطب الشاعر زوجته بقوله: لا تخافي على إنفاقي المال وتبذيره، فإنني ما دمت حيّاً لن تحتاجي إلى شيء، وإذا متّ فعند ذلك اجزعي لأنّك لن تجدي من بعدي مَنْ يؤمّن لك حاجاتك.

الإعراب: «لا»: الناهية. «**تجزعي**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «إن»: حرف شرط جازم. «**منفساً**»: مفعول به على الاشتغال منصوب بالفتحة. والتقدير: «إن أهلكت منفساً». «**أهلكته**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**وإذا**»: الواو: حرف استئناف، «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**هلكت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**فعند**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و «**عند**»: ظرف زمان متعلق بالفعل «اجزعي»، وهو مضاف. «**ذلك**»: اسم إشارة في محل جر بالإضافة. «**فاجزعي**»: الفاء حرف ربط، و «**اجزعي**»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير. . فاعل.

وجملة «لا تجزعي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن منفساً أهلكته»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هلكت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «إذا هلكت»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اجزعي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «إن منفساً أهلكته» حيث نصب «منفساً» بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده، لأنّ حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهراً أو مضمراً.

(١) قال السيرافي: يعني أن فعل الشرط الذي بعد «إذا» وهو «ترى» رفعته أو جزمته لا يعمل فيما قبل «إذا»، لأنه و «إذا» كشيء واحد بمنزلة «حين»، ولا يصلح تقديمه، فلم يصلح على كل حال أن يعمل فيما قبل «إذا».

وإن قلتَ: «زيد إذا يأتيني أَضْربُ»، تريد معنى الهاء ولا تريد «زيدًا أضربُ إذا يأْتيني»، ولكنك تضع «أَضربُ» ههنا مثلَ «أضربْ» إذا جزمت، وإن لم يكن مجزومًا؛ لأنّ المعنى معنى المجازاة في قولك: «أزيدٌ إنْ يأتِك أضرِبْ»، ولا تريد به «أضربُ زيدًا»، فيكونَ على أول الكلام رفعت عنده فجيد كما لم ترد بهذا أول الكلام. وكذلك «حينَ»، إذا قلت: «أَزيدٌ حين يأتيك تضربُ».

وإنما رفعتَ الأوّل في هذا كلِّه لأنّكَ جعلت «تضربُ» و «أضربُ» جوابًا، فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه، ولم يَرجع إلى الأوّل. وإنّما تَرُدّه إلى الأوّل فيمن قال: «إن تأْتِني آتيك»، وهو قبيحٌ، وإنّما يجوز في الشعر.

وإذا قلت: «أَزيدٌ إن يأْتِك تضربْه»، فليس تكون الهاءُ إلاّ لِـ «زيد»، ويكونُ الفعلُ الآخِرُ جوابًا للأوّل. ويدلّك على أنّها لا تكون إلاّ لِـ «زيد» أنك لو قلت: «أزيدٌ إن تأْتِك أَمَةُ الله تضربْها» لم يجز، لأنّك ابتدأْت «زيدًا» ولا بدَّ من خبرٍ، ولا يكون ما بعده خبرًا له حتّى يكون فيه ضميرُه.

وإذا قلت: «زيدًا لَمْ أضرِبْ»، أو «زيدًا لن أضربَ»، لم يكن فيه إلاّ النصبُ، لأنك لم توقع بعدِ «لَمْ» و «لَنْ» شيئاً يجوز لك أن تقدِّمَه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما، كما كان ذلك في الجزاء. و «لن أَضْرِبَ» نفيٌ لقوله: «سَأَضْرِبُ»، كما أنّ «لا تَضْرِبْ» نفي لقولِه: «اْضْرِبْ»، و «لم أَضرب» نفيٌ لِـ «ضربت».

وتقول: «كلَّ رجلٍ يأْتيك فاضربْ»، نصبٌ لأنَّ «يأتيك» ههنا صفةٌ، فكأنّك قلت: «كلَّ رجل صالحٍ اضربْ».

فإنْ قلت: «أيُّهم جاءك فاضرِبْ»، رفعتَه لأنه جَعل «جاءك» في موضع الخبر، وذلك لأنّ قوله: «فاضربْ» في موضع الجواب، و «أيٌّ» من حروف المجازاة، و «كلُّ رجل» ليستْ من حروف المجازاة. ومثله: «زيدٌ إنْ أتاك فاضْرِبْ»، إلاّ أن تريد أَوّلَ الكلام، فتنصبُ ويكونُ على حدّ قولك: «زيدًا إن أتاك تَضْرِبْ»، و «أيَّهم يَأتِك تضربْ»، فيصير بمنزلة «الذي».

وتقول: «زيدًا إذا أتاك فاضربْ». فإن وضعتَه في موضع «زيدٌ إن يأْتك تضربْ» رفعتَ، فارفعْ إذا كانت «تضربْ» جوابًا لِـ «يأتك»، وكذلك «حينَ». والنصبُ في «زيد» أحسنُ إذا كانت الهاءُ يَضْعُفُ تركُها ويَقْبُحُ.

فأعمِلْه في الأوّل، وليس هذا[1] في القياس لأنّها تكون بمنزلة «حينَ»، و «إذا» و «حينَ» لا يكون واحدةٌ منهما خبرًا لِـ «زيد». ألاّ ترى أنّك لا تقول: «زيدٌ حينَ يأتيني»؛ لأنَّ «حينَ» لا تكون ظرفًا لِـ «زيد».

وتقول: «الحَرُّ حينَ تأتيني»، فيكون ظرفاً، لما فيه من معنى الفعل. وجميعُ ظروف الزّمان لا تكون ظروفاً للجُثَثِ.

فإن قلت: «زيدًا يوم الجمعة أَضربُ»، لم يكن فيه إلاّ النصبُ[2]، لأنّه ليس ههنا معنى جزاء، ولا يجوز الرفع إلاّ على قوله:

كلُّــــــه لــــــم أَصْنَــــــعِ [3]

ألا ترى أنك لو قلت: «زيدٌ يومَ الجمعة فأنا أضربُه» لم يجزْ، ولو قلت: «زيدٌ إذا جاءني فأنا أضربُه»، كان جيِّداً. فهذا يدلّك على أنّه يكون على غير قوله: «زيدًا أضرب حين يأتيك».

---

(١) يعني إذا لم تجزم بها.

(٢) قال السيرافي: يعني أنّ «يوم الجمعة» لغوٌ، كأنّك قلت: «زيدًا أضربُ»، فيجب النصب، إلاّ أن تحذف الهاء على الوجه القبيح، نحو: «زيدٌ ضربتُ»، وكلُّه لم أَصْنَعْ، برفع «زيد»، و «كلّ». والنصبُ أَحْسَنُ على نيّة التقديم لضعف ترك الهاء العائدة إلى الابتداء.

(٣) تقدم هذا الشاهد بالرقم ٦٩.

هذا باب الأمر والنهي

والأمرُ والنهيُ يُختار فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبْنَى عليه الفعلُ ويُبْنَى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنماَ هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمرُ والنَّهي، لأنّهما لا يقعان إلاّ بالفعل، مظهرًا أو مضمرًا.

وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأنّ حروف الاستفهام قد تُستَعْمَل وليس بعدها إلا الأسماءُ، نحو قولك: «أزيدٌ أخوك»؟ و «متى زيدٌ منطلق»؟ و «هل عمرٌو ظريفٌ»؟ والأمرُ والنهيُ لا يكونان إلاّ بفعل، وذلك قولك: «زيدًا اضربْه»، و «عمراً أمرُرْ به»، و «خالدًا اضربْ أباه»، و «زيدًا اشترِ له ثوبًا». ومثلُ ذلك: «أمّا زيدًا فاقتُلْه»، و «أَمّا عمرًا فاشترِ له ثوبًا»، و «أمّا خالدًا فلا تَشْتِمْ أباه»، و «أمّا بكرًا فلا تمرْر به». ومنه: «زيدًا لِيضربْهُ عمرٌو»، و «بشرًا لِيقتلْ أباه بكرٌ»، لأنّه أَمْرٌ للغائب بمنزلة «افعَلْ» للمخاطَب.

وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: «عبدُ الله أضربْه»، ابتدأْتَ «عبدَ الله» فرفعته بالابتداء، ونبّهتَ المخاطَبَ له ليعرفه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخبر. ومثل ذلك: «أمّا زيد فاقْتله». فإذا قلت: «زيدٌ فاضربْه»، لم يَستقم أَنْ تَحملَه على الابتداء. أَلاَ ترى أنّك لو قلت: «زيدٌ فمنطلقٌ» لم يستقم، فهو دليلٌ على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ. فإنْ شئتَ نصبته على شيء هذا تفسيرُه، كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئت على «عليك»، كأنك قلت: «عليكَ زيدًا فاقتلْه».

وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أَنْ تقولَ: «عبدُ الله فاضربْه»، إذا كان مبنيًّا على مبتدأ مُظْهَرٍ أو

مُضْمَرٍ. فأمّا في المظهر فقولُك: «هذا زيدٌ فاضربْه»، وإن شئت لم تُظْهِرْ «هذا» ويَعمل كعمله إذا كان مظهرًا، وذلك قولك: «الهلالُ واللّهِ فانظرْ إليه»، كأنّك قلت: «هذا الهلالُ»، ثم جئتَ بالأمر.

وممّا يَدُلُّك على حُسنِ الفاء ههنا أنّك لو قلت: «هذا زيدٌ فحَسَنٌ جميلٌ»، كان كلامًا جيّداً. ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٣ - وقائلةٍ خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهمْ ... وأُكرومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا

فهذا سُمِعَ من العرب تُنْشِدُه.

---

١٠٣ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٤٣؛ والجنى الداني ص ٧١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥، ٤٥٥، ٤/ ٣٦٩، ٨/ ١٩، ١١/ ٣٦٧؛ والدرر ٢/ ٣٦؛ والرد على النحاة ص ١٠٤؛ ورصف المباني ص ٣٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨، ٢/ ٨٧٣؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٠.

اللغة: خولان: اسم قبيلة. الأكرومة: فعل الكرم. الحيّان: حيّ أمها وحيّ أبيها، والمقصود فتاة ذات كرم ومجد من ناحية الأم والأب. الخلو: الخالية.

المعنى: ربّ قائلة لي أن انكح فتاة من خولان، وأصيلة الجدّين مصون وباقية كما هي.

الإعراب: «**وقائلة**»: الواو: واو «ربّ»، «قائلة»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، خبره محذوف. «**خولان**»: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: «هذه خولان»، مرفوع. «**فانكح**»: الفاء: حرف استئناف، «انكح»: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله... وجوباً أنت. «**فتاتهم**»: مفعول به، وهو مضاف، و «هم»: في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأكرومة**»: الواو: حالية، «**أكرومة**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الحيين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثّنى. «**خلو**»: خبر المبتدأ. «**كما**»: الكاف: حرف جر، و «ما»: يجوز أن تكون زائدة، وعليه تكون «هي» ضميراً في محلّ جرّ، والجار والمجرور متعلّقان بخبر ثانٍ للمبتدأ «أكرومة» المحذوف. ويجوز أن تكون «ما» اسماً موصولاً، في محل جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ. و «هيا»: مبتدأ خبره محذوف، والألف: للإطلاق. والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «قائلة...»: بحسب ما قبلها. وجملة «انكح»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «خولان فانكح فتاتهم» حيث رفع «خولان» على تقدير مبتدأ محذوف تقديره: «هذه خولان»، وذلك لأنّه لا يصحّ أن تكون مبتدأ دخلت الفاء على خبره. هذا على مذهب سيبويه، وأجازه الأخفش. وقيل: الفاء في «فانكح» زائدة.

وتقول: «هذا الرجلَ فاضربْه»، إذا جعلته وصِفًا ولم تجعله خبرًا. وكذلك: «هذا زيدًا فاضربْه»، إذا كان معطوفًا على «هذا» أو بدَلاً.

وتقول: «اللّذَين يأتيانِك فاضْربْهما»، تنصبُه كما تنصب «زيدًا»، وإن شئت رفعتَه على أَنْ يكون مبنيًّا على مظهَر أو مضمَر. وإن شئت كان مبتدأ، لأنّه يستقيم أن تجعلَ خبرَه من غيرِ الأفعال بالفاء. أَلاَ ترى أنّك لو قلت: «الذي يأْتيني فله درهمٌ»، و «الذي يأتيني فمُكْرَمٌ محمول»، كان حسنًا. ولو قلت: «زيدٌ فله درهمٌ» لم يجز[1]. وإنّما جاز ذلك لأنّ قوله: «الذي يأتيني فله درهمٌ»، في معنى الجزاءِ، فدخلت الفاءُ في خبره كما تدخل في خبر الجزاءِ.

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ باللَّيْلِ والنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2].

ومن ذلك قولهم: «كلُّ رجل يأْتيك فهو صالحٌ»، و «كلُّ رجل جاءَ فله درهمانِ»، لأنّ معنى الحديث الجزاءُ.

وأمّا قول عَدِيٍّ بن زيد [من الخفيف]:

١٠٤ ـ أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أم بكورُ ... أنتَ فانظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصِيرُ

---

(١) قال السيرافي: «لأنّ دخول الفاء لا معنى له هنا، لأنّ الكلام إنجاز محض، ولا مذهب للمجازاة فيه».

(٢) البقرة: ٢٧٤.

١٠٤ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٨٤؛ والأغاني ٢/ ١٢٦؛ والجنى الداني ص ٧١؛ والدرر ٢/ ٣٨؛ والرد على النحاة ص ١٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٤، ٤١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٩؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٣١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢١ (منن)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥؛ والخصائص ١/ ١٣٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٠، ٢/ ١١١.

اللغة: الرواح: الذهاب مساءً. البكور: الذهاب بكرة أي صباحاً.

المعنى: أتراك تفارق الأحبّة صباحاً، أم تفارقهم مساءً، تأمّل في أيّ الوقتين أنت مفارق، أي ميّت.

الإعراب: **أرواح**: الهمزة: حرف استفهام، «رواح»: مبتدأ مرفوع بالضمّة؛ خبره محذوف. **مودع**: صفة (رواح) مرفوعة بالضمّة. **أم بكور**: «أم»: حرف عطف، «بكور»: معطوف على (رواح) مرفوع بالضمّة. **أنت**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **فانظر**: الفاء: زائدة، «انظر»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). **لأي**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تصير). **ذاك**: اسم إشارة في محلّ جرّ مضاف إليه. **تصير**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). =

فإنه على أن يكون في الذي يَرْفَعُ على حال المنصوب في الذي ينصب على أنه على شيء هذا تفسيره.

يقول ترفع «أنت» على فعل مضمر لأن الذي من سببه مرفوع وهو الاسم المضمر الذي في «انظر».

وقد يجوز أن يكون «أنت» على قوله: «أنت الهالِكُ»، كما يقال: «إذا ذُكِرَ إنسان لشيء، قال الناسُ: زيدٌ». و «قال الناس: أنت». ولا يكون على أن تضمِرَ هذا، لأنَّك لا تُشيرُ للمخاطَب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تُشير له إلى غيره. ألا ترى أنَّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: «هذا أنت»، لم يستقم.

ويجوز هذا أيضاً على قولك: «شاهِداك»، أي: «شاهداك ما يثبت لك، أو ما يثبت لك شاهداك». قال الله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[1]. فهو مثله. فإمّا أن يكونَ أَضْمَرَ الاسمَ وجَعَل هذا خبرَه كأنّه قال: «أمْرِي طاعةٌ وقولٌ معروفٌ»، أو يكونَ أضمر الخبرَ فقال: «طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ».

واعلم أنّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: «دعاءٌ» لأنه استُعْظِمَ أنْ يقال: أمرٌ أو نَهْيٌ. وذلك قولُك: «اللهمَّ زيدًا فاغفرْ ذنبَه»، و «زيدًا فأصلحْ شأنَه»، و «عَمْرًا لِيَجْزِه الله خيرًا». وتقول: «زيدًا قَطَعَ اللّهُ يدَه»، و «زيدًا أَمرَّ اللّهُ عليه العيشَ»، لأن معناه معنى «زيدًا لِيَقطعِ اللّهُ يده».

وقال أبو الأسود الدُّؤَلِيُّ [من الطويل]:

١٠٥ - أَميرانِ كَانَا آخَيَانِي كِلاهما ... فكُلًّا جزاه اللّهُ عَنّي بما فَعَلْ

= وجملة «أرواح مقدّر عليك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أنت فانظر»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فانظر»: في محلّ رفع خبر (أنت). وجملة «تصير»: في محلّ نصب مفعول به لـ (انظر).

والشاهد فيه قوله: «أنت فانظر» حيث جاءت (الفاء) زائدة على الخبر الذي هو فعل الأمر (انظر).

(١) محمد: ٢١.

١٠٥ - **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٠٠؛ والردّ على النحاة ص ١٠٤؛ وشرح المفصل ٢/٣٨؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/٨٨.

الإعراب: «أميرانِ»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هما»، مرفوع بالألف لأنه مثنى. «كانا»: فعل ماض ناقص، والألف ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «آخياني»: فعل ماضٍ، والألف ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان»، والنون: حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «كلاهما»: توكيد مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و «وهما»: ضمير متصل مبني في محلّ =

ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي، ويَقبح فيه ما يقبح في الأمر والنهي.

وتقول: «أمّا زيدًا فَجدْعًا له، وأمّا عمرًا فسَقْيًا له»؛ لأنّك لو أظهرتَ الذي انتَصَبَ عليه «سَقيًا» و «جَدعًا» لنصبتَ «زيدًا» و «عمرًا»، فإضمارُه بمنزلة إظهاره، كما تقول: «أمّا زيدًا فضربًا».

وتقول: أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه، وأمّا الكافرُ فلعنةُ الله عليه؛ لأنَّ هذا ارتَفَعَ بالابتداء.

وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِي فاجْلِدُوا كلَّ واحِدٍ مِنْهُمَا مائَةَ جَلْدَةٍ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[2]، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الجَنَّة الَّتي وُعِدَ المُتَّقُونَ﴾[3]. ثمّ قال بَعْدُ: ﴿فيها أنهارٌ من ماءٍ﴾، فيها كذا وكذا. فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذي بعده، وذكر بعد أخبار وأحاديث، فكأنه قال: ومن القَصَصِ مَثَلُ الجنّة، أو مما يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوِه. والله تعالى أعلم.

وكذلك ﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِي﴾، كأنه لمّا قال جلّ ثناؤه: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاها وَفَرَضْنَاهَا﴾[4]. قال: في الفرائِض الزَّانِيَةُ والزَّانِي، أو الزانيةُ والزاني في الفرائض. ثم قال: «فاجْلِدُوا»، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ، كما قال [من الطويل]:

وقــائلــةٍ: خَــوْلانُ، فــانْكِــحْ فتــاتَهــم[5]

فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ[6]. وكذلك: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ﴾ كأنه قال:

= جرّ بالإضافة. «فكلاًّ»: الفاء حرف استئناف، و «كلاًّ»: مفعول به لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور. «جزاه»: فعل ماض، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «عني»: جار ومجرور متعلقان بـ «جزاه». «بما»: الباء حرف جرّ، و «ما»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ. «فعل»: فعل ماض مبني على الفتح، وقد سكّن للضرورة الشعريّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «هما أميران» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «كانا آخياني» في محل رفع نعت «أميران»، وجملة «آخياني» في محل نصب اسم «كان». وجملة «جزاهُ كلاًّ» استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «جزاه الله» تفسيريّة لا محل لها من الإعراب، وجملة «فعل» لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه نصب «كلّ» بإضمار فعل فَسّره ما بعده.

(١) النور: ٢.
(٢) المائدة: ٣٨.
(٣) محمد: ١٥.
(٤) النور: ١.
(٥) تقدم بالرقم ١٠٣.
(٦) يعني عمل «هذه» المضمرة في «خولان».

وفيما فرضَ اللَّهُ عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم. فإنَّما جاءت هذه الأسماءُ بعد قصَص وأحاديثَ. ويحمل على نحوٍ من هذا ومثلِ ذلك: ﴿والَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾[1].

وقد يَجْرِي هذا في «زيدٍ» و «عمرو» على هذا الحدّ، إذا كنتَ تُخبرُ بأشياء أو تُوصِي. ثم تقول: «زيدٌ»، أي: زيدٌ فيمن أُوصي به فأَحْسِنْ إليه وأكرِمْه.

وقد قرأَ أُناسٌ: «والسَّارقَ والسَّارقةَ»[2] و «الزانيةَ والزاني»[3]، وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوّة. ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفعِ.

وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهي النصبَ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل وهو فيه أوجبُ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام، لأنّهما لا يكونان إلا بفعل.

وقَبُحَ تقديمُ الاسم في سائر الحروف، لأنّها حروفٌ تَحْدُثُ قبل الفعل. وقد يصير معنى حديثهنّ إلى الجزاء، والجزاءُ لا يكون إلاّ خبرًا، وقد يكون فيهنّ الجزاءُ في الخبر، وهي غيرُ واجبة كحروف الجزاء فأُجْرِيَتْ مُجراها. والأمر ليس يَحْدُثُ له حرفٌ سوى الفعل، فيُضارِعَ حروفَ الجزاء، فيقبُح حذفُ الفعل منه كما يَقبح حذفُ الفعل بعد حروف الجزاء. وإنّما يقبح حذفُ الفعل وإضمارُه بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروفَ الجزاء.

وإنما قلت: «زيدًا اضربْه»، لأن «اضربه» مشغولة بالهاء، والمأمور لا بد له من أمر، والأمر والنهي لا يكونان إلاّ بالفعل، فلم يستَغْنِ عن الإضمار إذا لم يظهَرْ.

---

(١) النساء: ١٦.

(٢) المائدة: ٣٨. وهذه قراءة عيسى بن عمر وابن أبي عبلة.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/٢٠٨؛ والبحر المحيط ٣/٤٧٦؛ وتفسير القرطبي ٦/١٦٦؛ والكشاف ١/٣٧٧؛ وتفسير الرازي ٣/٣٩٨.

(٣) النور: ٢، وهذه قراءة عيسى الثقفي، ويحيى بن عمر، وعمرو بن فائد، وأبي جعفر، وشيبة، وأبي السمال، ورويس.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٤/٢٣٤؛ والبحر المحيط ٦/٤٢٧؛ وتفسير القرطبي ١٢/١٥٩؛ والكشاف ٣/٤٧؛ والمحتسب ٢/١٠٠.

هذا باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي

وهي حروف النَّفي، شبّهوها بألف الاستفهام حيث قُدّم الاسْمُ قبل الفعل، لأنّهنَّ غيرُ واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنَّ الأمر والنهي غير واجبَيْنِ.

وسَهُل تقديم الأسماء فيها لأنّها نفيٌ لواجبٍ، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنّما هي مضارِعةٌ، وإنَّما تجيء لخلاف قوله: «قد كان».

وذلك قولك: «ما زيدًا ضربتُه ولا زيدًا قتلتُه» و «ما عَمْرًا لقيتُ أباه ولا عمرًا مررتُ به ولا بِشرًا اشتريتُ له ثوبًا». وكذلك إذا قلت: «ما زيدًا أنا ضاربُه»، إذا لم تجعله اسمًا معروفًا. قال هُدْبَةُ بن الخَشْرَم العُذْرِيّ [من الطويل]:

١٠٦ ـ فَـلا ذا جَـلَالٍ هِبْنَـهُ لجَـلالِـهِ وَلا ذا ضَيـاعٍ هُـنَّ يَتـركْـنَ لِلفَقْـرِ

---

١٠٦ - **التخريج**: البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨١؛ ولسان العرب ٥/ ٧٤ (قدر)؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٧.

اللغة: ذو جلال: صاحب خطر، عظيم سيد. ذو ضياع: المهمل المهان.

المعنى: إن النوائب لا تترك الفقير اشفاقاً على فقره وهوانه، ولا تترك الغني خوفاً من سطوته وخطره.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: استئنافية، «**لا**»: حرف نفي. «**ذا**»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة لفعل محذوف تقديره (فلا تتقي ذا، فلا تهاب ذا). «**جلال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**هبنه**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهـــاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**لجلاله**»: جار ومجرور متعلقان بـ (هبنه)، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: للعطف، «**لا**»: حرف لتوكيد النفيِ. «**ذا**»: مفعول به منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، للفعل (يتركن). «**ضياع**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**هن**»: ضمير منفصل في محلّ رفع =

وقال زُهيـر [من البسيط]:

١٠٧ - لا الـدَّارَ غَيَّـرَهـا بَعْـدِي الأَنيـسُ ولا بـالـدّارِ لـو كَلَّمَـتْ ذا حـاجـةٍ صَمَـمُ

وقال جرير [من الوافر]:

١٠٨ - فَـلا حَسَبًـا فَخَـرْتَ بِـهِ لِتَيْـمٍ ولا جَـدًّا إذا ازْدَحَـمَ الجُـدودُ

مبتدأ. «يتركن»: فعل مضارع مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «للفقر»: جار ومجرور متعلقان بـ (يترك).

وجملة «فلا تتقي ذا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «هبنه»: في محلّ نصب صفة لـ (ذا جلال). وجملة «ولا هنّ يتركن»: معطوفة على جملة «فلا تتقي» لا محلّ لها. وجملة «يتركن»: في محلّ رفع خبر (هنّ).

والشاهد فيه قوله: «فلا ذا جلال» حيث نصب (ذا) بإضمار فعل مفسَّر بما بعده (فلا هبن ذا جلال، ولا تركن ذا ضياع).

١٠٧ - **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٤٦؛ وتذكرة النحاة ص ٤٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨٤.

اللغة: الأنيس: الأليف المؤانس.

المعنى: لم تتغيّر الدار بعد رحيلي، ولم يجر ساكنها الذي ألفها بعدي تغييرات عليها، وليس فيها خرس لو تكلّمت لصاحب حاجة.

الإعراب: «لا»: حرف نفي مهمل. «الدار»: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف. «غيّرها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «بعدي»: «بعد»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، متعلق بالفعل «غيرها»، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «الأنيس»: فاعل (غيّر) مرفوع بالضمّة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي مهمل. «بالدار»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدّم. «لو»: حرف تمنٍّ. «كلمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «ذا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «حاجة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «صمم»: مبتدأ مؤخر.

وجملة «لا الدار غيّرها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «غيّرها»: في محلّ رفع خبر (لا). وجملة «ولا بالدار صمم»: معطوفة على الجملة الأولى لا محلّ لها. وجملة «كلّمت»: تفسيرية، أو اعتراضية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لا الدار» حيث نصب الدار بفعل مقدّر، يفسره المذكور بعده.

١٠٨ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨٣، ٥٦٨؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٩، ٢/ ٣٦؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٣.
=

وإن شئت رفعتَ، والرَّفعُ فيه أقوى إذْ كان يكون في ألف الاستفهام، لأنّهنَّ نفيُ واجبٍ يُبتدأ بعدهنّ ويُبْنَى على المبتدأ بعدهنّ، ولم يَبلغنَ أَن يكنَّ مثل ما شُبِّهْنَ به[1].

فإنْ جعلتَ «ما» بمنزلة «ليس» في لغة أهل الحجاز لم يكن إلاّ الرفع، لأنّك تجيءُ بعد أن يَعمل فيه ما هو بمنزلة فِعْلٍ يَرفع، كأنّك قلت: «ليس زيدٌ ضربتُه».

وقد أَنشد بعضهم هذا البيتَ رَفعًا، قول مُزاحم العُقَيْلِيّ [من الطويل]:

وقَالُوا تَعَرَّفْها المَنازِلَ مِن مِنًى … وما كلُّ من وَافَى مِنًى أنا عارِفُ[2]

فإن شئت حملتَه على «ليس»، وإن شئت حملته على «كُلُّهُ لم أصنعِ»[3]. فهذا أبعدُ الوجهينِ.

وقد زعموا أنّ بعضهم يجعل «ليس» كـ «ما»، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ، فقد يجوز أن يكون منه: «ليس خَلَقَ مثله أَشْعَرَ منه»، و «ليس قالَها زيد». قال حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ [من البسيط]:

فأَصْبَحُوا والنَّوَى عالِي مُعَرَّسِهِمْ … وليس كلَّ النَّوَى يُلْقِي المَساكِينُ[4]

= **اللغة**: تيم: قبيلة عمر بن لجأ، الشاعر الذي يهجوه جرير هنا. الجد: الحظ، وأبو الأب، وأبو الأم.

المعنى: فلم تجد لقبيلتك شيئاً تفخر به، ولا كان لها حظ في علو المرتبة؛ ولم تجد جدًّا شريفاً تفخر به إذا ما تفاخر الناس بجدودهم.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: استئنافية، «لا»: حرف نفي. «**حسباً**»: مفعول به منصوب بالفتحة، لفعل محذوف تقديره (فلا ذكرتَ حسباً). «**فخرت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بـ (فخرت). «**لتيم**»: جار ومجرور متعلقان بـ (فخرت). «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. «**جدًّا**»: معطوف على (حسبًا) منصوب بالفتحة. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط. «**ازدحم**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الجدود**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «فلا ذكرت حسباً»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فخرت»: في محلّ نصب صفة لـ (حسباً). وجملة «ازدحم»: في محل جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «فلا حسباً» حيث نصب (حسباً) بفعل مضمّر فسّره ما بعده (فخرت).

(١) أي: لم تبلغ حروف النفي ما شُبِّهت به من أدوات الاستفهام.

(٢) تقدم بالرقم ٥٦.

(٣) انظر الشاهد الرقم ٦٩.

(٤) تقدم بالرقم ٥٣.

وقال هشامٌ أخو ذي الرُّمَّة [من البسيط]:

هـي الشِّفـاءُ لِـدائـي لـو ظَفِـرْتُ بهـا ... وليـس منهـا شِفـاءُ الـداءِ مَبْـذُولُ[1]

هذا كلُّه سُمِعَ من العرب. والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أنّ في «ليس» إضمارًا وهذا مبتدأٌ، كقوله: «إنَّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ». إلاّ أنّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: «ليس الطِّيبُ إلاّ المِسكُ»، و «ما كانَ الطيبُ إلا المسكُ».

فإن قلت: «ما أنا زيدٌ لقيتُه»، رفعتَ إلاّ في قول من نَصَبَ «زيدًا لقيتُه»، لأنّك قد فصَلَتَ كما فصلت في قولك: «أنت زيدٌ لقيتَه». وإن كانتْ «ما» التي هي بمنزلة «ليس»، فكذلك، فكأنّك قلت: «لستُ زيدٌ لقيتُه»، لأنّك شغلت الفعل بـ «أنا»، وهذا مبتدأٌ بعد اسم، وهذا الكلام في موضع خبره، وهو فيه أقوى لأنّه عاملٌ في الاسم الذي بعده. وألفُ الاستفهام، و «ما» في لغة بني تميم، يفصلنَ فلا يَعْمَلنَ. فإذا اجتمع أنّك تَفْصِلُ وتعمل الحرفَ فهو أقوى. وكذلك: «إنِّي زيدٌ لقيتُه»، و «أنا عمرو ضربتُه»، و «لَيْتَنِي عبدُ الله مررتُ به»، لأنه إنما هو اسمٌ مبتدأٌ، ثم ابْتُدِىءَ بعده، أو اسمٌ قد عَمِلَ فيه عاملٌ ثم ابتُدىء بعده والكلامُ في موضع خبره.

فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿إنّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾[2]، فإنّما هو على قوله: «زيدًا ضربتُه»، وهو عربيٌّ كثير. وقد قرأ بعضهم: ﴿وأمّا ثَمُودَ فَهَدَيْناهُمْ﴾[3]، إلاّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّها السُّنَّةُ.

---

(١) تقدم بالرقم ٥٥.

(٢) القمر: ٤٩. وقال السيرافي ما ملخّصه: فإنْ قال قائل: قد زَعَمْتُمْ أن نحو: «إنّي زَيْدٌ كَلَّمْتَه» الاختيارُ فيه الرفع، لأنّه جملة في موضع الخبر، فلم اختير النصب في: ﴿إنّا كلَّ شيء خلقناه بقدر﴾ [القمر: ٤٩]، وكلام الله تعالى أولى بالاختيار؟ فالجوابُ: إنّ في النصب هاهنا دلالة على معنى ليس في الرفع، فإنّ التقدير على النصب: إنّا خَلَقْنا كُلَّ شيء خلقناه بقدر: فهو يوجب العموم. وإذا رُفِع، فليس فيه عموم؛ إذْ يجوز أن يكون «خلقناه» نعتًا بـ «شيء»، و «بقدر» خبراً لـ «كل»، ولا يكون فيه دلالةٌ على خلق الأشياء كُلِّها، بل إنّما يَدلُّ على أنّ ما خَلَقَه منها، خَلَقَه بقدر».

(٣) فصلت: ١٧، وهذه قراءة عاصم، والمفضل، والمطوعي والحسن.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ٦٨؛ وإتحاف الفضلاء ص ٣٨١؛ والبحر المحيط ٧/ ٤٩١؛ والكشاف ٣/ ٤٤٩؛ ومعاني الفراء ٣/ ١٤؛ وتفسير الرازي ٢٧/ ١١٣.

وتقول: «كنتُ عبدُ الله لقيتُه»، لأنَّه ليس من الحروف التي يُنْصَبُ ما بعدها كحروف الاستفهام وحروفِ الجزاءِ ولا ما شُبّه بها، وليس بفعلٍ ذكرتَه ليَعْمَلَ في شيء فيَنْصِبَه أو يَرفعَه، ثم يُضَمَّ إلى الكلام الأوّل الاسمُ بما يُشْرَكُ به، كقولك: «زيدًا ضربتُ وعمرًا مررتُ به»، ولكنه شيءٌ عَمِلَ في الاسم، ثم وضعتَ هذا في موضع خبره، مانعًا له أن ينصبَ، كقولك: «كان عبدُ الله أبوه منطلقٌ». ولو قلت: «كنتُ أخاك زيدًا مررتُ به» نصبتَ، لأنَّه قد أَنفذ إلى مفعول ونُصبَ ثم ضممتَ إليه اسمًا وفعلاً.

وإذا قلت: «كنتُ زيدٌ مررتُ به»، فقد صار هذا في موضع «أخاك»، ومَنَعَ الفعلَ أن يَعْمَلَ.

وكذلك: «حَسِبْتُني عبدُ الله مررتُ به»، لأنّ هذا المضمَرَ المنصوبَ بمنزلة المرفوع في «كنتُ»؛ لأنّه يَحتاج إلى الخبر كاحتياج الاسم في «كنتُ»، وكاحتياج المبتدأ، فإنّما هذا في موضع خبره، كما كان في موضع خبرِ «كان»، فإنّما أراد أن يقولَ: «كنتُ هذه حالي»، و «حَسِبْتُني هذه حالي»، كما قال: «لقيتُ عبدَ الله وزيدٌ يَضربه عمرو»، فإنما قال: «لقيتُ عبدَ الله وزيد هذه حالُه»، ولم يَعْطِفه على الحديث الأوّل ليكون في مثل معناه، ولم يُرِدْ أن يقول: فعلتُ وفعَلَ، كذلك لم يُرِدْه في الأوّل. ألا ترى أنّه لم يُنْفِذِ الفعلَ في «كنتُ» إلى المفعول الذي به يَسْتَغْنِي الكلامُ كاستغناء «كنتُ» بمفعوله. فإنّما هذه في موضع الإخبار، وبها يَسْتَغْنِي الكلامُ.

وإذا قلتَ: «زيدًا ضربتُ وعمرًا مررتُ به»، فليس الثاني في موضع خبر، ولا تريد أن يَستغني به شيءٌ لا يتمُّ إلاّ به، فإنّما حالُه كحال الأول في أنه مفعولٌ، وهذا الثاني لا يَمْنَعُ الأوّلَ مفعولَه أنْ يَنْصِبَهُ لأنّه ليس في موضع خبره، فكيف يُختار فيه النّصبُ، وقد حال بينه وبين مفعوله، وكان في موضعه، إلاّ أن تَنصبه على قولك: «زيدًا ضربتُه».

ومثل ذلك: «قد علمتُ لعَبْدُ الله تضربه»، فدخولُ اللام يدلُّك أنّه إنّما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيءٌ، لأنّها ليست ممّا يُضَمُّ به الشيءُ إلى الشيء كحروف الاشتراك، فكذلك تركُ الواو في الأول هو كدخول اللام هنا. وإن شاءَ نصبَ، كما قال الشاعر، وهو

المَرّار الأسدي [من الطويل]:

١٠٩ ـ فَلَو أنّها إيّاكَ عَضّتْكَ مِثْلُها   جَرَرْتَ عَلى ما شِئتَ نَحْراً وكَلْكَلا

---

١٠٩ ـ التخريج: البيت للمرار الأسديّ في تذكرة النحاة ص ٥٤٥؛ وله أو لعبد الله بن الزبير الأسدي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٢٧، ولم أجده في ديوان عبد الله بن الزبير.

اللغة: مثلها: مثل المظالم التي تعرّض لها الشاعر. النحر: أعلى الصدر. الكلكل: الصدر، أو ما بين الترقوتين.

المعنى: لو تعرّضت لكَ مظالم مثل المظالم التي تعرّضتُ لها، لحنيت صدرك من هولها، أو لالتجأت بصدرك إلى من أو ما يحميك منها.

الإعراب: «**فلو**»: الفاء: استئنافية، «لو»: حرف امتناع لامتناع (حرف شرطٍ غير جازم). «**أنها**»: «أن»: حرف مشبّه بالفعل، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب اسم (أن). «**إياك**»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف يفسّره ما بعده (عضّت). «**عضتك**»: «عضّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**مثلها**»: «مثل»: فاعل مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**جررت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**على ما**»: «على»: حرف جر، «ما»: اسم موصول في محلّ جر بـ (على)، متعلقان بـ (جررت). «**شئت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**نحراً**»: مفعول به لـ (جررت) منصوب بالفتحة. «**وكلكلا**»: الواو: حرف عطف، «كلكلا»: معطوف على (نحراً) منصوب بالفتحة.

وجملة «أنها عضت إياك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «عضت إياك»: في محلّ رفع خبر (أنّ). وجملة «عضتك»: في محل رفع بدل من سابقتها، أو توكيد لها. وجملة «جررت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أنها إياك عضتك» حيث جاء بجملة مقدّرة خبراً لـ (أن)، وقد نصب الاسم بفعل محذوف يفسّره ما بعده.

هذا بابٌ من الفعل يستعمَلُ في الاسم ثم يُبْدَلُ مكانَ ذلك الاسم اسمٌ آخرَ فيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ فيَ الأوّل[1]

وذلك قولك: «رأيتُ قومَك أكثرَهم»، و «رأيتُ بني زيد ثُلُثَيْهِم»، و «رأيتُ بني عمّك ناسًا منهم»، و «رأيتُ عبدَ الله شخصَهُ»، و «صَرفْتُ وجوهَها أوَّلها». فهذا يجيءُ على وجهين:

على أنَّه أراد: «رأيتُ أكثرَ قومك»، و «رأيت ثُلُثَيْ قومك»، و «صرفتُ وجوهَ أولِها»، ولكنَّه ثنّى الاسمَ توكيدًا، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أجْمَعُونَ﴾[2] وأشباه ذلك. فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿يَسْألونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فيهِ﴾[3]. وقال الشاعر [من الرجز]:

١١٠ ـ وذَكَـرَتْ تَقْتُـدَ بَـرْدَ مـائهـا وعَتَـكُ البَـوْلِ علـى أنسـائِهـا

---

(١) قال السيرافي: «اعلمْ أنَّ البدل إنّما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر وقول النحويين: إنّ التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته بل على أنّ البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت على المنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك: «زيد رأيت أباه عمرًا» في التقدير: زيد رأيت عَمْرًا. وهذا فاسد محال».

(٢) الحجر: ٣٠؛ وصٓ: ٧٣.

(٣) البقرة: ٢١٧.

١١٠ ـ **التخريج**: الرجز لحبر بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٥؛ ولأبي وجزة السعديّ في معجم البلدان ٢/ ٣٧ (تقتد)؛ ولأحد الإثنين في المقاصد النحويّة ٤/ ١٨٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٠٢.

اللغة: تقتد: موضع في ناحية الحجاز. عتك البول: مال إلى الحمرة. الأنساء: جمع نسا وهو عرق مستبطن الفخذ.

=

ويكون على الوجه الآخرَ الذي أذكره لك، وهو أن يَتَكلّمَ فيقولَ: «رأيتُ قومَك»، ثم يَبْدُوَ له أن يبيِّنَ ما الذي رأى منهم، فيقولَ: «ثُلُثَيْهِم» أو «ناسًا منهم».

ولا يجوز أن تقول: «رأيتُ زيدًا أباه»، و «الأبُ» غيرُ «زيد»، لأنّك لا تبيّنــه بغيره ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تثنّي الاسم[1] توكيدًا وليس بالأوّل ولا شيء منه. فإنّما تثنّيه وتُؤكِّدُهُ مُثنًّى بما هو منه أو هو هو. وإنّما يجوز «رأيتُ زيدًا أباه»، و «رأيتُ زيدًا عمرًا»، أن يكون أراد أن يقول: «رأيتُ عمرًا» أو «رأيتُ أبا زيدٍ»، فَغَلِطَ أو نَسِيَ، ثم استَدرك كلامَه بعدُ؛ وإمّا أن يكون أَضْرَبَ عن ذلك فنَحّاه وجعل «عمرًا» مكانَه.

فأمّا الأوّل فجَيّدٌ عربيّ، مثلُه قوله عزّ وجلّ: ﴿وللَّهِ علَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إليهِ سَبيلاً﴾[2]، لأنهم من الناس. ومثلُه إلاَّ أنَّهم أعادوا حرف الجرّ: ﴿قال المَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[3].

ومن هذا الباب قولك: «بِعتُ متاعَك أَسْفَلَه قبل أعلاه»، و «اشتريتُ متاعَك أسفلَه أسرَعَ من اشترائي أعلاه»، و «اشتريتُ متاعَك بعضَه أعجلَ من بعض»، و «سَقَيْتُ إبلَك صِغارَها أَحْسَنَ مِنْ سَقْيِي كِبارَها»، و «ضَربت الناسَ بعضَهم قائماً وبعضَهم قاعدًا»، فهذا لا يكون فيه إلاَّ النصبُ؛ لأنَّ ما ذكرتَ بعده ليس مبنيًّا عليه فيكونَ مبتدأ، وإنَّما هو من نعتِ الفعل، زعمتَ أنّ بَيْعَه أسفلَه كان قبل بيعه أعلاه، وأنّ الشِّرَاءَ كان في بعضٍ أعجلَ من

= **المعنى**: لقد تذكّرت الناقة برد الماء في تقتد، وما زال أثر البول على فخذيها.

الإعراب: «وذكرت»: الواو: حرف عطف، «ذكرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). «**تقتد**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**برد**»: بدل منصوب من (تقتد)، وهو بدل بعض من كلّ. «مائها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**وعتك**»: الواو: حاليّة، «عتك»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**البول**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**على أنسائها**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «ذكرت»: معطوفة على جملة «جابت» في بيت سابق، لا محلّ لها. وجملة «وعتك البول موجود على أنسائها»: معطوفة عليها لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «تقتد برد مائها» حيث أبدل (برد مائها) من (تقتد) وهو بدل الاشتمال أو بدل بعض من كلّ.

(١) أي: لا تذكره مرّةً ثانية.
(٢) آل عمران: ٩٧.
(٣) الأعراف: ٧٥.

بعض، وسَقْيَه الصغارَ كان أحسنَ من سَقيه الكبار، ولم تَجعله خبرًا لما قبله من المبدل.

ومن ذلك قولك: «مررتُ بمتاعك بعضِه مرفوعاً وبعضِه مطروحاً»، فهذا لا يكون مرفوعاً؛ لأنك حملت النعتَ على المرور فجعلته حالاً للمرور، ولم تجعلْه مبنيًا على المبتدأ. وإنْ لم تجعله حالاً للممرور جاز الرفع.

ومن هذا الباب: «أَلزمتُ الناسَ بعضَهم بعضًا»، و «خَوّفتُ الناس ضعيفَهم قَوِيَّهم». فهذا معناه في الحديث المعني الذي في قولك: «خاف الناسُ ضعيفُهم قويَّهم»، و «لَزِمَ الناسُ بعضُهم بعضًا»، فلمَّا قلت: «ألزمتُ» و «خوّفتُ» صار مفعولاً، وأجريتَ الثانيَ على ما جرى عليه الأوّلُ وهو فاعلٌ، فصار فِعْلاً تعدَّى إلى مفعولينِ.

وعلى ذلك: «دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ»، على قولك: «دَفَعَ الناسُ بعضُهم بعضاً». ودخولُ الباء ههنا بمنزلة قولك: «ألزمتُ»، كأنَّك قلت في التمثيل: «أَدْفَعْتُ»، كما أنكَ تقول: «ذهبتَ به من عندنا وأذهبتَه من عندنا»، و «أخرجتَه معك وخرجتَ به معك». وكذلك «مَيَّزْتُ متاعَك بعضَه من بعضٍ»، و «أوصلتُ القومَ بعضَهم إلى بعضٍ»، فجعلتَه مفعولاً على حدّ ما جَعلتَ الذي قبله وصار قوله: «إلى بعض» و «من بعض»، في موضع مفعولٍ منصوبٍ.

ومن ذلك: «فضَّلتُ متاعَكَ أسفلَه على أعلاه»، فإنّما جعله مفعولاً من قوله: «خَرَجَ متاعُك أسفَلُه علــى أعلاه»، كأنه قال في التمثيل: «فضَلَ متاعُك أسفلُه على أعلاه»، فـ «على أعلاه» في موضع نصب.

ومثل ذلك: «صَكَكتُ الحَجَريْنِ أَحَدَهما بالآخَر»، على أنَّه مفعول، من اُصْطَكَّ الحجرانِ أحدُهما بالآخر. ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْلاَ دِفاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾[1].

وهذا ما يَجري منه مجروراً كما يجري منصوبًا، وذلك قولك: «عجبتُ من دَفْعِ الناسِ بعضِهم ببعضٍ»، إذا جعلت «الناسَ» مفعولينَ كان بمنزلة قولك: «عَجِبْتُ من إذهاب الناسِ

---

(١) البقرة: ٢٥١: وقراءة «دفاعُ» هي قراءة نافع، وعاصم، وأبان، ويعقوب، وأبي جعفر.
انظر: معجم القراءات القرآنية ١/١٩٣؛ والبحر المحيط ٢/٢٦٩؛ والتبيان للطوسي ٢/٢٩٩؛ وتفسير الطبري ٥/٣٧٦؛ وتفسير القرطبي ٣/٢٥٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٣٠.

بعضِهم بعضًا»، لأنّك إذا قلت: «أفعلتُ»، استغنيتَ عن الباء، وإذا قلت: «فَعلتُ» احتجتَ إلى الباء، وجرى في الجرّ على قولك: «دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ». وإن جعلت «الناسَ» فاعِلينَ قلت: «عجبتُ من دفعِ الناسِ بعضِهم بعضاً»، جرى في الجرِّ على حدِّ مجراه في الرفع، كما جرى في الأوّل على مجراه في النّصب، وهو قولك: «دفَعَ الناسُ بعضُهم بعضًا».

وكذلك جميعُ ما ذكرنا إذا أَعملتَ فيه المصدرَ يجري مجراه في الفعل. ومن ذلك قولك: «عَجِبْتُ من موافقةِ الناسِ أسودِهم أحمرَهم»، جرى على قولك: «وافَقَ الناسُ أسودُهم أحمرَهم». وتقول: «سمعتُ وَقْعَ أنْيابِه بعضِها فوقَ بعضٍ»، جرى على قولك: «وقعتْ أنْيابُه بعضُها فوقَ بعض». وتقول: «عجبتُ من إيقاعِ أنْيابِه بعضِها فوق بعض»، على حدّ قولك: «أوقعتْ أنيابُه بعضُها فوق بعض».

هذا وجهُ اتّفاقِ الرفعِ والنصبِ في هذا الباب، واختيارِ النصب، واختيار الرفع.

تقول: «رأيتُ متاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ»، إذا جعلتَ «فوقًا» في موضع الاسم المبنيّ على المبتدأ وجعلتَ الأوّل مبتدأ، كأنك قلت: «رأيتُ متاعَك بعضُه أحسنُ من بعض»، فـ «فوق» في موضع «أَحْسَنُ».

وإن جعلتَه حالاً بمنزلة قولك: «مررتُ بمتاعك بعضِه مطروحاً وبعضِه مرفوعاً»، نصبتَه لأنك لم تَبْنِ عليه شيئاً فتَبتدِئَه. وإن شئت قلت: «رأيتُ متاعَك بعضَه أحسنَ من بعض»، فيكون بمنزلة قولك: «رأيتُ بعضَ متاعِك الجيّد»، فتوصله إلى مفعولين لأنّك أَبدلت، فصرتَ كأنّك قلت: «رأيتُ بعضَ متاعك». والرفعُ في هذا أَعْرَفُ، لأنّهم شبَّهوه بقولك: «رأيتُ زيدًا أبوه أفضلُ منه»، لأنه اسمٌ هو للأوّل ومن سببه، كما أن هذا له ومن سببه، والآخِرُ هو المبتدأ الأول، كما أن الآخِر ههنا هو المبتدأ الأوّل. وإن نصبتَ فهو عربيّ جيّد.

فمما جاء رفعاً قوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[1].

---

(١) الزمر: ٦٠.

وممّا جاء في النصب أنّا سمعنا من يُوثَق بعربيّته يقول: «خَلَقَ اللّهُ الزّرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من رِجْلَيْها».

وحدّثنا يونُس أَنَّ العرب تُنشِدُ هذا البيت، وهو لعَبْدَةَ بن الطَّبيب [من الطويل]:

١١١ - فَما كانَ قَيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولَكِنَّهُ بُنْيانُ قَومٍ تَهَدَّما

وقال رجل من بَجيلَة أو خَثْعَمٍ [من الوافر]:

١١٢ - ذَريني إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَا ... وما أَلْفَيْتِني حِلْمي مُضاعَا

---

١١١ - **التخريج**: البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص ٨٨؛ والأغاني ١٤/ ٧٨، ٢١/ ٢٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٠٤؛ وديوان المعاني ٢/ ١٧٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٥؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٢؛ ولمرداس بن عبدة في الأغاني ١٤/ ٨٦.

اللغة: قيس: هو قيس بن عاصم. هلكه: موته.

المعنى: إن موت قيس بن عاصم ليس موتًا لشخص، بل هدماً لشمل قبيلة، وتقويضاً لبنيانها.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: استئنافية، ما: نافية. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**قيس**»: اسم (كان) مرفوع بالضمّة. «**هلكه**»: «**هلك**»: بدل من (قيس) مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**هلك**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة. «**واحد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولكنه**»: الواو: للاستئناف، لكن: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (لكن). «**بنيان**»: خبر (لكن) مرفوع بالضمّة. «**قوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تهدّما**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، والألف: للإطلاق.

وجملة «فما كان قيس هلك»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لكنه بنيان»: استئنافية أيضاً لا محلّ لها. وجملة «تهدّم»: في محلّ رفع صفة لـ (بنيان).

والشاهد فيه قوله: «قيس هلكه» حيث أبدل هلك قيس بدل اشتمال من قيس.

١١٢ - **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤؛ والدرر ٦/ ٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٧؛ ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٠٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٥، ٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

اللغة: ذريني: دعيني. ألفيتني: وجدتني. حلمي: عقلي، أو تعقّلي.

المعنى: دعيني وشأني فإني لن أطيعك، ولن أخضع لأوامرك، لأنّ عقلي لم يُفقد بعد.

الإعراب: «**ذريني**»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، **والياء**: فاعل، **والنون**: للوقاية. **والياء الثانية**: في محلّ نصب مفعول به. «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**أمرك**»: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، **والكاف**: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**لن**»: حرف نفي ونصب. «**يطاعا**»: فعل مضارع للمجهول منصوب، ونائب الفاعل: هو، والألف: للإطلاق. «**وما**»: **الواو**: حرف =

وقال آخر في البدل [من الرجز]:

١١٣ - إنّ عليَّ اللَّهَ أن تُبايِعا تؤخَذَ كَرْهاً أو تَجِيءَ طائعَا

فهذا عربيٌّ حسَن، والأوّل أعرف وأكثر.

وتقول: «جعلتُ متاعَكَ بعضَه فوق بعضٍ»، فله ثلاثة أوجُهٍ في النصب:

إن شئتَ جعلتَ «فَوْقَ» في موضع الحال، كأنه قال: «عملت متاعَك وهو بعضُه على بعض أي في هذه الحال، كما فعلت ذلك في «رأيتُ» في رؤية العين. وإن شئت نصبتَه على ما نصبتَ عليه «رأيتُ زيداً وجهَهُ أَحسَنَ من وجه فلان»، تريد رؤية القلب.

= عطف، «ما»: حرف نفي. «ألفيتني»: فعل ماضٍ، والتـاء: فاعل، والنـون: للوقاية، واليـاء: في محلّ نصب مفعول به. «حلمي»: بدل من يـاء المتكلّم في «ألفيتني»، وهو مضاف، واليـاء: في محلّ جرّ بالإضافة. «مضاعا»: مفعول به ثانٍ لـ «ألفيتني».

وجملة «ذريني...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «إنّ أمرك...» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «لن يطاعا» الفعليّة: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «ما ألفيتني...» الفعليّة: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وما ألفيتني حلمي مضاعاً» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من الضمير، وهو الياء في «ألفيتني» بدل اشتمال.

١١٣ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٣، ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٦١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٩١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٩؛ والمقتضب ٢/ ٦٣.

اللغة: عليّ الله: أي عليّ والله فحذف واو القسم ونصب «الله» على نزع الخافض. تبايع: من البيعة.

الإعراب: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «عليّ»: جار ومجرور في محلّ رفع خبر «إنّ». «الله»: لفظ الجلالة، اسم منصوب على نزع الخافض. «أن»: حرف نصب ومصدرية. «تبايعا»: فعل مضارع منصوب، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب اسم «إنّ». «تؤخذ»: فعل مضارع للمجهول، منصوب لأنّه بدل من «تبايع»، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «كرهاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو نعت لمفعول مطلق محذوف. «أو»: حرف عطف. «تجيء»: فعل مضارع منصوب، لأنّه معطوف على «تؤخذ»، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «طائعاً»: حال منصوب.

وجملة «إن علي...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبايع»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تؤخذ»: بدل من «تبايع». وجملة «تجيء»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «أن تبايعا تؤخذ» حيث أبدل بالنصب الفعل «تؤخذ» من الفعل «تبايع» المنصوب بـ «أن».

وإن شئت نصبتَه على أنّك إذا قلت: «جَعَلتُ متاعَك» يدخله معنى «ألقيتُ»، فيصيرُ كأنّك قلت: «ألقيتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعضٍ»؛ لأنَّ «أَلقيتُ» كقولك: «أَسقطتُ متاعَك بعضَه على بعضٍ»، وهو مفعولٌ من قولك: «سَقَط متاعُك بعضُه على بعضٍ»، فجرى كما جرى «صَكَكْتُ الحَجَرَيْنِ أحدَهما بالآخر». فقولك: «بالآخر» ليس في موضع اسمٍ هو الأوّل، ولكنّه في موضعِ الاسم الآخِر في قولك: «صَكَّ الحَجَرَانِ أحدُهما الآخَرَ»، ولكنَّك أَوصلتَ الفعلَ بالباء، كما أنّ «مررتُ بزيدٍ» الاسمُ منه في موضع اسمٍ منصوبٍ.

ومثل هذا: «طرحتُ المتاعَ بعضَه على بعضٍ»، لأن معناه «أسقطتُ»، فأُجري مُجراه وإن لم يكن من لفظه فاعلٌ. وتصديقُ ذلك قولُه عزّ وجلّ: ﴿وَيَجْعَلَ الخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلى بَعْضٍ﴾[1].

والوجه الثالث: أن تجعله مثل: «ظننتُ متاعَك بعضَه أحسنَ من بعض». والرفعُ فيه أيضاً عربيّ كثير. تقول: «جعلتُ متاعَك بعضُه على بعض»، فوجهُ الرفع فيه على ما كان في «رأيتُ».

وتقول: «أَبْكيتُ قومَك بعضَهم على بعض»، و «حَزَّنتُ قومَك بعضَهم على بعض»، فأَجريت هذا على حدّ الفاعل إذا قلت: «بَكى قومُك بعضُهم على بعض»، و «حزِن قومُك بعضُهم على بعض»، فالوجه هنا النصب؛ لأنّك إذا قلت: «أَحزنتُ قومَك بعضَهم على بعض»، و «أبكيتُ قومَك بعضهم على بعض»، لم ترد أن تقول: بعضُهم على بعض في عَونٍ، ولا أنّ أَجسادَهم بعضُها على بعض، فيكونَ الرفعُ الوَجْهَ؛ ولكنّك أَجريته على قولك: «بَكى قومُك بعضُهم بعضاً»، فإنّما أَوصلتَ الفعلَ إلى الاسم بحرف جرّ، والكلامُ في موضع اسم منصوب، كما تقول: «مررتُ على زيد»، ومعناه مررت زيدًا.

فإنْ قيل: «حزَّنتُ قومَك بعضُهم أَفضلُ من بعض»، و «أَبكيتُ قومَك بعضُهم أكرمُ من بعضٍ»، كان الرفعُ الوجهَ؛ لأنَّ الآخِر هو الأوّل ولم تجعله موضع مفعولٍ هو غيرُ الأوّل. وإن شئت نصبتَه على قولك: «حزّنتُ قومَك بعضَهم قائماً وبعضَهم قاعدًا»، على الحال، لأنّك قد تقول: «رأَيتُ قومَك أكثرَهم»، و «حزّنتُ قومك بعضَهم»، فإذا جاز هذا أَتْبَعْتَهُ ما يكون حالاً. وإن كان مما يَتعدّى إلى مفعولينِ أَنفذتَه إليه، لأنّه كأنه لم تذكر قبله شيئاً. وكأنّك قلت: «رأيتُ قومَك»، و «حزّنت قومك». إلاّ أنَّ أَعربَه وأكثرَه إذا كان الآخِرُ هو الأوّلَ أن يُبْتَدَأَ وإنْ أجريتَه على النّصب فهو عربيٌّ جيّد.

(١) الأنفال: ٣٧.

هذا باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من الأوّل ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى «أجْمعونَ» على الاسم، وَيُنْصَبُ بالفعل لأنّه مفعولٌ

فالبَدَلُ أن تقول: «ضربَ عبدُ الله ظهرُه وبطنُه»، و «ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطن»، و «قُلِبَ عمرٌو ظهرُه وبطنه»، و «مُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا»، و «مُطِرْنا السَّهْلُ والجبلُ». وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة «أجمعين» توكيدًا.

وإنْ شئت نصبت، تقول: «ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطن»، و «مُطِرْنا السَّهل والجبلَ»، و «قُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه». فالمعنى أنَّهم مُطِرُوا في السَّهل والجبل، وقُلِبَ على الظَّهرِ والبطنِ. ولكنّهم أجازوا هذا، كما أجازوا قولَهم: «دَخَلْتُ البيتَ»، وإنَّما معناه: دخلتُ في البيت. والعامل فيه الفعلُ، وليس المنتصبُ ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنّك لو قلت: «قُلِبَ هو ظهرُه وبطنُه»، وأنت تعني شيئاً على ظهره، لم يجز.

ولم يُجيزوه في غير السَّهل والجبل، والظَّهر والبطن، كما لم يَجز «دخلتُ عبدَ الله»، فجاز هذا في «ذا» وحدَه، كما لم يجز دخلت إلاّ في الأماكن، في مثل: «دخلتُ البيتَ». واختُصَّت بهذا، كما أنَّ «لَدُنْ» مع «غُدْوَةً» لها حالٌ ليستْ في غيرها من الأسماء، وكما أنّ «عَسَى» لها في قولهم: «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤسًا»[1] حالٌ لا تكون في سائر الأشياء.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جبأ)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس)، ١٥/ ٥٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/ ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.
والغُوير: تصغير «غار»، وهو ماء لكلب بأرض السماوة بين العراق والشام. والأبْؤس: جمع بأس، وهو الشدّة. والمثل قالته الزبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه، ومعناه: لعلّ الشرّ يأتيكم من قِبَل الغار.
يُضرب مثلاً للرجل يُخبر بالشّرّ فيُتّهم به.

ونظير هذا أيضاً في أنّهم حذفوا حرف الجرّ ليس إلاّ، قولُهم: «نُبِّئْتُ زيدًا قال ذاك»، إنّما يريد: عن زيد، إلاّ أنّ معنى الأوّل معنى الأماكن.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّهم يقولون: «مُطِرْنا الزَّرْعَ والضَّرْعَ».

وإن شئت رفعتَ على البدل وعلى أن تصيِّره بمنزلة «أجمعين» توكيدًا.

فإن قلت: «ضُرِبَ زيدٌ اليَدُ والرِّجْلُ»، جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً. وإنْ نصبته لم يَحسُن؛ لأنَّ الفعل إنّما أُنْفِذَ في هذه الأسماء خاصّة إلى المنصوب إذا حذفتَ منهُ حرف الجرّ، إلاّ أن تَسمعَ العربَ تقول في غيره، وقد سَمعناهم يقولون: «مَطَرَتْهُمْ ظهراً وبطناً».

وتقول: «مُطِرَ قومُك اللّيلَ والنهارَ»، على الظّرف وعلى الوجه الآخَر. وإن شئت رفعته على سَعَةِ الكلام، كما قال: «صِيدَ عليه اللّيلُ والنهارُ»، وكما قال: «نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ»، وكما قال جرير [من الطويل]:

١١٤ ـ لقد لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرَى ونمْتِ وما لَيْلُ الْمَطِيِّ بنائمِ

---

١١٤ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٥، ٨/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ٢/ ٤٤٢ (ربح)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٦٠؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣٩٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٢؛ والمحتسب ٢/ ١٨٤؛ والمقتضب ٣/ ١٠٥، ٤/ ٣٣١.

اللغة: أمّ غيلان: شجر السمر، ولعلّه (هنا) يريد بها أمّ الفرزدق. السرى: السير ليلاً. المطي: جمع المطيّة وهي الدابّة التي تمتطى.

المعنى: لقد عتبت علينا يا (أم غيلان) لسيرنا ليلاً، ثم نمت، ولكن ليل السفر لا يُنام فيه.

الإعراب: «لقد»: اللام: حرف للتوكيد، و«قد»: حرف تحقيق. «لمتنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «يا»: حرف نداء. «أم»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «غيلان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «في السرى»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلّقان بـ(لمت). «ونمت»: الواو: حرف عطف، «نمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «وما»: الواو: للاستئناف، «ما»: نافية عاملة عمل (ليس). «ليل»: اسمها مرفوع بالضمّة. «المطي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بنائم»: «الباء»: حرف جر زائد، «نائم»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر «ما».

وجملة «لمتنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نمت»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «ما ليل المطيّ بنائم»: استئنافية لا محلّ لها.

=

فكأنَّه في كلِّ هذا جَعل «الليلَ» بعضَ الاسمِ. وكما قال الشاعر [من البسيط]:

١١٥ - أَمَّـا النهـارُ فَفـي قَيْـدٍ وَسِلْسِلـةٍ وَالليـلُ فـي قَعْـرِ مَنْحـوتٍ مِـنَ السَّـاجِ

فكأنه جَعل النَّهارَ في قيدٍ والليلَ في بطن منحوتٍ، أَو جعلَه الاسمَ أو بعضَه.

وإن شئت قلت: «ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه»، و «مُطِرَ قومُكَ سهلهم»، على قولك: «رأَيتُ القومَ أَكثَرَهم»، و «رأَيتُ عمرًا شخصَه»، قال الأعشى [من الكامل]:

١١٦ - فَكَـأَنَّـهُ لَهِـقُ السَّـراةِ كـأَنَّـهُ مـا حـاجِبَيْـهِ مُعَيَّـنٌ بسَـوادِ

= **والشاهد فيه قوله**: «وما ليل المطيّ بنائم» حيث أراد «وما ليل المطيّ بمنوم فيه» فالليل لا ينام، ولكنه أسند إليه «النوم» لأنه ظرف يقع فيه النوم.

١١٥ - **التخريج**: البيت للجرنفش بن يزيد الطائيّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣٧؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٨٤؛ والمقتضب ٤/ ٣٣١.

اللغة: المنحوت: أراد به التابوت المنحوت من الساج؛ والساج: نوع من الشجر، والطيلسان الأخضر أو الأسود.

المعنى: لقد أسرني الديلم وجعلوني في القيد والسلاسل نهاراً، وفي تابوت مصنوع من الساج ليلاً.

الإعراب: «**أمّا**»: حرف شرط وتفصيل. «**النهار**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**ففي**»: الفاء: رابطة لا محلّ لها، «في»: حرف جرّ. «**قيد**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف (النهار فكائن في قيد). «**وسلسلة**»: الواو: للعطف، «سلسلة»: معطوف على (قيد) مجرور بالكسرة. «**والليل**»: الواو: للعطف، «الليل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**في قعر**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، بتقدير (والليل كائن في جوف). «**منحوت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من الساج**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (منحوت).

وجملة «أما النهار...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «الليل في جوف...»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أما النهار ففي قيد... والليل في قعر» حيث جعل النهار مقيدًا، والليل مدفوناً، وهو يريد أنه مقيد في النهار، مدفون في الليل، فرفع الظرفين (النهار) و (الليل) على المجاز، وجعلهما اسمين في موضع الابتداء.

١١٦ - **التخريج**: البيت للأعشى في الدرر ٦/ ٢٥٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٩٧/٥، ١٩٨؛ وشرح المفصل ٦٧/٣؛ ولسان العرب ٣/ ٣٠٢ (عين)؛ وهمع الهوامع ١٥٨/٢.

اللغة: لهق السراة: ثور أبيض أعلى الظهر أسود الخدين.

المعنى: يصف ثوراً وحشيًّا بأنه أبيض أعلى الظهر، أسود الخدين، كأن حاجبيه معينان بهذا السواد. =

يريد: كأنَّ حاجبَيْهِ، فأَبدل «حاجبيه» من الهاء التي في «كأنّه»، و «ما» زائدة.

وقال الجَعْدِيّ [من الكامل]:

١١٧ ـ مَلَكَ الخَوَرْنَقَ والسَّدِيرَ ودانَهُ   ما بَيْنَ حِمْيَرَ أَهْلِها وَأُوَالِ

يريد: ما بين أهل حمير، فأَبدلَ «الأهل» من «حمير».

ومثل ذلك قولهم: «صرَفتُ وجوهَها أَوَّلَها». ومثله: «ما لي بهم عِلمٌ أمرِهم».

= **الإعراب**: «**فكأنه**»: الفاء: حسب ما قبلها، «كأن»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (كأنّ). «**لهق**»: خبر (كأنّ) مرفوع بالضمّة. «**السراة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كأنه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسمها. «**ما حاجبيه**»: «ما»: زائدة، «حاجبيه»: بدل من (الهاء) في (كأنّه) منصوب بالياء لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**معين**»: خبر (كأن) مرفوع بالضمّة. «**بسواد**»: جار ومجرور متعلقان بـ (معين).

وجملة «كأنه لهق»: حسب ما قبلها. وجملة «كأنه معين»: معطوفة عليها.

والشاهد فيه قوله: «كأنه ما حاجبيه معيّن» حيث أبدل (حاجبيه) من (الهاء) التي هي اسم (كأن).

١١٧ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٨٩؛ ولسان العرب ١١/ ٤٠ (أول).

اللغة: الخورنق والسدير: قصران بالعراق قرب الحيرة. دانه: أطاعه. حمير: اسم بلدة نزل بها حمير. أوال: موضع مما يلي الشام.

المعنى: يصف ملكًا من ملوك لخم، مخبراً أنه ملك قصري الخورنق والسدير، وأطاعه أهل حمير وأوال وما بينهما.

الإعراب: «**ملك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «**الخورنق**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**والسدير**»: الواو: للعطف، «السدير»: معطوف على (الخورنق) منصوب بالفتحة. «**ودانه**»: الواو: للعطف، «دان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**ما**»: اسم موصول في محلّ رفع فاعل. «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة. «**حمير**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**أهلها**»: «أهل»: بدل من (حمير) مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**وأوال**»: الواو: للعطف، «أوال»: معطوف على (حمير) مجرور بالكسرة (صرفه للضرورة).

وجملة «ملك»: في محلّ جر صفة لـ (حجر) في بيت سابق. وجملة «دانه»: معطوفة عليها في محلّ جر.

والشاهد فيه قوله: «حمير أهلها» حيث أبدل (أهلها) من (حمير).

وأمّا قولُ جرير [من الكامل]:

١١٨ - مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدورَا

فإنّما هو على قوله: «ذهَبَ قُدُمًا»، و «ذَهَبَ أُخُرًا».

وقال عمرو بن عمَّارٍ النَّهديّ [من الطويل]:

١١٩ - طويلُ مِتَلٍّ العُنُقِ أَشْرَفَ كاهِلاً أَشَقُّ رَحيبِ الجَوْفِ مُعْتَدِلُ الجِرْمِ

كأنه قال: ذَهَبَ صُعُدًا، فإنّما خبَّر أنّ الذهاب كان على هذه الحال.

---

١١٨ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/٩٨، ٩٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٥٩٧ (كلل).

اللغة: مشق: أذهب بسرعة، من المشق وهو السرعة في الطعن والضرب. السرى: سير الليل. الهواجر: جمع هاجرة وهي وقت اشتداد الحرّ عند الظهر. الكلكل: الصدر.

المعنى: لقد أذهب حرّ الشمس ومسير الليل لحومهنّ، حتى هزلت صدورهن ونحورهن.

الإعراب: «مشق»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الهواجر**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**لحمهنّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «هن»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**مع السرى**»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلقان بـ (مشق). «**حتى**»: حرف غاية وجرّ. «**ذهبن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**كلاكلاً**»: حال منصوبة بالفتحة، ويرى بعضهم أنّها تمييز منصوب بالفتحة، ويرى آخرون أنها بدل من (لحمهن). «**وصدورًا**»: الواو: حرف عطف، «صدورا»: معطوفة على (كلاكلاً) منصوبة بالفتحة.

وجملة «مشق»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ذهبن»: في محلّ جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ (مشق)، بتقدير (حتى ذهابهن).

والشاهد فيه قوله: «ذهبن كلاكلاً وصدورا» حيث جاءت الحال (كلاكلاً وصدوراً) وهما من الجوامد، على تأويل: ذهبوا على هذه الحال شيئاً فشيئاً، كما يقال ذهب فلان ظهراً وبطناً.

١١٩ - **التخريج**: البيت لعمرو بن عمار النهدي أو لامرىء القيس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٧٩ (تلل).

اللغة: المتل: العنق الطويل الغليظ. أشرف: جاء من علٍ. الكاهل: ما بين الكتفين. الأشق: الطويل. رحيب الجوف: واسعه. الجرم: الجسد.

المعنى: يصف فرسه بأنه طويل الرقبة، غليظها، يذهب صعداً، وهو واسع الجوف طويله، ومعتدل الجسم.

الإعراب: «**طويل**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة، تقديره (هو). «**متل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**العنق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أشرف**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير =

ومثله: قول رجل من عُمانَ [من الرجز]:

١٢٠ - إذا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرْضَا ذَهَبْتُ طولاً وَذَهَبْتُ عَرْضَا

فإنَّما شبَّه هذا الضَّربَ من المصادر.

وليس هذا مثلَ قول عامر بن الطُّفَيل [من الكامل]:

١٢١ - فَلأبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وَعُوارِضاً وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

مستتر تقديره (هو). «**كاهلاً**»: حال منصوبة بالفتحة. «**أشقّ**»: صفة مرفوعة بالضمّة. «**رحيب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الجوف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**معتدل**»: صفة مرفوعة بالضمّة. «**الجرم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هو طويل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أشرف كاهلاً»: في محلّ رفع صفة.

والشاهد فيه قوله: «أشرف كاهلاً» حيث نصب (كاهلًا) وهو جامد على الحال، والمعنى (ذهب صُعُدًا).

١٢٠ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٠٦ (فرض).

اللغة: الفرض: نوع من التمر.

المعنى: واضح.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط. «**أكلت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**سمكاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وفرضاً**»: الواو: للعطف، «فرضاً»: معطوف على (سمكاً) منصوب بالفتحة. «**ذهبت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**طولاً**»: حال منصوبة بالفتحة. «**وذهبت**»: الواو: للعطف، «ذهبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**عرضاً**»: حال منصوبة بالفتحة.

وجملة «أكلت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «ذهبت طولاً»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «ذهبت عرضاً»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ذهبت طولاً وذهبت عرضاً» حيث نصب (طولاً) و (عرضًا) على الحال، لشبههما بالمصادر.

١٢١ - **التخريج**: البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧؛ ولسان العرب ٣/ ٢٦٤ (ضرغد)، ٧/ ١٨٤ (عرض)، ١١/ ٥٤٠ (قبل)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠.

اللغة: لأبغينّكم: لأطلبنكم. قنا وعوارض: جبلان من بلاد بني فزارة. اللابة: الأرض ذات الحجارة السود. ضرغد: من مياه بني مرّة، وقيل: اسم جبل.

لأنَّ «قنًا» و «عُوارضَ» مكانان، وإنَّما يريد: بـ «قنًا وعُوارضَ»، ولكن الشاعر شبّهه بـ «دخلت البيت»، و «قُلِبَ زيدٌ الظهرَ والبطن».

= **المعنى**: سأطلبكم في كلّ مكان، في قنا، وفي عوارض، وسأجعل الخيل تقبل على مياه بني مرة ذات الحجارة السود.

الإعراب: «**فلأبغينكم**»: الفاء: استئنافية، واللام: لام الابتداء، و «أبغينكم»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف توكيد، و «كم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**قناً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وعوارضاً**»: الواو: للعطف، «عوارضاً»: معطوف على (قناً) منصوب بالفتحة. «**ولأقبلنّ**»: الواو: للعطف، والـلام: لام الابتداء، «أقبلن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف توكيد، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا). «**الخيل**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**لابة**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**ضرغد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «فلأبغينكم»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ولأقبلن»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «قناً وعوارضاً» و «لابة ضرغد» حيث نصب هذه المواضع على أنها مفعولات للأفعال قبلها، وهي مواضع، وإنما جاز ذلك على الاتساع كما تقول: «دخلت البيت» وأنت تعني دخلت إلى البيت.

هذا باب من اسم الفاعل الذي جَرَى مجرى الفِعل المضارِعِ في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في «يفعَلُ» كان نكرةً منوّناً

وذلك قولك: «هذا ضارِبٌ زيدًا غدًا». فمعناه وعملُه مثلُ: «هذا يَضْرِبُ زيدًا غدًا». فإذا حدّثت عنِ فعلٍ في حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك. وتقول: «هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة»، فمعناه وعملهُ مثلُ: «هذا يَضرب زيدًا الساعةَ». و «كان زيدٌ ضاربًا أباك»، فإنّما تُحدِّث أيضاً عن اتِّصال فعلٍ في حين وقوعه. و «كان مُوَافِقًا زيدًا»، فمعناه وعملُه كقولك: «كان يَضرب أباك»، و «يوافِقُ زيدًا». فهذا جرى مجرى الفعِل المضارِعِ في العمل والمعنى منوّناً.

ومما جاء في الشعر منوَّناً من هذا الباب قوله [من الكامل]:

١٢٢ - إنّـــي بِحَبْلِـــكَ واصِـــلٌ حَبْلِـــي   وَبِـــرِيـــشِ نَبْلِـــكَ رائِـــشٌ نَبْلِـــي

---

١٢٢ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٦؛ ولسان العرب ١١/١٣٥ (حبل)؛ وللنمر بن تولب في ملحق ديوانه ص ٤٠٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٤٧.

اللغة: راش نبله: ألصق على نهايتها الريش، فهو رائش.

المعنى: ها أنا ذا أتقرّب إليك، وأريد لهوانا أن يصير مشدوداً فيما بيننا، وسأسعى لفعل ما ترغبين، وأتابعك على ما تريدين.

الإعراب: «إني»: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إن). «**بحبلك**»: «بحبل»: جار ومجرور متعلقان بـ (واصل)، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**واصل**»: خبر (إنّ) مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره (أنا). «**حبلي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة (هي مفعول به لاسم الفاعل (واصل). «وبريش»: الواو: للعطف، «بريش»: جار ومجرور متعلقان بـ (رائش). «**نبلك**»: =

وقال عُمَرُ بن أبي ربيعة [من الطويل]:

١٢٣ - ومِن مالِىء عَينيْهِ من شَيءٍ غَيْرِهِ إذا راحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى

وقال زُهير [من الطويل]:

١٢٤ - بَدَا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقاً شيئاً إذا كان جائيا

= مضاف إليه مجرور بالكسرة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «رائش»: خبر ثانٍ لـ «إنّ»، أو معطوف على الخبر، مرفوع بالضمّة، وفاعله مستتر تقديره (أنا). «نبلي»: مفعول به منصوب لـ (رائش) بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «إني واصل»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «واصل حبلي... ورائش نبلي» حيث جاء باسم الفاعل (واصل) و (رائش) منوّنًا عاملاً في الاسم بعده كما يعمل الفعل المضارع.

١٢٣ - **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٥٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٣١.

اللغة: الجمرة: موضع رمي الجمار بمنى. البيض: الحسناوات. الدمى: تماثيل الرخام.

المعنى: إن بعضنا يملأ عينيه من نساء غيره، عندما تذهب الحسناوات الوقورات كتماثيل الرخام إلى منى، وتردن قذف إبليس بحصاهنّ.

الإعراب: «ومن»: الواو: عاطفة، «من»: حرف جرٍّ زائد. «**مالىء**»: اسم مجرور بمن لفظاً، منصوب محلاًّ على أنه تمييز لـ (كم) الخبرية المحذوفة. «**عينيه**»: مفعول به لـ (مالىء) منصوب بالياء لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «من شيء»: جار ومجرور متعلّقان بـ (مالىء). «**غيره**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط. «**راح**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. «**نحو**»: نائب ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بخبر (راح) المقدّم المحذوف. «**الجمرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**البيض**»: اسم (راح) مرفوع بالضمّة. «**كالدمى**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة.

وجملة «من مالىء عينيه» معطوفة على جملة (كم من قتيلٍ...) في بيت سابق. وجملة «راح نحو الجمرة البيض»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة جواب الشرط غير الجازم محذوفة دلّ عليها الكلام المتقدم (إذا راحت... ملأ عينيه...).

والشاهد فيه قوله: «مالىء عينيه» حيث نصب (عينيه) باسم الفاعل النكرة المنوّن (مالىء).

١٢٤ - **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ٥١٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢؛ ٩/ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/ ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ (نمش)؛ ومغني اللبيب ١/ ٩٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١؛ ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٩. =

وقالَ الأَخْوَصُ الرِّياحِيُّ [من الطويل]:

١٢٥ ـ مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ولا ناعِبًا إلاّ بَبَينٍ غُرابُها

= **المعنى**: عرفت بتجربتي في هذه الحياة أنني لن أحصل على شيء مضى وراح، ولن أحصل على شيء قبل أوانه.

الإعراب: «**بدا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بدا». «**أني**»: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**لست**»: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**مدرك**»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة. «**ما**»: اسم موصول بمعنى (الذي) في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (مدرك). «**مضى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «**سابق**»: اسم معطوف على «مدرك»، منصوب بالفتحة. «**شيئاً**»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (سابق). «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بـ (سابق). «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها: ضمير مستتر تقديره (هو). «**جائياً**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة.

وجملة «بدا لي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لست مدرك...»: في محل رفع خبر «أنّ». وجملة «مضى»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «كان جائياً»: في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ولا سابقاً شيئاً» حيث أعمل اسم الفاعل المنوّن (سابقاً) فتعدى إلى مفعول به (شيئاً).

١٢٥ ـ **التخريج**: البيت للأخوص (أو الأحوص) الرياحي في الحيوان ٣/٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤/١٥٨، ١٦٠، ١٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وشرح المفصل ٢/٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٧٤، ٢/١٠٥؛ ولسان العرب ١٢/٣١٤ (شأم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٢/٣٤٧، ٤/٣١٣؛ والخزانة ٨/٢٩٥، ٥٥٤؛ والخصائص ٢/٣٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/٣٠٢؛ وشرح المفصل ٥/٦٨، ٧/٥٧؛ ومغني اللبيب ص ٤٧٨؛ والممتع في التصريف ص ٥٠.

اللغة: المشائيم: جمع مشؤوم وهو الرّجل الذي يجرّ على قبيلته الشؤم. ناعب: مصوّت. البين: الفراق.

المعنى: يصف قوماً بأنهم نذير شؤم لمن حولهم، وليسوا بمصلحين بين الناس، ولا يصيح غرابهم إلاّ بالفراق وتصدّع الشمل.

الإعراب: «**مشائيم**»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف تقديره (هم). «**ليسوا**»: فعل ماضٍ ناقص، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**مصلحين**»: خبر «ليس» منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «**عشيرة**»: مفعول به منصوب بالفتحة لاسم الفاعل (مصلحين). «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «**ناعباً**»: اسم معطوف على (مصلحين) منصوب بالفتحة. «**إلا**»: حرف استثناء وحصر. «**ببين**»: جار ومجرور متعلّقان باسم الفاعل (ناعب). «**غرابها**»: فاعل (ناعب) مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. =

واعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيحذفون التنوينَ والنون، ولا يتغيّرُ من المعنى شيءٌ ويَنْجَرُّ المفعولُ لِكَفِّ التنوينِ من الاسم، فصار عملُه فيه الجرَّ، ودخل في الاسم مُعاقبًا للتنوين، فجرى مجرى «غُلام عبد الله» في اللَّفظ، لأنّه اسمٌ وإن كان ليس مثلَه في المعنى والعملِ.

وليس يغيِّر كَفُّ التنوين، إذا حذفتَه مستخِفًا، شيئاً من المعنى، ولا يَجعلُه معرفةً. فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[1]، و: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾[2]، و: ﴿لَوْ تَرى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُو رُؤُوسِهِمْ﴾[3]، و: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[4]. فالمعنى معنى ﴿وَلا آمِّينَ البَيْتَ الحَرَامَ﴾[5].

ويَزيدُ هذا عندك بياناً قولُه تعالى جَدُّه: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[6]، و: ﴿عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[7]. فلو لم يكن هذا في معنى النّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ.

وستراه أيضاً مفسَّراً في بابه، مع غير هذا من الحجج إن شاء الله.

وقال الخليل: «هو كائنُ أخِيك»، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ أخاك.

وممّا جاء في الشِّعر غيرَ منوَّنٍ قول الفرزدق [من الطويل]:

١٢٦ - أَتـانـي عَلـى القَعْسـاءِ عـادِلَ وَطْبِـهِ ... بـِرِجْلَـيْ لَئِيـمٍ وَٱسْـتِ عَبْـدٍ تُعـادِلُـهْ

= وجملة «هم مشائيم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ليسوا...»: في محلّ رفع صفة لـ «مشائيم».

والشاهد فيه قوله: «ليسوا مصلحين عشيرة» حيث نصب اسم الفاعل (مصلحين) مفعولاً به هو (عشيرة)؛ ويروى مع سابقه شاهدين على توهّم جر خبر (ليس) بالباء الزائدة.

(١) آل عمران: ١٨٥؛ والأنبياء: ٣٥؛ والعنكبوت: ٥٧.
(٢) القمر: ٢٧.
(٣) السجدة: ١٢.
(٤) المائدة: ١.
(٥) المائدة: ٢.
(٦) المائدة: ٩٥.
(٧) الأحقاف: ٢٤.

١٢٦ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٧٢٧؛ وخزانة الأدب ٧/٥٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٦.

اللغة: الوطب: زقّ اللبن. القعساء: الدابة التي خرج صدرها ودخل ظهرها.

المعنى: يهجو جريراً فيقول: جاء إلي راكباً على أتان قعساء، وهو يحاول أن يعدل وعاء اللبن - كي لا يميل - برجليه ومؤخّره، ورجلاه رجلا لئيم، ومؤخرته السوداء كبيرة معادلة له في الحجم؛ وهو يشير بذلك إلى أنه راعي غنم، لا راعي إبل.

الإعراب: «أتاني: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والنون: للوقاية، والياء: ضمير =

يريد: عادِلاً وَطْبَه. وقال الزِّبْرِقانُ بن بدر [من البسيط]:

١٢٧ - مُسْتَحْقِبِي حَلَقِ الماذِيِّ يَحْفِزُهُ ... بالْمَشْرَفِيِّ وَغابٌ فَوقَهُ حَصِدُ

وقال السُّلَيْكُ بن السُّلَكَة [من الوافر]:

١٢٨ - تَراها مِنْ يَبِيسِ الماءِ شُهْبًا ... مُخالِطَ دِرَّةٍ منها غِرارُ

= متصل في محلّ نصب مفعول به. «على القعساء»: جار ومجرور متعلقان بـ (أتى). «عادل»: حال منصوبة بالفتحة. «وطبه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «برجلي»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلّقان بـ (عادل). «لئيم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «واست»: الواو: حرف عطف، «أست»: معطوف على (رجلي) مجرور بالكسرة. «عبد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تعادله»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي)، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، وسكّنت لضرورة الشعر.

وجملة «أتاني»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تعادله»: في محلّ جرّ صفة لـ (است).

والشاهد فيه قوله: «عادل وطبه» حيث أضاف اسم الفاعل (عادل) إلى مفعوله (وطبه)، والأصل: عادلاً وطبَه.

١٢٧ - **التخريج**: البيت لأبي ثروان أو للمعلوط بن بدل في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٣.

اللغة: المستحقبون: الذين يجعلون الدروع حقائب لهم، يشدّونها وراء ظهورهم. الماذي: الدروع الصافية الحديد، اللينة الملمس، واحدتها ماذية. يحفزه: يرفعه. المشرفيّ: السيف المنسوب إلى مشارف وهي قرية قرب الشام. الغاب: الرماح المصنوعة من الغاب (نوع من الشجر). الحصد: الصلب المحكم الشديد.

المعنى: يصف أولاده بأنهم قد لبسوا الدروع على صدورهم وظهورهم، يرفع أطرافها سيوف مشرفية، وتعلوها رماح من الخشب الصلب.

الإعراب: «مستحقبي»: حال منصوبة بالياء لأنها جمع مذكّر سالم (صاحب الحال في بيت سابق). «حلق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الماذي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يحفزه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «بالمشرفي»: جار ومجرور متعلقان بـ (يحفز). «وغاب»: الواو: للاستئناف، «غاب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «فوقه»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بخبر محذوف، بتقدير (وغاب حصد كائن فوقه)، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «حصد»: صفة (غاب) مرفوعة بالضمّة.

وجملة «يحفزه»: في محلّ جرٍّ صفة لـ (حلق الماذي). وجملة «وغاب كائن فوقه»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «مستحقبي حلق» حيث حذف النون من جمع المذكّر السالم (مستحقبين) بسبب الإضافة، وأضاف اسم الفاعلين إلى مفعوله (حلق)، والأصل: مستحقبين حلقاً.

١٢٨ - **التخريج**: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٥٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٦/ ٢٦٢ (يبس)؛ والمعاني الكبير ص ١٠.

=

يريد: عَرَقَ الخيل.

وممّا يَزيدُ هذا البابَ إيضاحاً أنّه على معنى المنوّن قول النابغة [من البسيط]:

١٢٩ - احْكُمْ كَحُكْمِ فَتاةِ الْحَيِّ إذْ نَظَرَتْ إلى حَمامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ

اللغة: يبيس الماء: أراد به العرق الذي جفّ على جسم فرسه. شهباً: بيضاً، من الشهبة وهي البياض. الدرة: أراد بها غزارة العرق. الغرار: تبجّس العرق شيئاً بعد شيء.

المعنى: ترى هذه الفرس بيضاء لجفاف العرق على جسمها، وعرقها خليط ممّا يسيل غزيراً، وممّا يسيل شيئاً بعد شيء، ولعلّه يريد أنها تسرع وتبطىء.

الإعراب: «**تراها**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**من يبيس**»: جار ومجرور متعلقان بـ (شهباً). «**الماء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**شهباً**»: حال منصوبة بالفتحة. «**مخالط**»: حال ثانية منصوبة بالفتحة. «**درّة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**منها**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر (غرار) المحذوف. «**غرار**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره محذوف.

وجملة «تراها»: في محلّ جر صفة لـ (عقاب) في البيت السابق. وجملة «غرار موجودة منها»: في محلّ جرّ صفة لـ (درة).

والشاهد فيه قوله: «مخالط درة» حيث أضاف اسم الفاعل (مخالط) إلى مفعوله (درة)، ولو نوّن لقال: مخالطاً درةً.

١٢٩ - التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٣؛ وأدب الكاتب ص ٢٥؛ والحيوان ٣/ ٢٢١؛ والدرر ١/ ٢١٧، ٢/ ٢٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣؛ ولسان العرب ١٢/ ١٤١ (حكم)، ١٢/ ١٥٩ (حمم)؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٢٥.

اللغة: فتاة الحي: هي زرقاء اليمامة. الشراع: الواردة، والشريعة: المورد. الثمد: الماء القليل على وجه الأرض.

المعنى: كن حكيماً، وقادراً على تمييز الصواب، كما استطاعت زرقاء اليمامة من عدّ حمامات نظرت إليها وهي تهبط مسرعة نحو الماء، فأصابت.

الإعراب: «**احكم**»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). «**كحكم**»: جار ومجرور متعلقان بمفعول مطلق محذوف (احكم حكماً كحكم). «**فتاة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الحي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إذ**»: ظرف للزمان الماضي. «**نظرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي)، والتاء: للتأنيث. «**إلى حمام**»: جار ومجرور متعلقان بـ (نظرت). «**شراع**»: صفة (حمام) مجرورة بالكسرة. «**وارد**»: صفة ثانية لـ (حمام) مجرورة بالكسرة. «**الثمد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «احكم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نظرت»: في محلّ جرٌ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «وارد الثمد» حيث أضاف اسم الفاعل (وارد) إلى مفعوله (الثمد) ولو نوّن لقال: (واردٍ الثمدَ).

فوصَف به النكرةَ. وقال المرّار الأسَديّ [من الكامل]:

١٣٠ - سَلِّ الهُمومَ بكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

فهو على المعنى لا على الأصل، والأصلُ التنوين؛ لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة. ولو كان الأصلُ ههنا تَرْكَ التنوين لَمَا دخلَه التنوينُ، ولا كان ذلك نكرةً، وذلك أنّه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك.

وزعم عيسى أن بعض العرب يُنشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤَليّ [من المتقارب]:

١٣١ - فألَفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللَّهَ إلاّ قَلِيلا

---

١٣٠ - **التخريج**: البيت للمرار بن سعيد العبسيّ في شرح أبيات سيبويه ١/١٠٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٨؛ وشرح المفصل ٢/١٢٠؛ ولسان العرب ٦/١٣٨ (عردس)؛ والمحتسب ١/١٨٤.

اللغة: معطي رأسه: منقاد، ذلول. الناجي: السريع. الصهبة: بياض يميل إلى الحمرة. المتعيّس: الأبيض تخالطه شقرة.

المعنى: تسلَّ عن هواك وهموم غرامك بكل بعير ذلول، في لونه تخليط بين البياض والحمرة والشقرة.

الإعراب: «**سلّ**»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة من آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). «**الهموم**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بكل**»: جار ومجرور متعلقان بـ (سلّ). «**معطي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء. «**رأسه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**ناج**»: صفة (معطي) مجرورة بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة بسبب التنوين. «**مخالط**»: صفة (معطي) مجرورة بالكسرة. «**صهبة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**متعيس**»: صفة (معطي) مجرورة بالكسرة.

وجملة «سلّ»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «مخالط صهبة» حيث أضاف اسم الفاعل (مخالط) إلى مفعوله (صهبة)، ولو نوّن لقال: مخالطٍ صهبةً.

١٣١ - **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤؛ والأغاني ١٢/٣١٥؛ والأشباه والنظائر ٦/٢٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩؛ والدرر ٦/٢٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٣٣؛ ولسان العرب ١/٥٧٨ (عتب)، ١١/٤٤٧ (عسل)؛ والمقتضب ٢/٣١٣؛ والمنصف ٢/٢٣١؛ ورصف المباني ص ٤٩، ٣٥٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٣٤؛ وشرح المفصل ٢/٦، ٩/٣٤، ٣٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٤٩؛ ومغني اللبيب ٢/٥٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/١٩٩.

اللغة: ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتبىٰ، وهي الرضا.

المعنى: ما لي أراه غير مكترث وطالب الرضا والصفح، ولا مستغفراً الله وذاكره إلا قليلاً. =

لم يَحذف التنوينَ استخفافاً ليُعاقِبَ المجرورَ، ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنين، كما قال: «رَمَى القومُ». وهذا اضطرارٌ، وهو مشبَّهٌ بذلك الذي ذكرتُ لك.

وتقول في هذا الباب: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو»، إذا أَشركتَ بين الآخِر والأوّل في الجارّ؛ لأنه ليس في العربيّة شيءٌ يَعْمَلُ في حرف فيَمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى وتُضْمِرُ له ناصِباً، فتقولُ: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا»، كأنّه قال: «ويَضْرِبُ عمرًا»، أو «وضارِبٌ عمرًا».

وممّا جاءَ على المعنى قول جَريرٍ [من البسيط]:

جِئْني بِمِثْلِ بَني بَدْرٍ لقومِهِم ... أو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيَّارِ[1]

وقال كعبُ بن جُعَيْلٍ التَّغلبيُّ [من الطويل]:

١٣٢ - أَعِنِّي بخَوّارِ العِنان تَخالُهُ ... إذَا راحَ يَرْدِي بالمُدَجَّجِ أَحْرَدَا
وأَبْيَضَ مَصْقولَ السِّطامِ مُهَنَّدًا ... وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدا

= **الإعراب**: «**فألفيته**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ألفيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. «**غير**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. «**مستعتب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**ولا**»: الواو: عاطفة، «لا»: نافية لا عمل لها. «**ذاكر**»: اسم معطوف على مستعتب مجرور مثله. «**الله**»: لفظ الجلالة مفعول به لاسم الفاعل (ذاكر) منصوب. «**إلا**»: حرف حصر. «**قليلاً**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «ألفيته»: بحسب ما قبلها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ولا ذاكر الله» حيث أراد «ذَاكراً الله» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة «الله» بذاكر.

(١) تقدم بالرقم ٧٦.

١٣٢ - **التخريج**: البيتان مع نسبتهما في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٥.

اللغة: خَوّار العنان: الفرس المنقاد الليـن. والخوّار: الضعيف. يردي: يضرب بيديه الأرض. المدجَّج: اللابس السلاح. الأحرد: الذي يميل بيديه عن القصد لمرحه. الأبيض: السيف. المصقول السّطام: المصقول الحدين. المهنَّد: السيف المصنوع في الهند.

المعنى: أعطني فرساً سريعاً ونشيطاً، وسيفاً حاداً، ودرعاً محكمة النسج.

الإعراب: «**أعنّي**»: فعل أمر مبني على السكون، والنون: للوقاية، والياء: ياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**بخوّار**»: جار ومجرور متعلقان بـ«أعنّي». «**العنان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تخالُه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، والهاء: =

فَحَمَلَه على المعنى، كأنه قال: «وأَعْطِني أَبيضَ مصقولَ السِّطام»، وقال: «هاتِ مثلَ أُسرةِ منظورِ بنِ سيَّارِ».

والنَّصبُ في الأوَّل أقوى وأحسنُ، لأنَّكَ أدخلت الجرَّ على الحرف الناصب ولم تجىءْ ههنا إلاّ بما أَصله ولم تُدْخِلْه على ناصبٍ ولا رافعٍ. وهو على ذلك عربيٌّ جيد. والجرُّ أجودُ. وقال رجل من قيس عيلان [من الوافر]:

١٣٣ ـ بينا نحن نَطلُبه أَتانا مُعَلِّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعِ

= ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ (تخاله). «راحَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «يَرْدي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. «بالمدجَّج»: جار ومجرور متعلقان بـ(يردي). «أحردا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «وأبيَض»: الواو: حرف عطف، «أبيض»: معطوف على «خَوّار» وذلك لتضمين «أعني» معنى أعطني، لذا «أبيض» على المفعولية منصوب بالفتحة. «مَصْقُول»: صفة لـ«أبيض» منصوب أيضاً بالفتحة. «السِّطام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مُهَنَّداً»: صفة ثانية لـ«أبيض» منصوب أيضاً بالفتحة. «وذا»: الواو: حرف عطف، «ذا»: اسم معطوف على «خوّار» وشأنه شأن (أبيض) معطوف على المفعولية منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «حَلَقٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من نسج»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (ذا حَلق). «داودَ»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنَّه ممنوع من الصرف. «مُسْرَداً»: صفة لـ (ذا حَلَق) منصوب بالفتحة.

وجملة «أعني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «راح»: في محل جر بالإضافة. وجملة «يردي»: حالية محلها النصبُ. وجملة «إذا راح»: مع جواب الشرط المحذوف اعتراضية لا محل لها. وجملة جواب الشرط المحذوفة لا محل لها لأنَّ أداة الشرط غير جازمة.

والشاهد فيه قوله: «أبْيَضَ» المعطوف على المعنى، وذلك بتضمين (أعني بَخَوَّارٍ) معنى (أعطني خَوّاراً).

١٣٣ ـ **التخريج**: البيت لنصيب في ديوانه ص ١٠٤؛ ولرجل من قيس عيلان في شرح شواهد المغني ٢/٧٩٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٣٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٣٤٢؛ والجنى الداني ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/٧٤؛ والدرر ٣/١١٨؛ ورصف المباني ص ١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٣، ٢/٧١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٥؛ وشرح المفصل ٤/٩٧، ٦/١١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/٦٥ (بين)؛ والمحتسب ٢/٧٨؛ وهمع الهوامع ١/٢١١.

اللغة: نطلبه: نترقّبه وننتظره. الوفضة: حقيبة يحمل فيها الصياد أو الراعي ما سيأكله عندما يجوع. الزناد: جمع زند وزندة وهما العودان الأعلى والأسفل اللذين تُقتدح النار بهما.

المعنى: أقبل إلينا بينما كنّا في انتظاره، يعلّق على كتفه زوّادته وعودين لإشعال النار عند الحاجة.

الإعراب: بينا: «بين»: ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل (أتانا)، والألف: كافّة لها. =

وزعم عيسى أنَّهم يُنشِدون هذا البيت [من البسيط]:

١٣٤ - هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخراقِ

فإذا أَخْبَرَ أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبَتَّة، لأنَّه إنما أُجْرِيَ مُجرى الفِعل المضارِع له، كما أَشبَهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب، فكلٌّ واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أَراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غيرِ ذلك الفعل، لأنَّه إنما شُبِّهَ بما ضارَعَهُ من الفعل كما شُبِّهَ به في الإعراب. وذلك قولك: «هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه». وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ، لأنَّه ليس موضعًا للتنوين. وكذلك قولك: «هذا ضارِبُ زيدٍ فيها وأخيه»، و «هذا قاتلُ عمرٍو أَمْسِ وعبدِ الله»، و «هذا ضاربُ عبدِ الله ضَرْبًا شديدًا وعمرٍو».

نحن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **نطلبه**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن)، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **أتانا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **معلّق**: حال منصوبة بالفتحة. **وفضة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وزناد**: الواو: حرف عطف، «زناد»: معطوف على محلّ (وفضة) منصوب مثله والتقدير (يعلّق وفضةً وزناداً). راع: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة.

وجملة: «نحن نطلبه»: ابتدائية لا محلّ لها، وتكون في محلّ جرٍّ بالإضافة عند من يعتبر الألف في (بينا) غير كافّة. وجملة «نطلبه»: في محل رفعِ خبر (نحن). وجملة «أتانا»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «زناد» بالنصب عطفاً على موضع (وفضة) لا عطفاً بالجرِّ على لفظها.

١٣٤ - **التخريج**: البيت لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرًّا، أو هو مصنوع في خزانة الأدب ٨/ ٢١٥؛ ولجرير بن الخطفى، أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحويَّة ٣/ ٥١٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٦؛ والدرر ٦/ ١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٤؛ والمقتضب ٤/ ١٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

اللغة: دينار وعبد ربّ: رجلان، وكذلك عون بن مخراق.

الإعراب: «**هل**»: حرف استفهام. «**أنت**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**باعث**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**دينار**»: مضاف إليه مجرور. «**لحاجتنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «باعث»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أو**»: حرف عطف. «**عبد**»: معطوف على محلّ «دينار»، أو على إضمار فعل تقديره: «تبعث عبَد»، وهو مضاف. «**ربّ**»: مضاف إليه مجرور. «**أخا**»: نعت «عبد»، أو عطف بيان، وهو مضاف. «**عون**»: مضاف إليه مجرور. «**بن**»: نعت «عون»، وهو مضاف. «**مخراق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «عبد ربّ» حيث نصب «عبد» حملاً على موضع «دينار».

ولو قلت: «هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا»، جاز على إضمارِ فِعل، أي: «وضَرَبَ زيدًا». وإنما جاز هذا الإضمارُ لأنّ معنى الحديث في قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ»: هذا ضَرَبَ زيدًا، وإن كان لا يَعْمَلُ عملَه، فحُمِلَ على المعنى، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ﴾[1] لمّا كان المعنى في الحديث على قولهم: لهم فيها، حَمَلَه على شيء لا يَنْقُضُ الأوّل في المعنى. وقد قرأه الحسن[2]. ومثله قول الشاعر [من البسيط]:

١٣٥ ـ يَهْدِي الخَمِيس نِجادًا في مَطالِعها ... إمّا المِصَاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ

---

١٣٥ ـ **التخريج**: البيت للزبرقان في ديوانه ص ٣٥؛ ولسان العرب ٨/ ٣٣٨ (مصع)؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٥.

اللغة: الخميسُ: الجيش، والنِّجاد: جمع نجد، وهو الطريق والمكان المرتفع، والمِصَاع: القتال، والضربة الرُّغُبُ: الضربة الواسعة، والمطالع: الأماكن المرتفعة.

المعنى: هذا الرجل شجاع يقود الجيش في مختلف الأماكن سَهْلِها وصعبها، وإذا ما لقي أعداءه، فإمَّا أن يقاتلهم بالسيف وإمّا أن يطعنهم طعنات واسعةً.

الإعراب: «يهدي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو). «**الخميس**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**نجاداً**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة قياساً على قوله تعالى ﴿وهديناه النجدين﴾. وقيل: إنه منصوب بنزع الخافض على تقدير: في النجاد. «**في مطالعها**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يهدي»، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. «**إمَّا**»: حرف تفصيل وفيه معنى الإبهام. «**المصاع**»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: (يُمَاصِعُ). «**وإمَّا**»: الواو: حرف عطف، «إمَّا»: قيل: إنها عاطفة، والواو: زائدة، وقيل: إنها أي «إمّا» حرف لتوكيد معنى «إمَّا» الأولى، وقيل غير ذلك. «**ضربةٌ**»: خبر لمبتدأ محذوف، كأن التقدير: وإمَّا صنيعُه ضربةٌ. «**رُغُب**»: صفة لـ «ضربة» مرفوعة مثلها بالضم الظاهر.

وجملة «يهدي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يماصع المِصاع»: حالية محلها النصب. وجملة «صنيعة ضربة رُغُب»: معطوفة على جملة (يماصِع المصاع).

والشاهد فيه قوله: «ضربةٌ رُغُب» حيث عطف (ضربة) مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف، ولم يعطفها على (المِصاع) المنصوب على المفعولية المطلقة كما ذكرنا.

(١) الواقعة: ٢١ ـ ٢٢.

(٢) الحق أنّ قراءة الرفع في «حور عين» هي قراءة الجمهور. وقرأ حمزة، والكسائي، وعاصم، والحسن، والسلمي، وعمرو بن عبيد، وشيبة، وطلحة، والمفضل، وأبان، وأبو جعفر، وغيرهم بالجرّ.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٧/ ٦٥؛ وإتحاف الفضلاء ص ٤٠٧؛ والبحر المحيط ٨/ ٢٠٦؛ وتفسير الطبري ٢٧/ ١٠١؛ وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٠٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٨٣.

حمله على شيء لو كان عليه الأوّلُ لم يَنقُض المعنى.

ومثله قول كَعْبِ بن زُهَيْر [من الطويل]:

١٣٦ - فلـــم يَجِــدَا إلاّ مُنـــاخَ مَطِيَّـــةٍ تَجـافَــى بَهــا زَوْرٌ نَبِيــلٌ وكَلْكَــلُ

ومَفْحَصَهــا عنهــا الحَصَــى بِجِـرانِهـا ومَثنى نَـواجٍ لـم يَخُنْهُـنَّ مَفْصِـلُ

وسُمْــرٌ ظِمــاءٌ واتَــرَتْهُــنّ بَعْــدَمــا مضـتْ هَجْعَـةٌ مـن آخِرِ الليـلِ ذُبَّـلُ

---

١٣٦ - **التخريج**: الأبيات لكعب بن زهير في ديوانه ص ٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨٤، ٨٥.

اللغة: الزَّوْر: ما بين الذارعين من الصدر، والنبيل: المشرف الواسع، والكلكل: الصدر، والمفحص: مصدر ميمي من الفعل (فَحَصَ)، وفَحَصَ الحصى أبعدها، والجِرَانُ: باطن العُنُق، والمَثْنى: موضع تثني قوائم الناقة للبروك، والنواجي: السريعة، والسُمْر: تَعْني هنا البَعْر. وظماء: يابسة، واترتهن: أرسلتهن مَتتابعاتٍ، والهجعة: النومة في آخر الليل خاصةً، والذَّبل: الذابلة، أراد به اليُبْس أيضاً.

المعنى: إن الغراب والذئب لم يجدا في هذا المنزل سوى مناخ ناقةٍ تجافى بها صدرها عن أن يَمَسَّ بطنُها الأرض، وسوى مبرك هذه الناقة، وموضع ثني قوائمها السريعة، وهذا الموضع فيه بَعْر يابس لشدة عطش هذه الناقة التي قذفته متتابعاً بعد هجعة في آخر الليل.

الإعراب: «**فلم**»: الفاء: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يجدا**»: فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين فاعل. «**إلا**»: حرف حصر. «**مُناخ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**مَطية**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تجافى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (تجافى). «**زورٌ**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**نبيلٌ**»: صفة لـ (زور) مرفوع بالضمة الظاهرة. «**وكَلْكَل**»: الواو: حرف عطف، «كَلْكَل»: معطوف على (زور) مرفوع مثله بالضمة. «**ومفحصها**»: الواو: حرف عطف، «مَفحصها»: معطوف على (مناخ) منصوب مثله بالفتحة، و «ها»: مضاف إليه، على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: ومَوضعَ مفحصها. «**عنها**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر الميمي (مَفْحَص). «**الحصى**»: مفعول به للمصدر (مفحص) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**بجرانها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (مفحص) والهاء: في محل جر بالإضافة. «**ومثنى**»: الواو: حرف عطف، و «مثنى»: معطوف على (مناخ) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**نواجٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يَخنهُنَّ**»: مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون، وهنّ: في محل نصب مفعول به. «**مَفْصل**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**وسُمْرٌ**»: الواو: حرف عطف على المعنى، والتقدير: في هذا المنزل سمرٌ لأنَّ المعنى في هذا المنزل مناخُ مطية، ومفحصها، وسُمْرٌ. فـ «سمرٌ»: على ذلك معطوفة في المعنى على مبتدأ. «**ظِماءٌ**»: صفة لـ (سُمْر) مرفوعة بالضم الظاهر. «**واترَتْهُنَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث الساكنة. والتاء: لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي)، وهنّ: مفعول =

كأنّه قال: وثَمّ سُمْرٌ ظِماءٌ. وقال [من الكامل]:

١٣٧ - بـادتْ وغَيَّـرَ آيَهـنّ مـع البلَـى إلاّ رَواكِـدَ جَمْـرُهـنّ هَبـاءُ

ومُشَجَّـجٌ أمّـا سَـواءُ قَـذالِـه فبَـدا وغَيَّـرَ سـارَهُ المَعْـزاءُ

= به. «بعدما»: «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «واترتهن»، «ما»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «مضت» مجرور بالإضافة والتقدير: بعد مُضي هجعة. «مضت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والتاء: لا محل لها. «هجعة»: فاعل مرفوع بالضمة. «من آخر»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (هجعة) وذلك على جعل (من) بمعنى (في) كما هو الأمر عند بعضهم في قولنا فعلتُ ذلك من قبل. أي (في قبل) والمعنى هنا بعدما مضت هجعة في آخر الليل. «الليل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ذبل»: صفة ثالثة لـ (سُمْر).

وجملة «لم يجدا»: معطوفة على جملة سابقة محلها الرفع على الخبرية، فكذلك جملة (لم يجدا): وجملة «تجافىٰ بها زور»: صفة لـ (مطية) محلها الجر. وجملة «لم يخنهُنَّ مَفْصل»: صفة لـ «نواجٍ» محلها الجر، وجملة «واترتهن» صفة ثانية لـ (سمر) محلها الرفع. وجملة «مضت هجعة»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «سُمْرٌ ظماءٌ» بالرفع حملاً على المعنى لأنَّه لما قال: فلم يجدا إلا مُناخ مطية ومفحصها عُلِم أنَّ في المنزل الذي يصفه هذه الأشياء، فكأنه قال: فيها كذا وكذا وفيها سُمْرٌ ظِمَاءٌ.

١٣٧ - **التخريج**: البيتان للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧ - ٤٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٩٦، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/١٤٧؛ ولسان العرب ٢/٤٠٣ (شجج)، والبيت الثاني مع نسبته في أساس البلاغة (معز)، وبلا نسبة في أساس البلاغة (شجج)، وتاج العروس ٦/٥٦ (شجج).

اللغة: بادت: تغيرت. وآيهن: جمع مفرده آية، وهي العلامة، والمقصود هنا آثار الديار. والرواكد: جمع مفرده راكِدة، وهي الأثفية سميت بذلك لركودها أي ثباتها. والهباء: الغُبار. المُشجج: الوتد. وسواءُ الشيء: سائره. والقَذال: أعلى الشيء، وهو من الدابة معقد العذار بين الأذنين. والمعزاء: الأرض الصلبة ذات الحصى.

المعنى: إن هذه الديار غيَّر البلى آثارها، فلم يبق منها سوى الآثافي الجاثمة التي صار جمرها هباء، والوتد الذي طَمَست الأرضُ معظمه، فلم يظهر منه إلا أعلاه.

الإعراب: «بادت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والتاء: لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الديار. «وغيَّر»: الواو: حرف عطف، «غيَّر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على مصدر مفهوم من السياق، والتقدير: غيَّر البيودُ آيَهن. «آيَهُنَّ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهن: مضاف إليه محله الجر. «مع البلى»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من فاعل (غيَّر) أي غيَّر آيهن البيودُ كائناً مع البلى. «إلا»: حرف استثناء. «رواكد»: مستثنى بـ (إلا) منصوب بالفتحة. «جمرُهن»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهنّ: مضاف إليه محلها الجر. =

لأنّ قولَه: «إلاّ رَواكدَ» هي في معنى الحديث: بها رَواكدُ، فحمله على شيءٍ لو كان عليه الأَوَّلُ لم ينْقض الحديثَ. والجرُّ في هذا أَقوى، يعني «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو [وعمرًا» بالنصب]. وقد فَعل لأنّه اسمٌ وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه. والنصبُ في الفصل أقوى، إذا قلت: «هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا»، كلّما طال الكلامُ كان أَقوى؛ وذلك أنّكَ لا تَفصل بين الجارّ وبين ما يَعْمَلُ فيه، فكذلك صار هذا أقوى.

فمن ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿وجاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشّمْسَ والْقَمَرَ حُسْبانًا﴾[1].

وكذلك إنْ جئت باسم الفاعل الذي تَعدَّى فعلُه إلى مفعولَيْنِ، وذلك قولك: «هذا مُعْطِي زيدٍ درهماً وعمرٍو»، إذا لم تُجرِه على «الدِّرهم»، والنصب على ما نصبتَ عليه ما قبله. وتقول: «هذا مُعْطِي زيدٍ وعبدَ الله». والنصبُ إذا ذكرتَ «الدرهمَ» أقوى، لأنك قد فصلت بينهما.

وإن لم ترد بالاسم الذي يَتعدّى فعلُه إلى مفعولينِ أن يكون الفعلُ قد وقع، أَجريتَه

«هباء»: خبر مرفوع بالضمة. «**ومشجَّج**»: الواو: حرف عطف، «مشجج»: معطوف على المعنى، إذ التقدير: في هذه الديار رواكِدُ ومُشَجَّجٌ، فعلى ذلك يكون مشجج معطوفاً على ما هو مبتدأ. «**أمّا**»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد. «**سواء**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**قذاله**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه محلها الجر. «**فبدا**»: الفاء: واقعة في جواب (أمّا)، «**بدا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود على (سواء). «**وغيَّر**»: الواو: حرف عطف، «غيَّر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**ساره**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**المَعزاء**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «بادت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «غيَّر»: معطوفة على «بادت». وجملة «جمرهن هباءُ» صفة لـ (رواكد) محلُّها النصب. وجملة «سواء قذاله بدا» صفة لـ «مشجَّج» محلها الرفع. وجملة «بدا»: خبر لـ (سواء) محلها الرفع. وجملة «غيَّر المَعْزاء»: معطوفة على جملة (سواء قذاله بدا).

والشاهد فيه قوله: «ومُشَجَّجٌ» فقد عُطِف «مشجَّج» حملاً على المعنى، لأنه لما قال: إلا رواكد، فاستثناهن من آي الديار عُلِم أنها مقيمة بها ثابتة، فكأنه قال: بها رواكدُ ومُشَجَّجٌ.

(١) الأنعام: ٩٦. وهذه قراءة نافع وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر. وقراءة الجمهور «وجعل الليل»، ولا شاهد فيها.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/٢٩٨؛ وإتحاف الفضلاء ص ٢١٤؛ والبحر المحيط ٤/١٨٦؛ وتفسير الطبري ١١/٥٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٠.

مُجرى الفعلِ الذي يَتعدّى إلى مفعولٍ في التنوين، وتَرْكِ التنوين وأنت تريد معناه، وفي النصب والجرّ وجميعِ أَحواله، فإِذا نوّنتَ فقلت: «هذا مُعْطٍ زيدًا درهمًا» لم تبالِ أيّهما قدّمتَ، لأنّه يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل. وإن لم تنوِّن لم يجز «هذا مُعْطِي درهمًا زيدٍ»، لأنك لا تَفصل بين الجارّ والمجرور، لأنه داخلٌ في الاسم فإِذا نوّنتَ انفَصَل كانفصاله في الفعل. فلا يجوز إلاّ في قوله «هذا مُعْطِي درهمٍ زيدًا»، كما قال تعالى جدُّه: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّه مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[1].

(١) إبراهيم: ٤٧.

هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولَيْنِ في اللفظ لا في المعنى

وذلك قولك [من الرجز]:

١٣٨ - يــا ســـارِقَ الليلـــةِ أهـــلَ الـــدارْ

وتقول على هذا الحدّ: «سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدارِ»، فتجْرِي «الليلةَ» على الفعلِ في سَعَةِ الكلام، كما قال: «صِيدَ عليه يومان»، و «وُلِدَ له ستّون عامًا». فاللفظُ يَجري على قوله: «هذا مُعْطِي زيدٍ درهَمًا»، والمعنى إنّما هو في «الليلة»، و «صِيدَ عليه في اليومين»، غيرَ أنّهم أَوقعوا الفعلَ عليه لسعَة الكلام.

وكذلك لو قلت: «هذا مُخْرِجُ اليومِ الدرهمَ وصائدُ اليومِ الوحشَ».

ومثلُ ما أجْرِيَ مُجرى هذا في سعة الكلام والاستخفافِ قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾[1]. فالليلُ والنهار لا يَمكُرانِ، ولكنّ المكرَ فيهما.

فإنْ نوّنتَ فقلت: «يا سارقاً الليلةَ أهَل الدار»، كان حدُّ الكلام أن يكونَ «أهلُ الدار»

---

١٣٨ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/١٠٨، ٤/٢٣٣، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/٥٣٤؛ والدرر ٣/٩٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٥؛ وشرح المفصل ٢/٤٥؛ والمحتسب ٢/٢٩٥؛ وهمع الهوامع ١/٢٠٣.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**سارق**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**الليلة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أهل**»: مفعول به لاسم الفاعل (سارق). «**الدار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا سارق الليلة»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «سارق الليلة» حيث أضاف «سارق» إلى «الليلة» - وهي ظرف - إضافة المشتق إلى ما ينصبه على المفعولية في المعنى، وذلك على التوسُّع في الظروف.

(١) سبأ: ٣٣.

على «سارقٍ» منصوبًا، ويكون «الليلةُ» ظرفًا، لأنّ هذا موضعُ انفصالٍ. وإن شئت أجريته على الفعل على سَعة الكلام.

ولا يجوز: «يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ» إلاّ في شعرٍ، كراهيةَ أن يَفصلوا بين الجارّ والمجرور. فإذا كان منوَّنًا فهو بمنزلة الفعل الناصبِ، تكون الأسماءُ فيه منفصلة. قال الشاعر، وهو الشَّمّاخ [من الرجز]:

١٣٩ - رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ   طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

هذا على: [من الرجز]:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ.

وقال الأخطل [من الطويل]:

١٤٠ - وكَرّارِ خَلْفِ المُجْحَرِينَ جَوَادَهُ   إذا لم يُحامِ دونَ أُنْثَى حَليلها

---

(١) يريد المضاف والمضاف إليه.

١٣٩ - **التخريج**: الرجز للشماخ في ديوانه ص ٣٨٩؛ ولجبار بن جزء في خزانة الأدب ٤/ ٢٣٣، ٢٣٥ - ٢٣٧، ٢٣٩، ٨/ ٢١٢، ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٦٧؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ١١/ ٤٤٧ (عسل)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٢.

اللغة: المشمعل: الجاد في أمره الماضي فيه. الكرى: النعاس. الكسل: الكسلان.

الإعراب: «رب»: حرف جر شبيه بالزائد. «**ابن**»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**عم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لسليمى**»: جار ومجرور بالكسرة المقدرة متعلقان بصفة لـ «ابن» أو «عم». «**مُشمعل**»: صفة مجرورة لابن على اللفظ، أو مرفوعة على المحلّ. «**طباخ**»: صفة ثانية مجرورة. «**ساعات**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «طبّاخ». «**الكرى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «**زاد**»: بدل من (ساعات) أو مفعول به ثانٍ لـ (طباخ) إذا اعتبرنا (**ساعات**) مفعول به أول له، لا ظرفاً. «**الكسل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «رب ابن عم لسليمى» مع الخبر المحذوف: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «طباخ ساعات الكرى - زاد الكسل» حيث أضاف (طباخ) إلى (ساعات) على تشبيهه بالمفعول به.

١٤٠ - **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٦١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٤، ١٧١.

اللغة: المُجْحَر: الملجأ إلى الضيق، والحليل: الزوج.

المعنى: إذا فرَّ الرجال عن نسائهم، وأسلموهن للعدو، قاتل هذا الرجل عن قومه جميعاً، وحماهم.

الإعراب: «وكَرّار»: الواو: حرف عطف، «كرار»: معطوف على اسم مذكور من قبل مجرور بالكسرة. «**خَلْفِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**المجحرين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**جواده**»: مفعول به لـ «كرار» منصوب بالفتحة، والهاء:

فإنْ قلت: «كرّارٍ» و «طبّاخٍ»[1]، صار بمنزلة «طبختُ» و «كررت»، تُجرِيها مجرى «السَّارق» حين نوّنتَ، على سعة الكلام.

وقال: رجل من بني عامر [من الطويل]:

١٤١ - ويـومٍ شَهِـدْنـاه سُلَيْمًـا وعَـامِـراً قليـلٍ سِـوَى الطَّعْـنِ النِّهـالِ نَـوافِلُـهْ

وكما قال: «ثَمانيَ حِجَجٍ حَجَجْتُهنّ بيتَ اللّهِ».

= مضاف إليه محله الجر. «إذا»: مفعول فيه ظرف زمان، مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «كرار». «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «يحام»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. «دون»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بـ (يحاميَ). «أنثى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «حليلها»: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: في محل جر بالإضافة.

وجملة «لم يحام حليلها»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «كرار خلف المجحرين جوادَه» حيث جاء الظرف على الإضافة، وفصل به بين المفعول به وناصبه تشبيهاً للظرف بالمفعول به، والأصل: كرار جوادَه خلفَ المجحرين.

(١) أي: إذا نوّنتَ، ولم تُضف.

١٤١ ـ **التخريج**: البيت لرجل من بني عامر في الدرر ٣/ ٩٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤٤ (جزي)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/ ١٧٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨؛ والمقتضب ٣/ ١٠٥؛ والمقرب ١/ ١٤٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

اللغة: النهال: الشاربات. النافلة: الغنيمة.

المعنى: ومعركة حضرناها بين سليم وعامر، لم تكن الغنيمة فيها سوى النجاة، لما تقاطر من دماء على الرماح.

الإعراب: «ويوم»: الواو: حرف جرٍّ شبيه بالزائد، «يوم»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «شهدناه»: فعل ماضٍ مبني على السكون و «نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصلٌ في محل نصب مفعولٌ به. «سُليماً»: مفعول به منصوب. «وعامراً»: الواو: حرف عطف، «عامراً»: اسم معطوف على «سليماً». «قليل»: صفت لـ «يوم» مجرورة بالكسرة الظاهرة. «سوى»: سم منصوب على الاستثناء بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «الطعن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «النهال»: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. نوافله»: فاعل لـ «قليل» مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «وربّ يوم شهدناه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «شهدناه»: في محل رفع خبر للمبتدأ (يوم).

والشاهد فيه قوله: «ويوم شهدناه» حيث نصب ضمير اليوم تشبيهاً بالمفعول به، ويروى البيت بنصب (يوماً) على أنه مفعول به لفعل مقدّر يفسره الفعل المذكور.

ومما جاء في الشعر قد فُصِلَ بينه وبين المجرور قول عمرو بن قَمِيئَةَ [من السريع]:

١٤٢ - لمّـا رأتْ سَـاتِيـدَمـا ٱسْتَعْبَـرَتْ   للَّـــهِ درُّ اليـومَ مَـــنْ لاَمَهَـــا

وقال أبو حَيَّةَ النّمَيْرِيُّ [من الوافر]:

١٤٣ - كمـا خُـط الكتـابُ بكـفِّ يـومًـا   يَهُـــودِيٍّ يقـــارِب أو يُـــزيـــلُ

---

١٤٢ - **التخريج**: البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٠، ٧٧؛ والكتاب ١/ ١٧٨؛ ومعجم البلدان ٣/ ١٦٨ (ساتيدما)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢؛ والكتاب ١/ ١٩٤؛ واللامات ص ١٠٧؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٧.

اللغة: ساتيدما: اسم جبل. استعبرت: بكت.

المعنى: لما رأت تلك المرأة جبل ساتيدما تذكرت بلادها فبكت شوقاً إليها، فواعجبي ممن يلومها على بكائها وشوقها لبلادها.

الإعراب: «**لما**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب، ظرف زمان، متعلق بالفعل (استعبرت). «**رأت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، و التـاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعـل: ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي». «**ساتيدما**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**استعبرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، و التـاء: تاء التأنيث الساكنة، و الفاعـل: ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي». «**لله**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**درّ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (لامها). «**من**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. «**لامها**»: «**لام**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، و الفاعـل: ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو»، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

وجملة: «لما رأت استعبرت» الشرطية ابتدائية لا محل لها. وجملة «رأت» في محل جرّ بالإضافة. وجملة «استعبرت» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «لامها» صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لله در اليوم من لامها» حيث فصل بين المضاف «در» والمضاف إليه «مَنْ» بالظرف «اليوم».

١٤٣ - **التخريج**: البيت لأبي حيّة النميري في ديوانه ص ١٦٣؛ والإنصاف ٢/ ٤٣٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٩؛ والدرر ٥/ ٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٩٠ (عجم)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٥؛ ورصف المباني ص ٦٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٠٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٥؛ وشرح المفصّل ١/ ١٣؛ ولسان العرب ٤/ ١٥٨ (حبر)؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

اللغة: يقارب: يجعل بعض الكتابة قريبة من بعض. يزيل: يباعد الكتابة.

المعنى: إنّ ما بقي من آثار الدار شبيه بكتابة اليهوديّ الذي يقرّب بين السطور مرّة، ويباعد أخرى.

الإعراب: «**كما**»: الكاف: حرف جرّ، و «ما»: مصدرية. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في =

وهذا لا يكون فيه إلاّ هذا، لأنَّه ليس في معنى فِعْلٍ ولا اسمِ الفاعلِ الذي جرى مَجرى الفعل.

وممّا جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قولُ الأعشى [من مجزوء الكامل]:

١٤٤ - ولا نُقَاتِلُ بالعِصِـ ـيِّ ولا نُرامِي بالحجارهْ
إلاّ عُلالَةَ أو بُدا هَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارهْ

= محل جر بحرف الجر الكاف، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «**خط**»: فعل ماضٍ للمجهول. «**الكتاب**»: نائب فاعل مرفوع. «**بكفّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «خطّ». «**يوماً**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «خطّ». «**يهوديّ**»: مضاف إليه مجرور. «**يقارب**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو). «**أو**»: حرف عطف. «**يزيل**»: معطوف على «يقارب» مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو).

وجملة «يقارب»: في محلّ جرّ نعت «يهودي». وجملة «يزيل»: معطوفة على جملة: «يقارب».

الشاهد فيه قوله: «بكفّ يوماً يهوديّ» حيث فصل بين المتضايفين بأجنبي هو «يوماً». وأصل الكلام: «كما خطّ الكتاب يوماً بكفّ يهوديّ».

١٤٤ - **التخريج**: البيتان، أو الثاني منهما وهو موضع الشاهد، للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٧٢، ١٧٣، ٤/ ٤٠٤، ٦/ ٥٠٠؛ والخصائص ٢/ ٤٠٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٤؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٢؛ والشعر والشعراء ١/ ١٦٣؛ ولسان العرب ٤/ ١٣٥ (جزر)، ١١/ ٤٦٩ (علل)، ١٣/ ٤٧٥ (بده)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٢٦؛ ورصف المباني ص ٣٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٨؛ والمقرب ١/ ١٨٠.

اللغة: علالة الفرس: جريه بعد جري؛ وبداهته: أوّل جريه. القارح من الخيل: الذي بلغ أقصى أسنانه، فاكتملت. النهد: الغليظ السمين. الجزارة: اليدان والرجلان والعنق.

المعنى: لن نقاتلكم بالعصي، أو نراميكم بالحجارة، بل سنغير عليكم بخيولنا القادرة على الكرّ والفرّ.

الإعراب: «**ولا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. «**نقاتل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (نحن). «**بالعصيِّ**»: جار ومجرور متعلقان بـ (نقاتل) «**ولا نرامي بالحجارة**»: تعرب إعراب (لا نقاتل بالعصي). «إلا»: حرف استثناء. «**علالة**»: مستثنى بـ «إلا» منصوب، وهو مضاف، وحذف المضاف إليه لدلالة المضاف إلى تابع «علالة» أي: «بداهة». «**أو بداهة**»: «أو»: حرف عطف، «بداهة»: معطوف على (علالة) منصوب بالفتحة. «**قارح**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نهد**»: صفة (قارح) مجرور بالكسرة. «**الجزارة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة وسكّن للضرورة الشعرية.

وجملة «لا نقاتل»: حسب ما قبلها. وجملة «لا نرامي»: معطوفة عليها.

والشاهد فيهما قوله: «علالة أو بداهة» حيث حذف التنوين من (علالة) لأنه أضيف إلى مضاف إليه =

وقال ذو الرّمة [من البسيط]:

١٤٥ - كأنَّ أَصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أَواخِرِ المَيْسِ أَصواتُ الفَراريجِ

فهذا قبيحٌ.

ويجوز في الشعر على هذا: «مررتُ بخيرٍ وأفضلِ مَن ثَمَّ».

وقالت دُرْنَا بنت عَبْعَبَة، من بني قيس بن ثعلبة [من الطويل]:

١٤٦ - هما أَخَوَا في الحَرْب مَنْ لا أَخَا له إذا خافَ يومًا نَبْوةً فدعاهما

= محذوف كما لاحظنا في الإعراب، وحذفه من (بداهة) لأنه في اللفظ كالمضاف، فالتقدير: علالة قارح أو بداهته.

١٤٥ - **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٦؛ وخزانة الأدب ٤/١٠٨، ٤١٣، ٤١٩؛ والحيوان ٢/٣٤٢؛ والخصائص ٢/٤٠٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٩٢؛ ولسان العرب ٧/٢٤٤ (نقض)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٣؛ ورصف المباني ص ٦٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣؛ وشرح المفصل ١/١٠٣، ٣/٧٧، ٤/١٣٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٧؛ والمقتضب ٤/٣٧٦.

اللغة: الإيغال: الإبعاد. الميس: شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب. الفراريج: جمع فرّوج، وهو الصغير من الدجاج.

المعنى: إن أصوات الرّحال والأقتاب عند ابتعاد الإبل بنا أصبحت ضعيفة مثل أصوات الدجاج الصغيرة.

الإعراب: «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل. «**أصوات**»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**من**»: حرف جر. «**إيغالهن**»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بـ «الفراريج»، «هن»: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه. «**بنا**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من (أصوات) المضافة إلى (أواخر). «**أواخر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الميس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أصوات**»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. «**الفراريج**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

والشاهد فيه قوله: «كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس» حيث فصل بين المضاف «أصوات» والمضاف إليه «أواخر الميس» بالجارين والمجرورين «من إيغالهن بنا» وأصل الكلام: «كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا».

١٤٦ - **التخريج**: البيت لعمرة الخثعميّة في الدرر ٥/٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣؛ ولسان العرب ١٤/١٠ (أبي)؛ ولها أو لدرنا بنت عبعبة في الدرر ٥/٤٥؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٧٢؛ ولدرنا بنت عبعبة في شرح المفصل ٣/٢١؛ ولدرنا بنت عبعبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه ١/٢١٨؛ ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ص ١١٥؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٩٥، ٢/٤٠٥؛ وكتاب الصناعتين ص ١٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/٥٢. =

وقال الفرزدق [من المنسرح]:

١٤٧ - يا مَنْ رأى عَارِضاً أُسَرُّ بـه   بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

اللغة: النّبوة: أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضربة.

المعنى: لقد كانا أخوين لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده، ينصرانه إذا دهمه العدو، ويأخذان بيده إذا غشيه الهول فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه.

الإعراب: «هما»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**أخوا**»: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «**في الحرب**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير (هما). «من»: اسم موصول مبني على السكون في محلّ جرٍّ مضاف إليه. «**لا**»: نافية للجنس تعمل عمل إن. «**أخا**»: اسم «لا» مبني على الفتح لإجرائه مجرى الاسم المقصور، في محل نصب. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**إذا**»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالخبر (أخوا). «**خاف**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو». «**يوماً**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ (خاف). «**نبوة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فدعاهما**»: الفاء: حرف عطف، «دعا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو»، و «هما»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

وجملة: «هما أخوا من...» ابتدائية لا محل لها. وجملة: «لا أخا له» صلة الموصول لا محل لها. وجملة «خاف» في محل جرّ بالإضافة. وجملة «دعاهما» معطوفة على جملة «خاف».

والشاهد فيه قوله: «أخوا في الحرب من لا أخا له»، حيث فصل بين المضاف «أخوا» والمضاف إليه «من» بالجار والمجرور «في الحرب».

١٤٧ - **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، ٥/ ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥١؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، ٢/ ٢٦٤، ٣٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧؛ والخصائص ٢/ ٤٠٧؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٢ (بعد)، ١٥/ ٤٩٢ (يا).

اللغة: العارض: السحاب يعترض الأفق. ذراعا الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر. جَبهة الأسد: كواكب سميت كذلك لموقعها من برج الأسد، فهي له بموقع الجبهة من الرأس.

المعنى: أيها القوم، من يبشرّني برؤية الغمام بين موقعي ذراعي، وجبهة الأسد في السماء، فأفرح، وتفرحون لأن هذا يعني المطر والخصب.

الإعراب: «**يا من**»: «يا»: حرف نداء، «من»: اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب على النداء. «**رأى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «**عارضاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**أُسَرُّ به**»: «**أُسرُّ**»: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا)، «به»: جار ومجرو متعلقان بالفعل (أسر). «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل (رأى) وهو مضاف. «**ذراعيْ**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت

وأما قوله عزّ وجلّ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[1] فإنّما جاء لأنه ليس لـ «ما» معنًى سوى ما كان قبل أن تَجيءَ به إلاّ التوكيدُ، فمن ثمَّ جاز ذلك، إذْ لم تُرِدْ به أكثرَ من هذا، وكانا حرفينِ أحدُهما في الآخَر عاملٌ[2]. ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلاً لم يجزْ.

وأمّا قوله: «أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ»، فهذا جرى على سَعة الكلام والجيِّد: «أُدخل فاه الحجرُ»، كما قال: «أَدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوَةَ»، والجيّد «أدخلتُ في القَلنسوة رأسي». وليس مثلَ «اليوم» و «الليلة» لأنّهما ظرفان، فهو مخالِف له في هذا، مُوافِقٌ له في السعة. قال الشاعر [من الطويل]:

١٤٨ ـ تَرى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وسـائـرُه بـادٍ إلـى الشمـس أَجْمَـعُ

فوجه الكلام فيه هذا، كراهيةَ الانفصال[3].

وإذا لم يكن في الجرِّ فحدُّ الكلام أن يكون الناصبُ مبدوءًا به.

= النون للإضافة. **وجبهة الأسد**: الواو: عاطفة، «جبهة»: اسم معطوف على ذراعي مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، «الأسد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «يا من رأى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «رأى»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «أسرّ به»: في محل نصب صفة لـ «عارضا».

والشاهد فيه قوله: «بين ذراعي وجبهة الأسد» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس ظرفاً، والتقدير بين ذراعي الأسد وجبهته.

(١) النساء: ١٥٥؛ والمائدة: ١٣.

(٢) أي: إنّ الباء في «فبما» عملت في «نقضهم»، وفصلت بينهما «ما» الزائدة للتوكيد.

١٤٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٢١٦؛ وخزانة الأدب ٤/٢٣٥؛ والدرر ٦/٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٣.

المعنى: يصف هاجرة ألجأت الثيران إلى كنسها، فهي تُدْخِلُ رؤوسها في الظل من شدة القيظ.

الإعراب: «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضم المقدر على الألف للتعذر، والفاعل المستتر تقديره (أنت). «الثور»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «فيها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «الثور». «مدخل»: حال منصوبة بالفتحة. «الظل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «رأسه»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «وسائره»: الواو: حالية، و «سائره»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه. «بادٍ»: خبر مرفوع بالضمة المقدرةعلى الياء المحذوفة. «إلى الشمس»: جار ومجرور متعلقان بـ (بادٍ). «أجمع»: توكيد لـ (سائره).

وجملة «ترى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سائره بادٍ»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «مدخل الظل رأسه» فقد أجرى الكلام على القلب لأنه لو أجراه على سنته لقال: مُدخل في الظل رأسه، وللزم الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور.

(٣) أي: الانفصال بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لو قال: «مدخل في الظلّ رأسِه».

هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الّذي فَعَلَ في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه

وذلك قولك: «هذا الضاربُ زيدًا»، فصار في معنى «هذا الّذي ضَرَبَ زيدًا»، وعَمِلَ عَمَله، لأنّ الألفَ واللام مَنَعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين. وكذلك: «هذا الضاربُ الرّجلَ»، وهو وَجهُ الكلام.

وقد قال قومٌ من العرب تُرْضَى عربيّتُهم: «هذا الضاربُ الرجلِ»، شبّهوه بالحَسَنِ الوجهِ، وإن كان ليس مثلَه في المعنى ولا في أَحواله إلاّ أنّه اسمٌ، وقد يَجُرُّ كما يجُرُّ ويَنْصِبُ أيضاً كما يَنْصِبُ، وسيبيَّنُ ذلك في بابه إن شاء الله.

وقد يُشبِّهون الشيءَ بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً. وقال المَرّار الأسديّ [من الوافر]:

١٤٩ - أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بشْرٍ ... عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وُقوعَا

١٤٩ - **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥؛ والدرر ٦/ ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣؛ وشرح المفصّل ٣/ ٧٢، ٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ٢٩٩؛ والمقرب ١/ ٢٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد. البكري: نسبة إلى بكر بن وائل. ترقبه: تنتظر خروج الروح لتقع عليه، لأنّ الطيور لا تقع إلاّ على الموتى.

المعنى: أنا ابن ذلك الفارس المغوار الذي ترك بشراً جريحاً ترقبه الطيور ليلفظ أنفاسه كي تقع عليه وتنهشه.

الإعراب: «**أنا**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**ابن**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**التارك**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**البكريّ**»: مضاف إليه مجرور. «**بشر**»: عطف بيان على

سمعناه ممّن يَرويه عن العرب، وأجرى «بشراً» على مجرى المجرور، لأنَّه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوينُ.

ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله: «هو الضاربُ زيدًا والرَّجُلَ»، لا يكون فيه إلاّ النصبُ، لأنَّه عَمِلَ فيهما عمل المنوَّن، ولا يكون: «هو الضاربُ عمرٍو»، كما لا يكون: «هو الحسنُ وجهٍ». ومن قال: «هذا الضاربُ الرجلِ»، قال: «هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله».

ومن ذلك إنشادُ بعض العرب قولَ الأعشى [من الكامل]:

١٥٠ ـ الـوَاهِـبُ المـائـةِ الهِجَانِ وعَبْدِها عُـوذًا تُـزَجِّـي بينهـا أطْفـالَهـا

= «البكريّ» مجرور. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ «الطير». «الطير»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «ترقبه»: فعل مضارع مرفوع. والفاعل: هي، والهـاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «وقوعاً»: حال منصوب.

وجملة «أنا ابن...» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «عليه الطير» الاسميّة: في محلّ نصب حال. وجملة «ترقبه وقوعاً» الفعليّة: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «التارك البكري» حيث أضاف معرَّفاً بـ «أل» إلى معرَّف بـ «أل» تشبيهاً بـ «الحسن الوجه»، لأنه مثله في الاقتران بـ «أل».

١٥٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٩؛ وأمالي المرتضى ٢/٣٠٣؛ وخزانة الأدب ٤/٢٥٦، ٢٦٠، ٥/١٣١، ٦/٤٩٨؛ والدرر ٥/١٣؛ والمقتضب ٤/١٦٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٣٩؛ وجمهرة اللغة ص ٩٢٠؛ والدرر ٦/١٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٧؛ والمقرب ١/١٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/٤٨، ١٣٩.

اللغة: الهجان: ج الهجين، وهو الأبيض، ويعدّ من الإبل أكرمها. العوذ: ج العائذ، وهي الحديثة النتاج. تزجّي: تسوق.

المعنى: إنّ ممدوحه يهب المئة من الإبل، مع راعيها، وتتبعها صغارها.

الإعراب: «الواهب»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو»، وهو مضاف. «المائة»: مضاف إليه مجرور. «الهجان»: نعت «المائة» مجرور. «وعبدها»: الواو: حرف عطف، «عبدها»: يجوز فيها الكسر والفتح؛ أمّا الكسر فلأنّها معطوفة على «المائة»، وأمّا الفتح فلأنّها معطوفة على المحلّ. «عوذاً»: حال منصوب. «تزجّي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «بينها»: ظرف مكان متعلّق بـ «تزجّي»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «أطفالها»: مفعول به لـ «تزجّي» منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «... الواهب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تزجّي»: في محلّ نصب نعت «عوذاً». =

وإذا ثنّيتَ أو جمعتَ فأثبتَّ النونَ قلتَ: «هذانِ الضاربانِ زيدًا»، و «هؤلاء الضاربونَ الرجلَ»، لا يكون فيه غيرُ هذا، لأنّ النون ثابتةٌ.

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿والمُقيمينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكاة﴾[1]. وقال ابن مُقْبِل [من البسيط]:

١٥١ - يـا عَيْـنِ بَكِّـي حُنَيْفًـا رأسَ حيِّهِـمِ   الكـاسـريـنَ القَنَـا فـي عَـوْرَةِ الـدُّبُـرِ

فإنْ كففتَ النّون جررتَ وصار الاسم داخلاً في الجارّ، وبدلاً من النُّون، لأنَّ النون لا تعاقِبُ الألفَ واللامَ ولم تَدخل على الاسم بعد أن ثبتتْ فيه الألفْ واللام[2] لأنَّه لا يكون واحدًا معروفًا ثم يثنّى[3]؛ فالتنوينُ قبلَ الألف واللام، لأنَّ المعرفة بعد النكرة، فالنّونُ مكفوفةٌ

والشاهد فيه قوله: «عبدها» حيث وردت بالكسر تبعاً للفظ، أو بالفتح تبعاً للمحلّ معطوفاً على ما فيه الألف واللام (المائة).

(١) النساء: ١٦٢.

١٥١ - التخريج: البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٤؛ ولسان العرب ٤/ ٢٦٩ (دبر).

اللغة: العورة: المكان الذي يخشى منه إتيان العدو لأنّه لم يحفظ، والدُّبر: مؤخَّر الصف، والقنا: الرماح.

المعنى: يا عيني ابك أناساً شجعانَ كانوا سادة حيهم، وكانوا يقاتلون في سبيل ذويهم، ويكسرون الرماح في عورة أعدائهم.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**عين**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم المحذوفة: اجتزاء بالكسرة عنها ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**بكي**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة والياء المؤنثة المخاطبة: فاعل. «**حنيفاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**رأس**»: صفة لـ «حنيفاً» منصوبة بالفتحة. «**حيّهم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهم: مضاف إليه محلها الجر. «**الكاسرين**»: صفة لـ (حنيفاً) فهو مفرد بمعنى الجمع لأنه اسم قبيلة من قيس منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**القنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**في عورة**»: جار ومجرور متعلقان بـ«كاسرين». «**الدُّبر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا عين»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بكِّي»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نَصْبه «القنا» بـ«الكاسرين» وأنه أثبت النون مع «أل» التعريف في (الكاسرين) خلافاً للتنوين الذي لا يجتمع مع (أل) في الاسم المفرد.

(٢) أي: ليست كالتنوين لا تجتمع مع «أل».

(٣) أي: لا تقع التثنية على الاسم إلاّ بعد تنكيره.

والمعنى معنى ثبات النون، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع، وذلك قولك: «هما الضاربَا زيدٍ»، و «الضارِبُو عمرٍو».

وقال الفرزدق [من الوافر]:

١٥٢ ـ أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطةٍ نَهاراً مِنَ المُتَلَقِّطِي قَرَدِ القُمَامِ

وقال رجلٌ من بني ضبّةَ [من الرجز]:

١٥٣ ـ الفارِجِي بابِ الأميرِ المُبْهَمِ

وقال رجل من الأنصار [من المنسرح]:

١٥٤ ـ الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يأتيهمُ من وَرائنا نَطَفُ

---

١٥٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠ وفيه (القسام) مكان «القُمام»؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٩؛ ولسان العرب ٣/٣٤٨ (قرد)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٥٦.

اللغة: أُسَيِّد: تصغير (أَسْود). الخُريطة: كيس من أدم وخِرَق. والقَرَد: نفاية الصوف والوبر. والقُمام: جمع قُمامة.

المعنى: يريد الشاعر أن امرأة ستبلغ النساء رسالته، وهذه المرأة رثّة سوداء تحمل خريطة تجمع فيها نفايات الصوف.

الإعراب: «**أُسيد**»: فاعل لفعل مذكور في بيت سابق. «**ذو**»: صفة لـ «**أسيدٌ**» مرفوع بالواو لأنه من **الأسماء الستة**. «**خُريطة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «**نَهَاراً**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، ومتعلق بـ (ذو) لأنه بمعنى المشتق (صاحب). «**من المتلقطي**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (خُريطة). «**قَرَد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**القُمام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: (المتلقطي قَرَد)، حيث أضاف الشاعر (متلقطي) إلى (قَرَد) وحذفت النون للإضافة، لأن الأصل (متلقطين).

١٥٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٩؛ والمقتضب ٤/ ١٤٥.

اللغة: الفارجون: الفاتحون. المُبهم: الذي لا يُتَّجه إلى فتحه، ويتعذر على مَن رام فتحه.

المعنى: يمدح قومه بأن أبواب الأمراء لا تُغلق في وجوههم.

الإعراب: «**الفارجي**»: لم نقف على ما قبلها، لذا يتعذر إعرابها. «**باب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الأمير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**المبهم**»: صفة لـ (**باب**) مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «الفارجي باب» حيث أضاف (الفارجي) إلى (باب) فحذف النون للإضافة، لأنّ الأصل (الفارجين).

١٥٤ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن امرىء القيس في خزانة الأدب ٤/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦؛ والدرر =

لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من «اللذَينِ»، و «الّذينَ» حيثُ طال الكلامُ، وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ. وقال الأخطل [من الكامل]:

١٥٥ - أَبَنـــي كُلَيْـــبٍ إنّ عَمَّـــيَّ اللَّـــذَا   سَلَبَـــا المُلـــوكَ وفَكَّكَـــا الأغْـــلاَلا

= ١٤٦/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧؛ ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١١٥؛ وملحق ديوانه ٢٣٨؛ ولعمرو بن امرىء القيس، أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب ٣٦٣/٩ (وكف)؛ ولشُريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١؛ ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب ٦/٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ٦٣؛ وجواهر الأدب ص ١٥٥؛ وخزانة الأدب ١٢٢/٥، ٤٦٩، ٢٩/٨، ٢٠٩؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢؛ والمحتسب ٨٠/٢؛ والمقتضب ١٤٥/٤؛ والمنصف ٦٧/١؛ وهمع الهوامع ٤٩/١.

اللغة: العَورة: المكان الذي يُخْشى إتيان العدو منه لأنه لم يحفظ، والنَّطَفُ: الذَّنب، أو التلطيخ بالعيب.

المعنى: نحن قوم نحفظ عورة عشيرتنا إذا هُزِموا ولا نخذلهم، فلا يلحقهم العارُ.

الإعراب: «**الحافظو**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (نحن الحافظو). «**عورة**»: مفعول به لاسم الفاعل (الحافظو). «**العشيرة**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. «**لا**»: نافية لا عمل لها. «**يأتيهم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدَّرة على الياء للثقل، و «هم»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**من ورائنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يأتيهم»، و «نا»: ضمير في محل جر بالإضافة. «**نَطَفُ**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «نحن الحافظو»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «لا يأتيهم نَطَف»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «الحافظو عورة» حيث حذف النون مع إرادتها، وأضاف «الحافظون» إلى «عورة العشيرة».

١٥٥ - **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧؛ والأزهية ص ٢٩٦؛ والاشتقاق ص ٣٣٨؛ وخزانة الأدب ١٨٥/٣، ٦/٦؛ والدرر ١٤٥/١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٥٣٦/٢؛ وشرح التصريح ١٣٢/١؛ وشرح المفصّل ١٥٤/٣، ١٥٥؛ ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فلج)، ٢٣٣/١٤ (حظا)، ٢٤٥/١٥ (لذي)؛ والمقتضب ١٤٦/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٢/٢؛ وخزانة الأدب ٢١٠/٨؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤؛ والمحتسب ١٨٥/١؛ والمنصف ٦٧/١.

اللغة: بنو كليب: المقصود قوم جرير. عمّيّ: مثنّى «عمّ» وهو أخو الأب، والمراد بهما: أبو حنش عصم بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، ودوكس بن الفدوكس، وقيل عمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند. الأغلال: ج الغل، وهو القيد.

المعنى: يقول مفتخراً على جرير بأنّ عمّيه من أبطال تغلب، وقد قهرا الملوك، وحرّرا الأسرى، وحطّما القيود. =

لأن معناه معنى «الذينَ فعلوا»، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مُفْرَدٍ لم يَعْمَلْ في شيء، كما أنّ «الذينَ فعلوا» مع صلته بمنزلة اسم.

وقال أَشهَبُ بن رُمَيْلَة [من الطويل]:

١٥٦ - وإن الـذي حـانـتْ بَفَلْـجٍ دِمـاؤهُـمْ هُـمُ القـومُ كـلُّ القـومِ يـا أُمَّ خـالِـد

الإعراب: «أبني»: الهمزة: حرف نداء، «بني»: منادى منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «كليب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «عمّيّ»: اسم «إنّ» منصوب بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف، والياء الثانية: في محلّ جرّ بالإضافة. «اللذا»: خبر «إنّ» مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. «سلبا»: فعل ماضٍ، والألف: في محلّ رفع فاعل. «الملوك»: مفعول به. «وفكّكا»: الواو: حرف عطف، «فكّكا»: فعل ماضٍ، والألف: في محلّ رفع فاعل. «الأغلالا»: مفعول به، والألف: للإطلاق.

وجملة النداء «أبني كليب»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنّ عمّيّ...» استئنافية: لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «قتلا الملوك» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فكّكا الأغلالا»: معطوفة على جملة «قتلا الملوك».

الشاهد فيه قوله: «اللذا» يريد «اللذان» فحذف النون تخفيفاً، لطول الكلام بالصلة.

١٥٦ - التخريج: البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/ ٧، ٢٥ ـ ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج)، ١٥/ ٢٤٦ (لذا)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٣٣؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛ ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢؛ والمقتضب ٤/ ١٤٦؛ والمنصف ١/ ٦٧؛ وللأشهب أو لحريث بن محفض في الدرر ١/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠؛ والدرر ٥/ ١٣١؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٥٥.

اللغة: فلج: موضع قرب مكّة. حانت دماؤهم: ذهبت هدراً.

المعنى: إن الذين ذهبت دماؤهم هدراً في فلج، ليسوا قلّة، بل هم القوم جميعاً.

الإعراب: وإنّ: الواو: بحسب ما قبلها، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. الذي: اسم موصول في محلّ نصب اسم (إن) وأصله (الذين) وحذفت (النون) تخفيفاً. حانت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. بفلج: جار ومجرور متعلقان بـ (حانت). دماؤهم: فاعل (حانت) مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. هم: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ. القوم: خبر مرفوع بالضمّة. كلّ: صفة (القوم) مرفوعة بالضمّة. القوم: مضاف إليه مجرور بالكسرة. يا أم: «يا»: حرف نداء، «أم»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. خالد: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «وإن الذي...»: بحسب ما قبلها. وجملة «حانت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «هم القوم»: في محلّ رفع خبر (إنّ). وجملة «النداء»: استئنافية لا محلّ لها، وحقّها الابتداء.

والشاهد فيه قوله: «إن الذي» حيث حذف النون من (الذين) للتخفيف، والكلام واضح على جمع.

وإذا قلت: «هم الضاربوك» و «هما الضارباك»، فالوجه فيه الجرّ، لأنّك إذا كففتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المظهَرِ كان الوجهُ الجرَّ، إلاَّ في قول من قال: «الحافظو عورةَ العشيرة».

ولا يكون في قولهم: «هم ضاربوك»، أن تكون الكافُ في موضع النصب، لأنّك لو كففتَ النون في الإظهار لم يكن إلاَّ جرًّا. ولا يجوز في الإظهار[1]: «هم ضاربو زيدًا»، لأنّها ليست في معنى «الذي»، لأنها ليست فيها الألفُ واللام كما كانت في «الذي».

واعلم أنَّ حذفَ النون والتنوين لازمٌ مع علامة المضمَر غيرِ المنفصل، لأنَّه لا يُتكلّم به مفرَدًا حتّى يكون متّصِلاً بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنّه النونُ والتنوينُ في الاسم، لأنّهما لا يكونان إلاَّ زَوائدَ، ولا يكونانِ إلاّ في أواخر الحرُوف. والمظهَرُ وإن كان يعاقِبُ النُّونَ والتنوينَ فإنّه ليس كعلامة المضمَرِ المتَّصِل؛ لأنه اسمٌ يَنفصِل ويُبْتَدأُ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقربَ إليها من المظهرَ، اجتَمع فيها هذا والمعاقبةُ.

وقد جاء في الشِّعر، وزعموا أنّه مصنوع [من الطويل]:

١٥٧ ـ هُـمُ القـائلـونَ الخيـرَ والآمِـرونَـه إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا

(١) أي: مع الاسم المظهر، كقولك: «حافظُو العشيرةِ».

١٥٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠؛ والدرر ٦/ ٢٣٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢٥؛ ولسان العرب ٨/ ٢٣٦ (طلع)، ١٣/ ١٣٥ (حين)، ١٥/ ٤٨٠ (ها)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: المعظم: الأمر الذي يعظم دفعه.

المعنى: يمدح الشاعر هؤلاء القوم بأنهم يأمرون بالخير وينهون عن الشر ولو كان الأمر عظيماً مما يخاف منه.

الإعراب: «هم»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «**القائلون**»: خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**الخير**»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل قائلون. «**والآمرونه**»: الواو: حرف عطف، «آمرونه»: اسم معطوف على قائلون مرفوع مثله بالواو، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد والأصل هنا حذفها للإضافة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة والأصل جرها بالحرف. «**إذا**»: ظرفية زمانية غير متضمنة معنى الشرط متعلق بـ (القائلون). «**ما**»: زائدة لا عمل لها. «**خشوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**من محدث**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (معظما)، **الأمر**»: مضاف إليه، «**معظما**»: مفعول به.

=

وقال [من الطويل]:

١٥٨ ـ ولـم يَـرْتِفـقْ والنـاس مُحْتَضِـرونـهُ جميعـاً وأَيْـدِي الْمعتَفِيـنَ رَواهِقُـهْ

= وجملة «هم القائلون»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «خشوا»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «الآمرونه» حيث أثبت النون في حين الواجب حذفها عند الإضافة وإثباتها ضرورة شعرية.

١٥٨ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٧١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢٥؛ والمقرب ١/ ١٢٥.

اللغة: يرتفق: يتكىء على مرفقه. المعتفون: السائلون. رواهقه: جمع راهقة من الرهق وهو التعب.

المعنى: يريد الشاعر أن طالبي معروفه غشوه، فجلس لهم جلوس متصرف متبذل ليس مشغولاً عنهم.

الإعراب: «**ولم يرتفق**»: الواو: حسب ما قبلها، و «لم»: حرف جزم، «يرتفق»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «**والناس**»: الواو: حالية، «الناس»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**محتضرونه**»: خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد والواجب هنا حذفها للإضافة وأثبتت لضرورة الشعر، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**جميعاً**»: حال. «**وأيدي**»: الواو: حالية، «أيدي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة. «**المعتفين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكرْ سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**رواهقه**»: خبر مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «ولم يرتفق»: حسب ما قبلها. وجملة «الناس محتضرونه»: في محل نصب حال. وجملة «أيدي المعتفين رواهقه»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «محتضرونه» حيث أثبت النون والواجب حذفها للإضافة، ولكن إثباتها هنا ضرورة شعرية.

هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه

وذلك قولك: «عجِبتُ مِن ضَرْبٍ زيدًا»، فمعناه أنّه يَضرب زيدًا. وتقول: «عجبتُ مِن ضَرْبٍ زيدًا بكرٌ»، و «من ضَرْبٍ زيدٌ عُمرًا»، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: «عجبتُ من أنّه يَضرب زيدٌ عمرًا»، و «يَضرب عمرًا زيدٌ».

وإنَّما خالَف هذا الاسمَ الذي جرى مَجرى الفعل المضارِع في أنَّ فيه فاعِلاً ومفعولاً، لأنّك إذا قلت: «هذا ضارِبٌ»، فقد جئت بالفاعل وذكرتَه، وإذا قلت: «عجبتُ من ضربٍ»، فإنّك لم تذكر الفاعلَ، فالمصدرُ ليس بالفاعل وإن كان فيه دليلٌ على الفاعل، فلذلك احتجتَ فيه إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: «هذا ضاربٌ زيدًا» إلى فاعل ظاهر، لأنَّ المضمر في «ضارب» هو الفاعل.

فممّا جاء من هذا قولُه عزّ وجلّ: ﴿أَوْ إِطْعامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذا مَقْرَبَة﴾[1]. وقال [من الطويل]:

١٥٩ ـ فلولا رَجاءُ النَّصْرِ منك ورَهْبةٌ عِقابَك قد صاروا لنا كالمَوارِدِ

(١) البلد: ١٤ ـ ١٥.

١٥٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/٣٩٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٩؛ وشرح المفصل ٦/٦١.

اللغة: المَوَارد: الطرق المؤدية إلى الماء.

المعنى: لولا أنهم يرجون أن تنصرهم علينا إن حاربناهم، ولولا أنا نرهب عقابك إن قتلناهم لصاروا لنا أذلاء نطأهم كما تُوْطأ الطرق المؤدية إلى المياه.

الإعراب: «فلولا»: الفاء: حسب ما قبلها، «لولا»: حرف شرط غير جازم. «رجاء»: مبتدأ مرفوع =

وقال [من الوافر]:

١٦٠ - أخــذتُ بسَجْلِهــمْ فَنَفحــتُ فيــه مُحــافَظَــةً لهــنَّ إخــا الــذِّمــامِ

وقال [من الوافر]:

بضَــرْبٍ بــالسُّيــوفِ رؤوسَ قَــوْمٍ أَزَلْنــا هــامَهــنّ عَــنِ المَقِيلِ[1]

= بالضمة، والخبر محذوف وجوباً تقديره: موجودٌ. «**النصْر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**منك**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (النصر). «**ورهبة**»: الواو: حرف عطف، و «رهبة»: معطوف على (رجاء). «**عقابك**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**قد**»: حرف تحقيق لا محل له. «**صاروا**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع اسم (صار). «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (الموارد). «**كالموارد**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب خبر (صار) وهو مضاف، و «الموارد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لولا رجاء النصر **منك**... قد صاروا لنا كالموارد» بحسب (الفاء)، والفاء بحسب ما قبلها. وجملة «رجاءٌ منك موجود»: لا محل لها لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «صاروا لنا كالموارد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «رهبة عقابك» حيث أعمل «رهبة» في المفعول به مع تنوينها وهي مصدر. فـ «عقابك» منصوب بـ (رهبة).

١٦٠ - **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: السَّجل: الدلو ملأى ماءً، ونفحتُ: أعطيتُ. و (إِخا) أصله (إخاء) بالمد وقُصِر للضرورة، والإِخاء: الحق والحرمة.

المعنى: لقد أجزلت عطاءهن رعاية للحق والحرمة ومقارضة بما فَعَلْن.

الإعراب: «**أخذْت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: في محل رفع فاعل. «**بِسَجْلهم**»: الباء: حرف جر زائد، و «سجلهم»: مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به للفعل (أخذت)، وقيل إنَّ (أخذ) متعدٍ بالباء على تضمينه معنى (أمسك) والجار والمجرور في هذه الحالة متعلقان بـ (أخذت) و «هم» في (سجلهم): مضاف إليه محله الجر. «**فنفْحت**»: الفاء: حرف عطف، و «نفحتُ»: مثل «أخذتُ». «**فيه**»: جار ومجرور متعلقان بـ (نفحت). «**محافظةً**»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «**لهن**»: جار ومجرور متعلقان بحال مقدمة من «الذمام». «**إخا**»: مفعول به للمصدر (محافظة) منصوب بالفتحة المقدرة على الهمزة المحذوفة. «**الذمام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة (أخذت) ابتدائية لا محل لها. وجملة «نفحتُ»: معطوفة على جملة (أخذتُ).

والشاهد فيه نصبه: «إخا الذمام» على المفعولية بالمصدر (محافظة) والأصل «محافظة على إخا الذمام»، فحذف حرف الجر ووصل المصدر بنفسه لما فيه من معنى الفعل (راعى).

(١) تقدم بالرقم ٩٤.

وإنْ شئت حذفتَ التنوينَ كما حذفت في الفاعل، وكان المعنى على حاله، إلاَّ أنك تَجرُّ الذي يلي المصدَر، فاعلاً كان أو مفعولاً، لأنَّه اسمٌ قد كففتَ منه النون، كما فعلت ذلك بفاعلٍ، ويصير المجرورُ بدلاً من التنوين معاقبًا له. وذلك قولك: «عَجِبتُ من ضَرْبِهِ زيدًا»، إن كان فاعلاً؛ و «من ضَرْبِهِ زيدٌ»، إن كان المُضْمَرَ مفعولاً.

وتقول: «عجبت من كِسْوَةِ زيدٍ أبوه»، و «عجبت من كُسوةِ زيدٍ أباه»، إذا حذفت التنوين.

وممَّا جاء لا ينوَّن قولُ لبيد [من الكامل]:

١٦١ - عَهْدِي بها الحَيَّ الجميعَ وفيهِمُ قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ

---

١٦١ - **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦، ولسان العرب ٤/ ١٩٨ (حضر)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٥٠؛ وشرح المفصل ٦/ ٦٢.

اللغة: الجميع: المجتمعون. الميسر: القمار على الجزور ليعود نفعه على المعوزين. وندام: من المنادمة، والندام جمع نديم أو ندمان.

المعنى: وصف داراً خلت من أهلها، فذكر ما كان فيها من اجتماع الحي مع سعة الحال والقمار على الجزور.

الإعراب: «**عهدي**»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير المتكلم في محل جر بالإضافة، وقد سَدَّ مسد الخبر الجملة الحالية (فيهم مَيسرٌ). «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (الجميع) أو بحال من (الحي). «**الحي**»: مفعول به للمصدر (**عهدي**) منصوب بالفتحة. «**الجميع**»: صفة لـ (الحي) منصوبة بالفتحة. «**وفيهم**»: الواو: حالية، «**فيهم**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف، والتقدير: ميسر كائن فيها. «**قبل**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالخبر المحذوف السابق الذكر. «**التفرُّق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مَيْسرٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**ونَدَام**»: الواو: حرف عطف، و «ندام»: معطوف على (ميسر).

وجملة «عهدي مع الخبر المقدّر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فيهم ميسر وندام»: جملة حالية محلها النصب سَدَّت مسدَّ الخبر.

والشاهد فيه: نَصب (الحي) بـ (عهدي) لأن معناه عهدتُ بها الحيَّ و (عهدي) مصدر غير منون.

ومنه قولهم: «سَمْعُ أُذُنِي زيدًا يقولُ ذاك». قال رؤبة [من الرجز]:

١٦٢ - ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتى أَخاكا يُعْطِي الجَزِيلَ فعليكَ ذاكا

وتقول: «عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٍو»، إذا أشركتَ بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل. ومَنْ قال: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا» قال: «عجبتُ له من ضَرْبِ زيدٍ وعمرًا»، كأنَّه أَضْمَرَ: «ويَضرب عَمرًا»، أو «وضَرَبَ عمرًا». قال رؤبة [من الرجز]:

١٦٣ - قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا

يُحْسِنُ بَيْعَ الأصلِ والقِيانَا

---

١٦٢ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١؛ والدرر ٢/ ٢٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٢؛ وبلا نسبة في تلخيص الشواهد ص ٢١٢؛ والدرر ٥/ ٢٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٧، ٢/ ٩٣.

اللغة: الجزيل: الكثير والعظيم، وعليك ذاك، أي: الزمه واتبعه.

المعنى: رأيت بعيني أخاك يعطي العطاء الوافر، فاتّبِعْ سنته.

الإعراب: «ورأي»: الواو: بحسب ما قبلها، «رأي»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**عينيّ**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، وياء المتكلم: في محل جر بالإضافة. «**الفتى**»: مفعول به للمصدر (رأي) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**أخاكا**»: بدل من (الفتى) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، والكاف: مضاف إليه محله الجر، والألف: للإطلاق. «**يعطي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره (هو). «**الجزيل**»: مفعول به للفعل «يعطي» منصوب بالفتحة. «**فعليكَ**»: الفاء: استئنافية، و«عليك»: اسم فعل أمر بمعنى (اتبع)، والكاف: للخطاب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). «ذاكا»: «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاسم الفعل (عليك)، والكاف: للخطاب. والألف: للإطلاق.

جملة «رأي مع الخبر المقدَّر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يعطي»: حالية محلها النصب سدَّ مسدَّ خبر المبتدأ (رأي) كما هو الحال في الشاهد السابق. وجملة «عليك ذاك» استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه نصب (الفتى): وما بعده بقوله (رأي) وهو مصدر غير منون للإضافة.

١٦٣ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/ ٦٥؛ وشرح المفصّل ٦/ ٦٥؛ وله أو لرؤبة في الدرر ٦/ ١٩٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٠٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٨؛ وشرح المفصّل ٦/ ٦٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

اللغة: داينت بها: أخذتها بدلاً من دين لي عنده. اللّيان: المطل. القيان: ج القينة، وهي الجارية. =

وتقول: «عجبتُ من الضَّرْبِ زيدًا»، كما قلتَ: «عجبتُ من الضاربِ زيدًا»، يَكون الألفُ واللام بمنزلة التنوين. وقال الشاعر [من المتقارب]:

١٦٤ - ضعيــفُ النِّكـــايَـــةِ أَعْـــدَاءَه يَخـــالُ الفِـــرارَ يُـــراخِـــي الأَجَـــلْ

= **المعنى**: إنّه قد أخذ قينة بدلاً من دين له عند حسّان خوفاً من إفلاسه ومماطلته.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «داينت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «داينت». «حسّانا»: مفعول به. «مخافة»: مفعول لأجله، وهو مضاف. «الإفلاس»: مضاف إليه مجرور. «واللّيانا»: الواو: حرف عطف، «اللّيانا»: مفعول به لفعل مضمر منصوب، والألف: للإطلاق. «يحسن»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «بيع»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «الأصل»: مضاف إليه مجرور. «والقيانا»: الواو: حرف عطف، «القيانا»: مفعول به لفعل مضمر منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة «قد كنت داينت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «داينت»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «يحسن...»: في محلّ نصب نعت «حسّانا».

الشاهد فيه: أنّه نصب «اللّيان» بإضمار عامل تقديره: «وأن خفت». ويكون المصدر المؤول عندها معطوف على «مخافة». وقيل: هو معطوف على «مخافة»، والتقدير: مخافة الإفلاس ومخافة اللّيان، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه. وكذلك القول في «والقيانا».

١٦٤ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/١٢٧؛ والدرر ٥/٢٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٩٤؛ وشرح الأشموني ١/٣٣٣؛ وشرح التصريح ٢/٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١١؛ وشرح المفصل ٦/٥٩، ٦٤؛ والمقرب ١/١٣١؛ والمنصف ٣/٧١؛ وهمع الهوامع ٢/٩٣.

اللغة: النكاية: إغضاب الغير وقهره. الفرار: الهرب. يراخي الأجل: يبعد الموت.

المعنى: إنه جبان، لا يقهر الأعداء، ويعتمد على الهرب ظنّاً منه بأنّه يبعد الموت.

الإعراب: «ضعيف»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، وهو مضاف. «النكاية»: مضاف إليه مجرور. «أعداءه»: مفعول به للمصدر «النكاية» منصوب، وهو مضاف، والهـــاء: في محلّ جرّ بالإضافة. «يخال»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. «الفرار»: مفعول به منصوب. «يراخي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل: هو. «الأجل»: مفعول به منصوب، وسكّن للضرورة الشعرية.

وجملة «... ضعيف النكاية» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «يخال الفرار» الفعليّة: في محلّ رفع خبر ثانٍ. وجملة «يراخي الأجل» الفعليّة: في محلّ نصب حال أو مفعول به ثان لـ «يخال».

والشاهد فيه قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المقترن بـ «أل»، وهو قوله: «النكاية»، مفعولاً به، وهو قوله: «أعداء».

وقال المرّار الأسدي [من الطويل]:

١٦٥ ـ لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّني لحقت فلم أَنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعَا

ومن قال: «هذا الضاربُ الرَّجُلِ» لم يقلْ: «عجبتُ له من الضَّرْبِ الرجلِ»؛ لأنَّ «الضَّارِبَ الرجلِ» مشبَّهٌ بـ «الحَسَنِ الوجهِ»، لأنه وصفٌ للاسم كما أن «الحَسَنَ» وَصْفٌ، وهو ليس بحدّ في الكلام.

وقد ينبغي في قياس من قال: «الضَّاربُ الرَّجلِ» أن يقولَ: «الضاربُ أَخي الرجلِ»، كما يقول: «الحَسَنُ الأخِ»، و «الحسنُ وجهِ الأخِ». وكان الخليل يَراه.

وإن شئت قلت: «هذا ضَرْبُ عبدِ الله»، كما تقول: «هذا ضارب عبدِ الله»، فيما انقطع من الأفعال.

---

١٦٥ ـ **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠؛ وللمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦؛ وشرح المفصل ٦/ ٦٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠، ٥٠١؛ ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨/ ١٢٨، ١٢٩؛ والدرر ٥/ ٢٥٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠٢؛ واللمع ص ٢٧١؛ والمقتضب ١/ ١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

اللغة: أولى: أوّل. المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وهنا الفرسان. أنكل: أنكص، أرجع من الخوف. مسمع: هو مسمع بن شيبان.

المعنى: لقد علم أوّل من لقيت من المغيرين أنّي هزمتهم، ولحقت عميدهم، فلم أتهيب ضربه بالسيف.

الإعراب: «**لقد**»: اللام: رابطة جواب القسم المحذوف، «**قد**»: حرف تحقيق. «**علمت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**أولى**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**المغيرة**»: مضاف إليه. «**أنني**»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». «**لحقت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «علم». «**فلم**»: الفاء: حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «**أنكل**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**عن الضرب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**أنكل**». «**مسمعا**»: مفعول به للمصدر «الضرب».

وجملة القسم المحذوفة «أقسم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لقد علمت...»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لحقت»: في محلّ خبر «أنّ». وجملة «لم أنكل»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «**عن الضرب مسمعا**» حيث عمل المصدر المحلّى بـ «أل» «**الضرب**» عمل الفعل، فنصب مفعولاً به «مسمعا».

وتقول: «عجبتُ من ضَرْبِ اليومِ زيدًا»، كما قال [من الرجز]:

يـــا ســـارِقَ الليلـــةِ أهـــلَ الـدارْ[1]

وليس مثلَ [من السريع]:

للّـــه دَرُّ اليَـــوْمَ مَـــنْ لامَهـــا[2]

لأنّهم لم يجعلوه فعلاً أو فَعَلَ شيئاً في اليوم، إنما هو بمنزلة: «للّهِ بِلادُك».

ويجوز: «عجبتُ له من ضَرْبِ أخيه»، يكون المصدرُ مضافًا، فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ، ويكونُ منوَّنًا وليس بمنزلة «ضاربٍ»[3].

---

(١) تقدم بـالـرقـم ١٣٨.

(٢) تقدم بـالـرقـم ١٤٢.

(٣) وذلك لأن اسم الفاعل يُضمر فيه بخلاف الصفة المُشبَّهة.

هذا باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه

ولم تَقْوَ أن تَعمل عَمَلَ الفاعل[1] لأنّها ليست في معنى الفِعل المضارع، فإنّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه. وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ، إنّما تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفاً بالألف واللام أو نكرةً، لا تُجاوِز هذا؛ لأنّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه.

والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثر، لأنّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان هذا أحسنَ عندهم أن يَتباعَدَ منه في اللفظ، كما أنّه ليس مثلَه في المعنى وفي قوّته في الأشياء[2] والتنوينُ عربيٌّ جيّدٌ. ومع هذا أنّهم لو تركوا التنوينَ أو النونَ لم يكن أَبدًا إلاّ نكرةً على حاله منوّنًا. فلما كان تركُ التنوين فيه والنون لا يُجاوَزُ به معنى النون والتنوين[3]، كان تركُهما أخفَّ عليهم، فهذا يقوّي أَنَّ الإضافة أَحسنُ، من التفسير الأوّلِ.

فالمضافُ قولك: «هذا حَسَنُ الوجهِ»، و «هذه حَسَنةُ الوجهِ». فالصِّفَةُ تَقَعُ على الاسم الأوّل ثم توصِلُها إلى الوجه وإلى كلّ شيءٍ من سببه على ما ذكرتُ لك، كما تقول: «هذا ضاربُ الرجلِ»، و «هذه ضاربةُ الرجلِ»؛ إلاَّ أنَّ الحُسْن في المعنى للوجه، والضَّربُ ههنا للأوّل.

ومن ذلك قولهم: «هو أَحْمَرُ بَيْنِ العينينِ»، و«هو جيِّدُ وجهِ الدار».

(١) أي: عمل اسم الفاعل.

(٢) قال السيرافي: «يعني أنّ قولك: «حَسَنُ الوجه» لم يجرِ مجرى «حَسُنَ» كما جرى «ضارِب» مجرى «ضَرَب». فكان الأحسن عندهم في «حسن» الإضافة لبعد الإضافة من الفعل في اللفظ، كما تباعد «حسن الوجه» من الفعل، وممّا جرى مجراه في المعنى».

(٣) أي إنّ الإضافة في الصفة المشبَّهة لا تكسبها تعريفًا، وهي مع التنوين نكرة أيضًا، ولذلك ترك التنوين وإلحاقه سواء، وعليه، استخفَّ العربُ تركَ التنوين لأنّه لا يُضيف شيئًا جديدًا.

وممّا جاء منونًا قول زُهَير [من البسيط]:

١٦٦ - أَهْـوَى لهـا أَسْفَـعُ الخَـدَّيْـنِ مُطَّـرِقٌ ريـشَ القَـوادِمِ لـم تُنصَـبْ لـه الشَّبَـكُ

وقال العجّاج [من الرجز]:

١٦٧ ـ مُحْتَبِـكٌ ضَخْـمٌ شـؤون الـرَّأْسِ

---

١٦٦ - **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٠، ٣٧١ (هوا)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٤٦.

اللغة: أهوى: انقضَّ. وأسفع الخدين: الصقر، والسُّفعة شبه السواد. المطرِق: الذي تراكب ريشُه بعضه على بعض. والقوادم: الريشات اللاتي في مقَدَّم الجناح.

المعنى: يصف صقراً أسفع الخدين متراكب ريش القوادم انقضَّ على قطاة، وهذا الصقر وحشي لم تُنصب الشَّبك له أي: لم يُذَلَّلْ.

الإعراب: «**أهوى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف للتعذر. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أهوى). «**أسفع**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**الخدين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**مُطرق**»: صفة لـ (أسفع) مرفوع بالضمة. «**ريش**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**القوادم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**تُنصب**»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يُنصب). «**الشبك**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «أهوى أسفع»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**لم يُنصب له الشبك**»: صفة لـ (أسفع) محلها الرفع.

والشاهد فيه: نَصْب «الريش» بـ«مُطَّرِق» وهو صفة مشبهة تشبيهاً لها في العمل باسم الفاعل المتعدي.

١٦٧ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦١٥.

اللغة: المحتَبِك: الشديد. وشؤون الرأس: ملتقى أجزائه.

المعنى: إنه بعيرٌ شديد كبير الرأس وهذا أشد له، وأوثق وأعظم لهامته.

الإعراب: «**محتبك**»: خبر مرفوع بالضمة، والتقدير (هو محتبك) ورُوي مع أبياته بالجر على أنه صفة لموصوف مجرور. «**ضخم**»: خبر ثان مرفوع بالضمة. «**شؤون**»: مفعول به للصفة المشبهة (ضخم). «**الرأس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه: نصبه (الشؤون) بـ (ضَخْمٌ) على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل في العمل في المفعول به، وذلك لتنوين (ضخم).

وقال أيضاً النابغة [من الوافر]:

١٦٨ ـ [فَـإنْ يَهْلِـكْ أبـو قـابـوسَ يَهْلِـكْ ... ربيـعُ النـاسِ والشَّهْـرُ الحـرامُ]
وَنَأْخُـذْ بَعْـدَه بـذنـابِ عيْـشٍ ... أجـبَّ الظَّهْـرَ ليـسَ لـه سَنـامُ

وهو في الشعر كثير.

واعلم أنّ الألف واللام في الاسم الآخِرِ أكثرُ وأحسنُ من أن لا تكون فيه الألفُ واللام، لأنَّ الأوَّل في الألف واللام وفي غيرِهما ههنا على حالةٍ واحدةٍ، وليس كالفاعل، فكان إدخالُهما أَحسنَ وأَكثَرَ، كما كان تركُ التنوين أكثَرَ، وكان الألفُ واللام أَوْلَى لأنَّ

---

١٦٨ ـ **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٠٦؛ والأغاني ١١/٢٦؛ وخزانة الأدب ٧/٥١١، ٩/٣٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨؛ وشرح المفصل ٦/٨٣، ٨٥؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٧٩، ٤/٤٣٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٠٠؛ والأشباه والنظائر ٦/١١؛ والاشتقاق ص ١٠٥؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٨؛ والإنصاف ١/١٣٤؛ وشرح الأشموني ٣/٥٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٨؛ ولسان العرب ١/٢٤٩ (حبب)، ٣٩٠ (ذنب)؛ والمقتضب ٢/١٧٩.

اللغة: ربيع الناس: شبّه ممدوحه بالربيع للدلالة على ما يحمله من نعم وخير للناس. الذناب: الأطراف. أجبّ الظهر: بدون سنام، كناية عن الحاجة التي تعقب موته.

المعنى: إن هلك أبو قابوس أجدب الخير وانقطع الرخاء عن الناس، وغدوا في عسرة من أمرهم وكدر في عيشهم.

الإعراب: «فإن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**يهلك**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط. «**أبو**»: فاعل مرفوع بالواو، وهو مضاف. «**قابوس**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**يهلك**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط. «**ربيع**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**الناس**»: مضاف إليه. «**والشهر**»: الواو: حرف عطف، «الشهر»: معطوف على «ربيع» مرفوع. «**الحرام**»: نعت «الشهر» مرفوع. «**ونأخذ**»: الواو: حرف عطف، «نأخذ»: معطوف على جواب الشرط مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «نحن». ويجوز أن يكون مرفوعاً فتكون الواو استئنافيّة، أو منصوباً، فتكون الواو للمعيّة، و«نأخذ»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة. «**بعده**»: ظرف زمان متعلّق بـ «نأخذ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**بذناب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نأخذ»، وهو مضاف. «**عيش**»: مضاف إليه. «**أجبّ**»: نعت «عيش» مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، وهو مضاف. «**الظهر**»: مفعول به منصوب بالفتحة للصفة (أجبّ). «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص. «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس». «**سنام**»: اسم «ليس» مرفوع.

وجملة «إن يهلك...»: الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة «يهلك»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة «نأخذ»: معطوفة على «يهلك»، أو استئنافية. وجملة «ليس له سنام»: في محلّ جرّ نعت ثان لـ «عيش».

الشاهد فيه قوله: «أجب الظهر» حيث نصبت الصفة (أجب) مفعولاً به (الظهر) على نية التنوين فيها.

معناه: «حَسَنٌ وجهُه». فكما لا يكون هذا إلاّ معرفةً اختاروا في ذلك المعرفة[1]. والأُخرى[2] عربيّةٌ، كما أنَّ التنوين والنون عربيٌّ مطَّرِدٌ.

فمن ذلك قوله: «هو حديثُ عَهْدٍ بالوَجَعِ». وقال عَمرو بن شأسٍ [من الطويل]:

١٦٩ - أَلِكْنِي إلى قومي السَّلامَ رِسالةً ... بآيَةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزْلاَ

ولا سَيِّئِي زِيٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا ... إلى حاجةٍ يومًا مُخَيَّسَةً بُزْلاَ

وقال حُميدٌ الأرقطُ [من الرجز]:

١٧٠ - لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمينِ

---

(١) قال السيرافي: «يعني أنّ الألف واللام إثباتهما في «الوجه» أحسن، لأنّ المعنى في إثباتهما ونزعهما سواء، وفي إثباتهما تعريف عِوض من التعريف الذي كان في «وجهه» حيث كان مضافًا إلى الهاء».

(٢) يعني: نزع الألف واللام.

١٦٩ - **التخريج**: البيتان لعمرو بن شأس في ديوانه ص ٩٠؛ والدرر ٥/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٦؛ وبلا نسبة في المنصف ٢/ ١٠٣.

اللغة: أَلِكْني: بلِّغْ عنّي رسالةً. والفعل من «الألوكة»، وهي الرسالة. الآية: العلامة. العزل: القوم لا سلاح لهم. المخيَّسة: الإبل المذلَّلة بالركوب، والبزل: جمع بازل، وهي المُسِنّ من الإبل.

المعنى: أبلغْ قومي السلام، واجعلْ علامة كوني منهم أنّي أعرفهم أقوياء غير سيِّئِي الزيّ إذا ما وفدوا إلى الملوك.

الإعراب: «**ألكني**»: فعل أمر مبنيّ على السكون، والنون: للوقاية، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به ثان مقدَّم. «**إلى قومي**»: جار ومجرور متعلقان بـ «ألكني»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة. «**السلام**»: مفعول به أول منصوب. «**رسالةً**»: حال منصوب. «**بآية**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «رسالة». «**ما**»: حرف نفي. «**كانوا**»: فعل ماضٍ ناقص. «**ضعافاً**»: خبر «كان» منصوب. «**ولا**»: حرف عطف، وحرف نفي. «**عزلاً**»: اسم معطوف منصوب. «**ولا**»: حرف عطف، وحرف نفي. «**سيئي**»: اسم معطوف منصوب بالياء لأنه جمع مذكّر سالم، وهو مضاف. «زيّ»: مضاف إليه مجرور. «**إذا**»: ظرف مبنيّ على السكون متعلق بـ «سيئي». «**ما**»: حرف زائد (أو: مصدريّة). «**تلبسوا**»: فعل وفاعل. «**إلى حاجة**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تلبسوا». «**يوماً**»: ظرف منصوب متعلّق بـ «تلبّسوا». «**مخيّسةً**»: نعت لـ «بزلاً»، وقُدِّم النعت هنا على منعوته للضرورة الشعرية. «**بزلاً**»: مفعول به منصوب لـ «تلبّسوا».

وجملة «ألكني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما كانوا ضعافاً...»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تلبسوا»: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «سيِّئي زيّ» حيث أضاف الصفة المشبَّهة إلى نكرة.

١٧٠ - **التخريج**: الرجز لحميد الأرقط في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٤؛ وشرح المفصّل ٦/ ٨٥؛ ولسان العرب ١٣/ ١٧٩ (رزن)، ١٥/ ٤٠٠ (وقى).

=

ومما جاء منونًا قول أبي زُبَيْدٍ يَصِفُ الأسدَ [من البسيط]:

١٧١ ـ كَـأَنّ أَثْـوابَ نَقّـادٍ قُـدِرْنَ لَـه يَعْلُـو بِخَمْلِتِهـا كَهْبَـاءَ هُـدَّابَـا

وقال أَيضاً [من البسيط]:

١٧٢ ـ هَيْفَـاءُ مُقْبِلَـةً عَجْـزاءُ مُـدْبِـرةً مَحْطُـوطَـةٌ جُـدِلَـتْ، شَنْبـاءُ أَنْيـابَـا

اللغة: اللاحق: الضامر. والقرا: الظهر.

المعنى: وَصَف فرساً بضمر البطن، ثم نَفَىٰ أن يكون ضموره ناجماً عن الهزال بدليل أنّ ظهره سمين.

الإعراب: «**لاحق**»: اسم مجرور صفة لاسم مجرور تقدَّم ذكره في أبيات الشاهد. «**بطْنٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بقراً**»: جار ومجرور متعلقان بـ «لاحق»، فـ «قراً» مجرور بالكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً لالتقاء الساكنين. «**سمين**»: صفة لـ «قراً» مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه: إضافة (لاحق) إلى (بطن) مع حذف (أل) من (بطن) وخلوه من الضمير.

١٧١ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢؛ ولسان العرب ٣/ ٤٢٧ (نقد)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٠٨؛ والمعاني الكبير ص ٢٤٦.

اللغة: النقاد: صاحب جلود النَّقد، وقيل: راعي النَّقد، وهي غنم صغار. وَقُدِرْن: جُعِلْنَ على قَدْر جسمه. والخملة: ثوب مخمل من صوف. والكهباء: التي تضرب إلى الغُبرة، والسَّواد المشوب بشيء من البياض. والهُدَّاب: ما تدلّى من الثوب، ولم ينسج من طرفه.

المعنى: يشبّه شعر الأسد وقد تدلّى بثياب راعٍ جُعلت على قدر جسمه وقد علا هذه الثياب بقطيفة كَهْباء اللون، متدلية الحواشي لأنَّ أطرافها لم تُنسَجْ.

الإعراب: «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل. «**أثواب**»: اسم (كأنّ) منصوب بالفتحة. «**نَقاد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**قدرن**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والنون: نائب فاعل محلها الرفع. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بـ (قدرن). «**يعلو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود على النقاد. «**بخملتها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يعلو)، و «هاء»: مضاف إليه محله الجر. «**كهباء**»: حال من الضمير في (خملتها) وهذا الضمير عائد إلى الثياب، ويمكن أن يكون حالاً من النون في (قدرن). «**هدَّاباً**»: منصوب على التشبيه بالمفعول به، وعامله الصفة المشبهة (كهباء) إجراء لهذه الصفة مجرى اسم الفاعل.

وجملة «كأنّ أثواب نقاد قُدرن له»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يعلو»: حالية محلها النصب، وهي حال من النقّاد وأثوابه وجملة «قدرن له»: في محل رفع خبر (كأنّ).

والشاهد فيه: نصب (الهُدَّاب) بالصفة المشبهة (كهباء) لما فيه من نية التنوين المحذوف لمنع الصرف، وتشبيهاً للصفة المشبهة المنونة باسم الفاعل العامل في المفعول به.

١٧٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤؛ وشرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٨٧ (هلب)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٣.

وقال عديّ بن زيد [من المديد]:

١٧٣ - مِـــن حَبيـــبٍ أو أخـــي ثِقـــةٍ أو عَـــــدُوٍّ شــــاحِـــــطٍ دارَا

وقد جاء في الشعر «حسنةُ وَجْهِها»، شَبّهوه بحسنةِ الوجهِ، وذلك رديءٌ لأنّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأوّل كما أنه من سببه بالألف واللام. قال الشمّاخ [من الطويل]:

١٧٤ - أَمِـنْ دِمْنَتَيْـنِ عَـرَّسَ الـرَّكْـبُ فيهمـا بحَقْـلِ الـرُّخـامَـى قـد عَفـا طَلَـلاهُـمـا

اللغة: الهيفاء: الضامرة الخصر. والعَجْزاء: العظيمة العجيزة. والمحطوطة: الملساءُ الظهر. وجُدِلت: أُلطف خلقُها، أي أنَّ لحمها ليس بمُسْتَرْخٍ. وشَنَبُ الثغر: بريقه وبرده.

المعنى: يصف امرأة بأنها جمعت من صفات الحسن ضمور الخصر وكِبَر العجيزة وحسن الخلقة، وبَرْد الفم.

الإعراب: «**هيفاء**»: خبر لمبتدأ محذوف، مرفوع بالضمة. «**مقبلة**»: حال منصوب بالفتحة. «**عجزاء**»: خبر ثانٍ، مرفوع بالضمة. «**مدبرة**»: حال منصوب بالفتحة. «**محطوطة**»: خبر ثالث مرفوع بالضمة. «**جدلت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي)، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**شنباء**»: خبر خامس مرفوع بالضمة. «**أنياباً**»: منصوب بـ (شنباء) على التشبيه بالمفعول به.

وجملة «هي هيفاء عجزاء...»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «**جُدلتْ**»: خبر رابع محلها الرفع.

والشاهد فيه نصبه (أنياباً) بـ (شنباء) لما فيه من نية التنوين إلا أنه لا ينصرف.

١٧٣ - **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣١، ٢١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٢١؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٢.

اللغة: شاحط: بعيد.

المعنى: يمر بالمرء في سني حياته ناس كثيرون، من موال ومعاد، كما يصادف فقراً، وغنى، واستقراراً وغربة.

الإعراب: **من حبيب**: جار ومجرور متعلقان بالفعل في البيت السابق (تلاقي). **أو أخي**: «أو»: حرف عطف، «أخي»: اسم معطوف مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. **ثقة**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **أو عدو**: «أو»: عاطفة، «عدو»: اسم معطوف على صديق مجرور مثله بالكسرة الظاهرة. **شاحط**: صفة عدو مجرورة بالكسرة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **داراً**: مفعول به لـ (شاحط) منصوب بالفتحة الظاهرة.

والشاهد فيه قوله: (شاحط داراً) فـ«**شاحط**» صفة مشبهة مجارية للفعل المضارع في حركاته وسكناته، لذا نصبت (داراً).

١٧٤ - **التخريج**: البيتان للشماخ في ديوانه ص ٣٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٣؛ والدرر ٥/ ٢٨١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧؛ وشرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٢٠، ٢٢٢؛ والمقرب ١/ ١٤١.

أقامتْ على رَبْعَيْهما جارَتا صَفًا كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهما

واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يَدخل عليه الألفُ واللام غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب[1]، وذلك قولك: «هذا الحَسَنُ الوجهِ»، أدخلوا الألفَ واللام على «حسنِ» الوجهِ»، لأنّه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفةً أبدًا، فاحتاجَ إلى ذلك حيث مُنعَ ما يكون في مثله ألبتَّةَ، ولا يُجاوَزُ به معنى التنوين. فأمَّا النكرة فلا يكون فيها إلاّ الحَسَنُ وجهًا، تكون الألفُ بدلاً من التنوين، لأنّك لو قلت: «حديثُ عهد»، أو «كريمُ أبٍ»، لم تُخْلِلْ بالأوّل في شيء فتُحتَمَل له الألفُ واللام، لأنّه على ما ينبغي أن يكون عليه[2]. قال رؤبة [من الرجز]:

١٧٥ - الحَـزْنُ بـابًـا والعقـورُ كَلْبًـا

= **اللغة**: عرَّس: نزل. حقل الرخامِي: موضع. والرخامى: ضرب من الشجر. عفا: دَرَس الربعان: الدار والمنزل. الصفا: الصخر الأملس، والجارتان هما الأثفيتان. الكميت: اللون بين الأسود والأحمر. الجونة: السواد. المصطلى: موضع احتراق النار.

الإعراب: . . . «**أقامت**»: فعل ماضٍ، و «التاء»: للتأنيث. «**على ربعيهما**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أقامت»، وهو مضاف، و «هما»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**جارتا**»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثّنى، وهو مضاف. «**صفا**»: مضاف إليه مجرور. «**كميتاً**»: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف. «**الأعالي**»: مضاف إليه مجرور. «**جونتا**»: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف. «**مصطلاهما**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هما»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «جونتا مصطلاهما» حيث ذهب سيبويه إلى أنّ ضمير المثنى «هما» في «مصطلاهما» راجع إلى قوله «جارتا صفا» الموصوف بـ «جونتا» وجعل الصفة مضافة إلى معمولها بدليل حذف النون التي تنوب في المثنى عن تنوين الاسم المفرد، وكأنّه قد قال: «هاتان جارتا صفا جونتا مصطلى الجارتين» بإضافة الصفة إلى معمولها، فالصفة المجرَّدة من «أل» قد أضيفت إلى معمولها المضاف إلى ضمير عائد على الموصوف.

(١) أي باب الصفة المشبهة.

(٢) قال السيرافي: «يعني أنّك إذا أَدْخلْتَ الألف واللّام في الصفة، ونكّرْتَ ما بعدها، لم تَجُزْ إضافتها. فإنْ قيل: لم لا تجوزُ إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ، وليست الإضافة صحيحة، فيقال: الحَسَنُ وَجْهٍ؟ يُقال: من قبل أن إذا أعطيناها لفظ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة، لم يَجُزْ أن يكون خارجاً لفظها عن لفظ الإضافة الصحيحة، لأنّا سمّيناها بها. وليس في شيء من الإضافات لفظًا أو حقيقة ما يكونُ المضافُ معرفةً، والمضافُ نكرةً، فلم يَحْسُنْ أن تقول: «مَرَرْتُ بزيدٍ الحَسَنِ وَجْهٍ»، فيجري على خلاف ألفاظ الإضافة التي سمّيناها به».

١٧٥ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٦٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٤.

وزعم أبو الخَطّاب أنه سمع قومًا من العرب يُنشدون قول الحارث بن ظالم [من الوافر]:

١٧٦ - فما قَـوْمِـي بثَعْلَبَـةَ بـنِ سَعْـدٍ ولا بفَـزارةَ الشُّعْـرَى رِقـابـا

فإنّما أُدخلت الألفُ واللام في «الحسن» ثم أعملته، كما قال: «الضاربُ زيدًا».
وعلى هذا الوجه تقول: «هو الحسنُ الوجهَ»، وهي عربيّة جيّدة. قال الشاعر [من الوافر]:

فما قـومـي بثعلبـةَ بـن سعـدٍ ولا بفَـزارةَ الشُّعْـرِ الـرِّقـابـا[1]

= **اللغة**: الحَزْن: الصعب الشديد.

المعنى: يصف رجلاً بأنَّ حُجابه غِلاظٌ يمنعون الضيفانَ، وكلْبه عقُورٌ لمن حَلَّ بفنائه.

الإعراب: «**الحزنُ**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة والتقدير: هو الحزن. «**باباً**»: منصوب بـ (الحزن) تشبيهاً بالمفعول به. «**والعقور**»: الواو: حرف عطف، «العقور»: معطوف على (الحزن). «**كلباً**»: منصوب بـ (العقور) تشبيهاً بالمفعول به.

وجملة «هو الحزن، العقور»: صفة لاسم مرفوع ذكر قبلاً في أبيات الشاهد، فمحلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب (باباً) بـ (الحزن) و (كلباً) بـ (العقور) على حَدِّ قولهم: الحسن وجهاً.

١٧٦ - **التخريج**: البيت للحارث بن ظالم في الأغاني ١١/١١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٥٩؛ وشرح اختيارات المفضل ٣/١٣٣٥؛ والمقاصد النحوية ٣/٦٠٩؛ والمقتضب ٤/١٦١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٤٩٢؛ وشرح المفصل ٦/٧٩.

اللغة: ثعلبة بن سعد بن ذبيان، وفزارة: هو فزارة بن ذبيان. الشُّعر والشعرى: جمع أشعر وهو الكثير الشعر.

المعنى: يتنصّل الشاعر من أن يكون قومه من نسب سعد بن ذبيان، فهم ليسوا من بني ثعلبة بن سعد، ولا من بني فزارة بن سعد، ويصف بني فزارة بغزارة الشعر في رقابهم وهذا دليل غباء، كما كانوا يعتقدون.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية تعمل عمل «ليس». «**قومي**»: اسم «ما»: مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**بثعلبة**»: الباء: حرف جر زائد، «ثعلبة»: اسم مجرور لفظاً بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلاً على أنه خبر «ما». «**بن**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**سعد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «**بفزارة**»: الباء: حرف جر زائد، «فزارة»: اسم مجرور لفظاً بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلاً لأنه معطوف على «ثعلبة». «**الشعرى**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**رقابا**»: مفعول به منصوب بالفتحة للصفة المشبّهة بالفعل «الشعر»، ويمكن إعرابه تمييزاً على رأي من يجيز أن يكون التمييز معرفة.

والشاهد فيه قوله: «الشعرى رقابا» حيث أعمل الصفة المقرونة بـ (أل) فنصبت مفعولاً به، ويروى (الشعر الرقابا) كما يأتي.

(١) هذا الشاهد رواية أخرى للشاهد السابق، والشاهد فيه قوله: «الشعر الرقابا» حيث أعمل الصفة المُشبَّهة «الشعر» وهي مقرونة بـ «أل» باسم منصوب مقرون بها.

وقد يجوز في هذا أن تقول: «هو الحَسَنُ الوجهِ»، على قوله: «هو الضَّاربُ الرَّجلِ»، فالجرُّ في هذا الباب من وجهين: من الباب الذي هو له وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يُستخَفُّ فيضاف.

فإذا ثَنَّيتَ أو جمعت، فأَثبتَّ النون فليس إلاّ النصبُ، وذلك قولهم: «هم الطيّبون الأخبارَ»، و «هما الحسنانِ الوُجوهَ». ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هلْ نُنَبِّئُكُمْ بالأَخْسَرِينَ أَعمالاً﴾[1].

وقالتْ خِرْنِقُ، من بني قيس [من الكامل]:

١٧٧ ـ لا يَبْعَدَنْ قَومِي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النّازِلون بكلّ مُعْتَرَكٍ والطيّبونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

(١) الكهف: ١٠٣.

١٧٧ ـ **التخريج**: البيتان للخرنق بنت هفّان في ديوانها ص ٤٣؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣١؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥؛ والإنصاف ٢/ ٤٦٨؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣١٤؛ والحماسة البصريّة ١/ ٢٢٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤١، ٤٢، ٤٤؛ والدرر ٦/ ١٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢١٤ (نضر)؛ والمحتسب ٢/ ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤١٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٩.

اللغة: يبعدن: يهلكن. سمّ العداة: أي قاهر الأعداء. الآفة: العاهة المهلكة. الجزر: ج الجزور، وهو من الإبل ما عدّ للذبح للضيفان. المعترك: موضع الاقتتال. معاقد الأزر: كناية عن العفّة.

المعنى: تفخر الشاعرة بقومها فتدعو لهم بألاّ يهلكوا، فهم الأبطال الشجعان الذين يفتكون بالأعداء، وينحرون الجُزر للضيفان، لا يهابون نار الوغى، ويتّصفون بالطهارة والعفة.

الإعراب: «**لا**»: ناهية جازمة للدعاء. «**يبعدن**»: فعل مضارع مبنيّ لاتصاله بنون التوكيد، في محل جزم بـ «لا»، والنون للتوكيد. «**قومي**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. «**الذين**»: اسم موصول في محلّ رفع نعت «قومي». «**هم**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**سم**»: خبر المبتدأ، وهو مضاف. «**العداة**»: مضاف إليه. «**وآفة الجزر**»: معطوفة على «سم العداة». «**النازلون**»: نعت ثانٍ لـ «قومي»، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم. «**بكل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «النازلون» وهو مضاف. «**معترك**»: مضاف إليه. «**والطيبون**»: الواو: حرف عطف، «الطيبون»: معطوف على «النازلون» مرفوع بالواو. «**معاقد**»: منصوب على أنّه مشبّه بالمفعول به، وهو مضاف. «**الأزر**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «لا يبعدن...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هم سم العداة»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيهما قولها: «الطيبون معاقد الأزر» حيث نصب «معاقد» بـ «الطيبون»، لأن المثنى والجمع من الصفة المقرونة بـ «أل» يجب نصب ما بعدهما إذا ثبتت فيهما النون.

فإنْ كففتَ النونَ جررتَ، كان المعمولُ فيه نكرةً أو فيه ألفٌ ولام، كما قلت: «هؤلاء الضارِبُو زيدٍ»، وذلك قولهم: «هم الطَّيّبو أَخبارٍ». وإن شئتَ نصبتَ على قوله [من المنسرح]:

الحـــــافِظُــــــو عَــــــوْرَةَ العشيــــرة[1]

وتقول فيما لا يقع إلاَّ منوَّنًا عاملاً في نكرةٍ وإنما وقع منوَّنًا لأنه فُصِلَ فيه بين العامل والمعمول، فالفصلُ لازمٌ له أبدًا مظهَرًا أو مضمَرًا، وذلك قولك: «هو خيرٌ منك أبًا»، و «هو أحسنُ منك وجهًا». ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه. وإن شئت قلت: «هو خيرٌ عَمَلاً» وأنت تَنْوِي «منك». وإن شئت أخّرت الفصلَ في اللفظ وأصلُه التقديم، لأنه لا يَمنعه تأخيرُه عَمَلَه مقدَّماً، كما قال: «ضَرَبَ زَيدًا عمرٌو»، فـ «عمرو» مؤخَّر في اللَّفظ مبدوءٌ به في المعنى، وهذا مبدوءٌ به في أنه يُثبِت التنوينَ ثم يُعْمِلُ. ولا يَعْمَلُ إلاَّ في نكرة، كما أَنَّه لا يكون إلاَّ نكرة[2]، ولا يَقْوَى قوَّةَ الصفة المشبَّهة، فأَلزم فيه وفيما يَعْمَلُ فيه وجهًا واحداً. ويعمل في الجمع كقولهم: «هو خيرٌ منك أعمالاً». فإن أضفتَ فقلت: «هذا أَوّلُ رَجُلٍ»، اجتَمع فيه لزومُ النكرة وأنْ يُلفَظ بواحدٍ وهو يريد الجمع؛ وذلك لأنه أراد أن يقول: «أوّلُ الرِّجالِ»، فحذف استخفافاً واختصاراً، كما قالوا: «كلُّ رجلٍ»، يريدون كلَّ الرجال. فكما استَخفُّوا بحذف الألف واللام استخفّوا بترك بناء الجمِيع، واستَغنوا عن الألف واللام، وعن قولهم: «خيرُ الرجال»، و «أوّلُ الرجال».

ومثلُ ذلك في ترك الألف واللام وبناءِ الجميع، قولهم: «عِشْرُونَ درهمًا»، إنما أرادوا: عِشرينَ من الدَّراهم، فاختَصروا واستَخفّوا. ولم يَكن دُخولُ الألف واللام يغيِّر «العشرين» عن نكرته، فاستَخفُّوا بترك ما لم يُحتَجْ إليه.

ولم تَقْوَ هذه الأحرفُ قُوَّةَ الصفة المشبَّهة. أَلاَ ترى أنك تؤنِّثها وتذكِّرها وتَجمعها كالفاعل، تقول: «مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ أبوه»، كما تقول: «مررت برجلٍ حسنٍ أبوه»،

---

(١) تقدم بالرقم ١٥٤.

(٢) قال السيرافي: «إن قال قائل: لِمَ لا يكون «أفضل» وبابه إلاّ نكرة خالف باب الصفة المشبَّهة؟ فالجواب أنّ «أفضل» حين منع التثنية والجمع بحلوله محلّ الفعل لسبب دلالته على المصدر والزيادة، منع التعريف وغيره كما لا يكون الفعل معرَّفًا ولا مثّنًى ولا مجموعًا».

وهو مثل قولك: «مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه»[1]. فإن جئت بـ «خير» منك، أو «عشرينَ»، رفعتَ، لأنّها مُلْحَقَةٌ بالأسماء لا تَعمل عملَ الفعل، فلم تَقْوَ قوّةَ المشبَّهة، كما لم تَقْوَ المشبَّهةُ قوّةَ ما جرى مجرى الفعل.

وتقول: «هو خيرُ رَجُلٍ في النَّاس وأَفْرَهُ عبدٍ فيهم»؛ لأنّ الفارهَ هو العبد، ولم تُلْقِ «أَفْرَهَ» ولا «خيرًا» على غيره، ثم تَختصُّ شيئاً، فالمعنى مختلف. وليس هُنا فصلٌ[2] ولم يَلزم إلاّ تركُ التنوين، كما أَنَّ «عشرين» و «خيراً منك» لم يَلزم فيه إلاّ التنوين. ولم يُدْخِلوا الألفَ واللام، كما لم يُدخِلوه في الأوَّل، وتفسيرهُ تفسيرُ الأوّلُ. وإنّما أرادوا: «أَفْرَهَ العَبيدِ»، و «خيرَ الأعمالِ».

وإنّما أثبتوا الألفَ واللام في قولهم: «أفضلُ الناس»، لأنَّ الأولَ قد يصير به معرفةً، فأثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينوّنْ، وفرَقوا بترك النون والتنوين بين معنيين.

وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ، ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: «امتَلأْتُ ماءً»، و «تفقَّأْتُ شَحْماً»، ولا تقول: «امتلأتُه» ولا «تفقَّأتُه»، ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: «ماءً امتلأْتُ»، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفات المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأَنه فعلٌ لا يتعدّى إلى مفعول، وإنّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى إلى مفعول، نحو: «كسرته فانكسر»، و «دفعته فاندفع». فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار «امتلأت» من هذا الضرب، كأَنك قلت: «ملأني فامتلأت». ومثله: «دحرجته فتدحرج». وإنما أصلُه: «امتَلأت من الماء»، و «تفقَّأتُ من الشَّحم»، فحُذف هذا استخفافاً، وكان الفعلُ أجدرَ أن يَتعدّى إنْ كان هذا ينفذ، وهو ـ في أنّهم ضَعَّفوه ـ مثلُه.

وتقول: «هو أَشجعُ الناس رجلاً»، و «هما خيرُ الناس اثنينِ». فالمجرورُ هُنا بمنزلة

---

(١) قال السيرافي: فإن قال قائل: «ما هذا التشبيه»؟ و «كيف تقدير هذا الكلام»؟ فالجواب أنك إذا قُلْتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، ففي «حسن» ضمير من «رجل»، قد نقل إليه من الوجه، كما أنك إذا قلت: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ زيدٍ. ففي «ضاربٍ» ضميرٌ للرجل إلاّ أنَّه غَيْرُ منقول. فإذا قلتَ: «مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ أخوه»، نقلت ذلك الضمير إلى «الأخ»، لأنّه من سببه، كما تقول: «مَرَرْتُ برَجُلٍ ضاربٍ زيدٍ أبوه»، فتجعل «أبوه» مكان الضمير الذي كان في «ضارب» من «رجل» لأنّ الصفّة المشبَّهة تجري مجرى اسم الفاعل كما بيّنا.

(٢) يعني الفصل بـ «مِن» التفصيليّة.

التنوين، وانتَصب «الرجلُ» و «الاثنانِ»، كما انتَصب «الوجهُ» في قولك: «هو أحسنُ منه وجهًا». ولا يكون إلاّ نكرةً، كما لم يكن ثَمَّةَ إلاّ نكرةً. والرجلُ هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك[1]. إنَّما معناه: هو خيرُ رجُلٍ في الناس، وهما خيرُ اثنين في الناس. وإن شئت لم تَجعله الأوَّلَ، فتقول: «هو أكثرُ الناس مالاً».

وممّا أُجْرِيَ هذا المُجرى أسماءُ العدد: تقول فيما كان لأدنى العِدّة بالإضافة إلى ما يُبْنَى لجمع أَدنى العدد، إلى أدنى العُقود، وتُدْخِل في المضاف إليه الألف واللام، لأنَّه يكون الأوّلُ به معرفةً. وذلك قولك: «ثلاثةُ أَبْوابٍ»، و «أَربعةُ أَنْفُسٍ»، و «أربعةُ أثوابٍ». وكذلك تقول: «خمسةُ الأثوابِ»، و «ستّةُ الأَجمالِ». فلا يكون هذا أبدًا إلا غيرَ منوّن يَلزمه أمرٌ واحدٌ، لما ذكرتُ لك.

فإذا زدتَ على العشَرَة شيئاً من أسماء أدنى العدد، فإنّه يُجعَل مع الأوّل اسمًا واحدًا استخفافاً، ويكونُ في موضع اسمٍ منوّنٍ. وذلك قولك: «أَحَدَ عَشَرَ درهمًا»، و «اثنَا عَشَرَ درهمًا»، و «إحْدَى عَشْرةَ جاريةً». فعلى هذا يُجْرَى من الواحد إلى التسعة. فإذا ضاعفتَ أَدنى العُقود[2] كان له اسمٌ من لفظه ولا يثَنّى العَقْدُ. ويُجْرَى ذلك الاسمُ مُجرى الواحدِ الذي لحقتْه الزِّيادةُ للجمع كما لحقتْه الزيادةُ للتثنية، ويكون حرفُ الإعراب الواوَ والياء، وبعدهما النونُ؛ وذلك قولك: «عِشْرُونَ درهمًا». فإن أردتَ أنْ تثلِّثَ أدنى العُقود كان له اسمٌ من لفظ الثلاثة يَجري مجرى الاسم الذي كان للتثنية[3]، وذلك قولك: «ثَلاثونَ عبدًا». وكذلك إلى أن تتسِّعَه، وتكونُ النونُ لازمةً له، كما كان تركُ التنوين لازمًا للثلاثة إلى العشرة[4]. وإنَّما فعلوا هذا بهذه الأسماءِ وأَلزموها وجهًا واحدًا[5] لأنَّها ليست كالصِّفة التي في معنى الفعل، ولا التي شُبِّهَتْ بها، فلم تَقْوَ تلك القوّةَ، ولم يَجُز حين جاوزتَ أدنى العُقود فيما تُبَيِّنُ به من أَيِّ صِنْفٍ العددُ إلاّ أنْ يكون لفظُه واحدًا، ولا تكون فيه الألفُ واللام، لما ذكرتُ لك.

---

(١) يقصد أن كلمة «رجلاً» هي بعينها كلمة «هو» الواقعة مبتدأً، وكذلك كلمة «اثنين».

(٢) العشرة هي أدنى العقود.

(٣) يعني المثنّى، فيُعرب إعرابه.

(٤) قال السيرافي: «يعني أنّ النون والتميز لازم للعشرين إلى التسعين، كما كان ترك التنوين والإضافة لازماً للثلاثة إلى العشرة».

(٥) قال السيرافي: «يعني إنّما ألزموها النون، ولم يجيزوا إضافتها إلى الجنس، فيقولوا: «عشرو درهم»، كما قالوا في الصفة: «ضاربون زيدًا»، و «ضاربو زيد»، و «حسنون وجهًا»، و «حسنو وجوه»، لأنَّ عشرين لم تَقْو قوّة اسم الفاعل والصفة المشبَّهة، ولم تتصرّف تصرّفهما، وألزمت طريقًا واحدًا».

وكذلك هو إلى التسعين فيما يَعْمَلُ فيه ويبيَّن به من أيِّ صِنفٍ العددُ. فإذا بلغتَ العَقدَ الذي يليه[1] تركتَ التنوينَ والنونَ وأَضفتَ، وجعلت الذي يَعْمَلُ فيه ويبيَّن به العددُ من أيّ صنف هو واحدًا، كما فعلت ذلك فيما نوّنت فيه، إلاّ أنّك تُدْخِلُ فيه الألف واللام، لأن الأوّل يكون به معرفةً ولا يكونُ المنوّنُ به معرفةً. وذلك قولك: «مِائَةُ دِرهمٍ»، و «مِائَةُ الدرهمِ». وذلك إنْ ضاعفتَه قلتَ: «مِائَتَا درهمٍ»، و «مائتا الدينارِ».

وكذلك العَقْدُ الذي بعده، واحدًا كان أو مثنًى، وذلك قولك: «أَلْفُ درهمٍ»، و «أَلْفَا درهمٍ».

وقد جاء في الشِّعر بعضُ هذا منوّنًا. قال الرُّبيعُ بن ضَبُعٍ الفَزاريّ [من الوافر]:

١٧٨ - إذا عـاشَ الفَتـى مِـائَتَيْـنِ عـامًـا ... فقـد أَوْدَى المَسَـرَّةُ والفَتـاءُ

وقال [من الرجز]:

١٧٩ - أَنْعَـتُ عِيـرًا مـن حَمِيـرِ خَنْـزَرَهْ ... فـي كـلِّ عِيـرٍ مِـئتـانِ كَمَـرَهْ

---

(١) أي: عقد المئة.

١٧٨ - **التخريج**: البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥؛ والدرر ٤/ ٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٥؛ ولسان العرب ١٥/ ١٤٥ (فتا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٣؛ وشرح المفصّل ٦/ ٢١؛ ومجالس ثعلب ص ٣٣٣؛ والمقتضب ٢/ ١٦٩؛ والمنقوص والممدود ص ١٧.

اللغة: الفتاء: الفتوّة.

المعنى: إذا كبر الإنسان في السنّ ذهبت لذاذته وفتوّته.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**عاش**»: فعل ماضٍ. «**الفتى**»: فاعل مرفوع. «**مائتين**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالياء لأنّه مثنّى. «**عاماً**»: تمييز منصوب. «**فقد**»: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «قد»: حرف تحقيق. «**أودى**»: فعل ماض. «**المسرّةُ**»: فاعل مرفوع. «**والفتاء**»: الواو: حرف عطف، «الفتاء»: معطوف على «اللذاذة» مرفوع.

وجملة «إذا عاش»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عاش...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ذهب»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه: «مائتين عاماً» حيث نصب الاسم بعد «مائتين» للضرورة، وكان الوجه حذف نون «مئتين» وخفض ما بعدها، إلاّ أنها شبّهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه، وينصب ما بعده.

١٧٩ - **التخريج**: الرجز للأعور بن براء الكلبي في معجم البلدان ٢/ ٣٩٣ (خنزرة)؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/ ٢٤؛ ولسان العرب ٤/ ٢٦٠ (خنزر).

وأَما «ثلُثمائةٍ» إلى «تسِعمائةٍ» فكان ينبغي أن تكون [في القياس] مِئِينَ أو مِئاتٍ[1]، ولكنَّهم شبّهوه بـ «عشرين» و «أَحَدَ عَشَرَ»، حيث جعلوا ما يبيَّنُ به العددُ واحدًا، لأنّه اسمٌ لعددٍ كما أنّ «عشرينَ» اسمٌ لعددٍ. وليس بمستنكَرٍ في كلامهم أنْ يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ، حتَّى قال بعضُهم في الشعر من ذلك ما لا يُسْتَعْمَلُ في الكلام. وقال عَلْقَمةُ بن عَبَدَةَ [من الطويل]:

١٨٠ - بها جِيَفُ الحَسْرَى فأَمّا عِظامُها   فَبِيضٌ وأما جِلْدُها فصَلِيبُ

= **اللغة**: العَيْر: الحمار: خنزرة اسم موضع. الكمرة: رأس القضيب.

المعنى: إن لقضيب كل عَيْر من حمير خنزرة مئتي كَمَرة.

الإعراب: «أنعت»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره (أنا). «عَيراً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «من حمير»: جار ومجرور متعلقان بصفة من (عيراً). «خنزره»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على التاء المقلوبة هاءً إجراءً للوصل مجرى الوقف. «في كل»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «عير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مئتان»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنّه مثنى، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «كمَره»: تمييز منصوب بالفتحة المقدرة على التاء المقلوبة هاءً إجراءً للقافية.

وجملة «أنعت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «في كل عير مئتان كَمَره»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: إثبات النون في «مئتان كَمَره» ضرورة، فانتصبت (كمره) على التميز.

(١) قال السيرافي: «يعني أنّ القياس في «تسعمئة» كان بجمع «المئة»، فكان ينبغي أن تقول: «ثلاث مئات» و «ثلاث مئين»، وذلك أنّ «ثلاثًا» و «تسعًا» تُضاف إلى جماعة في الآحاد، فانبغى أن تكون ههنا أيضاً مضافة إلى جماعة غير أنّهم أضافوها إلى واحد، وبيَّنوها كما بيَّنوا «أحد عشر» و «عشرين» بواحد».

١٨٠ - **التخريج**: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٤٠؛ وخزانة الأدب ٧/٥٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٣٤؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٨؛ والمقتضب ٢/١٧٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٥٠.

اللغة: جيف: جمع جيفة وهي الجثّة المنتنة. الحسرى: جمع حسير، وهي الناقة التي أعيت أصحابها فتركوها فماتت. الصليب: الجلد اليابس الذي لم يدبغ.

المعنى: يصف الشاعر طريقاً طويلة قطعها للوصول للمدوح فيقول: إن بها أي الطريق جثث الإبل المتروكة التي ابيضّ عظمها بعدما اهترأ اللحم وبقي الجلد يابساً متكوماً بجانب العظم.

الإعراب: «بها»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «جيف»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «الحسرى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «فأمّا»: الفاء: استئنافية، «أمّا»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد. «عظامها»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «فبيض»: «الفاء»: واقعة في جواب (أما)، «بيض»: خبر مرفوع للمبتدأ (عظامها). «وأما»: الواو: عاطفة، «أما»: حرف =

وقال [من الرجز]:

١٨١ ـ لا تُنكِروا القَتْلَ وقد سُبينا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا

فاختُصّ التثليث بهذا الباب إلى تسعمائة.

كما أنَّ «لَدُنْ» لها في «غُدْوَةً» حالٌ ليست في غيرها تُنْصَبُ بها، كأنّه أَلحقَ التنوينَ في لغة من قال: «لَدُ». وذلك قولك: «من لَدُنْ غُدْوَةً». وقال بعضهم: «لَدًا غدوةً» كأنه أسكن الدالَ ثم فتحَها، كما قال: «اضرِبَنْ زيدًا»، ففتح الباء لمَّا جاء بالنون الخفيفة. والجرُّ في «غُدْوَةٍ» هو الوجهُ والقياس. وتكونُ النون من نفس الحرف بمنزلة نونِ «مِنْ» و «عَنْ»؛ فقد يشذُّ الشيءُ من كلامهم عن نظائرِه، ويستخفّون الشيءَ في موضع ولا يَستخفّونه في غيره.

= تفصيل. «**جلدها**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**فصليب**»: الفاء: واقعة في جواب (أما)، «صليب»: خبر مرفوع للمبتدأ (جلدها).

وجملة «بها جيف»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «عظامها بيض»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «جلدها صليب»: معطوفة على جملة (عظامها بيض).

والشاهد فيه قوله: «جلدها» حيث أراد: جلودها.

١٨١ ـ **التخريج**: الرجز لطفيل في جمهرة اللغة ص ١٠٤١؛ والمحتسب ٢/ ٨٧؛ وللمسيب بن زيد مناة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٢٣ (شجا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٥٩، ٥٦٢؛ وشرح المفصل ٦/ ٣٢؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٧ (نهر)، ٨/ ١٦٤ (سمع)، ١٢/ ٢٦ (أمم)، ٤١١ (عظم)، ١٥/ ٢٧٠ (مأى)؛ والمقتضب ٢/ ١٧٢.

اللغة: شجي بالعظم: إذا اعترض في حلقه وأغصَّه.

المعنى: لا تنكروا قتلنا إياكم، وقد سَبَيْتُم منا خَلْقاً، وقد شجيتم بقتلنا إياكم كما شجينا بسبيكم إيانا من قبل.

الإعراب: «**لا**»: ناهية جازمة. «**تنكروا**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: واو الجماعة فاعل، والألف: فارقة. «**القتل**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وقد**»: الواو: حالية، و «قد»: حرف تحقيق. «سُبينا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول ونا: نائب فاعل. «**في حلقكم**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم، و «كم»: مضاف إليه محلها الجر. «**عظم**»: مبتدأ مؤخَّر. «**وقد**»: الواو: استئنافية، «قد»: حرف تحقيق. «**شجينا**»: فعل ماضٍ مبنيَ على السكون لاتصاله بـ (نا) الدالة على الفاعلين، ونا: فاعل.

وجملة «لا تنكروا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سُبينا»: حالية محلها النصب. وجملة «في حلقكم عظم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «شجينا»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه استعمال (حلقكم) مفرداً مُراد به الحلوق.

وذلك قولُهم: «ما شَعَرْتُ به شِعْرَةً»، و «لَيْتَ شِعْرِي». ويقولون: «العَمْرُ والعُمْرُ»، لا يقولون في اليمين إلاّ بالفتح، يقولون كُلُّهم: «لَعَمْرُكَ». وسترى أَشباهَ هذا أيضاً في كلامهم إنْ شاء الله.

ومما جاء في الشِّعر على لفظ الواحد يراد به الجميعُ [من الوافر]:

١٨٢ ـ كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا ... فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾[1]، و «قَرِرْنَا به عَيْنًا»، وإن شئت قلت: «أَعْيُنًا» و «أَنْفُسًا»، كما قلت: ثلثمائةٍ وثلاثِ مِئِينَ ومِئاتٍ، ولم يُدْخِلوا الألفَ واللام، كما لم يُدْخِلوا في «امتلأْتُ ماءً».

---

١٨٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦، ٥٦٣؛ والدرر ١/ ١٥٢؛ وشرح المفصل ٥/ ٨، ٦/ ١٢١؛ والمحتسب ٢/ ٨٧؛ والمقتضب ٢/ ١٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٠.

اللغة: تعِفوا: تمنح لكم العافية.

المعنى: إن الإنسان يجب أن يعمل للأيام الشديدة حسابها، وحتى الطعام يجب الإقلال منه، فأول فائدة منه هي الصحة.

الإعراب: **كلوا**: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. **في بعض**: جار ومجرور متعلقان بالفعل كلوا. **بطنكم**: مضاف إليه مجرور، و «كم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **تعفوا**: فعل مضارع مجزوم (جواب الطلب) بحذف النون من آخره، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. **فإن**: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. **زمانكم**: اسم إن منصوب، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، والميم: للجمع. **زمن**: خبر إن مرفوع بالضمة. **خميص**: صفة للزمان مرفوعة.

وجملة «كلوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تعفوا»: جواب طلب لا محلّ لها. وجملة «زمانكم زمان خميص»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «في بطنكم» حيث جاء المفرد بدل الجمع لضرورة شعرية.

(١) النساء: ٤.

هذا باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى لاتّساعِهم في الكلام، والإيجاز والاختصار

فمن ذلك أَنْ تقولَ على قول السائل: «كَمْ صِيدَ عليه»؟ و «كَمْ» غيرُ ظَرْفٍ لما ذكرت لك من الاتّساع والإيجاز، فتقول: «صِيدَ عليه يومانِ». وإنّما المعنى: صِيدَ عليه الوحشُ في يومينِ، ولكنّه اتَّسع واختَصر. ولذلك أيضاً وَضَعَ السائلُ «كَمْ» غيرَ ظرفٍ.

ومن ذلك أن تقول: «كم وُلِدَ له»؟ فيقول: «ستّون عامًا». فالمعنى: وُلِدَ له الأولادُ ووُلِدَ له الوَلَدُ سِتّينَ عامًا، ولكنَّه اتَّسع وأَوْجَزَ.

ومن ذلك أن تقول: «كَمْ سِيرَ عليه»؟ و «كم» غَيرُ ظرفٍ، فيقول: «يومُ الجُمُعةِ، ويومان». فـ «كم» هاهنا بمنزلة قوله: «ما صِيدَ عليه»؟ و «ما وُلدَ له من الدَّهر والأيامِ»؟ فليس «كم» ظرفًا كما أنّ «ما» ليس بظرف.

ومن ذلك أن يقول: «كم ضرِبَ به»؟ فتقول: «ضُربَ به ضربتان»، و «ضُربَ به ضَرْبٌ كثيرٌ».

ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فيها﴾[1] إنّما يريد: أهلَ القريةِ، فاختصَرَ، وعَملَ الفعلُ في «القرية» كما كان عاملاً في «الأهْل» لو كان هاهنا.

ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾[2]، وإنّما المعنى: بل مَكْرُكُم في الليل والنهار.

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) سبأ: ٣٣.

وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[1]، وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخر[2].

ومثله في الاتّساع قولُه عزّ وجلّ: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إلاَّ دُعَاءً ونِداءً﴾[3]، فلم يشبَّهوا بما يَنْعِقُ، وإنّما شُبّهوا بالمنعوق به. وإنّما المعنى: مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِقِ والمنعوقِ به الذي لا يَسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى.

ومثل ذلك من كلامهم: «بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ»، وإنما: يَطَؤُهم أهلُ الطريق. وقالوا: «صِدْنَا قَنَوَيْنِ»، وإنّما يريد: صدنا بقَنَوَيْنِ، أو: صِدنا وحَش قنوينِ، وإنّما قَنوانِ: اسمُ أرضٍ.

ومثلُه في السعة: «أنتَ أكرمُ عليَّ من أن أَضربَك»، و «أنت أَنكدُ من أَن تَتْرُكَه». إنّما تريد: «أنت أَكرمُ عليّ من صاحب الضَّربِ»، و «أنت أَنكدُ من صاحب تَرْكِه»؛ لأنَّ قولك: «أَنْ أَضربَك»، و «أَن تتركه»، هو الضَّرْبُ والتَّرْكُ، لأنَّ «أَن» اسمٌ، وتتركه وأضربَك من صلته، كما تقول: «يَسوءُني أَنْ أَضربك»، أي: «يَسوءُني ضَرْبُكَ»، وليس يريد: «أنت أَكرمُ عليّ من الضرب»، ولكن «أَكرَمُ عليَّ من الذي أوقع الضربِ»[4].

وقال الجعديّ [من الوافر]:

١٨٣ - كأنّ عَذِيرَهم بجُنوبِ سِلَّى ... نَعامٌ قاقَ في بَلَدٍ قِفارِ

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) قال السيرافي: «وفي هذا وجه آخر، وهو أن يجعل «البِرّ» في معنى «البارّ»، فكأنّه قال تعالى: ولكن البار من آمن بالله.

(٣) البقرة: ١٧١.

(٤) قال السيرافي: «قال أبو إسحاق الزجاج: إن قدَّرته: «أنت أكرم عليّ من ضربك» لم يجزْ، لأنك لا تريد هذا، وإنْ حُمل المعنى عليه بطل. وتهذيب الكلام هو كأنّ قائلاً قال: «أنت تضربني»، فنسب «الضرب» إلى نفسه، فقال الآخر: «أنت أكرمُ عليّ من صاحب الضرب الذي نسبته إلى نفسك وليس لك»، فكأنه قال: «أنت أكرم عليّ ممّن يستحقّ ما زعمت أنّه لك ونسبته إلى نفسك».

١٨٣ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٤٢؛ ولشقيق الباهلي أو للنابغة في لسان العرب ١٠/ ٣٢٥ (قوق)؛ ولشقيق الباهلي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٣٤٣ (سلل).

اللغة: عذيرهم: حالهم. سِلّى: موضع. قاق: صوّت. القفار: الخالي الموحش. =

ومن ذلك قولُ عامرِ بن الطُّفيل [من الكامل]:

فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوارِضًا ... وَلأُقْبِلَنَّ الخيلَ لاَبَةَ ضَرْغدِ[1]

إنما يريد بقنا، ولكنه حذف وأوصل الفعل.

ومن ذلك قول ساعدة [من الكامل]:

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[2]

يريد: في الطريق.

ومن ذلك قولهم: «أكلتُ بلدة كذا وكذا»، و «أكلتُ أرض كذا وكذا»، إنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب، وأصاب من خيرها. وهذا أكثر من أن يحصى.

ومنه قولُهم: «هذِه الظُّهْرُ أو العَصْرُ أو المغرب»، إنّما يريد: صلاةَ هذا الوقت. و «اجتَمع القَيْظُ»، يريد: اجتَمع الناسُ في القيظ. وقال الحُطَيئة [من الطويل]:

١٨٤ ـ وشرُّ المَنَايا مَيِّتٌ بينَ أَهلِه ... كهُلْكِ الفَتَى قد أَسْلَمَ الحَيَّ حاضِرُهْ

= **المعنى**: يصف حال قوم مهزومين، وهم بجنوب «سِلّى» كطيور النعام التي تصوّت في البلاد الموحشة ذعراً وفزعاً.

الإعراب: «كأنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**عذيرهم**»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، و «هم»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**بجنوب**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الضمير في «عذيرهم». «**سلّى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «**نعام**»: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمة. «**قاق**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «هو» (يعود على النعام). «**في بلد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «قاق». «**قفار**»: صفة «بلد» مجرورة بالكسرة.

وجملة «كأنّ عذيرهم...» ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قاق...» في محل رفع صفة لـ «نعام».

والشاهد فيه قوله: «كأن عذيرهم نعام» حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل «كأن عذيرهم عذير نعام».

(١) تقدم بالرقم ١٢١.

(٢) تقدم بالرقم ٢٠.

١٨٤ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في أمالي المرتضى ١/ ٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٦؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

اللغة: المنايا: جمع منية وهي الموت. هلك الفتى: موته. حاضره: من حضروه، أهله.

المعنى: شرّ الميتات ميتة رجل بين أهله كالنساء، كموت فتى أسلمه أهلُه لقوم يثأرون منه دون دفاع عنه. =

يريد: مَنيّةُ مَيِّتٍ.

وقال النابغةُ الجعديّ [من المتقارب]:

١٨٥ - وكيف تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ   خِلالَتُه كأَبِي مَرْحَبِ

يريد: كخلالة أبي مَرْحَبٍ.

= **الإعراب**: «وشرٌّ»: الواو: بحسب ما قبلها، «شرّ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «المنايا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «ميتٌ»: خبر مرفوع بالضمة. «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالخبر. «أهله»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «كهلك»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للخبر. «الفتى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «قد»: حرف تحقيق. «أسلم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الحيّ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «حاضره»: فاعل مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «وشر المنايا...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أسلم...»: في محل نصب حال من «الفتى».

والشاهد فيه قوله: «وشرّ المنايا ميت» حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه والأصل «ميتةُ ميّتٍ» أو «منيةُ ميتٍ».

١٨٥ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٦؛ وسمط اللآلي ص ٤٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٤، ٣٥٤؛ ولسان العرب ١/ ٤١٦ (رحب)، ١١/ ٢١٧ (خلل)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٨٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٤٢؛ وإصلاح المنطق ص ١١٢؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٩٢ (شرب)، ٤/ ٥٢ (برر)؛ ومجالس ثعلب ص ٧٧؛ والمحتسب ٢/ ٢٦٤؛ والمقتضب ٣/ ٢٣١.

اللغة: تواصل: تداوم الودّ. الخلالة والخلة: الصّداقة المختصّة. أبو مرحب: كنية الظلّ، وهو سريعاً ما يتحوّل؛ وقيل هي كنية عرقوب الذي يضرب به المثل في خلف الوعود.

المعنى: كيف يدوم ودادك لمن صارت صداقته كصداقة الظلّ للمكان، سريعة التحوّل؛ أو كصداقة عرقوب.

الإعراب: «وكيف»: الواو: بحسب ما قبلها، «كيف»: اسم استفهام في محلّ نصب حال. «تواصل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنت». «من»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: تاء التأنيث. «خلالته»: اسم «أصبح» مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «كأبي»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر «أصبحت» المحذوف. «مرحب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تواصل»: بحسب ما قبلها. وجملة «أصبحت»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أصبحت خلالته كأبي مرحب» حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل «كخلالة أبي مرحب».

هذا باب وُقوع الأسماء ظُروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى

فمن ذلك قولك: «متى يُسارُ عليه»؟ وهو يجعله ظرفًا. فيقولُ: اليومَ أو غدًا، أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة. وتقول: «متى سِيرَ عليه»؟ فيقول: أَمْسِ أَوْ أَوَّلَ من أَمْسِ، فيكونُ ظرفًا، على أنّه كان السَّيْرُ في ساعةٍ دونَ سائر ساعات اليوم، أو حينٍ دون سائر أحيان اليوم. ويكونُ أيضًا على أنه يكون السَّيرُ في اليوم كلِّه، لأنَّك قد تقول: «سِيرَ عليه في اليوم»، و «يُسارُ عليه في يوم الجمعة»، والسَّيْرُ كان فيه كلِّه.

وقد تقول: «سِيرَ عليه اليومُ»، فترفعُ وأنت تعني في بعضِه، كما تقول في سعة الكلام: «الليلةُ الهلالُ»، وإنَّما الهلالُ في بعض الليلة، وإنَّما أراد «الليلةُ ليلةُ الهلالِ»، ولكنه اتَّسع وأَوْجز. وكذلك أيضًا هذا كلُّه، كأنَّه قال: سِيرَ عليه سَيْرُ اليوم. والرفعُ في جميع هذا عربيّ كثير في جميع لغات العرب، على ما ذكرتُ لك من سعة الكلام والإيجاز، يكونُ على «كَمْ» غيرَ ظرف وعلى «مَتَى» غيرَ ظرف. كأنَّه قال: أيُّ الأحيان سيرَ عليه أو يُسارُ عليه.

وممَّا لا يكون العملُ فيه من الظروف إلاَّ متّصِلاً في الظّرف كلِّه، قولك: «سير عليه الليلَ والنهارَ، والدَّهرَ، والأبدَ». وهذا جوابٌ لقوله: «كَمْ سِيرَ عليه»؟ إذا جعلَه ظرفًا، لأنه يريد: في كَمْ سِيرَ عليه. فتقول مجيبًا له: الليلَ والنهارَ والدهرَ والأبدَ، على معنى: في الليل والنهار وفي الأبد.

ويدلُّك على أَنَّه لا يجوز أن يُجْعَل العملُ فيه في يومٍ دونَ الأيام وفي ساعة دون الساعات، أَنَّك لا تقول: «لقيتُه الدهرَ والأبدَ»، وأنت تريد يومًا منه، ولا «لقيتُه الليلَ»، وأنت تريد لِقاءَه في ساعةٍ دون الساعات، وكذلك النَّهارُ، إلاّ أن تريد سير عليه الدهرَ أَجمعَ

والليلَ كلَّه، على التكثير. وإنْ لم تَجعله ظرفًا فهو العربيّ الكثير في كلامهم. وإنّما جاء هٰذا على جوابِ «كَمْ»، لأنّه حمله على عدّة الأيّام واللّيالي، فجرى على جواب ما هو للعدد، كأنه قال: سِيرَ عليه عدّةُ الأيّام، أو عدّةُ الليالي.

ومن ذلك، مما يكون متّصِلاً، قولك: «سِيرَ عليه يومَيْنِ، و ثلاثةَ أيامٍ»، لأنّه عددٌ. ألا ترى أنّه لا يجوز أن تجعله ظرفًا وتجعلَ اللقاءَ في أحدهما دون الآخر. ولو قلت: «سِير عليه يومينِ»، وأنت تعني أنّ السيرَ كان في أحدهما، لم يجز. هذا على أن تَجعل «كَمْ» ظرفًا وغير ظرف.

وأمّا «متى» فإنّما تريد بها أن يُوقِّتَ لك وقتًا ولا تريد بها عددًا، فإنما الجوابُ فيه: اليومَ أو يومَ كذا، أو شهرَ كذا أو سنةَ كذا، أو الآنَ، أو حينَئذٍ وأَشباهُ هذا.

ومما أُجرِي مجرى الأبد والدّهر واللّيل والنهار: المحرَّمُ وصَفَرٌ وجُمادَى، وسائرُ الشُّهور إلى ذي الحِجَّة؛ لأنّهم جعلوهنّ جملةً واحدة لِعدّة الأيام، كأنّهم قالوا: سيرَ عليه الثلاثون يومًا. ولو قلت: شهرُ رمضانَ أو شهر ذي الحُجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحةِ والليلةِ، ولصار جوابَ «مَتَى»، وجميعُ ما ذكرت لك مما يكون على «مَتَى»، يكون مجرًى على «كَمْ» ظرفًا وغيرَ ظرف.

وبعضُ ما يكون في «كَمْ» لا يكون في «مَتَى»، نحوُ: اللّيلَ، والنّهارَ، والدّهَر؛ وإنما جاز أن يُدْخَلَ كَمْ على «متى» لأنَّ «كَمْ» هو الأوّلُ فجُعلَ الآخِرُ تبَعًا له. ولا يكون الدّهرُ واللّيل والنهار إلا على العِدّةِ، جوابًا لِـ «كمْ»[1].

وقد يقول الرجل: «سيرَ عليه الليلُ»، يعني ليلَ ليلته، ويَجري على الأصل. كما تقول في «الدهر»: «سيرَ عليه الدّهرُ»، وإنما تعني بعضَ الدهر، ولكنّه يكثّر. كما يقول الرجلُ: «جاءني أهلُ الدنيا»، وعسى أن لا يكونَ جاءه إلا خمسة، فاستكثرهم.

وكذلك «شَهْرَا ربيعٍ»، حين ثنّيتَ جاء على العدد عندهم، لا يجوز أن تقول: «يَضرب شَهْرَيْ ربيعٍ»، وأنت تريد في أحدهما، كما لا يجوز لك في «اليومينِ» وأَشباهِهما. فليس

---

(١) قال السيرافي: «يعني أن الدهر والليل والنهار قد تكون جوابًا لـ «كم» لما فيه من التكثير، ولا يكون جواباً لـ «متى» لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه. وقوله: «لأنّ «كم» الأوّل، يعني لأنه دلالة على المقدار في الزمان وغيره».

لك في هذه الأشياءِ إلاّ أَنْ تُجْرِيَهَا على ما أَجروها، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غيرَ ما أرادوا.

وتقول: «ذهب زيد الشتاء»، و «انطلقت الصيف». وسمعنا العربَ الفصحاءَ يقولون: «انطلقتُ الصيّفَ»، أَجروه على جواب «مَتَى»، لأَنَّه أَراد أن يقول: في ذلك الوقتِ، ولم يُرِدِ العددَ وجوابَ «كَمْ».

وقال ابن الرِّقاع [من الخفيف]:

١٨٦ - فقُصِرْنَ الشِّتاءَ بعدُ عليه وَهْوَ للذَّوْدِ أَنْ يُقَسَّمْنَ جارُ

فهذا يكون على «مَتَى» ويكون على «كَمْ»، ظرفينِ وغيرَ ظرفينِ.

واعلم أنّ الظُّروف من الأماكن مثل الظروف من اللَّيالي والأَيَّام، في الاختصار وسعة الكلام.

فمن ذلك أن يقول: «كَمْ سيرَ عليه من الأرض»؟ فنقول: فرسخانِ أو مِيلان أَو بَريدانِ، كما قلت: يومانِ. وكذلك لو قال: «كَمْ صِيدَ عليه من الأرض»؟ يجري على هذا

---

١٨٦ - **التخريج**: البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٨؛ والخصائص ٢/ ٢٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨١؛ ولسان العرب ٥/ ٩٨ (قصر)؛ والمعاني الكبير ص ٨٩؛ وليس في ديوان عدي بن الرقاع؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٩٩ (قصر).

اللغة: الذود: الجماعة القليلة من الإبل. والجار: هنا المجير.

المعنى: يصف فرساً بأن ألبان النوق خصصت له طيلة الشتاء لعتقه وكرمه، ولأنه يجيرها من أن يُغار عليها وأن تقسم غنائم بين الأعداء. وذلك بعد أن حُبس هو عليها في الصيف ليحميها.

الإعراب: «فقصِرنَ»: الفاء: حسب ما قبلها، و «قُصِرْنَ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل. «الشتاء»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (قُصِرْ). «بَعْدُ»: مفعول فيه ظرف زمان بدل من (الشتاء) مبني على الضم في محل نصب. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (قُصِر). «وهو»: الواو: حرف استئناف، و «هو»: مبتدأ. «للذود»: جار ومجرور متعلقان بـ (جارٌ). «أن»: حرف ناصب. «يُقْسَمْنَ»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والفعل في محل نصب بـ «أن»، والنون: نائب فاعل، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يقسمن) مجرور بحرف جر مقدَّر. «جَارُ»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «قُصِرْن»: حسب ما قبل الفاء. وجملة «هو جار»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يُقْسَمْنَ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: أنه جعل(الشتاء) بمنزلة الوقت المعين.

المجرى. وإنْ شئتَ نَصبت وجعلت «كَمْ» ظرفًا، كما فعلت ذلك في «اليومينِ»، فلا يكون ظرفًا وغيرَ ظرف إلاّ على «كَمْ»، لأنّه عددٌ، كما كان ذلك في «اليومينِ».

ونظيرُ «مَتَى» من الأماكن: «أَيْنَ». ولا يكون «أَيْنَ» إلاّ للأَماكن، كما لا يكون «مَتَى» إلاّ للأَيام والليالي. فإن قلت: «أَيْنَ سيرَ عليه»؟ قال: سِير عليه مكانُ كذا وكذا، وسيرَ عليه المكان الذي تَعلم، فهو بمنزلة قوله: يومُ كذا وكذا، واليومُ الذي تَعلم. فأَجْرِ «كَمْ» في الأَماكن مُجراها في الأيّام والليالي، وأَجْرِ «أَيْنَ» في الأماكن مجرى «مَتَى» في الأيّام.

ويقال: «أين سير عليه»؟ فتقول: خَلْفَ دارك، وفوقَ دارك. فإنْ لم تَجعله ظرفًا وجعلتَه على سعة الكلام رفعته على أَنّ «كَمْ» غيرُ ظرف، وعلى أنّ «أين» غيرُ ظرف، كما فعلت ذلك في «مَتَى».

وتقول: «سِير عليه ليلٌ طويلٌ»، و «سير عليه نهارٌ طويل». وإن لم تَذكر الصفةَ وأردتَ هذا المعنى رَفعتَ، إلاّ أَنَّ الصفة تبيِّن بها معنى الرفع وتُوَضِّحُه، وإن شئت نصبت على نصبِ «اللّيلِ»، و «النهار»، و «رمضانَ».

وتقول: «سِير عليه يومٌ»، فترفعُه على حدّ قولك: يومانِ، وتَنصبهُ عليه. وإن شئت قلت: «سِيرَ عليه يومًا أتانا فيه فلان»، كأنّه قال: «متى سير عليه»؟ فيقول: «يومًا كنتَ فيه عندنا». فهذا يحسن فيه على «مَتَى»، ويصير بمنزلة يومَ كذا وكذا؛ لأنّك قد وقّته وعرّفَته بشيء.

وتقول: «سير عليه غُدْوَةُ، يافتى، وبُكْرَةُ»، فترفع على مثل ما رفعتَ ما ذكرنا. والنصبُ في ذلك على الظرف، لأنك قد تُجريه وإن لم ينصرف مُجْرَى يومِ الجمعةِ، تقول: «مَوْعِدُك غُدْوَةُ أو بُكْرَةُ»، فترفع على مثل ما رفعتَ ما ذكرنا، والنصب فيه على ذلك.

وتقول: «ما لقيتُه مذْ غدوةُ أو بكرةُ»، وكذلك: غداةُ أَمْسِ وصبَاحُ يومِ الجمعةِ والعشيّةُ وعشيّة يوم الجمعةِ ومساءُ ليلة الجمعة. وتقول: «سير عليه حِينَئِذٍ وَيَوْمَئِذٍ»، والنصب على ما ذكرت لك.

وكذلك: «نِصْفُ النّهار»، لأنك قد تقول في هذا: «بعد نصِفِ النهار»، و «موعدُك نصفُ النهارِ».

وكذلك: «سَواءُ النّهار»، لأنّك تقول: «هذا سواءُ النهارِ»، إذا أردت وسطه، كما تقول: «هذا نصفُ النهارِ».

وأما «سَراةُ اليوم» فبمنزلة «أوّل اليوم».

وتقول: «سير عليه ضَحْوَةٌ من الضَّحَوات»، إذا لم تَعْنِ ضَحْوَةَ يومِك، لأنّها بمنزلة قولك: ساعة من السّاعات. وكذلك قولك: «سير عليه عَتَمَة من الليل»، لأنك تقول: «أتانا بعد ما ذهبتْ عَتَمَةٌ من الليل».

وتقول: «قد مُضِيَ لذلك ضَحْوَةٌ وضحوةً»، والنصب فيه وجهُه على ما مَضَى.

وتقول في الأماكن: «سِيرَ عليه ذاتُ اليَمينِ وذاتُ الشِّمالِ»، لأنك تقول: «دارُه ذاتُ اليمينِ وذاتُ الشمال»، والنصب على ما ذكرت لك.

وتقول: «سِيرَ عليه أَيْمُنٌ وأَشْمُلٌ»، و «سير عليه اليَمينُ والشِّمالُ»، لأنه يَتَمكن. تقول: «على اليمين»، و «على الشمال»، و «دارُك اليمينُ»، و «دارُك الشمالُ». وقال أبو النجم [من الرجز]:

١٨٧ - يَأْتِي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ

وإن شئت جعلته ظرفًا كما قال عمرو بن كُلْثومٍ [من الوافر]:

١٨٨ - [صَددتِ الكأس عنا أم عمرو] وكانَ الكأْسُ مَجْراها اليَمينَا

---

١٨٧ - **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/ ٥٠٣؛ والخصائص ٢/ ١٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠؛ والطرائف الأدبية ص ٦٣؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٠٧؛ والمنصف ١/ ٦١ وشرح المفصل ٥/ ٤١.

المعنى: يعرض للناقة من جهات اليمين ومن نواحي الشمال.

الإعراب: «**يأتي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (يأتي). «**من أيمن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (يأتي). «**وأشمل**»: الواو: حرف عطف، «**أشمل**»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «أيمن» حيث هي جمع (يمين).

١٨٨ - **التخريج**: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٤٤ (صبن)؛ ولعمرو بن معديكرب في ملحق ديوانه ص ٢١٣؛ ولعمرو بن عديّ أو لعمرو بن كلثوم في خزانة الأدب ٨/ ٢٧٢؛ والدرر ٣/ ٨٧؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٠١.

اللغة: صددت: منعت، صرفت.

المعنى: صرفت الكأس عنّا يا أمّ عمرٍو، وكان مجراها على اليمين فأجريتها على اليسار. أي منعتها عنّا وسقيت الآخرين.

=

ومثل «ذاتَ اليمين» و «ذاتَ الشِّمال»: «شَرْقيُّ الدار وغَرْبيُّ الدارِ»، تجعلُه ظرفاً وغيرَ ظرف. قال جرير [من البسيط]:

١٨٩ - هَبَّتْ جَنُوباً فذِكْرَى ما ذكرتُكُمُ عِندَ الصَّفاةِ التي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا

وقال بعضُهم: «دارُه شرقيُّ المسجِد».

ومثل: «مَجراها اليَمينَا». قوله: «البُقولُ يمينَها وشِمالَها».

= **الإعراب**: «صددت»: فعل ماضٍ، **والتـاء**: فاعل. «**الكأس**»: مفعول به. «**عنّا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «صددت». «**أمّ**»: منادى منصوب، وهو مضاف. «**عمرٍو**»: مضاف إليه مجرور. «**وكان**» **الواو**: حالية، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «**الكأس**»: اسم «كان» مرفوع. «**مجراها**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة للتعذّر، وهو مضاف، و «هـا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**اليمينا**»: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. ويجوز أن يكون: «مجراها» بدلاً من «الكأس» الأولى. «**واليمينا**»: ظرف متعلّق بمحذوف خبر «كان»، **والألـف**: للإطلاق.

وجملة «صددت» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «أمّ عمرو» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «كان الكأس..»: في محلّ نصب حال. وجملة «مجراها اليمينا» الاسميّة: في محل نصب خبر «كان».

والشاهد فيه قوله: «اليمينا» حيث نصبه على الظرفيّة، وهو ظرف مبهم.

١٨٩ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٣.

اللغة: الصفاة: الصخرة الملساء. وحَوران: بلد معروف في الشام.

المعنى: كلما هَبّت الريح من ناحية من يحبُّه تذكره وحَنّ إليه.

الإعراب: «**هَبَّت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث الساكنة، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (الريح). «**جنوباً**»: حال منصوب بالفتحة. «**فذكرى**»: الفاء: حرف عطف، و «ذكرى»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «ما»: زائدة. «**ذكرتكم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل، وكم: في محل نصب مفعول به. «**عندَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ (ذَكَرْتُ). «**الصفاةِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**التي**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة لـ (الصفاة). «**شَرقِيَّ**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بفعل جملة الصلة المحذوفة. «حورانا»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف؛ والألف للإطلاق.

وجملة «هبّت»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «ذكرتكم»: معطوفة على (هبّت). وجملة الصلة المحذوفة صلة الموصول الاسمي لا محل لها والتقدير: التي (استقرت شرقي حورانا).

والشاهد في جعله: (شرقيَّ حورانا) ظرفاً، ولو لم يكن ظرفاً لم يُكْتَفَ به صلة لـ (التي).

هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حيناً لسعة الكلام والاختصار

وذلك قولك: «مَتَى سِيرَ عليه»؟ فيقول: مَقْدَم الحاجِّ، وخُفوقَ النجمِ، وخلافةَ فلانٍ، وصَلاةَ العَصْرِ. فإنَّما هو: زَمَنَ مَقْدَمِ الحاجِّ، وحينَ خُفوقِ النجم، ولكنَّه على سعة الكلام والاختصار.

وإن قال: «كَمْ سيرَ عليه»، فكذلك.

وإن رفعته أَجمعَ كان عربيًّا كثيرًا. وينتصب على أَن تَجعل «كَمْ» ظَرْفًا. وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأَبعدَ من: «صِيدَ عليه يومانِ»، و «وُلِدَ له ستّون عامًا».

وتقول: «سير عليه فرسخانِ يومَيْنِ»، لأنّك شغلت الفعلَ بالفرسخَيْنِ، فصار كقولك: «سَير عليه بَعيرُكَ يومَيْنِ». وإن شئت قلت: «سير عليه فرسخَيْنِ يومانِ»، أيُّهما رفعتَه صار الآخَرُ ظرفًا. وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظَّرف، كما جاز: «يا ضارِبَ اليوم زيدًا»، أوْ «يا سائرَ اليومِ فرسخَيْنِ».

وتقول: «صِيدَ عليه يومَ الجُمُعَةِ غُدوةُ يا فتى»، وإن شئتَ جعلتهما جميعاً ظرفًا؛ لأنّك كأنّك قلت: «السَّيْرُ في يوم الجُمُعة في هذه الساعة». وإن شئت قلت: «سِيرَ عليه يومُ الجُمُعةِ غُدوةَ»، كما تقول: «سيرَ عليه يومُ الجُمُعةِ صَباحًا»، أي: سيرَ عليه يومُ الجمعة في هذه الساعة. وإنَّما المعنى كان ابتداءُ السَّير في هذه الساعة.

ومثلُ ذلك: «ما لقِيتُه مُذْ يومِ الجمعة صباحًا»، أي: في هذه الساعة، وإنّما معناه أنَّه في هذه الساعة وَقَعَ اللِّقاءُ، كما كانَ ذلك في: «سِيرَ عليه يومُ الجمعة غدوةَ».

وتقول: «سيرَ عليه يومُ الجمعة غدوةُ»، تجعل «غدوةُ» بَدَلاً من «اليوم»، كما تقول: «ضُرِبَ القومُ بعضُهم».

وتقول: «إذا كان غَدٌ فأْتِني»، و «إذا كان يومُ الجمعة فالْقَنِي»؛ فالفعل لغدٍ واليومِ، كقولكَ: «إذا جاء غدٌ فأتِني». وإنْ شئت قلت: «إذا كان غدًا فأْتِني»، وهي لغة بني تميم، والمعنى أَنّه لقي رجلاً فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السَّلامة أو كان ما نحن عليه من البَلاء في غدٍ فأْتِني، ولكنَّهم أَضمروا استخفافاً، لكثرةِ «كانَ» في كلامهم، لأنَّه الأصلُ لما مَضى وما سيَقَعُ. وحذفوا كما قالوا: «حِينئذٍ الآنَ»، وإنّما يريد: حينئذٍ واسْمَعْ إليَّ الآنَ، فحَذَفَ «واسمعْ منّي الآن»، كما قال: «تَاللَّهِ ما رأيتُ كاليوم رَجُلاً»، أي: كرجلٍ أَراه اليومَ رَجُلاً.

وإنّما أضمروُا ما كان يَقع مُظَهَرًا استخفافاً، ولأن المخاطَب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: «لا عليكَ»، وقد عَرَفَ المخاطَبُ ما تعني، أنّه لا بأْسَ عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنَّه حُذِف لكثرة هذا في كلامهم. ولا يكون هذا في غير «لا عليك».

وقد تقول: «إذا كان غَدًا فأْتني»، كأَنّه ذكر أمرًا إمَّا خُصومةً وإمّا صُلْحًا، فقال: «إذا كان غدًا فأْتِني».

فهذا جائزٌ في كلّ فِعْلٍ، لأنّك إنما أَضمرتَ بعدما ذكرتَ مظهَرًا، والأوّلُ محذوفٌ منه لفظُ المظهَر، وأضمروا استخفافاً.

فإن قلت: «إذا كان الليلَ فَأْتِني»، لم يَجُزْ ذلك، لأنَّ «الليل» لا يكون ظرفًا إلاّ أَنْ تَعْنِيَ اللَّيلَ كلَّه على ما ذكرت لك من التكثير؛ فإن وجَّهتَه على إضمار شيء قد ذكرتَ على ذلك الحدّ جاز، وكذلك: أَخواتُ الليل.

وممَّا لا يَحسن فيه إلاّ النصبُ قولهم: «سِير عليه سَحَرَ»، لا يكون فيه إلاّ أن يكون ظرفًا، لأنَّهم إنما يتكلّمون به في الرفع والنصب والجرّ، بالألف واللام، يقولون: «هذا السَّحَرُ»، و «بأَعلى السَّحرِ»، و «إنّ السَّحَرَ خيرٌ لك من أَوّل الليل». إلاّ أن تَجعله نكرةً فتقولَ: «سِير عليه سَحَرٌ من الأسحار»، لأنَّه يَتَمكّن في الموضِع. وكذا تحقيرُه إذا عنيتَ سَحَرَ ليلتِكَ، تقول: «سِيرَ عليه سُحَيْرًا». ومثله: «سِير عليه ضُحًى»، إذا عنيتَ ضُحَى يومِك، لأنَّهما لا يَتمكّنان من الجرّ في هذا المعنى، لا تقول: «موعدُك ضُحًى»، ولا «عند ضُحًى»، ولا «موعدُك سُحَيْرٌ»، إلاّ أن تنصبَ.

ومثل ذلك: «صِيدَ عليه صَباحاً، ومَساءً، وعشيّةً، وعِشاءً»، إذا أردت عِشاء يومِك

ومَساءَ ليلتك؛ لأنّهم لم يَستعملوه على هذا المعنى إلاّ ظرفًا. ولو قلت: موعدُك مَساءٌ، أو أتانا عند عِشاءٍ، لم يحسُن.

ومثل ذلك: «سِير عليه ذاتَ مرةٍ»، نَصْبٌ، لا يجوز إلاّ هذا. أَلاَ ترى أَنَّك لا تقول: «إنَّ ذاتَ مرّةٍ كان موعدَهم»، ولا تقولُ: «إنّما لك ذاتُ مرّةٍ»، كما تقول: «إنّما لك يومٌ».

وكذلك: «إنّما يُسارُ عليه بُعَيْداتِ بَيْنٍ»، لأنّه بمنزلة «ذاتِ مرّةٍ».

ومثل ذلك: «سير عليه بَكَرًا». ألا تَرى أنّه لا يجوز: «موعدُكَ بَكَرٌ»، ولا «مُذْ بَكَرٌ». فـ «البَكَر» لا يَتمكّن في يومك، كما لم يتمكّن «ذاتَ مرّة»، و «بُعَيْداتِ بَيْنٍ».

وكذلك: «ضَحْوَةٌ» في يومك الذي أنت فيه، يجري مجرى «عشيّةٍ» يومِك الذي أنت فيه. وكذلك: «سِير عليه عَتَمَةً»، إذا أردتَ: عتمةَ ليلتك، كما تقول: صبَاحاً ومساءً وبَكَرًا.

وكذلك: «سِير عليه ذاتَ يومٍ»، و «سِيرَ عليه ذاتَ ليلةٍ»، بمنزلة: ذاتَ مرّةٍ.

وكذلك: «سِيرَ عليه ليلاً ونهاراً»، إذا أردت ليلَ ليلتك ونهارَ نهارِك، لأنّه إنما يُجْرَى على قولك: «سِير عليه بَصَرًا»، و «سِيرَ عليه ظَلامًا»، إلاّ أن تريدَ معنى: سير عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويلٌ، فهو على ذلك الحدّ غيرُ متمكّن، وفي هذا الحال متمكّنٌ، كما أنَّ السَّحَرَ بالألف واللام متصرِّفٌ في المواضع التي ذكرتُ، وبغَيْرِ الألف واللام غيرُ متمكِّن فيها.

و «ذو صبَاحٍ» بمنزلة «ذاتَ مرّةٍ». تقول: «سِير عليه ذا صبَاحٍ»، أَخبرنا بذلك يونسُ عن العرب، إلا أنّه قد جاء في لغةٍ لخَثْعَم مفارقًا لِـ «ذات مرّةٍ» و «ذاتِ ليلةٍ». وأمّا الجيّدةُ العربيّة فأن تكون بمنزلتها.

وقال رجل من خَثْعَمٍ [من الوافر]:

١٩٠ ـ عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ ... لشيءٍ مَا يُسوِّدُ مَنْ يَسُودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفعُ.

---

١٩٠ ـ **التخريج**: البيت لأنس بن مدركة في الحيوان ٣/ ٨١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٧، ٨٩؛ والدرر ١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢؛ ولأنس بن نهيك في لسان العرب ٢/ ٥٠٣ (صبح)؛ ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٥٨؛ والجنى الداني ص ٣٣٤، ٣٤٠؛ والخزانة ٦/ ١١٩؛ والخصائص ٣/ ٣٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٥؛ والمقرب ١/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٧.

=

وجميع ما ذكرنا من غير المتمكّن إذا ابتدأتَ اسمًا لم يجز أن تبنيَه عليه وترفعَ إلاّ أَنْ تجعلَه ظرفًا، وذلك قولك: «موعدُك سُحَيْرًا»، و «موعدُك صباحًا». ومثل ذلك: «إنّه لَيُسارُ عليه صباحَ مَساءَ»، إنما معناه: صَبَاحاً ومَساءً، وليس يريد بقوله: «صباحًا ومساءً»: صباحًا ومساءً واحدًا، ولكنه يريد: صباحَ أيّامه ومساءَها. فليس يجوز هذه الأسماءُ التي لم تتمكّنْ من المصادر التي وُضِعَتْ للحِين وغيرِها من الأسماء أن تُجْرَى مُجرى «يوم الجمعة» و «خُفوقِ النجم» ونحوِهما.

ومما يُختار فيه أن يكون ظرفًا ويقبُحُ أن يكون غيرَ ظرف، صفةُ الأحيان، تقول: «سِير عليه طويلاً»، و «سِير عليه حديثًا»، و «سِير عليه كثيرًا»، و «سِير عليه قليلاً»، و «سِير عليه قديمًا». وإنّما نُصِبَ صفةُ الأحيان على الظرف ولم يجز الرفعُ لأنَّ الصِّفة لا تقع مَواقعَ الأسماء، كما أنّه لا يكون إلاّ حالاً قولُه: «ألاَ ماءَ ولو باردًا»، لأنه لو قال: «ولو أتاني باردٌ»، كان قبيحًا. ولو قلت: «أتيتُك بجيّدٍ»، كان قبيحاً حتّى تقولَ: بِدِرْهَمٍ جيّدٍ، وتقولَ: «أتيتُك به جيّدًا». فكما لا تَقوى الصّفةُ في هذا إلاّ حالاً أو تَجْرِي على الاسم، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلاّ ظرفًا أو تَجْرِيَ على اسم. فإنْ قلت: «دهرٌ طويل»، أو «شيءٌ كثيرٌ أو قليلٌ»، حَسُنَ.

وقد يَحْسُنُ أن تقول: «سِير عليه قَريبٌ»؛ لأنك تقول: «لقيتُه مُذْ قَريبٌ». والنصب عربيّ جيّد كثير.

= **اللغة**: ذو صباح: مثل ذات صباحٍ.

المعنى: إن الشاعر عزم على الإقامة في الصباح وتأخير الغارة على العدو إلى أن يرتفع النهار ثقة منه بقوته على خصومه، وظفره بهم، ولهذا ساد قومه.

الإعراب: «عزمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**على إقامة**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «عزمت». «**ذي**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الياء لأنه من الأسماء الستة. «**صباح**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لشيء**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يسود. «**ما**»: نكرة تامة في محل جر صفة. «**يسود**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة مبني للمجهول. «**من**»: اسم موصول في محلّ رفع نائب فاعل. «**يسود**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «عزمت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يسود»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يسود الثانية»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ذي صباح» حيث جره بالإضافة مجازاً، والأولى أن ينصبه على الظرفية.

وربَّما جرت الصفةُ في كلامهم مجرى الاسم، فإِذا كان كذلك حَسُنَ. فمن ذلك: «الأَبرقُ» و «الأبطحُ» وأَشباهُهما، ومن ذلك «مَلِيٌّ من النهار واللَّيل»، تقول: «سِير عليه مَلِيٌّ»، والنصبُ فيه كالنصب في «قريبٍ».

ومما يبيِّن لك أنَّ الصفة لا يَقْوَى فيها إلاّ هذا، أنَّ سائلاً لو سأَلك فقال: «هل سِير عليه»؟ لقلت: «نَعَمْ سير عليه شديدًا»، و «سِير عليه حسنًا»، فالنصبُ في هذا على أنَّه حال. وهو وجهُ الكلام، لأنَّه وصفُ السَّيْرِ. ولا يكون فيه الرفعُ لأنَّه لا يقع موقعَ ما كان اسمًا. ولم يكن ظرفًا، لأنه ليس بحينٍ يقع فيه الأمرُ. إلاَّ أن تقول: «سِيرَ عليه سَيْرٌ حسنٌ»، أو «سيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ». فإن قلت: «سيرَ عليه طويلٌ من الدَّهر وشديدٌ من السَّيْر»، فأَطَلْتَ الكلام ووصفتَ، كان أَحسنَ وأقوى وجاز، ولا يبلغ في الحُسْن الأسماءَ. وإنَّما جاز حين وصفتَ وأَطلتَ، لأنَّه ضارَعَ الأسماءَ، لأنَّ الموصوفةَ في الأصل هي الأسماءُ.

هذا باب ما يكون من المَصادر مفعولاً فيرتَفعُ كما يَنتصب إذا شغلت الفعل به، ويَنتصِب إذا شغلتَ الفعل بغيره[1]

وإنما يَجيءُ ذلك على أَن تبيِّنَ أَيَّ فعلٍ فعلتَ أو تأكيدًا[2].

فمن ذلك قولك على قول السائِل: «أيَّ سَيْر سيرَ عليه»؟ فتقول: «سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ»، و «ضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ». فأَجريته مفعولاً، والفعلُ له.

فإن قلت: «ضُرِبَ به ضَرْباً ضعيفًا»، فقد شغلتَ الفعلَ بغيره عنه. ومثله: «سِير عليه سيرًا شديدًا». وكذلك إذا أردتَ هذا المعنى ولم تَذْكر الصِّفة، تقول: «سِير عليه سَيْرٌ»، و «ضُرِبَ به ضَرْبٌ»، كأَنَّك قلت: «سِيرَ عليه ضَرْبٌ من السير»، أو «سِيرَ عليه شيءٌ من السير».

وكذلك جميعُ المصادرِ تَرتفعُ على أفعالها إذا لم تشغَلِ الفعلَ بغيرها.

وتقول: «سِيرَ عليه أَيُّما سَيْرٍ سَيْرًا شديدًا»، كأَنك قلت: «سِير عليه بَعيرُك سَيرًا شديدًا».

وتقول: «سِيرَ عليه سَيْرَتانِ أَيَّما سَيرٍ»، كأنك قلت: «سِير عليه بعيرُك أَيَّما سيرٍ»، فجرى مجرى «ضُرِبَ زيدٌ أَيَّما ضَرْبٍ»، و «ضُرِبَ عمرٌو ضَرْبًا شديدًا».

---

(١) أي: أن تقيم غيره مقام الفاعل، نحو: «سِير عليه سيرًا شديدًا».

(٢) قال السيرافي ما ملخصه: يعني إنّما يجيء المصدر منصوبًا أو مرفوعًا على أحد وجهين: إمّا لبيان صفة المصدر الذي دلّ عليه، كقولك: «ضربت زيدًا ضربًا شديدًا»، وإمّا للتأكيد كقولك: «ضربت زيدًا ضربًا»، و «حرّكته تحريكًا»، وإنّما صار تأكيدًا لأنه ليس فيه من الفائدة إلاّ ما في قولك: «ضربت» و «حرّكت».

وتقول على قول السائل: «كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ به»، وليس في هذا إضمار شيء سوى «كَمْ» والمفعولُ «كَمْ»، فتقول: «ضُرِبَ به ضربتانِ»، و «سِير عليه سَيْرتانِ»، لأنه أراد أن يبيِّن له العدّةَ، فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإنْ كانت الضربتانِ لا تُضْرَبان، وإنما المعنى: كَمْ ضُرِبَ بالسوط الذي وقع به الضَّربَ من ضربةٍ، فأَجابه على هذا المعنى، ولكنه اتَّسع واختَصر.

وكذلك هذه المصادرُ التي عَمِلَتْ فيها أَفعالُها إنما يُسْأَلُ عن هذا المعنى، ولكنه يَتّسِعُ ويَخْزِلُ[1] الذي يقع به الفعلُ اختصاراً واتّساعاً. وقد عُلم أنَّ الضرب لا يُضْرَبُ.

ومن ذلك: «سِير عليه خَرْجتانِ»، و «صِيدَ عليه مرّتانِ». وليس ذلك بأَبعدَ من قولك: «وُلِدَ له ستّون عامًا».

وسمعتُ من أَثِقُ به من العرب يقول: «بُسِطَ عليه مرّتانِ»، وإنّما يريد: «بُسِطَ عليه العذابُ مرّتين».

وتقول: «سِير عليه طَوْرانِ»: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا، والنصبُ ضعيف جدّاً إذا ثنّيتَ كقولك: «طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا». وقد يكون في هذا النصبُ إذا أَضمرتَ.

وقد تقول: «سِير عليه مرّتينِ»، تجعله على الدَّهر، أَيْ ظرفًا. وتقول: «سِير عليه طَوْرَيْنِ»، وتقول: «ضُرِبَ به ضربتَيْنِ»، أي: قَدْرَ ضربتينِ من الساعات، كما تقول: «سِير عليه تَرْوِيحَتَيْنِ». فهذا على الأحيان.

ومثل ذلك: «انتُظر به نَحْرَ جَزُورَيْنِ»، إنّما جعله على الساعات، كما قال: «مَقْدَمَ الحاجّ» و «خفُوقَ النجم»، فكذلك جَعَلَه ظرفًا. وقد يجوز فيه الرفع إذا شغلتَ به الفعل.

وإن جعلتَ «المرّتينِ»، وما أشبههما من السَّير [رفعتَ ونصبتَ إذا أضمرت].

ومما يجيء توكيدًا ويُنْصَبُ قوله: «سِيرَ عليه سَيْرًا»، و «انْطُلِقَ به انطلاقًا»، و «ضُرِبَ به ضَرْبًا»، فيُنْصَبُ على وجهينِ:

أَحدهُما على أنّه حال، على حدّ قولك: «ذُهِبَ به مَشْيًا»، و «قُتِلَ به صَبْرًا». وإن وصفتَه على هذا الحدّ كان نصبًا، تقول: «سِيرَ به سيرًا عَنيفًا»، كما تقول: «ذُهِبَ به مَشْيًا عَنيفًا».

---

(١) أي: يختزل ويقتطع.

وإن شئت نصبتَه على إضمار فعلٍ آخَرَ، ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل، فتقول: «سِيرَ عليه سيرًا وضُرب به ضربًا»، كأنّك قلت بعد ما قلت: «سِيرَ عليه»، و «ضُرب به»: يَسيرونَ سَيْرًا، ويَضرِبون ضَرْبًا، ويَنطلقون انطلاقًا، ولكنَّه صار المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، نحو: «يَضربون» و «يَنطلقون»، وجرى على قوله: إنَّما أنت سَيْرًا سَيْرًا، وعلى قوله: الحَذَرَ الحذَرَ. وإنْ شئت قلت على هذا المعنى: «سِير عليه السَّيْرَ»، و «ضُرب به الضَّربَ» جاز، على قوله: الحَذَرَ الحَذَرَ، وعلى ما جاء فيه الألفُ واللام نحوُ: «العِرَاك»[1] وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو عربيّ جيِّد حسن.

ومثله: «سِير عليه سيرَ البَرِيدِ»، وإن وصفتَ على هذه الحال لم يغيِّرْه الوصفُ كما لم يغيِّر الوصفُ ما كان حالاً.

ولا يجوز أَن تُدْخِلَ الألفَ واللام في «السَّير» إذا كان حالاً، كما لم يجز أن تقول: «ذُهِبَ به المَشْيَ العَنيفَ»، وأنت تريد أن تجعله حالاً[2]. قال الرَّاعي [من البسيط]:

١٩١ - نَظَّارةً حِينَ تَعْلُو الشَّمسُ راكبَها   طَرْحًا بعَيْنَيْ لِيَاحٍ فيه تَحْديدُ

---

(١) يُشير إلى قول العرب: «أرسلَها العِراكَ».

(٢) قال السيرافي: «يعني أنّ المصدر إذا كان في معنى الحال، فالقياس يمنع دخول الألف واللام عليه، كما لا تدخل الألف واللام على الحال، لا تقول: «مررتُ بزيد القائم» على الحال».

١٩١ - **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٧؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٠٤.

اللغة: طرحاً: أي تطرح بَعَرَها يميناً وشمالاً يعني الناقة. واللِّياح: الأبيض اللائح، والمقصود هنا الثور الوحشي. والتحديد: حِدَّة البصر، أو المسير.

المعنى: يصف ناقة بالنشاط وحدة النظر عند الكلال والسير في الهاجرة عندما تصير الشمس على قمة الرأس، وتعلو راكبها.

الإعراب: «**نَظَّارة**»: صفة لاسم ذُكِرَ في بيت سابق. «**حين**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ(نظارة) ومنصوب بالفتحة. «**تعلو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل. «**الشمس**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**راكبها**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**طرحاً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة. «**بعيني**»: جار ومجرور، وعلامة جره الياء لأنه مثنى. «**لياح**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فيه**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**تحديدُ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة «تعلو الشمس»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «تطرح طرحاً»: صفة لاسم مجرور مذكور في بيت سابق محلها الجر. وجملة «فيه تحديد»: صفة «لياحٍ» محلها الجر.

=

فأكّد بقوله: «طَرْحًا» وشَدّد، لأنَّه يَعلم المخاطَبُ حين قال: «نَظّارةً» أنها تطرح[1].

وإن شئت قلت: «سِيرَ عليه السَّيْرُ»، كما قلت: «سيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ». وإنْ وصفته كان أقوى وأَبْيَنَ، كما كان ذلك في قوله: «سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويلٌ».

وجميعُ ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلاّ على فِعْلٍ قد عَمِلَ في اسم[2]، لأنك لا تَلْفِظُ بالفعل فارِغًا، فمن ثَمَّ لم يكن فيه الرفعُ في كلامهم، لأنَّه إنما يَعْمَلُ فيه ما هو بدل من اللفظ به، إلاّ أنَّه صار كأنَه فِعْلٌ قد لُفِظَ به، فأَوْلَى ما عَمِلَ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به.

ومما يَسْبِقُ فيه الرَّفعُ من المصادر لأنَّه يراد به أن يكون في موضع غير المصدر قوله: «قد خِيفَ منه خَوْفٌ»، و «قد قيل في ذلك قول»، إنَّما يريد: قد خِيفَ منه أمرٌ أَو شيءٌ، وقد قيل في ذلك: خَيْرٌ أو شرٌّ. ومثل هذا في المعنى كان منه كَوْنٌ، أي: كان من ذلك أمرٌ. وإنْ حملتَه على ما حملت عليه السَّيرَ والضربَ في التوكيد، حالاً وقع فيه الفعلُ، أو بدلاً من اللفظ بالفعل، نصبتَ[3].

وإذا كان المَفْعَلُ مصدرًا أُجري مُجرى ما ذكرنا من الضَّرب والسيرِ وسائرِ المَصادرِ التي ذكرنا؛ وذلك قولك: «إنّ في ألفِ درهمٍ لمَضْرَبًا»، أي: إن فيها لضربًا؛ فإذا قلت: «ضُرِبَ به ضَرْبًا»، قلت: «ضُرِبَ به مَضْربًا»، وإن رفعتَ رفعتَ.

ومثل ذلك: «سُرِّحَ به مُسَرَّحًا»، أي: تسريحًا. فالمُسَرَّحُ والتسريح بمنزلة الضَّرب والمَضرَب. قال جرير [من الوافر]:

١٩٢ ـ أَلَــمْ تَعْلَــمْ مُسَــرَّحِــيَ القَــوافِــي   فَــلا عِيًّــا بهــنّ ولا اجتــلابَــا

والشاهد فيه: نصب (طرحاً) بفعل محذوف على المفعولية المطلقة، وفي نيابة هذا المصدر عن هذا الفعل المحذوف.

(١) أي: تطرح بصرها.

(٢) قال السيرافي: «يعني أنك إذا نصبتَ المصدر بإضمار فعل، فذلك الفعل الذي أضمرته معه فاعله، لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل، ومعنى قوله: «قد عمل في اسم» أي: عمل في الفاعل».

(٣) قال السيرافي: «يعني إن جعلت «خِيف منه» هو الخوف الذي في القلب، فسبيله سبيل قولك: «سِير به سَيرٌ».

١٩٢ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٦٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٧؛ ولسان العرب ١/ ٢٦٨ (جلب)، ٢/ ٢٩٦ (سحج)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٢٩٧ (يسر)؛ والمقتضب ١/ ٧٥، ٢/ ١٢١.

أي: تسريحي القوافي.

وكذلك تجري «المَعْصِيةُ» مجرى «العِصيانِ»، و «المَوْجِدة» بمنزلة المصدر لو كان الوَجْدُ يُتكلم به[1].

قال الشاعر، وهو ٱبن أَحمرَ [من الطويل]:

١٩٣ - تَـداركْـنَ حيًّـا مـن نُمَيْـرِ بـنِ عـامـرٍ أُسـارَى تُسـامُ الـذُّلَّ قَتْـلاً ومَحْـرَبَـا

اللغة: مُسرَّح: مصدر ميمي من (سرَّح القوافي) أي أطلقها سهلة ليِّنة.

المعنى: يفخر الشاعر على مخاطبه بأنه شاعر مطبوع فالقوافي مطواع له، فلا يعيا بنظمها، ولا يتكلفها تكلفاً.

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة: حرف استفهام و «لم»: حرف جازم. «**تعلم**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «**مُسَرحي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**القوافي**»: مفعول به للمصدر (مُسرحي) منصوب بالفتحة، وسكنت الياء ضرورة. «**فلا**»: الفاء: حرف استئناف، و «لا»: حرف نافٍ لا محل له. «**عيًّا**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، والتقدير: فلا أعيا عِياً بهنَّ. «**بهنَّ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أعيا) المحذوف. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**اجتلاباً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: ولا أجتلبهنَّ اجتلاباً.

وجملة «ألم تعلم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أعيا عياً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أجتلبهنّ اجتلاباً»: معطوفة على جملة «أعيا عياً».

والشاهد فيه قوله: (المسرَّح) حيث أجرى المصدر الميمي موضع المصدر (تَسْريح).

(١) قال السيرافي: يعني الموجدة في الغضب سبيلها سبيل الوجد الذي ليس فيه ميم. ولا يتكلم بالوجد في معنى الموجدة. يقال: «وجدتُ عليه موجدةً»، إذا غضبت عليه، و «وجدت به وجدًا» إذا أحببته. . . فالموجدة في الغضب تجري مجرى الوجد في الحب.

١٩٣ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٥٩، ٣٣٥؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٧٥.

اللغة: المَحْرب: مصدر ميمي للحرب.

المعنى: يذكر أنَّ خيله أدركت حياً من نمير وقعوا أسرى وسِيْموا الذل والقتل، فاستنقذتهم الخيل، وفكت أسرهم.

الإعراب: «**تداركن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهذه النون فاعل. «**حَيًّا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**من نمير**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (حي). «**ابن**»: صفة لـ (نمير) مجرورة مثله. «**عامرٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أساری**»: صفة لـ (حياً) منصوبة بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وتجوز فيها الحالية لأن (حيا) نكرة موصوفة. «**تُسامُ**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي) يعود على (أساری). «**الذلّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. =

فإنْ قلت: «ذُهِبَ به مَذْهَبٌ»، أو «سُلِكَ به مَسْلَكٌ»، رفعتَ لأنَّ المَفْعَل ههنا ليس بمنزلة الذَّهابِ والسُّلوكِ، وإنما هو الوجه الذي يُسْلَكُ فيه، والمكانُ الذي يُذْهَبُ إليه، وإنَّما هو بمنزلة قولك: «ذُهِبَ به السُّوقُ»، و «سُلِكَ به الطريقُ».

وكذلك المَفْعَل إذا كان حينًا، نحوُ قولهم: «أَتتِ الناقةُ على مَضْرِبها»، أي: على زمان ضِرابِها. وكذلك مَبْعَثُ الجُيوش، تقول: «سيرَ عليه مَبْعَثُ الجيوش، ومَضْرِبُ الشَّوْلِ». قال حُمَيْدُ بن ثَوْرٍ [من الطويل]:

١٩٤ - وماهـي إلاّ فـي إزارٍ وعِلْقَـةٍ مُغـارَ ابـنِ هَمّـامٍ علـى حَـيٍّ خَثْعَمَـا

فصَيَّرَ «مُغارًا» وقتًا، وهوَ ظرفٌ.

= «قَتْلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: تُقْتَلُ قتلاً. «ومَحْرباً»: الواو: حرف عطف، «مَحْرباً»: مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير: وتُحْرَب مَحْرَبا.

وجملة «تداركن»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تُسامُ»: صفة لـ «أسارى» محلها النصب. وجملة «تُقْتل قتلاً»: صفة ثانية لـ «أسارى» ويجوز أن تكون تفسيرية فسَّرت جملة «تُسام»، وأن تكون بدلاً من هذه الجملة. وجملة «تُحْرَبُ مَحْرَباً»: معطوفة على جملة «تُقْتَلُ قتلاً».

والشاهد فيه قوله: (مَحْرباً) وهو مصدر ميمي لـ (حَرَبْتُه حَرْباً) إذا سلبته ماله.

١٩٤ - **التخريج**: البيت لحميد بن ثور الهلاليّ في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٧؛ وليس في ديوانه؛ وللطماح بن عامر كما في حاشية الخصائص ٢/ ٢٠٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥١؛ والخصائص ٢/ ٢٠٨؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٩؛ ولسان العرب ٦/ ٢٠٥ (لحس)، ١٠/ ٢٦٢، ٢٦٨ (علق)؛ والمحتسب ٢/ ١٢١.

اللغة: الإزار: المِئزر. والعِلْقة: ثوب إلى الفخذين بلا كمين تَلْبسه الجارية.

المعنى: وصف امرأة بصغر السن كانت تَلبس ثياباً خاصة بالصغار عندما أغار ابن همام على حيٍّ خثعم.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها و «ما»: نافية لا محل لها. «هي»: مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع. «إلا»: حرف استثناء مهمل. «في إزار»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «وعِلْقة»: الواو: حرف عطف و «عِلْقةٍ» معطوفة على (إزار). «مُغار»: مفعول فيه ظرف زمان على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: وقت مُغارٍ، والظرف متعلق بالخبر المحذوف منصوب بالفتح. «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «همَّام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على حي»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (مُغَار). «خثعما»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

وجملة «ما هي إلا في إزار»: بحسب ما قبل الواو.

والشاهد فيه: نصب (مُغَارَ) على الظرفية الزمانية.

هذا باب ما لا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيرِهُ (١)

لأنه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه في بعض، فلا يكون إلاّ مبتدأً لا يَعمل فيه شيءٌ قبله، لأنَّ ألف الاستفهام تَمنعُه من ذلك.

وهو قولك: «قد علمتُ أَعَبْدُ اللَّهِ ثَمَّ أم زيدٌ»، و «قد عرفتُ أَبو مَنْ زيدٌ»، و «قد عرفت أيُّهم أبوك»، و «أَمَا ترى أَيُّ بَرْقٍ هاهنا». فهذا في موضع مفعول، كما أنَّك إذا قلت: «عبدُ الله هل رأيتَه»، فهذا الكلامُ في موضع المبنيّ على المبتدأ الذي يَعْمَلُ فيه فيَرفعُه.

ومثل ذلك: «لَيْتَ شِعْري أَعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ»، و «ليتَ شِعري هل رأيتَه»، فهذا في موضع خَبَرِ «ليتَ». فإنّما أَدخلتَ هذه الأشياءَ على قولك: «أَزيدٌ ثَمَّ أَم عمرو»؟ و «أَيُّهم أبوك»؟ لِمَا احتَجْتَ إليه من المعنى. وسَنَذكر ذلك في باب التسوية.

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعامًا﴾(٣).

ومن ذلك: «قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك». فهذه اللامُ تمنَعُ العملَ، كما تمنعُ ألفُ الاستفهامِ، لأنّها إنّما هي لامُ الابتداء، وإنما أدخلتَ عليه «علمتُ» لتُؤَكِّد وتجعلَه يقينًا قد علمتَه، ولا تُحيلَ على علم غيرك. كما أنّك إذا قلت: «قد علمتُ أَزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو»، أردتَ

---

(١) قال السيرافي: بعضُ أصحاب سيبويه يروي «إلى المفعول ولا غيره» بالجرّ، وبعضهم يقول: «ولا غيرُه» بالرفع، فمَن رواه بالجرّ، عطفه على الفعل، ومن رفعه عطفه على «ما» الثانية، كأنه قال: لا يعمل فيه شيء قبله من الفعل المتعدِّي إلى مفعول ولا شيء غير الفعل المتعدِّي.

(٢) الكهف: ١٢.

(٣) الكهف: ١٩.

أن تُخبِرَ أنّك قد علمت أَيُّهما ثَمَّ، وأردتَ أن تسوّيَ عِلْمَ المخاطَب فيهما كما استَوى علمُك في المسألة حين قلت: «أَزَيْدٌ ثَمَّ أم عمرٌو»؟ ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ما لَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾(١).

ولو لم تَستفهم ولم تُدْخِلْ لام الابتداء لأَعملتَ «علمتُ» كما تُعْمِل «عرفتُ» و «رأيتُ»، وذلك قولك: «قد علمتُ زيدًا خيرًا منك»، كما قال تعالى جدُّه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُم فِي السَّبْتِ﴾(٢)، وكما قال جلَّ ثناؤه: ﴿لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾(٣) كقولك: «لا تَعرفونهم اللّهُ يَعرِفُهم». وقال سبحانه: ﴿واللَّهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ﴾(٤).

وتقول: «قد عرفتُ زيدًا أَبُو مَنْ هو»، و «علمت عمرًا أأَبوك هو أم أبو غيرِك»، فأَعملتَ الفعلَ في الاسم الأوّل لأنَّه ليس بالمُدْخَلِ عليه حرفُ الاستفهام، كما أنّك إذا قلت: «عبدُ الله أأَبوك هو أم أبو غيرِك»؟ أو «زيدٌ أبو مَنْ هو»، فالعاملُ في هذا الابتداءُ ثم استفهمتَ بعده.

ومما يُقَوّي النصبَ قولك: «قد عَلمتُه أبو مَنْ هو»، و «قد عَرفتُك أيُّ رجلٍ أنت». وتقول: «قد دَرَيْتُ عبدَ الله أبو من هو»، كما قلت ذلك في «علمتُ». ولم يؤخَذْ ذلك إلاّ من العرب. ومن ذلك: «قد ظَنَنْتُ زيداً أبو من هو».

وإن شئت قلت: «قد علمتُ زيدٌ أبو من هو»، كما تقول ذاك فيما لا يَتعدّى إلى مفعول(٥)، وذلك قولك: «اذْهَبْ فانظرْ زيدٌ أبو من هو»، ولا تقول: «نظرتُ زيداً»، و «اذْهَبْ فسَلْ زيدٌ أبو من هو»، وإنّما المعنى: «اذهبْ فسَلْ عن زيدٍ»، ولو قلت: «اسْأَلْ زيدًا»، على هذا الحدّ لم يجزْ.

ومثل ذلك: «دَرَيْتُ» في أكثرِ كلامهم؛ لأنَّ أكثرهم يقول: «ما دريتُ به»، مثلَ: «ما شعرتُ به».

ومثل ذلك: «ليتَ شِعْرِي زيدٌ أَعندَكَ هو أم عند عمرو».

---

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) البقرة: ٦٥.

(٣) الأنفال: ٦٠.

(٤) البقرة: ٢٢٠.

(٥) قال السيرافي: «يعني أنه يجوز لك ألاّ تُعمل «علمت» في «زيد» للاستفهام الذي بعده، إذ كان هذا الاستفهام يجوز أن يقع على «زيد»، فتقول: «قد علمت أبو من زيد»، فلمّا جاز أن يتقدّم زيدًا الاستفهام ولا يتغيَّر المعنى، صار بمنزلة ما قد وقع الاستفهام عليه، ومنع من أن يعمل فيه».

ولا بُدّ مِنْ «هُوَ» لأنَّ حرف الاستفهام لا يَستغني بما قبله، إنما يَستغني بما بعده، فإنَّما جئت بالفعل قبل مبتدأ قد وُضِعَ الاستفهامُ في موضع المبنيِّ عليه الذي يرفعُه، فأدخلتَه عليه كما أدخلتَه على قولك: «قد عرفتُ لَزَيْدٌ خيرٌ منك».

وإنّما جاز هذا فيه مع الاستفهام لأنّه في المعنى مستفهَم عنه، كما جاز لك أن تقول: «إنّ زيدًا فيها وعمرٌو». ومثله: ﴿أنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ورَسُولُهُ﴾[1]. فابتدأ لأنَّ معنى الحديث حينَ قال: إنّ زيدًا منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، ولكنّه أَكّدَ بـ «إنّ»، كما أَكّدَ فأَظهرَ «زيدًا» وأَضمره.

والرفعُ قولُ يونُسَ.

فإن قلت: «قد عرفتُ أبو من زيدٌ» لم يجز إلاّ الرفعُ، لأنك بدأتَ بما لا يكون إلاّ استفهاماً وابتدأته ثم بنيتَ عليه، فهو بمنزلة قولك: «قد علمتُ أَأَبوك زيدٌ أم أبو عمرو».

فإن قلت: «قد عرفتُ أَبَا مَنْ زيدٌ مَكْنِيٌّ»، انتصب على «مَكنِيّ»، كأنّك قلت: «أَبَا مَنْ زيدٌ مَكنيٌّ»، ثمّ أدخلتَ «عَرفتُ» عليها. ومثله قولك: «قد علمتُ أَأَبَا زيد تُكْنى أم أبا عمرو»؟ كأنّك قلت: «أَأَبَا زيد تُكْنى أم أبا عمرو»؟ ثمّ أدخلتَ عليه «علمتُ» كما أدخلتَه عليه حين لم يكن ما بعده إلاّ مبتدأ، فلا يَنتصب إلاّ بهذا الفعل الآخِر، كما لم يكن في الأوّل إلاّ مبتدأ.

وإذا قلت: «قد عرفتُ زيدًا أبو من هو»، قلت: «قد عرفتُ زيدًا أبا من هو مَكنيٌّ». ومَن رفع «زيد» ثَمّةَ رَفَعَ «زيدًا» هاهنا. ونَصَبَ الآخِرَ كما نَصبه حين قال: «قد عرفتُ أَبا مَنْ أنت مَكنيٌّ»، وكأنه قال: «زيدٌ أبا من هو مكنِيٌّ». ثم أدخل الفعل عليه، وكأنّه قال: «زيدٌ أَأَبا بِشْرٍ يُكْنَى أم أبا عمرو»، ثم أَدخل الفعل عليه، وعَمِلَ الفعلُ الآخِرُ حين كان بعد ألف الاستفهام.

وتقول: «قد عرفت زيدًا أَبُو أَيِّهم يُكْنَى به»، و «علمتُ بِشرًا أَيُّهم يُكْنَى به»، تَرفعه كما تَرفع «أَيُّهم ضربتَه».

وتقول: «أَرَأَيْتَكَ زيدًا أبو مَنْ هو»، و «أَرَأَيْتَكَ عمرًا أَعندك هو أم عند فلان»، لا يَحسن فيه إلاّ النصبُ في «زيد». أَلاَ ترى أَنّك لو قلت: «أرأيتَ أبو من أنت»؟ أو «أرأيت

---

(١) التوبة: ٣.

أزيدٌ ثَمَّ أم فلانٌ»؟ لم يَحسن، لأنَّ فيه معنى: أَخْبِرني عن زيد، وهو الفعل لا يَسْتَغْنِي السكوتُ على مفعوله الأوّل، فدخولُ هذا المعنى فيه لم يَجعله بمنزلة أَخبرْني في الاستغناء[1]، فعلى هذا أُجْرِيَ وصار الاستفهامُ في موضع المفعول الثاني.

وتقول: «قد عرفتُ أَيَّ يومِ الجُمُعَةُ»، فتَنصب على أَنّه ظرفٌ، لا على «عرفتُ». وإنْ لم تَجعله ظرفًا رفعتَ.

وبعضُ العرب يقول: «لقد علمتُ أيَّ حينٍ عُقْبَتي»[2]، وبعضهم يقول: لقد علمتُ أَيُّ حين عُقْبَتي». وأما قوله [من البسيط]:

١٩٥ - حتّى كأَنْ لم يكنْ إلاّ تَذَكُّرُهُ والدهرُ أَيَّتَمَا حالٍ دَهاريرُ

---

(١) قال السيرافي: «يعني دخول معنى «أخبرني» في «أرأيتك» لم يمنعه من أن يكون له مفعولان، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى «أخبرْني». وقيل: أراد: فدخول «أخبرني» في «أرأيت» لم يجعله مقتصرًا به على مفعوله الأول، كما يجوز أن يقتصر على النون والياء في قولك: «أخبرني». وقال بعضُهم: في النسخ غلط، وإنّما أراد أن يقول بمنزلة «رأيت» في الاستغناء».

(٢) العُقبة: النوبة في الركوب. وظاهر سياق كلام سيبويه أنّ هذا القول هو كلام لا شعر، ولهذا لم يشرحه أكثر شرّاح شواهده، ولم يورده أحد منهم في الأبيات إلاّ أبو جعفر النحاس، وهو من رجز الراجز:

أَأَنْتِ يا بسيطةُ التي التي هَيَّنيكِ في المقيلِ صُحْبتي
لقد علِمتُ أيَّ حينٍ عُقْبَتي هي التي عند الهجيرِ قالتِ
إذا النجوم في السماءِ ولَّتِ

(انظر: خزانة الأدب ٩/ ١٦٢ - ١٦٣).

١٩٥ - **التخريج**: البيت لحريث بن جبلة العذريّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٠؛ وله أو لعثير بن لبيد العذري في لسان العرب ٤/ ٢٩٤ (دهر)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤١؛ والخصائص ٢/ ١٧١؛ وسمط اللآلي ص ٨٠٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٦.

اللغة: الدهارير: الدهر ليس له واحد من لفظه، أو واحده دَهْرٌ على غير قياس.

المعنى: عمر الإنسان قصير جداً، والدهر كثير التقلُّب حتى لكأن الإنسان لم يمرَّ في الدنيا إلا ذكره.

الإعراب: «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل مخفّف أصله (كأنَّ)، واسمه ضمير الشأن المحذوف. «**لم**»: حرف جازم. «**يكن**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون، وكان هنا تامة. «**إلا**»: حرف حصر. «**تذكُّره**»: فاعل للفعل (يكن). «**والدهر**»: الواو: تجوز فيها الحالية، وتجوز فيها الاستئنافية، و «الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**أيتما**»: «أية»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق

فإِنَّما هو بمنزلة قولك: «والدهرُ دَهاريرُ كلَّ حالٍ وكلَّ مرةٍ»، أي: في كلّ حال وفي كلّ مرَّة، فانتَصب لأنه ظرف، كما تقول: «القتالُ كلَّ مرّة، وكلَّ أحوالِ الدَّهر».

= بـ(دهارير) لأنها بمعنى (متغيّر) و«ما»: زائدة. «حالٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «دهاريرُ»: خبر للمبتدأ (الدَّهرُ).

وجملة «حتى كأنه لم يكن إلا تذكره»: استئنافية لا محل لها، وجملة «لم يكن إلا تذكُّره»: خبر (كأن) محلها الرفع. وجملة «الدهر دهارير»: يجوز فيها الحالية والاستئنافية.

والشاهد فيه: نصبه (أيَّتما) على الظرف، والعامل فيه (دهارير).

هذا باب من الفِعْلِ سُمي الفعلُ فيه بأَسماءٍ لم تؤخَذْ من أَمْثلة الفعل الحادث(١)

وموضعُها من الكلام الأمرُ والنَّهْيُ، فمنها ما يَتعدّى المأمورَ إلى مأمورٍ به، ومنها ما لا يَتعدّى المأمورَ، ومنها ما يَتعدَّى المَنهيَّ إلى مَنهيّ عنه، ومنها ما لا يَتعدّى المَنهيَّ.

أَمّا ما يَتعدّى فقولك: «رُوَيْدَ زيدًا»، فإنّما هو اسم: «أَرْوِدْ زيدًا». ومنها «هَلُمَّ زيدًا»، إنّما تريد: هاتِ زيدًا. ومنها قول العرب: «حَيَّهَلَ الثَّريدَ». وزعم أبو الخَطّاب أنَّ بعض العرب يقول: «حَيَّهَلَ الصَّلاة»، فهذا اسمُ «ائتِ الصلاة»، أي: ائتوا الثريدَ، وأْتوا الصَّلاةَ.

ومنه قوله [من الرجز]:

١٩٦ - تَـــراكِهـــا مـــن إبـــلٍ تَـــراكِهـــا [أمــا تَـرى المــوتَ لــدى أوراكهــا]

---

(١) أي: اسم فعل الأمر.

١٩٦ - التخريج: الرجز لطفيل بن يزيد في خزانة الأدب ٥/ ١٦٠، ١٦٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٠٥ (ترك)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٣٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٩٤؛ وشرح المفصّل ٤/ ٥٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٧.

الإعراب: «**تراكها**»: اسم فعل أمر بمعنى «اترك» مبنيّ على الكسرة، والفاعل: أنت، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «من إبل»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من المفعول به. «**تراكها**»: كسابقتها. «**أما**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. «**الموت**»: مفعول به منصوب. «**لدى**»: ظرف متعلّق بمحذوف حال من الموت، وهو مضاف. «**أوراكها**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جر بالإضافة.

وجملة (تراكها من إبل. . .) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (تراكها) الثانية: توكيد للجملة الأولى، أو استئنافية وجملة (ترى): لا محل لها لأنها استئنافية. =

فهذا اسم لقوله لهُ: اتُركْها. وقال [من الرجز]:

١٩٧ - مَنَاعِهَا من إبلٍ مَنَاعِهَا [ألا ترى الموت لدى أرباعها]

وهذا اسم لقوله له: «امنَعْها».

وأَمّا ما لا يَتعدّى المأمورَ ولا المَنهيَّ إلى مأمورٍ به ولا إلى منهيّ عنه، فنحوُ قولك: «مَهْ»، و «صَهْ»، و «آهٍ» و «إيهٍ»، وما أَشبه ذلك.

واعلم أَنَّ هذه الحروف التي هي أسماءٌ للفعل لا تَظهرُ فيها علامةُ المضمر، وذلك أنّها أسماءٌ، وليست على الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفي يومِك، ولكنَّ المأمور والمنهيّ مضمَرانِ في النِّية. وإنّما كان أصلُ هذا في الأمر والنهي وكانا أَوْلَى به، لأنهما لا يكونانِ إلاّ بفِعل، فكان الموضعُ الذي لا يكون إلاّ فِعلاً أَغلبَ عليه[1].

= **والشاهد فيه قوله**: «تراكها» مرتين، حيث اشتقّ من الفعل الثلاثيّ الذي هو «ترك يترك» اسماً على وزن «فعالِ»، واستعمله بمعنى فعل الأمر، وبناه على الكسر.

١٩٧ - التخريج: الرجز لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/١٦١؛ وشرح المفصل ٤/٥١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢؛ والمقتضب ٣/٢٦٩.

اللغة: مناع: اسم فعل أمر بمعنىٰ امنع. الأرباع: جمع ربع، وهو المنزل والدار بعينها.

المعنى: امنع مسير هذه الإبل إلى هذه الديار لأن موتها محقق فيها.

الإعراب: «**مناعها**»: اسم فعل أمر مبني بمعنى امنع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**من إبل**»: جار ومجرور متعلقان باسم فعل الأمر. «**مناعها**»: توكيد لفظي لا محل له من الإعراب. «**ألا**»: للاستفتاح والتنبيه. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**الموت**»: مفعول به منصوب. «**لدى**»: ظرف مكان متعلق بالفعل ترى. «**أرباعها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «مناعها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ألا ترى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مناعها»: حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اسم فعل أمر، وبناه على الكسر.

(١) قال السيرافي: «يعني أنّ هذه الأسماء التي ذكرها في هذا الباب لا تقع إلاّ في الأمر والنهي، لا يجوز أن تقول: «أعجبني مناع زيدًا»، ولا «هذا رويد زيدًا» كما تقول: «أعجبني منعك زيدًا».

وهي أسماءُ الفعل، وأُجريت مُجرى ما فيه الألفُ واللام، نحو: «النَّجاءَ»، لئلاّ يخالِفَ لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الأمر والنهي[٣]. ولم تَصَرَّفْ تَصرُّفَ المصادر، لأنَّها ليست بمصادر، وإنَّما سُمّي بها الأمرُ والنهي، فَعمِلَتْ عملَهما ولم تجاوِزْ، فهي تقوم مقام فِعْلِهما.

---

(٣) قال السيرافي: «يعني أنها جُعلت مفردة غير مضافة، كما أنّ النجاء مفرد غير مضاف، حتى لا ينخفض ما بعدها، وينتصب ما بعد الأمر والنهي ولا ينخفض».

هذا باب متصرَّف «روَيْدَ»

تقول: «رُوَيْدَ زيدًا»، وإنَّما تريد: أَرْوِدْ زيدًا.

قال الهُذَليّ [من الطويل]:

١٩٨ ـ رُوَيْـدَ عَلِيًّـا جُـدَّ مـا ثَـدْيُ أُمِّهِـمْ إلينـا ولكـنْ بُغْضُهُـمْ مُتمـايِـنُ

---

١٩٨ ـ **التخريج**: البيت لمالك بن خالد الهذليّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٠؛ وللمعطل الهذلي في معجم ما استعجم ٣/ ٧٣٧؛ ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩٦ (مأن)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٤٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٨٩ (رود)، ١٣/ ٤٢٦ (مين)؛ والمقتضب ٣/ ٢٠٨، ٢٧٨.

اللغة: رويد: اسم فعل أمر بمعنى «أمهل». جُدّ: قطع. ثدي أمّهم إلينا: أي بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم، وهم منقطعون بها إلينا. المين: الكذب.

المعنى: يقول: أمهل علياً، إنّ بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأمّ، وهم منقطعون إلينا بها وإن كان في كرههم كذب.

الإعراب: «رويد»: اسم فعل أمر بمعنى: «أمهل» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «علياً»: مفعول به منصوب. «جدّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «ما»: زائدة. «ثدي»: نائب فاعل. «أمّهم»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «إلينا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (جُدَّ). «ولكن»: الواو: استئنافيّة، «لكن»: للاستدراك. «بغضهم»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «متماين»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «رويد علياً»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جُدَّ ثدي أمهم»: استئنافيّة لا محل لها. وجملة «ولكن بغضهم متماين»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رويد علياً» حيث نصب اسم الفعل «رويد» مفعولاً به «عليّاً».

وسمعنا من العرب من يقول: «واللّهِ لو أردتَ الدّراهم لأعطيتُك رُوَيْدَ ما الشّعْرَ».

يريد: أَرْوِدِ الشعر، كقول القائل: «لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُك فدَع الشِّعـر»[1].

فقد تبيّنَ لك أنّ «رُوَيْدَ» في موضع الفِعْلِ.

ويكونُ «رُوَيْدَ» أيضًا صفةً، كقولك: «ساروُا سَيْرًا رُوَيْدًا». ويقولون أيضًا: «ساروا رُوَيْدًا»، فيَحذفون «السَّيرَ»، ويجعلونه حالاً به وَصَفَ كلامَه، اجتزاءً بما في صدر حديثه من قول «ساروا»، عن ذكر السَّير.

ومن ذلك قول العرب: «ضَعْهُ رُوَيْدًا»، أي: وَضعًا رُوَيْدًا. ومن ذلك قولك للرجل تراه يُعالِج شيئاً: «رُوَيْدًا»، إنّما تريد: «عِلاجًا رُوَيْدًا». فهذا على وجه الحال إلاّ أَنْ يَظْهَرَ الموصوفُ، فيكونَ على الحال وعلى غير الحال.

واعلم أن «رُوَيْدًا» تلحقها الكافُ وهي في موضع: افْعَلْ، وذلك قولك: «رُوَيْدَكَ زيدًا»، و «رُوَيْدَكُمْ زيدًا». وهذه الكاف التي لحقت [رويدًا] إنّما لحقت لتُبيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ، لأنّ «رُوَيْدَ» تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأُنثى، فإنّما أَدخل الكافَ حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعني بمن لا يعني، وإنّما حذفَها في الأوّل استغناء بعلم المخاطَب أنّه لا يَعني غيرَه.

فلَحاقُ الكاف كقولك: «يا فلانُ»، للرَّجُل حتَّى يُقْبِلَ عليك. وتركُها كقولك للرجل: «أنت تفعلُ»، إذا كان مُقْبِلاً عليك بوجهه مُنْصِتًا لك. فتركتَ يا فلانُ حين قلت: «أنت تَفعَلُ»؛ استغناءً بإقبالِه عليك. وقد تقول أيضًا: «رُوَيْدَكَ»، لمن لا يُخاف أن يَلتبسَ بسِواه، توكيدًا، كما تقول للمقبلِ عليك المُنْصِت لك: «أنتَ تَفعلُ ذاك يا فلانُ»، توكيدًا. وذا بمنزلة قول العرب: «هاءَ»، و «هاءَكَ»، و «هأْ»، و «هأْكَ»، وبمنزلة قولك: «حَيَّهَلَ» و «حَيَّهَلَكَ»، وكقولهم: «النَّجاءَكَ». فهذه الكاف لم تجىء عَلَمًا للمأمورينَ والمَنهيّين المضمَرينَ، ولو كانت عَلَمًا للمضمَرينَ لكان خطأً، لأنّ المضمرينَ هاهنا فاعِلون، وعلامة المضمرينَ الفاعلينَ الواوُ كقولك: «افْعَلُوا». وإنّما جاءت هذه الكافُ توكيدًا وتخصيصاً، ولو كانت اسمًا لكان «النَّجاءَك» مُحالاً، لأنّه لا يُضاف الاسمُ الذي فيه الألف واللام.

وينبغي لمن زعم أنّهنّ أسماءٌ أَنْ يزعُمَ أَنّ كافَ «ذلك» اسمٌ، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أَنْ يزعُمَ أَنّها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبةً انبغى له أن يقول: «ذاك نفسَكَ

(١) قال السيرافي: «قال أبو العباس: هذا رجل مدح رجلاً، فقال الممدوح للمادح هذا القول. وقد يقال: إنّ سائلاً سأل آخر أن يُنشد شعرًا، وكان إنشاده عليه سهلاً، فقال: لو أردت الدراهم التي إعطاؤها صعب لأعطيتك فدعِ الشعر الذي هو سهل تقرّبًا إليه في مبادرته إلى قضاء حاجته».

زيدٌ»، إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول إن كانت مجرورة: «ذاك نفسِك زيدٌ»، وينبغي له أن يقول: إنّ تاءَ «أنتَ» اسمٌ؛ وإنّما تاء «أنتَ» بمنزلة الكاف.

وممّا يدلّك على أنّه ليس باسمٍ قولُ العرب: «أرأيْتَكَ فلانًا ما حالُه»، فالتاءُ علامة المضمر المخاطَب المرفوع، ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنيًا كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبلاً عليك عن قولك: «يا زيدُ»، ولحَاقُ الكاف كقولك: «يا زيدُ»، لِمَنْ لو لم تَقُلْ له «يا زيدُ» استغنيتَ. فإنّما جاءت الكاف في «أرأيتَ» والنّداءُ في هذا الموضع توكيدًا. وما يجيء في الكلام توكيدًا لو طُرِحَ كان مُسْتَغنى عنه، كثير.

وحدّثنا من لا نَتَّهِمُ أنه سمع من العرب من يقول: «رُوَيْدَ نفسِه»، جعَله مصدرًا كقوله: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[1]، وكقولك [من الهزج]:

١٩٩ - عذيرَ الحيِّ [من عَدْوا ... نَ كانوا حيَّةَ الأرضِ]

ونظيرُ الكاف في «رُوَيْدَ» في المعنى لا في اللفظ: «لكَ» التي تجيء بعد «هَلُمَّ»؛ في قولك: «هَلُمَّ لك»، فالكاف ههنا اسمٌ مجرورٌ باللام، والمعنى في التوكيد والاختصاص

---

(١) محمد: ٤.

١٩٩ - **التخريج**: البيت لذي الإصبع العدوانيّ في ديوانه ص ٤٦؛ والاشتقاق ص ٢٦٩؛ والأغاني ٣/ ٨٥؛ وأمالي الزجاجي ١/ ٢٢١؛ والحيوان ٤/ ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧١٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٧ (عذر)، ١٤/ ٢٢٠ (حيا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣ (عدا).

اللغة: العَذِير: العُذر.

المعنى: هاتِ عذراً للحي في قتل بعضهم بعضاً بعد أن كانوا حية الأرض أي أشَدَّ الناس.

الإعراب: «عذير»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: هاتِ عَذِيرَ الحي، ويمكن أن يكون منصوباً على المفعولية المطلقة. أي اعذر عذيرَ الحي. «**الحي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من عدوان**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «الحي». «**كانوا**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه واو الجماعة. «**حيّة**»: خبر «كان» منصوب، وهو مضاف. «**الأرض**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هات عذيرَ الحي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانوا حية الأرض»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه: نصبه (عذيرَ) على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، والتقدير: اعذرْ عذيرَ الحي، ويمكن أن يكون مفعولاً به على تقدير: هاتِ عذيرَ الحي.

بمنزلة الكاف التي في «رُوَيْدَ» وما أشبهها، كأَنه قال: «هَلُمَّ»، ثم قال: إرادتي بهذا لك، فهو بمنزلة «سَقْيًا لك». وإنْ شئت قلت: «هَلُمَّ لي»، بمنزلة «هاتِ لي»، وهَلُمَّ ذاك لك، بمنزلة: أَدْنِ ذاك لك[1].

وتقول فيما يكون معطوفًا على الاسم المضمَرِ في النيّة وما يكون صفة له في النيّة، كما تقول في المظَهر.

أَمّا المعطوف فكقولك: «رُوَيْدَكُمْ أنتم وعبدُ لله»، كأَنّك قلت: «افعلوا أنتم وعبدُ الله»، لأنَّ المضمر في النيّة مرفوع، فهو يَجري مجرى المضمر الذي يبيّن علامتُه في الفعل[2]. فإِن قلت: «رُوَيْدَكم وعبدُ الله»، فهو أيضًا رفعٌ وفيه قُبْحٌ، لأنّك لو قلت: «اذهبْ وعبدُ الله» كان فيه قُبْحٌ، فإِذا قلت: «اذهبْ أنت وعبدُ الله»، حسُنَ. ومثل ذلك في القرآن: ﴿فَاذْهَبْ أَنْت وربُّكَ فقَاتِلاَ﴾[3]، و ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[4].

وتقول: «رُوَيْدَكُمْ أنتم أَنْفُسُكم»، [فيحسُن الكلام]، كأَنك قلت: «افعلوا أنتم أَنفسُكم». فإِن قلت: «رويدَكم أنفسُكم»، رفعتَ وفيها قبحٌ، لأنَّ قولك: «افعلوا أنفسُكم» فيها قبحٌ، فإذا قلت: «أنتم أنفسُكم» حَسُنَ الكلام.

وتقول: «رُوَيْدَكُمْ أجمعون»، و «رُوَيْدَكُمْ أنتم أجمعونَ»، كلٌّ حَسَنٌ لأنَّه يَحسن في المضمر الذي له علامةٌ [في الفعل]. ألا ترى أنك تقول: «قُومُوا أجمعون»، و «قوموا أنتم أجمعونَ».

وكذلك: «رُوَيْدَ» إذا لم تُلْحِقْ فيها الكافَ، تَجري هذا المجرى. وكذلك الحروفُ التي هي أسماءٌ للفعل جميعاً، تَجري هذا المجرى، لحقتها الكافُ أو لم تَلحقها، إلاّ أنَّ

---

(١) قال السيرافي: «يعني أنك إذا قلت: «رويد» فالمعنى تامّ، فإذا زدت الكاف زدتها بعد تمام المعنى لتبيين المخاطب، وإن كانت «رويد» قد أغنتك عن ذلك، كما أنك إذا قلت: هلمّ للمخاطب، استغنى الكلام به وتمّ، فإذا قلت: «هلمّ» فجئت بـ «لك»، فإنما تجيء بها بعد استغناء الكلام عنها وتمامه دونها حرصًا على تبيين المخاطب، وكذا الحال في «سقيًا لك»، غير أن الكاف في «هلمّ إليك» و «سقيًا لك» مجرورة، وفي «رويدك» لا موضع لها من الإعراب».

(٢) أي إنّ الضمير المستتر في الفعل يجري مجرى الضمير الظاهر فيه، فلا يعطف عليه إلاّ بعد الفصل.

(٣) المائدة: ٢٤.

(٤) البقرة: ٣٥؛ والأعراف: ١٥.

«هَلُمَّ» إذا لحقتْها «لك»، فإنْ شئت حملتَ «أجمعين» و «نفسَك» على الكاف المجرورة، فتقول: «هَلُمَّ لكم أجمعين» و «هَلُمَّ لكم أنفسِكم». ولا يجوز أن تَعْطِفَ على الكاف المجرورة الاسمَ، لأنّك لا تَعْطِفُ المُظْهَرَ على المضمر المجرور. ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول: «هذا لك نفسِك ولكم أجمعين»، ولا يجوز أن تقول: «هذا لك وأَخيك». وإن شئت جعلت الصفة والمعطوف على المضمر المرفوع في النيّة، فتقولُ: «هَلُمَّ لك أنتَ وأَخوك»، و «هَلُمَّ لكم أجمعونَ». كأنّك قلت: «تَعالَوْا أنتم أجمعون»، و «تعالَ أنت وأخوك». فإن لم تُلْحِقْ «لك» جرت مجرى «رُوَيْدَ».

وهذا باب من الفعل سُمِّي الفعلُ فيه بأسماء مضافةٍ[١]

ليستْ من أمثلة الفِعل الحادثِ، ولكنّها بمنزلة الأسماء المفرَدةِ التي كانتْ للفعل، نحو: «رُوَيْدَ» و «حَيَّهَلَ»، ومجراهنّ واحد، وموضعهنّ من الكلام الأمرُ والنهيّ إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهيّ.

وإنّما استوتْ هي و «رُوَيْدَ» وما أَشْبَه «رُوَيْدَ» كما استَوى المفرَدُ والمضافُ إذا كانا اسمينِ، نحوُ: «عبدِ الله وزيدٍ»، مجراهما في العربيّة سواءٌ.

ومنها ما يَتعدّى المأمورَ إلى مأمورٍ به، ومنها ما يَتعدّى المنهيَّ إلى منهيٍّ عنه، ومنها ما لا يَتعدّى المأمورَ ولا المنهيَّ.

فأما ما يَتعدّى المأمورَ إلى مأمورٍ به فهو قولُك: «عَلَيْكَ زيدًا»، و «دُونَكَ زيدًا»، و «عِنْدَكَ زيدًا»، تَأْمُرُه به. حدّثنا بذلك أبو الخطاب.

وأمّا ما تَعدّى المنهيَّ إلى منهيّ عنه فنحو قولك: «حَذَرَكَ زيدًا»، و «حَذارِكَ زيدًا»، سمعناهما من العرب[٢].

---

(١) أي: أسماء الأفعال المنقولة عن ظرف أو جار ومجرور.

(٢) قال السيرافي ما ملخصه: رد عليه أبو العباس المبرد هذا اللفظ من وجهين أحدهما: أن قولك: «حَذَرَك» إنّما هو: احْذَرْ، وقد جعله سيبويه نَهْيًا. فإن قيل: فمعنى «احْذَر»: لا تَدْنُ، قيل: وكذلك «عليك» معناه: لا يفوتَنّك. وكل ما أَمرْتَ به، فأنت ناهٍ عن خلافه، فإنْ كان ذلك كذلك، فلا وجه للتفصيل بين الأمر والنهي. والوجه الآخر: أنّه وضع في هذا الباب ما لم يُؤْخَذْ من أمثلة الفعل، و «حَذَرَك» مأخوذ من الحذر، فهو خارج من هذا الباب. وقال السيرافي ردّاً على المبّرد في ذلك: إنّ ألفاظًا من ألفاظ الأمر الأكثر في عادة الجمهور أن يقال: نهي، وإن كان بلفظ الأمر، كقولك: تجنّبْ، واحْذَر، وابعدْ؛ فإنّما يقال نهاه عنه، فجرى سيبويه على اللفظ المعتاد. وأمّا الوجه الآخر، فإنّما غَرَضُ سيبويه في هذا الباب تفصيلُ المضاف من المفرد الذي قبله، وقد ترجم الباب بقوله: بأسماء مضافة».

وأمّا ما لا يَتعدّى المأمورَ ولا المنهيَّ فقولك: «مكانَك» و «بَعدك»، إذا قلت: تأخَّرْ أو حذَّرتَه شيئًا خَلْفَه. وكذلك «عِنْدَكَ»، إذا كنتَ تُحذِّرُه من بين يديْه شيئاً أو تأمرُه أن يتقدَّمَ. وكذلك «فَرَطَك» إذا كنت تحذِّرُه من بين يديْه شيئاً أو تأمره أن يتقدّم. ومثلها «أَمامَك» إذا كنت تحذِّره أو تُبصِّره شيئاً. و «إليك» إذا قلت: تنَحَّ. و «وَراءَك» إذا أردت: افْطَنْ لما خَلْفَك.

حدّثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب مَنْ يقال له: «إليْكَ»، فيقول: «إلَيَّ». كأنَه قيل له: «تنَحّ». فقال: «أتنَحّى». ولا يقال «دوني» ولا «عليَّ» هذا [النحو] إنّما سمعناه في هذا الحرف وحدَه، وليس لها قوّةُ الفعل فتقاسَ.

واعلم أنَّ هذه الأسماءَ المضافة بمنزلة الأسماء المفرَدة في العطف والصفاتِ، وفيما قَبُحَ فيها وحَسُنَ، لأنَّ الفاعل المأمور والفاعل المنهيّ في هذا الباب مضمرانِ في النيّة.

ولا يجوز أن تقول: «رُوَيْدَهُ زيدًا»، و «دُونَهُ عمرًا» تريد به غيرَ المخاطَب، لأنّه ليس بفعلٍ ولا يَتصرَّف تصرُّفَه. وحدَّثني من سمعه أنّ بعضَهم قال: «عليه رجلاً لَيْسَنِي». وهذا قليلٌ شبّهوه بالفعل.

وقد يجوز أن تقول: «عليكم أَنْفُسِكم، وأجمعينَ»، فتحملَه على المضمر المجرور الذي ذكرتَه للمخاطبة[1]، كما حملتَه على «لك» حين ذكرتَها بعد «هَلُمَّ»، ولم تَحمل على المضمر الفاعلِ في النيّة، فجاز ذلك.

ويدلّك على أنّك إذا قلت: «عَلَيْكَ» فقد أَضمرت فاعلاً في النيّة، وإنّما الكافُ للمخاطبة، قولُك: «عَلَيَّ زيدًا»، وإنّما أدخلتَ الياءَ على مِثْلِ قولك للمأمور: «أَوْلِنِي زيدًا». فلو قلت: «أنت نفسُك» لم يكن إلاّ رفعًا، ولو قال: «أنا نفسي» لم يكن إلاّ جرًّا. أَلا ترى أَنَّ الياءَ والكاف إنما جاءَتا لتَفصِلا بين المأمور والآمر في المخاطبة. وإذا قال: «عليكَ زيدًا» فكأنّه قال له: «ائتِ زيدًا». ألا ترى أنَّ للمأمور اسمينِ: اسمًا للمخاطبة مجروراً، واسمَه الفاعلَ المضمر في النيّة، كما كان اسم فاعل مضمَر في النية حين قلت: عليَّ. فإذا قلت: «عليك» فله اسمان: مجرورٌ ومرفوعٌ. ولا يَحسن أن تقول: «عليك وأَخيك»، كما لا يحسن أنْ تقول: «هَلُمَّ لك وأخيك».

---

(١) أي: للخطاب.

وكذلك: «حَذَرَكَ»، يدلّك على أنّ «حَذَرَكَ» بمنزلة «عليك»، قولك: «تحذيري زيدًا»، إذا أردتَ «حَذِّرْني زيدًا». فالمصدرُ وغيره في هذا الباب سواءٌ.

ومن جعل «رُوَيْدًا» مصدرًا، قال: «رُوَيْدَكَ نفسِك»، إذا أراد أن يَحمل «نفسَك» على الكاف، كما قال: «عليك نفسِك» حين حَمَلَ الكلامَ على الكاف. وهي مثلُ: «حَذَرَكَ» سواءٌ، إذا جُعلتْ مصدرًا؛ لأنَّ الحَذَرَ مصدرٌ وهو مضافٌ إلى الكاف. فإن حملتَ نفسَك على الكاف جررتَ، وإن حملتَه على المضمر في النيّة رفعتَ. وكذلك: «رُوَيْدَكُمْ»، إذا أردت الكاف تقول: «رُوَيْدكُمْ أجمعينَ».

وأمّا قولُ العرب: «رُوَيْدَكَ نفسَك»، فإنّهم يَجعلون «النفسَ» بمنزلة «عبد الله» إذا أمرته به، كأنّك قلت: «رُوَيْدَكَ عبدَ الله»، إذا أردت: أَرْوِدْ عبدَ الله.

وأمّا «حَيَّهَلك» و «هاءَكَ» وأخَواتُها، فليس فيها إلاّ ما ذكرنا، لأنّهن لم يُجْعَلْنَ مَصادر(١).

واعلم أَنَّ ناساً من العرب يَجعلون «هَلُمّ» بمنزلة الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل، يقولون: «هَلمَّ»، و «هَلُمِّي»، و «هَلُمَّا»، و «هَلُمُّوا».

واعلم أنّك لا تقول: «دُوني»، كما قلت: «عَلَيَّ»(٢)، لأنّه ليس كلُّ فعل يجيء بمنزلة «أَوْلِني» قد تَعدّى إلى مفعولين، فإنّما «عَلَيَّ» بمنزلة «أَوْلِني»، و «دُونَكَ» بمنزلة «خُذْ». لا تقول: «آخِذْنِي درهمًا» ولا «خُذْنِي درهمًا».

واعلمْ أنّه لا يجوز لك أن تقول: «علَيهِ زيدًا»(٣)، تريد به الأمرَ، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت: «لِيَضربْ زيدًا»، لأنّ «علَيهِ» ليس من الفعل، وكذلك «حَذَرَهُ زيدًا» قبيحةٌ،

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: يعني أنّ الكاف في هذه الأشياء لا موضع لها، وإنّما هي للخطاب. أراد الفرق بين «رويدك» و «حيّهلك» بأن «رويدك» قد تكون الكاف فيه مرّة للخطاب، فتكون بمنزلة «حيهلك»، ومرّة في موضع جرّ، فتكون بمنزلة «عليك» و «حذرك».

(٢) أي: إن صح أن تأمر نفسك بقولك: «عليّ» فلا يصح أن تأمر نفسك بقولك: «دوني».

(٣) اعترض على سيبويه بقوله تعالى: ﴿عليه أن يُطوّف بهما﴾ [البقرة: ١٥٨] وبقول النبي (ﷺ): «فعليه بالصوم».
انظر هذا الاعتراض والرد عليه في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٠١.

لأنّها ليست من أمثلة الفعل. فإنّما جاء: «تَحذيري زيدًا» لأنَّ المصدر يَتصرّف مع الفعل، فيصيرُ «حَذَرَك» في موضع: احْذَرْ، و «تَحذيري» في موضع: «حَذِّرني»؛ فالمصدرُ أبدًا في موضع فِعْلِه. و «دُونَك» لم يؤْخذ من فعلٍ، ولا «عِنْدَك»، فإنّما تنتهـــي فيها حيث انتهتِ العربُ.

واعلم أنّه يَقبح: «زيدًا عَلَيْكَ»، و «زيدًا حَذَرَكَ»، لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقَبُحَ أن يَجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أنْ تقول: «زيدًا»، فتنصبَ بإضمارك الفعلَ ثم تَذكرُ «عليك» بعد ذلك، فليس يَقْوَى هذا قوّةَ الفعل، لأنه ليس بفِعل، ولا يتصرّف تصرّفَ الفاعل الذي في معنى «يَفْعَلُ».

هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفِعل المستعمَل إظهاره إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل[1]

وذلك قولك: «زيدًا»، و «عمرًا»، و «رأسَه». وذلك أنّك رأيت رجلاً يَضْرُبُ أو يَشْتِمُ أَو يَقتل، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ له بعمله، فقلت: «زيدًا»، أَي: أَوْقعْ عملَك بزيدٍ. أو رأيتَ رجلاً يقول: أَضْربُ شرَّ الناسِ، فقلتَ: «زيداً». أو رأيتَ رجلاً يحدّثُ حديثاً فقَطَعَهُ، فقلتَ: «حديثَك». أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ فقلت: «حديثَك». استغنيتَ عن الفعل بعلمه أنّه مستخبَرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه.

وأَمّا النَّهيُ فإِنَّه التحذيرُ، كقولك: «الأَسَدَ الأَسَدَ»، و «الجِدارَ الجِدارَ»، و «الصبيَّ الصبيَّ»، وإنّما نهيتَه أن يَقرَبَ الجِدارَ المَخوفَ المائِلَ، أو يَقربَ الأَسدَ، أو يوطىء الصبيَّ. وإن شاء أَظْهَرَ في هذه الأشياء ما أَضمَر من الفعل، فقال: «اضربْ زيدًا»، و «اْشتمْ عَمْرًا»، و «لا تُوطِىء الصبيَّ»، و «اْحذَرِ الجِدارَ»، و «لا تَقرب الأسدَ». ومنه أيضاً قوله: «الطَّريقَ الطريقَ»، إنْ شاء قال: «خَلِّ الطريقَ»، أو «تَنَحَّ عن الطريق». قال جرير [من البسيط]:

٢٠٠ - خَلِّ الطريقَ لمن يَبْنِي المَنَارَ به ... واْبْرُزْ بِبَرْزَةَ حيث اْضطَرَّكَ القَدَرُ

ولا يجوز أن تُضْمِرَ: تنحَّ عن الطريق لأنّ الجارّ لا يُضْمَرُ، وذلك أَنَّ المجرورَ داخلٌ

(١) قال السيرافي ما ملخصه: اعلمْ أن الإضمار على ثلاثة أوجه: وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار مثل قولك: «إياك وأن تقرب الأسد»، فلا يحسن إظهار ما نصب «إياك». ووجه لا يجوز أن تضمر العامل فيه كأن تقول مبتدئًا: زيدًا، من غير سبب يجري ولا حال دالة على معنى. ووجه يجوز فيه الإضمار وعدمه، وهو ما عقد له الباب».

٢٠٠ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١/ ٢١١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٠ (برز)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٠٧؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ٧٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨١؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٠.

في الجارّ غيرُ مُنْفَصِلٍ، فصار كأنه شيءٌ من الاسم، لأنه مُعْاقِبٌ للتنوين، ولكنَّكَ إن أَضمرتَ أضمرتَ ما هو في معناه ممّا يَصِلُ بغير حرفِ إضافةٍ، كما فعلتَ فيما مضى.

واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول: «زيدٌ»، وأنت تريدُ أن تقول: «لِيُضْرَبْ زيدٌ»، أو «لِيَضْرِبْ زيدٌ»، إذا كان فاعلاً، ولا «زيدًا»، وأنت تريد «لِيَضربْ عمرو زيدًا». ولا يجوز: «زيدٌ عمرًا»، إذا كنتَ لا تُخاطِبُ زيدًا، إذا أردتَ «لِيَضْرِبْ زيدٌ عمرًا»، وأنت تخاطِبُني، فإنَّما تريد أَنْ أُبْلِغَه أنا عنك أنّك قد أمرتَه أن يَضْرِبَ عمرًا، وزيدٌ وعمرٌو غائبانِ، فلا يكون أن تُضْمِرَ فِعْلَ الغائبِ. وكذلك لا يجوز «زيدًا»، وأنت تريد أن أُبْلِغَه أنا عنك أن يَضْرِبَ زيداً؛ لأنك إذا أضمرتَ فعل الغائب ظنَّ السامعُ الشاهدُ إذا قلت: «زيداً» أنك تأْمُرُه هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذْ من الفعل، نحوُ قولك: «عَلَيْكَ»، أن يقولوا: «عليه زيدًا»، لئلاَّ يشبَّهَ ما لم يؤخَذْ من أَمثلة الفعل بالفعل. وكرهوا هذا في الالتباس، وضَعُفَ حين لم تُخاطِبِ المأمورَ، كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبَّه «عَلَيْكَ»، و «رُوَيْدَ» بالفعل.

وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب وممّن يوثق به، يَزْعُمُ أنه سَمِعَها من العرب. من ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالهم: «اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذِئبًا»[1] إذا كان يَدْعو بذلك على غنمِ

اللغة: خلِّ: دع. الطريق: سبيل المجد. المنار: ما يهتدى به على الطريق. ابرز: اظهر. برزة: اسم أم عمر بن لجأ.

المعنى: يهجو الشاعر عمر بن لجأ بقوله: دع طريق المجد لأهلها الذين يعرفون مسالكها، وإن اضطرّك القدر إلى الظهور فاظهر بأمّك برزة. وهذا غاية في التحقير.

الإعراب: «**خلِّ**»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**الطريق**»: مفعول به. «**لمن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «خلِّ». «**يبني**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**المنار**»: مفعول به. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يبني». «**وابرز**»: الواو: حرف عطف، «ابرز»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**ببرزة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ابرز». «**حيث**»: ظرف مكان مبنيّ في محلّ نصب متعلّق بـ «ابرز». «**اضطرك**»: فعل ماضٍ، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**القدر**»: فاعل مرفوع.

وجملة «خلِّ الطريق»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ابرز»: معطوفة على الجملة الابتدائيّة. وجملة «اضطرّك القدر»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «خلِّ الطريق» حيث أظهر العامل «خلِّ»، وكان يستطيع إضماره أيضاً.

(١) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في خزانة الأدب ٤/ ١٨؛ ولسان العرب ٨/ ٢١٨ (ضبع)، ١١/ ٧٢٢ (وجل)؛ والمستقصى ١/ ٢٧٢، ٣٤٢.

رجُل[1]. وإذا سألتَهم ما يَعْنُون قالوا: «اللهُمَّ ٱجْمَعْ أو ٱجعلْ فيها ضَبُعًا وذئباً». وكلُّهم يفسِّرُ ما يَنْوِي. وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمَر قد استُعمل في هذا الموضعِ عندهم بِإظهارٍ.

حدّثنا أبو الخطّاب أنّه سمع بعض العرب وقيل له: «لِمَ أَفسدتم مكانكم هذا»؟ فقال: «الصِّبيانَ بأَبِي». كأَنَّه حَذِرَ أن يُلامَ فقال: «لُمِ الصبيانَ».

وحدَّثنا من يوثَق به أن بعض العرب قيل له: «أَمَا بمكانِ كذا وكذا وَجْذٌ»؟ وهو موضعٌ يُمسِكُ الماءَ. فقال: «بَلى، وِجَاذاً». أي: فأَعْرِفُ بها وجاذاً. ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٢٠١ ـ أَخاكَ أَخاكَ إنّ مَنْ لا أخَا لَه كسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاح

---

(١) قال السيرافي: «ذكر أبو العباس المبرد أنه سمع أنّ هذا دعاء له لا دعاء عليه، لأنّ الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا، فأفلتت الغنم. قال: وأما ما وضعه عليه سيبويه فإنه يريد ذئبًا من ههنا وضبعًا من ههنا».

٢٠١ ـ **التخريج**: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩؛ والأغاني ٢٠/ ١٧١، ١٧٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٥، ٦٧؛ والدرر ٣/ ١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٥؛ ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩؛ ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥؛ ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٦٢؛ والخصائص ٢/ ٤٨٠؛ والدرر ٦/ ٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٣٤.

اللغة: ساعٍ: قاصد. الهيجا: الحرب.

المعنى: يجب على الإنسان أن يلزم أخاه في جميع الأمور، لأنّ المرء الذي يتخلّى عن أخيه يكون كالإنسان الذي يذهب إلى الحرب بغير سلاح.

الإعراب: «**أخاك**»: مفعول به منصوب على الإغراء تقديره: «الزم أخاك»، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أخاك**»: توكيد للأولى. «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**من**»: اسم موصول في محل نصب اسم «إنّ». «**لا**»: نافية للجنس. «**أخا**»: اسم «لا» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة. «**له**»: اللام: حرف مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. والتقدير: إنّ الذي لا أخاه موجود. «**كساع**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». «**إلى الهيجا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ساعٍ». «**بغير**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ساعٍ». وهو مضاف. «**سلاح**»: مضاف إليه.

وجملة «... أخاك أخاك» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «إنّ من لا أخا له» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة، أو استئنافيّة. وجملة «لا أخا له» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الاسميّ.

كأنّه يريد: الزَمْ أخاك.

ومن ذلك قولُك: «زيدًا وعمرًا»، كأنّك قلت: «اضربْ زيدًا وعمرًا»، كما قلتَ: «زيدًا وعمرًا رأيتُ».

ومنه قول العرب: «أَمْرَ مُبْكِياتِك لا أمرَ مضحِكاتك»[1]، و «الظِّباءَ على الْبَقَر»[2]. يقول: عليك أَمْرَ مبكياتِك، وخَلِّ الظِّباءَ على البَقرِ.

= **والشاهد فيه**: وجوب الإضمار إذا كُرِّر المغرى به، فـ«أخَاكَ» يلزم نصبه بتقدير: الزم أخاك، و «أخاك» الثاني: توكيد.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٨٢؛ وزهر الأكم ١/ ٨١؛ وفصل المقال ص ٣١٩؛ وكتاب الأمثال ص ٢٢٣؛ والمستقصى ١/ ٣٦٢؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٠، ٣١.

وأصله أن فتاةً كانت لها خالات وعمّات، فكانت إذا زارت خالاتها ألْهَيْنَها وأضْحَكْنَها، وإذا زارت عماتها أدَّبْنَها وأَخَذْن عليها، فقالت لأبيها: إنّ خالاتي يلطفنني، وإنّ عمّاتي يبكينني، فقال أبوها وقد علم القصة: «أمرَ مبكياتِكِ لا أمرَ مُضْحِكاتِكِ». أي: أطيعي أمر من يأمركِ بالصلاح وإن أبكاكِ لثقله عليك، ولا تطيعي أمر من يأمرك بالفساد وإن أضحكك لإعجابك به. ويروى: «أمرُ مبكياتِكِ لا أمرُ مضْحكاتِكِ» برفع «أمر»، أي: أمرُ مبكياتِكِ أولى بالقبول والإتباع من غيره.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في فصل المقال ص ٤٠٠؛ والمستقصى ١/ ٣٣٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٤٤. ويُروى بنصب «الظباء» على إضمار فعل، وبالرفع على الابتداء.

قال الميداني: كان هذا القول في العصر الجاهلي طلاقًا، فكان الرجل إذا قال لامرأته: «الظباءَ على البقر» بانتْ منه، ونصب «الظباءَ» على معنى: اخترتُ، أو أختار الظباءَ على البقر، والبقر كناية عن النساء.

يُضرب عند انقطاع القرابة والصداقة بين الرجلين. وقال الزمخشري: يضرب في النهي عن الدخول بين قوم بعضُهم أولى ببعض، وذلك لأنّ بقر الوحش ترعى مع الظباء».

هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفِعْلُ المستعمَلُ إظهارُه في غير الأمر والنهي

وذلك قولك، إذا رأيتَ رجلاً متوجِّهاً وِجْهَةَ الحاجّ، قاصدًا في هيئة الحاجّ، فقلت: «مَكّةَ وربِّ الكعبة». حيث زَكِنتَ[1] أنه يريد مكّة، كأنّك قلت: يريد مكّة واللّهِ.

ويجوز أن تقول: «مكّةَ واللّهِ»، على قولك: «أَرادَ مكّةَ واللّهِ»، كأنّك أخبرتَ بهذه الصِّفة عنه أنّه كان فيها أمسِ، فقلتَ: «مكة واللّهِ»، أيْ: أراد مكّة إذْ ذاك.

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[2]، أي: بل نَتّبِعُ ملّةَ إبراهيم حنيفًا، كأَنه قيل لهم: «اتّبِعوا»، حين قيل لهم: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارى﴾[3].

أو رأيتَ رجلاً يسدِّدُ سَهْمًا قِبَلَ القِرطاسِ فقلتَ: «القِرطاسَ واللّهِ»، أي: يُصيبُ القِرطاسَ، وإذا سمعتَ وَقْعَ السَّهم في القرطاس قلت: «القرطاسَ واللّهِ»، أي: أصاب القرطاسَ.

ولو رأيت ناسًا يَنظرون الهِلالَ وأنت منهم بَعيدٌ فكبَّروا، لقلتَ: «الهلالَ وربِّ الكعبةِ»، أيْ: أَبصروا الهلالَ. أو رأيتَ ضَرْبًا فقلت على وجهِ التَّفاؤُلِ: «عبدَ الله»، أي: يَقَعُ بعبدِ الله أو بعبدِ الله يكونُ.

ومثلُ ذلك أَنْ ترى رجلاً يريد أن يوقعَ فِعْلاً، أو رأَيتَه في حالِ رجلٍ قد أَوْقَعَ فعلاً، أو أُخبرتَ عنه بفعلٍ، فتقول: «زيدًا». تريد: اضربْ زيدًا، أو أَتَضربُ زيدًا؟

ومنه أنْ ترى الرجلَ أو تُخْبَرَ عنه أنّه قد أَتى أمرًا قد فَعَله فتقول: «أَكلَّ هذا بُخلاً»،

---

(١) زكنت: ظننت.

(٢) البقرة: ١٣٥.

(٣) البقرة: ١٣٥.

أي: أَتَفْعَلُ كلَّ هذا بُخْلاً. وإنْ شئت رفعتَه فلم تحمله على الفعل، ولكنّك تجعله مبتدأً.

وإنما أضمرتَ الفعلَ هاهنا وأنت تخاطِبُ، لأنَّ المخاطَب المُخبَرَ لستَ تجعلُ له فعلاً آخَرَ يعمل في المُخْبَرِ عنه. وأنت في الأمر للغائب قد جعلتَ له فعلاً آخَرَ يعمل، كأنَّك قلت: «قُلْ له لِيَضربْ زيدًا»، أو «قلْ له: اَضربْ زيدًا»؟، أو «مُرْهُ أن يَضْرِبَ زيدًا»، فضَعُفَ عندهم مع ما يَدخل من اللَّبس في أمرٍ واحدٍ أَنْ يُضْمَرَ فيه فِعْلانِ لشيئين[1].

---

(١) أي: إنّ إضمار الفعل مع إرادة الأمر إنّمــا يكون مع المخاطب، ولا يصحّ إضماره مع إرادة الأمر للغائب.

هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ

وذلك قولك: «الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم، إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ». و: «المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به، إنْ خِنْجَرًا فخنجرٌ وإن سيفًا فسيفٌ».

وإن شئتَ أَظهرتَ الفعلَ فقلت: «إن كان خِنْجَرًا فخنجرٌ وإن كان شرًّا فشرٌّ». ومن العرب من يقول: «إنْ خِنجرًا فخِنْجَرًا، وإنْ خيراً فخيرًا وإن شرّاً فشرّاً»، كأَنه قال: إن كان الذي عَمل خيرًا جُزِيَ خيرًا، وإن كان شرًّا جزيَ شرًّا، وإنْ كان الذي قَتَلَ به خنجرًا كانَ الذي يُقْتَلُ به خنجرًا[1].

والرفعُ أكثرُ وأحسن في الآخِرِ؛ لأَنَّك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسُنَ أن تقع بعدها الأسماءُ.

وإنّما أجازوا النصبَ حيث كان النصبُ فيما هو جوابُه، لأنه يُجْزَمُ كما يُجْزَمُ، ولأنّه لا يَستقيم واحدٌ منهما إلاّ بالآخَر، فشبّهوا الجوابَ بخبر الابتداء وإن لم يكن مثلَه في كلّ حالةٍ، كما يشبِّهون الشيءَ بالشيء، وإن لم يكن مثلَه ولا قريباً منه. وقد ذكرنا ذلك فيما مضى[2]، وسنذكره أيضًا إن شاء الله.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: شرح سيبويه هذا المثال على تقدير المعنى لا على تقدير اللفظ، وإلاّ فلا يجوز أن تدخل الفاء في جواب الشرط إذا كان فعلاً ماضيًا. لا تقول: «إن تأتني فأكرمتك» إلاّ أن يكون دعاءً، كقولك: «إن يأتني زيد فأحسنَ اللّهُ جزاءه». فلما كانت الفاء إنّما تدخل على المستقبل وجب أن تقدر ما بعد الفاء مستقبلاً، فتقدير سيبويه، كما علمت، على المعنى لا على حقيقة اللفظ.

(٢) انظر ما قبل الشاهد ١٥٢.

وإذا أَضمرتَ فأن تُضْمِرَ الناصبَ أحسَنُ، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ لهُ أيضًا خبرًا، أو شيئًا يكون في موضع خبره. فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ.

وإن أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربيٌّ حسن، وذلك قولك: «إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خِنْجَرٌ فخِنجَر»، كأنَه قال: إنْ كان معه خنجر حيث قَتَلَ فالذي يُقْتَلُ به خِنجرٌ، وإن كان في أَعمالِهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ. ويجوز أن تجعل «إنْ كان خيرٌ»، على: «إنْ وَقَعَ خيرٌ»، كأنَه قال: إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ.

وزعَمَ يونسُ أنَّ العرب تُنْشِدُ هذا البيتَ لهُدْبَةَ بن خَشْرَمٍ [من الطويل]:

٢٠٢ - فإنْ تَكُ في أموالِنا لا نَضِقْ بها ذِراعاً، وإنْ صَبْرٌ فنَصْبِرُ للصَّبْرِ

---

٢٠٢ - **التخريج**: البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٩٨؛ وخزانة الأدب ٩/٣٣٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٧٦، ٢٧٩، ٢/٧١٥.

اللغة: العقل: الدية. لا نضيق ذراعاً: لا نعجز عن دفعها. الصبر: أن نقتل إنساناً موثقاً، أو هو السجن.

المعنى: إن كان المال فدية لنا عن القتل فنحن مؤدوه، وإن كان السجن، فنحن محتملون، وإن كان لا بد من القتل، فنحن صابرون.

الإعراب: **فإن**: الفاء: حسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **تك**: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدّر على النون المحذوفة، واسمها ضمير تقديره (هي). **في أموالنا**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، وأموال مضاف، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **لا نضق**: «لا»: نافية، و«نضق»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). **بها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل نضق. **ذراعاً**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. **وإن**: الواو عاطفة، و«إن»: حرف شرط جازم. **صبر**: اسم مرفوع لفعل الشرط المقدر يكن. **فنصبر**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«نصبر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). **للصبر**: جار ومجرور متعلقان بالفعل نصبر.

وجملة «**إن تك في أموالنا لا**»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**لا نضق بها ذراعاً**»: جواب شرط جازم لا محلّ لها لعدم اقترانها بالفاء. وجملة «وإن صبر فنصبر»: معطوفة على ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فنصبر للصبر»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «نصبر للصبر»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره نحن، وجملة «تكن هي قائمةً» جملة الشرط لا محل لها، وكذلك جملة (يكن صبر موجوداً).

والشاهد فيه قوله: «إن تك، وإن صبر تكن هي قائمة»: فقد حذف فعل الشرط وقدره، ورفع ما بعده على أنه اسمه، وذلك على طريقة البصريين.

والنصبُ فيه جيّدٌ بالغٌ على التفسير الأوّلِ، والرفعُ على قوله: وإن وقع صَبْرٌ أو إن كان فينا صبرٌ فإنّا نَصبرُ. وأَمّا قول الشاعر، لنُعمانَ بنِ المُنْذِرِ [من البسيط]:

٢٠٣ ـ قد قيل ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا فما اعتذارُكَ من شيءٍ إذا قيلا

فالنصبُ فيه على التفسير الأوّلِ، والرفعُ يجوز على قوله: إنْ كان فيه حقٌّ وإنْ كان فيه باطِلٌ، كما جاز ذلك في: إن كان في أَعمالهم خيرٌ. ويجوز أَيضاً ـ على قوله: إنْ وقع حقٌّ وإن وقع كذبٌ.

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ﴾[1]. ومثل ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالها: «إنْ لا حظِيَّة فلا أَلِيَّةٌ»[2]، أي إن لا تكن له في الناس حَظيّةٌ فإني

---

٢٠٣ ـ **التخريج**: البيت للنعمان بن المنذر في الأغاني ١٥/ ٢٩٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٩٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠، ٩/ ٥٥٢؛ والدرر ٢/ ٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٦١.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**قيل**»: فعل ماضٍ للمجهول. «**ذلك**»: اسم إشارة في محلّ رفع نائب فاعل. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**حقًّا**»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها، و«**إن كذباً**»: الواو: حرف عطف، والبقية تعرب إعراب «إن حقًّا». «**فما**»: الفاء: استئنافيّة، «ما» اسم استفهام في محلّ رفع خبر مقدم. «**اعتذارك**»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**من شيء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«اعتذارك». «**إذا**»: ظرف متعلّق بالخبر. «**قيلا**»: فعل ماضٍ للمجهول، والألف: للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «هو».

وجملة «قد قيل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كان حقًّا فما اعتذارك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط المحذوفة: «فما اعتذارك»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «إن كذبًا»: الشرطية معطوفة على الجملة الشرطية السابقة فهي مثلها، وجوابها مثل جواب السابقة أيضاً. وجملة «ما اعتذارك»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قيلا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إن صدقاً وإن كذباً» حيث حذفت «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطيّة، وبقي الخبر وذلك شائع.

(١) البقرة: ٢٨٠.

(٢) ورد المثل في زهر الأكم ١/ ١٠٠؛ والمستقصى ١/ ٣٧٣؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٦٧؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٥؛ وفصل المقال ص ٢٣٧؛ وكتاب الأمثال ص ١٥٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٩ (ألا)، ١٨٥ (حظا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٠.

والحظِيّة: الحُظوة والمكانة. والأليّة: التقصير. والتقدير في المثَل: إلاّ أكون حظيّة فلا أكون أليّة. وأصله في المرأة تصلف عند زوجها (لا تنال عنده حظوة)، فيقال لها: إن أخطأتك الحظوة فلا تألي أن تتودّدي إليه.

يُضرب في الحثّ على مداراة الناس لنيل ما يُحتاج إليه منهم.

غيرُ أَلِيَّةٍ، كأنَّها قالت في المعنى: إنْ كنتَ ممّن لا يُحْظَى عنده فإني غيرُ أَلِيَّةٍ. ولو عنتْ بالحظيّة نفسَها لم يكنْ إلاّ نصبًا إذا جعلتَ الحظيّةَ على التفسير الأوّل.

ومثلُ ذلك: «قد مررتُ برجلٍ إنْ طويلاً وإنْ قَصيرًا»، و «آمررْ بأيُّهِم أَفْضَلُ إنْ زيدًا وإنْ عمرًا»، و «قد مررتُ برجلٍ قبلُ إن زيدًا وإنْ عمرًا»؛ لا يكون في هذا إلاّ النصبُ، لأنّه لا يجوز أن تحملَ «الطويلَ» و «القصيرَ» على غير الأوّل، ولا «زيدًا» ولا «عمرًا». وأمّا «إنْ حقٌّ وإنْ كَذِبٌ»، فقد تستطيع أن لا تَحمله على الأوّل، فتقولَ: «إنْ كان فيه حقٌّ أو كان فيه كَذِبٌ»، أو إنْ وَقَعَ حقٌّ أو باطِلٌ. ولا يستقيم في ذا أن تريد غيرَ الأوّل إذا ذكرتَه، ولا تستطيعُ أن تقولَ: إنْ كان فيه طويلٌ أو كان فيه زيدٌ، ولا يجوز على «إنْ» وَقَعَ.

وقالتْ ليلى الأخْيَلِيّةُ [من الكامل]:

٢٠٤ - لا تَقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آل مُطَـرِّفٍ إنْ ظـالمًـا أَبَـداً وإنْ مظلـومَـا

---

٢٠٤ - **التخريج**: البيت لليلى الأخيليّة في ديوانها ص ١٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧؛ ولليلى أو لحميد بن ثور في الدرر ٢/ ٨٤؛ ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٢١.

اللغة: آل مطرّف: هم قوم الشاعرة ليلى الأخيليّة. إن ظالماً وإن مظلوماً: أي إن مغيراً وإن طالب ثأر.

المعنى: تحذّر الشاعرة من الإغارة على قومها، لأنّهم أشدّاء لا يستطيع أحد النيل منهم إن كان ظالماً، أو الأخذ بالثأر إن كان مظلوماً.

الإعراب: «**لا**»: الناهية. «**تقربنّ**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتحة لاتصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «**الدهر**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بالفعل «**تقربّن**». «**آل**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**مطرف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**ظالماً**»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها. «**أبداً**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «ظالماً» أو بالفعل «تقربن». «**وإن**»: الواو: حرف عطف، «**إن**»: حرف شرط جازم. «**مظلوماً**»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها.

وجملة «لا تقربنّ...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إن ظالماً وإن مظلوماً» حيث حذف «كان» واسمها بعد «إن» الشرطيّة، وأبقى الخبر المنصوب وحده دالاً على المحذوف، والتقدير هو: «إن كنت ظالماً أو كنت مظلوماً».

وقال ابن همّامٍ السَّلوليّ [من المتقارب]:

٢٠٥ - وأَحضرتُ عُذري، عليه الشهو ... دُ، إنْ عاذِرًا لي وإنْ تارِكا

فَنصَبَه لأنّه عنى الأميرَ المخاطَبَ. ولو قال: إنْ عاذرٌ لي وإنْ تاركٌ، يريد إنْ كان لي في الناس عاذرٌ أو غيرُ عاذرٍ، جاز.

وقال النابغة الذُّبيانيّ [من الكامل]:

٢٠٦ - حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضِنَّةَ كلُّها ... إنْ ظالمًا فيهم وإنْ مظلومَا

---

٢٠٥ - **التخريج**: البيت لعبد الله بن همام السلولي في شرح أبيات سيبويه ١/٢٩٩؛ ولسان العرب ١٣/١٨٨ (رهن).

المعنى: يقول لأميره: لقد أحضرتُ عذري، وعليه شهود يحققونه سواء أكنت عاذراً لي، أم كنت تاركاً غير عاذر.

الإعراب: «**وأحضرتُ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «أحضرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: في محل رفع فاعل. «**عُذري**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم للتعذر، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «**الشهود**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**إنْ**»: حرف شرط جازم. «**عاذراً**»: خبر لـ (كان) محذوفة، والتقدير: إن كنت عاذراً. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بـ (عاذرا). «**وإن**»: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «**تاركاً**»: خبر لـ (كان) محذوفة، والتقدير: وإن كنت تاركاً.

وجملة «أحضرت»: بحسب الواو التي قبلها. وجملة «عليه الشهود»: حالية محلها النصب. وجملة «إن عاذراً مع جواب الشرط المحذوف» حالية محلها النصب، وكذلك جملة «وإن تاركاً مع جواب الشرط المحذوف». أما جملتا «كنت عاذراً»، و «كنت تاركاً» فجملتا الشرط غير الظرفي لا محل لهما.

والشاهد فيه نصب (عاذراً) و (تاركاً) وكلٌ منهما خبر لـ (كان) مضمرة مع اسمها.

٢٠٦ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٠٣؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٩؛ والدرر ٢/٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦؛ والمقاصد النحويّة ٢/٨٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١١٩؛ وهمع الهوامع ١/١٢١.

اللغة: حدبت: عطفت. بطون: ج بطن، وهو دون القبيلة. ضنّة: قبيلة من قبائل قضاعة.

المعنى: إنّ هذه البطون تعطف عليه وتنتصر له إنْ كان ظالماً أو مظلوماً.

الإعراب: «**حَدِبَتْ**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**عليّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«حدبت». «**بطون**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**ضنّة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لمنعه من الصرف للعلميّة والتأنيث. «**كلّها**»: توكيد «بطون» مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. «**إن**»: حرف شرط جازم، فعله محذوف، والتقدير: «إن كان». «**ظالماً**»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «إن كان =

ومن ذلك أيضًا قولك: «مررتُ برجلٍ صالحٍ، وإن لا صالحًا فطالحٌ». ومن العرب من يقول: «إِن لا صالحًا فطالحًا»، كأَنه يقول: «إن لا يكنْ صالحًا فقد مررتُ به أو لقيتُه طالحًا».

وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول: «إن لا صالحٍ فطالحٍ»، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فطالح وهٰذا قبيح ضعيف[1]، لأنك تُضمِر بعد «إنْ لا» فعلاً آخَرَ فيه حذف غيرَ الذي تضمِر بعد «إن لا» في قولك: «إن لا يكنْ صالحًا فطالحٌ». ولا يجوز أن تُضمَر الجارُّ، ولكنَّهم لمّا ذكروه في أوّلِ كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل. وكان هذا عندهم أَقْوَى إِذا أُضمرتْ «رُبَّ» ونحوُها في قولهم [من الرجز]:

٢٠٧ - وبَلْـــدَةٍ ليـــس بهـــا أَنيـــسُ [إلاّ اليعـــافيـــرُ وإلا العيـــسُ]

الحادب». «فيهم»: جار ومجرور متعلقان بـ«ظالماً» «وإن»: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «مظلوماً»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها على نحو ما سبق.

وجملة «حدبت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن ظالماً»: في محل نصب حال. وجملة «وإن مظلوماً»: معطوفة على سابقتها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «إن ظالماً وإن مظلوماً» حيث نصب «ظالماً» و «مظلوماً» بإضمار فعل تقديره: «كان».

(١) قال السيرافي ما ملخصه: قبح سيبويه قول يونس من جهتين: إحداهما: أنك تحتاج إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا. والثانية: أنّ حرف الجرّ يقبح إضماره إلاّ في مواضع قد جعل منه عوض.

٢٠٧ - **التخريج**: الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥ ـ ١٨؛ والدرر ٣/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٥٣؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/ ٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٩١؛ والإنصاف ١/ ٢٧١؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١؛ والجنى الداني ص ١٦٤؛ وجواهر الأدب ص ١٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/ ٣٦٣، ٩/ ٢٥٨، ٣١٤؛ ورصف المباني ص ٤١٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٦؛ ولسان العرب ٦/ ١٩٨ (كنس)، ١٥/ ٤٣٣ (ألا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٥٢؛ والمقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

اللغة: الأنيس: الذي يؤنس به. اليعافير: ج اليعفور، وهو ولد البقرة الوحشيّة أو الغزال. العيس: الإبل البيض.

المعنى: ربّ بلدة بلغتها، فوجدتها خالية من الناس، وليس فيها إلاّ الظباء والإبل البيض.

الإعراب: «وبلدة»: الواو: حرف جرّ شبيه بالزائد، «بلدة»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: «سكنتها». «ليس»: فعل ماض ناقص. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بخبر =

ومن ثَمَّ قال يونسُ: «امْرُر على أَيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو». يعني: إنْ مررتَ بزيد أو مررتَ بعمرو.

واعلمْ أنه لا ينتصِبُ شيءٌ بعد «إنْ» ولا يَرْتَفِعُ إلاّ بفعلٍ، لأن «إنْ» من الحروف التي يُبْنَى عليها الفعلُ، وهي «إن» المجازاةِ، وليست من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء ليُبْنَى عليها الأسماءُ. فإنّما أراد بقوله: «إن زَيْدٍ وإنْ عمرٍو»: إن مررتَ بزيد وإنْ مررتَ بعمرٍو، فَجَرَى الكلامُ على فعلٍ آخَرَ، وانجرَّ الاسمُ بالباء لأنَّه لا يَصِلُ إليه الفعلُ إلاّ بالباء، كما أَنَّه حِينَ نَصَبَه كان مَحْمُولاً على «كانَ» أخرى لا على الفعل الأوّل. ومَنْ رَأَى الجرَّ في هذا قال: «مررتُ برجلٍ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو»، يريد: إنْ كنتُ مررتُ بزيدٍ وإن كنتُ مررتُ بعمرٍو.

ولو قلتَ: «عندَنا أَيُّهم أَفْضَلُ أو عندَنا رجل»، ثم قلتَ: «إنْ زيدًا وإن عمرًا»، كان نصبهُ على «كان»، وإن رفعتَه رفعتَه على «كان»، كأنَّك قلت: «إنْ كان عندنا زيدٌ أو كان عندنا عمرٌو». ولا يكونُ رفعُه على «عندَنا»، من قِبَلِ أنّ «عندنا» ليس بفعلٍ، ولا يجوز بعد «إنْ» أن تبنَى «عندَنا» على الأسماء، ولا الأسماءُ تُبْنَى على «عنده»، كما لم يجزُ لك أن تَبْنِي بَعْدَ «إن» الأسماءَ على الأسماءِ.

واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: «عَبْدَ الله المقتولَ»، وأنت تريد: «كنْ عبدَ الله المقتولَ»[1]، لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنّك لستَ تشير له إلى أحدٍ.

ومن ذلك قول العرب [من الرجز]:

٢٠٨ ـ مِـنْ لَـدُ شَـوْلاً فـإلـى إتْـلائهـا

«ليس» المحذوف. «أنيس»: اسم «ليس» مرفوع. «إلاّ»: حرف حصر. «**اليعافير**»: بدل من «أنيس» مرفوع. «وإلاّ»: **الواو**: حرف عطف، «**إلاّ**»: حرف حصر. «**العيس**»: بدل من «أنيس» مرفوع.

وجملة «وبلدة...» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ليس بها أنيس» الفعليّة: في محلّ جرّ أو رفع نعت «بلدة».

والشاهد فيه قوله: «وبلدةٍ» حيث أعمل «ربَّ» وهي محذوفة، والتقدير: وربَّ بلدةٍ.

(١) قال السيرافي: «لأنه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه إذ يجوز أن يكون على معنى «تولَّ عبد الله المقتول»، و «أحِبَّه»، وما أشبه ذلك، وإنّما يُضمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال».

٢٠٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٦١، ٨/٢٤٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٤/٢٤، ٩/٣١٨؛ والدرر ٢/٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٤٦؛ وشرح =

نَصَبَ لأنَّه أراد زمانًا. والشَّوْلُ لا يكون زمانًا ولا مكانًا فيجوز فيها الجرُّ، كقولك: «مِنْ لَدُ صلاةِ العصرِ إلى وقتِ كذا»، وكقولك: «من لَدُ الحائطِ إلى مكانِ كذا»، فلمَّا أراد الزمانَ حَمَلَ الشَّوْلَ على شيء يَحسُن أن يكون زمانًا إذا عَمِلَ في الشَّوْل، ولم يَحسنْ إلاَّ ذا، كما لم يَحسن ابتداءُ الأسماءِ بعد «إنْ» حَتّى أضمرتَ ما يَحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء. فكذلك هذا، كأَنك قلت: «من لَدُ أَنْ كانتْ شَوْلاً فإلى إتلائها»[1].

وقد جرَّه قومٌ على سَعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر، أي: جعلوا «الشول» بمنزلة المصدر، كأنه قال: «شالت شولاً»، فأضافوا «لَدُ» إلى «الشول» وجعلوه بمنزلة «الحين»، كما تقول: «لَدُ مقدمِ الحاجّ»، فـ «مقدم» مصدرٌ قد جعلوه بمنزلة الحين، وإنّما يريد: حينَ كذا وكذا، وإن لم يكن في قوّة المصادر لأنها لا تتصرّفُ تصرّفَها.

واعلم أَنَّه ليس كلُّ حرف يَظْهَرُ بعده الفعلُ يُحْذَفُ فيه الفعلُ، ولكنّك تُضمِر بعد ما

الأشموني ١/١١٩؛ وشرح التصريح ١/١٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ وشرح المفصل ٤/١٠١، ٨/٣٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٨٤ (لدن)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٢.

اللغة: لد: أي لدن بمعنى «عند». الشول: هو مصدر «شال»، وشالت الناقة بذنبها: رفعته. إتلائها: مصدر «أتلى»، وأتلت الناقة: تبعها ولدها.

المعنى: من وقت أن كانت قد رفعت ذنبها للضراب إلى أن ولدت وتبعها ولدها.

الإعراب: «من لد»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف تقديره «ربّيتها من لد» مثلاً. «**شولاً**»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «من لد أن كانت الناقة شولاً». «**فإلى**»: الفاء: حرف عطف، «**إلى إتلائها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف معطوف بالفاء على متعلّق الجار والمجرور الأول، والتقدير: فاستمرّ إلى إتلائها، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «ربيتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت... شولاً»: في محل جر بالإضافة. وجملة «فاستمر إلى إتلائها»: معطوفة لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «من لد شولاً» حيث حذف «كان» واسمها، وأبقى خبرها «شولاً» وهذا شاذّ، والقياس أن يحذف «كان» واسمها بعد «إن» و «لو» الشرطيتين. وقيل: «شولاً» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «من لد شالت الناقة شولاً».

(١) قال السيرافي ما ملخصه: المعنى أنّ «لَدُ» إنّما تُضاف إلى ما بعده من زمانٍ متّصل به، أو مكان إذا اقترنت بها «إلى»، كقولك: «جَلَسْتُ من لَدُ العَصْرِ إلى وَقْتِ المغرب»، فلما كان «الشَوْل» جمع الناقة الشّائل، لم تصلح أن تكون زمانًا، فأضمر ما يصلح أن يقدّر زمانًا، فكأنّه قال: مِنْ لَدُ أن كانت شَوْلاً. والكون مصدر، والمصادر تُسْتَعمل في معنى الأزمنة، كقولك: «جِئْتُ مَقْدَمَ الحاج، وخِلافَةَ المقتدِر، وصلاةَ العَصْرِ»، على معنى: أوقات هذه الأشياء.

أَضمرتْ فيه العربُ من الحروف والمَواضِعِ، وتُظهِرُ ما أَظهروا، وتُجْرِي هذه الأشياءَ التي هي على ما يَستخفون بمنزلة ما يَحذفون من نفس الكلام وممّا هو في الكلام على ما أَجْرَوْا، فليس كل حرفٍ يحْذَفُ منه شيءٌ ويُثْبَتُ فيه، نحو: «يَكُ»، و «يَكُنْ»، و «لم أُبَلْ وأُبالِ»، لم يَحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إذ كانوا يُثْبِتون فيقولون: في «مُرْ»: «أُومُرْ»، أن يقولوا: في «خُذْ»: «أُوخُذْ»، وفي «كُلْ»: «أُوكُلْ».

فقفْ على هذه الأشياء حيث وقَفوا ثم قِسْ بعدُ.

وأَما قول الشاعر [من الوافر]:

٢٠٩ ـ لَقَد كَذَبَتْك نفسُكَ فاكْذبَنْها ... فإن جَزَعًا وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

فهذا على «إمّا»، وليس على «إنِ» الجزاءِ، وليس على قولك: «إنْ حقًّا وإنْ كذِبًا». فهذا على «إمّا» محمولٌ. ألا ترى أنّك تُدْخِلُ الفاءَ، ولو كانتْ على «إن» الجزاءِ، وقد

---

٢٠٩ ـ **التخريج**: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٦٨؛ والأزهية ص ٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦؛ والدرر ص ١٠٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/١٤٨؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٠٩؛ والجنى الداني ص ٢١٢، ٥٣٤؛ وخزانة الأدب ١١/٨١، ٩٣، ٩٦؛ ورصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح المفصل ٨/١٠١، ١٠٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٩؛ والمقتضب ٣/٢٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٥.

اللغة: إجمال الصبر: هو الصبر الجميل، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق.

المعنى: يُعَزِّي الشاعر نفسه في مقتل أخٍ له قائلاً: كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك فاكذبها في كل ما تمنيك به بعد فإما أن تجزع لفقد أخيك، وذلك لا يجدي عليك شيئاً، وإما أن تجمل الصبر، وذلك أجدىٰ عليك، وقيل إنَّ الشاعر يخاطب امرأة، فروي البيت (فاكذبيها).

الإعراب: «**لقد**»: اللام: للتوكيد، و «قد»: حرف تحقيق. «**كذبتك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، وهذه التاء لا محل لها، والكاف: مفعول به محلها النصب. «**نفسك**»: فاعل مرفوع بالضمة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**فاكذبنها**»: الفاء: استئنافية. و «اكذب»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون: لا محل لها، وها: في محل نصب مفعول به، وأما على رواية (اكذبيها) ففعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة فاعل وها»: مفعول به. «**فإن**»: الفاء: استئنافية، «إن»: مخففة من «إنّ». «**جزعاً**»: اسم «إن» منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف. «**وإن إجمال**»: الواو: حرف عطف، «إن إجمال»: مثل «إن جزعاً». «**صبر**»: مضاف إليه مجرور.

والشاهد في البيت صرَّح به سيبويه واضحاً.

استقبلتَ الكلام، لاحتجتَ إلى الجواب[1]. فليس قولُه: «فإنْ جزعًا» كقوله: «إن حقًا وإن كذبًا»، ولكنّه على قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً﴾[2].

ولو قلت: «فإنْ جزعٌ وإن إجمالُ صَبْرٍ»، كان جائزًا، كأنك قلت: «فإمّا أَمْرِي جَزَعٌ وإمّا إجمالُ صَبْرٍ»، لأنّك لو صحّحتَهما فقلتَ: «إمّا»، جاز ذلك فيها. ولا يجوز طَرْحُ «ما» مِنْ «إمّا» إلاّ في الشعر. قال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ [من المتقارب]:

٢١٠ - سَقَتْه الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ　　وإنْ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

وإنّما يريد: «وإمّا من خريفٍ». ومَنْ أجاز ذلك في الكلام دَخَلَ عليه أن يقول: «مررتُ برجلٍ إن صالحٍ وإن طالحٍ»، يريد «إمّا». وإن أراد «إن» الجزاءِ فهو جائزٌ، لأنه يُضمَرُ الفعلُ الذي يصل بحرف، وأمّا «إمّا» فيجري ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأوّل، ألا ترى أنّك تقول: «قد كان ذلك إمّا صَلاحًا وإمّا فَسادًا»، كأنّك قلت: «قد كان ذلك صَلاحًا أو فَسادًا». ولو قلت: «قد كان ذلك إنْ صلاحًا وإنْ فسادًا» كان النصبُ على «كَانَ» أُخرَى، ويجوز الرفعُ على ما ذكرنا.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: «من قِبَل أنّا لو جعلنا «إنْ» ههنا للجزاء لاحتجنا إلى جواب، لأنّ جواب «إن» يكون فيما بعدها، وقد يكون ما قبلها مغنيًا عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف، كقولك: «أكرمك إن جئتني»، فإن أدخلت عليها فاء أو «ثمّ» بطل أن يكون ما قبلها مغنيًا، فلذلك بطل أن يكون البيت على المجازاة».

(٢) محمد: ٤.

٢١٠ - **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨١؛ والأزهيّة ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٩٣ - ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ص ١٨٠؛ والمعاني الكبير ص ١٠٥٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧، ٢٣٦؛ والجنى الداني ص ٢١٢، ٥٣٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٤٤١؛ والدرر ٦/ ١٢٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٠٢؛ والمنصف ٣/ ١١٥.

اللغة: الرواعد: السحب التي تكون مصحوبة بالرعد. الصيّف: مطر يهطل صيفاً.

المعنى: يتحدّث عن وعل ذكره في أبيات سابقة، فقد هطلت الأمطار في الصيف فشرب منها وارتوى، ولن يعدم الماء في فصل الخريف كذلك.

الإعراب: **سقته**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **الرواعد**: فاعل مرفوع بالضمّة. **من صيف**: جار ومجرور متعلّقان بـ(سقته). **وإن**: الواو: للعطف، «إن»: حرف تفصيل، أصلها (إمّا). **من خريف**: جار ومجرور متعلّقان بـ(سقته). **فلن**: الفاء: للاستئناف، «لن»: حرف نصب ونفي. **يعدما**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، والألف: للإطلاق.

=

ومما يَنتصب على إضمار الفِعل المستَعْمَلِ إظهارُه، قولك: «هَلاَّ خيرًا من ذلك»، و «أَلاَ خيرًا من ذلك»، أو غيرَ ذلك. كأَنك قلت: «أَلاَ تَفعلُ خيرًا من ذلك»، أو «أَلاَ تَفعَلُ غيرَ ذلك»، و «هَلاَّ تأْتِي خيرًا من ذلك». وربّما عَرَضْتَ هذا على نفسك فكنتَ فيه كالمخاطَبِ، كقولك: «هَلاَّ أَفْعَلُ»، و «أَلاَ أَفعلُ».

وإن شئتَ رفعتَه؛ فقد سمعنا رَفْعَ بعضِه من العرب، وممَّن سَمِعَه من العرب. فجاز إضمارُ ما يَرْفَعُ كما جاز إضمارُ ما يَنْصِبُ.

ومن ذلك قولك: «أَوَ فَرَقًا خَيْرًا من حُبٍّ»[1]، أي: أَوَ أَفْرَقُك فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ؟ وإنما حَمَله على الفِعل لأنه سُئل عن فعلِه، فأَجابه على الفعل الذي هو عليه. ولو رَفَعَ جاز، كأَنه قال: «أَوَ أَمْرِي فَرَقٌ خيرٌ من حُبّ»؟

وإنّما انتصب هذا النحوُ على أنّه يكون الرجلُ في فِعْلٍ، فيريد أن ينقله أو ينتقلَ هو إلى فِعْلٍ بآخَرَ. فمن ثمَّ نَصَبَ «أو فَرَقاً»؛ لأنّه أجابَ على أَفرَق وترَكَ «الحُبَّ».

وممّا ينتصِبُ على إضمار الفعل المستعْمَل إظهارُه قولك: «أَلا طعامَ ولو تَمْرًا»؟ كأَنك قلت: ولو كان تَمْرًا، وأْتِني بدابّة ولو حِمارًا. وإن شئت قلت: «أَلاَ طَعامَ ولو تمرٌ»؟، كأَنك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ.

وأحسنُ ما تضْمُرُ فيه أحسنُه في الإظهار. ولو قلت: «ولو حِمارٍ»، فجررتَ، كَـان بمنزلته في «إنْ». ومثلُه قول بعضهم إذا قلتَ: «جئتُك بدرهمٍ»: «فَهلاَّ دينارٍ». وهو بمنزلة «إنْ» في هذا الموضع يُبْنَى عليها الأفعالُ. والرفع قبيح في: «فهلاَّ دينارٌ»، وفي: «ولو حِمارٌ»؛ لأنَّك لو لم تحمله على إضمارِ «يكون» ففِعلُ المخاطب أولى به. والرفعُ في هذا وفي: «ولو حمارٌ»، بعيد، كأَنه يقول: ولو يكون مما يأتيني به حمارٌ.

و «لو» بمنزلة «إنْ»، لا يكون بعدها إلاّ الأفعالُ؛ فإِن سقط بعدها اسمٌ ففيه فِعلٌ

وجملة «سقته»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يعدما»: استئنافية أيضاً، أو تعليلية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «إن من» حيث حذف (ما) في الشطر الثاني، وكان قد حذف (إما) من الشطر الأول، و (إما) تتكرّر، والحذف ضرورة. والصواب قوله «سقته الرواعد إمّا من صيّف وإما من خريف».

(١) قال السيرافي: «هذا كلام تكلم به عند الحجاج رجل قد فعل له فعلاً فاستجاره، فقال الحجاج: «أكلّ هذا حبًّا»؟ أي: فعلتَ كل هذا حبًّا لي؟ قال الرجل مجيبًا له: «أوَفَرَقًا خيرًا من حبٍّ»؟ أي: أوَفعلتَ هذا فَرَقًا فهو أنبل لك وأَجَلّ»؟!

مضمَرٌ في هذا الموضع تُبْنَى عليه الأسماءُ. فلو قلت: «ألاَ ماءَ ولو باردًا»؟ لم يحسن إلاَّ النصبُ، لأنّ «باردًا» صفةٌ. ولو قلت: «ائتِني ببارِدٍ» كان قبيحًا، ولو قلت: «ائتِني بتمر» كان حسنًا، ألا ترى كيف قَبُحَ أن تَضَعَ الصِّفَةَ موضعَ الاسم.

ومن ذلك قولُ العرب: «ادْفَعِ الشرَّ ولو إصْبَعًا»، كأَنه قال: ولو دفعَته إصبعًا، ولو كان إصبعًا. ولا يحسن أن تحملَه على ما يَرْفَعُ؛ لأنّك إن لم تحمله على إضمارِ «يكون» ففعلُ المخاطب المذكور أولى وأقرب، فالرفعُ في هذا وفي «ائتني بدابّة ولو حمارٌ»، بعيدٌ، كأَنه يقول: «ولو يكون مما تأتيني به حمارٌ»، ولو يكون مما تَدفع به إصبعٌ.

ومما يَنتصِب على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه، أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ فتقولَ: «خَيْرَ مَقْدَمٍ». أو يقولَ الرجلُ: «رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا»، فتقولَ: «خيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا وخيرًا وما سرّ». وإن شئت قلت: «خير مَقْدَمٍ»، و «خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا».

أمّا النَّصبُ فكأَنَّه بناه على قوله: «قَدِمْتُ»، فقال: «قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ»، وإن لم يُسْمَعْ منه هذا اللفظُ، فإِنَّ قدومَه ورؤيتَه إِيّاه بمنزلة قوله: «قدمتُ». وكذلك إن قيل: «قَدِم فلانٌ»، وكذلك إذا قال: «رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا»، فتقول: «خيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا». فإِذا نصبَ فعلى الفعل.

وأمّا الرفع فعلى أنه جعل ذلك أمرًا ثابتًا، ولم يرد أن يحمله على الفعل، وجعله مبتدأً أو مبنيًّا على مبتدأ، فكأنه قال: «هذا خيرُ مَقْدَمٍ»، و «هذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا»، و «هذا خيرٌ وما سَرَّ». ومن ثَمّ قالوا: «مصاحَبٌ مُعانٌ»، و «مبرورٌ مأجورٌ»، كأنه قال: «أنت مصاحَبٌ»، و «أنت مبرور».

فإِذا رفعتَ هذه الأشياءَ فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ[1]، وهو الفعل، والذي أظهرته الاسمُ.

وأما قولهم: «راشدًا مهديًّا»، فإِنهم أضمروا «اذْهَبْ راشدًا مهديًّا». وإن شئتَ رفعتَ كما رفعت «مصاحَبٌ مُعانٌ»، ولكنه كَثُرَ النصبُ في كلامهم، لأنَّ «راشداً مهديًّا» بمنزلة ما

---

(١) قال السيرافي: «يعني أنك إذا رفعت فالذي أضمرت مبتدأ، والذي ظهر هو خبره، والمبتدأ هو الخبر. وإذا نصبت فالذي أضمرت فِعل، والفعل غير الاسم، لأنّ تقدير «مصاحبًا معانًا»: اذهبْ مصاحبًا معانًا».

صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه لَفَظَ بـ «رشِدْتَ» و «هُدِيتَ». وسترى بيان ذلك إن شاء الله. ومثلُه: «هِنيئًا مَرِيئًا».

وإن شئت نصبت فقلت: «مَبرورًا مأجورًا»، و «مصاحَبًا مُعانًا». حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرُهما، كأنَّه قال: «رجعتَ مبرورًا»، و «اْذهبْ مصاحَبًا».

ومما يَنتصب أيضًا على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه، قول العرب: «حَدَّث فلانٌ بكذا وكذا»، فتقولُ: «صادقًا واللَّهِ». أو «أَنشدك شِعرًا»، فتقول: «صادقًا والله»، أي: قالَه صادقًا. لأنَّك إذا أَنشدك فكأنَّه قد قال كذا.

ومن ذلك أيضًا أن ترى رجلاً قد أوْقَعَ أمرًا أو تعرَّض له فتقول: «متعرِّضًا لَعَنَنٍ لم يَعْنِه»[1]، أي: دنا من هذا الأمر متعرِّضًا لعَنَن لم يَعْنِه. وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يُرى من الحال.

ومثله: «بَيْعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ»[2]، وذلك إنْ كنتَ في حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ، فتَدَعُ «أُبايِعُك» استغناءً لما فيه من الحال. ومثله [من الطويل]:

٢١١ - [وعدتَ وكان الخلفُ منكَ سَجِيَّةً] مَواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بيَثْربِ

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد برواية «معترِض لعَنَن لم يَعْنِه» في كتاب الأمثال للسدوسيّ ص ٤٠؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٢٠. وهو برواية «معرِض لعنَن لم يَعْنِه» في لسان العرب ١٣/ ٢٩٠ (عنن).

والعَنَن: الأمر. وهو يُضرب للمعترض فيما ليس من شأنه.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد برواية «الملَسَى لا عُهْدَة»، أو «المَلَسَى لا عهدَة له» في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٥٨؛ وفصل المقال ص ٣٢١؛ وكتاب الأمثال ص ٢٢٥، ٣٤٥؛ ولسان العرب ٣/ ٣١٤ (عهد)، ٦/ ٢٢١ (ملس)؛ والمستقصى ١/ ٣٤٩؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨٣.

والملَطى: البيع بغير رجوع، وكذلك الملسى.

يضرب للرجل يخرج من الأمر سالمًا لا عليه ولا له.

وانظر كتابنا «موسوعة أمثال العرب» ٥/ ٤١٧.

٢١١ - **التخريج**: نسب البيت لأكثر من شاعر، فهو لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب ١/ ٥٨؛ وللأشجعي في لسان العرب ١/ ٢٣١ (ترب)، ٥٩٥ (عرقب)؛ ولعلقمة في جمهرة اللغة ص ١١٢٣؛ وللشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٣؛ وللشماخ أو للأشجعي في الدرر ٥/ ٢٤٥؛ وشرح المفصل ١/ ١١٣ (بروايتين مختلفتين في الصدر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٧٣، ٢٥٣، ١١٩٨؛ والمقرب ١/ ١٣١ (وراجع ديوان الشماخ ص ٤٣٠ - ٤٣٢).

اللغة: الخلف: عدم إنجاز الوعد. السجيّة: الطبع. عرقوب: رجل يضرب به المثل في خلف المواعيد. يثرب: اسم للمدينة المنورة، موضع باليمامة.

كأنه قال: «واعَدْتَني مواعيدَ عرقوبٍ أخاه»، ولكنه ترك «واعدتَني» استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْفِ، واُكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك.

ومن العرب من يقول: «مُتَعرِّضٌ»، ومنهم من يقول: «صادقٌ واللَّهِ». وكلٌّ عربيٌّ.

ومثله: «غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم»، كأنه قال: غضِبْتَ، أو رآه غَضْبانَ، فقال: «غَضَبَ الخيلِ»، فكأَنَّه بمنزلة قوله: «غَضِبْتَ غضبَ الخيلِ على اللُّجم». ومن العرب من يَرفع فيقول: «غَضَبُ الخيل على اللُّجم»، فرفعَه كما رفع بعضُهم: «الظِّباءُ على البَقَرِ».

ومثله أَنْ تسمعَ الرجلَ ذكر رجلاً، فتقول: «أَهْلَ ذاك وأهلَه»، أي: ذكرتَ أهلَه، لأنك في ذكره، فحمله على المعنى. وإن شاء رَفَعَ على هو. ونصبُه وتفسيرُه تفسيرُ «خَيْرَ مَقْدَمٍ».

المعنى: وعدت فأخلفت، وكأنّ الخلف فيك طبيعة متملكة فيك كما تملّكت عرقوب الذي وعد أخاه بإعطائه الرطب ولم يفِ بوعده.

الإعراب: «**وعدت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**وكان**»: الواو: حرف عطف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «**الخلف**»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة. «**منك**»: حرف جرّ، والكاف: ضمير مِتّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالخلف. «**سجيّة**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**مواعيد**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**عرقوب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أخاه**»: مفعول به لـ «مواعيد» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**بيثرب**»: الباء: حرف جرّ، «يثرب»: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث ووزن الفعل، وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «مواعيد».

والشاهد فيه قوله: «مواعيد عرقوب أخاه» حيث أعمل المصدر المجموع «مواعيد» مضافاً إلى فاعله «عرقوب» وناصباً المفعول به «أخاه»، وهذا دليل على أنّ المصدر المجموع يجوز أن يعمل كما لو كان مفرداً.

هذا باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه

وسأُمثِّله لك مظهرًا لتَعلم ما أرادوا، إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير

وذلك قولك إذا كنتَ تحذِّرُ: «إيّاكَ». كأنَّك قلت: «إيّاك نَحِّ»، و «إيّاكَ باعِدْ»، و «إيّاكَ اتّقِ»، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: «نفسَك يا فلانُ»، أي: اتّقِ نفسَك، إلاّ أنّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ، ولكن ذكرتُه لأُمثِّل لك ما لا يُظهَر إضمارُه.

ومن ذلك أيضًا قولك: «إيّاك والأسدَ»، و «إيّايَ والشرَّ»، كأَنه قال: «إيّاك فاتّقِيَنَّ والأسدَ»، وكأَنه قال: «إيّايَ لأتّقِيَنَّ والشرَّ». فإيّاك مُتّقًى، والأسدُ والشرُّ مُتَّقَيانِ، فكلاهما مفعولٌ ومفعول مَعه.

ومثله: «إيّايَ وأن يَحذف أحدُكم الأرنَبَ». ومثله: إياك، إياه، وإيّايَ، وإيّاه، كأَنه قال: إيّاك باعِدْ، وإيّاه، أو نَحِّ.

وزعم أنَّ بعضهم يقال له: إيّاك، فيقولُ: إيّايَ، كأَنه قال: «إيّاي أَحْفَظُ وأَحْذَرُ».

وحذفوا الفعلَ من «إيّاك» لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: «حينئذٍ الآن»[1]، فكأَنَّه قال: «احذرِ الأسَد»، ولكن لا بدّ من الواو لأَنّه اسمٌ مضموم إلى آخَرَ.

---

(١) قال السيرافي: «قولهم: «حينئذ الآن» كلام جرى للعرب محذوفًا من حينئذ ومن الآن. ومعنى ذلك أنّ =

ومن ذلك: «رأسَه والحائطَ»، كأنَّه قال: «خَلِّ أو دَعْ رأسَه مع الحائط»، فـ «الرأس» مفعولٌ و «الحائط» مفعولٌ معه، فانتصَبَا جمعًا.

ومن ذلك قولهم: «شأْنَكَ والحجَّ»؛ كأنَّه قال: «عليكَ شأنك مع الحجّ». ومن ذلك: «امْرَأً ونفسَه»، كأنَّه قال: دَع ٱمْرأً مع نفسه، فصارتِ الواوُ في معنى «مع»، كما صارتْ في معنى «مَعَ» في قولهم: «ما صنعتَ وأخاك»؟ وإنْ شئت لم يكن فيه ذلك المعنى، فهو عربيٌّ جيّد، كأنه قال: «عليكَ رأسَك» و «عليكَ الحائطَ»، وكأنه قال: «دَعِ ٱمرأ ودع نفسَه»؛ فليس يَنْقُضُ هذا ما أردتَ في معنى «مَعَ» من الحديث.

ومثل ذلك: «أَهْلَكَ والليلَ»، كأنَّه قال: بادِرْ أهلَك قبل الليل، وإنَّما المعنى أن يحذِّره أن يُدرِكه الليلُ. والليلُ محذَّرٌ منه، كما كان الأسدُ محتفَظًا منه.

ومن ذلك قولهم: «ماذِ رأسَك والسيفَ»، كما تقول: «رأسَك والحائطَ» يحذِّره، كأنَه قال: اتقِ رأسَك والحائطَ.

وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين ثَنَّوْا[1] لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوّلُ بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثلَ: «إيّاك»، ولم يكن مثلَ: إيّاك لو أَفردتَه، لأنه لم يَكثُر في كلامهم كَثْرَةَ «إيّاك»، فشُبِّهتْ بـ «إيّاك» حيث طال الكلامُ وكان كثيرًا في الكلام.

فلو قلت: «نفسَك»، أو «رأسَك»، أو «الجِدارَ»، كان إظهارُ الفعل جائزًا، نحو قولك: «اتقِ رأسَك»، و «احفظْ نفسك»، و «اتقِ الجدارَ». فلمّا ثنّيتَ صار بمنزلة «إيّاك»، و «إيّاكَ» بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحوَ: «الحَذَرَ الحَذَرَ».

ومما جُعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: «الحَذَرَ الحَذَرَ»، و «النَّجاءَ النَّجاءَ»، و «ضَرْبًا ضَرْبًا»، فإنَّما انتَصب هذا على «الزَمِ الحَذَرَ»، و «عليكَ النجاءَ»، ولكنّهم حذفوا لأنَّه صار بمنزلة «افْعَلْ». ودخولُ «الزمْ» و «عليك» على «افعَلْ» مُحالٌ.

= ذاكرًا ذكر شيئًا فيما مضى يستدعي مثله في الحال، فقال له المخاطب: حينئذ، الآن. معناه: كان هذا الذي ذكرت حينئذ في الوقت الذي ذكرت، واسمع الآن غير ذلك، أو نحوه من التقدير. ولا يستعملون الفعل الذي حذف، وكذلك لا يستعملون الفعل الناصب لـ «إياك».

(١) أي: ذكروا بعدها شيئًا ثانيًا.

ومن ثم قال عرو بن مَعْدِيكَرِبَ [من الوافر]:

٢١٢ ـ أُرِيدُ حِبَاءَه ويُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَك من خَلِيلِك من مُرادِ

وقال الكُميت [من الطويل]:

٢١٣ ـ نَعاءِ جُذامًا غيرَ موتٍ ولا قَتْلِ ولكنْ فِراقًا للدَّعائم والأصلِ

وقال ذو الإِصْبَع العَدْوانيّ [من الهزج]:

---

٢١٢ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ١٠٧؛ والأغاني ١٠/٢٦؛ وحماسة البحتري ص ٧٤؛ والحماسة الشجرية ١/٤٠؛ وخزانة الأدب ٦/٣٦١، ١٠/٢١٠؛ والدرر ٣/٨؛ وسمط اللآلي ص ٦٣، ١٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٩٥؛ وعجزه لعلي بن أبي طالب في لسان العرب ٤/٥٤٨ (عذر)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/٢٦؛ وهمع الهوامع ١/١٦٩.

اللغة: الحِبَاءُ: ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به، وعذيرك: أي هاتِ عذرك.

المعنى: أريد إكرامه ويريد قتلي فمن يعذرني في احتماله.

الإعراب: «**أريد**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا). «**حباءه**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف والهاء: في محل جر بالإضافة. «**ويريد**»: الواو: حالية، و «يريد»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**قتلي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف والياء: ضمير مضاف إليه محلها الجر. «**عذيرك**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، وقيل مفعول به، والتقدير: هاتِ عذرك، والكاف: مضاف إليه محلها الجر. «**من خليلك**»: جار ومجرور متعلقان بـ(عذيرك) والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**من مُراد**»: شبه جملة بدل من (**من خليلك**).

وجملة «أريد»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «يريد»: معطوفة على «أريد». والراجح دلالياً أن تكون حالية، ويضعف ذلك صناعياً اقتران الجملة بالواو، لأنها مضارعية مثبة.

والشاهد فيه: نصبه (عذيرك) قيل على المفعولية المطلقة، وقيل على المفعول به، والتقدير: هات عذيرك.

٢١٣ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في شرح أبيات سيبويه ١/٢٩٧؛ وشرح المفصل ٤/٥١؛ ولسان العرب ١٢/٨٩ (جذم)، ١٥/٣٣٤ (نعا)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣.

المعنى: انع هؤلاء القوم واذكر الفجيعة فيهم، ولكن لا تذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا، ولكن لأنهم فارقوا سادتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم.

الإعراب: «**نعاء**»: اسم فعل أمر مبني، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**جذاماً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**غير**»: اسم منصوب على الاستثناء بالفتحة. «**موت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

عَـــذيـــرَ الحـــيِّ مـــن عَـــدْوا   نَ كـــانـــوا حيّـــةَ الأرضِ[1]

فلم يجز إظهارُ الفعل وقَبُحَ، كما كان ذلك مُحالاً.

= «ولا قتل»: الواو: عاطفة، «لا»: نافية لا عمل لها، «قتل»: اسم معطوف مجرور بالكسرة. «ولكن»: الواو: عاطفة، «لكن»: حرف استدراك. «فراقاً»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «للدعائم»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر فراقاً. والأصل: الواو: عاطفة، «الأصل»: اسم معطوف مجرور بالكسرة.

وجملة «نعاء جذامًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «نعاء جذاماً» حيث استعمل فيه اسم فعل أمر مأخوذاً من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف، وبناه على الكسر.

(١) تقدّم بالرقم ١٩٩.

هذا باب ما يكون مَعطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمَرِ في النيَّة ويكونُ معطوفًا على المفعول، وما يكون صفةَ المرفوعِ المضمَر في النيّة ويكونُ على المفعول

وذلك قولك: «إيّاك أنتَ نفسُك أَنْ تَفْعَلَ»، و «إيّاكَ نفسُكَ أَنْ تفعلَ». فإن عنيت الفاعِلَ المضمَرَ في النيّة قلت: «إيّاكَ أنت نفسُك»، كأنّك قلت: «إيّاكَ نَحِّ أنت نفسُك»، وحملتَه على الاسم المضمَرِ في «نَحِّ». فإنْ قلت: «إيّاكَ نفسُك» تريد الاسمَ المضمَرَ الفاعلَ فهو قبيح، وهو على قُبْحِه رَفْعٌ، ويدلُّك على قبحه أَنّك لو قلت: «اذهبْ نفسُك»، كان قبيحًا حتَّى تقولَ: «أنتَ نفسُك». فمِنْ ثَمّ كان النصب أحسن[1]، لأنّك إذا وصفتَ بنفسِك المضمَر المنصوبَ بغير «أنتَ» جاز، تقول: «رأيتُك نفسَك»، ولا تقول: «انطلقتَ نفسُك». وإذا عطفتَ قلت: «إيّاكَ وزيدًا والأَسَدَ»، وكذلك: «رأَسَك ورِجْلَيْك والضرْبَ». وإنّما أمرتَه أن يتَّقِيَهما جميعًا والضَّربَ.

وإن حملت الثانيَ على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيحٌ، لأنّك لو قلت: «اذهَبْ وزيدٌ» كان قبيحًا، حتَّى تقول: «اذهبْ أنت وزيدٌ». فإن قلتَ: «إيّاكَ أنت وزيدٌ»، فأنت بالخيار، إن شئت حملته على المنصوب، وإن شئت على المرفوع المضمر؛ لأنّك لو قلت: «رأيتُكَ قلتَ ذاك أنت وزيدٌ» جاز، فإن قلت: «رأيتُكَ قلتَ وزيدًا»، فالنصبُ أحسنُ، لأنَّ المنصوب يُعْطَفُ على المنصوب المضمَر، ولا يُعْطَفُ على المرفوع المضمَر إلاَّ في الشعر، وذلك قبيح.

---

(١) قال السيرافي: «إنما لم يحسن في المرفوع إلاّ بتقدمة توكيد قبل النفس، لأنّ المرفوع يكون في النيّة بغير علامة، والمنصوب لا يكون إلاّ بعلامة. وقد يقع في المرفوع اللبس في بعض الأحوال، كما إذا قلت: «هند خرجت نفسها»، وجعلت «النفس» توكيدًا للضمير في «خرجتْ»، فإنّه يتوهّم أن الفعل للنفس. فإذا قلت: «خرجتْ هي نفسها» عُلم أنها توكيد. والعطف بهذه المنزلة».

أنشدنا يونس لجرير [من المتقارب]:

٢١٤ - إيّاكَ أنتَ وعبدَ المسيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ

أَنشدَنَاه منصوبًا، وزعم أنّ العرب كذا تُنشِدُه.

واعلم أَنَّه لا يجوز أن تقول: «إيّاك زيدًا»، كما أَنّه لا يجوز أن تقول: «رأسَك الجدارَ»، حتّى تقول: «من الجدار» أو «والجدارَ». وكذلك «أنْ تَفْعَلَ»، إذا أردتَ: إيّاك والفعلَ، فإذا قلت: «إيّاكَ أن تفعلَ»، تريد: إياك أَعِظُ مَخافةَ أَنْ تفعلَ، أو من أَجْلِ أَنْ تفعلَ جاز، لأنّك لا تريد أن تَضُمَّه إلى الاسم الأوّل، كأنّك قلت: «إيّاكَ نَحِّ لمكان كذا وكذا».

ولو قلت: «إيّاكَ الأسدَ»، تريد: من الأسد، لم يجزْ كما جاز في «أَنْ»، إلاّ أَنّهم زعموا أنّ ابنَ أبي إسحاقَ أجازَ هذا البيت في شعر [من الطويل]:

٢١٥ - إيّاكَ إيّاكَ المِرَاءَ فإنّه إلى الشرِّ دَعّاءٌ وللشرّ جالِبُ

---

٢١٤ - **التخريج**: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٧؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٣.

المعنى: يحذّر جريرٌ الفرزدق وصديقه الأخطل (أشار إليه بعبد المسيح) من الاقتراب من المساجد.

الإعراب: إياكَ: ضمير نصب منفصل مبني على الفتح في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحذّرُ. أنتَ: ضمير منفصل مبني على الفتح في محلّ نصب توكيد للضمير «أنت» وعبد: «الواو»: حرف عطف، «عبد»: معطوف على المنصوب محلاً (إياك) منصوب بالفتحة. **المسيح**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أن**: حرف مصدري وناصب. **تقربا**: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و الألف: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تقربا» مفعول به ثانٍ للفعل «أحذر» أو مجرور بالحرف، والتقدير: احذر إياك الاقتراب أو من الاقتراب، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «احذر» المحذوف. **قبلة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **المسجد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «فإياك أحذّر»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تقربا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «عبد المسيح» حيث عطفه على (إياك) بعد أن أتى بالضمير المنفصل (أنت) توكيداً للضمير في (إياك).

٢١٥ - **التخريج**: البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٤/ ٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٣؛ ومعجم الشعراء ص ٣١٠؛ وله أو للعرزميّ في حماسة البحتري ص ٢٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٨٦؛ والخصائص ٣/ ١٠٢؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٢٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٥؛ وكتاب اللامات ص ٧٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤١ (أيا)؛ ومغني اللبيب ص ٦٧٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١١٣، ٣٠٨؛ والمقتضب ٣/ ٢١٣.

كأنّه قال: إيّاكَ، ثم أَضْمَرَ بعد «إيّاك» فعلاً آخرَ، فقال: اتّقِ المِرَاءَ.

وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: «إيّاكَ نفسِك» لم أُعَنِّفْه، لأنَّ هذه الكاف مجرورة.

وحدَّثني من لا أَتهِمُ عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول: «إذا بلغ الرجلُ الستِّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ»[1].

اللغة: المراء: الجدال والمنازعة. جالب: مسبّب.

المعنى: ينصح الشاعر بعدم المراء لأنّه مسبّب للشرّ.

الإعراب: «إياك»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف. «إيّاك»: توكيد لفظي للسابق. «المراء»: مفعول به ثانٍ والتقدير: «جنّب نفسك المراء»، أو اسم منصوب بنزع الخافض والتقدير: «باعد نفسك باعد نفسك عن المراء». «فإنه»: الفاء: استئنافية، «إنه»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «إلى الشرّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «دعّاء». «دعّاء»: خبر «إن» مرفوع. «وللشرّ»: الواو: حرف عطف، «للشرّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جالب». «جالب»: معطوف على «دعّاء» مرفوع.

وجملة «... إياك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنّه دعّاء»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: أن نصب «المراء» بعد «إيّاك» مع حذف حرف العطف ضرورة.

(1) الشوابّ: جمع شابّة.

هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل

وذلك قولك: «هذا ولا زَعَماتِك». أي: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك. ومن ذلك قول الشاعر، هو ذو الرُّمّة، وذَكَرَ الدِّيارَ والمَنازِلَ [من البسيط]:

٢١٦ - دِيـارَ مَيَّـةَ إذ مَـيٌّ مُسـاعِفَـةٌ ولا يَـرى مثلَهـا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ

كأَنه قال: أَذْكُرُ ديارَ مَيّة. ولكنّه لا يَذكر «أذكرُ» لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم

---

٢١٦ - **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٢٣؛ وخزانة الأدب ٢/٣٦٥، ٣٣٩، ٤٣٠، ٣٤٥؛ والدرر ٣/٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٨؛ ولسان العرب ١٢/٣٨٦ (عجم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٢؛ وهمع الهوامع ١/١٦٨.

اللغة: مساعفة: مواتية.

المعنى: أذكر ديار مية عندما كانت مية مواتية، وعندما لم يكن لها نظير في العرب ولا في العجم.

الإعراب: «ديار»: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف. «ميّة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «إذْ»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ«أذكر» المقدر. «ميٌّ»: مبتدأ مرفوع بالفتحة. «مساعفة»: خبر مرفوع بالضمة. «ولا»: الواو: تجوز فيه الحالية، والعطف، و «لا»: نافية لا محل لها. «يرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «مثلها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، وها: مضاف إليه محلها الجر. «عُجْمٌ»: فاعل مرفوع بالضمة. «ولا»: الواو: حرف عطف، و «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «عَرب»: معطوف على (عُجم).

وجملة «أذكر ديار مية»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ميٌّ مساعفة» مضاف إليها محلها الجر. وجملة «لا يرى مثلها عجمٌ»: حالية محلها النصب على جعل الواو حالية، ومعطوفة على (مساعفة) محلها الرفع إذا جعلنا الواو عاطفة.

والشاهد فيه: نصب (ديارَ) بفعل محذوف، تقديره: أذكر ديارَ مية، ولا يذكر هذا الفعل لكثرته في كلامهم.

إيّاه، ولَما كان فيه من ذكر الدِّيار قبل ذلك، ولم[1] يَذكر: ولا أتوهَّمُ زعماتِك لكثرة استعمالهم إيَّاه، ولاستدلاله مما يَرَى من حاله أنَّه يَنْهاه عن زَعْمه.

ومن ذلك قول العرب: «كِلَيْهما وتَمْرًا»[2]، فهذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم واستعمل، وتُرك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأنَّه قال: أَعْطِني كِلَيْهما وتَمْرًا.

ومن ذلك قولهم: «كلَّ شيء ولا هذا»، و «كلَّ شيء ولا شَتِيمةَ حُرّ»، أي: ائتِ كلَّ شيء ولا تَرتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه، فأُجري مُجرَى: «ولا زَعَماتِك».

ومن العرب من يقول: «كِلاهما وتمرًا»، كأَنه قال: كلاهما لي ثابتانِ وزِدْنِي تمرًا. و «كلُّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ»[3]. كأَنه قال: كلُّ شيء أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرٍّ، وتَرك ذكرَ الفعل بعد «لا»، لما ذكرتُ لك، ولأنه يستدلّ بقوله: «كلُّ شيء»، أنَّه ينَهاه.

ومن العرب من يرفع «الديار»، كأنَّه قال: تلك ديارُ ميَّة.

وقال الشاعر [من البسيط]:

٢١٧ - اعتادَ قَلْبَك مِنْ سَلْمَى عَوائدُه ... وهاج أَهواءَك المكنونةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَواءٌ أَذاعَ المُعْصِراتُ به ... وكلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُه خَضِلُ

---

(١) بين هذه الكلمة وتاليتها في الطبعة التي اعتمدها جاء ما يلي:

لقد خَطَّ روميٌّ ولا زعماتِهِ ... لَمَيَّةَ خطًّا لم تُبَيَّنْ مفاصِلُهْ

أضمر: ولا أزعم زعماته ولا أتوهّم. هذا في قولك: «ولا زعماتك» و «لم».

وهذا الكلام سقط من النسخة التي اعتمدها عبد السلام هارون، ومن شرح السيرافي، وشرح الأعلم الشنتمري، وأغلب الظنّ أنّه مقحم في الكتاب.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، ويروى «كلاهما وتمرًا» و «كلتاهما وتمرًا».

انظر: جمهرة الأمثال ٢/ ١٤٧؛ والفاخر ص ١٤٩؛ وفصل المقال ص ١١٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٠٠؛ والمستقصى ٢/ ٢٣١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٥١، ٢٨٧.

وأصله أنّ رجلاً مرّ بإنسان وبين يديه زُبْد وسنام وتَمْر، فقال له الرجل: أَنِلْني ممّا بين يديك. قال: أيُّهما أحبُّ إليك: زبْدٌ أم سنامٌ. فقال الرجل هذا المثل.

يُضرب في كلّ موضع خُيِّر فيه الرجل بين شيئين، وهو يريدهما معًا.

(٣)ورد هذا القول في لسان العرب ١٢/ ٣١٨ (شتم).

٢١٧ - **التخريج**: البيتان لعمر بن أبي ربيعة في شرح أبيات المغني ٧/ ٢٦٨ - ٢٦٩، وليسا في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٦ (البيت الأول فقط)، ٣/ ٢٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٤.

=

كأنه قال: «وذاك رَبْعٌ»، أو «هو رَبْعٌ»، رَفَعَه على ذا وما أشبهَه، سمعناه ممّن يَرويه عن العرب.

ومثلُه لعمر بن أبي ربيعةَ [من البسيط]:

٢١٨ - هل تَعْرِفُ اليومَ رَسْمَ الدّارِ والطَّلَلا كما عـرفـتَ بجَفْـنِ الصَّيْقَـلِ الخِلَـلا
دارٌ لَمَـــرْوَةَ إذْ أهْلِـــي وأهلُهُــــمُ بـالكـانِسيّـةِ نَـرْعَـى اللَّهْـوَ والغَـزَلاَ

= **اللغة**: العائد: المعروف والصلة. الربع: الدار. قواء: ربع خال لا ساكن فيه.

المعنى: لقد اعتاد فؤادك صلة سلمى، وهيجته أطلال ديارها بعدما رحلت، فلمن هذا المطر المخصب.. حتى هو أراه متردداً في النزول.

الإعراب: **اعتاد**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **قلبك**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **من**: حرف جر. **سلمى**: اسم مجرور بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر لأنه ممنوع من الصرف لعلة ألف التأنيث المقصورة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل اعتاد. **عوائده**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وهاج**: الواو: عاطفة، «هاج»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **أهواءك**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **المكنونة**: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة. **الطلل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **ربع**: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (هو). **قواء**: نعت مرفوع بالضمة الظاهرة. **أذاع**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **المعصرات**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أذاع. **وكل**: الواو: عاطفة، «كل»: اسم معطوف على **المعصرات** مرفوع بالضمة وهو مضاف. **حيران**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون. **سار**: صفة مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. **ماؤه**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **خضل**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «اعتاد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وهاج»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها. وجملة «ربع قواء» مع المبتدأ المحذوف: استئنافية لا محل لها. وجملة «أذاع»: في محل رفع صفة ثانية لـ (ربع). وجملة «ماؤه خضل»: في محل جر صفة لحيران.

والشاهد فيهما قوله: (ربع قواء) جعله خبراً لمبتدأ محذوف، ويجوز إبداله من (طلل).

٢١٨ - **التخريج**: البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٧؛ ولعوج بن حزام الطائي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٩ - ٢٠٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦/ ١٩٩ (كنس).

اللغة: الطَّلَلُ: ما شخص من آثار الديار. والصَّيقل: شَحَّاذ السيوف وجَلاَّؤها، وجاءتْ هنا بمعنى السيف. الخِلَل: واحدتها خِلَّة، وهي أغشية في جفون السيف. الكانسية: موضع بعينه.

المعنى: هل تعرف آثار ديار تشبه الخلل في جفون أغشية السيف، إنها دار مروة عندما كان أهلي وأهلها بالكانسية، وعندما كنت وإياها نرعى الغزل واللهو ونلتزم بهما.

الإعراب: «**هل**»: حرف استفهام لا محل له من الإعراب. «**تعرف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، =

فإذا رفعتَ فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ.

ومما يَنتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾(١)، و «وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لك»(٢)، و «حَسْبُكَ خيرًا لك»، إذا كنتَ تأمر. ومن ذلك قول الشاعر، وهو ابن أبي ربيعة [من السريع]:

٢١٩ ـ فَـواعِـديـه سَـرْحَتَـيْ مـالِـكٍ ... أَوِ الـرُّبَـا بينهمـا أَسْهَـلا

= والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت). «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(تعرف). «رَسْمَ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الدارِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والطللا»: الواو: حرف عطف، «الطلل»: معطوف على (رسم) منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «كما»: الكاف: اسم بمعنى (مثل) مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، «ما»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من «ما» ومن الفعل (عرفت) مجرور بالإضافة، والتقدير: كمعرفتك الخلل. «عَرَفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: في محل رفع فاعل. «بجفن»: جار ومجرور متعلقان بحال مقدم من (الخلل). «الصَّيْقل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الخللا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «دارٌ»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي دارٌ. «لمروة»: جار ومجرور متعلقان بصفة من (دار). «إذ»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بصفة لـ(دار). «أهلي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم: في محل جر بالإضافة. «وأهلهم»: الواو: حرف عطف، و«أهلهم»: معطوف على (أهلي) وهم: في محل جر بالإضافة. «بالكانسية»: جار ومجرور متعلقان بخبر (أهلي). «نرعى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «اللهوَ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «والغزلا»: الواو: حرف عطف «الغزلا»: معطوف على (اللهو) منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «هل تعرف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عَرَفْتَ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «هي دارٌ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أهلي وأهلهم بالكانسية»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «نرعى»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: رفع (دار) على إضمار المبتدأ، والتقدير: هي دار، أو تلك دار.

(١) النساء: ١٧١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الفاخر ص ٣٠١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٧٠؛ والوسيط في الأمثال ص ١٧٨.

٢١٩ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في خزانة الأدب ٢/ ١٢٠؛ وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٦٢ (وعد).

اللغة: السَّرْحة: واحدة السَّرح، وهو كل شجر عظيم لا شوك فيه. =

وإنّما نصبتَ «خيرًا لك» و «أَوْسَعَ لك»، لأنّك حين قلت: «انْتَه» فأنت تريد أن تُخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدْخِلَه في آخَرَ.

وقال الخليل: كأَنّك تحملُه على ذلك المعنى، كأَنّك قلت: انْتَهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأنّك قد عرفتَ أنك إذا قلت له: «انْتَهِ»، أَنّك تحمله على أمرٍ آخَرَ، فلذلك انتَصب، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انتَهِ، فصار بدلاً من قوله: «ائت خيرًا لك»، و «ادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك»[1].

ونظير ذلك في الكلام قوله: «انْتَهِ يا فلانُ أَمْرًا قاصِدًا». فإنّما أردت: انْتَهِ وأْتِ أمرًا قاصدًا، إلاّ أَنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل، فإنّما ذكرتُ لك ذا لأمثّلَ لك الأَوّلَ به، لأنّه قد كَثُرَ في كلامهم حتّى صار بمنزلة المَثَلِ، فَحُذِفَ كحَذْفِهم: «ما رأيتُ كاليومِ رَجُلاً».

ومثل ذلك قول القُطامِيّ [من الوافر]:

٢٢٠ ـ فَكَرَّتْ تَبْتَغِيه فوافقتْه ... على دَمِهِ ومَصْرَعِهِ السِّبَاعَا

= **المعنى**: يريد الشاعر أن عشيقته أرسلَتْ إليه امرأة تُعَيِّنُ له موضع اللقاء وأمرتها أن يكون اللقاء في أحد هذين المكانين عند سرحتي مالك، أو بين الربا، فهو يختار الأسهل عليه.

الإعراب: «**فواعديه**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**واعديه**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محله الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «**سَرْحتي**»: اسم منصوب على الظرفية المكانية عند بعضهم، وعلى أنه مفعولٌ ثانٍ للفعل (واعدْ) عند آخرين، منصوب بالياء لأنه مثنى، وفي الحالتين ثمة مضاف محذوف، والتقدير (مكان سرحتي مالك). «**مالك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أو**»: حرف عطف. «**الربا**»: معطوف على (سرحتي) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**بينهما**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و هما: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «**أسهلا**»: مفعول به لفعل محذوف دَلَّ عليه ما قبله تقديره: ليأتِ أسهل الأمرين، منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «واعديه»: بحسب ما قبل الفاء. وجملة «ليأتِ أسهل الأمرين»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (أسهل) بإضمار فعل دَلَّ عليه ما قبله، تقديره: ليأتِ أسهل الأمرين.

(١) قال السيرافي ما ملخصه: للنحويين في توجيه النصب في هذه الأمثلة ثلاثة أقاويل: قولا سيبويه والخليل اللذان ذكرهما. وقال الكسائي: معناه: انتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم. وأنكره الفرّاء، وقال قولاً قريبًا منه فقال في قوله تعالى: ﴿فآمنوا خيرًا لكم﴾ إنّ «خيرًا» متصل بالأمر، واستدلّ على ذلك بأنّا نقول: اتّقِ الله هو خير لك، فإذا حذفنا «هو» وصل الفعل إليه فنصبه.

٢٢٠ ـ **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص ٤١؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٣٤؛ وشرح شواهد =

ومثله قوله، وهو ابن الرُّقيّات [من الخفيف]:

٢٢١ - لن تَراها ولو تأمَّلْتَ إلاّ ولها في مَفارِق الرَّأسِ طِيبَا

وإنَّما نَصَبَ هذا لأنه حين قال: «وافقتْه» وقال: «لن تراها»، فقد عُلِمَ أنّ «الطِّيبَ» و «السِّباعَ» قد دخلا في الرُّؤْيِةِ والموافَقَةِ، وأنَّهما قد اشتَملا على ما بعدَهما في المعنى.

ومثل ذلك قول ابن قَميئةَ [من السريع]:

= الإيضاح ص ٣٣٠؛ والمحتسب ١/ ٢١٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٦.

المعنى: الشاعر يصف بقرة وحشية فقدت ولدها، فطلبته فوجدت السباع قد اغتالته.

الإعراب: **فكرّت**: الفاء: بحسب ما قبلها، «كرّت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح والتاء: تاء التأنيث، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. **تبتغيه**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. **فوافقته**: الفاء: حرف عطف، «وافقته»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً: هي. **على دمه**: جار ومجرور متعلقان بفعل «وافقت» المحذوف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **ومصرعه**: الواو: حرف عطف، «مصرع»: اسم معطوف على المجرور «دمه»، مجرور مثله بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **السباعا**: مفعول به منصوب بإضمار فعل يدل عليه السابق.

وجملة «كرت»: بحسب الفاء. وجملة «تبتغيه»: في محل نصب حال. وجملة «وافقته»: معطوفة على جملة «كرت». وجملة «وافقت السباع»: حالية محلها النصب على تقدير «واو» و «قد» عند بعضهم.

والشاهد فيه قوله: «السباعا» حيث نصب السباع بإضمار فعل يدل عليه فعل «وافقت» المتقدم. والوجه رفع السباع على الابتداء وخبره في المجرور قبله.

٢٢١ - **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٣٥؛ والخصائص ٢/ ٤٢٩؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٤.

اللغة: المفارق: ج مفرق، مكان افتراق شعر الرأس.

المعنى: فلن تراها مهما انتظرت إلا وقد علا الطيب رأسها.

الإعراب: **لن تراها**: «لن»: حرف ناصب، «تراها»: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). **ولو**: الواو: اعتراضية، «لو»: حرف امتناع لامتناع. **تأملت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **إلا ولها**: «إلا»: حرف حصر، والواو: حالية، «لها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف (ترى). **في مفارق**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة، و «مفارق» مضاف. **الرأس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **طيباً**: مفعول به لفعل مقدّر منصوب بالفتحة الظاهرة. =

٢٢٢ ـ تـذكّـرَتْ أَرْضًا بها أهلُها أَخْـوالَها فيها وأَعْمامَها

لأنّ الأخوالَ والأعمامَ قد دخلوا في التذكُّرِ.

ومثل ذلك فيما زعم الخليل [من البسيط]:

٢٢٣ ـ إذا تَغَنّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَني ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ

= وجملة «لن تراها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ولو تأملت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «تأملت»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «إلا ولها في مفارق الرأس» مع الفعل المحذوف: في محل نصب حال، وحذف جواب الشرط لمعرفته من سياق الكلام.

والشاهد فيه قوله: (طيباً) فقد نصبه فعل محذوف على اعتباره فعلاً قلبياً، دلّ عليه ما قبله.

٢٢٢ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قميئة في خزانة الأدب ٤/٤٠٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٧؛ وشرح المفصل ١/١٢٦؛ والمحتسب ١/١١٦.

الإعراب: «تذكّرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «أرضاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بها»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ (أهل). «**أهلُها**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وها: في محل جرٍّ بالإضافة. «**أخوالها**»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: تذكرت أخوالَها. وها: في محل جر بالإضافة. «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (أخوالها). «**وأعمامَها**»: الواو: حرف عطف، «أعمام»: معطوف على (أخوالها) وها: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «تذكرت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تذكرت أخوالها»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه نصب (أخوالها) على إضمار فعلٍ دَلَّ عليه ما قبله، والتقدير: تذكرت أَخْوالها فيها وأعمامَها.

٢٢٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٥، ٤٢٨؛ ولسان العرب ٢/٣٩٥ (هيج).

اللغة: الورق: جمع ورقاء وهي الحمامة في لونها سمرة تضرب إلى البياض.

المعنى: إن صوت الحمام يهيج أشجاني ويذكرني ولو على البعد بأم عمار.

الإعراب: «**إذا**»: ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب. «**تغنى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «**الحمام**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**الورق**»: صفة لمرفوع مرفوعة مثله. «**هيجني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو). «**ولو**»: الواو: حالية، «لو»: وصلية زائدة للتعميم. «**تغربت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**عنها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تغربت». «**أم**»: مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره: (ذكّرني). «**عمار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

=

قال الخليل رحمه الله: لمّا قال: «هَيّجنِي» عُرف أنّه قد كان ثَمَّ تَذكُّرٌ لتَذكرةِ الحمام وتَهْيِيجه، فألْقَى ذلك الذي قد عُرف منه على أمّ عمّارٍ، كأنه قال: هيَّجني فذكّرني أمَّ عمّار.

ومثل ذلك أيضًا قول الخليل، رحمه الله، وهو قول أبي عمرٍو: «ألا رَجُلَ إمّا زيدًا وإمّا عَمرًا»، لأنّه حين قال: «ألَا رجلَ»، فهو مُتَمَنٍّ شيئاً يَسأَلُه ويريده، فكأَنه قال: «اللهمَّ اجعلْه زيدًا أو عَمرًا»، أو وفِّقْ لي زيدًا أو عَمْرًا.

وإن شاء أَظْهَرَه فيه وفي جميع هذا الذي مُثّل به، وإن شاء اكتَفى فلم يذكر الفعلَ؛ لأنه قد عُرِفَ أنه مُتَمَنٍّ سائلٌ شيئًا وطالبُه.

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو [من الرجز]:

٢٢٤ ـ قد سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَمَا   الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزِمَا

= وجملة «تغنى»: في محل جر بالإضافة. وجملة «هيجني»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «تغربت»: حالية محلها النصب. وجملة «ذكرني أم عمار»: بدل من جملة «هيجني» لا محل لها، وجملة «إذا تغنى... هيجني» جملة لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أمّ عمار» حيث نصبها بفعل مضمر يُفهم من سياق المعنى، تقديره: يذكرني.

٢٢٤ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ١١٣٩؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤١١، ٤١٥، ٤١٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨١.

اللغة الأفعوان: الذكر من الأفاعي. الشجاع: ضرب من الحيات. الشجعم: الطويل. ذات قرنين: ضرب من الحيات. الضموز: الساكنة. الضرزم: المسِنَّة.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «سالم»: فعل ماض مبنيّ على الفتح. «**الحيّات**»: فاعل مرفوع بالضمة. «منه»: جار ومجرور متعلقان بحال مقدّم محذوف من «القدم». «**القدما**»: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق. «**الأفعوان**»: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: «وسالمت»، أي: القدم «**والشجاع**»: حرف عطف واسم معطوف منصوب. «**الشجعما**»: نعت منصوب، والألف للإطلاق. «**وذات**»: حرف عطف، واسم معطوف منصوب، وهو مضاف. «**قرنين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «**ضموزاً**»: نعت منصوب بالفتحة. «**ضرزما**»: نعت ثانٍ منصوب بالفتحة.

وجملة «قد سالم» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «وسالمت» المقدّرة معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه نصب «الأفعوان» وما بعده على المعنى، لأنه لمّا قال: «قد سالم الحيّاتُ منه القدما»، عُلم أنّ القدم مُسالِمة للحيّات، لأنَّ ما سالم شيئاً فقد سالمه الآخَر، فكأنّه قال: سالمتِ القدمُ الأفعوان.

فإنّما نصب «الأُفعُوانَ» و «الشُّجاعَ» لأنّه قد عُلم أَنَّ «القدم» ههنا مسالِمةٌ كما أنها مسالَمَة، فَحَمَل الكلامَ على أنّها مسالِمة.

ومثلُ هذا البيت إنشادُ بعضِهم، لأَوس بن حَجَر [من الطويل]:

٢٢٥ - تُواهِقُ رِجْلاها يداها ورأْسُهُ   لها قَتَبٌ خَلْفَ الحقيبة رادِفُ

وإنشادُ بعضهم للحارث بن نَهيكٍ [من الطويل]:

٢٢٦ - لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ   ومُختبِط ممّا تُطيحُ الطوائحُ

لمّا قال: «لِيُبْكَ يزيدُ»، كان فيه معنى: لِيَبْكِ يزيدَ، كما كان في «القَدَمِ» أنّها مسالِمة،

---

٢٢٥ - التخريج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧٣؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٣٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٧٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٨٦ (وهق)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٥.

اللغة: المواهقة: الملاحقة، والمداركة. والقَتَب: رجل صغير على قَدْر السَّنام. والحقيبة: كالبرذعة تحت الحلس. والرادف: الذي يكون في الموضع الذي يكون فيه الرِّدف: وهو الراكب خَلْفَ الراكب.

المعنى: وصف حمار وَحْشٍ وأتاناً يسوقها إلى حيث يريد فرأسه في موضع الحقيبة منها لشدة ملازمته إياها وحرصه عليها.

الإعراب: «**تواهق**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «**رِجْلاها**»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وها: في محل جر بالإضافة. «**يداها**»: اسم مرفوع على المعنى وعلى الفاعلية، لأنَّ الرجلين لَمّا لابَسَتْ اليدين بالمواهقة، لابستْهما اليدان بمواصلة السير، والمتَعَيِّنُ نَصْبُ «اليدين» أو «الرجلين» على المفعولية، وها: مضاف إليه محلها الجر. «**ورَأْسه**»: الواو: تجوز فيها الحالية، والعطف و «رأسه»: مبتدأ مرفوع بالضم والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «**قَتَبٌ**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**خَلْفَ**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بـ (رادف) منصوب بالفتحة. «**الحقيبة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**رادِف**»: صفة لـ (قَتَبٌ) مرفوعة بالضمة.

وجملة «تواهق رجلاها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «رأسُه لها قَتَبٌ»: حالية محلها النصب، أو معطوفة على جملة «تُواهق رجلاها». وجملة «لها قَتَبٌ»: خبر للمبتدأ (رأسُه) محلها الرفع.

والشاهد فيه: رفع (يداها) على المعنى، ولم يجعلهما مفعولين لـ (تواهق).

٢٢٦ - التخريج: البيت للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ١/ ٣٠٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤؛ وشرح المفصل ١/ ٨٠؛ وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب ١/ ٣٠٣؛ ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/ ٢٨٦؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٠٢؛ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠؛ ولنهشل، أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٢/ ٤٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٥، ٧/ ٢٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٩؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح =

كأنه قال: «لِيَبْكِهِ ضارعٌ».

ومن ذلك قول عبد العزيز الكلابيّ [من الوافر]:

٢٢٧ ـ وَجَدْنا الصَّالحينَ لهم جزاءٌ وجَنّاتٍ وعَيْنًا سَلْسَبِيلا

= الأشموني ١/ ١٧١؛ وشرح المفصل ١/ ٨٠؛ والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٦ (طوح)؛ والمحتسب ١/ ٢٣٠؛ ومغني اللبيب ص ٦٢٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

اللغة: الضارع: الخاضع والمستكين. المختبط: السائل بلا وسيلة، أو قرابة، أو معرفة. تطيح: تهلك. الطوائح: المصائب.

المعنى: فليبك يزيد بن نهشل، لأنّ البكاء هو أقلّ شيء يجب عمله، فقد بكاه الذليل الخاضع كما بكاه العافي الذي أنهكته حوادث الأيام فراح يستعطي أهل السخاء.

الإعراب: «**ليبك**»: اللام: للأمر، «يبك»: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة. «**يزيد**»: نائب فاعل مرفوع. «**ضارع**»: فاعل لفعل محذوف، والتقدير: «يبكيه ضارع». «**لخصومة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضارع». «**ومختبط**»: الواو: حرف عطف، «مختبط»: معطوف على «ضارع». «**ممّا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مختبط». «**تطيح**»: فعل مضارع مرفوع. «**الطوائح**»: فاعل مرفوع.

وجملة «ليبك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبكيه ضارع»: المحذوفة بدل من جملة «لِيُبْك يزيد». وجملة «تطيح...»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: حذف عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبكيه ضارع. و «ضارع» فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المُقدَّر، كأنّه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي يبكيه ضارع، ثمَّ حذف الفعل، و «يزيد» نائب فاعل «يبك» المجزوم بلام الأمر.

٢٢٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٧؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٤.

اللغة: السلسبيل: العَذْب.

المعنى: لقد اتَّضحَ لنا أنَّ الصالحين يُجْزَوْن صالحاً، فلهم جناتُ وماء عَذب فراتٌ.

الإعراب: «وجدنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ «نا» الدالة على الفاعلين، و نا: في محل رفع فاعل. «**الصالحين**»: مفعول به أول منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**لهم**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**جزاءٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**وجناتٍ**»: الواو: حرف عطف، «جناتٍ»: منصوب بالكسرة لأنَّه جمع مؤنث سالم، وهي مفعول به لفعل محذوف والتقدير: ووجَدْنا لهم جناتٍ. «**وعيناً**»: الواو: حرف عطف «عيناً»: معطوف على (جناتٍ) منصوب بالفتحة. «**سلسبيلاً**»: صفة لـ (عين) منصوبة بالفتحة.

وجملة «وجدنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لهم جزاء»: مفعول به ثانٍ لـ (وجدنا). وجملة «وجدنا جنات»: معطوفة على جملة (وجدنا) الأولى.

والشاهد فيه نصب (جنات) بإضمار فعل دَلَّ عليه ما قبله، التقدير: ووجدنا لهم جَنَّاتٍ وعيناً.

لأنّ الوِجْدانَ مشتمِلٌ في المعنى على الجزاء، فَحَمَلَ الآخِرَ على المعنى. ولو نَصب الجزاءَ كما نَصب السِّباعَ لجاز. وقال [من الرجز]:

٢٢٨ - أَسْقَى الإلَهُ عُدُواتِ الوادي   وجَوْفَه كلَّ مُلِثٍّ غادِي

كلُّ أَجَشَّ حالِكِ السَّوادِ

كأنه قال: «سقاها كلُّ أجشَّ»، كما حُمل «ضارعٌ لخصومة» على «لِيَبْكِ يزيدَ»، لأنَّ فيه معنى: سقاها كلُّ أجشَّ.

ولا يجوز أن تقول: «يَنتهِي خيرًا له»، ولا «أَأَنتهِي خيرًا لي»[1]؛ لأنك إذا نهيتَ فأنت تزجِّيه إلى أمر، وإذا أَخبرتَ أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك، إنما تُعْلِمُ خيرًا أو تَسترشِدُ مُخْبِرًا، وليس بمنزلة «وافقته على دمِه ومَصرعِه السِّباعا»[2]؛ لأنَّ «السِّباعَ» داخل في معنى «وافقته»، كأَنه قال: «وافقتِ السِّباعَ على مصرعِهِ»، والخيرُ والشرُّ لا يكون محمولاً

---

٢٢٨ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٧٧؛ والخصائص ٢/ ٤٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٤؛ والمحتسب ١/ ١١٧.

اللغة: العدوات: ج العُدوة، وهي الجانب. الملثّ: المطر الدائم. الغادي: الذي جاء وقت الغداة. الأجشّ: السحاب الشديد الذي يتبعه رعد. حالك السواد: شديده.

الإعراب: «**أسقى**»: فعل ماضٍ. «**الإله**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**عدوات**»: مفعول به أوّل منصوب بالكسرة بدلاً من الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف. «**الوادي**»: مضاف إليه مجرور. «**وجوفه**»: الواو: حرف عطف، «جوفه»: معطوف على «عدوات» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**كلّ**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**ملث**»: مضاف إليه مجرور. «**غادي**»: نعت «ملث» مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة لأنّه اسم منقوص، والياء: للإطلاق. «**كلّ**»: (بالرفع) فاعل لفعل محذوف تقديره: «سقاها كلّ»، وهو مضاف. «**أجش**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للوصفيّة ووزن الفعل. «**حالك**»: نعت «أجشّ» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**السواد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أسقى الإله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كلّ أجش حالك السواد» حيث رفع «كلّ» على أنّه فاعل لفعل محذوف تقديره: «سقاها كلّ».

(١) قال السيرافي: إنّما يجوز هذا في الأمر لأنّ الآمر إنما يسوق المأمور إلى أمر يُحدثه، فله قوّة الإضمار وحكمٌ ليس لغيره.

(٢) انظر الشاهد الرقم ٢٢٠.

على «يَنتهِي» وشبهِه، لا تستطيع أن تقول: «انتَهيتُ خيرًا»، كما تقول: «قد أصبتُ خيرًا».

وقد يجوز أَن تقول: «أَلاَ رَجُلَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو»، كأَنه قيل له: من هذا المتمنَّى؟ فقال: زيدٌ أو عمرٌو.

ومثلُ: «ليُبْكَ يزيدُ»، قراءة بعضِهم: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[1] رفَعَ «الشُّركاءَ» على مثل ما رُفع عليه «ضارعٌ»[2].

---

(١) الأنعام: ١٣٧. وهذه قراءة أبي عبد الرحمن السلميّ، والحسن.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٢١؛ والاتحاف ص ٢١٧؛ والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠؛ وتفسير الطبري ١٢/ ١٣٧؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٩١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٣.

(٢) انظر الشاهد الرقم ٢٢٦.

هذا باب ما يَنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه في غير الأمر والنَّهي

وذلك قولك: «أخذته بدرهم فصاعِدًا»[1]، و «أخذتُه بدرهم فزائدًا». حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه، ولأنّهم أمِنوا أن يكونَ على الباء، لو قلتَ: «أخذتُه بصاعِدٍ» كان قبيحًا، لأنَّه صفةٌ ولا تكون في موضع الاسم، كأَنه قال: أخذتُه بدرهم فزاد الثمنُ صاعدًا، أو فذهَبَ صاعِدًا.

ولا يجوز أن تقول: «وصاعدٍ»، لأنك لا تريد أن تُخْبِرَ أنّ «الدرهم» مع «صاعدٍ» ثمنٌ لشيء، كقولك: بدرهمٍ وزيادةٍ، ولكنَّك أخبرت بأَدنى الثمن فجعلته أوّلاً، ثم قَرَوْتَ[2] شيئاً بعد شيء لأَثمانٍ شتَّى. فالواوُ لم تُرِدْ فيها هذا المعنى، ولم تُلْزِمِ الواوُ الشيئين أَنْ يكون أحدُهما بعد الآخَر. ألا ترى أَنَّك إذا قلت: «مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»، لم يكن في هذا دليلٌ أَنَّك مررت بعمرٍو بعد زيد. و «صاعِدٌ» بدلٌ من «زاد» و «يَزِيدُ». و «ثُمَّ» بمنزلة الفاءِ، تقول: «ثُمَّ صاعدًا»، إلاّ أَنَّ الفاءَ أكثرُ في كلامهم.

ومما يَنتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك: «يا عبدَ الله»، والنِّداءُ كلُّه. وأَمّا «يا زيدُ» فله عِلَّةٌ ستراها في باب النِّداء إن شاء الله تعالى، حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار «يَا» بدلاً من اللَّفظ بالفعل، كأَنه قال: يَا، أُريدُ

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: لا يحسن أن تقول: «أخذته بدرهم فصاعد»، لأن «صاعدًا» نعت، ولا يحسن أن تعطف على «الدرهم» إلاّ المنعوت، ولأنّ الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء. لا تقول: «أخذت الثوب بدرهم فدانق»، لأنّ الثمن يقع جملة عِوضًا عن المبيع، فلا يتقدَّم بعضه على بعض، وإنّما يعطف بالواو، لأنها للجميع».

(٢) أي: قصدت.

عبدَ الله، فحذَف «أُريدُ» وصارت «يا» بدلاً منها، لأنّك إذا قلت: «يا فلانُ»، عُلِمَ أنّك تريدُه.

ومما يدلّك على أنّه يَنتصِب على الفعل وأنّ «يا» صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قولُ العرب: «يا إيّاكَ»، إنّما قلتَ: «يا إيّاكَ أَعْنِي»، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ وصار «يا»، و «أَيَا»، و «أَيْ» بَدَلاً من اللفظ بالفعِل.

[وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه سمعَ بعضَ العرب يقول: «يا أَنْتَ»[1]. فزعَم أنهم جعلوه موضعَ المفرد. وإن شئت قلت: «يا» فكان بمنزلة «يا زيد»، ثم تقول: «إيّاكَ». أي: إيّاكَ أعني. هذا قول الخليل، رحمه الله، في الوجهين][2].

ومن ذلك قول العرب: «مَنْ أنتَ زيدًا»[3]، فزعم يونسُ أَنّه على قوله: «مَنْ أنت تَذكُر زيدًا»، ولكنه كثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهارِه، فإنّه قد عُلم أنَّ «زيدًا» ليس خبرًا ولا مبتدأ، ولا مبنيًّا على مبتدأ، فلا بدَّ من أنْ يكونَ على الفعل، كأَنه قال: «مَنْ أنتَ»، معرِّفًا ذا الاسمَ، ولم يحمل «زيدًا» على «مَنْ» ولا «أنتَ». ولا يكون «مَنْ أنتَ زيدًا» إلاّ جوابًا، كأنَّه لمّا قال: «أنا زيدٌ»، قال: «فَمَنْ أنتَ ذاكِرًا زيدًا».

وبعضُهم يَرفع، وذلك قليل، كأَنه قال: «مَنْ أنت كلامُك أو ذكرُك زيدٌ». وإنَّما قَلَّ الرفعُ لأن إعمالَهم الفعلَ أحسنُ من أن يكون خبرًا لمصدرٍ ليس له، ولكنه يجوز على سعة

---

(١) ومنه قول سالم بن دارة أو الأحوص [من الرجز]:

يـا أبجـر بـن أبجـرٍ يـا أنْتـا   أنـتَ الـذي طلَّقْـتَ عـام جعْتـا

انظر: ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٣، ١٤٦؛ والدرر ٣/ ٢٧؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٢٥؛ وأوضح المسالك ٤/ ١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٥٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٣.

(٢) ما بين المعكّفين ساقط من الطبعة التي أعتمدها، وقد أخذته عن طبعة عبد السلام محمد هارون.

(٣) قال ابن يعيش: «أصله أنّ رجلاً غير معروف بفضل تسَمَّى بـ«زيد»، وكان زيد مشهورًا بالفضل والشجاعة. فلمّا تسمَّى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك، فقيل له: «من أنت زيدًا»؟ على جهة الإنكار كأنّه قال: «من أنت تذكر زيدًا، أو ذاكرًا زيدًا»؟ لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلاً، ولأنه قد علم أن «زيدًا» ليس خبرًا، فلم يكن بدّ من حمله على فعل. ولا يقال ذلك إلاّ جوابًا، كأنه لما قال: «أنا زيد» قيل: «من أنت تذكر زيدًا أو ذاكرًا زيدًا». وبعض العرب يرفع ذلك، فيقول: «من أنت زيد»؟ فيكون خبرًا عن مصدر محذوف، كأنه قال: «من أنت كلامك زيد»». (شرح المفصل ٢/ ٢٨).

الكلام، وصار كالمثل الجاري، حتّى إنهم لَيسْأَلون الرجلَ عن غيره فيقول القائل منهم: «مَنْ أنتَ زيدًا»، كأنّه يكِلّمُ الذي قال: «أنا زيدٌ»، أي: أنت عندي بمنزلة الذي قال: «أنا زيدٌ»، فقيل له: «من أنت زيدًا»، كما تقول للرجل: «أَطِرِّي إنّكِ ناعلةٌ واجمعي»[1]. أي: أنتَ عندي بمنزلة التي يقال لها هذا.

سمعنا رجُلاً منهم يَذكر رجلاً، فقال لرجل ساكتٍ لم يَذْكَر ذلك الرجل: «مَنْ أنتَ فلانًا».

ومن ذلك قول العرب: «أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك»، و «أَمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه»[2].

وقال الشاعر، وهو عباس بن مِرداس [من البسيط]:

٢٢٩ ـ أَبـا خُـراشَـةَ أَمّـا أنـتَ ذا نَفَـرٍ   فـإنّ قـومِـيَ لـم تـأكُلْهُـمُ الضَّبُـعُ

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٢، ١٣٠٤؛ والعقد الفريد ٣/ ٩٦؛ وفصل المقال ص ١٦٩؛ وكتاب الأمثال ص ١١٥؛ ولسان العرب ١١/ ٣١٤ (زول)، ٤/ ٥٠٠ (طرر)، ١١/ ٦٦٨ (نعل)؛ والمستقصى ١/ ٢٢١؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٣٠.
والإطرار: ركوب طُرر الطريق، وهي نواحيه. ناعِلة: ذات نعلين. وأصل المثل أنّ رجلاً كانت له أَمَتان راعيتان: إحداهما ناعلة، والأخرى حافية، فقال للناعلة: أطِرِّي فإنّك ناعِلة، ودعي سرارته (أي: وسطه) لصاحبتك، فإنّها حافية. وقيل: لم يكنْ هناك نعل، وإنّما أراد بالنعلين غِلظ جلد قدميها.
يُضرب للقويّ على الأمر. وقيل: أصله أنّ أمتين كانتا ترعيان إبلاً، فقالت إحداهما للأخرى: أَطِرِّي الإبل، أي: اجمعيها من نواحيها، ولم تكن بها إلى ذلك حاجة، فقالت الأخرى: أَطِرِّي فإنّكِ ناعلة»، أي: افعلي ذلك، فأنتِ أقدرُ عليه. يُضرب للرجل يكون له فضل قوّة في نفسه وسلاحه، فيتكلّف ما لو تركه لم يضرّه.

(٢) قال السيرافي ما ملخصه: اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في هذا ونحوه، واختلفوا في المعنى. فالكوفيون يقولون: هو بمعنى «أنْ»، وإنّ «أن» المفتوحة فيها معنى «إنْ» التي للمجازاة، ويحملون قوله تعالى: ﴿أن تضلَّ إحداهما﴾ [البقرة: ٢٨٢] عليه. والبصريون يقولون: إنّه على معنى التعليل، أي: لأن كنت منطلقًا أنطلق معك. وشبّهوها بـ «إذْ»، ولأجل أنّ الثاني استحقّ بالأوّل جاز دخول الفاء في الجواب.

٢٢٩ ـ **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣؛ والاشتقاق ص ٣١٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢؛ والدرر ٢/ ٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٦، ١٧٩؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٠؛ ولجرير في ديوانه ١/ ٣٤٩؛ والخصائص ٢/ ٣٨١؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٤١؛ ولسان العرب ٦/ ٢٩٤ (خرش)، ٨/ ٢١٧ (ضبع)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٥؛ وبلا نسبة =

فإنَّما هي «أَنْ» ضُمَّتْ إليها «ما» وهي «ما» التوكيدِ، ولزمتْ كراهيةَ أن يُجحفِوا بها لتكون عوضًا من ذِهابِ الفعل، كما كانت الهاءُ والألفُ عوضًا في الزَّنادقة واليَمانِي [من الياء][(1)].

ومثل «أَنْ» في لزوم «ما» قولُهم: «إمّا لاَ»، فألزموها «ما» عوضًا. وهذا أَحْرَى أن يُلزموا فيه إذْ كانوا يقولون: «آثِرًا ما»، فيُلزِمُون «ما»، شبّهوها بما يَلزم من النُّونات في «ليفْعَلَنَّ»، واللام في «إن كان لَيَفعلُ»، وإن كان ليس مثلَه، وإنّما هو شاذٌّ كنحوِ ما شُبِّه بما ليس مثلَه، فلمّا كان قبيحًا عندهم أن يذكُروا الاسمَ بعد «أَنْ» ويَبتدئوه بعدها كقُبْحِ «كَيْ عبدُ الله يقولَ ذاك»، حملوه على الفعلِ حتَّى صار كأَنَّهم قالوا: «إذ صرتَ منطلقًا فأَنَا أَنطلِقُ معك»، لأنَّها في معنى «إذْ» في هذا الموضع و «إذْ» في معناها أيضًا في هذا الموضع، إلاّ أنّ «إذْ» لا يُحذَفُ معها الفعلُ.

و «أمّا» لا يُذْكَرُ بعدها الفعلُ المضمَرُ، لأنَّه من المضمَرِ المتروكِ إظهارُه، حتَّى صار

= في الأزهيّة ص ١٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١١، ٤٤٢؛ والإنصاف ١/ ٧١؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٨؛ وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١؛ ورصف المباني ص ٩٩، ١٠١؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٧ (أما)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٥؛ والمنصف ٣/ ١١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣.

اللغة: أبو خراشة: كنية الشاعر خفاف بن ندبة. النفر: جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة. الضبع: حيوان معروف، وهنا تعني السنوات المجدبة.

المعنى: يا أبا خراشة لا تفخر عليّ بكثرة عدد رجالك، فإنّما قومي لم تكن قلّتهم بسبب الجوع والحرمان، ولم تؤثّر فيهم السنوات المجدبة. ولكن بسبب الجهاد والحرب، وهذا هو عزّهم ومجدهم.

الإعراب: **«أبا»**: منادى مضاف منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة. **«خراشة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. **«أمّا»**: مركّبة من «أن» المصدريّة و «ما» الزائدة، أتي بها للتعويض عن «كان» المحذوفة. **«أنت»**: اسم «كان» المحذوفة. **«ذا»**: خبر «كان» المحذوفة منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«نفر»**: مضاف إليه مجرور. **«فإنّ»** الفاء: للتعليل. **«إنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«قومي»**: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«تأكلهم»**: فعل مضارع مجزوم، و «هم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«الضبع»**: فاعل مرفوع.

وجملة «أبا خراشة..» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «أمّا أنت ذا نفر» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة «إنّ قومي..» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية، أو تعليليّة. وجملة (لم تأكلهم الضبع) الفعليّة في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «أمّا أنت ذا نفرٍ»، والأصل: «لأن كنت ذا نفرٍ»، فحذف «كان»، وعوّض عنها «ما» الزائدة، وأبقى اسمها، وهو قوله: «أنت»، وخبرها، وهو قوله: «ذا نفر».

(١) أصلهما: الزناديق، واليمنيّ.

ساقطًا بمنزلة تركِهم ذلك في النداء وفي «مَنْ أنت زيدًا». فإن أظهرتَ الفعلَ قلت: «إمَّا كنتَ منطلقًا انطلقتُ»، إنما تريد: إنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ، فحذفُ الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثَمَّ إظهارُه؛ لأنَّ «أمّا» كثرتْ في كلامهم واستُعْمِلتْ حتَّى صارت كالمثل المستعمَل.

وليس كلُّ حرفٍ هكذا، كما أنَّه ليس كلُّ حرف بمنزلة «لم أُبَلْ» و «لم يَكُ»، ولكنهم حذفوا هذا لكثرته وللاستخفاف، فكذلك حذفوا الفعل من «أمّا».

ومثل ذلك قولهم: «إمّا لاَ»، فكأنَّه يقول: افْعَلْ هذا إنْ كنتَ لا تَفْعَلُ غيرَه، ولكنهم حذفوا «ذا» لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرّفوا حتى استغَنوا عنه بهذا.

ومن ذلك قولهم: «مَرْحَبًا، وأَهْلاً»، و «إنْ تأتِني فأَهْلَ اللَّيل والنهارِ».

وزعم الخليل، رحمه الله، حين مثّله، إنّه بمنزلة رَجُلٍ رأيتَه سدَّد سهمًا فقلتَ: «القِرطاسَ»، أي: أَصَبْتَ القرطاسَ، أي: أنت عندي ممن سيُصِيبُه. وإن أَثْبَتَ سهمَه قلت: «القرطاسَ»، أي: قد استَحقَّ وقوعَه بالقرطاس. فإنَّما رأيتَ رجلاً قاصدًا إلى مكانٍ أو طالبًا أمرًا فقلتَ: «مَرْحَبًا وأَهْلاً»، أي: أدركتَ ذلك وأصبتَ، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه، وكأنّه صار بدلاً من «رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ»، كما كان الحَذَرَ بَدَلاً من «احْذَرْ». ويقول الرادُّ: «وبكَ وأَهْلاً وسَهْلاً»، و «بك أَهْلاً». فإذا قال: «وبك وأهلاً»، فكأنَّه قد لَفَظَ بـ «مرحبًا بك وأهلاً». وإذا قال: «وبك أهلاً»، فهو يقول: ولك الأَهْلُ إذا كان عندك الرُّحْبُ والسعةُ[1]. فإذا رددتَ فإنَّما تقول: أنت عندي ممّن يقال له هذا لو جئتَني. وإنَّما جئتَ بـ «بك» لتبيِّن مَن تَعني بعد ما قلتَ: «مرحبًا»، كما قلتَ: «لك»، بعد «سَقْيًا». ومنهم من يَرفع فيَجعل ما يُضمِرُهُ هو ما أَظْهَرَ. وقال طُفَيْلٌ الغنويّ [من الطويل]:

٢٣٠ - وبالسَّهْبِ مَيْمونُ النَّقيبةِ قولُه لِمُلتمِسِ المعروفِ: أَهْلٌ ومَرْحَبُ

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: هذا الكلام تقديره أن يقوله الرجل الذي يدخل إذا قال له المدخول عليه: «مرحبًا وأهلاً»، فيردّ فيقول: «وبك وأهلاً» كأنه قال: «وبك مرحبًا وأهلاً»، وإنما هذه تحيّة المزور ومن يدخل عليه يحيي بها الزائر المزور على معنى أنك أصبتَ عندي سعةً وأنسًا. وإذا قال الزائر: «وبك أهلاً» فيحمل على أنك لو جئتني لكنتَ عندي بهذه المنزلة.

٢٣٠ - **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٣٨؛ والدرر ٩/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١٨٤/١؛ وشرح المفصل ٢٩/٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢١٩/٣؛ والمنصف ٣٧/٣؛ وهمع الهوامع ١٦٩/١.

اللغة: السهب: اسم موضع. النقيبة: الطبيعة. يرثي الشاعر رجلاً دُفن في ذلك الموضع.

أي هذا أهلٌ ومرحبٌ. وقال أبو الأسود [من الطويل]:

٢٣١ - إذا جئتُ بَوّابًا له قال: مَرْحَبًا ألَا مَرْحَبٌ واديكَ غيرِ مَضِيقِ

فاعرفْ فيما ذكرتُ لك أنّ الفِعْلَ يَجري في الأسماء على ثلاثة مَجارٍ: فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يَحسن إضمارُه، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مستعمَلٌ إظهارُه، وفِعْلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه.

= **الإعراب**: «وبالسهب»: الواو بحسب ما قبلها، و «بالسهب» جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدّم. «ميمون»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «النقيبة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قوله»: بدل من «ميمون» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «لملتمس»: جار ومجرور متعلقان بـ«قوله»، و «ملتمس» مضاف. و «المعروف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

«أهلٌ»: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا، أو مبتدأ خبره محذوف، تقديره: لك. «ومرحب»: حرف عطف واسم معطوف مرفوع.

وجملة «وبالسهب ميمون» بحسب الواو. وجملة «هذا أهل» في محلّ نصب مقول القول.

والشاهد فيه رفع «أهل ومرحب» على إضمار مبتدأ، أو إضمار خبر كما تقدّم في الإعراب.

٢٣١ - **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٤١، ٢٨٣؛ والدرر ٣/ ٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠١؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٩.

اللغة: المضيقُ: المكان الضَّيّق.

المعنى: واضح.

الإعراب: «إذا»: شرطية ظرفية غير جازمة، مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بـ(قال). «جئتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وهذه التاء محلها الرفع. «بواباً»: مفعول منصوب بالفتحة. «له»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ(بَوّاباً). «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره (هو). «مرحباً»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: (أدركت مرحباً). «ألا»: حرف تنبيه لا محل له. «مَرْحبٌ»: خبر مقدم مرفوع بالضمة. «واديك»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «غيْرُ»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمة، وقيل: إنَّ (غيرُ) صفة لـ(مرحب). «مَضيق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إذا جئت بواباً»: ابتدائية لا محل لها، وبالنظر إلى البيت في أبياته، الجملة استئنافية. وجملة «جئت»: جملة الشرط الظرفي في محل جر بالإضافة. وجملة «قال»: جَواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «أدركت مرحباً»: مقول القول محلها النصب. وجملة «واديك مرحباً»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (مَرْحَبٌ) على أنّه خبر للمبتدأ (واديك).

فأَمّا الفعل الذي لا يَحسن إضمارُه فإِنّه أَنْ تَنْتَهِي إلى رجل لم يكن في ذِكْرِ «ضَرْبٍ» ولم يَخطِرْ بباله، فتقول: «زيدًا». فلا بدَّ له من أن تقول له: «اضربْ زيدًا»، وتقولَ له: «قد ضربتَ زيدًا». أو يكونَ مَوضعًا يَقبح أَنْ يعرَّى من الفعل، نحو: «أَنْ»، و «قَدْ»، وما أَشبه ذلك.

وأمّا الموضعُ الذي يُضْمَرُ فيه وإظهارُه مستعمَلٌ، فنحوُ قولك: «زيدًا»، لرجلٍ في ذِكْرِ «ضَرْبٍ»، تريد: «اضربْ زيدًا».

وأَمّا الموضعُ الذي يضمر فيه الفعلُ المتروكُ إظهاره فمِن الباب الذي ذُكِرَ فيه «إيّاك» إلى الباب الذي آخِرُه ذكرُ «مرحبًا وأهلاً». وسترى ذلك فيما يُستقبل إن شاءَ الله.

هذا باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ لأَنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انتَصب «نَفْسَه» في قولك: «امرأً ونفسَه».

وذلك قولك: «ما صَنَعْتَ وأباك»؟ و «لو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها»، إنَّما أردتَ: «ما صنعتَ مع أبيك» و «لو تُركت الناقةُ مع فصيلِها». فـ «الفصيل» مفعولٌ معه، و «الأبُ» كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبله[1].

ومثلُ ذلك: «ما زِلْتُ وزيدًا حتى فَعَلَ»، أي: ما زلتُ بزيد حتَّى فَعَلَ، فهو مفعولٌ به. و «ما زلتُ أَسِيرُ والنِّيلَ»، أي: مع النِّيلِ، و «استوَى الماء والخَشَبَةَ»، أي: بالخَشَبَةِ. و «جاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ»، أي: مع الطَّيالِسةِ. وقال [من الوافر]:

٢٣٢ - فكُونُوا أنتُمُ وبني أَبيكم ... مكان الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

(١) قال السيرافي ما ملخصه: مذهب سيبويه أنّ ما بعد الواو منصوب بالفعل، لأنها بمعنى «مع» وهي والواو يتقاربان، فإنهما جميعًا يفيدان الانضمام، فأقاموا الواو مقام «مع»، لأنّها أخفّ في اللفظ، وجعلوا الإعراب الذي كان في «مع» في الاسم الذي بعد الواو، لأنّها حرف، كما فعلوا في المستثنى بـ «إلاّ»، فأظهروا الإعراب فيما بعدها، وخالفه الزجاج، فقال: إنّ النصب في هذا الباب بإضمار فعل كأنه قال: ما صنعت ولابست أباك. وزعم أنّ ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو.

٢٣٢ - **التخريج**: البيت لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١؛ وهو للأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١٥٤، ١٥٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٥؛ وشرح المفصّل ٢/ ٤٨؛ واللمع ص ١٤٣؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠.

اللغة: بنو أبيكم: أي من ينتسبون إليكم.

المعنى: كونوا ومن ينتسبون إليكم متعاونين ومتضامنين، ولا تدعوا للفرقة مركزاً بينكم، بل كونوا معاً بمثابة الكليتين من الطحال.

الإعراب: «فكونوا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «كونوا»: فعل أمر ناقص، والواو: ضمير متّصل مبنيّ =

وقال [من الطويل]:

٢٣٣ - وكـان وإيّـاهـا كَحـرّانَ لـم يُفِـقْ عـن المـاءِ إذْ لاقـاهُ حتّـى تقـدَّدَا

ويدّلك على أنَّ الاسمَ ليس على الفعل في صنعتَ، أنّك لو قلتَ: «اقْعُدْ وأخوك» كان قبيحًا حتَّى تقول: أنتَ، لأنه قبيحٌ أَنْ تعطف على المرفوع المُضْمَرِ. فإذا قلت: ما صنعتَ أنتَ، ولو تُركتْ هي، فأنت بالخيار إن شئتَ حملتَ الآخِر على ما حملتَ عليه الأوّلَ، وإن شئت حملتَه على المعنى الأوّلِ.

في محلّ رفع اسم «كان». «أنتم»: ضمير منفصل مؤكد للضمير المتّصل في محلّ رفع. «وبني»: الواو: واو المعيّة، «بني»: مفعول معه منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. «أبيكم»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و «كم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «مكان»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف خبر «كان»، وهو مضاف. «الكليتين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثّنى. «من»: حرف جرّ. «الطحال»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «مكان» لاشتماله على رائحة الفعل.

والشاهد فيه قوله: «وبني» حيث نصبه على أنّه مفعول معه بالرغم من وجود الضمير المنفصل المؤكّد للضمير المتّصل، والمسوّغ للعطف. فالرفع يلزم المعطوف مشاركة المعطوف عليه في أن يكونوا بمثابة الكليتين من الطحال، وهذا ما لا يريده الشاعر.

٢٣٣ - **التخريج**: البيت لكعب بن جعيل تحصيل عين الذهب ص ١٩٤؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣١.

اللغة: الحَرَّان: الشديد العطش، وتَقَدَّد: تشقَّق بطنه من شدة الامتلاء.

المعنى: لمَّا اجتمع بهذه المرأة كان كالعطشان عندما رأى الماء انكبَّ يشربه حتى تشقَّق بطنه، وهذا الرجل لازم هذه المرأة ينظر إليها ويستمتع بها.

الإعراب: «وكان»: الواو: بحسب ما قبلها، «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر تقديره (هو). «وإياها»: الواو: واو المعية، «إياها»: ضمير نصب منفصل منصوب على المعية، وها: للدلالة على الغائبة لا محل لها من الإعراب. «كحران»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب خبر (كان)، و «حرَّان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «لم»: حرف جازم. «يُفِقْ»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «عن الماء»: جار ومجرور متعلقان بـ (يُفِق). «إذْ»: اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ (يفق). «لاقاه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والهاء: مفعول به، والفاعل (هو). «حتى»: حرف غاية وابتداء واستئناف. «تقدّدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر تقديره (هو).

وجملة «كان وإياها كحرَّان»: بحسب الواو. وجملة «لم يفق»: صفة لـ (حرَّان) محلها الجر. وجملة «لاقاه»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «تقدَّد»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (إياها) على المعية، وقيل نصب بالفعل (كان) الذي قوّته الواو النائبة عن (مع).

هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلاّ أنّها تَعْطِفُ الاسمَ هنا على ما لا يكونُ ما بعده إلاّ رفْعاً على كلّ حال

وذلك قولك: «أنت وشأنُك»، و «كلُّ رجل وضَيْعتُه»، و «ما أنتَ وعبدُ الله»، و «كيفَ أنت وقَصْعةٌ من ثَريدٍ»، و «ما شأنُك وشأنُ زيد». وقال المُخَبَّل [من الكامل]:

٢٣٤ - يا زَبْرِقانُ أخا بني خَلَفٍ ما أنتَ وَيْبَ أبيك والفَخْرُ

---

٢٣٤ - **التخريج**: البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٣؛ وخزانة الأدب ٦/٩١، ٩٢، ٩٥؛ والدرر ٦/١٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢١١، ٣٦٢؛ وشرح المفصل ٢/٥١؛ ولسان العرب ١١/٧٤٠ (ويل)؛ وخزانة الأدب ٤/١٥٠؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/١٤٢.

اللغة: ويب: ويل.

المعنى: يهجو الشاعر الزبرقان بن بدر بأنه ليس أهلاً للمفاخر.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**زبرقان**»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «**أخا**»: بدل من (زبرقان) منصوب بالألف على المحل. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**خَلف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ما**»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**أنت**»: ضمير رفع منفصل في محل رفع خبر. «**وَيْبَ**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**أبيك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**والفخر**»: «الواو»: حرف عطف، «الفخر»: معطوف على (أنت).

وجملة «زبرقان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما أنت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ويب مع عامله المحذوف»: اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه.

والشاهد فيه: **أنه عطف (الفخر) على (أَنْتَ) مع ما في السياق من معنى المعية، وامتنع النصب إذ ليس قبله فعلٌ ينفذ إليه فينصبه.

وقال جَميل [من الطويل]:

٢٣٥ ـ وأنت امرؤٌ من أهل نَجْدٍ وأهلُنا تَهامٍ فما النَّجْديُّ والمتغوِّرُ

وقال [من الوافر]:

٢٣٦ ـ وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ فما القَيْسيُّ بعدَك والفِخارُ

وإنّما فُرق بين هذا وبين الباب الأوّل لأنَّه اسمٌ، والأوّلُ فعلٌ فأُعمل، كأنّك قلت في

---

٢٣٥ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٨٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٤٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣٤ (غور)؛ (تحريف جميل) المقاصد النحوية ٤/ ٤٠٨؛ ولجميل أو لعمر في شرح شواهد المغني ١/ ٤٩٩؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٠.

اللغة: الغورُ وتهامة ما ارتفع من بلاد العرب، ونَجْد ما ارتفع منها. وتهامٍ نسبة إلى تِهامة بكسر التاء، وفتح التاء في النسب على الشذوذ.

المعنى: يحكي جميل بلسان بثينة التي تحذره بني عمها فتقول: إنهم يرتابون بك إذا وجدوك عندهم، لأنك غريب عنهم، فيجب أن تتجنَّب وتعرض.

الإعراب: «**وأنت**»: الواو: حسب ما قبلها «أنت»: مبتدأ محله الرفع. «**امرؤ**»: خبر مرفوع بالضمة. «من **أهل**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (امرؤ). «**نجدٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وأهلنا**»: الواو: حالية «أهلنا»: مبتدأ مرفوع بالضم، و«نا»: مضاف إليه محله الجر. «**تَهام**»: خبر مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة. «**فما**»: الفاء: استئنافية و«ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**النجدي**»: خبر مرفوع بالضمة. «**والمتغوِّرُ**»: الواو: حرف عطف، «المتغوِّر»: معطوف على (النجدي) مرفوع بالضم.

وجملة «أنت امرؤ»: بحسب الواو التي قبلها. وجملة «أهلنا تهامٍ»: حالية محلها النصب. وجملة «ما النجدي»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (المتغوِّر) عطفاً على (النجدي) مع ما في الواو من معنى المعيَّة، وعَدم تقدم فعل.

٢٣٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣١؛ وشرح المفصل ٢/ ٥١، ٥٢.

اللغة: واضحة.

المعنى: إنَّ المكارم التي كانت تفخر بها قَيْس كانت مجتمعة فيك فلما فقدوك، فقدوا الطريق إلى الفخر بإنسان منهم، لأنَّه ليس لواحدٍ منهم ما حويته من الخِصال الحميدة.

الإعراب: «**وكنت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كنت»: فعلٍ ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وهذه التاء اسم «كان» محلها الرفع. «**هُناك**»: «هنا»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب، والكاف: للخطاب لا محل لها، والظرف متعلق بـ (كريم). «**أنت**» ضمير فَصْل لا محل له، أو توكيد لفظي لـ (التاء) التي في كنت «**كريم**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة. «**قَيْس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فما**»: الفاء: حرف استئناف، و«**ما**»: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. «**القيسيُّ**»: خبر مرفوع بالضمة. =

الأوّل: «ما صنعتَ أخاك». وهذا مُحالٌ، ولكنْ أردتُ أن أمثّلَ لك.

ولو قلتَ: «ما صنعتَ مع أخيك»، و «ما زلتُ بعبد الله»، لكان «مع أخيك» و «بعبدِ الله» في موضع نصبٍ. ولو قلت: «أنتَ وشأنُك» كنتَ كأنّك قلت: «أنتَ وشأنُك مَقرونانِ»، و «كلُّ امرئٍ وضَيعتُه مقرونانِ»؛ لأنَّ الواو في معنى «مَعَ» هنا، يَعمل فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ.

ومثله: «أنتَ أعْلَمُ ومالُكَ»، فإِنّما أردتَ: أنت أعلمُ مع مالِك. و «أنتَ أعلمُ وعبدُ الله»، أي: أنت أَعلمُ مع عبد الله. وإن شئت كان على الوجه الآخَرِ، كأَنك قلت: «أنتَ وعبدُ الله أعلمُ من غيرِكُما». فإن قلتَ: «أنت أَعلُم وعبدُ الله» في الوجه الآخَرِ فإِنَّها يعمل فيما بعدها المبتدأ، كما أعملتَ في «ما صنعتَ وأخاك»: «صنعتَ». فعَلَى أيِّ الوجَهيْنِ وجَّهتَه صار على المبتدأ، لأنّ الواو في المعنيين جميعًا يَعمل فيما بعدها ما عَمِلَ في الاسم الذي تعطف عليه.

وكذلك: «ما أنتَ وعبدُ الله»، و «كيف أنتَ وعبدُ الله»، كأَنك قلت: «ما أنت وما عبدُ الله»، وأنت تريد أن تحقِّر أمرَه [أو ترفع أمره].

وكذلك: «كيف أنت وعبدُ الله»، وأنت تريد أن تَسأل عن شأنهما، لأنك إنّما تَعطف بالواو إذا أردت معنى «مَعَ» على «كَيْفَ»، و «كيف» بمنزلة الابتداء، كأَنك قلت: وكيف عبدُ الله، فعَملتْ ما عَمِلَ الابتداءُ، لأنَّها ليستْ بفعل، ولأنَّ ما بعدها لا يكون إلاّ رفعًا. يدّلك على ذلك قول الشاعر، وهو زيادٌ الأعجمُ، ويقال غيرُه [من الوافر]:

٢٣٧ ـ تكلِّفُني سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ... وما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيقُ

= «بَعْدك»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بحال من (القيسي)، والكاف: مضاف إليه محله الجر «والفخارُ»: الواو: حرف عطف، «الفِخَار»: معطوف على (القيسي).

وجملة «كُنْتَ كريم قيس»: بحسب الواو التي قبلها. وجملة «ما القيسي»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: عطف (الفِخَار) على (القيسي) بالرفع مع ما في الواو من معنى المعية، وعدم تقدم فِعْلٍ.

٢٣٧ - **التخريج**: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٠٧؛ والشعر والشعراء ١/٤٤٠؛ ولسان العرب ١٠/ ١٧٠ (سوق).

اللغة: سَوِيْق الكرم: الخمر.

أَلا ترى أنه يريد معنى «مَعَ»، والاسمُ يَعمل فيه «ما». ومثلُ ذلك قول العرب: «إنَّكَ مَا وخَيْرًا»، تريد: إنّك مع خَيْرٍ.

وقال، وهو لأبي عنترة العبسيّ [من الوافر]:

٢٣٨ - فَمَــنْ يَــكُ سَــائِــلاً عنّــي فَــإِنّــي   وجِــــرْوَةَ لا تَـــــرُودُ ولا تُعَـــارُ

= **المعنى**: يستنكر الشاعر على قبيلة (جـرْم) شرب الخمر احتقاراً لهذه القبيلة يقول: تطلب مني جرم خمراً، ومالها والخمر إذ لا شأن لها به.

الإعراب: «**تكلفني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. «**سَوِيقَ**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**الكَرْم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جَرْمٌ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**وما**»: الــواو: حرف استئناف و «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**جَرْم**»: خبر مرفوع بالضمة. «**وما**»: الواو: حرف عطف، «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**ذاك**»: «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع خبر، والكاف: حرف خطاب لا محل له. «**السويقُ**»: بدل من (ذا) مرفوع بالضمة.

وجملة «تكلفني جرمٌ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما جَرْمٌ»: استئنافية لا محل لها، وجملة «ما ذاك السويق»: معطوفة على جملة (ما جرم).

والشاهد فيه: إظهار (ما) في قوله: وما ذاك السويق ولو حذفها لأمكن ذلك، وقد جعل سيبويه إظهارها تقوية لرفع المعطوف في قولك: ما أنت وزيدٌ، لأن المعنى ما أنت وما زيدٌ؟!

٢٣٨ - **التخريج**: البيت لشداد بن معاوية (والد عنترة) في الأغاني ١٧/ ١٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٦؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤٠ (جرا)؛ ولعنترة أو لوالده في ديوان عنترة ص ٣٠٩؛ ولزيد الخيل في ديوانه ص ١٠٤؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٤.

اللغة: ترود: تذهب وتجيء. جروة: اسم فرس الشاعر. تعار: تُطلب للتداول.

المعنى: أقول لمن يسأل عني: أنا وفرسي (جروة) لا نذهب ولا نجيء طلباً للمأكل، ولا نرتهن لأحد يطلبنا استعارة حين يشاء.

الإعراب: «**فمن**»: الفــــاء: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «**يـك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون المقدّر على النون الحذوفة، واسمه: ضمير مستتر تقديره (هو). «**سائلاً**»: خبر (يكن) منصوب بالفتحة. «**عني**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (سائلاً). «**فإني**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (إن). «**وجروة**»: الواو: حرف عطف، «جروة»: معطوف على (ياء المتكلم) في (فإني) منصوب بالفتحة، ويصحّ القول: إنّ (الواو) للمعية، و (جروة): مفعول معه منصوب بالفتحة. «**لا ترود**»: «لا»: حرف نفي، «ترود»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «**ولا تعار**»: الواو: للعطف، «لا»: للنفي، «تعار»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، و نائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «من يك. . . فإني. . »: بحسب الفاء. وجملة «يك سائلاً»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة =

فهذا كلُّه يَنتصب انتصابَ «إنّي وزيدًا منطلقان»، ومعناهنّ: «مَعَ»، لأنّ «إنّي هاهنا بمنزلة الابتداءِ ليست بِفعلٍ ولا اسمٍ بمنزلة الفِعل.

و «كيف أنت وزيدٌ»، و «أنت وشأنُك»، مثالُهما واحدٌ، لأنَّ الابتداءِ، و «كيف»، و «ما»، و «أنت» يَعْمَلْنَ فيما كان معناه «مَعَ» الرفعَ فيحسن، ويُحْمَلُ على المبتدأ كما يُحْمَلُ على الابتداءِ. ألا ترى أنّك تقول: «ما أنت وما زيدٌ فيَحسنُ»، ولو قلت: «ما صنعتَ وما زيدٌ»؟ لم يَحسن ولم يستقِمْ إذا أردتَ معنى «ما صنعتَ وزيدًا»؟ ولم يكنْ لِتَعمَل «ما أنت» و «كيف أنت»، عَمَلَ «صنعتَ»، وليستا بفعلٍ، ولم نَرهم أعملوا شيئاً من هذا كذا. فإذا نصبتَ فكأنّك قلت: «ما صنعتَ زيدًا»؟ مثل «ضربتَ زيدًا»، و «رأيت». ولم نَرَ شيئاً من هذا ليس بفِعل فُعل به هذا فتُجريَهُ مُجرى الفعل.

وزعموا أنَّ ناسًا يقولون: «كيف أنت وزيداً»؟ و «ما أنت وزيدًا»؟ وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على «ما» ولا «كيف»، ولكنهم حملوه على الفِعل، على شيءٍ لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنْقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على «ما» و «كيف»، كأنه قال: «كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد»؟ و «ما كنتَ وزيدًا» لأنَّ «كنتَ» و «تكونُ» يقعان هاهنا كثيراً ولا يَنقضانِ ما تريد من معنى الحديث. فمَضى صدرُ الكلام وكأنّه قد تكلم بها وإن كان لم يَلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيرًا. ومن ثَمَّ أنشد بعضهم [من المتقارب]:

٢٣٩ ـ فما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضّابِطِ

= «فإني..»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «لا ترود»: في محلّ رفع خبر (إني). وجملة «لا تعار»: معطوفة عليها في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «فإني وجروة لا ترود ولا تعار» حيث عطف (جروة) على اسم (إن) المنصوب.

٢٣٩ ـ **التخريج**: البيت لأسامة بن حبيب الهذلي في الدرر ٣/١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٨؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٩؛ وشرح المفصل ٢/٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/٩٣؛ وللهذلي في لسان العرب ٤/٥٣٢ (عبر)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٤؛ وهمع الهوامع ٣/٩٣.

اللغة: المتلف: المهلك. يبّرح: يضني. الضابط: هنا، العظيم. الذكر: الجمل.

المعنى: يقول: إنّه لا يبالي السير في مهلكة.

الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «أنا»: =

لأنهم يقولون: «ما كنتَ» هنا كثيرًا ولا يَنْقُضُ هذا المعنى. وفي «كيف» معنى «يكون»، فجرى «ما أنتَ» مجرى «ما كنتَ»، كما أنّ «كيف» على معنى «يكون».

وإذا قال: «أنتَ وشأنُك»[1]، فإنما أَجرى كلامَه على ما هو فيه الآن، لا يريد «كان» ولا «يكونُ». وإن كان حَمَلَه على هذا ودعاه إليه شيءٌ قد كان بلغَه فإنّما ابتدأ وحمله على ما هو فيه الآن، وجرى على ما يُبْنَى على المبتدأ. ولذلك لم يستعمِلوا ههنا الفعلَ مِنْ «كان» و «يكونُ»، لِما أرادوا من الإجراءِ على ما ذكرتُ لك. وزعم أبو الخَطّاب أَنَّه سمع بعضَ العرب الموثوقِ بعربيتهم يُنْشِدُ هذا البيت نصبًا [من الوافر]:

٢٤٠ - أتوعِدُني بقَوْمِك يا ٱبنَ حَجْلٍ　　أُشاباتٍ يُخالُونَ العِبادَا
بما جمَّعتَ من حَضَنٍ وعَمْرٍو　　وما حَضَنٌ وعمرٌو والجِيادَا

ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع خبر المبتدأ. «**والسير**»: الواو: للمعيّة، و «السير»: مفعول معه منصوب. «**في متلف**»: جار ومجرور متعلقان بـ «السير». «**يبرّح**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**بالذكر**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يبرّح». «**الضابط**»: نعت «الذكر» مجرور بالكسرة.

وجملة «ما أنت والسير»: بحسب ما قبلها. وجملة «يبرّح»: في محلّ جرّ نعت «**متلف**».

والشاهد فيه قوله: «ما أنت والسير» حيث نصب «السير» على أنّه مفعول معه بإضمار فعل يعمل فيه تقديره: «ما كنت».

(١) قال السيرافي: «لا يجوز في الثاني غير الرفع، لأنّ العرب لا تضمر في مثل هذا. وقوله: «أنت وشأنك» إنما يريد به الحال. فإن حملته على فعل فإنّما تحمله على شيء ماض أو مستقبل لم يدلّ عليه دليل».

٢٤٠ - **التخريج**: البيتان لشقيق بن جزء في الحماسة البصرية ١/ ١٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٦ - ١٩٧؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٤؛ والأول منهما بلا نسبة في المحتسب ١/ ٢١٥؛ والثاني منهما بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٢٤ (حضن).

اللغة: الأُشابات: الأخلاط من الناس الذين لا خير فيهم. والعباد: العبيد. وحَضَنٌ: بَطْنٌ من بني القين. وعمرو: قبيلةٌ أيضاً.

المعنى: أتهددني بقومك، وهم عبيد من أخلاط الناس الذين لا خير فيهم، ثم إنّ تهديدك لا يعني شيئاً عندي، لأن قومك ضِعاف لا خبرة لهم بفنون القتال وركوب الجياد.

الإعراب: «**أتوعدني**»: الهمزة: حرف استفهام، و «توعدني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**بقومك**»: جار ومجرور متعلقان بـ (توعد)، والكاف: مضاف إليه في محل جر. «**يا**»: حرف نداء. «**ابنَ**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**حَجْل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أشاباتٍ**»: مفعول به للفعل (أذمُّ) المحذوف منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، ويجوز أن يكون بدلاً من (قومك) أو حالاً منه. «**يُخالون**»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: نائب فاعل محله الرفع. =

وزعموا أنَّ الراعيَ كان يُنْشِدُ هذا البيت نصبًا [من الكامل]:

٢٤١ ـ أَزْمانَ قومِي والجماعةَ كالذي   مَنَعَ الرِّحالةَ أنْ تَميلَ مَمِيلا

«العبادا»: مفعول به للفعل (يُخالون) منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق. «بما»: جار ومجرور متعلقان بـ (توعدني). «جمَّعْت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وهذه التاء محلها الرفع. «من حَضَنٍ»: جار ومجرور متعلقان بـ (جَمَّعْتَ). «وعمرو»: الواو: حرف عطف، «عمرو»: معطوف على (حضَنٍ) مجرور بالكسرة. «وما»: الواو: استئنافية، «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «حَضَنٌ»: خبر مرفوع بالضمة. «وعمروٌ»: الواو: حرف عطف، «عمرو»: معطوف على (حَضَن). «والجيادا»: الواو: واو المعية، «الجيادا»: مفعول معه منصوب بالفتحة والألف: للإطلاق.

وجملة «توعدني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا ابن حَجْل»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «يُخالون»: حال من (قومك) محلها النصب. وجملة «جَمَّعت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «ما حَضَن»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: نَصْب (الجياد) حملاً على معنى الفعل، أي وملابستهما الجياد، أو على تقدير: ما يكون حَضَن والجياد.

٢٤١ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٣٤؛ والأزهية ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٤٥، ١٤٨؛ والدرر ٢/ ٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٢٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٥؛ والمقرب ١/ ١٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٢، ٢/ ١٥٦.

اللغة: الرحالة: سرج من جلود لا خشب فيه يتّخذ للجري السريع. المميل: الانحراف.

المعنى: أيّام كان قومي والجماعة ثابتين على موقفهم القاضي بطاعة الخليفة، لا يعصون، ولا يشاركون في فتنة.

الإعراب: «أزمان»: ظرف زمان منصوب متعلّق بفعل ورد سابقاً. «قومي»: اسم «كان» المحذوفة، أو فاعل لـ«كان» التامة، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. «والجماعة»: الواو: للمعيّة، «الجماعة»: مفعول معه منصوب. «كالذي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان»، أو بمحذوف حال من «قومي». «منع»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الرحالة»: مفعول به منصوب. «أن»: حرف نصب. «تميل»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل نصب مفعول به ثانٍ، أو في محل جر بحرف جر محذوف. «مميلاً»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «كان قومي...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «منع» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

كأنّه قال: أَزْمانَ كان قومي والجماعةَ، فحملوه على «كانَ» أنّها تقعُ في هذا الموضع كثيرًا، و تَنقض ما أرادوا من المعنى حين يَحملون الكلام على ما يَرفع، فكأنّه إذا قال: «أَزمانَ قومي»، كان معناه: أزمانَ كان قومي، [والجماعة كالذي، وما كان حضَن وعمرو والجيادا. ولو لم يقل: «أزمان كان قومي»، لكان معناه إذا قال: «أزمان قومي»: «أزمان كان قومي»؛ لأنه أمرٌ قد مضى][1].

وأمّا «أنت وشأنُكَ»، و «كلُّ ٱمرىءٍ وضيعَتُه»، و «أنت أعلمُ وربُّك»، وأشباه ذلك، فكلُّه رَفْعٌ لا يجوز فيه النصبُ، لأنّك إنّما تريد أن تُخْبِرَ بالحال التي فيها المحدَّثُ عنه في حال حديثك، فقلتَ: «أنت الآنَ كذلك»، ولم ترد أن تَجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يُستقبل، وليس موضعًا يُستعمل فيه الفعلُ.

وأمّا الاستفهامُ فإنّهم أجازوا فيه النَّصب، لأنهم يَستعملون الفعلَ في ذلك الموضع كثيرًا، يقولون: «ما كنتَ»؟ و «كيف تكون»؟ إذا أرادوا معنى «مَعَ». ومن ثَمَّ قالوا: «أزْمانَ قومي والجماعةَ»، لأنّه موضع يَدخل فيه الفعلُ كثيرًا، يقولون: «أَزْمانَ كان» و «حينَ كان».

وهذا شبيه بقول صِرْمَة الأنصاريّ [من الطويل]:

- بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابِقٍ شيئًا إذا كانَ جائيًا[2]

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرًا.

ومثله قول الأحْوص [من الطويل]:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرابُها[3]

فحملوه على «ليسوا بمُصْلِحين»، و «لستُ بمدركٍ».

والشاهد فيه قوله: «أزمان قومي والجماعة» حيث نصب «الجماعة» على إضمار فعل، والتقدير: أزمان كان قومي مع الجماعة.

(١) ما بين المعكّفين سقط من الطبعة التي اعتمدتها، وأثبتُّها من طبعة عبد السلام هارون.

(٢) تقدم بالرقم: ١٢٤.

(٣) تقدم بالرقم ١٢٥.

ومثلُه لعامرِ بن جُوَيْنٍ الطائيّ [من الطويل]:

٢٤٢ ـ فلم أَرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ واحدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدَ ما كِدتُ أَفْعَلَهْ

---

٢٤٢ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١؛ وله أو لعمرو (لعله تحريف عامر) بن جؤين في لسان العرب ٦/ ٦٢ (خبس)؛ ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/ ٩٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١؛ ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ص ٩٣١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٨؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والدرر ١/ ١٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٠؛ والمقرب ١/ ٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨. وهو آخر أبيات خمسة بلا نسبة في معجم البلدان ٥/ ١٩٤؛ وقبله:

أَأَظْعانُ هندٍ تلكُمُ المتحمِّلَه لِتحزنني أمْ خلَّتي المتَدَلِّلَهْ

فما بيضَةٌ باتَ الظليمُ يحفُّها ويفرشُها زِفّاً من الريش مخمَلَهْ

ويجعلها بين الجناحِ وزِفّه إلى جَوّ جوجانَ بِمَيْثاءَ حَوْمَلَه

بأحسن منها يوم قالتْ: ألا ترى؟ تبدَّلْ خليلاً إنّني مُتَبَدِّلَهُ

اللغة: الخُبَاسة: الغنيمة. نهنهت نفسي: كففتها وزجرتها.

المعنى: لم أر مثلها غنيمة محب وقد زجرت نفسي ومنعتها بعد ما كدت أن أقع فيه.

الإعراب: «**فلم**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أر»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «مثلها»: مفعول به منصوب. «**خباسة**»: **مفعول به ثان منصوب بالفتحة**. «واحد»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. «**ونهنهت**»: الواو استئنافية، «نهنهت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل. «**نفسي**»: مفعول به منصوب وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل نهنهت. «**ما كدت**»: «ما»: مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر في محل جر **بالإضافة**، «كدت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسمها. «**أفعله**»: فعل مضارع منصوب بأن (المحذوفة)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره **أنا**، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب خبر (كاد).

وجملة «لم أر»: بحسب ما قبلها. وجملة «نهنهت نفسي»: جملة فعلية لا محل لها من الإعراب استئنافية. وجملة «كدت أفعله»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أفعله»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ما كدت أفعله» نصب «أفعله» نصب أفعلَه بـ «أن» المحذوفة للضرورة.

فحملوه على أنْ[1]، لأنَّ الشعراءَ قد يستعملون «أَنْ» ههنا مضطرِّين كثيرًا.

(١) قال السيرافي ما ملخصه: غير سيبويه يقول: إنهم أرادوا بعدما كدت أفعلها. والعرب قد تحذف في الوقف الألف التي بعد الهاء في المؤنث، وتلقي فتحة الهاء على ما قبلها. وهذا في مذهب البصريين يُخرَّج على طرح النون الخفيفة.

هذا بابٌ منه يُضمِرون فيه الفِعْلَ لقبح الكلام إذا حُمل آخِرهُ على أوّله

وذلك قولك: «ما لكَ وزيدًا»؟ و «ما شَأْنُك وعمرًا». فإنّما حدُّ الكلام ههنا: ما شَأْنُك وشَأنُ عمرٍو. فإنْ حملتَ الكلام على الكاف المضمَرةِ فهو قبيح، وإن حملتَه على «الشأنِ» لم يجزْ لأنّ «الشأنَ» ليس يَلتبس بـ «عبد الله»، إنّما يَلتبس به الرجُل المضمَرُ في «الشأْنِ». فلمّا كان ذلك قبيحًا حملوه على الفعل، فقالوا: «ما شأْنُك وزيدًا»، أي: «ما شأْنُك وتناولُك زيدًا»؟ قال المسْكِينُ الدارميُّ [من الوافر]:

٢٤٣ - فمـا لـكَ والتلـدُّدَ حَـوْلَ نَجْـدٍ وقـد غَصَّـتْ تِهـامـةُ بـالـرِّجـالِ

---

٢٤٣ - **التخريج**: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٦٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ١٤٢؛ ورصف المباني ص ٤٢٢.

اللغة: التلدّد: الذهاب والمجيء حيرة. غصّت: امتلأت. نجد وتهامة: موضعان معروفان.

المعنى: مالك تذهب وتجيء إلى نجد بالرغم من قحطها، وتترك تهامة الخصبة مع كثرة رجالها والمقيمين فيها؟

الإعراب: «**فما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. «**والتلدّد**»: الواو: للمعيّة، «التلدد»: مفعول معه منصوب بالفتحة. «**حول**»: ظرف مكان، متعلق بـ «التلدد»، وهو مضاف. «**نجد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وقد**»: الواو: حالية، و «قد»: حرف تحقيق. «**غصّت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**تهامة**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**بالرجال**»: جار ومجرور متعلقان بـ «غصّ».

وجملة «مالك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «قد غصّت»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «والتلدّد» حيث نصبه بفعل مقدّر، لأنه لا يمكن اعتبار الواو حرف عطف، ونعطف الاسم «التلدد» على الضمير المجرور في «لك»، لأنّه حين العطف على الضمير المتّصل لا بدّ من إعادة العامل في الضمير على المعطوف، فيقال: «فما لك وللتلدّد».

وقال [من الطويل]:

٢٤٤ - وما لكُم والفَرْطَ لا تَقْرَبُونَهُ   وقد خِلْتُه أَدْنَى مَرَدٍّ لعاقِلِ

ويدلّك أيضاً على قبحه إذا حُمل على «الشأنِ»، أنّك إذا قلت: «ما شأنُك وما عبدُ الله»؟ لم يكن كحُسْنِ «ما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيقُ»؟[1]، لأنك تُوهِمُ أنّ «الشأنَ» هو الذي يَلتبس بـ «زيد»، وإنّما يَلتبس شأنُ الرجل بشأن زيد.

ومن أراد ذلك فهو مُلْغِزٌ[2] تاركٌ لكلامِ الناس الذي يَسبق إلى أفئِدتهم.

فإذا أَظهر الاسمَ فقال: «ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يَشْتِمُه»[3] فليس إلاّ الجرُّ، لأنه قد حسن أن تَحْمِلَ الكلامَ على «عبد الله»، لأنّ المظهرَ المجرورَ يُحملُ عليه المجرورُ.

---

٢٤٤ - **التخريج**: البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٠؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٨٦.

اللغة: الفَرْط: طريقٌ بتهامة. والمَرادُ: المكان الذي يُراد فيه أي: يُذْهَبُ ويُجاء. والعاقِل: الذي يصعد إلى مكان ليحترز فيه.

المعنى: لقد عجزتم أن تقربوا هذا المكان، ولو قربتموه، لمنعتكم منه، وقتلتكم.

الإعراب: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**لكم**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «**والفَرْط**»: الواو: واو المعية، «**الفَرْط**»: مفعول معه. «**لا**»: نافية لا محل لها. «**تقربونه**»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «**وقد**»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «**خِلْتُه**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، وهذه التاء محلها الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «**أدنى**»: مفعول به ثانٍ لـ (خال) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**مَرَد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، ورواية السيرافي في (شرح أبيات سيبويه): «مراد». «**لعاقل**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (مرد).

وجملة «ما لكم»: حسب ما قبلها. وجملة «لا تقربونه»: حالية محلها النصب. وجملة «خلته»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: نصب (الفَرْط) على تقدير معنى الفعل والملابسة، أو على تقدير: ما يكون لكم والفرَط.

(١) انظر الشاهد الرقم ٢٤١.
(٢) أي: مُعَمٍّ غير مُوضِح.
(٣) قال السيرافي: «جملة «يشتمه» في موضع نصب على الحال، فإن شئتَ جعلته حالاً من الأول، وإن شئت جعلته حالاً من الثاني.

وسمعنا بعض العرب يقول: «ما شأنُ عبدِ الله والعربِ يسبّها». وسمعنا أيضًا من العرب من يوثق بعربيته يقول: «ما شأنُ قيسٍ والبُرَّ تَسْرِقُه»؟ لمّا أظهروا الاسمَ حسُن عندهم أن يَحملوا عليه الكلامَ الآخِرَ.

فإذا أضمرتَ فكأنّك قلتَ: «ما شأنُك وملابسةٌ زيدًا أو وملابستُك زيداً»؟ فكان أن يكون «زيدٌ» على فِعْلٍ وتكونَ الملابسةُ على الشأن، لأن «شأنك» معه ملابسةٌ له، أحسنَ من أن يُجْرُوا المظهَرَ على المضمَرِ.

فإن أظهرتَ الاسمَ في الجرّ عَمِلَ عَمَلَ «كَيْفَ» في الرفع.

ومَنْ قال: «ما أنت وزيدًا»؟ قال: «ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا»؟ كأَنه قال: «ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدًا»؟ حمله على «كانَ» لأنّ «كانَ» تقع ههنا.

والرفعُ أجودُ وأكثر في: «ما أنت وزيدٌ»؟ والجر في قولك: «ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ»؟ أحسنُ وأجودُ، كأَنه قال: «ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ»؟ ومَن نصب أيضًا قال: «ما لزيد وأخاه»؟ يريد: «ما كان لزيد وأخاه»؟ يريد: «ما كان شأن زيد وأخاه»؟ لأنه يَقع في هذا المعنى ههنا، فكأنّه قد كان تِكلَّم به.

ومن ثَمَّ قالوا: «حسبُك وزيدًا»؛ لمّا كان فيه معنى «كَفاك»، وقبح أن يَحملوه على المضمَر، نَوَوا الفعل، كأنّه قال: «حسبُك ويُحْسِبُ أخاك درهمٌ».

وكذلك: «كَفْيُكَ»[1]، و «قَدْكَ»، و «قَطْكَ».

وأمّا «وَيْلاً له وأخاه»، و «وَيْلَه وأباه»، فانَتَصب على معنى الفعل الذي نَصَبه، كأَنّك قلت: «ألزَمه اللَّهُ وَيْلَه وأباه»، فانتَصب على معنى الفِعل الذي نصبهَ، فلمّا كان كذلك ـ وإن كان لا يَظْهَرُ ـ حَمَلَه على المعنى.

وإن قلتَ: «ويلٌ له وأَباه» نصبتَ لأنّ فيه ذلك المعنى، كما أنّ «حسبُك» مرتفع بالابتداءِ وفيه معنى «كفاك». وهو نحوُ: «مررتُ به وأباه»[2]، وإن كان أَقْوى، لأنّك ذكرتَ الفعلَ، كأنك قلت: «ولقيتُ أباه».

وأمَّا «هذا لك وأباك»، فقبيحٌ أن تَنصب الأبَ، لأنّه لم يَذكُر فعْلاً ولا حرفًا فيه معنى فِعْلٍ حتّى يصيرَ كأنّه قد تكلَّم بالفِعل.

---

(١) بفتح الكاف الأولى، وضمّها، وكسرها.

(٢) في الطبعة التي أعتمدها «مررتُ به وزيدًا» والتصحيح من طبعة عبد السلام هارون.

هذا باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفِعل غيرِ المستعمَل إظهارُه

وذلك قولك: «سَقْياً وَرَعيًا»، ونحو قولك: «خَيْبةً»، و «دَفْرًا»، و «جَدْعًا» و «عَقْرًا»، و «بؤسًا»، و «أُفَّةً وتُفَّةً»، و «بُعْدًا وسُحْقًا». ومن ذلك قولك: «تَعْساً وتبًّا»، و «جُوعًا وجُوسًا». ونحو قول ابن مَيّادة [من الطويل]:

٢٤٥ ـ تَفاقَدَ قومي إذ يَبيعون مُهْجتي بجارِيَةٍ بَهْرًا لهمْ بعدها بَهْرَا

[أي: تبًّا].

---

٢٤٥ ـ **التخريج**: البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٥؛ وأساس البلاغة (بهر)؛ وإصلاح المنطق ص ١٣٠؛ والأغاني ٢/ ٣٣٧؛ وأمالي المرتضى ١/ ٣٤٦؛ والحماسة البصريّة ٢/ ١١١؛ واللامات ص ١٢٣؛ ولسان العرب ٣/ ٣٣٧ (فقد)، ٤/ ٨٢ (بهر)؛ ومعجم البلدان ٥/ ١٩٧ (الممدور)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٤؛ وليزيد بن مفرغ في ملحق ديوانه ص ٢٤٣؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٧.

اللغة: تفاقدوا: فقد بعضهم بعضاً. بهراً لهم: تَعْساً وغلبةً.

المعنى: فقد القوم بعضاً منهم عندما عرّضوني لبيع مهجتي لامرأة صغيرة أحببتها ولم يساعدوني، ثم يدعو عليهم بالتعاسة والغلبة بعد تضييعهم لها.

الإعراب: «**تفاقد**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**قومي**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إذ**»: اسم مبني على السكون في محلّ نصب مفعول فيه ظرف زمان، متعلق بـ «**تفاقد**». «**يبيعون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**مهجتي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**بجارية**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (يبيعون). «**بهراً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (بهر). «**لهم**»: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر (بهراً). «**بعدها**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالمصدر (بهراً)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**بهراً**»: توكيد لفظي منصوب بالفتحة.

=

وقال [من الخفيف]:

٢٤٦ - ثمَّ قالوا: تُحِبُّها قلتُ: بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ

كأنه قال: «جَهْدًا»، أي: جَهدي ذلك.

وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل،

= وجملة «تفاقد قومي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يبيعون»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «بهر بهراً لهم»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «بهراً» حيث اعتبرها مصدراً لم يستعمل فعلها، والصواب أن فعلها قد استعمل (بَهَرَهُ يَبْهَرُهُ بهراً: قهره وعلاه وغلبه) [انظر اللسان ٤/ ٨١ (بهر)]، وإخاله أراد أنه من المصادر التي تستعمل منصوبة بفعل لا يظهر لأنه محذوف وجوباً.

٢٤٦ - **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣١؛ والأغاني ١/ ٨٧، ١٤٨؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٨٩؛ والدرر ٣/ ٦٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٣١؛ والخصائص ٢/ ٢٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩؛ وشرح المفصل ١/ ١٢١؛ ولسان العرب ٤/ ٨٢ (بهر)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٤٥؛ وكتاب اللامات ص ١٢٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨.

اللغة: بهراً: غلبةً وقهراً.

المعنى: يسألونه هل تحبها؟ فيجيب: أحبها مرغماً مغلوباً على أمري، بحبٍّ لا ينتهي كعدد ذرات الرمل والحصى والتراب.

الإعراب: **ثم**: حرف عطف. **قالوا**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. **تحبها**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). **قلت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بهراً**: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة. **عدد**: صفة منصوبة للمفعول المطلق المحذوف (أحبها حباً بهرني بهراً). **النجم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والحصى**: الواو: للعطف، «الحصى»: معطوف على مجرور مجرور مثله بضمّة مقدّرة على الألف. **والتراب**: «الواو»: للعطف، «التراب»: معطوف على مجرور مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «ثم قالوا»: معطوفة على جملة في البيت السابق. وجملة «تحبها»: في محل نصب مقول القول إذا كان التقدير حذف همزة الاستفهام (أتحبّها)، وفي محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنت) إذا كان التقدير أنها خبريّة لا استفهامية. وجملة «قلت: بهراً»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «بهرني بهراً»: في محل نصب صفة أولى للمفعول المطلق المحذوف (أحبها حباً). وجملة «أحبها حباً» المحذوفة مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «بهراً» حيث جاء بالمصدر منصوباً على إضمار فعل من لفظه، بتقدير: بهرني بهراً، كما مرّ في الإعراب.

كأنّك قلت: «سَقاك اللّهُ سَقيًا»، و «رعَاك الله رَعْيًا»، و «خَيَّبَك اللّهُ خَيْبَةً». فكلُّ هذا وما أشباهه على هذا يَنتصب.

وإنّما اختُزل الفعلُ هاهنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعلِ، كما جُعل الحَذَر بدلاً من «احذرْ». وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من «سَقاك اللّهُ» و «رَعاك اللّهُ»، ومِنْ «خَيَّبك اللّه».

وما جاء منه لا يَظهر له فِعْلٌ فهو على هذا المثال نصبٌ، كأنّك جعلتَ «بَهْرًا» بدلاً من بَهَرَكَ اللّهُ، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلّم به.

وممّا يدلّك أيضاً على أنّه على الفعلِ نُصب، أنّك لم تَذكر شيئاً من هذه المصادر لتَبني عليه كلامًا كما يبنى على «عبد الله» إذا ابتدأتَه، وأنّك لم تجعله مبنيًّا على اسمٍ مضمَرٍ في نِيّتك، ولكنه على دُعائِك له أو عليه[1].

وأمّا ذكرُهم «لك» بعد «سَقْيًا» فإنّما هو ليبيِّنوا المعْنيَّ بالدعاء. وربَّما تركوه استغناءً، إذا عَرَفَ الدّاعِي أنّه قد عُلم مَنْ يَعني. وربَّما جاء به على العلم[2] توكيدًا، فهذا بمنزلة قولك: «بِكَ» بعد قولك: «مَرْحبًا»، يَجريانِ مَجْرًى واحدًا فيما وصفتُ لك. وقد رفَعتِ الشعراءُ بعضَ هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيًا عليه. قال أبو زُبَيْدٍ [من الطويل]:

٢٤٧ ـ أَقَامَ وأَقْوَى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ لأوّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

---

(١) قال السيرافي: «يعني أنّ هذه المصادر لم يذكرها الذاكر ليخبر عنها بشيء، كما يخبر عن «زيد» إذا قال: «زيد قائم» أو «عبد الله قائم». وهذا معنى قوله: «لتبني عليه كلامًا» الخ يعني: تبني عليه خبرًا، ولم تجعل هذه المصادر أيضًا خبرًا لابتداء محذوف، فترفعها، وهذا معنى قوله: إنك لم تجعله مبنيًّا على اسم مضمر».

(٢) أي: مع العلم.

٢٤٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٦١؛ والدرر ٣/ ٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ١١٤؛ ولسان العرب ٥/ ٢٩٧ (يسر)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨.

اللغة: أقوى: لم يجد شيئاً يأكله.

المعنى: يصف أسداً بأنه أقام في مكان لا طَعَام فيه، لذا فالشر كلُّ الشر لأول من يلقاه هذا الأسد.

الإعراب: «أقام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «وأقوى»: الواو: حالية على تقدير (قد) بعدها، و «أقوى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «ذاتَ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. «يوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وخيبةٌ»: الواو: استئنافية، «خيبة»: مبتدأ مرفوع بالضمة وجاز الابتداء بالنكرة لأنه مصدر =

وهذا شبيهٌ رفعُه ببيتٍ سمعناه ممَّن يوثق بعربيته، يَرويه لقومه، قال [من الطويل]:

٢٤٨ ـ عَذِيرُك من مَوْلًى إذا نِمْتَ لم يَنَمْ　　　يقولُ الخَنَا أو تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهْ

فلم يَحمل الكلامَ على «اعذِرْني»، ولكنّه قال: إنَّما عُذرُك إيّاي من مولًى هذا أمرُه.

= ناب عن فعله. «لأول»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «منْ»: اسم موصول مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة. «يَلْقى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «وشر»: الواو: حرف عطف، «شَرٌّ»: معطوف على (خَيْبَةٌ) مرفوع بالضمة. «ميسَّرٌ»: صفة لـ (شَرٌّ) مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «أقام»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقوى»: حالية محلها النصب، والتقدير: أقام وقد أقوى، أي: مقوياً. وجملة «خَيْبَةٌ لأول»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يَلْقى»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (خيبة) على الابتداء، لأنه مصدر نائب عن فعله يُدعا به والوجه في المصادر التي يُدْعا بها أن تنصب على المفعولية المطلقة.

٢٤٨ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: العذير: العذر. والمولى: هنا ابن العم. والخنا: القول الفاحش. والزنابر: جمع زُنْبُور: عَنَى ما يغتابه به، والزنبور في الأصل طائر يَلْسَعُ.

المعنى: اعذرني في قريب يبقى طيلة ليله يتحدَّث عني فاحِش الحديث.

الإعراب: «عذيرُك»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف والكاف: مضاف إليه محله الجر. «من مولى»: جار ومجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بالخبر. «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلقة بـ (ينم). «نِمْت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، وهذه التاء محلها الرفع. «لم»: حرف جازم. «يَنَمْ»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «يقولُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «الخنا»: مفعول مطلق للفعل (يقول) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «أو»: حرف عطف. «تعتريك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والكاف: مفعول به محلُّه النصب. «زنابرُه»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة.

وجملة «عذيرك مع الخبر المحذوف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إذا نمتَ لم ينم»: صفة لـ (مولى) محلُّها الجر. وجملة «يقول»: حال من فاعل (ينم). وجملة (تعتريك زنابره) معطوفة على جملة (يقول).

والشاهد فيه: رفع (عذيرك) على الابتداء، وكان الوجه نصبه لوضعه موضع الفعل.

ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

٢٤٩ ـ أَهاجَيْتُمُ حَسّانَ عند ذَكائِه فَغَيٌّ لأَولادِ الحِماسِ طَويلُ

وفيه المعنى الذي يكونُ في المنصوب، كما أنّ قولَك: «رحمةُ اللّهِ عليه»، فيه معنى الدّعاءِ كأنّه قال: «رَحِمَهُ اللّهُ».

---

٢٤٩ ـ **التخريج**: البيت لحسان في ديوانه ص ١٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣١١؛ واللامات ص ١٢٦.

اللغة: الذَّكاء: انتهاء السن، واجتماع العقل. والغَيُّ: الضلال. والحِمَاس بالكسر: بَطْنٌ من بني الحارث بن كعب.

المعنى: أهاجيتم حَسَّانَ عند اجتماع عَقْله وعلمه بالهجاء وحنكته ضلالاً منكم وغَيًّا.

الإعراب: «**أهاجيتم**»: الهمزة: حرف استفهام، «هاجيتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، «و «تم»: ضمير في محل رفع فاعل. «**حسّان**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**عند**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ (هاجيتم) منصوب بالفتحة. «**ذكائه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: في محل جر بالإضافة. «**فغَيٌّ**»: الفاء: حرف استئناف، «**غَيٌّ**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**لأولاد**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**الحِمَاس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**طويل**»: صفة لـ (غَي) مرفوعة بالضمة.

وجملة «هاجيتم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «غَيٌّ لأولاد الحماس»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (غَيٌّ) على الابتداء مع أنه نكرة، وذلك لما فيه من معنى المنصوب.

هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المَصادِرِ التي يُدْعَى بها[1]

وذلك قولك: «تُرْبًا»، و «جَنْدَلاً»، وما أشبه هذا. فإن أدخلتَ «لَكَ» فقلتَ: «تُرْبًا لك»، فإنّ تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأوّل، كأنَه قال: أَلْزَمك اللّهُ وأَطعمَك اللّهُ تُربًا وجندلاً، وما أَشبه هذا من الفعل، واختزل الفعلُ هاهنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من قولك: «تَرِبَتْ يداك وجُنْدِلَتْ».

وقد رَفَعَه بعضُ العرب فجعله مبتدأ مبنيًّا عليه ما بعده، قال الشاعر [من الطويل]:

٢٥٠ ـ لقد أَلَبَ الواشون أَلْبًا لبَيْنِهِمْ فتُرْبٌ لأَفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ

---

(١) قال السيرافي: «اعلمْ أن هذا الباب يُدعى فيه بجواهر لا أفعال منها، نحو: «التراب»، و «الترب»، و «الجندل»، وليس لشيء من ذلك فعل يصير مصدرًا له، ولكنهم أجروه في الدعاء مجرى المصادر التي قبل هذا الباب، وقدَّروا الفعل الناصب لها بما ذكره المؤلف، وحُذف لأنهم جعلوه بدلاً من قولهم: «تربت يداك»، فعبَّر عنه بفعل قد صرف من التراب».

٢٥٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٣؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٤.

اللغة: ألَب: سعى في إفساد ذات البين. لِبَيْنهم: أي للتفريق بين الأحبة، والجَنْدل الحجارة، واحدتها جَنْدلة.

المعنى: لقد سعى الواشون في التفريق بين الأحبة، فالخيبة والهلاك لهؤلاء الواشين.

الإعراب: «لقد»: اللام: للتوكيد، و «قد»: حرف تحقيق، ويقال: إن اللام رابطة لجواب قسم مقدر. «أَلَب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الواشون»: فاعل مرفوع بالضمة. «ألبًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «لبينهم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (ألب)، و «هم»: في محل جرٍّ بالإضافة. «فَتُرْبٌ»: الفاء: استئنافية، «تُرْبٌ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «لأفواه»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «الوشاة»: =

وفيه ذلك المعنى الذي في المنصوب كما كان ذلك في الأوّل. ومن ذلك قول العرب: «فَاهَا لفيكَ»، وإنما تريد: فا الدَّاهيةِ، كأَنه قال: «تُرْبًا لفيك»، فصار بدلاً من اللفظ بالفعل، وأَضمر له كما أَضمر للتُّرْب والجندلِ، فصار بدلاً من اللفظ بقوله: «دهاك اللَّهُ». وقال أبو سِدْرةَ الهُجَيْميّ [من الطويل]:

٢٥١ - تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ، وأَقْبَلَ، أَنّني بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أُغامِرُه
فقلتُ له: فاها لفيكَ فإنّها قَلوصُ امْرِىءٍ قارِيكَ ما أنت حاذِرُهْ

مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وجَنْدل»: الواو: حرف عطف، «جندل»: معطوف على (تُرْب) مرفوع بالضمة.

وجملة «لقد ألب»: ابتدائية لا محل لها، أو جواب قسم لا محل لها. وجملة «تُرْبٌ لأفواه الوشاة»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (تُرْبٌ) على الابتداء، وخبره الجار والمجرور مع ما فيه من معنى الدعاء، والقياس في ذلك النصب عند سيبويه.

٢٥١ - التخريج: البيتان لأبي سدرة الأسديّ في خزانة الأدب ٢/١١٦، ١١٨؛ وسمط اللآلي ص ٥٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦١؛ وشرح المفصل ١/١٢٢؛ ولسان العرب ١/٣١٧ (حسب)، ١٣/٤٥٧ (يقن) (البيت الأول فقط)، ١٣/٥٢٨ (فوه)؛ ولرجل من بني الهجيم في نوادر أبي زيد ص ١٨٩ (البيت الثاني فقط).

اللغة: تحسَبَ: حَسِب، أو معناه: تحسَّسَ. وهوَّاس: اسم للأسد. أُغامره: أحارِبه. فاها لِفيك: أي فَمٌ الداهية لفيك. والقَلُوص: الناقة الفتية. قاريك: من القِرى، وهو طعام الضيف.

المعنى: توقع الأسد أن أفتدي نفسي منه بناقتي الشابة هذه، فقلت له هلكْتَ وخَسِئْتَ إنها ناقة شجاع سيقريك ما تخشاه من الطعن والضرب بدلاً من أن يقدم ناقته لك.

الإعراب: «تحسَّب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «هَوَّاس»: فاعل مرفوع بالضمة. «وأقبل»: الواو: حرف عطف، «أقبل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «أنني»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسم «أنّ» في محل نصب. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ«مفتدٍ». «مفتدٍ»: خبر (أنّ) مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والمصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها سَدَّ مسدَّ مفعولي (تحسَّبَ). «من واحدٍ»: جار ومجرور متعلقان بـ(مفتدٍ). «لا»: حرف نافٍ لا محل له. «أغامرُه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «فقُلت»: الفاء: حرف عطف، «قلتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وهذه التاء في محل رفع فاعل. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ(قُلْتُ). «فاها»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير جعل الله فاها لفيك، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، والهاء: في محل جر بالإضافة. «لفيك»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة والجار والمجرور متعلقان بـ(جعل) المحذوف. «فإنها»: الفاء: استئنافية، و«إنَّ»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: اسم (إنَّ) محله النصب. «قلوصُ»: خبر =

ويدلُّك على أنه يريد به الداهيةَ قولُه [من المتقارب]:

٢٥٢ - وداهيـــةٍ مـــن دَوَاهـــي المَنـــو نِ تَـــرْهَبُهـــا النـــاسُ لا فَـــا لهـــا

فجعل للداهية فَمًا، حدّثنا بذلك من نثق به.

= مرفوع بالضمة. «امرىء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**قاريك**»: صفة لـ «امرىء» مجرورة بالكسرة، والكاف: في محل جر بالإضافة. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (قاريك). «**أنت**»: مبتدأ. «**حَاذِرُه**»: خبر مرفوع بالضمة، والهاء: في محل جر بالإضافة.

وجملة «تحسَّب هواسٌ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقبل»: معطوفة على (تحسَّب). وجملة «لا أغامره»: صفة لـ «واحدٍ» محلها الجر. وجملة «قُلْتُ»: معطوفة على جملة (تحسَّب). وجملة «جعل الله فاها لفيك»: مقول القول محلها النصب. وجملة «إنها قلوص امرىء»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أنت حاذره»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (فاها) بفعل مضمر تقديره: جعل الله فاها لفيك، والمقصود: فم الداهية لفيك.

٢٥٢ - **التخريج**: البيت لعامر بن جوين الطائي في خزانة الأدب ٢/١١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/٥٢٨ (فوه).

اللغة: الداهية: الأمر العظيم. لا فا لها: ليس لها فم.

المعنى: وربّ أمر عظيم مما يميت ويهلك، يخشاه الناس لأنهم لا يعرفون كيف يتّقونه، فكأنه لا فم له يفصح به عمّا يريد بهم.

الإعراب: «**وداهية**»: الواو: واو ربّ، «داهية»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**من دواهي**»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء، متعلّقان بصفة محذوفة لـ (داهية). «**المنون**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ترهبها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**الناس**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**لا**»: حرف نفي يعمل عمل (إنّ). «**فا**»: اسم (لا) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهذا شاذ لأن إعراب الأسماء الستة بالحروف يشترط له أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم ويمكن أن يحمل قوله: «لافا» على لغة القصر، والبناء على الفتح أي أن «فا» اسم «لا» مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وذلك على لغة من قال: جاء أباك. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (لا) المرفوع المحذوف.

وجملة «وداهيةٍ ترهبها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ترهبها»: في محلّ رفع خبر لـ (داهية). وجملة «لا فا لها»: في محلّ رفع، أو جرّ صفة لـ (داهية).

والشاهد فيه قوله: «وداهية... لا فا لها» حيث جعل للداهية فماً، ثم نفاه عنها، والشاهد الثاني في البيت استخدامه (فا) دون أن تكون مضافة.

هذا باب ما أُجري مُجرى المَصادر المَدْعُوِّ بها من الصفات

وذلك قولك: «هَنِيئًا مَرِيًّا»[1] كأنّكَ قلت: ثَبَتَ لك هَنيئاً مَريئاً، وهَنأَه ذلك هَنيئًا. وإنّما نصبتَه لأنّه ذُكر لك خير أصابه رجلٌ فقلتَ: «هنيئًا مريئًا»، كأنّك قلت: ثَبَتَ ذَلك له هنيئاً مريئًا أو هنأه ذلك هنيئًا، فاختُزِلَ الفعلُ، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك: «هَنأَكَ».

ويدلُّك على أنّه على إضمار «هنأَكَ ذلك هنيئًا»، قولُ الشاعر، وهو الأخطل [من البسيط]:

٢٥٣ - إلــى إمــامٍ تُغــادِينــا فَــواضِلُــه أَظْفَــرَه اللّــهُ فَلْيَهنِــئْ لــه الظَّفَــرُ

---

(١) قال السيرافي: «ليس في الباب غير هذين الحرفين صفة دعا بها، وذلك أنّ «هنيًّا مريًّا» صفتان لأنك تقول: «هذا شيء هنيء مريء»، وليستا بمصدرين، ولا هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل، فأفرد لهما بابًا آخر».

٢٥٣ - **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٢؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٣؛ ولسان العرب ١/ ١٨٥ (هنأ).

اللغة: الإمام: عبد الملك بن مروان. تُغادينا: تباكرنا. والفواضل: العطايا. أظفره الله: أراد أظفره بقيس بن عيلان.

المعنى: لقد عُجْنا ركابنا إلى عبد الملك بن مروان الذي لا نُحرم عطاياه، والذي ندعو الله أن يُظْفِره بعدوه.

الإعراب: «**إلى إمام**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (عجنا) المذكور في البيت الذي قبل البيت الشاهد من قصيدته. «**تغادينا**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، و«نا»: في المحل نصب مفعول به. «**فواضله**»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: في محل جر بالإضافة. «**أظفره**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: في محل نصب مفعوله. «**الله**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**فليهنىء**»: الفاء: استئنافية، واللام: =

كأنَّه إذا قال: «هنيئًا له الظَّفرُ»، فقد قال: «ليَهْنِىءْ له الظفرُ»، وإذا قال: «لِيهنىء له الظَّفرُ»، فقد قال: «هنيئًا له الظَّفرُ»، فكلٌّ واحد منهما بدلٌ من صاحبه، فلذلك اختزلوا الفعلَ هنا، كما اختزلوه في قولهم: «الحَذَرَ». فالظفرُ والهَنْءُ عَمِلَ فيهما الفعلُ، والظَّفرُ بمنزلة الاسم في قوله: هَنَأَهُ ذلك حين مُثّل، وكذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٢٥٤ ـ هنيئًا لأربابِ البُيوتِ بُيوتهمْ وللعَزَب المِسْكينِ ما يَتلمَّسُ

لام الأمر، و «يهنىء»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ (يَهْنىء). «**الظَّفَرُ**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «تغادينا فَواضِله»: صفة لـ (إمامٍ) محلها الجر. وجملة «أظفره الله»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ليهْنىء»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (ليهنىء له الظفرُ) وتصريحه بالفعل، فَدَل على أن معنى (هنيئاً له الظفر) كمعنى (ليهنىء له الظفر)، وأن (هنيئاً) موضوع موضع (ليهنىء) لذلك لزمه النصب خاصةً.

٢٥٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي الغطريف الهدادي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٣.

اللغة: أربابُ البيوت: ذوو الزوجات. والعَزَب: الذي لا زوجة له.

المعنى: أرجو أن يُسْعد المتزوجون بزوجاتهم، كما أرجو أن يتزوج العَزَبُ الراغب في الزواج.

الإعراب: «هنيئاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «**لأرباب**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل الناصب لـ (هنيئاً)، والتقدير: ليهنىء هنيئاً لأرباب البيوت بيوتُهم. «**البيوت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بيوتهم**»: فاعل للفعل (يهنىء) المحذوف، وهم: مضاف إليه محله الجر. «**وللعَزَب**»: الواو: حرف عطف، «للعزب»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**المسكين**»: صفة لـ «العزب»: مجرورة بالكسرة. «**ما**»: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر. «**يتلمَّسُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «ليهنىء لأرباب **البيوت** بيوتهم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**للعزب المسكين ما يتلمَّس**»: معطوفة على جملة (ليهنىء لأرباب **البيوت** بيوتهم) والجدير بالذكر أنَّ جملة (للعزب ما يتلمس) خبرية اللفظ إنشائية المعنى. وجملة «يتلمسُ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه: مجيء (هنيئاً له) بمعنى «ليهنىء له» ونائباً عنه، لذلك نصب على المصدرية.

هذا باب ما جرى من المَصادر المضافة مَجرى المصادر المُفْرَدةِ المَدْعُوِّ بها

وإنَّما أُضيفت ليكونَ المضافُ فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: «سَقْيًا لك»، لِتبيّن من تَعني.

وذلك: وَيْلَكَ، ووَيحَكَ، ووَيْسَكَ، ووَيْبَكَ. ولا يجوز: سَقْيَك، إنما تُجْرِي ذا كما أَجرت العربُ[١].

ومثلُ ذلك: عَددتُك، وكِلْتُك، ووزنُتك، ولا تقول: وَهَبْتُك، لأنَّهم لم يُعَدّوه. ولكنْ: وهبتُ لك.

وهذا حرفٌ لا يُتكلَّم به مفرَدًا إلاّ أن يكون على وَيْلَك، وهو قولك: وَيْلَك وعَوْلَك، ولا يجوز: عَوْلَك.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها، ولم يجزْ «سقيك» لأنّ العرب لم تدع به، وإنّما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف منها الفعل، وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه، لأنّ الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمرّ فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه.

هذا باب ما يَنتصب على إضمار الفِعْل المتروكِ إظهارُه من المَصادر في غير الدُّعاء

من ذلك قولك: «حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا»، و «عَجَبًا» و «أَفْعَلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرَّةً ونُعْمَةَ عَيْنٍ، وحُبًّا ونَعامَ عَيْنٍ»، و «لا أَفْعَلُ ذاك ولا كَيْدًا ولا هَمًّا»، و «لأفعلنّ ذاك ورَغْمًا وهوانًا».

فإنّما يَنتصب هذا على إضمار الفعل، كأَنك قلت: «أَحْمَدُ اللَّهَ حمدًا»، و «أشكر اللَّهَ شُكْرًا»، وكأَنَّك قلت: «أَعْجَبُ عَجبًا»، و «أُكْرِمُك كَرامةً»، و «أَسُرُّك مَسَرّةً»، و «لا أَكادُ كَيْدًا ولا أَهُمُّ هَمًّا»، و «أُرْغِمُكَ رَغْمًا».

وإنّما اختُزِلَ الفعلُ ههنا لأَنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدُّعاء، كأَنّ قولك: «حَمْدًا» في موضع «أَحْمَدُ اللّهَ»، وقولك: «عَجَبًا منه» في موضع «أَعْجَبُ منه»، وقولَه: «ولا كَيْدًا» في موضع «ولا أَكادُ» و «لا أَهُمُّ».

وقد جاء بعضُ هذا رفعًا يُبتدأ ثمّ يُبْنَى عليه. وزعم يونسُ أنّ رؤبةَ بن العَجاج كان يُنْشِدُ هذا البيتَ رفعًا، وهو لبعض مَذْحِجٍ، وهو هُنَيُّ بن أَحمرَ الكِنانيّ [من الكامل]:

٢٥٥ ـ عَجَبٌ لِتلْكَ قَضِيّةً وإقامتي ... فيكمْ على تلك القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

---

٢٥٥ ـ **التخريج**: البيت لضمرة بن جابر في الدرر ٣/ ٧٢؛ ولهني بن أحمر في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)؛ ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦؛ ولرؤبة في شرح المفصل ١/ ١١٤؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي ص ٢٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩١.

المعنى: قال الشنتمري: «كان هذا الشاعر ممّن يبرّ أمّه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر أخاً له عليه يقال له جندب. وقبله:

وإذا تكون كريهة أدعى لها ... وإذا يحاس الحيس يُدعى جندب =

وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به، يقال له: «كيف أصبحتَ»؟ فيقولُ: «حمدُ اللّهِ وثناءٌ عليه»، كأنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ، كأنّه يقول: «أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه». ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ ليُبْنَى عليه، ولا ليكونَ مبنيًّا على شيء هو ما أظْهَرَ.

وهذا مثلُ بيتٍ سمعناه من بعض العرب الموثوق به يَرويه [من الطويل]:

٢٥٦ - فقالت: حَنانٌ ما أَتى بك ههنا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحيِّ عارِفُ

فعجب من ذلك ومن صبره عليه».

الإعراب: «**عجب**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**لتلك**»: اللام: حرف جرّ، «**تلك**»: اسم إشارة مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «عجب». «**قضيّة**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**وإقامتي**»: الواو: حرف عطف، «إقامتي»: مبتدأ مرفوع بضمّة منع من ظهورها انشغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**فيكم**»: في: حرف جر، الكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «إقامة». «**على**»: حرف جرّ. «**تلك**»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «إقامة». «**القضيّة**»: بدل من تلك مجرور بالكسرة. «**أعجب**»: خبر للمبتدأ «إقامتي» مرفوع بالضمّة.

والشاهد فيه قوله: «عجب» حيث رفع «عجب» على الابتداء مع أنّه نكرة، أو على إضمار مبتدأ تقديره: «أمري عجب».

٢٥٦ - **التخريج**: البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب ٢/ ١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ١٣١؛ والدرر اللوامع ٣/ ٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٠؛ وشرح المفصل ١/ ١١٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٦؛ ولسان العرب ١٣/ ١٢٩ (حنن)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٩؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

اللغة: الحنان: العطف والرحمة.

المعنى: يصوّر الشاعر غيرة محبوبته التي التقاها مصادفة، فأنكرته خوفاً عليه من قومها الغيارى ورحمة به على تجشّمه الأهوال، فلقّنته جواباً إذا ما سأله أحد عن سبب مجيئه، وهو النسب أو المعرفة بالحيّ.

الإعراب: «**فقالت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله... جوازاً: هي. «**حنان**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «أمري». «**ما**»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. «**أتى**»: فعل ماضٍ وفاعله... هو. «**بك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أتى». «**ههنا**»: «ها»: للتنبيه، «هنا»: ظرف مكان متعلّق بـ «أتى». «**أذو**»: الهمزة: للاستفهام، و «ذو»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أأنت ذو نسب، وهو مضاف. «**نسب**»: مضاف إليه مجرور. «**أم**»: حرف عطف. «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**بالحي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «عارف». «**عارف**»: خبر المبتدأ.

لم تُرِدْ: تَحَنَّنْ، ولكنها قالت: «أمرُنا حَنانٌ»، أو: ما يصيبنا حنانٌ. وفي هذا المعنى كلّه معنى النصب.

ومثلُه في أنّه على الابتداء وليس على فعلٍ، قولُه عزّ وجلّ: ﴿قالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ﴾[1]. لم يريدُوا أن يَعتذروا اعتذارًا مستأنَفاً من أمرٍ لِيمُوا عليه، ولكنَّهم قيل لهم: «لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا»؟ قالوا: مَوْعِظتُنا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ.

ولو قال رجلٌ لرجلٍ: «معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا»، يريد اعتذاراً، لنَصَبَ.

ومثل ذلك قولُ الشاعر [من الرجز]:

٢٥٧ ـ يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَميلٌ فكِلانا مُبْتَلَى

= وجملة «فقالت»: بحسب ما قبلها. وجملة «أمري حنان»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «ما أتى بك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتى بك»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «ما». وجملة «أذو نسب»: المؤلفة من المبتدأ المحذوف والخبر استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أنت بالحي عارف»: معطوفة على جملة «أذو نسب».

والشاهد فيه قوله: «حنان» المرفوع بتقدير مبتدأ، أي «أمري حنان»، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

(١) الأعراف: ١٦٤.

٢٥٧ ـ **التخريج**: البيت للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ١/٣١٧؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/١٠٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٤٠ (شكا).

اللغة: السّرى: السير ليلاً.

الإعراب: «**يشكو**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة. «**إليّ**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يشكو». «**جملي**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**طول**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «**السرى**»: مضاف إليه مجرور. «**صبر**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «أمرنا». «**جميل**»: نعت «صبر» مرفوع. «**فكلانا**»: الفاء: تعليليّة، «كلانا»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**مبتلى**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة.

وجملة «يشكو إلي جملي...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صبر جميل»: استئنافيّة لا محل لها من الأعراب. وجملة «كلانا مبتلى»: تعليليّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «صبر جميل» حيث رفع «صبر» على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف بتقديره: وصبر جميل كائن (أو أفضل)، وقيل: هو مبتدأ ناب مناب الفعل والفاعل، فلا يحتاج إلى الخبر.

والنصبُ أكثر وأجود؛ لأنه يأمره. ومَثَلُ الرفع: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ واللَّهُ المُسْتَعَانُ﴾[1]، كأنه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ[2].

والذي يُرْفَعُ عليه «حَنانٌ» و «صبرٌ» وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهارُه، وتركُ إظهاره كتركِ إظهارِ ما يُنْصَبُ فيه.

ومثلُه قول بعض العرب: «مَنْ أنت زيدٌ»؟ أي: من أنت كلامُك زيدٌ، فتركوا إظهارَ الرافع كترك إظهار الناصب، ولأنَّ فيه ذلك المعنى وصار بدلاً من اللفظ بالفعل، وسنرى مثلَه إن شاء الله.

---

(١) يوسف: ١٨.

(٢) قال السيرافي ما ملخصه: «نصب «صبر» في البيت أجود، لأنّ الجمل كان شاكيًا لطول السرى، فأمره صاحبه بالصبر، والذي في الآية إخبار يعقوب بصبر حاصل أو سيكون عند فقدان يوسف.

هذا بابٌ أيضاً من المصادر يَنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهارُه ولكنَّها مصادرُ وُضِعَتْ موضعاً واحداً لا تَتصرَّفُ في الكلام تصرُّفَ ما ذكرنا من المصادر. وتصرُّفُها أنّها تَقَعُ في موضع الجرِّ والرفع وتدخلُها الألفُ واللام

وذلك قولك: «سُبْحانَ اللَّهِ»، و «مَعاذَ اللَّهِ»، و «رَيْحانَه»، و «عَمْرَكَ اللَّهَ إلاّ فعلتَ» و «قِعْدَكَ اللَّهَ إلاَّ فعلتَ»، كأنّه حيث قال: «سُبْحانَ اللَّهِ»، قال: «تسبيحًا» وحيث قال: و «ريحانَهُ» قال: «واستِرْزاقاً»؛ لأنَّ معنى الرَّيحْانِ الرِّزْقُ. فَنَصَبَ هذا على «أُسَبِّحُ اللَّهَ تسبيحًا»، و «أَسْتَرْزِقُ اللَّهَ استرزاقًا»؛ فهذا بمنزلة «سبحانَ اللَّهِ وريْحانَه»، وخُزِلَ الفعلُ ههنا لأنَّه بدلٌ من اللفظ بقوله: «أُسبِّحك»، و «أَسترزقُك».

وكأنَّه حيث قال: «معاذَ اللَّهِ»، قال: «عِياذًا باللَّهِ». و «عياذًا» انتَصب على «أعوذُ باللَّهِ عياذاً»، ولكنهم لم يُظْهِرُوا الفعل ههنا كما لم يُظهر في الذي قبله.

وكأنّه حيث قال: «عَمْرَكَ اللَّهَ»، و «قِعْدَكَ اللَّهَ». قال: «عَمرتُك اللَّهَ» بمنزلة «نَشدتُك اللَّهَ»، فصارت «عَمْرَكَ اللَّهَ» منصوبةً بـ «عمَّرتك اللَّهَ»، كأنك قلتَ: «عمّرتُك عمرًا»، و «نشدتكَ نَشْدًا»، ولكنَّهم خَزلوا الفعل لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ به.

قال الشاعر [من البسيط]:

٢٥٨ ـ عَمَّرتُكِ اللَّهَ إلاّ ما ذَكَرتِ لنا　　　هل كنتِ جارتَنا أَيّامَ ذي سَلَمِ

---

٢٥٨ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/١٣، ١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٧٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٣٤، ٤/٢٥٠؛ ولسان العرب ٤/٦٠٢ (عمر)؛ والمقتضب ٢/٣٢٩؛ وهمع الهوامع ٢/٤٥.

=

فـ «قِعْدَك اللَّهَ» يَجري هذا المجرى وإن لم يكن له فِعْل. وكأَنّ قوله: «عَمْرَكَ اللَّهَ»، و «قِعْدَكَ اللَّهَ» بمنزلة: «نَشْدَكَ اللَّهَ»، وإن لم يُتكلَّم بـ «نشْدَكَ اللَّهَ»، ولكن زعم الخليل، رحمه الله، أنّ هذا تمثيلٌ يمثَّل به. قال الشاعر أيضاً، وهو ابن أحمر [من الكامل]:

٢٥٩ - عَمَّـرتُـك اللَّـهَ الجَليـلَ فـإنّنـي أَلْـوِي عليـكَ لَـوَ اَنّ لُبَّـكَ يَهْتَـدِي

=

اللغة: عَمَّرْتُكِ الله: ذَكَّرْتُك به. وذو سَلَم: موضِعٌ بعينه.

المعنى: اسألك بالله هل كنتِ جارتنا أيامَ كنا في ذي سلم.

الإعراب: «**عَمَّرتُكِ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل: محلها الرفع، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**الله**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**إلا**»: حرف حصر. «**ما**»: زائدة. «**ذكرْتِ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلها الرفع. «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ (ذكرت). «**هلْ**»: حرف استفهام. «**كنْتِ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: اسم (كان) محلها الرفع. «**جارتَنا**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة، ونا: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**أيامَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ (جارة). «**ذي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «**سَلم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «عمرتّك الله»: مقول لقول ذكر في البيت الذي قبل البيت الشاهد في قصيدته محلُها النصب. وجملة «ذكرتِ لنا»: مفعول به محلها النصب على تقدير (لا أسألك إلا ذكرَكِ لنا). وجملة «هل كنت جارتنا»: مفعول به للفعل (ذكرت) المعلَّق عن نصب المفرد بحرف الاستفهام (هل).

والشاهد فيه قوله: (عمَّرتك الله) وضِعَتْ موضِع (عمرك الله)، وأنَّ (عَمْرَك) في قولنا «عَمْرك الله» منصوب على المفعولية المطلقة لأنه مصدر نائب عن فعله العامل فيه.

٢٥٩ ـ التخريج: البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ٦٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٦؛ وبلا نسب في لسان العرب ٤/ ٦٠٢ (عمر)؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٩؛ والمنصف ٣/ ١٣٢.

اللغة: عمرتك الله: سألت الله أن يطيل عمرك. ألوي: أعطف. اللب: القلب.

المعنى: أسأل الله أن يطيل عمرك، فأنا أعطف عليك لو أنّك ممّن تقبل قلوبهن النصيحة.

الإعراب: «عمّرتُك»: فعل مـاضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به.

«اللّه»: لفظ الجلالة مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة.

ـ «الجليلَ»: صفة «الله» منصوبة بلفتحة.

«فإنني»: الفاء: استئنافية، و «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ».

»ألوي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنا».

«عليك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ألوي».

«لو»: حرف تَمَنٍّ.

والمصدرُ: النِّشدان والنِّشدَة.

وهذا ذكرُ معنى «سُبْحانَ»، وإنّما ذُكر ليبيِّن لك وجهُ نصبِه وما أشبهه.

زعم أبو الخَطّاب أنّ سُبْحانَ اللّهِ كقولك: «بَرَاءَةَ اللّهِ من السُّوءِ»، كأنّه يقول: «أبرِّىءُ براءةَ اللّهِ من السُّوء». وزعم أنَّ مثلَه قولُ الشاعر، وهو الأعشى [من السريع]:

٢٦٠ ـ أَقـولُ لمَّـا جـاءنـي فَخْـرُه ... سُبْحـانَ مِـنْ عَلْقَمَـةَ الفـاخِـرِ

= «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل.

«لبّكَ»: اسم أنّ منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

«يهتدي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو».

وجملة «عمرتك»: ابتدائية للدعاء لا محلّ لها.

وجملة «فإنني ألوي»: استئنافية لا محلّ لها.

وجملة «ألوي»: في محلّ رفع خبر إنّ، والمصدر المؤوّل من «أن لبّك يهتدي»: في محلّ رفع فاعل لفعل الشرط المحذوف، بتقدير: لو يثبت اهتداءُ لبك فإنني أعطف عليك.

وجملة «يهتدي»: في محلّ رفع خبر أنّ.

والشاهد فيه قوله: «عمرتك الله» حيث جاء بفعل من لفظ (عَمْرَك).

٢٦٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٩٣؛ وأساس البلاغة ص ٢٠٠ (سبح)؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٩؛ وجمهرة اللغة ص ٢٧٨؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨؛ والخصائص ٢/ ٤٣٥؛ والدرر ٣/ ٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ٣٧؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٦/ ٢٨٦؛ والخصائص ٢/ ١٩٧، ٣/ ٢٣؛ والدرر ٥/ ٤٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٦١؛ والمقتضب ٣/ ٢١٨؛ والمقرب ١/ ١٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠، ٢/ ٥٢.

اللغة: علقمة: هو علقمة بن علاثة. الفاخر: المفتخر، المتباهي.

المعنى: عندما وصلني أنّه يفخر ويتباهى بما ليس فيه قلت: سبحان الله ممّا يفعل، أو أتبرّأ من علقمة وفخره.

الإعراب: «**أقول**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**لما**»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل (أقول). «**جاءني**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**فخره**: فاعل مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**سبحان**: مفعول مطلق لفعل محذوف مبني على الفتح في محلّ نصب. «**من علقمة**»: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ (سبحان) أو بفعلها المحذوف. «**الفاخر**»: صفة (علقمة) مجرورة بالكسرة.

وجملة «أقول»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جاءني»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «سبحان...»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «سبحان من علقمة» حيث استخدم كلمة «سبحان» عَلَماً ومن دون إضافة إلى اسم =

أي: براءةً منه.

وأَمّا تركُ التنوين في «سُبْحانَ» فإِنما تُرك صرفُهُ لأنه صار عندهم معرفةً، وانتصابُه كنصب الحمدَ لله[1].

وزعم أبو الخَطّاب أنّ مثلَه قولُك للرجل: «سَلامًا»، تريد: تسلُّمًا منك، كما قلت: «بَراءَةً منك»، تريد: لا أَلْتَبِسُ بشيءٍ من أمرك. وزعم أنّ أبا ربيعة كان يقول: «إذا لقيتَ فلانًا فقُلْ له سَلامًا». فزعم أنه سأَلَه، ففَسَّرَه له بمعنى: براءةً منك. وزعم أنّ هذه الآية مفعول بها: ﴿وإِذَا خَاطَبَهُمُ الجاهِلُونَ قالُوا سَلاَمًا﴾[2] بمنزلة ذلك، لأنّ الآيَةَ فيما زَعم مكّيَّةٌ، ولم يؤمَرِ المسلمون يومئذ أن يسلِّموا على المشركين، ولكنّه على قولك: «براءةً منكم وتسلُّمًا، لا خيرَ بيننا وبينكم ولا شرَّ».

وزعم أنّ قولَ الشاعر، وهو أُمَيّةُ بن أبي الصَّلْت [من الوافر]:

٢٦١ - سَـــلامَـــك ربَّنـــا فـــي كـــلّ فَجْـــرٍ ‌ ‌ ‌ بَـــرِيئًـــا مـــا تَغَنَّثُـــكَ الـــذُّمـــومُ

= الجلالة، بمعنى (أتبرّأ براءة).

(١) قال السيرافي ما ملخصه: إنّ «سبحان» مصدر فعل لا يستعمل، كأنه قال: «سبح سبحانًا»، كما تقول: «كفر كفُرانًا»، و «شكر شكرانًا»؛ وأمّا قولهم: «سَبَّح يُسبِّح»، فهو فعل ورد على «سبحان» بعد أن ذُكر وعرف. ومعنى: «سَبَّح» قال: «سبحان الله»، كما تقول: «بَسْمَل» إذا قال: «باسم الله».

(٢) الفرقان: ٦٣.

٢٦١ - **التخريج**: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٥؛ ولسان العرب ٢/ ١٧٤ (غنث)، ١٢/ ٢٢٠ (ذمم)، ٢٩١ (سلم)؛ ومراتب النحويين ص ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٣٥.

اللغة: سلامَك: تنزيهاً لك. وتَغَنَّثك: تتعلق بك. والذُّموم: جمع ذَمٍّ، أي لا تلحق بك صفة ذمٍّ.

المعنى: نُنَزِّهُك ربَّنا في كل يوم تنزيهاً أكيداً عن أن توصف بما يذمُّ.

الإعراب: «**سلامَك**»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة، والكاف: مضاف إليه محلها الجر. «**ربَّنا**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة، ونا: مضاف إليه محلها الجر. «**في كل**»: جار ومجرور متعلقان بـ(سلامَك) على قول، وبالفعل الناصب له على قول آخر. «**فَجْرٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بريئاً**»: حال مؤكدة لمعنى التنزيه المعبَّر عنه بـ(سلامك). «**ما**»: نافية لا محل لها. «**تغنثُك**»: فعل مضارع مرفوع بالضم، والكاف: مفعول به محله النصب. «**الذُّموم**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «سلامَك مع عامله المحذوف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا ربَّنا»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «ما تغنثُك الذموم»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: نصب (سلامَك) بإضمار فعل قبله، وذلك لأنه مصدر نائب عن فعله.

على قوله: براءتَك ربَّنا من كلّ سوء.

فكلُّ هذا يَنتصب انتصاب «حَمْدًا وشُكْرًا»، إلاّ أنَّ هذا يَتصرّف، وذاك لا يَتصرّف.

ونظير «سُبْحانَ اللَّهِ» في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى «غُفْران»؛ لأنّ بعض العرب يقول: «غُفْرانَك لا كُفْرانَك»، يريد: استغفارًا لا كُفْرًا. ومثل هذا قوله جلّ ثناؤه: ﴿ويَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾[1]، أي: حَرامًا محرَّمًا، يريد به البراءةَ من الأمر ويبعِّدُ عن نفسه أمرًا، فكأنه قال: أُحَرِّمُ ذلك حَرامًا محرَّمًا.

ومثل ذلك أن يقول الرجلُ للرجل: «أتَفعل كذا وكذا»؟ فيقولُ: «حِجْرًا»، أي: سِتْرًا وبراءةً من هذا. فهذا يَنتصب على إضمار الفعل، ولم يُرِدْ أن يَجعله مبتدأ لخبر بعده ولا مبنيًّا على اسم مضمَرٍ.

واعلم أنَّ من العرب من يرفَع «سلامًا» إذا أراد معنى المبارَأةِ، كما رفعوا «حَنانٌ». سمعنا بعضَ العرب يقول لرجلٍ: «لا تكونَنَّ منّي في شيء إلاَّ سلامٌ بسَلامٍ»، أي: أمري وأمرُك المبارأةُ والمتاركةُ. وتركوا لفظ ما يَرفعُ كما تركوا فيه لفظَ ما يَنصب، لأنَّ فيه ذلك المعنى، ولأنَّه بمنزلة لفظِك بالفعل.

وقد جاء «سُبْحانَ» منوَّنًا مفردًا في الشعر، قال الشاعرُ، وهو أُمَيَّةُ بن أبي الصلت [من البسيط]:

٢٦٢ ـ سُبْحانَه ثم سُبْحانًا يَعودُ له وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

---

(١) الفرقان: ٢٢.

٢٦٢ ـ التخريج: البيت لورقة بن نوفل في الأغاني ٣/ ١١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ٦٩؛ ولأميَّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)، ٣/ ١٣٢ (جمد)، ٣/ ١٣٨ (جود)؛ ومعجم ما استعجم ص ٣٩١؛ ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٤؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٣٧، ١٢٠، ٤/ ٣٦؛ والمقتضب ٣/ ٢١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

اللغة: سبحانك: تنزيهاً لك. والجوديُّ، والجمُدُ: جبلان.

المعنى: إننا نسبِّحُه التسبيح تلو التسبيح، كما تُسبحه دائماً سائر الأشياء جَمَادات وحيوانات.

الإعراب: «**سبحانه**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه محله الجرّ. «**ثم**»: حرف عطف. «**سبحاناً**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**يعود**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (سبحاناً). «**له**»: جار ومجرور متعلقان بـ(يعود) والهاء: في

شبّهه بقولهم: «حِجْرًا وسَلامًا».

وأمّا «سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الملائكةِ والرُّوحِ»، فليس بمنزلة «سُبْحانَ اللَّهِ»؛ لأنَّ «السُّبوحَ» و «القُدّوسَ» اسمٌ، ولكنّه على قوله: «أَذْكُر سُبُّوحًا قُدّوسًا». وذاك أنّه خَطَرَ على باله أو ذكَره ذاكرٌ، فقال: «سُبُّوحًا»، أي: ذكرتَ سُبّوحًا، كما تقولُ: «أَهلَ ذاك»، إذا سمعتَ الرجلَ ذَكَرَ الرجلَ بثناءٍ أو بذمٍّ، كأنّه قال: «ذكرتَ أهلَ ذاك»؛ لأنّه حيث جرى ذكرُ الرجل في منطقه صار عنده بمنزلة قوله: «أَذْكُرُ فلانًا»، أو «ذكرتَ فلانًا». كما أنّه حيثُ أَنْشَدَ ثم قال: «صادِقًا»، صار الإنشادُ عنده بمنزلة: «قالَ»، ثم قال: «صادِقًا وأهلَ ذاك»، فحملَه على الفعلِ متابِعًا للقائل والذاكرِ. فكذلك: «سُبُّوحًا قُدّوسًا»، كأَنَّ نفسَه صارت بمنزلة الرجل الذاكر والمنشِدِ حين خطر على باله الذكرُ، ثم قال: «سبُّوحًا قُدُوسًا»، أي: ذكرتَ سُبُّوحًا، متابِعًا لها فيما ذكَرتْ وخطَر على بالها.

وخَزَلوا الفعلَ لأنَّ هذا الكلام صار عندَهم بدلاً من «سبّحت»، كما كان «مَرْحبًا» بدلاً من «رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ».

ومن العرب من يَرفع فيقولُ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبَّ الملائكة والرُّوح»، كما قال: «أهلُ ذاك وصادقٌ واللّهِ». وكلُّ هذا على ما سمعنا العربَ تَتكلّم به رفعًا ونصبًا.

ومثْلُ ذلك: «خيْرُ ما رُدَّ في أهلٍ ومالٍ»، و «خَيْرَ ما رُدَّ في أهلٍ ومالٍ»، أُجريَ مُجرى «خيرَ مقدِم» و «خيرُ مقدمٍ».

ومما يَنتصب فيه المصدرُ على إضمار الفعلِ المتروك إظهارُه، ولكنّه في معنى

«له» تعود على (سبحانك) أي: سبحاناً يتبع سبحانك. «**وقبلنا**»: الواو: حرف استئناف «قبلنا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف ونا: مضاف إليه محلُّه الجر، والظرف (قبلنا) متعلق بالفعل (سَبَّح). «**سبَّح**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الجودي**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**والجُمُدُ**»: الواو: حرف عطف، «الجُمُدُ»: معطوف على (الجوديُّ).

وجملة «سبحانك» مع ناصبه المحذوف: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سبحاناً مع عامله المحذوف»: معطوفة على جملة (سبحانك...). وجملة «سَبَّح الجودي»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (سبحاناً) وتنكيره وتنوينه ضرورة، والمعروف فيه أن يُضاف إلى ما بعده، أو يُجعل مفرداً معرفة، ووجه تنكيره وتنوينه أنّه يشبه بـ (براءةً) في معناه.

التعجُّبِ، قولُك: «كَرمًا وصَلَفًا»، كأنَّه قال: «أَلْزَمَك اللّهُ وأَدام لكَ كَرمًا وأُلْزِمْتَ صَلَفًا»[1]، ولكنهم خَزَلُوا الفعلَ ههنا كما خزلوه في الأوّل، لأنّه صار بدلاً من قولك: «أَكْرِمْ به وأَصْلِفْ به»، كما انتَصب «مَرْحَبًا». وقلتَ: «لَكَ»، كما قلت: «بِـكَ» بعد «مَرْحَبًا»، لتبيّن من تَعني، فصار بدلاً في اللفظ من «رَحُبَتْ بلادُكَ».

وسمعتُ أَعرابيًّا وهو أبو مُرْهِبٍ، يقول: «كَرَمًا وطُولَ أَنْفٍ»، أي: أَكرمْ بك وأَطوِلْ بأنفِك.

(١) الصلف: مجاوزة القدر في الظرف والبراعة.

هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدآت مبنيًّا عليها ما بعدها وما أشبه المصادرَ من الأسماء والصفات

وذلك قولك: «الحمدُ لله»، و «العَجَبُ لك»، و «الوَيْلُ لك»، و «التُّرابُ لك»، و «الخَيْبَةُ لك»[1].

وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه لأنّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَويَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل والذي تَعلم، لأنَّ الابتداء إنَّما هو خَبَرٌ، وأَحسنْه إذا اجتَمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالأَعْرَفِ؛ وهو أصل الكلام.

ولو قلت: «رجلٌ ذاهبٌ»، لم يَحسن حتَّى تعرِّفه بشيء، فتقولَ: راكبٌ من بني فلان سائرٌ. وتَبيعُ الدارَ، فتقولُ: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا، فأصلُ الابتداء للمعرفةِ. فلما أدخلتَ فيه الألف واللام وكان خبرًا حَسُنَ الابتداءِ، وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرة إلاَّ أن يكون فيه معنى المنصوب.

وليس كلُّ حرف يُصْنَعُ به ذاك، كما أنّه ليس كلُّ حرفٍ يَدخل فيه الألفُ واللام من هذا الباب. لو قلت: «السَّقْيُ لك والرَّعْيُ لك»، لم يجز.

واعلم أنَّ «الحمدُ لله» وإن ابتدأتَه ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: «أَحْمَدُ اللَّهَ».

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: يعني هذه المصادر التي ذكرها اختارت العرب فيها الرفع، لأنهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب، فأخبروا عنها وجعلوها مبتدأة، وجعلوا ما بعدها خبرها، وصار بمنزلة قولك: «الغلام لزيد».

وأمّا قولُه: «شيءٌ مَا جاءَ بك»، فإِنه يَحسُن وإن لم يكن على فعل مضمَرٍ، لأنّ فيه معنى ما جاء بك إلاّ شيءٌ. ومثلُه مَثَلٌ للعرب: «شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب»[1].

وقد ابتُدِىءَ في الكلام على غير هذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوبِ وليس بالأصل، قالوا في مَثَلٍ: «أَمْتٌ في حجر لا فيكَ»[2].

ومن العرب من يَنصب بالألف واللام، من ذلك قولك: «الحمدَ لله»، ينصبها عامَّةُ بني تميم وسمعنا ناسًا من العرب كثيرًا يقولون: «التُّرَابَ لك والعَجَب لك». فتفسيرُ نصبِ هذا كتفسيره حيث كان نكرةً، كأنّك قلت: «حمدًا وعجبًا»، ثم جئت بـ «لك» لتبيِّنَ مَنْ تَعني، ولم تَجعله مبنيًّا عليه فتَبتدئَهُ.

---

(١) المثل في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٩، ٩/ ٢٦٢؛ وزهر الأكم ٣/ ٢٢٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦١ (هرر)؛ والمستقصى ٢/ ١٣٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.

(٢) ورد المثل في لسان العرب ٢/ ٥ (أمت). وقال السيرافي: معناه: «اعوجاج في حجر لا فيك، وجعله سيبويه إخبارًا محضًا، وقال المبرّد: إنه خبر مراد به الدعاء، كأنهم قالوا: جعل الله في حجر أمتًا لا فيك».

هذا بابٌ من النكرة يَجري مجرى ما فيه الألفُ واللام من المصادر والأسماء

وذلك قولك: «سلامٌ عليك ولَبَّيْكَ»، و «خيرٌ بين يديك»، و «وَيْلٌ لك»، و «وَيْحٌ لك»، و «وَيْسٌ لك»، و «وَيْلةٌ لك»، و «عَوْلةٌ لك»، و «خَيْرٌ له»، و «شرٌّ له»، و ﴿لَعْنةُ اللَّهِ على الكافرين﴾[1].

فهذه الحروفُ كلُّها مبتدأَةٌ مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنّ أنّك ابتدأتَ شيئاً قد ثَبَتَ عندك، ولَسْتَ في حال حديثِك تعَملُ في إثباتِها وتَزْجِيتِها، وفيها ذلك المعنى، كما أنّ حسبُك فيها معنى النهي، وكما أنّ «رحمةُ اللَّهِ عليه» فيه معنى «رَحِمَه اللَّهِ». فهذا المعنى فيها، ولم تُجْعَلْ بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتَها كنتَ في حال ذِكْرِك إيّاها تعملُ في إثباتها وتزجيتها، كما أنّهم لم يجعلوا «سَقْيًا ورَعْيًا» بمنزلة هذه الحروف، فإنّما تُجريها كما أجرت العربُ، وتضَعُها في المواضع التي وُضعن فيها، ولا تُدْخِلَنَّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف. ألاَ ترى أنّك لو قلت: «طَعامًا لك»، و «شَرابًا لك»، و «مالاً لك»، تريد معنى: سَقْيًا، أو معنى المرفوعِ الذي فيه معنى الدعاءِ لم يجز، لأنّه لم يُستعمَل هذا الكلامُ كما استُعمل ما قبله. فهذا يدلُّك ويبصرِّك أنّه ينبغي لك أن تُجْرِيَ هذه الحروفَ كما أجرتِ العربُ، وأَنْ تَعْنِيَ ما عَنَوْا بها. فكما لم يجز أن يكون كلُّ حرف بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إيّاه تَعملُ في إثباته، ولا بمنزلة المرفوع المبتدأ الذي فيه معنى الفعل، كذلك لم يجز أن تَجعل المرفوعَ الذي فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إيّاه تَعملُ في إثباته وتزجيته، ولم يجز لك أن تَجعل المنصوبَ بمنزلة المرفوع. إلاّ أنَّ العرب ربَّما أجرتِ الحروفَ على الوجهينِ.

(١) البقرة: ٨٩.

ومَثَلُ الرفع: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مآبٍ﴾[1]، يدلُّك على رفعها رفعُ «حُسْنُ مآبٍ».
وأمَّا قوله تعالى جدُّه: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبينَ﴾[2]، و ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفينَ﴾[3]، فإنّه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيحٌ، ولكنّ العبادَ إنّما كُلِّمُوا بكلامهم، وجاء القرآنُ على لغتهم وعلى ما يَعنون، فكأنَّه، واللَّهُ أعلمُ، قيل لهم: وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفين، وَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبينَ، أي: هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ لهم، لأنَّ هذا الكلامَ إنما يقال لصاحب الشرّ والهَلكةِ، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشرّ والهلكة ووجَبَ لهم هذا.

ومِثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُولاَ لهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[4]. فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهَبَا أنتما في رجائكما وطَمعِكما ومبلِغكما من العلم، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يَعْلما.

ومثله: ﴿قاتَلَهُمْ اللَّهُ﴾[5]، فإنما أُجري هذا على كلام العباد وبه أُنزل القرآنُ[6].

وتقول: «وَيْلٌ له وَيْلٌ طويلٌ»، فإنْ شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأوّل، وإن شئت جعلته صفةً له، وإن شئت قلت: «وَيْلٌ لك وَيْلاً طويلاً»، تجعلُ الويلَ الآخِرَ غيرَ مبدل مبتدأ ولا موصوف به، ولكنَّك تَجعله دائمًا، أي: ثَبَتَ لك الويلُ دائمًا.

ومن هذا الباب: «فِداءٌ لك أبي وأمّي»، و «حِمى لك أبي»، و «وِقاءٌ لك أمي»

ولا تقول: «عَوْلَةٌ لك» إلاّ أن يكون قبلها «وَيْلَةٌ لك»، ولا تقول: «عَوْلٌ لك»

---

(١) الرعد: ٢٩.
(٢) المرسلات: ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.
(٣) المطففون: ١.
(٤) طه: ٤٤.
(٥) التوبة: ٣٠؛ والمنافقون: ٤.
(٦) قال السيرافي: قد يُعَبّر عن بعض أفعال الله، ممّا جاء في القرآن وغيره، بما لو حُمِلَ على حقيقة اللغة، لم يَجُزْ أن يوصف المولى بذلك، مثل قوله تعالى: ﴿أُولئِكَ الذينَ ٱمْتَحَنَ اللَّهُ قُلوبَهم لِلتَّقْوى..﴾ [الحجرات: ٣] الآية؛ وقوله: ﴿ولَنَبْلُونَّكم حَتّى نَعْلَم﴾ [محمد: ٣١] الآية. و «الامتحانُ» و «البلوى» في معنى التجربة، وهو من الله عزّ وجلّ على وجه الأمر لهم. أو إيراد بعض أفعاله عليهم ما يُظْهِر للناس ثباتَ المفعول به، والصبرَ على طاعة الله. وكذلك ما يتعارَفُه الناس في كلامهم دعاءً، إذا وقع من الله، فهو من طريق اللفظ على ما تعارَفَه الناس، وهو من الله واجب. ومثل ذلك في القرآن كثير.

حتّى تقول: «وَيْلٌ لك»؛ لأنَّ ذا يتبع ذا، كما أنّ «يَنوؤُكَ» يَتْبَعُ «يَسُوؤك» ولا يكون ينوؤك مبتدأ[1].

واعلمْ أنّ بعض العرب يقول: «وَيْلاً له»، و «ويلةً له»، و «عولةً لك»، ويُجريها مجرى «خَيْبَةً». من ذلك قول الشاعر، وهو جرير [من الطويل]:

٢٦٣ ـ كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً في جُلودِهَا فَوَيْلاً لتيمٍ من سرابِيلها الخُضْرِ

ويقول الرجل: «يا وَيْلاهُ»! فيقولُ الآخَر: «وَيْلاً كَيْلاً»! كأنّه يقول: لك ما دعوتَ به وَيْلاً كَيْلاً. يدلّك على ذلك قولُهم إذا قال: «يا ويلاهُ»: «نَعَمْ، وَيْلاً كَيْلاً»، أي: كذلك أمرُك، أو: الوَيْلُ ويلاً كَيْلاً. وهذا مشبَّه بقوله: «وَيْل له وَيْلاً كَيْلاً». وربَّما قالوا: «كيلاً»، وإن شاء جعله على قوله: «جَدْعًا وعَقْرًا».

---

(١) أي: لا يقال: «ينوؤك ويسوؤك» بل «يسوؤك وينوؤك».

٢٦٣ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٥٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥١، ٢٣٠؛ وشرح المفصل ١/ ١٢١؛ واللامات ص ١٢٥؛ ولسان العرب ١١/ ٧٣٨ (ويل)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٢٠.

اللغة: الخُضْرة: السوادُ هنا. والويل: القبح، وهو مصدر لا فعل له. والسرابيل: جمع سِرْبال، وهو القميص.

المعنى: نسب إليهم اللؤم معبّراً عن ذلك باسوداد جلودهم وثيابهم، كما يعبَّر عن نَقاء المرء بوصف ثوبه بالطهارة، فيقال: فلان طاهر الثوب.

الإعراب: «كسا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف للتعذر. «اللؤمُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «تَيْما»: مفعول به أول منصوب بالفتحة. «خضرة»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «في جلودها»: جار ومجرور متعلقان بـ (كسا)، وها: مضاف إليه محله الجر. «فويلاً»: الفاء: استئنافية، و «يلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف وغير مستعمل. «لتيم»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: إرادتي لتيم، وهذه اللام هي التي تدعى لام التبيين عند النحاة. «من سرابيلها»: جار ومجرور متعلقان بـ (ويلاً) أو بناصبه المحذوف، أو بصفة من «ويلاً» على تقدير: ويلاً حاصلاً من سرابيلها، أي بسبب سرابيلها، وها»: مضاف إليها محلها الجر. «الخُضْرِ»: صفة لـ (سرابيل) مجرورة بالكسرة.

وجملة «كسا اللؤمُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ويلاً مع عامله المحذوف»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إرادتي كائنة ليتم، أو دعائي كائن لتيم» اعتراضية لا محل لها اعترضت بين شبه الجملة (من سرابيلها) وبين ما تتعلق به.

والشاهد فيه قوله: (ويلاً) بالنصب، والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء، وإن كان نكرة لأنَّه في معنى المنصوب.

هذا بابٌ منه استكرهه النحويّون، وهو قبيح، فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب

وذلك قولك: «وَيْحٌ له وتَبٌّ»، و «تبًّا لك ووَيْحًا». فجعلوا «التَّبَّ» بمنزلة «الوَيْحِ»، وجعلوا «ويحٌ» بمنزلة «التَّبِّ»، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي وَضَعَتْه العربُ.

ولا بُدَّ لِـ «ويح» مع قبحها من أن تُحْمَلَ على «تَبٍّ»، لأنَّها إذا ابتدُئَتْ لم يحسنْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ[1]، وإذا حملتَها على النصب، كنتَ تَبنيها على شيء مع قُبْحُها. فإذا قلتَ: «وَيْحٌ له»، ثم ألحقتَها التبَّ فإنّ النصبَ فيه أحسنُ؛ لأن «تبًّا» إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن «لك»، فإنّما قَطعتها من أوّلِ الكلام كأنك قلتَ: «وتبًّا لك»، فأجريتَها على ما أجرت العربُ.

فأمّا النَّحويّون فيجعلونها بمنزلة «وَيْحٍ». ولا تُشبهها لأنَّ «تبًّا» تَستغني عن «لَك» ولا تَستغني «وَيْحٌ» عنها، فإذا قلتَ: «تبًّا له» و «وَيْحٌ له» فالرفعُ ليس فيه كلامٌ، ولا يَختلف النحويّون في نصبِ «التبّ» إذا قلت: «وَيْحٌ له وتبًّا له». فهذا يدلّك على أنَّ النصبَ في «تبّ» فيما ذكرنا أحسنُ، لأنّ «له» لم يَعْمَلْ في التبّ.

---

(١) قال السيرافي: يعني حتى يؤتى له بالخبر، لأنَّ العرب لا تقول: «ويح» ولا «ويل» إلاّ مع خبرهما. وإن نصبتَ فقد بنَيتَها على شيء ينصبها مع قبحها، كما جاء «تبًّا» وما أشبه ذلك. فإذا قلت: «تبًّا له وويح له»، فجئت لِـ «ويح» بخبر، وهو اللام، حسن الرفع في «ويح» وإن نصبت «تبًّا»، ولا يختلف النحويون في نصب «التبّ» إذا كان معه له.

هذا بابُ ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعلِ المتروكِ إظهارُه، لأنه يَصيرُ في الإخبارِ والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان «الحَذَرَ» بدلاً من «احْذَرْ» في الأمر

وذلك قولك: «ما أنت إلاّ سَيْرًا»؛ و «إنّما أنتَ سَيْرًا سَيْرًا»، و «ما أنت إلاّ الضَّربَ الضربَ»، و «ما أنت إلاّ قَتْلاً قَتْلاً»، و «ما أنت إلاّ سَيْرَ البَرِيدِ سيرَ البريدِ». فكأنه قال في هذا كلِّه: «ما أنت إلاّ تَفْعَلُ فعلاً»، و «ما أنت إلاّ تَفْعَلُ الفعلَ»، ولكنّهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ لك.

وصار في الاستفهام والخَبَرِ بمنزلة الأمرِ والنهي، لأنَّ الفعلَ يقع ههنا كما يقع فيهما، وإن كان الأمرُ والنهيُ أقوى، لأنّهما لا يكونان بغير فعلٍ، فلم يمتنع المصدرُ ههنا أن يَنتصب، لأنَّ العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام والخبرِ، كما يقع في الأمر والنهي، والآخِرُ غيرُ الأوّل كما كان ذلك في الأمر والنهي، إذا قلت: «ضَرْبًا»، فالضربُ غيرُ المأمور.

وتقول: «زيدٌ سَيرًا سَيرًا»، و «إنّ زيدًا سَيرًا سَيرًا»، وكذلك في «لَيْتَ»، و «لَعَلَّ»، و «لكنّ» و «كأنَّ»، وما أشبه ذلك، وكذلك إن قلت: «أنت الدَّهر سَيْرًا سَيْرًا»، و «كان عبدُ الله الدَّهرَ سَيْرًا سيرًا»، و «أنت مُذُ اليومِ سَيْرًا سَيْرًا».

واعلم أنَّ السيرَ إذا كنتَ تخبر عنه في هذا الباب فإنّما تُخْبِرُ بسَيْرٍ متّصِلٍ بعضُه ببعضٍ في أيِّ الأحوال كان. وأمّا قولك: «إنما أنت سيرٌ»، فإنما جعلتَه خبرًا لـ «أنتَ» ولم تضمِرْ فِعْلاً. وسنبيِّن لك وجهَه إن شاء الله.

ومن ذلك قولك: «ما أنت إلاّ شُرْبَ الإبل»، و «ما أنت إلاّ ضربَ الناس»، و «ما أنت إلاّ ضربًا الناسَ». وأمّا «شربَ الإبلِ» فلا ينوَّنُ لأنه لم يشبّهه بشرب الإبل، وأنَّ الشربَ ليس بفعلٍ يَقع منك على الإبل.

ونظيرُ ما انتَصب قولُ الله عزّ وجلّ في كتابه: ﴿فإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً﴾[1]، إنّما انتصب على: فإِمّا تَمنّون منًّا وإمّا تُفادون فداءً، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ لما ذكرتُ لك.

ومثله قول الشاعر، وهو جرير [من الوافر]:

أَلَـمْ تَعْلَـمْ مُسَـرَّحِـيَ القَـوافِـي فـلا عِيًّـا بهـنّ ولا اجتـلابـا[2]

كأنّه نَفَى قولَه: فعِيًّا بهنّ واجتلابًا، أي: فأَنَا أَعْيَا بهنّ عِيًّا وأجتلِبُهنّ اجتلابًا، ولكنه نَفَى هذا حين قال: «فلا».

ومثلُه قولك: «أَلم تَعلم يا فلانُ مَسِيري فإِتعابًا وطَرْدًا». فإنّما ذَكَرَ مُسرَّحَه وذكر مَسيره، وهما عَمَلانِ، فجعل المسيرَ إتعابًا وجعل المسرَّحَ لا عِيَّ فيه، وجعله فعلاً متَّصِلاً إذا سار وإذا سَرَّحَ.

وإنْ شئتَ رفعت هذا كلَّه فجعلتَ الآخِرَ هو الأوَّلَ، فجاز على سعة الكلام. من ذلك قولُ الخَنساء [من البسيط]:

٢٦٤ ـ تَـرْتَـعُ مـا رَتَعَـتْ حتَّـى إذا ادَّكَـرتْ فـإِنَّمـا هـي إقبـالٌ وإدبـارُ

---

(١) محمد: ٤.

(٢) تقدم بالرقم ١٩٢.

٢٦٤ ـ **التخريج**: البيت للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣؛ والأشباه والنظائر ١/ ١٩٨؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٣١، ٢/ ٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٢؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٥٤؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط)، ١١/ ٥٣٨ (قبل)، ١٤/ ٤١٠ (سوا)؛ والمقتضب ٤/ ٣٠٥؛ والمنصف ١/ ١٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٧، ٤/ ٦٨؛ وشرح المفصل ١/ ١١٥؛ والمحتسب ٢/ ٤٣.

اللغة: ترتع: ترعى. ادّكرت: تذكّرت. الإقبال: ضدّ الإدبار.

المعنى: يقول: إنّ هذه الناقة ترعى ما دامت ناسية ولدها، فإذا تذكّرته أصابتها رعدة واضطراب، فتقبل وتدبر لا يقرّ لها قرار.

الإعراب: «ترتع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ما»: حرف مصدري. «رتعت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «حتّى»: حرف ابتداء وغاية. «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «ادكرت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

فجعلها الإقبالَ والإدبارَ، فجاز على سعة الكلام، كقولك: «نهارُك صائمٌ وليلك قائمٌ».

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو متمِّم بن نُويْرة [من الطويل]:

٢٦٥ - لَعَمْرِي وما دَهْرِي بَتأبينِ هالِكٍ ولا جَزَعٍ ممّا أَصابَ فأَوْجَعا

تقديره: هي. «فإنما»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنما»: أداة حصر. «هي»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «إقبال»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. «وإدبار»: الواو: حرف عطف، و «إدبار»: معطوف على «إقبال» مرفوع بالضمة.

وجملة «ترتع»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والمصدر المؤوّل من «ما» وما بعدها في محلّ جرّ بإضافة اسم الزمان إليها، تقديره: «ترتع مدّة رتعها». وجملة «ادكرت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «إنّما هي...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هي إقبال وإدبار» حيث أخبر عن اسم العين وهو الضمير العائد إلى الناقة باسم المعنى «الإقبال» و «الإدبار». وللعلماء في هذا الشاهد ثلاثة تخريجات:

١ ـ أن يكون الكلام على تقدير مضاف محذوف، والأصل: فإنّما هي ذات إقبال وذات إدبار.

٢ ـ أن يكون الكلام على تأويل المصدر بالمشتق، فكأنها قالت: فإنما هي مقبلة مدبرة.

٣ ـ أن يجعل الكلام من قبيل المبالغة أي أنّ الشاعرة رأت أنّ المحدَّث عنه قد بلغ في هذا الوصف مبلغاً لا يؤدِّي المشتق مقداره، فجعلته هو نفس المعنى.

٢٦٥ ـ التخريج: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٠٦؛ وأنباه الرواة ١/ ٢٨٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ٢٩٤ (دهر)، ١٣/ ٤ (أبن).

اللغة: التأبين: مَدْح الرجل ميتاً.

المعنى: يرثي الشاعر أخاه، فيقول: لا أرثي بعده هالكاً، ولا أبكي ولا أجزَعُ من شيءٍ يصيبني.

الإعراب: «لعمري»: اللام: حرف ابتداء، «عمري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: (لعمري قسمي). «وما»: الواو: استئنافية، «ما»: نافية عاملة عمل (ليس). «دهري»: اسم (ما) مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. «بتأبين»: الباء: حرف جرّ زائد، «تأبين»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما)، والكلام على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: بذي تأبين. «هالك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «جَزَع»: معطوف على (تأبين). «مما»: جار ومجرور متعلقان بـ (جزع). «أصابَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «فأوجَعا»: الفاء: حرف عطف، «أوجَعا»: معطوف على (أصاب) مبني على الفتح، والألف: للإطلاق.

وجملة «لعمري مع خبره المحذوف وجوباً»: ابتداء القسم، أو ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما دهري =

جَعَل دهرَه الجَزَعَ. والنصبُ جائزٌ على قوله: «فلا عيًّا بهنّ ولا اجتلابًا». وإنّما أراد: وما دهري دهرُ جزَع، ولكنّه جاز على سعة الكلام، واستَخفّوا واختَصروا كما فُعل ذلك فيما مضى.

وأمّا ما يَنتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولُك: «أَقِيامًا يا فلانُ والناسُ قعودٌ»؟ و «أَجُلوسًا والناسُ يفرّون»؟، لا يريد أن يُخبِر أنه يَجلس ولا أنّه قد جلس وانقضى جلوسُه، ولكنه يُخبِر أنّه في تلك الحال في جُلوسٍ وفي قيامٍ.

وقال الراجز، وهو العَجّاج:

٢٦٦ - أَطَرَبًا وأَنتَ قِنَّسْرِيُّ [والدهْرُ بالإنسانِ دوّاريّ]؟

بتأبين هالك»: جواب قسم لا محل لها إذا جعلنا الواو زائدة، وهو الراجح، لأنَّ المعنى عليه، وإن كانت زيادة الواو شاذة، أما إذا جعلنا «الواو» استئنافية، فالجملة استئنافية وجواب القسم محذوف لدلالة السياق عليه. وجملة «أصاب»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «أَوْجَعَ»: معطوفة على جملة (أصاب).

والشاهد فيه قوله: «بتأبين هالك ولا جزع» والمعنى بدهر تأبين، ولا جَزع، فحذف المضاف اختصاراً واتساعاً، ويجوز أن يكون تقديره: وما دهري بذي تأبين، فيجعل الفعل للدهر اتساعاً، ثم يحذف المضاف إلى التأبين اختصاراً ومجازاً.

٢٦٦ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ١١٥١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٤، ٢٧٥؛ والدرر ٣/ ٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢؛ ولسان العرب ٥/ ٩٣ (قسر)، ١١٧ (قنسر)؛ والمحتسب ١/ ٣١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٠؛ والخصائص ٣/ ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٣، ٣/ ١٠٤؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩؛ والمقرب ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤؛ والمنصف ٢/ ١٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٢، ٢/ ١٩٨.

اللغة: الطرب: الاهتزاز فرحاً أو حزناً. قنسري: شيخ كبير. دواري: كثير الدوران والتقلّب من حالة إلى حالة.

المعنى: هل يليق بك الاهتزاز وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟!

الإعراب: **أطرباً**: «الهمزة»: حرف استفهام، «طرباً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أتطرب طرباً. **وأنت**: الواو: حالية، «أنت»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **قنسري**: خبر مرفوع بالضمّة. **والدهر**: الواو: للعطف، «الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **بالإنسان**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر (دواريّ). **دواري**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «أتطرب طرباً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وأنت قنسريّ»: في محلّ نصب حال. وجملة «والدهر دواريّ»: معطوفة عليها في محل نصب حال مثلها.

والشاهد فيه قوله: «أطرباً» حيث نصب المصدر على إضمار فعل من لفظه، بتقدير أتطرب طرباً؟

وإنّما أراد: أَتَطْرَبُ، أي: أنت في حال طَرَبٍ؟ ولم يُرِد أن يُخبر عمّا مضى ولا عمّا يُستقبَل.

ومن ذلك قول بعض العرب: «أَغُدّةً كغُدّة البعير ومَوْتًا في بيتِ سَلُولِيّةٍ»[2]، كأنه إنما أراد: أأُغدُّ غُدّةً كغُدّة البعيرِ وأَموتُ موتًا في بيتِ سَلوليّةٍ. وهو بمنزلة: «أَطَرَبًا»، وتفسيره كتفسيرِه.

وقال جريرٌ [من الوافر]:

٢٦٧ - أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَريبًا ... أَلُؤْمًا لا أَبَا لكَ واغترابا

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ١٠٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٢؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٨؛ وفصل المقال ص ٣٧٤؛ وكتاب الأمثال ص ٢٦١؛ والمستقصى ١/ ٢٥٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٥٧.

والمثل لعامر بن الطفيل، وقد وفد على النبي ﷺ، فقال: أُسلم على أن يكون لك المدرُ ولي الوبرُ، وأن تجعل لي الأمر بعدك، فقال النبي ﷺ: «لا، ولا وبَرَة»، فخرج، وقال: لأملأنّها عليك خَيْلاً جُرْدًا، ورجالاً مُردًا، فدعا النبي ﷺ عليه، فأُصيب بالغُدَّة، وهي طاعون الإبل، فمال إلى بيت امرأةٍ سلوليّة، فقال هذا المثل.

يضرب لاجتماع شَرَّين.

٢٦٧ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٦٥٠؛ وإصلاح المنطق ص ٢٢١؛ والأغاني ٨/ ٢١؛ وجمهرة اللغة ص ١١٨١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٨٣؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣١، ٢/ ١٧١ - ٢٨٩؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٣ (شعب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٩٩، ٨٦١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩، ٤/ ٥٦؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٢.

شرح المفردات: شعبى: اسم جبل يقع في طريق مكّة من البصرة.

المعنى: يتساءل الشاعر متعجّباً: إنّ هذا العبد يظهر لؤمه في موطن غربته، فكأنّه قد جمع بين اللؤم والاغتراب، وهذا منتهى الصفاقة والنفاق.

الإعراب: «**أعبداً**»: الهمزة للنداء، «عبداً»: منادى منصوب بالفتحة. «**حلّ**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «**في شعبى**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلّ». «**غريباً**»: حال منصوب. «**ألؤماً**»: الهمزة للاستفهام، «لؤماً»: مفعول مطلق منصوب. «**لا**»: نافية للجنس. «**أبا**»: اسم «لا» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة. «**لك**»: اللام زائدة، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة لـ «أبا»، ويجوز اعتبار «لك» جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لاسم «لا»، وخبرها محذوف. «**واغترابا**»: الواو حرف عطف، «اغترابا» معطوف على «لؤماً» أي مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «**تغترب اغتراباً**».

وجملة: «حلّ...» في محلّ نصب نعت «عبداً». وجملة: «ألؤماً...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لا أبا لك» اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

=

يقول: «أَتَلؤُم لُؤمًا وأَتَغترب اغترابًا»؟ وحَذَفَ الفعلين في هذا الباب، لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثيرٌ في كلام العرب.

وأما «عبدًا» فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله: «أَتَفتخر عبدًا»، ثم حذف الفعل.

وكذلك إن أخبرتَ ولم تَستفهم، تقول: «سَيْرًا سيرًا»، عنيتَ نفسَك أو غيرَك، وذلك أَنَّك رأيت رجلاً في حال سيرٍ أو كنت في حالِ سيرٍ، أو ذُكر رجل بسيرٍ، أو ذُكرتَ أنت بسيرٍ، وجَرى كلامٌ يَحسن بناءُ هذا عليه كما حسن في الاستفهام. لأنَّك إنما تقول: «أَطَرَبًا» و «أَسَيْرًا»، إذا رأيتَ ذلك من الحال أو ظننتَه فيه.

وعَلى هذا يجرى هذا البابُ إذا كان خبرًا أو استفهامًا، إذا رأيتَ رجلاً في حال سيرٍ أو ظننتَه فيه، فأَثبتَّ ذلك له.

وكذلك «أنت» في الاستفهام، إذا قلتَ: «أَأَنت سيرًا»؟ ومعنى هذا الباب أَنَّه فِعْلٌ متّصِلٌ في حال ذكرِك إيّاه استفهمتَ أو أَخبرتَ، وأنّك في حال ذكرِك شيئًا من هذا الباب تَعْمَلُ في تثبيتِه لك أو لغيرك.

ومثل ما تَنصبه في هذا الباب وأنت تَعني نفسَك قولُ الشاعر [من الوافر]:

٢٦٨ - سَمــــاعَ اللَّـــــهِ والعُلمَـــــاءِ أَنِّـــــي أعـوذ بِحَقْـوِ خـالِـكَ يـا ابـنَ عَمْـرِو

= الشاهد فيه قوله: «ألؤماً واغتراباً» فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على توبيخ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوباً.

٢٦٨ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٨/١٦٣ (سمع)، ١٤/١٨٩ (حقا)؛ والمنصف ٣/٦٩.

اللغة: الحَقْو: الخصر.

المعنى: أُشهِدُ الله والعلماء إشهادَ مُسْمِعٍ مبين أني أعوذ بخالك من شرِّك يابنَ عَمْرو.

الإعراب: «**سماع**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة. «**الله**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والعلماء**»: الواو: حرف عطف، «العلماء»: معطوف على (الله). «**أني**»: حرف مشبَّه بالفعل، وياء المتكلم: اسم (أنَّ) محله النصب. «**أعوذ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**بحقو**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أعوذ). «**خالك**»: مضاف إليه، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**عمرو**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

وذلك أنه جعل نفسَه في حالِ مَنْ يُسْمِعُ، فصار بمنزلة من رآه في حال سيْرٍ فقال: «سَماعًا اللّهَ»، بمنزلة قولك: «ما أنت إلاّ ضربًا الناسَ، وإلاّ ضَربَ الناسِ»، إذا حذفتَ التنوينَ تخفيفًا.

= والمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها مفعول به للفعل العامل في (سماعَ الله).

وجملة (سماع الله مع عامله المحذوف): ابتدائية لا محل لها. وجملة «أعوذ»: خبر «أنّ» محلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب (سَمَاع) نائباً عن فعله، أي: أُسْمِع الله والعلماء إسماعاً فوضع اسم المصدر مكان المصدر، كما قالوا: أعطيته عطاءً.

هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصابَ الفعل، استفهمتَ أو لم تستفهم

وذلك قولك: «أَقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ»، و «أقاعِدًا وقد سار الرَّكْبُ». وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم، تقول: «قاعِدًا عَلِمَ اللّهُ وقد سار الركبُ»، و «قائمًا قد عَلِمَ اللّهُ وقد قَعَدَ الناسُ».

وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أن ينبِّهه، فكأنّه لَفَظَ بقوله: «أتقومُ قائمًا وأتَقْعد قاعدًا»؟ ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع[1].

ومثل ذلك: «عائذًا بالله من شرّها»، كأنّه رأى شيئاً يُتَّقَى، فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ، حتّى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيامٍ وقُعودٍ، لأنه يَرَى نفسَه في تلك الحال، فقال: «عائذًا بالله»، كأنّه قال: «أعوذ بالله عائذًا بالله»، ولكنّه حذف الفعل لأنّه بدلٌ من قوله: «أَعوذُ بالله»، فصار هذا يَجري هاهنا مجرى «عِياذاً بالله». ومنهم من يقول: «عائذٌ بالله من شرّ فلان».

وإذا ذكرتَ شيئًا من هذا الباب فالفعل متّصِلٌ في حال ذكرِك وأنت تَعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرِك إيّاه، كما كنتَ في باب «حَمْدًا وسَقيًا»، وما أشبهه، إذا ذكرتَ شيئاً

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: هذا الباب مثلُ ما مضى في الباب الذي قَبْلَه، غير أنَّ ذلك بمصدر وهذا باسم الفاعل. وقدّر سيبويه أنّ العاملَ فيه مثلُ الفعل الذي يعمل في المصادر، كأنّه يقول: «أتقوم قائمًا.. إلخ». وأنكره بعضُ الناس، لأنّ لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وما جاءَ من ذلك يُصْرَفُ إلى أنّه مصدرٌ لا اسمُ فاعل. كذلك قال المبرّد. والقولُ عندي ما قاله سيبويه، لأنه قد تكون الحال توكيدًا كما يكون المصدر توكيدًا، وإن كان الفعل قد دلّ عليه.

منه في حال تزجيةٍ وإثباتٍ، وأَجريتَ «عائذًا بالله» في الإضمارِ والبدل مجرى المصدر، كما كان «هَنيئًا» بمنزلة المصدر فيما ذكرتُ لك.

وقال الشاعر، وهو عبد الله بن الحارث السَّهميُّ [من البسيط]:

٢٦٩ - أَلْحِقْ عَذابَكَ بالقوم الّذين طَغَوْا ... وعـائـذاً بـك أَنْ يَعْلُوا فيُطْغـونـي

[فكأنَه قال: وعياذًا بك][1].

---

٢٦٩ - **التخريج**: البيت لعبد الله بن الحارث السهمي في لسان العرب ٣/ ٤٩٨ (عوذ)؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٧٥؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٣.

اللغة: يُطغوني: يدخِلُوني في طغيانهم.

المعنى: دعا الله عز وجل أن يلحق عذابه بالطاغين، وأن يسلّمه منهم، واستعاذ بالله من أن يزيد أمر الطغاة فيفسدوا عليه دينه.

الإعراب: «**ألحق**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**عذابك**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «**بالقوم**»: جار ومجرور متعلقان بـ (ألحق). «**الذين**»: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر صفة لـ (القوم). «**طغوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «**وعائذاً**»: الواو: استئنافية، و «**عائذاً**»: اسم فاعل مشتق نائب عن مصدره في النصب على المفعولية المطلقة للفعل المحذوف، وقيل: منصوب على الحالية، وعامله محذوف، والتقدير: أعوذ بك عائذاً أو أخضع لك عائذاً. «**بك**»: جار ومجرور متعلقان بـ (عائذاً) أو بعامله (أعوذ). «**أنْ**»: حرف مصدري وناصب. «**يعلوا**»: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل حله الرفع، والألف: فارقة. «**فيطغوني**»: الفاء: حرف عطف، و «يطغوني»: معطوف على (يعلوا) والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب.

والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يعلوا) مجرور بحرف جر محذوف، أو منصوب بنزع الخافض، أما المصدر المؤول من (أن) والفعل (يطغوني) فمعطوف على المصدر السابق، والتقدير: وعائذاً بك من علوهم وطغيانهم.

وجملة «أَلْحِق»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «طَغَوا»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «أعوذ عائذاً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يعلوا»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وكذلك جملة «يُطْغوني».

والشاهد فيه: وضع (عائذاً) موضع المصدر الموضوع مَوْضِع الفعل، والتقدير: أعوذ بك عائذاً، أي عياذاً.

(١) ما بين المعكّفين أخذناه من طبعة عبد السلام هارون.

ومثله قوله [من الوافر]:

٢٧٠ ـ أراكَ جمعــتَ مسـألــةً وحِـرْصًــا   وعنــد الحــقِّ زَحَّــارًا أُنــانَــا

كأنه قال: تَزَحَر زَحيرًا وتَئِنُّ أَنينًا، ثم وضعه مكان هذا، أي: أنت عند الحقّ هكذا.

---

٢٧٠ - **التخريج**: البيت للمغيرة بن حبناء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٤؛ ولسان العرب ٤/ ٣٢٠ (زحر)، ١٣/ ٢٨ (أنن)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٠٩؛ والمقرب ١/ ٢٥٨.

اللغة: المسألة: سؤال الناس. وعند الحق: أي عندما يلزمك من حق، وروي: عند الفقر. والزَّحَّار: الذي يئن عندما يُسأل لبخله. وأنانٌ: كثير الأنين.

المعنى: أراك جمعت مسألة الناس والحرصَ على ما معهم، وعندما يسألونك شيئاً تشكو، وتَئِنُّ بخلاً، وضنّاً بما لديك.

الإعراب: «**أراكَ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، وكاف الخطاب: مفعول به أول محله النصب، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا. «**جَمَعْتَ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلها الرفع. «**مسألة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وحرصاً**»: الواو: حرف عطف، «حرصاً»: اسم معطوف على (مسألة). «**وعند**»: الواو: حرف عطف، وتجوز فيه الحالية على ضعف، و «عند»: مفعول فيه ظرف زمان، منصوب بالفتحة، ومتعلق بـ (زحاراً) أو بعامله على خلاف بين النحاة. «**الحقّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**زحّاراً**»: اسم منصوب على المفعولية المطلقة، لنيابة المشتق (زحّار) مَناب المصدر (زَحير) النائب عن فعله. «**أنانا**»: أيضاً اسم منصوب على المفعولية المطلقة للفعل العامل في (زحّار) أو لفعل محذوفٍ غيره.

وجملة «أراكَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «جمعت»: مفعول ثانٍ لـ «أراك». وجملة «زحّاراً مع عامله المحذوف»: معطوفة على (جمعت) أو حالية، ويضعِّف ذلك أنها مضارعية مثبة مقترنة بالواو. وكذلك جملة «أنانا مع عامله المحذوف»: إذا قدرنا له عاملاً غير العامل في (زحّار).

والشاهد فيه: وضع (زَحّار)، وهو تكثير (زاحِر) موضع المصدر (زَحِير) بعد أن قدَّر (الزحير) بدلاً من اللفظ بالفعل (تزحر) فانتصب على المصدر.

هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخَذْ من الفِعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل[1]

وذلك قولك: «أَتَميميًّا مرّة وقَيْسِيًّا أُخْرَى»؟

وإنّما هذا أَنَّك رأيتَ رجلاً في حال تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ، فقلتَ: «أَتميميًّا مرّةً وقيسيًّا أُخْرَى»؟ كأَنَك قلت: أَتَحوَّلُ تميميًّا مرّةً وقيسيًّا أخرى. فأنت في هذه الحال تَعمل في تثبيتِ هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ، وليس يَسأله مسترشِدًا عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهِّمَه إيّاه ويُخبِرَه عنه، ولكنه وبَّخه بذلك.

وحدَّثنا بعضُ العرب، أنّ رجلاً من بني أَسَدٍ قال يومَ جَبَلَةَ واستقبله بَعِيرٌ أَعْوَرُ فتَطَيَّرَ منه، فقال: «يا بني أسد، أَعْوَرَ وذا نابٍ»[2]؛ فلمْ يرد أن يَسترشدهم ليُخبِروه عن عَوَرِهِ وصحّته، ولكنه نَبَّهَهم، كأَنَه قال: أَتَستقبلون أَعْوَرَ وذا ناب! فالاستقبالُ في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعًا، كما كان التلوُّنُ والتَّنَقُّل عندك ثابتينِ في الحال الأولى، وأراد أن يثبِّت لهم الأعورَ ليَحذروه.

ومثل ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٢٧١ - أَفـي السِّلْـمِ أَعْيَـاراً جَفَـاءً وغِلْظَـةً وفـي الحَـرْبِ أَشبـاهَ الإمـاءِ العَـوارِكِ

---

(١) قال السيرافي: هذا الباب مثل الذي قبله، إلاّ أن الاسم الذي نصبه ليس بمأخوذ من فعل، فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه ممّا شاهده من حاله.

(٢) قال السيرافي: يوم جبلة هو يوم لبني عامر على بني أسد وذبيان، وتطير هذا الأسديّ على قومه من استقبالهم هذا البعير الأعور، فحقّق حذره، وهُزموا، وقتل منهم. والفعل الناصب «الأعورَ» و«ذا ناب»: أتستقبلون، وكان ذلك في الحال المشاهدة.

٢٧١ - **التخريج**: البيت لهند بنت عتبة في خزانة الأدب ٣/ ٢٦٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٢؛ وبلا =

أي: تَنَقَّلُون، وتَلوَّنُونَ مرّةً كذا ومرّةً كذا. وقال [من البسيط]:

٢٧٢ - أَفـي الـولائـمِ أَولادًا لـواحِـدةٍ وفـي العِيـادةِ أولادًا لعَـلَّاتِ

وأما قول الشاعر:

أَعبْـدًا حَـلَّ فـي شُعَبَـى غَـريبًـا[1]

= نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٢؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٤ (عور)، ٦٢٠ (عير)؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٥؛ والمقرب ١/ ٢٥٨.

اللغة: الأعيار: جمع عَيْر، وهو الحمار أهلياً كان أم وحشياً. والجِفَاء: الغلظة والفظاظة. والعَوَارك: جمع عارك، وهي الحائض.

المعنى: إنكم أجلاف وبليدون كالحمير في السلم، وجبناء ضِعاف كالنساء الحوائض في الحرب.

الإعراب: **الهمزة**: حرف استفهام لا محل له. «**في السلم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تتحولون) المقدَّر، والعامل في «أعياراً». «**أعياراً**»: حال من فاعل (تتحولون) المقدر. «**جَفاء**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**وغلظة**»: الواو: حرف عطف، «غلظة»: معطوف على (جفاء). «**وفي الحرب**»: الواو: حرف عطف، «في الحرب»: جار ومجرور متعلقان بـ(تتحولون) المقدر المحذوف. «**أشباه**»: حال من فاعل «تتحولون». «**الإماء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**العوارك**»: صفة لـ (الإماء) مجرورة بالكسرة.

وجملة «أتتحولون في السلم أعياراً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تتحولون في الحرب أشباه الإماء»: معطوفة على الجملة السابقة.

والشاهد فيه: نصب «أعياراً» بإضمار فعلٍ وضعت هي موضعه بدلاً من اللفظ به.

٢٧٢ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٠ (علل)؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٥؛ والمقرب ١/ ٢٥٨.

اللغة: العَلَّات جمع مفرده (عَلَّة)، وأولاد العَلَّة: الذين أمهاتهم شتى، وأبوهم واحد، وهذا مثل في الاختلاف، وأبناء لواحدة مثل للاتحاد والاجتماع.

المعنى: أتصيرون بمنزلة أبناء الأم الواحدة لدى الولائم، وتصيرون كأبناء الأمهات المتعددات لدى زيارتكم مريضاً.

الإعراب: **الهمزة**: حرف استفهام لا محل له. «**في الولائم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل العامل النصب في (أولاداً). «**أولاداً**»: حال من فاعل (تثبتون) المقدر، والتقدير: أتثبتون أولاداً لواحدة في الولائم. «**لواحدة**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (أولاد). «**وفي العيادات**»: الواو: حرف عطف، «في العيادات»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تثبتون» المقدر. «**أولاداً**»: حال من فاعل (تثبتون) المقدر. «**لِعلاَّت**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (أولاداً).

والشاهد فيه: نصب (أولاداً) بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدل اللفظ به.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٧.

فيكون على وجهينِ: على النداء، وعلى أنَّه رآه في حال افتخار واجتراءٍ، فقال: أَعبدًا، أي: أَتفْخَرُ عبدًا؟، كما قال: «أَتميميًّا مرّةً»؟

وإن أخبرتَ في هذا الباب على هذا الحدّ نصبتَ أيضًا، كما نصبتَ في حال الخبر الاسمَ الذي أُخذ من الفعل، وذلك قولك: «تمَيميًّا قد عَلِمَ اللَّهُ مرّةً وقيسيًا أخرى». فلم تردْ أن تُخبِر القومَ بأمرٍ قد جهلوه، ولكنّك أردتَ أن تَشتِمَه بذلك، فصار بدلاً من اللفظ بقولك: «أَتَتَمَّمُ مرّةً وتَتَقَيَّسُ أخرى»؟ و«أتَمضون وقد استَقبَلكم هذا»؟[1]. و«تَنَقَّلُون وتَلَوَّنُون»، فصار هذا هكذا كما صار «تُرْبًا وجِنْدَلاً»، بدلاً من اللفظ بـ«تربتَ وجَنْدَلْتَ» لو تُكُلِّمَ بِهما.

ولو مثّلت ما نصبتَ عليه الأعيارَ والأعورَ في البدل من اللفظ لقلت: أَتعيَّرونَ مرّة، وأَتَعوَّرونَ إذا أوضحتَ معناه، لأنّك إنما تُجريه مجرى ما له فِعْلٌ من لفظه، وقد يجري مجرى الفعل ويَعمل عملَه، ولكنَّه كان أحسنَ أن توضِّحه بما يُتكلّم به إذا كان لا يغيِّر معنى الحديث. وكذلك هذا النحوُ ولكنه يُتْرَكُ استغناءً بما يَحسُن من الفعل الذي لا يَنقض المعنى[2].

وأما قوله جَلَّ وعزّ: ﴿بَلَى قادِرينَ﴾[3]، فهو على الفعل الذي أَظهر، كأنَّه قال: بَلَى، نَجمعُها قادرينَ. حدّثنا بذلك يونسُ.

وأما قوله، وهو الفرزدق [من الطويل]:

أَلـمْ تَـرَنـي عـاهـدتُ ربّـي وإنّـنـي	لبيـــنَ رتــاجٍ قــائمــاً ومقـــام
٢٧٣ ـ علـى حَلْفـةٍ لا أَشْتِـمُ الدَّهْـرَ مُسْلِمًا	ولا خــارِجًــا مِــنْ فِــيَّ زُورُ كـلامِ

(١) يشير إلى قول الأسديّ المتقدّم: «يا بني أسد، أعور وذا ناب»؟

(٢) قال السيرافي: يعني أنّهم لما جعلوا: «في السِّلْم أعيارًا»، و«أعور وذا ناب»، كقولهم: «أقائمًا وقَعَدَ الناسُ»، و«الأعور» ليس بمأخوذ من فعل يجري عَلَيْه، و«قائمًا» مأخوذ من فعل وقد أُضْمِرَ ناصبُه على لَفْظ الفعل الذي أُخِذَ منه كان الأَحْسَنَ في الأعيار، والأعور أن يقدّر فعلٌ من لفظه، وإنْ كان لا يُسْتعمل، إذ قد يجري مثله في الكلام على طريق التشبيه. ألا ترى أنّا نقول: «قد ترَجَّلَتِ المرأة»، إذا تشبَّهَتْ بالرجال. فهذا التقدير أحسن في مثل هذا.

(٣) القيامة: ٤.

٢٧٣ ـ **التخريج**: البيتان للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٢؛ وأمالي المرتضى ١/ ٦٣، ٦٤؛ وتذكرة النحاة ص ٨٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣، ٤/ ٤٦٣، ٤٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٩، ٦/ ٥٠؛ ولسان العرب ٢/ ٢٥٠ (خرج) (البيت الثاني)؛ والمحتسب ١/ ٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٣١٣؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧؛ ولسان العرب ٢/ ٢٧٩ (رتج) (البيت الأول)؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٩.

اللغة: عاهدت: حالفته وعقدت معه ميثاقاً. الرتاج: الباب العظيم الكبر، أو الباب المغلق. =

فإنّما أراد: ولا يَخرج فيما أَستقبلُ، كأنّه قال: ولا يَخرج خُروجًا. ألا تراه ذكر «عاهدتُ» في البيت الذي قبله، فقال [من الطويل]:

أَلَمْ تَرَني عاهدتُ ربِّي وإنَّني ... لبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقامِ

ولو حمله على أنّه نَفَى شيئاً هو فيه ولم يرد أن يَحمله على «عاهدتُ» لجاز. وإلى هذا الوجه كانَ يَذْهَبُ عيسى فيما نَرَى، لأنّه لم يكن يَحمله على «عاهدتُ».

فإذا قلتَ: «ما أنت إلاّ قائمٌ وقاعدٌ»، وأنت تَميميٌّ مرّةً وقيسيٌّ أخرى، وإنّي عائذ بالله، ارتَفع. ولو قال: «هو أَعْوَرُ وذو نابٍ»، لَرَفَعَ. هذا كلُّه ليس فيه إلاّ الرفعُ، لأنّه مبنيّ على الاسم الأوّل، والآخِرُ هو الأوّل فجرى عليه.

= **المعنى**: أعطيت ربي ميثاقاً لا أخونه، لا أسب مسلماً ما دمت حياً، وقد أعطيت ميثاقي هذا وأنا في مكان عظيم بين المقامين الساميين، الكعبة المشرفة، وحرم إبراهيم النبي عليه السلام.

الإعراب: **ألم ترني**: الهمزة: حرف استفهام، و«لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «ترني»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة «الألف المقصورة» من آخره، والنون: للوقاية والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). **عاهدت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **ربي**: لفظ الجلالة، مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وإنني**: الواو حالية، «إنني»: حرف مشبه بالفعل والنون: للوقاية والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **لبين**: اللام: لام المزحلقة، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر محذوف، وهو مضاف. **رتاج**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **قائماً**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. **ومقام**: الواو: عاطفة، «مقام»: اسم معطوف على رتاج مجرور مثله. **على حلفة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (عاهدت). **لا أشتم**: «لا»: نافية، «أشتم»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **الدهر**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل (أشتم). **مسلماً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **ولا خارجاً**: الواو: حرف عطف، «لا»: نافية، «خارجاً»: مصدر ناب عن فعله، منصوب بالفتحة الظاهرة. **من فيّ**: «من»: حرف جر، «فيّ»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والياء: ياء المتكلم في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل (خارجاً). **زور**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **كلام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ألم ترني»: ابتدائية. وجملة «عاهدت ربي»: في محل نصب مفعول به ثانٍ. وجملة «إنني»: مع الخبر المحذوف في محل نصب حال. وجملة «لا أشتم»: في محل نصب حال.

والشاهد فيهما قوله: «ولا خارجاً» حيث نصبه لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، بتقدير (ولا يخرج زورُ كلام من فمي).

أو يمكن أن يكون الشاهد «لا أشتم» جواب قسم لا محل لها.

وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: «عائذ بالله»، يريد: أنا عائذ بالله، كأنه أمرٌ قد وقع، بمنزلة «الحمدُ لله» وما أشبه ذلك.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنَّ رجلاً لو قال: أَتميميٌّ، يريد: «أنتَ» ويُضمِرها لأَصاب.

وإنما كان النصبُ هاهنا الوجهَ لأنَّه موضعٌ يكون الاسمُ فيه معاقِبًا للّفظِ بالفعل، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماءِ. والرفْعُ جيّدٌ لأنَّه المحدَّثُ عنه والمستفهَمُ. ولو قال: «أَعْوَرُ وذو نابٍ»، كان مصيبًا.

وزعم يونس أنّهم يقولون: «عائذٌ بالله». فإِن أَظهر هذا المضمرَ لم يكن إلاّ الرفعُ، إذ جاز الرفعُ وأنت تُضْمِرُ[1]، وجاز لك أن تحمل عليه المصدَر، وهو غيرُه، في قوله: «أنت سَيْرٌ»، فلم يجز حيث أَظْهَرَ عندهم غيره، كما أنّه لو أَظْهَرَ الفعلَ الذي هو بدلٌ منه لم يكن إلاّ نصبًا.

فكما لم يجزْ في الإِضمار أن تُضْمِرَ بعد الرافع ناصبًا كذلك لم تُضْمِرْ بعد الإظهار، وصار المبتدأ والفعلُ يَعمل كلُّ واحد منهما على حِدةٍ في هذا الباب، لا يَدخل واحدٌ على صاحبه.

---

(١) قال السيرافي: ولقد تأوَّل بعضُ المتقدّمين في النحو ممن أدركته رواية عن عليّ بن أبي طالب في قوله تعالى: ﴿ونحن عصبة﴾ [يوسف: ٨، ١٤] بنصب «عصبة»، وزعم أن «عصبة» تنصب كما تقول العرب: إنما العامريّ عمته، فجعل «عصبته» بمنزلة المصدر. ورددت أنا ذلك، فقلت: إنّما يجوز هذا في المصادر دون الأسماء، تقول: «أنت سيرًا»، ولا تقول: «أنتَ سائرًا»، و «عصبة» اسم لا مصدر.

هذا باب ما يجيء من المصادر مُثَنًّى
منتصِباً على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهارُه

وذلك قولك: «حَنَانَيْكَ»، كأنه قال: تحنُّنًا بعد تحنّنٍ، كأنّه يَسترحمه ليَرحمه، ولكنَّهم حذفوا الفعل لأنّه صار بدلاً منه.

ولا يكونُ هذا مثنًى إلاّ في حالِ إضافةٍ، كما لم يَكن «سُبْحانَ اللَّهِ»، و «مَعاذَ اللَّهِ» إلاّ مضافين. فـ«حنانيك» لا يَتَصرَّفُ، كما لم يَتصرّفْ «سُبحانَ اللَّهِ»، وما أشبه ذلك. قال الشاعر، وهو طَرَفة بن العبد [من الطويل]:

٢٧٤ - أَبـا مُنْـذِرٍ أَفْنَيْـتَ فـٱسْتَبْـقِ بَعْضَنـا   حَنَانَيْكَ بعضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بَعْضِ

---

٢٧٤ - **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٦؛ والدرر ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١٣/ ١٣٠ (حنن)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٧٣؛ وشرح المفصل ١/ ١١٨؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٤.

اللغة: أبو منذر: كنية عمرو بن هند.

الإعراب: «**أبا**»: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**منذرٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أفنيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**فاستبق**»: الفاء: استئنافية، «استبقِ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنتَ). «**بعضنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و**نا**: مضاف إليه محله الجر. «**حنانيك**»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «**بعض**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**الشرِّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أهون**»: خبر مرفوع بالضمة. «**من بعض**»: جار ومجرور متعلقان بـ«أهون».

وجملة «أبا منذر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أفنيت»: استئنافية لا محل لها. وكذلك جملة «استبقِ». وجملة «تحنّن حنانيك».

والشاهد فيه: نصب (حنانيك) على المصدر الموضوع موضع الفعل، التقدير: تحنَّن علينا تحنُّناً، =

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ معنى التثنية أنّه أراد: تحنُّنًا بعد تحنّنٍ، كأنّه قال: كلّما كنتُ في رحمةٍ وخيرٍ منك فلا يَنْقَطِعَنَّ وَلَيَكُنْ موصولاً بآخَرَ من رحمتك.

ومثلُ ذلك: «لَبّيْك» و «سَعْدَيْكَ»، وسمعنا من العرب من يقول: «سبحانَ الله وحَنانَيْهِ»، كأنّه قال: «سبحانَ اللَّهِ واسترحامًا»، كما قال: «سبحانَ اللَّهِ وَرَيْحانَه»، يريد: واسترزاقَه.

وأمّا قولك: «لَبَّيْكَ» و «سَعْدَيْك»، فانتَصب هذا كما انتَصب «سبحانَ اللَّهِ»، وهو أيضًا بمنزلة قولك إذا أخبرتَ: «سَمْعًا وطاعةً». إلاّ أنّ «لَبَّيْكَ» لا تتصرّف، كما أنَّ «سبحانَ اللَّهِ» و «عَمْرَكَ اللَّهِ»، و «قِعْدَكَ اللَّهِ» لا تتصرّف.

ومن العرب من يقول: «سَمْعٌ وطاعةٌ»، أي: أَمري سَمْعٌ وطاعةٌ، بمنزلة:

فقالت حَنانٌ ما أَتى بك هاهنا[1]

وكما قال: سَلامٌ.

والذي يرتفع عليه «حَنانٌ» و «سمعٌ وطاعةٌ» غيرُ مستعمَل، كما أنّ الذي يَنتصب عليه «لَبَّيْكَ» و «سبحانَ اللَّهِ» غيرُ مستعمَل.

وإذا قال: «سَمْعاً وطاعةً»، فهو في تزجية السَّمعِ والطاعةِ، كما قال: «حَمْدًا وشُكْرًا»، على هذا التفسير.

ومثل ذلك: «حَذارَيْكَ»، كأنَّه قال: لِيكنْ منك حَذَرٌ بعد حَذَرٍ، كأنّه أراد بقوله: «لَبَّيْكَ» و «سَعْدَيْك»: إجابةً بعد إجابةٍ، كأنّه قال: كلَّما أجبتُك في أمرٍ فأنا في الأمر الآخر مجيبٌ، وكأنّ هذه التثنيةَ أشدُّ توكيدًا.

ومثله إلاّ أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعلُ، قول الشاعر، وهو عبدُ بني الحَسْحاسِ [من الطويل]:

٢٧٥ - إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُه ... دَوالَيْكَ حتّى ليس للبُرْدِ لابِسُ

وثُنّي مبالغة وتكثيراً أي: تحنَّن تحنُّناً بعد تحننٍ ولم يقصد التثنية خاصة. وإنما جعلت التثنية علماً للتكثير هنا، لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره.

(١) انظر الشاهد الرقم ٢٥٦.

٢٧٥ - **التخريج**: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦؛ وجمهرة اللغة ص ٤٣٨؛ والدرر ٣/ ٦٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧؛ وشرح المفصل ١/ ١١٩؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)، ١١/ ٢٥٣ (دول)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٧٢؛ والخصائص ٣/ ٤٥؛ =

أي: مداوَلَتك، ومداوَلةً لك. وإن شاء كان حالاً. ومثله أيضاً [من الرجز]:

٢٧٦ ـ ضَـرْبًـا هَـذاذَيْـكَ وطَعْنًـا وَخْضَـا

= ورصف المباني ص ١٨١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ والمحتسب ٢/ ٢٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

اللغة: البرد: الثوب المخطّط. دواليك: تداولاً بعد تداول.

المعنى: إنّهم يشقّون الأبراد تأكيداً على دوام المودّة. وكان العرب يزعمون أنّ المتحابين إذا شقّ كلّ واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودّتهما ولم تفسد.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**شقّ**»: فعل ماضٍ للمجهول. «**برد**»: نائب فاعل مرفوع. «**شقّ**»: فعل ماضٍ للمجهول. «**بالبرد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«شقّ». «**مثله**»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**دواليك**»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنى، أو حال، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «**حتى**»: حرف ابتداء «**ليس**»: فعل ماض ناقص. «**للبرد**»: جار ومجرور متعلقان بخبر ليس المحذوف. «**لابس**»: اسم (ليس) مؤخر مرفوع.

وجملة «إذا شق...» الشرطية: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «شقّ»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «شقّ مثله»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «... دواليك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس للبرد لابس» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: قوله: «دواليك» حيث نصبه على المصدر الموضوع موضع الحال، وثنى لأن المداولة من اثنين، والكاف للخطاب، لا يتعرف ما قبلها بها، فلذا يصح وقوعه حالاً.

البيت من مقطوعة مكسورة الرويّ، وقبله:

فَكَـمْ قَـدْ شَقَقْنـا مِـنْ رِداءٍ مُنَيَّـرٍ ومـن بُـرقـعٍ عـن طفْلَـةٍ غيـر عـانـسِ

٢٧٦ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٤٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٦؛ والدرر ٣/ ٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧؛ وشرح المفصل ١/ ١١٩؛ والمحتسب ٢/ ٣٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

اللغة: هذاذيك: إسراعاً بعد إسراع. طعناً وخضاً: أي طعناً يصل إلى الجوف.

المعنى: اضرب ضرباً بعد ضرب بلا هوادة، واطعن طعناً يصل إلى الجوف، ويوصل اللحم بالعروق التي يسيل دمها بلا انقطاع.

الإعراب: «**ضرباً**»: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والتقدير: «اضرب ضرباً». «**هذاذيك**»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنّى، أو حال، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «**وطعناً**»: الواو: حرف عطف، «**طعناً**»: مفعول مطلق منصوب. «**وخضاً**»: نعت «طعناً» منصوب.

وجملة «اضرب»: المحذوفة ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسرع هذاذيك»: المحذوفة استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اطعن»: المحذوفة معطوفة على جملة «اضرب». وجملة «يمضي»: في محلّ نصب نعت «طعناً».

ومعنى تثنية «دوالَيْكَ» أنّه فِعْلٌ من اثنينِ، لأنّي إذا داولتُ فمن كلٍّ واحدٍ منّا فِعْلٌ. وكذلك «هَذاذَيْكَ»، كأنّه يقول: هذًّا بعد هذٍّ من كلِّ وجهٍ. وإن شاء حَمَلَه على أنّ الفعلَ وَقَعَ هذًّا بعد هـذّ، فَنَصَبَه على الحال.

وزعم يونس أنّ «لَبَّيْك» اسمٌ واحدٌ ولكنَّه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: «عَلَيْكَ».

وزعم الخليل أنّها تثنيةٌ بمنزلة «حَوالَيْكَ»، لأنّا سمعناهم يقولون: حَنانٌ[1]. وبعضُ العرب يقول: «لَبِّ» فيُجريه مُجرى «أَمْسِ» و «غاقِ»، ولكنّ موضعَه نصبٌ. و «حوالَيْكَ» بمنزلة «حَنانَيْكَ».

ولستَ تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفْرِدَ، لأنّك إذا أَظهرت الاسم تَبَيَّن أنه ليس بمنزلة «عَلَيْكَ» و «إلَيْكَ»؛ لأنك لا تقول: «لَبَّى زيدٍ» و «سَعْدَى زيدٍ».

وقد قالوا: «حَوالَك»، فأفردوا، كما قالوا: «حَنانٌ». قال الراجز:

٢٧٧ ـ أَهَـدَمُـوا بيتَـك لا أَبـا لكَـا ... وحسبـوا أنَّـك لا أَخـا لكـا
وأنـا أمشِـي الـدَّأَلَـى حَـوالَكـا

= **الشاهد فيه قوله:** «هذاذيك» حيث نصبه على المصدر الموضوع موضع الحال، وثنّي للتكثير.

(١) انظر الشاهد الرقم ٢٦١.

٢٧٧ ـ **التخريج**: الرجز للضبّ (وهذا ممّا تزعم العرب) في الحيوان ٦/١٢٨؛ والدرر ١/١١٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٩؛ والدرر ٢/٢١٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢؛ ولسان العرب ١٤/٢ (بيت)، ١١/١٨٧ (حول)، ١١/٢٣٣ (دأل)؛ ومعاني الكبير ص ٦٥٠؛ وهمع الهوامع ١/٤١، ١٤٥.

اللغة: الدألى: مشية تشبه مشية الذئب، عندما يريد اصطياداً.

المعنى: أتراهم هدّموا بيتك، وأنا أنتظر كالذئب لأنقضّ عليك.

الإعراب: «أهدموا»: الهمزة: حرف استفهام، «هدموا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «بيتك»: مفعول به منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «لا»: حرف نفي يعمل عمل (إنّ). «أبا»: اسم (لا) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «لكا»: اللام: زائدة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «وحسبوا»: الواو حرف عطف، «حسب»: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «أنك»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. «لا أخا لكا»: تعرب إعراب «لا أبا لكا». «وأنا»: الواو: حالية، «أنا»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «أمشي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «الدألى»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف (نوع من المشي). «حوالكا»: مفعول فيه ظرف مكان =

وقال [من المتقارب]:

٢٧٨ ـ دَعَـــوْتُ لِمـــا نـــابَنــي مِسْـــوَرًا   فَلَبَّـــى فَلَبَّـــيْ يَـــدَي مِسْـــوَرِ

فلو كان بمنزلة «عَلَى» لقال: فَلَبَّي يَدَيْ مسور، لأنّك تقول: «عَلَى زيدٍ»، إذا أَظهرتَ الاسمَ.

= منصوب بفتحة مقدَّرة على الياء المحذوفة (الأصل حواليك)، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه، والألف: للإطلاق، كما هي في «لكا» الأولى والثانية.

وجملة «هدموا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا أبا لك موجود»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «حسبوا»: معطوفة على جملة «هدموا» لا محلّ لها. وجملة «أنك لا أخا لك»: سدّت مسد مفعولي (حسب). وجملة «لا أخا لك»: في محل رفع خبر (أن). وجملة «أنا أمشي»: في محلّ نصب حال. وجملة «أمشي»: في محلّ رفع خبر (أنا).

والشاهد فيه قوله: «حوالكا» حيث جاء مفرداً، والمعتاد أن يستخدم بالتثنية فيقال: حواليك.

٢٧٨ ـ **التخريج**: البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٩ (لبى)؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٣٨١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٣، ٣٨٥؛ ولسان العرب ١/ ٧٣١ (لبب)، ٤/ ٣٨٨ (سور)؛ والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

اللغة: نابني: أصابني. مسور: اسم رجل. لبّى: أجاب. لبّي يدي مسور: أي دعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلّما دعا إجابة بعد إجابة.

المعنى: لمّا نكبني الدهر دعوت مسوراً، فلبّى دعائي، فدعا له بالتوفيق ودوام النعمة.

الإعراب: «**دعوت**»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. «**لما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«دعوت». «**نابني**»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**مسوراً**»: مفعول به. «**فلبى**»: الفاء: حرف عطف، «لبّى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**فلبّي**»: الفاء: استئنافيّة، «لبّي»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف. «**يدي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف. «**مسور**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «دعوت مسوراً»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نابني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لبى»: معطوفة على الابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «... لبَّيْ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لبّي يدي» حيث أثبت الياء للتثنية، وفي هذا ردّ على يونس الذي زعم أن «لبّيك» بمنزلة «عليك»، ولو كان لأثبت الألف كما في «على زيد» في الإظهار.

هذا باب ذكر معنى «لَبَّيْكَ» و «سَعْدَيْكَ» وما اشتُقّا منه[1]

وإنما ذُكر ليبيِّن لك وجهُ نصبِه، كما ذُكر معنى «سُبْحانَ اللَّهِ».

حدّثنا أبو الخَطّاب أنّه يقال للرجل المداوِمِ على الشيء لا يفارِقه ولا يُقْلِعُ عنه: «قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا». ويقال: «قد أَسْعَدَ فلانٌ فلانًا على أمره وساعَدَه»، فالإلبابُ والمساعَدة دُنُوٌّ ومتابَعةٌ: إذا أَلَبَّ على الشيء فهو لا يفارِقُه، وإذا أَسعده فقد تابَعَه. فكأنّه إذا قال الرجلُ للرجل: «يا فلانُ»، فقال: «لَبَّيْكَ وسَعْدَيْك»، فقد قال له: «قُرْبًا منك ومتابَعةً لك». فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان «بَراءة الله» تمثيلاً لـ «سبحان اللَّهِ» ولم يُستعمل.

وكذلك إذا قال: «لَبَّيْكَ» و «سَعْدَيْك»، يعني بذلك الله عزّ وجلّ، فكأنّه قال: أيْ ربِّ لا أَنْأَى عنك في شيء تأمُرني به. فإذا فعَل ذلك فقد تَقرَّب إلى الله بهَواه.

وأَمّا قوله: و «سَعْدَيْكَ» فكأنّه يقول: أنا متابعٌ أمرَك وأَوْلياءَك، غيرُ مُخالِفٍ. فإذا فعل ذلك فقد تابَعَ وطاوع وأطاع.

(١) قال السيرافي ما ملخصه: اعلم أنّ التثنية في هذا الباب الغرضُ منها التكثير، وأنه شيءٌ يعود مرّةً بعد أخرى، ولا يُراد بها اثنان فقط من المعنى الذي يُذكر. والدّليل على ذلك أنك تقول: «ادخلوا الأوّل فالأوّلَ»، فإنّما غرَضُك أن يَدْخُل كُلٌّ، وجئتَ بـ «الأولِ، فالأوّلِ» حتى تَعْلَمَ أنّه شيءٌ بَعْدَ شيء. ثم قال: ولا تحتاج إلى تكريره أكثرَ من مَرّة، فيعلم له أنّه شيء يعود بعد الأوّل ويكثر، فتكتفي بذلك اللفظ. وهذا المثنّى كلّه غير متصرّف، أي: إنه لا يكون إلاّ مصدرًا منصوبًا أو اسمًا في موضع الحال. وإنّما لم يتمكّن لأنّه دخلَه بالتثنية لفظًا معنى التكثير، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر، فقط، فلم يتصرّفوا فيه. وبعضه يُوحّد فيتصرّف، كما قال تعالى: ﴿وحنانًا من لَدُنّا﴾ [مريم: ١٣].

وإنّما حملَنا على تفسير «لَبّيْكَ» و «سَعْدَيْك» لنوضِحَ به وجهَ نصبِهما؛ لأنّهما ليسا بمنزلة سَقْيًا وحَمْدًا وما أشبه هذا. ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير «سَقْيًا وحَمْدًا»: إنمّا هو: سَقاك اللّهُ سَقْيًا وأَحمدُ اللّهَ حَمْدًا، وتقول: «حَمْدًا» بدلٌ من «أحمدُ اللّهِ»، و «سَقْيًا» بدلٌ من «سَقاكَ اللّهُ». ولا تقدر أن تقولَ: «أُلِبُّك لَبًّا»، و «أُسعدِك سَعْدًا»، ولا تقولُ: «سَعْدًا» بدلٌ من أُسعِد، ولا «لَبًّا» بدلٌ من «أُلِبُّ». فلمّا لم يَكُنْ ذاك فيه التُمس له شيءٌ من غير لفظه معناه كبراءةَ اللّهِ، حين ذكرناها لنبيِّن معنى «سُبْحانَ اللّهِ». فالتَمستُ ذلك لِـ «لبّيْك» و «سَعْدَيْك» واللفظ الذي اشتُقّا منه، إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحَمْدِ والسَّقْي في فعِلهما، ولا يَتصرَّفان تصرُّفهما، فمعناهما القربُ والمتابَعة، فمثّلتُ بهما النصبَ في «لبّيْكَ» و «سَعْدَيك»، كما مثّلتُ بـ «براءَةَ» النصبَ في «سُبْحانَ اللّهِ».

ومثل ذلك تمثيلُك: «أُفّةً وتُفّةً»، إذا سُئِلت عنهما، تقول: «نتْنًا» لأنّ معناهما وحدَّهما واحد، مثلَ تمثيلك «بَهْرًا» بـ «تبًّا»، و «دَفْرًا» بـ «نتْنًا»[1].

وأمّا قولهم: «سَبَّحَ»، و «لَبّى»، و «أَفَّفَ»، فإنّما أراد أن يُخبرِك أنّه قد لَفظ بـ: «سُبْحانَ اللّهِ» و «بَلبّيْك» وبـ «أُفَّ»، فصار هذا بمنزلة قوله: قد دَعْدَعَ وقد بَأْبأْ، إذا سمعته يَلفظ بـ «دَعْ» وبقوله: «بأبي». ويدلّك على ذلك قولهم: «هَلّلَ»، إذا قال: لا إلهَ إلاّ اللّهُ.

وإنّما ذكرتُ هَلّلَ وما أشبههما لتقول قد لُفِظَ بهذا. ولو كان هذا بمنزلة كلّمتُه من الكلام، لكان «سُبْحان اللّهِ»، و «لَبَّ» و «سَعْدَ» مصادرَ مستعملةً متصرِّفةً في الجرِّ والرَّفع والنصب والألف واللام، ولكن «سَبَّحْتُ» وَ «لَبّيتُ»، بمنزلة «هَلّلْتُ» و «دَعْدَعْتُ»، إذا قال: «دَعْ»، و «لا إله إلاّ اللّهُ».

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: لأنه لا يُستعمل من «دفرًا» فعل، فجئت بمصدر فعل مستعمل، وهو قولك: «نتن نتنًا». وكذلك جرى سيبويه في تفسير «بهرًا»، ولم يزد على أنْ مثّله بـ «تبًّا». ولكن يقال: بهرني الشيء، إذا غلبني، كما تقول: بهرَ القمرُ الكواكبَ، أي: غطّاها. ويقال: «بهرًا» في معنى «عجبًا»، ويقال: «بهر فلانٌ فلانًا»، إذا دعا عليه بسوء. ولم أرَ أحدًا فسّرَ ذلك المدعوّ به إلاّ سيبويه في قوله: «تبًّا».

هذا باب ما يَنتصب فيه المصدرُ المشبَّهٌ به على إضمار الفعل المتروك إظهارُه

وذلك قولك: «مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمار»، و«مررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى».

وقال الشاعر، وهو النابغة الذُّبْيانيّ [من البسيط]:

٢٧٩ - مَقْذوفةٍ بِدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها ... له صَريفٌ صَريفَ القَعْو بالمَسَدِ

---

٢٧٩ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٨، ٧٤١، ٩٤٤؛ والدرر ٣/٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣١؛ ولسان العرب ٩/١٩١ (صرف)، ٢٧٧ (قذف)، ١١/٥٢ (بزل)، ١٥/١٩١ (قعا)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦/٧٧ (دخس)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٢٠؛ وهمع الهوامع ١/١٩٣.

اللغة: مقذوفة: مرميّة. النحض الدخيس: كثرة اللحم. البازل: سن البعير الذي بلغ تسعاً من عمره. الصريف: الصوت. القعو: البكرة. المسد: الحبل.

المعنى: يصف الشاعر ناقته الفتية فيقول: إنّها مرميّة باللحم، ولأسنانها صوت شبيه بصوت البكرة إذ تلفّ حولها الحبال المجدولة.

الإعراب: «**مقذوفة**»: صفة لـ(عيرانة) مجرورة بالكسرة. «**بدخيس**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مقذوفة»، وهو مضاف. «**النحض**»: مضاف إليه مجرور. «**بازلها**»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف، و«ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. «**صريف**»: مبتدأ مؤخّر. «**صريفَ**»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «**القعو**»: مضاف إليه مجرور. «**بالمسد**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (صريف).

وجملة «بازلها...»: في محلّ جرّ صفة ثانية لـ(عيرانة). وجملة «صريف موجود له»: في محلّ رفع خبر (بازلها).

والشاهد فيه قوله: «صريف» حيث نصبه على المصدر التشبيهي، وكأنه قال: يصرف صريفاً.

وقال [من الطويل]:

٢٨٠ - لها بَعْدَ إسْنادِ الكَليمِ وهَدْئِهِ ... ورنَّةِ مَنْ يبكي إذا كان باكِيَا
هَديرٌ هَديرَ الثَّوْرِ يَنفض رأسَه ... يَذُبُّ بروْقيه الكِلابَ الضَّواريَا

فإنَّما انتَصب هذا لأنَّك مررتَ به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تَجعل الآخِرَ صفةً للأوّل وبدلاً منه[1]. ولكنَّك لمَّا قلتَ: «له صوتٌ»، عُلم أنه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ، فصار قولُك: «له صوتٌ» بمنزلة قولك: «فإذا هو يصوِّتُ»، فحملتَ الثانيَ على المعنى.

---

٢٨٠ - **التخريج**: البيتان للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٨٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٩٦.

اللغة: لها بعد إسناد الكليم: لها: أي للطعنة، والكليم: المجروح، وإسناده إقعاده معتمداً بظهره على شيء يمسكه لضعفه. والرَّنة: رفع الصوت بالبكاء. والضواري: التي ضريت على الصيد. والروق: القرن. ويَذِبُّ: يدفع.

المعنى: وصف طعنةً جائرة تهدر عند خروج دمها وفوره هدير ثور يُبْعد بقرنيه كلاباً ضارية.

الإعراب: «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، والتقدير: هدير كائن لها بعد. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف منصوب بالفتحة. «**إسناد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الكليم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وهدئه**»: الواو: حرف عطف، «هدئه»: معطوف على (إسناد)، والهاء: مضاف إليه محلها الجر. «**ورنة**»: الواو: حرف عطف، «رنة»: معطوف على (إسناد). «**مَنْ**»: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «**يبكي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**إذا**»: اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ (يبكي). «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه مستتر جوازاً تقديره (هو). «**باكيا**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة. «**هديرٌ**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**هدير**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**الثور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ينفضُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**رأسه**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**يذبّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**بروقَيْه**»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، والهاء: مضاف إليه محله الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ (يذبُّ). «**الكلابَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الضواريا**»: صفة لـ (الكلاب) منصوبة بالفتحة.

وجملة «لها هديرٌ»: صفة لـ (طعنة) المجرورة والمذكورة في بيت سابق، فمحلها الجر. وجملة «يبكي»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «كان باكياً»: مضاف إليه محلها الجر. وجملة «ينفض»: حالية محلها النصب، وكذلك جملة «يذبُّ».

والشاهد فيهما: نصب (هدير الثور) على إضمار فعل دلَّ عليه قوله لها هديرٌ، لأن معناه تهدر.

(١) قال السيرافي: يعني أنك لم تُرد أن تجعله نعتًا ولا بدلاً منه فترفع.

وهذا شبيهٌ في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ والْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[1]، لأنّه حين قال: «جاعِلُ الليل»، فقد عَلِمَ القارىءُ أنّه على معنى «جَعَلَ»، فصار كأنه قال: «وجَعَلَ اللّيلَ سَكَنًا»، وحَمَلَ الثانيَ على المعنى. فكذلك له صوتٌ، فكأنّه قال: فإذا هو يصوِّتُ، فَحَمَلَه على المعنى فَنَصَبهُ، كأنّه توهَّم بعد قوله «له صوتٌ»: يُصوِّتُ صوتَ الحمار أو يُبْديه، أو يُخْرِجُه صوتَ حمار، ولكنّه حذف هذا، لأنه صار «له صوتٌ» بدلاً منه.

فإذا قلت: «مررتُ به فإذا هو يصوِّتُ صوتَ الحمار» فعلى الفعل غير حال. فإن قلت: «صوتَ حمارٍ»، فألقيتَ الألفَ واللامَ فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهَر، وتَجعل «صوتَ حِمارٍ» مثالاً عليه يُخرج الصوتُ أو حالاً، كما أردتَ ذلك حين قلتَ: «فإذا له صوتٌ». وإن شئتَ أوصلتَ إليه يصوّت، فجعلته العامَل فيه، كقولك: «يَذهب ذَهابًا».

ومثل ذلك: «مررتُ به فإذا له دَفْعٌ دَفْعَك الضعيفَ». ومثل ذلك أيضًا: «مررتُ به فإذا له دَقٌ دَقَّك بالمِنحازِ حبَّ الفُلْفُلِ».

ويدلّك على أنّك إذا قلت: «فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ»، فقد أَضمرت فعلاً بعد «له صوتٌ»، و «صوتَ حمارٍ» انتصب على أنه مثالٌ أو حالٌ يَخرج عليه الفعلُ - أنّك إذا أَظهرتَ الفعلَ الذي لا يكون المصدرُ بدلاً منه احتجتَ إلى فعلٍ آخَرَ تُضمِره. فمن ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

٢٨١ - إذا رأَتْنــي سَقطــتْ أَبْصــارُهَــا دأْبَ بِكــارٍ شــايَحــتْ بِكــارُهَــا

(١) الأنعام: ٩٦.

٢٨١ - **التخريج**: الرجز لحريث بن غيلان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٠٤.

اللغة: الدَّأب: هنا معناه العـادة. وشايحتْ: حاذرت، وخشيتْ. والبِكارُ: جمع بَكْرُ، وهو من الإبل بمنزلة الشاب من الناس.

المعنى: كلما رأتني مالت بنظرها عني هيبةً كما تحيدُ النوق الفتية عن طريق الفَحْل العظيم الشديد.

الإعراب: «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ (سقطت). «**رأتني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وتاء التأنيث: لا محل لها، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به في محل نصب، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**سقطت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها. «**أبصارُها**»: فاعل مرفوع بالضمة، وها: مضاف إليه محلها الجر. «**دأب**»: اسم منصوب بالفتحة على المفعولية المطلقة. «**بكارٍ**»: =

ويكون على غير الحال، وإن شئت بفعل مضمرٍ، كأنّك قلت: «تَدْأَبُ»، فيكونُ أيضًا مفعولاً وحالاً، كما يكون غير حال.

فمِمّا لا يكون حالاً ويكون على الفعل، قولُ الشاعر [من الرجز]:

٢٨٢ ـ لَــوَّحَهــا مــن بَعْــدِ بُــدْنٍ وسَنَــقْ   تَضميــرَكَ الســابــقَ يُطْـوَى للسَّبَـقْ

= مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**شايحت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها. «**بكارُها**»: فاعل مرفوع بالضمة، وها: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «إذا رأتني سقطت أبصارُها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «رأتني»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «سقطت أبصارها»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «شايَحَتْ أبصارُها»: صفة لـ (بكارٍ) محلها الجر. وجملة «تَدْأبُ دأبَ»: حالية محلها النصب، أو بدل من جملة (سقطت أبصارُها).

والشاهد فيه: نصب (دأبَ بكارٍ) على المصدر المشبَّه به، وذلك على إضمار فعل (تدأب) الذي دلَّ عليه الفعل (سقطت).

وقال السيرافي ما ملخصه: اعلمْ أن مذهب سيبويه أنه إذا جاء بالمصدر بفعل ليس من حروفه، كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر. فمن أجل هذا استدلّ على إضمار فعل بعد قوله: «له صوت» بهذا الشعر، لأنّ قوله: «دأب بكار» منصوب، وليس قبله فعل من لفظه، فأضمر «دأبت» و «تدأب»، والذي قبله «سقطت أبصارها» كأنه قال: أداموا النظر إليّ. والدأب: الدوام. ويكون «دأب بكار» على الحال وعلى المصدر. وكان أبو العباس يردّ هذا ويقول بجواز مجيء المصدر من فعل ليس من حروفه إذا كان في معناه.

٢٨٢ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٢٢.

اللغة: لَوَّحها: غيَّرها وأهزلها. وبُدْن: سِمَنٌ. والسَنق: التخمة من كثرة الأكل. يُطوى: يضمر ليسابق به. ورواية الديوان: لَوَّحَ منه بعد بدْنٍ وسنق.

المعنى: يصف ناقة بأن دوام السير أضعفها، وضمرها كما يُضمر الفرس الذي يُعدُّ للسباق.

الإعراب: «**لوّحها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وها: مفعول به محلها النصب، والفاعل مُصرَّح به في بيت لاحق من أبيات الشاهد. «من بعد»: جار ومجرور متعلقان بـ (لوَّحها). «**بُدن**»: مضاف إليه محله الجر. «**وسنق**»: الواو: حرف عطف، «سنق»: معطوف على (بُدْنٍ). «**تضميرَك**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «**السابق**»: مفعول به لـ (تضميرك). «**يُطوى**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**للسَّبق**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يُطوى).

وجملة «لوّحها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تضميرك مع عامله المحذوف»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يُطوى»: حالية محلها النصب.

وإن شئت كان على: «أَضمرها»، وإن شئت كان على: «لَوَّحَها»؛ لأنّ تلويحه تضمير.

ومثله [من الرجز]:

٢٨٣ ـ نـاجٍ طَـواهُ الأيْـنُ مِمّـا وَجَفَـا   طَـيَّ اللَّيـالـي زُلَفًـا فـزُلَفَـا

سَمـاوةَ الهِـلالِ حتـى احْقَـوْقَفَـا

وقد يجوز أن تُضمِر فعِلاً آخَر كما أَضمرتَ بعد «له صوتٌ»، يدلُّك على ذلك أنّك لو

والشاهد فيه: نصب (تضميرَك) على إضمار فعل دَلَّ عليه قوله لوَّحها، والتقدير: ضُمِّرت تضميرك السابق، ويمكن أن يكون «تضميرك» منصوباً على المصدرية بـ (لوحَّها) لأنه بمعناه.

٢٨٣ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ٢٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٩؛ ولسان العرب ٩/ ٥٢ (حقف)، ٩/ ١٣٨ (زلف)، ٩/ ٣٥٢ (وجف)، ١٤/ ٤٠٠ (سما)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٥٣.

اللغة: الناجي: السريع. والأين: الإعياء. ووجَفَ: أسرع، والوجيف: ضربٌ من العدو. والزُّلف: جمع زُلفة، وهي أن تفعل الفعل مرات متعددة في أوقات متقاربة. وطَواه الأين: أهزله. وسماوة الهلال: أعلاه. واحْقوقَفَ: اعْوَجّ.

المعنى: إنه بعير أهزله التعب من السير السريع والمستمر والمتتابع، كما أهزل القمر تتابع الليالي عليه فَغَدا دقيقاً محدودب الظهر محنيَّه.

الإعراب: «**ناجٍ**»: خبر لمبتدأ محذوف، مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. «**طواهُ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والهاء: مفعول به محله النصب. «**الأينُ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**مما**»: «من»: حرف جر، و «ما»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من «ما» ومن الفعل «وَجَف» مجرور بـ «من» والتقدير: من وجيفه، والجار والمجرور متعلقان بـ (طواه). «**وجَفا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو)، والألـف: للإطلاق. «**طيَّ**»: مفعول مطلق منصوب بالفتح. «**الليالي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء. «**زُلفاً**»: اسم منصوب على الظرفية الزمانية إذا حُمِل على معنى (طيَّ الليالي سماوة الهلال وقتاً فوقتاً، أو وقتاً بعد وقت): «**فزلفا**»: الفاء: حرف عطف، «زلفا»: معطوف على (زلفا). «**سماوة**»: مفعول به للمصدر (طي الليالي). «**الهلال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**احقوقفا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو)، والألف: للإطلاق.

وجملة «هو ناجٍ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وجَفا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «احقوقفا»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (طيَّ الليالي) على المفعولية المطلقة المفيدة التشبيه، والعامل فيه الفعل (طَوَاه).

أَظهرتَ فعلاً لا يجوز أن يكون المصدرُ مفعولاً عليه صار بمنزلة: «له صوتٌ»، وذلك قولُه، وهو أبو كَبيرٍ الهذليّ [من الكامل]:

٢٨٤ - ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاّ مَنْكِبٌ　　منه وحَرْفُ السّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ

صار «ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ» بمنزلة «له طَيٌّ»، لأنَّه إذا ذَكر ذا عُرف أنه طَيّانُ.

وقد يَدخل في «صوتَ حمار»: «إنّما أنت شُرْبَ الإبلِ»، إذا مُثّل بقوله: «إنّما أنت شُرْبًا»(١). فما كان معرفةً لم يكن حالاً ولم يكن إلا مفعولاً، وتشركه النكرة. وإن شئتَ جعلتَه حالاً عليه وقع الأمرُ، وهو تشبيهٌ للأوّل، يدلُّك على ذلك أنّك لو أَدخلتَ «مِثْلَ» ههنا كان حسنًا وكان نصبًا، فإذا أخرجتَ «مِثْلَ» قام المصدرُ النكرةُ مقامَ «مِثْلٍ»، لأنه مِثْله نكرةً، فدخولُ «مِثْلٍ» يَدلّك على أنه تشبيه. فإذا قلتَ: «فَإذا هو يصوّتُ صَوْتَ حِمارٍ»، فإنْ شئت نصبتَ على أنَّه مثالٌ وقع عليه الصوتُ، وإن شئت نصبتَ على ما فسّرنا وكان غير حال،

---

٢٨٤ - **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٢٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤؛ وللهذلي في الخصائص ٢/ ٣٠٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٦؛ والإنصاف ١/ ٢٣٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٠٣، ٢٣٢.

اللغة: المنكب: مجتمع رأس الكتف والعضد. المحمل: حمّالة السيف.

المعنى: إنّ ذلك الفتى لضمور بطنه، وضعف جسمه، إذا اضطجع على الأرض لا يمسّها منه إلاّ المنكب وطرف الساق.

الإعراب: «ما»: حرف نفي. «إن»: زائدة. «يمسّ»: فعل مضارع مرفوع. «الأرض»: مفعول به منصوب. «إلا»: حرف حصر. «منكب»: فاعل مرفوع. «منه»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «منكب». «وحرف»: الواو: حرف عطف، «حرف»: اسم معطوف على «منكب» مرفوع، وهو مضاف. «الساق»: مضاف إليه مجرور. «طيّ»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «المحمل»: مضاف إليه مجرور. وقيل: «طي المحمل» مركب إضافي منصوب على أنّه مصدر تشبيهي.

وجملة «ما إن يمسّ...»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «طيّ المحمل» حيث نصب «طيّ» بفعل محذوف دل عليه السياق، والتقدير: «طوي...».

(١) قال السيرافي: ذِكْر سيبويه لمثل هذا تقوية لإضمار فعل فيما خالف مصدره لفظ الفعل المذكور. وإن قدرنا المصدر منصوبًا على أنه مصدر، فكأنه جواب لمن قال: أيّ فعلٍ فَعَل؟ وإذا كان على الحال فكأنه جواب لمن قال: على أيّ حال وقع؟ وإذا كان معرفة لم يكن حالاً.

وكأَنَّ هذا جوابٌ لقوله: على أَيّ حالٍ وكيفَ ومِثلُه. وكأَنَّه قيل له: «كيف وقع الأمرُ»، أو جعل المخاطَبَ بمنزلةَ مَن قال ذلك، فأراد أن يبيِّن كيف وقع الأمرُ وعلى أيّ مثالٍ، فانتصَب وهو مَوْقُوعٌ فيه وعليه، وعَمل فيه ما قبله وهو الفعلُ.

وإذا كان معرفةً لم يكن حالاً، وكان على فعلٍ مظهَرٍ إنْ جاز أن يَعمل فيه، أو على مضمَرٍ إنْ لم يجز المظهَرُ، كما يَنتصب «طَيَّ المِحْمَلِ» على غير «يمَسُّ».

وإنْ شئت قلت: «له صَوْتٌ صوتُ حِمارٍ»، و «له صوتٌ خُوارُ ثَوْرٍ»، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضمارَه.

وإن كان معرفةً لم يجزْ أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالاً. وسترى هذا مبيَّناً في بابه إن شاء الله.

وزعم الخليل أَنَّه يجوز «له صوتٌ صوتُ الحمار» [على الصفة] لأنّه تشبيه، فمن ثم حسن أن تصف به النكرة.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنه يجوز أن يقول الرجلُ: «هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ»، إذا أردتَ أن تشبّهه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلتَ: «هذا قصيرٌ الطويلُ»، تريد: مثلُ الطويلِ. فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلاّ في الشعر. وهو في الصِّفة أقبحُ، لأنك تَنقض ما تكلّمتَ به، فلم يُجامِعه في الحال، كما فارَقَه في الصفة. وسيبيَّن لك في بابه إن شاء الله تعالى.

هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ

وذلك قولك: «له عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ، وله رَأَيٌ رأيُ الأُصَلاءِ». وإنَّما كان الرفعُ في هذا الوجه، لأنَّ هذه خِصالٌ تَذكرها في الرجل، كالحِلم والعقل والفضل، ولم ترد أن تُخبِر بأنك مررت برجل في حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ، ولكنّك أردت تَذكر الرجل بفضلٍ فيه، وأنْ تَجعل ذلك خَصْلةً قد استكملها، كقولك: «له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحينَ»؛ لأنَّ هذه الأشياءَ وما يُشْبِهُها صارت تحليةً عند الناس وعلاماتٍ. وعلى هذا الوجه رُفع الصوتُ.

وإن شئت نصبتَ فقلت: «له عِلْمٌ علمَ الفقهاءِ»، كأنّك مررت به في حال تعلُّمٍ وتفقُّهٍ، وكأنّه لم يَستكمل أن يقال له: عالِمٌ.

وإنما فُرق بين هذا وبين الصَّوت لأنّ الصوت عِلاجٌ، وأنّ العِلْم صار عندهم بمنزلة اليَدِ والرِّجْلِ. ويدلُّك على ذلك قولهم: «له شَرَفٌ، وله دِينٌ، وله فَهَمٌ». ولو أرادوا أنّه يُدْخِلُ نفسَه في الدِّينِ ولم يَستكمل أن يقال: له دِينٌ، لقالوا: يَتديَّنُ وليس بذلك، ويَتشرَّفُ وليس له شَرَفٌ، ويَتفهَّمُ وليس له فَهَمٌ. فلمّا كان هذا اللفظُ للّذين لم يَستكملوا ما كان غيرَ علاجٍ، بَعُدَ النصبُ في قولهم: «له عِلْمٌ علمُ الفقهاءِ».

وإذا قال: «له صوتٌ صوتَ حمارٍ»، فإنّما أخبر أنّه مَرّ به وهو يصوِّت صوتَ حمارٍ.

وإذا قال: «له علمٌ علمُ الفقهاءِ»، فهو يُخبر عمّا قد استقَرّ فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِه منه، أو رآه يَتعلَّم، فاستدَلّ بحُسْن تعلُّمِه على ما عنده من العلم، ولم يردْ أن يُخبِر أنّه إنما بدأَ في عِلاج العلم في حال لُقِيِّه إيّاه، لأنَّ هذا ليس مما يُثْنَى به، وإنّما الثناءَ في هذا الموضع أن يُخبِر بما استقَرّ فيه، ولا يُخبِر أنّ أمْثَلَ شيء كان فيه التعلُّمُ في حال لقائِه.

هذا باب ما يختار فيه الرفعُ إذا ذكرتَ المصدرَ الذي يكون علاجًا

وذلك إذا كان الآخِرُ هو الأوّلَ. وذلك نحو قولك: «له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ»؛ لأنّك إنما أردت الوصف، كأنّك قلت: «له صوتٌ حَسَن»، وإنّما ذكرتَ الصّوت توكيدًا ولم تُردْ أنْ تَحمله على الفعل، لمّا كان صفةً، وكان الآخرُ هو الأوّل، كما قلتَ: «ما أنتَ إلاّ قائمٌ وقاعدٌ»، حملتَ الآخِرَ على «أنتَ» لمّا كان الآخِرُ هو الأوّلُ.

ومثل ذلك: «له صوتٌ أَيُّمَا صوتٍ»، و «له صوتٌ مِثْلُ صوتِ الحمارِ»؛ لأنَّ «أيًّا» والمِثْلَ صفةً أبدًا. وإذا قُلتَ: «أيُّما صوتٍ»، فكأنّك قلت: «له صوتٌ حَسَنٌ جدًا»، و «هذا صَوتٌ شبيهٌ بذلك». فـ «أيٌّ» و «مِثْلٌ» هما الأولُ[1].

فالرفعُ في هذا أحسنُ، لأنّك ذكرت اسمًا يَحسن أن يكون هذا الكلامُ منه، فحمل عليه، كقولك: «هذا رجلٌ مِثْلُك»، و «هذا رجلٌ حَسَنٌ»، و «هذا رجلٌ أيُّما رجلٍ».

وأمّا: «له صوتٌ صوتُ حمارٍ»، فقد علمتَ أنّ صوتَ حمارٍ ليس الصَّوت الأوّل، وإنّما جاز لك رفعه على سَعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: «ما أنت إلاّ سَيْرٌ»[2].

فكأَنَّ الّذين يقولون: «صوتَ حمارٍ» اختاروا هذا، كما اختاروا: «ما أنت إلاّ سيرًا»،

---

(١) قال السيرافي: يعني: هو هو. وهو مستعمل في بعض كلامه. يريد أن قولك لهُ: صوت، إنّما هو الأوّل، وصوت مثل صوت الحمار، مثل هو الأول، وأراد أن يفرّق بين هذا وبين قوله: «له صوت صوت حمار»، لأنّ «صوت حمار» ليس بالصوت الأول، ولم يظهر لفظ «مثل»، فيختار فيه الرفع.

(٢) قال السيرافي: يريد أنّ جوازه على إضمار «مثل» كإضمارك في ﴿واسأل القرية﴾ [يوسف: ٨٢] على معنى: أهل القرية، وكإضمارك في «ما أنت إلاّ سير»، أي: إلاّ صاحب سير.

إذْ لم يكن الآخِرُ هو الأوّل، فحملوه على فِعْلِه كراهية أن يَجعلوه من الاسم الذي ليس به، كما كرهوا أن يقولوا: «ما أنت إلاّ سَيْرٌ»، إذا لم يكن الآخِرُ هو الأوَّلَ. فحملوه على فعله، فصار «له صوتٌ صوتَ حمارٍ» يَنتصب على فعلٍ مضمَرٍ كانتصاب «تَضميرَك السَّابقَ»[1] على الفعل المضمَر.

وإنْ قلت: «له صوتٌ أيَّما صوتٍ، أو مِثْلَ صوتِ الحمار»، أو «له صوتٌ صوتًا حَسَنًا»، جاز. وزعم ذلك الخليل، رحمه الله. ويقوّي ذلك أنّ يونس وعيسى جميعًا زعما أنَّ رؤبةَ كان يُنشِد هذا البيت نصبًا [من الرجز]:

٢٨٥ - فيهــا ازْدِهــافٌ أيَّمــا ازدِهــافِ

فحمله على الفعل الذي يَنصب «صوتَ حمار»، لأنَّ ذلك الفعلَ لو ظَهَرَ نَصَبَ ما كان صفةً وما كان غيرَ صفة، لأنَّه ليس باسمٍ تُحْمَلُ عليه الصفاتُ، ألاَ تَرى أَنَّه لو قال: «مِثْلَ تضميرِك»، أو «مِثْلَ دأْبِ بِكارٍ»، نَصَبَ. فلمَّا أَضمروه فيما يكون غيرَ الأوَّل، أَضمروه أيضًا فيما يكون هو الأوّل، كأنّه قال: «تَزْدهف أيّما ازدهافٍ»، ولكنّه حذفه، لأنَّ «له ازدهافٌ» قد صار بدلاً من الفعل.

---

(١) انظر الشاهد الرقم ٢٨٧.

٢٨٥ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٧؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/ ٤٩؛ ولسان العرب ٩/ ١٤٢ (زهف).

اللغة: الازْدهاف: الاستخفاف.

المعنى: يعاتب رؤبة أباه العجاج فيقول له: إن في أقوالك استخفافاً بالعقول.

الإعراب: «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**ازدهافٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**أيّما**»: صفة لمفعول مطلق محذوف محمولاً على المعنى، لأنه لما قال: فيها ازدهافٌ، فُهم منه (تزدهِفُ) فنصب (أيّما) على معنى: تزدهف ازدهافاً أيّما ازدهاف. «**ازدهاف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «فيها ازدهاف»: صفة لـ «أقوالاً» المذكورة في بيت سابق من أبيات الشاهد فمحل الجملة النصب.

والشاهد فيه: نصب «أيّما» وإن كان في اللفظ من نعت المصدر المرفوع فالمعنى على (تزدهف ازدهافاً أيّما ازدهاف)، لأنَّ قوله (فيها ازدهاف) معناه: تزدهف.

هذا بابُ ما الرفعُ فيه الوجهُ

وذلك قولك: «هذا صَوْتٌ صوتُ حمارٍ»، لأنّك لم تَذكر فاعِلاً، ولأنّ الآخِرَ هو الأوّلُ حيث قلتَ: «هذا». فالصوتُ هو هذا، ثمّ قلت: هو صوتُ حمارٍ، لأنّك سمعت نُهاقًا. فلا شَكَّ في رفعِه. وإن شبَّهتَ أيضًا فهو رفعٌ لأنّك لم تَذكر فاعِلاً يَفعله، وإنّما ابتدأتَه كما تبدأ الأسماء، فقلتَ: هذا، ثم بنيتَ عليه شيئاً هو هو، فصار كقوله: «هذا رَجُلٌ رَجُلُ حَرْبٍ».

وإذا قلتَ: «له صوتٌ»، فالذي في اللام هو الفاعِلُ وليس الآخِرُ به[١]، فلمّا بنيتَ أوّلَ الكلام كبناء الأسماءِ كان آخِرُه أَنْ يُجْعَلَ كالأسماءِ أحسنَ وأجودَ، فصار كقولك: «هَذا رَأْسٌ رَأْسُ حِمارٍ»، و «هذا رجُلٌ أَخو حَرْبٍ»، إذا أردتَ الشَّبَه.

ومن ذلك: «عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمامِ»، على غير صفة، لأنّ الهاءَ التي في «عليهِ» ليست بفاعل، كما أنّك إذا قلت: فيها رَجُلٌ، فالهاءُ ليست بفاعل فَعَلَ بالرَّجُلِ شيئًا، فلمّا جاء على مثال الأسماءِ كان الرفعُ الوجه[٢].

وإن قلت: «لهنَّ نَوْحٌ نَوْحَ الحَمامِ»، فالنصبُ لأن الهاءَ هي الفاعلةُ. يدلّك على ذلك

(١) أي: ليس الآخر هو الأول.

(٢) قال السيرافي: الفرق بين هذا وبين «له صوت» أن الذي له الصوت فاعل الصوت، والذي عليه النوح ليس بفاعل للنوح. وقوله: «نوح الحمام» ليس بصفة لِـ «نوح»، لأنه معرفة و «نوح» نكرة، وإنّما هو بدل أو على إضمار هو، وقد مضى نحو هذا. وإذا قلت: «لهنّ نوحٌ نوحُ الحمام» وأنت تعني النوائح، كان الوجه النصب، لأنهنّ الفاعلات، كما كان في قولك: «له صوتٌ صوتُ الحمار».

أنّ الرفعَ في «هذا» وفي «عليه» أحسنُ، لأنّك إذا قلت: هذا أو عليه، فأنتَ لا تريد أن تقول مررتُ بهذه الأسماء تَفعل فِعْلاً، ولكنك جعلت «عليه» موضعًا للنَّوْح، و «هذا» مبنيٌ عليه نفسِه. ولو نصبتَ كَان وجهًا؛ لأنّه إذا قال: «هذا صوتٌ»، أو «هذا نَوْحٌ»، أو «عليه نوحٌ»، فقد عُلم أنّ مع النَّوح والصوتِ فاعلَيْنِ، فحمله على المعنى، كما قال [من الطويل]:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائحُ[1]

---

(١) تقدم بالرقم ٢٢٦.

هذا بابٌ لا يكون فيه إلاّ الرفعُ

وذلك قولك: «له يَدٌ يدُ الثورِ»، و «له رأسٌ رأسُ الحمارِ»؛ لأنَّ هذا اسمٌ ولا يُوهَمُ على الرَّجُلِ أنّه يَصنع يدًا ولا رِجْلاً، وليس بفِعل.

هذا بابٌ لا يكون فيه إلاّ الرفعُ

وذلك قولك: «صَوْتُه صوتُ حمارٍ»، و «تلويحُه تضميرُك السابق»، و «وَجْدي بها وَجْدُ الثَّكْلَى»؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ، فالذي يُبْنَى على الابتداءِ بمنزلة الابتداءِ. ألا ترى أنّك تقول: «زيدٌ أخوك»، فارتفاعُه كارتفاع «زيد» أبدًا، فلمّا ابتدأه وكان محتاجًا إلى ما بعده لم يُجْعَلْ بدلاً من اللفظ بـ «يُصوِّت»، وصار كالأسماء.

قال الشاعر وهو مزاحِمٌ العُقيليّ [من الكامل]:

٢٨٦ - وَجْـدِي بهـا وَجْـدُ المُضِـلِّ بَعيـرَه بنَخْلَـةَ لـم تَعْطِـفْ عليـه العَـواطِـفُ

---

٢٨٦ - **التخريج**: البيت لمزاحم العقيلي في شرح أبيات سيبويه ٤١/١؛ ولسان العرب ٢٤٩/٩ (عطف).

اللغة: نخلة: اسم موضع بنواحي تهامة، والمُضل: المُضيِّع.

المعنى: إنه وجد بمفارقته للحبيبة وجْدَ من أضاع بعيره في ذلك الموضع، ولم يجد من يحمله.

الإعراب: «وجدي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ «وجدي». «**وجد**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**المضِل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بعيرَه**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**بنخلة**»: جار =

وكذلك لو قلت: «مررتُ به فصوتُه صوتُ حمارٍ». فإن قال: فإذا صوتُه، يريد الوجَه الذي يُسكَتُ عليه، دخله نصبٌ، لأنّه يُضْمِرُ بعدُ ما يَستغني عنه[1].

= ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بـ (المُضِلّ). «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**تعطف**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون. «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بـ (تعطف). «**العواطفُ**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «وجدي بها وجَدُ المضل بعيره»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «لم تَعطف العواطِف عليه»: حال من (المضل) محلها النصب.

والشاهد فيه: رفع (وَجْدُ) على الخبر، لأنَّ المبتدأ لا يستغني عنه، فلم يجز نصبُه.

(١) قال السيرافي: يريد أنّ «إذا» هذه، وهي التي تكون للمفاجأة إذا كان ما بعدها مبتدأ، جاز أن يسكت عليها، ولا يؤتَى لها بخبر، كقولك: «خرجت فإذا زيد». ويجوز أن يؤتى بخبرها، فيقال: «خرجت فإذا زيد قائم». فإذا قال: «صوته صوت حمار»، وهو يريد الوجه الذي تأتي فيه بالخبر، فقد وجب رفع الثاني كما يرفع في قولك: «صوته صوت حمار». وإن قدر الاستغناء عنه كان منصوبًا على الحال أو بإضمار فعل على نحو ما مضى».

هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنّه عُذْرٌ[1] لوقوع الأمر[2]

فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتصَب «الدرهم» في قولك: «عِشْرونَ دِرْهَمًا».

وذلك قولك: «فعلت ذاك حِذَارَ الشرّ»، و «فعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ وادِّخارَ فلانٍ». قال الشاعر، وهو حاتِم بن عبد الله الطائيّ [من الطويل]:

٢٨٧ - وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه   وأصفَحُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تكرُّمَا

---

(١) أي: سبب.

(٢) المقصود: المفعول لأجله.

٢٨٧ - **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٢٣، ١٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٤؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٥ (عور)؛ واللمع ص ١٤١؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٧٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٩٦: ولسان العرب ٧/ ٢٤ (خصص)؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٨.

اللغة: العوراء: الكلمة القبيحة. الادّخار: جعل الشيء ذخيرة. الصفح: المسامحة.

المعنى: إذا جهل عليّ الكريم غفرت له، واحتملته، وإذا شتمني اللئيم ابتعدت عن شتمه إكراماً لنفسي.

الإعراب: «**وأغفر**»: الواو: بحسب ما قبلها، «أغفر»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**عوراء**»: مفعول به، وهو مضاف. «**الكريم**»: مضاف إليه. «**ادّخاره**»: مفعول لأجله، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأصفح**»: الواو: حرف عطف، «أصفح»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**عن شتم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أعرض»، وهو مضاف. «**اللئيم**»: مضاف إليه. «**تكرّماً**»: مفعول لأجله.

=

وقال الآخَر، وهو النابغة الذُّبيانيّ [من الطويل]:

٢٨٨ - وحَلَّتْ بُيوتِي في يَفاعٍ ممنَّعٍ يُخالُ به راعِي الحَمولةِ طائِرَا
حِذارًا على أنْ لا تصاب مَقادَتِي ولا نِسْوتي حتّى يَمُتْنَ حَرائِرَا

وقال آخر، وهو الحارث بن هشام [من الكامل]:

٢٨٩ - فَصَفَحْتُ عنهُمْ والأحِبَّةُ فيهِمِ طَمَعًا لَهُمْ بعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ

= وجملة «أغفر»: بحسب ما قبلها. وجملة «أصفح»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «ادّخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله مع كونه مضافاً، ويجوز فيه الجرّ والنصب.

٢٨٨ - **التخريج**: البيتان للنابغة الذبيانيّ في ديوانه ص ٦٩ - ٧٠؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩ - ٣٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٤؛ والبيت الأول بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٧٢؛ ولسان العرب ١١/ ١٧٩ (حمل).

اللغة: اليفاع: المشرِف من الأرض. الحمولة: الإبل عليها الحمل. المقادة: الانقياد والطاعة.

المعنى: يقول للنعمان إنه أحلّ بيوته في مواضع مرتفعة حفظاً لنفسه ولنسوته.

الإعراب: «**وحلت**»: الواو: حرف استئناف، «حلّ»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**بيوتي**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**في يفاع**»: جار ومجرور متعلقان بـ «حلت». «**ممنع**»: نعت مجرور. «**يخال**»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمة. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يخال». «**راعي**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة، وهو مضاف. «**الحمولة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**طائراً**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**حذاراً**»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «**على**»: حرف جرّ. «**أنْ**»: حرف مصدريّ ونصب. «**لا**»: حرف نفي. «**تصابَ**»: فعل مضارع للمجهول منصوب. «**مقادتي**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة، والمصدر المؤوّل من «أن لا تصاب» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «حذاراً». «**ولا**»: حرف عطف، وحرف نفي. «**نسوتي**»: اسم معطوف مرفوع بالضمة المقدرة، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**حتى**»: حرف جر وغاية ونصب. «**يمتن**»: فعل مضارع مبني في محلّ نصب بـ «أن» المضمرة بعد حتى، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن يمتن» في محل جر بـ «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بـ «تصاب». «**حرائراً**»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «وحلّت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يخال»: في محلّ جرّ نعت لـ «يفاع».

والشاهد فيه: نصب «حذاراً» على أنه مفعول له، والعامل فيه «حلّتْ».

٢٨٩ - **التخريج**: البيت للحارث بن هشام في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٤.

المعنى: يعتذر الشاعر من فراره يوم قُتل أبو جهل أخوه ببدر، يقول: لم أفرَّ جبناً ولم أصفح عن أعدائي خوراً وضعفاً، ولكن طمعاً في أن أُعد لهم، وأعاقبهم بيوم أوقع بهم فيه، فتفسد أحوالهم.

الإعراب: «**فصفحتُ**»: الفاء: حسب ما قبلها، «صفحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: =

وقال الراجز، وهو العَجّاج:

٢٩٠ - يَـرْكَـبُ كُـلَّ عـاقِـرٍ جُمْهُـورِ　　مَخـافَـةً وزَعَـلَ المَحْبُـورِ

والهَـوْلَ مِـنْ تَهَـوُّلِ القبـورِ

و «فعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا». فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له، كأنه قيل له: «لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا»؟ فقال: «لكذا وكذا». ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عَمل في «دأبَ بِكارٍ»[1] ما قبله، حين طَرح مثلاً وكان حالاً. وحسُن في هذا الألفُ واللام لأنَّه ليس بحال، فيكونَ في موضع فاعلٍ حالاً. ولا يشبَّه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوِهما؛ لأنَّه ليس في موضع ابتداء ولا موضِعًا يُبْنَى على مبتدأ، فيبنى معه على المبتدأ. فمن ثَمّ خالَفَ بابَ «رحمةُ الله عليه»، و «سَقْيًا لك»، و «حَمْدًا لك».

= فاعل محله الرفع. «عنهم»: جار ومجرور متعلقان بـ (صفحت). «والأحبة»: الواو: حالية، «الأحبة»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «فيهم»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «طمعاً»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «لهم»: جار ومجرور متعلقان بـ (طمعاً). «بعقاب»: جار ومجرور متعلقان بـ (طمع). «يَوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مُفسد»: صفة لـ (يوم) مجرورة بالكسرة.

وجملة «صفحتُ»: بحسب ما قبل الفاء. وجملة «الأحبة فيهم»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: نصب (طمع) على المفعول لأجله.

٢٩٠ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤ - ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٤، ١١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧، ١٨٩.

اللغة: العاقر: الرمل الذي لا نبتَ فيه. والجمهور: المتراكب المجتمع. الزعل: النشاط. المحبور: المسرور. الهول: الفزع. والتهوُّل: أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك.

المعنى: شبَّه بعيره بثور وحشي لا يسير إلا في الرمل المتراكب المجتمع الذي لا نبات فيه مخافة الرماة، ولحيويته، واتِّقاده في مختلف الظروف.

الإعراب: «يركب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «كلَّ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عاقر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «جمهور»: صفة لـ (عاقر) مجرورة بالكسرة. «مخافة»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «وزعل»: الواو: حرف عطف، «زعل»: معطوف على «مخافة». «المحبور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والهول»: الواو: حرف عطف، و «الهول»: معطوف على (مخافة). «من تهوُّل»: جار ومجرور متعلقان بـ «الهَول». «القبور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يركب»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (مخافة) وما عطف عليه على المفعول لأجله.

(١) انظر الشاهد الرقم ٢٨١.

هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقع فيه الأمرُ

وذلك قولك: «قَتلتُه صَبْرًا»، و «لَقيتُه فُجاءَةً ومُفاجأَةً»، و «كِفاحًا ومكافَحةً»، و «لقيته عِيانًا»، و «كلّمتُه مُشافَهةً»، و «أتيتُه ركْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا»، وأخذتُ ذلك عنه «سَمْعًا وسَماعاً». وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضَى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضعَ؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً[1]. ألا ترى أنه لا يَحسن «أتانا سُرْعَةً» ولا «أَتانا رُجْلةً»، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يُستعمل في بابِ «سَقْيًا وحَمْدًا».

واطَّرد في هذا البابُ الذي قبله لأنَّ المصدر هناك ليس في موضع فاعِلٍ.

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو زُهير بن أبي سُلْمَى [من الطويل]:

٢٩١ ـ فَـلأيًـا بَـلأيٍ مـا حَمَلْنـا وَلِيـدَنـا على ظَهْـرِ مَحْبـوكٍ ظِمـاءٍ مَفـاصِلُـه

---

(١) قال السيرافي: مذهب سيبويه في «أتيت زيدًا مشيًا وركْضًا وعَدْوًا»، وما ذكره معه، أنّ المصدر في موضع الحال، كأنّه قال: أتيتُه ماشيًا وراكضًا وعاديًا. وكذلك «صبرًا»، أي: قتلتُه مصبورًا، و «لقيته مفاجئًا ومكافحاً ومعاينًا، وكلّمته مشافهاً، وأخذت ذلك عنه سامعًا، إذا كان الحالُ من الهاء. وإذا كانَ من التاء فصابرًا. وليس ذلك بقياس مطّرد لأنّه شيء وُضع في موضع غيره، كما أنّ باب «سقيًا» لايطّردُ فيه القياسُ، فيُقال «طعامًا»، و «شرابًا». وكان أبو العباس يجيز هذا في كلّ شيء دَلَّ عليه الفعل، نحو: «أتانا سرعة»، و «أتانا رجلة». ولا تقول: «أتانا ضربًا»، ولا «أتانا ضحكًا»؛ لأنّ الضَّرْبَ والضحك ليس من ضروب الإتيان.

٢٩١ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٦٩؛ وأساس البلاغة (زعم) ٢/ ٢٧؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٣ (طبق)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٢٦٤ (زعم).

اللغة: اللأي: الإبطاء. والمحبوك: الشديد الخلق. والظماءُ هنا: القليلةُ اللحم.

المعنى: يصف فرساً بالنشاط وشدة الخلق، فيقول: إذا حملنا الغلام عليه ليصيد امتنع لنشاطه، فلا نحمله إلا بعد إبطاءٍ وجهد.

=

كأنَّه يقول: «حَمَلْنا وليدنَا لأيًا بلأْي»، كأنَّه يقول: «حملناه جَهْدًا بعد جَهْدٍ». فهذا لا يُتكلَّم به ولكنه تمثيل.

ومثلُه قول الراجز:

٢٩٢ - ومَنْهَلٍ وَردتُه التقاطا

أَي: فُجاءةً.

واعلمْ أَنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أَتى البابَ الأوّل، ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: «كيف لقيتَه»؟ كما كان الأوّلُ جوابًا لقوله: «لِمَهْ»؟

= **الإعراب**: «**فلأياً**»: الفاء: حسب ما قبلها، «**لأياً**»: حال منصوب بالفتحة. «**بلأي**»: جار ومجرور متعلقان بـ (حملنا). «**ما**»: زائدة. «**حملنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون ونا: فاعل محله الرفع. «**وليدنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، ونا: مضاف إليه محله الجر. «**على ظهر**»: جار ومجرور متعلقان بـ (حملنا). «**محبوكٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ظماء**»: صفة لـ «**محبوك**» مجرورة بالكسرة. «**مفاصلُه**»: فاعل لـ «**ظماء**» مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «حملنا»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه: نصب المصدر (لأياً) على الحال، والتقدير: حملنا وليدنا مبطئين ملتئين.

٢٩٢ - **التخريج**: الرجز لنقادة الأسديّ في لسان العرب ٧/ ٣٦٧ (فرط)، ٣٩٤ (لقط)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٦٨، ٩٦؛ والحيوان ٣/ ٤٣٣؛ ولسان العرب ٧/ ٣٩٢ (لغط)، ١٢/ ٢٣٠ (رجم).

اللغة: المنهل: المورد. والتقاطاً: يعني مفاجئاً له.

المعنى: ربما وَردت منهلاً مفاجأة من دون قصد وسعي إليه لأنه في فلاة مجهولة.

الإعراب: «**ومنهلٍ**»: الواو: واو ربَّ، «**منهلٍ**»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنَّه مبتدأ. «**وردته**»: فعل ماضٍ مبني على السكون وتاء الفاعل: محلها الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «**التقاطاً**»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «وردته»: صفة لـ «منهل» محلها الرفع على المحل، والجر على اللفظ والخبر جملة في بيت لاحق من أبيات الشاهد.

والشاهد فيه: نصب (التقاطاً) على الحالية مع أنه مصدر، لذا يؤول بالمشتق (فجاءة).

وهذا ما جاء منه في الألف واللام

وذلك قولك: «أَرْسَلَها العِراكَ». قال لبيدُ بن ربيعةَ [من الوافر]:

٢٩٣ - فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

كأَنه قال: اعتراكًا.

وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يَدخله الألفُ واللام، كما أَنّه ليس كلُّ مصدر في باب «الحمدَ لله»، و «العَجَبَ لك»، تَدخله الألفُ واللام، وإنّما شُبّه بهذا حيث كان مصدرًا وكان غيرَ الاسم الأوّل.

---

٢٩٣ - **التخريج**: البيت للبيد في ديوانه ص ٨٦؛ وأساس البلاغة (نغص)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٣؛ وشرح المفصّل ٢/ ٦٢؛ ولسان العرب ٧/ ٩٩ (نغص)، ١٠/ ٤٦٥ (عرك)، ١١/ ٢٤٣ (دخل)؛ والمعاني الكبير ص ٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٥؛ والإنصاف ٢/ ٨٢٢؛ وجواهر الأدب ص ٣١٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٩٤ (ملك)؛ والمقتضب ٣/ ٢٣٧.

اللغة: العراك: الازدحام على الماء. لم يذدها: لم يحبسها. لم يشفق على نغص الدخال: لم يخف أمراً ينغّص عليها دخالها، والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

الإعراب: «فأرسلها»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أرسلها»: فعل ماضٍ، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «العراك»: حال. «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف قلب ونفي وجزم. «يذدها»: فعل مضارع مجزوم، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «يشفق»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «على نغص»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يشفق»، وهو مضاف. «الدخال»: مضاف إليه.

وجملة «أرسلها...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم يذدها»: معطوفة على سابقتها. وجملة «لم يشفق»: معطوفة على الجملة الأولى.

والشاهد فيه قوله: «العراك» حيث وقع الحال معرفة مؤوّل بنكرة، تقديره: «أرسلها معتركة».

وهذا ما جاء منه مضافاً معرفةً

وذلك قولك: «طلبتَه جَهْدَك»، كأَنَّه قال: «اجتهادًا». وكذلك: «طلَبته طاقَتَك».

وليس كلُّ مصدرٍ يضاف، كما أَنَّه ليس كلُّ مصدر تَدخله الألفُ واللام في هذا الباب. وأَمَّا «فعلتُه طاقتي» فلا يُجْعَلُ نكرة، كما أنّ «مَعاذَ اللَّهِ» لا يُجْعَلُ نكرةً[1]. ومثل ذلك: «فَعَلَه رَأْيَ عَيْنِي»، و «سَمْعَ أُذُنِي قال ذاك». وإن قلت: سَمْعًا جاز[2]، إذا لم تَخْتَصَّ نفسَك، ولكنّه كقولك: «أخذتُه عنه سَماعًا».

---

(١) قال السيرافي: أي: لا يستعمل هذا إلاّ مضافًا، لا تقول: «فعلته طاقة ولا جهدًا»، و المصادر أنّ منها ما لا يُستعمل إلاّ مضافًا، نحو: «معاذَ الله»، و «عمرَك الله».

(٢) قال السيرافي: لأنه استعمل مضافًا وغير مضاف.

هذا باب ما جُعل من الأسماء مصدرًا كالمضاف في الباب الذي يَليه

وذلك قولك: «مررتُ به وَحْدَه»، و «مررتُ بهم وَحْدَهم»، و «مررتُ برجل وَحْدَه».

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: «مررتُ بهم ثلاثَتهم وأربعَتهم»، وكذلك إلى العَشَرَة.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنه إذا نَصَبَ «ثلاثَتهم»، فكأنَّه يقول: «مررتُ بهؤلاءِ فقط»، لم أُجاوِزْ «هؤلاءِ». كما أنّه إذا قال: «وَحْدَه»، فإنّما يريد: مررتُ به فقط لم أُجاوِزْهُ.

وأمّا بنو تميم فيُجْرونه على الاسم الأوّل: إنْ كان جرًّا فجرًّا، وإن كان نَصْبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا.

وزعم الخليل أنّ الذين يُجرونه فكأنّهم يريدون أن يَعُمُّوا، كقولك: «مررتُ بهم كلِّهم»، أي: لم أَدَعْ منهم أحدًا.

وزعم الخليل، رحمه الله، حيث مثّل نَصْبَ «وحدَه» و «خمستَهم»، أنّه كقولك: «أَفردتهم إفرادًا». فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام.

ومثل «خمستَهم» قول الشَّماخ [من الطويل]:

٢٩٤ ـ أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضِيضها ... تُمَسِّحُ حَوْلي بالبَقيعِ سِبالَها

---

٢٩٤ ـ **التخريج**: البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٩٤؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٣؛ ولسان العرب ٧/ ٢٢١ (قضض)، ١١/ ٣٢٢ (سبل).

كأنَّه قال: «انقضاضَهم»، أي: انقضاضًا. و «مررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم»، كأنّه يقول: «مررتُ بهم انقضاضًا». فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به كما كان إفرادًا تمثيلاً.

وإنّما ذَكرنا الإفرادَ في «وَحْدَه»، والانقضاضَ في «قَضَّهم»، لأنَّه إذا قال: «قَضَّهم» فهو مشتقٌّ من معنى الانقضاض، لأنّه كأنَه يقول: انقَضَّ آخرهم على أوّلِهم. وكذلك وَحْدَه إنّما هو من معنى التفرُّدِ، فكذلك أيضًا يكونُ «خمستَهم» نصبًا إذا أردتَ معنى الإنفراد، فإنْ أردتَ أنَّك لم تَدَعْ منهم أحدًا جررتَ، كما كان ذلك في قَضَّهم.

وبعضُ العرب يَجعل «قضَّهم» بمنزلة «كلّهم»، يُجريه على الوجوه[1].

= **اللغة**: قضها بقضيضها: منقضاً آخرهم على أولهم. والبقيع: موضع بالمدينة. والسبال: جمع سبلة وهو مقدم اللحية، وتمسح سِبالها: أي: يمسحون لحاهم تأهُّباً للكلام.

المعنى: لقد أتاني أفراد هذه القبيلة يدافع بعضهم بعضاً، يمسحون لحاهم تأهباً للكلام على أمر ما بيني وبينهم.

الإعراب: «أتتني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وتاء التأنيث: لا محل لها، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. «**سليم**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**قضها**»: حال منصوب بالفتحة، و ها: مضاف إليه محله الجر. «**بقضيضها**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «قضها» وها: مضاف إليه محلها الجر. «**تمسح**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هي). «**حولي**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتح المقدّر على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جر بالإضافة، و «حولي»: متعلِّق بـ «تمسح». «**بالبقيع**»: جار ومجرور بدل من (حولي). «**سبالها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وها: مضاف إليه محلها الجر.

وجملة «أتتني سليم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تمسح»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: نصب (قضَّها) على الحالية مع أنه معرفة، لأنَّه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال.

(١) أي: وجوه الإتباع من رفع ونصب وجرّ.

هذا باب ما يُجْعَلُ من الأسماء مصدرًا كالمصادر التي فيها الألفُ واللامُ نحو: «العِراك»

وهو قولك: «مررتُ بهم الجَمَّاء الغَفيرَ»، و «الناسُ فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ»[1]. فهذا يَنتصب كانتصاب «العِراك».

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّهم أدخلوا الألفَ واللام في هذا الحرف وتكلّموا به على نِيَّةِ طرح الألف واللام، وهذا جُعل كقولك: «مررتُ بهم قاطِبَة»، و «مررتُ بهم طُرًّا»، أي: جميعًا؛ إلاّ أنَّ هذا نكرةٌ لا يَدخله الألفُ واللام، كما أَنَّه ليس كلُّ المصادرِ بمنزلة «العِراك»، كأَنَّه قال: «مررتُ بهم جميعًا». فهذا تمثيل وإن لم يُتكلّم به. فصار «طُرًّا» و «قاطبة» بمنزلة «سُبْحانَ اللَّهِ» في بابه، لأنَّه لا يَتصرّف كما أنّ «طُرًّا» و «قاطِبةً» لا يَتصرّفان، وهما في موضع المصدر، ولا يكونان معرفةً، ولو كانا صفةً لَجَرَيا على الاسم أو بُنِيَا على الابتداءِ فلم يوجَدْ ذا في الصفة. وقد رأينا المصادرَ قد صُنع ذا فيها، فهما في موضع المصدر.

---

(١) قال السيرافي: اعلمْ أنّ «الجمّاء» هو اسم، و «الغفير» نعت له، وهو بمنزلة قولك في المعنى: الجمّ الكثير، لأنه يُراد به الكثرة. و «الغفير» يُراد به أنّهم قد غطّوا الأرض من كثرتهم، من قولك: «غفرتُ الشيءَ»، أي: غطيته. ونصبه في قولك: «مررت بهم الجمّاء الغفير» على الحال، والحال إذا كان اسمًا غير مصدر، لم يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا «الجماء الغفير» في موضع المصدر كالعراك، كأنك قلت: «مررت بهم الجموم الغُفر»، على معنى: مررتُ بهم جامّين غافرين.

هذا باب ما يَنتصب أنه حالٌ يقع فيه الأمرُ وهو اسمٌ

وذلك قولك: «مررتُ بهم جميعًا، وعامّةً وجماعةً»، كأنّك قلت: «مررتُ بهم قِيامًا»[1].

وإنَّما فرقنا بين هذا الباب والباب الأوّل لأنّ «الجميعَ» و «عامّة» اسمان متصرِّفان، تقول: «كيف عامّتُكم»؟ و «هؤلاءِ قومٌ جميعٌ».

فإذا كان الاسمُ حالاً يكون فيه الأمرُ لم تَدخله الألفُ واللام ولم يُضَفْ. لو قلتَ: «ضربتُه القائمَ» تريد: قائمًا كان قبيحًا، ولو قلت: «ضربتُهم قائميهم» تريد: قائمينَ، كان قبيحًا. فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونُصب، نحوَ: «خَمْستَهم» بمنزلة «طاقَتَه» و «جَهْدَه» و «وَحْدَه»، وجعلوا «الجَمّاءَ الغَفيرَ» بمنزلة «العِراك»، وجعلوا «قاطِبة» و «طُرًّا» إذا لم يكونا اسمينِ بمنزلة «الجميع» و «عامّة»، كقولك: «كِفاحًا»، و «مكافحةً»، و «فجاءَةً». فجُعلت هذه كالمصادر المعروفةِ البيّنة، كما جعلوا «عَلَيْكَ» و«رُوَيْدَكَ» كالفعل المتمكِّن، وكما جعلوا «سُبْحانَ اللَّهِ»، و «لبَّيْكَ»، بمنزلةِ «حَمْدًا وسَقْيًا». فهذا تفسيرُ الخليل، رحمه الله، وقولُه.

---

(١) قال السيرافي: إذا قلت: «مررت بهم جميعًا»، فله وجهان: أحدهما أن تريد «مررت بهم وهم مجتمعون» كما قال الله عزّ وجل: ﴿أم يقولون نحن جميع منتصر﴾ [القمر: ٤٤]. والآخر أن تريد: مررت بهم فجمعتهم بمروري وإن كانوا متفرّقين في مواضع. فإن أردت الوجه الأول، فهو حال لا وجه له غيره. وإن أردت الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع مصدر بإضمار فعل آخر، كأنه قال: جمعتهم جمعًا في مروري. وإن صيَّرناه حالاً فعلى نحو قوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾ [النساء: ٧٩]، وقولهم: «قُمْ قائمًا».

وزعم يونس أنّ «وحْدَه» بمنزلة «عِنْدَه»، وأنّ «خَمْستَهم»، و «الجمّاءَ الغفيرَ»، و «قَضَّهم»، كقولك: «جميعًا»، و «عامّةً»، وكذلك «طُرًّا» و «قاطبة» بمنزلة «وحدَه»، وجَعل المضاف بمنزلة «كلّمتُه فَاهُ إلى فِيَّ».

وليس مثلَه، لأنّ الآخِرَ هو الأوّلَ عند يونس في المسألة الأولى، و «فاه إلى فِيَّ» ههنا غيرُ الأوّلِ، وأمّا «طُرًّا» و «قاطبةً» فَأَشْبَهُ بذلك، لأنه جيِّدٌ أن يكون حالاً غيرُ المصدرِ نكرةً. ولا يجوز أن يكون حالاً غير المصادر إلا نكرة. والذي نأْخُذُ به الأوّلُ.

وأَمّا «كلُّهم»، و «جميعُهم»، و «أجمعون»، و «عامَّتُهم»، و «أنفسُهم» فلا يكنَّ أبدًا إلاّ صفةً.

وتقول: «هو نَسِيجُ وَحْدِه»، لأنّه اسمٌ مضافٌ إليه بمنزلة نفسِه إذا قلت: «هذا جُحَيْش وَحْدِه».

وجعل يونسُ نَصْبَ «وَحْدَه» كأنّك قلت: مررتُ برجل على حِيالِه، فطرحتَ «علَى»، فمن ثَمّ قال: هو مثلُ عندَه. وهو عند الخليل كقولك: «مررتُ به خُصوصًا».

و «مررتُ بهم خمستَهم» مثلُه، ومثلُ قولك: «مررتُ بهم عَمًّا»[1]. ولا يكون مثلَ «جميعًا» لِما ذكرتُ لك، وصار «وَحْدَه» بمنزلة «خمستَهم» لأنه مكانَ قولك: «مررتُ به واحِدَه»، فقام «وَحْدَه» مقامَ «واحِدَه». فإذا قلتَ: «وَحْدَه» فكأنّك قلت هذا.

---

(١) أيَ: جميعاً.

هذا باب ما يَنتصب من المصادر توكيدًا لما قبله

وذلك قولك: «هذا عبدُ اللّهِ حَقًّا»، و «هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ»، و «هذا زيدٌ غيرَ ما تقول».

وزعم الخليل، رحمه الله، أنَّ قوله: «هذا القولُ لا قولَك»، إنما نصبهُ كنصب «غيرَ ما تقول»، لأنَّ «لا قولَك» في ذلك المعنى. ألا ترى أنَّك تقول: «هذا القولُ لا ما تقول»، فهذا في موضعِ نصبٍ. فإذا قلتَ: «لا قولَك»، فهو في موضع «لا ما تقول».

ومثل ذلك في الاستفهام: «أَجِدَّك لا تَفعلُ كذا وكذا»؟ كأنّه قال: «أحَقًّا لا تَفعل كذا وكذا»؟ وأصلُه في «الجِدّ» كأنّه قال: «أَجِدًّا»، ولكنه لا يَتصرَّف ولا يفارق الإضافةُ كما كان ذلك في «لَبَّيْكَ» و «مَعاذَ اللَّهِ».

وأَمّا «غيرَ ما تقول» فلا يَعْرَىٰ من أن يكون في هذا الموضع مضافًا إلى أمر معروفٍ، نحو: «قولَك»؛ لأنّه لو قال «غيرَ قولٍ»، أو «لا قولاً»، لم يكن في هذا بيانٌ، لأنه ليس كلُّ قول باطلاً، وإنّما يريد أن يحقّق الأوّلَ بأمر معروف.

ولو قال: «هذا الأمرُ غيرَ قِيلٍ باطلٍ»، كان حسنًا، لأنّه قد وكّد أوّلَ كلامه بأمر معروف وقد اختصَّه، لأنه إذا قال: «لا قولَك»، فجعله مضافًا، فقد اختصصتَه من جميع القول بإضافتك، وأنّه يسوغ أن يكون قولُه باطلاً ولا يسوغ أن يكون جميعُ الأقوال باطًلا.

ومن ذلك قولك: «قد قعد ألبتّةَ»، ولا يُستعمل إلاّ معرفةً بالألف واللام، كما أنَّ «جَهْدَك» و «أجِدَّك» لا يُستعملان إلاّ معرفةً بالإضافة.

وأمّا «الحقُّ» و «الباطل» فيكونان معرفةً بالألف واللام ونكرةً؛ لأنهما لم يُنَزَلا منزلةَ ما لم يَتمكّن من المصادر كـ «سُبْحان» و «سَعْدَيْك»، ولكنّهم أنزلوهما منزلةَ الظنّ، وكذلك اليَقين لأنّك تحقّقُ به كما تَفعل ذلك بالحقّ. فأَنْزِلْ ما ذكرنا غيرَ هذا بمنزلة «عَمْرَك اللّهَ» و «قِعْدَكَ اللّهَ».

هذا باب ما يكون المصدرُ فيه توكيدًا لنفسه نصبًا

وذلك قولك: «له عليَّ أَلْفُ درهمٍ عُرْفًا». ومثلُ ذلك قولُ الأَحْوَص [من الكامل]:

٢٩٥ ـ إنّـي لأَمْنَحُـكَ الصُّـدودَ وإنّنـي ... قَسَمًـا إليـك مـع الصُّـدودِ لأَمْيَـلُ

---

٢٩٥ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٦٦؛ والأغاني ٢١/ ١١٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٨، ٨/ ٢٤٣، ٢٤٤؛ والزهرة ص ١٨١؛ وسمط اللآلي ص ٢٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٧؛ وشرح المفصل ١/ ١١٦؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٧٧، ٩/ ١٦٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٣٣، ٢٦٧؛ والمقرب ١/ ٢٥٦.

اللغة: الصدُود: الإعراض.

المعنى: أيها البيت أقسم إنني لأتظاهر بالإعراض عنك اتقاء ألسنة الناس، وإنني مع هذا الإعراض لميَّال إليك متعلق بك.

الإعراب: «**إنّـي**»: «إن»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسم (إن) محله النصب. «**لأمنحكَ**»: اللام: المزحلقة للتوكيد، «أمنحك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وكاف الخطاب: مفعول محله النصب، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**الصدودَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وإنني**»: الواو: حالية، «إنني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم (إن) محله النصب. «**قسَماً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «**إليك**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أميلُ). «**مع الصدود**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أميلُ). «**لأميلُ**»: اللام المزحلقة: للتوكيد، «أميلُ»: خبر (إن) مرفوع بالضمة.

وجملة «إني لأمنحكَ»: ابتدائية لا محل لها، وبحسب سياق الأبيات استئنافية. وجملة «أمنحك»: خبر (إن) محلها الرفع. وجملة «إنني لأميل»: حالية محلها الرفع. وجملة «**أقسم قسماً**»: اعتراضية لا محل لها اعترضت بين «إن» وخبرها «أميل».

والشاهد فيه: نصب (قَسَماً) على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم لأنه لما قال: إني لأمنحك الصدود عُلم أنه محقق مقسم فقال: قَسَماً مؤكداً لذلك.

وإنّما صار توكيدًا لنفسه لأنه حين قال: «له عليّ»، فقد أقرَّ واعترَف؛ وحين قال: «لأَمْيَلُ»، عُلم أنّه بعد حَلِفٍ؛ ولكنه قال: عُرْفًا وقَسَمًا توكيدًا كما أنه إذا قال: «سِيرَ عليه» فقد عُلم أنّه كان سَيْرٌ، ثم قال: «سَيْرًا» توكيدًا.

واعلم أنه قد تَدخل الألفُ واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكِّنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل، كدخولِها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام، فأَجْرِها في هذا الباب مُجراها هناك. وكذلك الإضافةُ بمنزلة الألف واللام.

فأمّا المضاف، فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وتَرَى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾[1]، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ويَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَنْ يَشاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعدَ اللَّهِ لا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[2]. وقال جلّ وعزّ: ﴿الّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَه﴾[3]. وقال جل ثناؤه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّساءِ إلاّ ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[4]. ومن ذلك: «اللَّهُ أكبرُ دَعْوةَ الحَقِّ»[5]. لأنَّه لمّا قال جلّ وعزّ: ﴿مَرَّ السَّحابِ﴾، وقال: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، عُلم أنَّه خَلْقٌ وصُنْعٌ، ولكنّه وكّد وثبّت للعباد. ولما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[6] حتّى انقَضى الكلامُ، عَلم المخاطبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم، مثبّت عليهم، وقال: ﴿كِتابَ اللَّهِ﴾ توكيدًا كما قال: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾، وكذلك: ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾، لأنَّ الكلام الذي قبله وَعْدٌ وصُنعٌ، فكأنّه قال جلّ وعزّ: وَعْدًا وصُنعًا وخَلْقًا وكِتابًا. وكذلك: «دَعْوةَ الحَقِّ»؛ لأنّه قد عُلم أنَّ قولك: «اللَّهُ أكبرُ»، دُعاءُ الحقِّ ولكنّه توكيدٌ، كأنّه قال: دعاءً حقًّا. قال رؤبةُ [من الرجز]:

٢٩٦ ـ إنَّ نِزارًا أَصبحتْ نِزارَا　　دَعْوةَ أَبْرارٍ دَعَوْا أَبْرارا

---

(١) النمل: ٨٨.
(٢) الروم: ٤ ـ ٦.
(٣) السجدة: ٧.
(٤) النساء: ٢٤.
(٥) قال السيرافي: لأن قولك: «اللَّهُ أكبر» إنّما هو دعاء إلى الحقّ، وإلى أن يكون السامع ينثني إلى جملة القائلين بالتوحيد، وإلى القوم الذين شعارهم «الله أكبر»، فيكون هذا دعوة الحق يتداعون بها، كأنه قال: «دَعَوا دعاء الحق»، و «ادعُوا دعاءَ الحق».
(٦) النساء: ٢٣.

٢٩٦ ـ **التخريج**: الرجز ليس في ديوان رؤبة، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١/١١٧.

المعنى: إن ربيعة ومضر ابني نزارٍ كانت بينهما حرب، وكان المضري ينتمي في الحرب إلى مُضر، والربعي ينتمي إلى ربيعة، فلما اصطلحوا انتموا كلهم إلى نزارٍ وجعلوه شعارهم، فجعل الشاعر دعوتهم بَرَّةً لذلك.

=

لأنّ قولك: «أصبحتْ نزارًا»، بمنزلة: هم على دَعوةٍ بارّةٍ.

وقد زعم بعضُهم أن: ﴿كِتابَ اللَّهِ﴾ نصب على قوله: «عليكم كتابَ الله». وقال قومٌ: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[1] منصوبةٌ على الأمر. وقال بعضُهم: لا بل توكيدًا. والصِّبغةُ: الدينُ.

وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمعَ على أن يضمِرَ شيئاً هو المظهَرُ، كأنّك قلت: ذاك وعدُ اللَّهِ، وصبغةُ اللَّهِ، أو هو دَعْوةُ الحقّ. على هذا ونحوِهِ رفعُه.

ومن ذلك قوله جلّ وعزّ: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إلاّ سَاعَةً مِن نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾[2]، كأنه قال: ذاك بَلاغٌ.

واعلمْ أنّ هذا البابَ أتاه النصبُ كمنصوبٍ بما قبله من المصادر في أنّه ليس بصفة ولا من اسمٍ قبله، وإنّما ذكرتَه لتؤَكّدَ به، ولم تَحمله على مضمَرٍ يكون ما بعده رفعًا وهو مفعولٌ به.

ومثلُ نصبِ هذا الباب قول الشاعر، وهو الراعي [من الطويل]:

٢٩٧ ـ دَأَبتُ إلى أن يَنْبُتَ الظِّلُّ بعدما	تَقاصَرَ حتّى كاد في الآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ المطَايَا ثمّ قلتُ لصُحبتي	ولم يَنْزِلوا أَبْرَدتُمُ فَتَرَوَّحُوا

= **الإعراب**: «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «نزاراً»: اسم (إن) منصوب بالفتحة. «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، واسم (أصبح) ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). «نزاراً»: خبر (أصبح) منصوب بالفتحة. «دعوة»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: دعوا دعوة أبرار. «أبرار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «دعوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع. «أبراراً»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «إن نزاراً أصبحت نزارا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أصبحت نزارا»: خبر (إن) محلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب (دعوة) على المصدر المؤكد به ما قبله، لأنه لَمّا قال: إن نزاراً أصبحت نزاراً عُلِم أنهم على دعوة بَرّة لاصطلاحهم وتآلفهم.

(١) البقرة: ١٣٨.

(٢) الأحقاف: ٣٥. وفي الأصل: «كأنْ لم يلبثوا»، وهذا تحريف.

٢٩٧ ـ **التخريج**: البيتان للراعي النميري في ديوانه ص ٤٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٧.

اللغة: دأبت: جهدت في السير. ينبت الظلّ: يطول؛ ويمصح: يقصر، أو يختفي. الآل: السراب. الوجيف: نوع من سير الإبل والخيل. المطايا: الحيوانات التي تُمتطى. أبرد: دخل في آخر النهار. تروّح: سار في وقت العشي.

المعنى: سعيت طويلاً حتى تطاولت ظلال الأشياء، بعدما تقاصر الظلّ حتى كاد ينعدم في السراب،

لأنّه قد عُرف أنّ قوله: «دأَبتُ»: سرت، لمّا ذُكر في صدر قصيدتِه، فصار «دأبتُ» بمنزلة «أوجفتُ» عنده، فجَعَلَ «وَجيفَ المطَايا» توكيدًا لِـ «أوجفتُ» الذي هو في ضميرِه.

واعلم أنَّ نصب هذا الباب المؤكَّدِ به العامُّ منه وما وُكّد به نفسُه، ينصب على إضمار فعل غيرِ كلامِك الأوّلِ، لأنه ليس في معنى «كيْفَ» ولا «لِمَ»[1]، كأنّه قال: «أَحُقُّ حَقًّا»،

= وبعدما سارت بنا الإبل، قلت لأصحابي الذين لم ينزلوا عن مطاياهم: لقد دخلتم في آخر النهار، فسيروا في وقت الرواح.

الإعراب: «دأبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «إلى»: حرف جر. «أن»: حرف نصب ومصدريّة. «ينبت»: فعل مضارع منصوب بالفتحة. «الظلُّ»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر (إلى)، والجار والمجرور متعلقان بـ «دأبت». «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «ينبت». «ما»: حرف مصدري. «تقاصر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «حتى»: حرف ابتداء. «كاد»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها: ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (الظلّ). «في الآل»: جار ومجرور متعلّقان بـ (يمصح). «يمصح»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «وجيف»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (وجفت). «المطايا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «ثم»: حرف عطف. «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «لصحبتي»: جار ومجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان بـ (قلت). «ولم»: الواو: واو الحال، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «ينزلوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «أبردتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «تم»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «فتروحوا»: الفاء: عاطفة، «تروحوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق.

وجملة «دأبت»: ابتدائية لا محلّ لها. «كاد يمصح» استئنافية لا محل لها. وجملة «يمصح»: في محلّ نصب خبر (كاد). وجملة «وجفت وجيف المطايا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «قلت»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «لم ينزلوا»: في محلّ نصب حال. وجملة «أبردتم»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «فتروحوا»: معطوفة على السابقة فهي مثلها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «وجيف المطايا» حيث نصبها على المصدر المؤكّد لقوله (دأبتُ)، والتقدير (دأبت وأوجفت المطايا وجيفاً)، فنصب (وجيف) على المصدر بفعل مقدّر، ثم أضاف المصدر إلى الفاعل، فصار مضافاً إليه وذهب الأعلم إلى أن «وجيف» مصدر مؤكد لمعنى قوله: «دأبت» في البيت السابق.

(١) قال السيرافي: أي: ليس بحال ولا لِمَ: يعني ليس بمفعول له، لأنّ الحال جواب «كيف»، والمفعول جواب «لِمَ». كأنه قال: «أحقّ حقًّا»، و «أتجدّ جِدَّك» و «لا أقولُ قولك»، و «كتب الله كتابًا». ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب «سقيًا لك وحمدًا».

فَجَعَله بدلاً كـ «ظَنًّا» من «أظُنُّ»، و «لا أَقولُ قولَك»، و «أقولُ غيرَ ما تقول»، و «أَتَجِدُّ جِدَّك»، و «كَتب اللَّهُ تبارك وتعالى كتابَه»، و «ادْعُوا دعاءً حقًّا»، و «صبَغ اللَّهُ صِبْغَة»[1]، ولكنه لا يَظهر الفعلُ لأنَّه صار بدلاً منه بمنزلة «سَقْيًا».

وكذلك توجِّهُ سائرَ الحروفِ من هذا البابِ، كما فعلتَ ذلك في بابِ «سقْيًا له» و «حَمْدًا لله».

---

(١) في الطبعة التي أعتمدها: «وصنع الله صنعة»، وهذا تحريف.

هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنّه حالٌ صار فيه المذكورُ[1]

وذلك قولك: «أَمّا سِمَنًا فسَمينٌ»، و «أمّا عِلْمًا فعالِمٌ». وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه بمنزلة قولك: «أنت الرَّجُلُ عِلْمًا ودِينًا»، و «أنت الرجلُ فَهمًا وأَدَبًا»، أي: أنت الرجلُ في هذه الحال. وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده، ولم يَحسن في هذا الوجه الألفُ واللام كما لم يَحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعلٍ حالاً. وكذلك هذا، فانتَصب المصدرُ لأنَّه حالٌ مَصِيرٌ فيه.

ومن ذلك قولك: «أمّا عِلْمًا فلا عِلْمَ له»، و «أَمّا عِلْمًا فلا عِلْمٍ عنده»، و «أمّا عِلْمًا فلا عِلْمَ» وتضمِرُ له، لأنّك إنّما تَعني رجلاً.

وقد يُرْفَعُ هذا في لغة بني تميم، والنصبُ في لغتهم أحسنُ؛ لأنهم يَتوهَّمونَ الحالَ. فإِن أُدخلت الألفُ واللام رَفعوا، لأنه يَمتنع من أن يكون حالاً.

وتقولُ: «أَمّا العلْمُ فعالمٌ بالعلم»، و «أمّا العلمَ فعالمٌ بالعلم». فالنصبُ على أنَّك لم تَجعل العلم الثانيَ العلمَ الأوَّلَ الذي لفظتَ به قبله، كأنك قلت: «أمَّا العلمَ فعالمٌ بالأشياء». وأما الرفعُ فعلى أنه جعل العلمَ الآخِرَ هو العلمَ الأوَّلَ، فصار كقولك: «أَمّا العلمُ فأَنا عالمٌ به»، و «أما العلمُ فما أَعلمني به». فهذا رفعٌ لأنَّ المضمر هو العِلمُ، فصار كقولك: «أما العلمُ فحسنٌ».

---

(١) قال السيرافي: «هذا الباب فيه صعوبة، ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين. وكذلك قال الزجاج: هذا باب لم يفهمه إلاّ الخليل وسيبويه».

فإنْ جعلتَ الهاءَ غيرَ العلم الأوّل نصبتَ، كأنّكَ قلت: «أمّا علماً فما أَعلمني بعبد الله».

وإذا قلت: «أَما الضَّرْبَ فضاربٌ»، فهذا يَنتصب على وجهينِ: على أن يكون «الضربُ» مفعولاً كقولك: «أمّا عبدَ الله فأنَا ضاربٌ»، ويكون نصبًا على قولك: «أمّا عِلْمًا فعالمٌ»، كأنك قلت: «أمّا ضَرْبًا فضاربٌ»، فيصير كقولك: «أمّا ضربًا فذو ضربٍ».

وقد يَنصب أهلُ الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنّهم قد يَتوهّمونَ في هذا الباب غيرَ الحال، وبنو تميم كأنهم لا يَتوهّمون غيرَه؛ فمن ثَمّ لم يَنصبوا في الألف واللام، وتركوا القُبْحَ[1]. فكأَنَّ الذي تَوهّم أهلُ الحجاز البابُ الذي يَنتصب لأنه موقوعٌ له، نحوَ قولك: «فعلتُه مَخافةَ ذلك». وذلك قولهم: «أَمَّا النُّبْلَ فنبيلٌ، وأمَّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ»، كأنّه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأيَ، أي للعَقل والرأي، وكأنّه أَجاب مَنْ قال: «لِمَه»؟

وعلى هذا الباب فأَجْرِ جميعَ ما أَجريتَه نكرةً حالاً إذا أَدخلتَ فيه الألف واللام. قال الشاعرُ [من الطويل]:

٢٩٨ ـ أَلا ليت شِعْري هل إلى أُمِّ مَعْمَرٍ ... سَبيلٌ فأمّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرَا

وأَمّا بنو تميم فيرفعون لِما ذكرتُ لك، فيقولون: «أَمّا العلمُ فعالمٌ»، كأنه قال: «فأَنَا» أو «فهو عالمٌ به». وكان إضمارُ هذا أحسنَ عندهم من أن يُدخِلوا فيه ما لا يجوز، كما قال

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: محصل ما ذهب إليه سيبويه في هذا الباب أنّ الحجازيين ينصبونه على المفعول لأجله، لأنهم ينصبون المعرف كما ينصبون المنكر، والمفعول يكون نكرة ومعرفة. وأما بنو تميم فلم ينصبوا المعرف في هذا الباب، بل رفعوه على الابتداء، فدلّ على أنّ نصبه عندهم على الحال. لأنه هو الذي يلزم التنكير.

٢٩٨ ـ **التخريج**: البيت لابن ميّادة في ديوانه ص ١٣٤؛ والأغاني ٢/٢٣٧، ٢٥١؛ والحماسة البصريّة ٢/١١١؛ وخزانة الأدب ١/٤٥٢؛ والدرر ٢/١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦٩، ٢٧١؛ وشرح التصريح ١/١٦٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٦؛ والمقاصد النحويّة ١/٥٢٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٢٨؛ ومغني اللبيب ٢/٥٠١؛ وهمع الهوامع ١/٩٨.

اللغة: ليت شعري: أي ليتني أعلم، أو ليت علمي حاصل. أم معمر: كنية امرأة. سبيل: طريق.

المعنى: يتساءل الشاعر عمّا إذا كان بالإمكان وصوله إلى معرفة السبيل للوصول إلى أم معمر، لأنّ شوقه إليها قد أضناه، ولم يعد صابراً على بعدها.

=

سبحانه: ﴿يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ﴾[1]، أَضمر «فِيهِ». وقال الشاعر، عبد الرحمن بن حسّان [من الوافر]:

٢٩٩ - أَلا يـــا لَيْـــلَ وَيْحَـــكِ نَبِّئِينـــا   فــأَمّــا الجُــودُ منــكِ فليــس جــودُ

أي: فليس لنا منك جودٌ.

= **الإعراب**: «ألا»: حرف استفتاح. «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. «شعري»: اسم «ليت»، وهو مضاف، والياء: في محلّ جر بالإضافة. وخبر «ليت» محذوف وجوباً تقديره: «كائن». «هل»: حرف استفهام. «إلى أمّ»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، وهو مضاف. «معمر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سبيل»: مبتدأ مؤخّر. «فأما»: الفاء حرف استئناف، «أما» حرف تفصيل وشرط. «الصبر»: مفعول لأجله منصوب. «عنها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«الصبر». «فلا»: الفاء رابطة جواب الشرط، «لا»: نافية للجنس. «صبرا»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح، والألف: للإطلاق.

وجملة «ألا ليت شعري...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هل إلى أم جحدر سبيل»: سدت مسد مفعولي «شعر». وجملة «أمّا الصبر...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فلا صبر»: في محل خبر المتبدأ «الصبر».

والشاهد فيه: أنه نصب «الصبر» على أنه مفعول لأجله، والتقدير: مهما ذكرت شيئاً من أجل الصبر فلا صبر لي. ويروى برفع «الصبر» ولا شاهد في هذه الراية.

(١) البقرة: ٤٨، ١٢٣.

٢٩٩ - **التخريج**: البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٢١؛ وبلا نسبة في الدرر ٢/ ٦٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٦.

المعنى: نبئينا يا ليلى بما أنتِ عليه من مودة أو غيرها، فأما جُودك فلا طمع فيه لما عهدت من بخلك.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبيه. «يا»: حرف نداء. «ليلَ»: منادى مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على الألف المحذوفة للترخيم في محل نصب. «ويحك»: مفعول مطلق، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر «نبّئينا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه ملحق بالأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «فأما»: الفاء: استئنافية، «أما»: حرف شرط وتوكيد وتفصيل. «الجود»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «منكِ»: جار ومجرور متعلقان بحال من (الجود). «فليس»: الفاء: واقعة في جواب (أما)، و«ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «جُودٌ»: اسم (ليس) مرفوع، أو مبتدأ إذا جعلنا اسم (ليس) ضمير الشأن، أو جعلناها حرفاً نافياً مهملاً، وخبر المبتدأ على ذلك محذوف، والتقدير: (فليس لنا جودٌ منك).

وجملة «يا ليلَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ويحكِ مع عامله المحذوف»: اعتراضية لا محل لها، اعترضت بين النداء وجوابه. وجملة «نبئينا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «الجودُ ليس جود»: استئنافية لا =

ومما ينتصب من الصفاتِ حالاً كما انتَصب المصدرُ الذي يوضع موضعه ولا يكون إلاّ حالاً، قولُه: «أمّا صَديقًا مُصافِيًا فليس بصديقٍ مُصافٍ»، و «أَمّا ظاهرًا فليس بظاهرٍ»، و «أَمّا عالماً فعالمٌ». فهذا نصبٌ لأنّه جعله كائنًا في حال علمٍ وخارجاً من حال ظهورٍ ومصادقةٍ.

والرفعُ لا يجوز هنا، لأنّك قد أَضمرت صاحبَ الصفةِ، وحيث قلتَ: «أمّا العلمُ فعالمٌ»، فلم تضمِرْ مذكورًا قبل كلامك وهو العلمُ، وإنما ذكرت صاحب العلم، فمن ثمّ حَسُنَ في هذا الرفعُ ولم يَجز الرفع في الصِّفة. ولا يكون في الصفة الألفُ واللام؛ لأنّه ليس بمصدَر فيكونَ جوابًا لقوله: «لِمَهْ»؟ وإنّما المصدرُ تابعٌ له ووُضع في موضعه حالاً.

واعلم أنَّ ما ينتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عَمِلَ فيه، كما عَمِل في الحَذَرِ ما قبله، إذا قلت: «أَكرمتُه حَذَرَ أَن أُعابَ»، وكما عَمل في قوله: «أَتاه مَشْيًا وماشِيًا».

= محل لها. وجملة «ليس جودٌ»: خبر المبتدأ (الجود) محلها الرفع. وجملة «لنا جودٌ منك»: خبر للمبتدأ (الجود) على إهمال ليس وحرفيتها محلها الرفع، وخبر (ليس) على إعمالها في ضمير الشأن محلها النصب.

والشاهد فيه: رفع الجود بالابتداء وخبره فيما بَعْدُ على إرادة الضمير الراجع عليه وحذفه، والتقدير: أما الجودُ منك فليس لنا منك به جود.

هذا باب ما يختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات

وزعم يونسُ أَنه قول أبي عَمرو. وذلك قولك: «أَمّا العَبيدُ فذو عَبيدٍ»، و «أمَّا العبدُ فذو عبدٍ»، و «أمَّا عبدانِ فذو عبدينِ».

وإنَّما اختير الرفعُ لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءٌ، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادر[1]. ألا تَرى أنّك تقولُ: «هو الرجلُ عِلْمًا وفِقْهًا»، ولا تقول: «هو الرجلُ خَيْلاً وإبلاً». فلمّا قبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له، كأنّهم قالوا: «أمّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عَبيدٍ»، أي: لك من العبيد نَصيبٌ، كأنّك أردتَ أن تقول: «أَمّا مِن العبيد أو أمّا في العبيد فأنت ذو عَبيدٍ». إلاّ أنك أَخّرتَ «مِن» و «في» وقدّمت المبتدأ بعدهما.

وأَمَّا قولُه: «أَمّا العبدُ فأنت ذو عبدٍ»، فكأنه قال: «أمّا في العبدِ فأنت ذو عبدٍ»، ولكنه أَخَّرَ «فِي» وأَضمرِ فيه اسمَه، كما فَعل ذلك في «العبيدِ»، فلمَّا قبح عندهم أن يكون بمنزلة المصدر، لم يكن ممّا يجوز فيه عندهم ذلك، حملوه على هذا، فِراراً من أن يُدْخِلوا في المصدر ما ليس منه، كما فعلتْ تميمٌ ذلك في العِلْم حين رفعوه. وكأنك قلت: «أمّا العبيدُ فهم لك»، و «أمّا العبدُ فهو لك»، لأنّك ذلك المعنى تُريدُ.

وسَمِعْنا من العرب من يقول: «أَمّا ابنُ مُزَنيّةٍ فأنا ابنُ مُزنيّةٍ»؛ كأَنه قال: «أما ابنُ مُزنيّةٍ فأنا ذاك»، جعل الآخِرَ هو الأوّلَ، كما كان قائلاً ذلك في الألف واللام: «أمّا ابنُ المُزنيّةِ فأنا

(١) قال السيرافي: قوله: «أما العبيدُ فذو عبيد» هو الوجه، لأن «العبد» ليس بمصدر فيقدّر له فعل من لفظه ينصبه على ما تقدَّم في المصادر، فوجب رفعه بالابتداء، وما بعده يكون خبرًا له، والعائد إليه محذوف تقديره: أما العبيد فأنت منهم أو فيهم، أو نحو هذا، ذو عبيد.

ابن المُزنيَّةِ». وإن شئت نصبتَه على الحال كما قلت: «أمَّا صَديقًا فأنت صديقٌ وأَمَّا صاحبًا فأنت صاحبٌ».

وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: «أَما العَبيدَ فذو عبيدٍ»، و «أَمَّا العبدَ فذو عبدٍ»، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليل خبيث[1]. وذلك أَنَّهم شبّهوه بالمصدر كما شبَّهوا «الجمَّاءَ الغفيرَ» بالمصدر، وشبَّهوا «خمستَهم» بالمصدر. كأنَّ هؤلاء أَجازوا: «هو الرجلُ العبيدَ والدَّراهم»، أي: للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلَّم به، وإنَّما وجهُه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليلَ خالَفَهُما. وقد حملوه على المصدر، فقال النحويّون: «أمّا العِلْمَ والعَبيدَ فذو علم وذو عبيد». وهذا قبيح، لأنّك لو أفردتَه كان الرفعُ الصوابَ، فَخَبُثَ إذْ أُجرِيَ غيرُ المصدر كالمصدر، وشبّهوه بما هو في الرَّدَاءةِ مثلُه، وهو قولُهم: «وَيْلٌ لهم وتَبٌّ».

وأمّا قوله: «أَمَّا البَصْرةُ فلا بَصْرةَ لك»، و «أَمَّا الحارثُ فلا حارثَ لك»، و «أمّا أبوك فلا أبا لك»، فهذا لا يكونَ فيه أبدًا إلاّ الرفعُ؛ لأنّه اسمٌ مَعروفٌ ومعلومٌ؛ قد عرف المخاطَبُ منه مثلَ ما قد عرفتَ، كأَنّك قلت: أَمَّا الحارثُ فلا حارثَ لك بعده أو فلا حارثَ لك سواه، وكأنّه قال: أَمَّا البَصْرةُ فليستْ لك، وأَمَّا الحارثُ فليس لك؛ لأنه ذلك المعنى يريد.

ولو قال: «أَمَّا العبيدُ فأنت ذو عبيد»، يريد عبيدًا بأَعيانهم قد عرفَهم المخاطَبُ كمعرفتك، كأنّك قلت: أَمَّا العبيدُ الذين تَعرف، لم يكنْ إلاّ رفعًا. وقولُه: «ذو عبيدٍ» كأنّه قال: أنت فيهم أو منهم ذو عبيدٍ. ولو قال: «أَمَّا أبوك فلك أبٌ»، لكان على قوله: «فلك به أبٌ أو فيه أبٌ»، وإنما يريد بقوله: «فيه أبٌ» مَجرى الأب على سعة الكلام، وليس إلى النصب ههنا سبيل.

وإنّما جاز النصبُ في «العبيدِ» حين لم يَجعلهم شيئًا معروفًا بعينه لأنه يشبّهه بالمصدر، والمصدر قد تَدخله الألفُ واللام ويَنتصب على ما ذكرتُ لك. فإذا أردتَ شيئًا بعينه وكان هو الذي تَلزمه الإشارة، جرى مجرى «زيدٍ»، و «عمروٍ»، وأبيك.

وأَمَّا قول الناس للرَّجلِ: «أَمّا أن يكون عالمًا فهو عالمٌ»، و «أَمَّا أن يَعلم شيئاً فهو

(١) قال السيرافي: كان المبرد لا يُجيز النصب، ولا يرى له وجهًا، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه إلاّ أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المهمّة. وكان الزجاج يتأوّل في نصب «العبيد» تقدير الملك، والملك مصدر، كأنه قال: أما ملك العبيد، كما تقول: «أما ضرب زيد فأنا ضاربه».

عالمٌ»، فقد يجوز أن تقول: «أَمَّا أَنْ لاَ يكونَ يَعلمُ فهو يَعلم»، وأنت تريد أَنْ يكونَ[1]، كما جاءَتْ: ﴿لِئلاّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾[2] في معنى «لأنْ يَعَلم أهلُ الكتاب». فهذا يُشْبِهُ أن يكونَ بمنزلة المصدر، لأنَّ «أنْ» مع الفعل الذي يكون صلةً بمنزلة المصدر، كأَنَّك قلت: «أمَّا عِلْمًا وأمَّا كينونةَ علم فأنت عالمٌ». ألا ترى أنَّك تقول: «أنت الرجلُ أنْ تُنازِلَ أو أنْ تُخاصِمَ»، كأنَّك قلت: نِزالاً وخُصومةً، وأنت تريد المصدر الذي في قوله فَعَلَ ذاك مَخافةَ ذاك. ألا ترى أنك تقول: «سكتُّ عنه أَنْ أَجْتَرَّ مَوَدَّتَه»، كما تقول: اجترار مودَّته. ولا تقع «أنْ» وصِلتُها حالاً يكونُ الأوَّلُ في حالِ وقوعِهِ، لأنَّها إنما تُذْكَرُ لما لم يَقع بعدُ. فمن ثم أُجريَت مُجرى المصدر الأوَّل الذي هو جوابُ «لِمَهْ»؟

(١) أي: إنّ «لا» زائدة.

(٢) الحديد: ٢٩.

هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ لأنَّه حالٌ يَقع فيه الأمرُ فَينتصبُ لأنه مفعولٌ فيه

وذلك قولك: «كلّمتُه فاهُ إلى فيّ»[1]، و «بايَعْتُه يَدًا بيَدٍ»، كأنّه قال: كلّمتُه مشافَهةً، وبايَعْتُه نَقْدًا، أي كلّمته في هذه الحال.

وبعضُ العرب يقول: «كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ»، كأنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلى فِيَّ، أي: كلّمتُه وهذه حالُه. فالرفعُ على قوله: كلّمتُه وهذه حالُه، والنصبُ على قوله: كلّمتُه في هذه الحال، فانتَصب لأنه حال وقع فيه الفعل. وأَمَّا «[بايعته] يدًا بيدٍ»، فليس فيه إلاَّ النصبُ، لأنَّه لا يَحسن أن تقول: «بايعتُه ويدٌ بيدٍ»، ولم يرد أن يُخبر أنَّه بايَعه ويدُه في يده، ولكنَّه أراد أن يقولَ: بايعْتُه بالتعجيل، ولا يبالي أقَريبًا كان أم بعيدًا.

وإذا قال: «كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ»، فإنَّما يريد أن يُخبِر عن قُربه منه، وأنَّه شافَهه ولم يكن بينهما أحدٌ.

ومثله من المصادر في أن تَلزمه الإضافةُ وما بعدها مما يجوز فيه الابتداءُ ويكونُ حالاً، قولُه: «رَجَعَ فلانٌ عَوْدَه على بَدْئه»، و «انثنى فلانٌ عَوْدَه على بَدْئه»، كأنه قال: انثنى عَوْدًا على بَدْءٍ. ولا يُستعمل في الكلام «رجَعَ عَوْدًا على بَدْءٍ»، ولكنَّه مُثّل به.

---

(١) قال السيرافي: اختلف الناس فيما نصب «فاه»، فأصحابنا يقولون: إن الناصب «كلمته»، وجعلوه نائبًا عن «مشافهة»، أي: مشافهًا، وجعلوه من المحمول على غيره لأنه معرفة واسم غير صفة، فصار بمنزلة قولك: «الجماء الغفير». والكوفيون ينصبونه بإضمار «جاعلاً»، ولو كان، على ما قالوا، لم يكن فيه شذوذ، ولجاز أن يقال: «كلّمته وجهه إلى وجهي»، أي: بالنصب، ولم يقل هذا أحد، فدلّ على أنه شاذّ، فلذلك لم يقس عليه. وأكثر أصحابنا أجاز تقديم «فاه» منصوبًا لما كان العامل فيه «كلمته»، وزعم بعضهم أن سيبويه يمنع أن يقال: «فاه إلى فيَّ كلمته».

ومَنْ رَفَعَ «فوه إلى فِيّ»، أجاز الرفع في قوله: «رَجَعَ فلانٌ عَوْدُه على بَدْئه».

ومما يَنتصب لأنَّه حالٌ وقع فيه الفعلُ قولك: «بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا»، و «قامرتُه درهمًا في درهمٍ»، و «بعتُه داري ذِراعًا بدرهم»، و «بعتُ البُرَّ قَفيزَيْنِ بدرهم»، و «أخذتُ زكاةَ مالِه درهمًا لكلِّ أربعين درهمًا»، و «بينّت له حِسابَه بابًا بابًا»، و «تَصدَّقتُ بمالي درهمًا درهمًا»[1].

واعلم أنَّ هذه الأشياءَ لا يَنفرد منها شيءٌ دون ما بعده، وذلك أَنَّه لا يجوز أن تقول: «كلّمتُه فاه» حتّى تقول: «إلى فيّ»، لأنَّك إنَّما تريد مشافَهةً، والمُشافهةُ لا تكون إلاّ من اثنين، فإِنَّما يَصحّ المعنى إذا قلت: «إلى فِيّ»، ولا يجوز أن تقول: «بايعتُه يدًا»، لأنَّك إنّما تريد أن تقول: أَخَذَ مِنّي وأعطاني، فإِنّما يَصحّ المعنى [إذا قلت]: «بيدٍ» لأنهما عَمَلانِ. ولا يجوز أن تقول: «انثنى عَوْدَه»، لأنَّك إنّما تريد أَنّه لم يَقطع ذهابَه حتَّى وصلَه برجوع، وإنّما أردتَ أنه رجع في حافِرته، أي: نَقَضَ مجيئَهُ برجوعٍ، وقد يكون أن يَنقطع مجيئُه ثم يَرجع فيقول: «رجعتُ عَوْدِي على بَدئي»، أي: رجعتُ كما جئتُ. فالمجيءُ موصولٌ به الرجوعُ، وهو بَدْءٌ والرجوعُ عَوْدٌ.

ولا يجوز أن تقول: «بعتُ داري ذراعًا»، وأنت تريد: بدرهم، فيُرَى المخاطَبُ أنَّ الدار كلَّها ذراعٌ. ولا يجوز أن تقول: «بعتُ شائي شاةً شاةً»، وأنت تريد: بدرهم، فيُرَى المخاطَبُ أنَّك بعتها الأوّلَ فالأولَ على الولاءِ. ولا يجوز أن تقول: «بيّنتُ له حِسابَه بابًا»، فيُرَى المخاطَب أنك إنما جعلت له حسابًا بابًا واحدًا غيرَ مفسَّرٍ. ولا يجوز: «تَصدّقتُ بمالي درهمًا»، فيُرَى المخاطَبُ أنك تَصدّقت بدرهم واحد، وكذلك هذا وما أشبهه.

وأمّا قول الناس: «كان البُرُّ قَفيزَيْنِ»، و «كان السَّمْنُ مَنوَيْنِ»، فإنما استغنوا ها هنا عن ذكر «الدِّرهم» لِما في صدورهم من عِلمه، ولأنَّ «الدرهم» هو الذي يسعَّر عليه، فكأنّهم إنّما يَسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: «البُرُّ بستّين»، وتركوا ذكر الكُرِّ[2]،

---

(١) قال السيرافي: هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع «مُسَعَّرًا»، فإذا قلت: «بعت الشاءَ شاةً بدرهم»، فالمعنى: بعت الشاء مسعَّراً على شاة بدرهم، »وجعلت الواو في معنى الباء، فبطل خفض «الدرهم» وعطف على «شاة»، فاقترن «الدرهم» و «الشاة» فعطفت أحدهما على الآخر، وإن كانت «الشاة» مثمَّنًا و «الدرهم» ثمنًا.

(٢) الكرّ: مكيال لأهل العراق يساوي ستين قفيزًا.

استغناءً بما في صدورهم من عِلمه، وبعلم المخاطَب، لأنَّ المخاطب قد علم ما يَعني، فكأنّه إنّما يَسأل هنا عن ثمن الكُرّ كما سأَلَ الأوّلُ عن ثمن الدرهم. وكذلك هذا وما أشبهه فأَجْرِه كما أجرتْه العربُ.

وزعم الخليل أنه يجوز: «بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ»، إنّما يريد: شاةً بدرهمٍ، ويَجعل بدرهمٍ هو خبر الشاة، وصارت الواوُ بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: «كلُّ رَجُلٍ وضيعتُه»، في معنى «مَعَ».

وإذا قلت: «شاةً بدرهم»، فإنّ «بدرهمٍ» ليس بمبنيّ على اسمٍ قبله، ولكنّه إنّما جاءَ ليبيَّن به السعرُ، كما جاءتْ «لَكَ» في «سَقْيًا»، لتبيِّنَ من تَعني. فالباءُ هاهنا بمنزلة «إلَى» في قولك: «فاهُ إلى فِيّ»، ولم تُبْنَ على ما قبلها.

وكذلك ما انتَصب في هذا الباب وكان ما بعده ممّا يجوز أن يُبْنَى على ما قبله جاز فيه الرفع، ولا يجوز أن يبنى على ما قبله في هذا الباب.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنه يجوز أن تقول: «بعتُ الدّارَ ذراعٌ بدرهم»، كما جاز لك في «الشاء». وزعم أنه يقول: «بعتُ داري الذراعانِ بدرهم»، و «بعتُ البُرَّ القَفيزانِ بدرهم». ولم يشبِّهْ هذا بقوله: «فاه إلى فِيَّ»، لأنَّ هذا في بابه بمنزلة المصادر التي تكون حالاً يقع فيها الأمرُ، نحو قولك: «لقيتُه كِفاحًا»، ونحو قوله: «أَرْسَلَها العِراكَ»، و «فعلتُ ذاك طاقتي».

وليس كلُّ مصدرٍ في هذا الباب تَدخله الألف واللام، ويكونُ معرفةً بالإضافة، وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يكون فيها هذا. فالأسماءُ أَبْعَدُ.

فلذلك كان «الذراعُ» رفعًا لأنّه لا يجوز أن تجعله معرفة، وتجعله حالاً يكون فيه الأمر، كما أَنه لا يجوز لَك أن تَدخل الألفُ واللام في قولك: «لقيته قائمًا وقاعدًا»، أن تقولَ: «لقيتُه القائمَ والقاعدَ»، ولا تقولُ: «ضربتُه القائمَ»، فلمّا قبح ذلك في «الذِّراع» جُعل بمنزلة قولك: «لقيتُه يدُه فوق رأسه».

ومثلُ ذلك: «بعتُه رِبحُ الدرهمِ درهمٌ»، لا يكون فيه النَّصبُ على حال.

وزعم الخليل، رحمه الله، أن قولهم: «رَبِحْتُ الدرهمَ درهمًا»، محالٌ، حتَّى تقول: في الدرهمِ وللدّرهمِ. وكذلك وجدنا العربَ تقول.

فإنْ قال قائل: فاحْذِفْ حرفَ الجرِّ وانْوِه. قيل له: لا يجوز حذف الباء، كما لا يجوز: «مررتُ أخاك»، وأنت تريد: بأخيك. فإنْ قال: لا يجوز حذفُ الباءِ من هذا، قيل له: فهذا لا يقال أيضًا.

وقال الخليل، رحمه الله: «كَلّمَنِي يدُه في يدي» الرفعُ لا يكون غيرُه؛ لأنَّ هذا لا يكون من صفة الكلام[1].

وقال الخليل، رحمه الله: إن شئت جعلتَ: «رجعتَ عوْدَك على بَدْئك» مفعولاً بمنزلة قولك: «رجعتَ المالَ عليَّ»، أي: رددتَ المالَ عليّ، كأنّه قال: «ثَنَيْتُ عَوْدِي على بَدْئي».

(١) وقد جاز النصب في «كلمته فاهُ إلى فيَّ»، لأنّ «فاه إلى فيّ» من صفة الكلام.

هذا باب ما يَنتصب فيه الاسمُ لأنه حال يقع فيه السِّعْرُ

وإن كنتَ لم تَلفظ بفعلٍ، ولكنّه حال يقع فيه السِّعْرُ، فَيَنتصبُ كما انتَصب لو كان حالاً وقع فيه الفعلُ، لأنّه في أنّه حالٌ وقع فيه أمرٌ في الموضعين سَواءٌ.

وذلك قولُك: «لك الشّاءُ شاةً بدرهم»[1]. وإن شئت ألَغيت «لَكَ»، فقلتَ: «لك الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهمٍ»، كما قلتَ: «فيها زيدٌ قائمٌ» رفعتَ[2].

وإذا قلت: «الشاءُ لك»، فإن شئتَ رفعتَ، وإن شئتَ نصبتَ، وصار «لك الشاءُ» إذا نصبتَ بمنزلة «وجَبَ الشاءُ»، كما كان «فيها زيدٌ قائمًا» بمنزلة: «استقَرّ زيدٌ قائمًا».

---

(١) قال السيرافي: «إذا قلت: «لكَ الشاء شاة بدرهم»، فـ«الشاء» مبتدأ، و«لك» خبر مقدَّم، و«شاة بدرهم» حال، كأنك قلت: وجب لك الشاء مسعَّراً هذا السعر، ولو اكتفيت بقولك: «لك الشاء» وسكتّ، جاز لتمام الاسم والخبر».

(٢) قال السيرافي: يعني لم تجعلها خبرًا، فيكون «الشاء» مبتدأ، و«شاة» مبتدأ ثان، و«بدرهم» خبرها والتقدير: شاة منها».

هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ والنصبُ، لقُبْحِه أن يكون صفة

وذلك قولك: «مررتُ ببُرٍّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم قَفيزٌ بدرهم». وسمعنا العربَ الموثوقَ بهم يَنصبونه، سمعناهم يقولون: «العَجَبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قَفيزًا بدرهم قفيزًا بدرهم»، فحملوه على المعرفة وتركوا النَّكرة، لقبح النكرة أن تكون موصوفةً بما ليس صفةً، وإنّما هو اسمٌ كالدرهم والحديد. ألا ترى أنّك تقول: «هذا مالُك درهمًا»، و «هذا خاتَمُك حديدًا»، ولا يَحسن أن تَجعلَه صفةً، فقد يكون الشيءُ حَسنًا إذا كان خبرًا، وقبيحًا إذا كان صفةً. وأَمَّا الّذين رفعوه فقالوا: «مررتُ ببُرّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم»، فجعلوا «القفيزَ» مبتدأ. وقولك: «بدرهم» مبنيًّا عليه[1].

(١) قال السيرافي ما ملخصه: يريد أن يقبح أن يجعل «قفيزًا» نعتًا لـ «البر»، فتقول: «مررت ببر قفيز منه بدرهم، لأنّ القفيز ليس بحلية، وإنما هو مكيال، فتجعله مبتدأ وما بعده خبره، وتكون الجملة في موضع خبر أو حال أو نعت، ويجوز أن تنصب «قفيزاً» على الحال، ولا يكون جملة.

هذا باب ما يَنتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول

وذلك قولك: «أبيعه الساعةَ ناجِزاً بناجِزٍ»، و «سادُوكَ كابرًا عن كابرٍ». فهذا كقولك: «بعتُه رأسًا برأس».

هذا باب ما يَنتصب فيه الصفةُ لأنّه حالٌ وقع فيه الألفُ واللام

شبّهوه بما يشبَّه من الأسماء بالمصادر، نحوَ قولك: «فاهُ إلى فِيَّ»، وليس بالفاعل ولا المفعول. فكما شبّهوا هذا بقولك: «عَوْدَه على بَدْئِه»، وليس بمصدر، كذلك شبّهوا الصفة بالمصدر، وشذّ هذا كما شذّتِ المصادرُ في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفةٌ، وكما شذّت الأسماءُ التي وُضعت موضعَ المصدر.

وما يشبَّهُ بالشيء في كلامهم وليس مثلَه في جميع أحواله كثيرٌ، وقد بُيِّن فيما مضى، وستراه أيضاً إن شاء الله.

وهو قولك: «دخلوا الأوّلَ فالأوّلَ»، جرى على قولك: «واحدًا فواحدًا»، و «دخلوا رجُلاً رَجُلاً».

وإن شئت رفعتَ فقلت: «دَخَلوا الأوّلُ فالأوّلُ»، جعلته بدلاً، وحملته على الفعل، كأنه قال: «دخل الأوّلُ فالأوّلُ».

وإن شئت قلت: «دخلوا رجلٌ فرجلٌ»، تجعله بدلاً كما قال عزّ وجلّ: ﴿بالنَّاصِيَةِ * نَاصِيةٍ كاذِبَةٍ﴾[1].

---

(١) العلق: ١٥ ـ ١٦.

فإن قلتَ: «ادْخُلوا»، فأمرتَ، فالنَّصبُ الوجهُ، ولا يكون بدلاً؛ لأنك لو قلت: «ادْخُلِ الأوّلُ أو رجلٌ رجلٌ»، لم يجز، ولا يكون صفةً، لأنه ليس معنى «الأوّل فالأوّلِ»، أنّك تريد أن تعرِّفه بشيء تحلِّيه[2] به. لو قلت: «قومُك الأوّلُ فالأوّلُ أَتَوْنا» لم يَستقم، وليس معناه معنى «كلِّهم»، فأُجريَ مجرى «خمستَهم» و «وحَدَه».

ولا يجوز في غير «الأول»، هذا، كما لا يجوز أن تقول: «مررتُ به واحِدَه»، ولا «بهما اثْنَيْهما».

وكان عيسى يقول: «ادْخُلوا الأوّلُ فالأوّلُ»؛ لأنّ معناه: ليَدخلْ، فحمله على المعنى، وليس بأَبعدَ من:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لخصُومَةٍ[3]

فإذا قلت: «ادْخُلوا الأوّلُ والآخِرُ والصغيرُ والكبيرُ»، فالرفع؛ لأنَّ معناه معنى «كلِّهم»، كأنّه قال: ليَدْخلوا كلُّهم.

وإذا أردتَ بالكلام أن تُجريه على الاسم كما تُجري النعتَ لم يجز أن تُدْخِلَ الفاءَ؛ لأنّك لو قلت: «مررتُ بزيد أخيك وصاحِبك»، كان حسنًا، ولو قلت: «مررتُ بزيدٍ أخيك فصاحِبك»، والصاحبُ زيدٌ، لم يجزْ. وكذلك لو قلت: «زيدٌ أخوك فصاحبُك ذاهبٌ»، لم يجزْ. ولو قلتَها بالواو حَسُنتْ، كما أنشد كثيرٌ من العرب لأمّية بن أبي عائذٍ [من المتقارب]:

٣٠٠ - وَيَأْوِي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثٍ مَراضِيعَ مِثْلِ السَّعالِي

(١) أي: تصفه.

(٢) انظر الشاهد الرقم ٢٢٦.

٣٠٠ - التخريج: البيت لأميّة بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب ٢/ ٤٢، ٤٣٢، ٥/ ٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٧؛ ولأبي أميّة في المقاصد النحوية ٤/ ٦٣؛ وللهذلي في شرح المفصّل ٢/ ١٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٤١٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠؛ والمقرب ١/ ٢٢٥.

اللغة: يأوي: ينزل، يلجأ. العطّل: ج العاطل، وهي من النساء من لا حلي عليها. الشعث: ج الأشعث مؤنثها الشعثاء، وهي المرأة السيئة الحال، والمتلبّدة الشعر لعدم اعتنائها به. السعالي: ج السعلاة، وهي أنثى الغول.

المعنى: إنه يأوي إلى نسوة مهملات، سيّئات الحال، متلبّدات الشعر، يرضعن أطفالاً لهنّ، ويشبهن السعالي لقبح منظرهنّ.

=

ولو قلتَ «فشُعْثٍ» قَبُحَ.

وقال الخليل: «ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ والأوسطُ والآخِرُ». لا يكون فيه غيرُه وقال: يكونُ على جواز كلُّكم، حملَه على البدل.

= **الإعراب**: «ويأوي»: الواو: بحسب ما قبلها، «يأوي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو. «إلى نسوة»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يأوي». «عطّل»: نعت «نسوة» مجرور. «وشعث»: الواو: حرف عطف، «شعث»: معطوف على «عطل» مجرور. «مراضيع»: نعت «شعث» مجرور. «مثل»: نعت ثانٍ لـ «شعث» مجرور، وهو مضاف. «السعالي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: «عطّل وشعث» حيث عطف «شعث» على «عطّل» بالواو لا الفاء، لأن الفاء تفيد التفرقة.

هذا باب ما يَنتصب من الأسماء والصفات
لأنَّها أحوالٌ تقع فيها الأمورُ

وذلك قولك: «هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطبًا»[١]. فإِنْ شئت جعلتَه حينًا قد مضى، وإن شئتَ جعلتَه حينًا مستقبلاً. وإنَّما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمارِ «إِذَا كانَ» فيما يُستقبل، و «إِذْ كانَ» فيما مضى، لأن هذا لمّا كان ذا معناه أَشْبَهَ عندهم أن يَنتصب على إذَا كانَ. ولو كان على إضمارِ «كانَ» لقلت: «هذا التَّمْرَ أطيبُ منه البُسْرَ»؛ لأنّ «كانَ» قد يَنصب المعرفةَ كما يَنصب النكرةَ، فليس هو على «كانَ» ولكنّه حال[٢].

ومنه: «مررتُ برَجُلٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكونُ»، و «برجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكونُ»، و «هو أَخْبَثَ ما يكون أخبثُ منك أَخْبَثَ ما تكون»، فهذا كلُّه محمولٌ على مثل ما حملت عليه ما قبله.

وإنْ شئت قلتَ: «مررتُ برجلٍ خيرُ ما يكون خيرٌ منك»، كأَنَّه يريد: برجلٍ خيرُ أَحوالِه خيرٌ منك، أي: خيرٌ من أحوالِك. وجاز لهُ أن يقول: خيرٌ منك، وهو يريد: خير من أَحوالك، كما جاز أن تقول: «نهارُك صائمٌ وليلُكَ قائم».

---

(١) قال السيرافي: «هذا الباب لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان، فيجوز أن يكون الزمان الذي فضل فيه ماضيًا، وأن يكون مستقبلاً، ولا بدّ من دليل على المضيّ والاستقبال. فإن كان ماضيًا أضمرت «إِذْ»، وإن كان مستقبلاً أضمرت «إذا»، فإذا قلت: «هذا بسرًا أطيب منه تمرًا»، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر، فالتفضيل لما مضى، والتقدير: هذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا كان تمرًا، فـ «هو» مبتدأ، و «أطيب منه» خبر، و «بسرًا» و «تمرًا» حالان من المشار إليه في زمانين، والعامل في الحال «كان»».

(٢) أي: «كان» تامّة، والمنصوب بعدها حال لا خبر لها.

وتقول: «البُرُّ أَرخصُ ما يكون قَفيزانِ»، أي: البرُّ أَرخصُ أَحوالِه التي يكون عليها قَفيزانِ، كأَنَّك قلت: «البرُّ أرخصُه قَفيزان».

ومن ذلك هذا البيتُ تُنشِده العربُ على أَوْجُهٍ، بعضُهم يقول، وهو قول عمرو بن مَعْدِيكرِبَ [من الكامل]:

٣٠١ - الحَرْبُ أوّل ما تكونُ فُتَيَّة تَسْعَى بِبِزّتِها لكلِّ جَهولِ

[أي: الحرب أوّلُها فتيّة][(١)] ولكنّه «أنّث الأوّلَ»، كما تقول: «ذهبتْ بعضُ أصابعه». وبعضُهم يقول:

الحربُ أوّلَ ما تكون فُتَيَّةٌ

أي: إذا كانت في ذلك الحينِ. وبعضهم يقول:

الحربُ أوّلُ ما تكون فُتَيَّةً

كأَنّه قال: الحربُ أوّلُ أَحوالِها إذا كانتْ فتيَّةً، كما تقول: «عبدُ الله أحسنُ ما يكون

---

٣٠١ - التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٥٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٩٣، ٢/١٧٨؛ ولسان العرب ٨/٦٤ (خدع)؛ ولامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٣٥٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢٥١.

اللغة: فتيّة: تصغير فتاة. بَزّتها: ثوبها، وبكسر الباء: هيئتها. الجهول: الطائش.

المعنى: الحرب في بداياتها تشبه فتاة صغيرة، تستعرض جمالها وأناقتها أمام كلّ فتى طائش، فيسعى إليها.

الإعراب: «**الحرب**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة: «**أوّل**»: خبر مرفوع بالضمّة: «**ما**»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «تكون» في محل جر مضاف إليه. «**تكون**»: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمها ضمير مستتر تقديره «هي». «**فتية**»: خبر (تكون) منصوب بالفتحة. «**تسعى**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «**ببزتها**»: جار ومجرور متعلقان بـ(تسعى)، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. «**لكل**»: جار ومجرور متعلقان بـ(تسعى). «**جهول**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «الحرب أوّل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تكون فتية»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «تسعى»: في محلّ نصب صفة لـ(فتية).

والشاهد فيه قوله: «والحرب أوّل ما تكون...» حيث رفع (أوّل) خبراً، ونصب (فتية) خبراً لـ(تكون)، على تقدير: الحرب أوّل أحوالها أن تكون فتية. وروي بتخريجات مختلفة.

(١) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

قائمًا». ومن رَفَعَ «الفُتيَّة» ونَصَبَ «الأوّلَ» على الحال قال: «البُرُّ أَرْخَصَ ما يكون قَفيزانِ».
ومن نَصَبَ «الفُتيَّة» ورَفَعَ «الأوّل» قال: «البُرُّ أَرْخَصُ ما يكون قَفيزَيْنِ».

وأَمّا «عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا»، فلا يكون فيه إلاّ النصبُ؛ لأنه لا يجوز لك أن تَجعل «أحسنَ أحوالِه قائمًا» على وجهٍ من الوجوه[1].

وتقول: «عبدُ الله أَخْطَبُ ما يكون يومَ الجمعة»، و «البَداوة أطيبُ ما تكون شهرَيْ ربيع»، كأنّك قلت: «أخطبُ ما يكون عبدُ الله في يوم الجمعة»، و «أطيبُ ما تكون البَداوةُ في شهريْ ربيع».

ومن العرب من يقول: «أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعةِ»، و «أطيبُ ما تكون البَداوة شهرَا ربيع»، كأنّه قال: «أخطبُ أيّام الأمير يومُ الجمعة»، و «أطيبُ أزمنةِ البداوة شهرا ربيع». وجاز «أخطبُ أيّامه يومُ الجمعة»، على سعة الكلام. وكأنّه قال: «أطيبُ الأزمنة التي تكون فيها البداوةُ شهرا ربيع»، و «أخطبُ الأيّام التي يكون فيها الأميرُ خَطيبًا يومُ الجمعة».

وتقول: «آتيك يومَ الجمعة أَبْطَؤُهُ»، كأنّه قيل له: أيُّ غاية هذه عندك وأيُّ إتيان ذا عِندَك، أسريعٌ أم بَطِيءٌ؟ فقال: أَبْطَؤُه، على معنى: ذاك أَبْطَؤُه.

وتقول: «آتيكَ يومَ الجمعة أَو يومَ السبت أبطؤُه [أو يومُ السبَّتِ أبطؤه][2]، و «أعطيتُه درهمًا أو درهمين أكثرَ ما أَعطيتُه»، و «أعطيتهُ درهمًا أو درهمان أكثرُ ما أعطيتُه». وإن شاء نَصَب «الدِّرهمْينِ»، وقال: أكثر ما أعطيته. وإن شَاء نصب «أكثرَ» أيضًا على أنّه حالٌ وقعت فيه العطيةُ. وإن شاء قال: «آتيك يومَ الجمعة أَبْطَأه»، أي: أَبطأَ الإتيانِ يومَ الجمعة.

(١) قال السيرافي: كان الأخفش يُجيز رفع «قائم»، وأجازه المبرد، كأنّ التقدير إذا قلت: «أحسن ما يكون»، فقد قلت: «أحسن أحواله»، وأحسن أحواله هو عبد الله، ويكون «قائمًا» خبرًا له. وعلى مذهب سيبويه إذا قلت: «أحسن ما يكون» فمعناه: أحسن أحواله، و «أحواله» ليست إياه، و «قائم» هو عبد الله. ولا يجوز أن يكون خبرًا لـ «أحسن». وهذا اختيار الزجّاج، وهو الصحيح، لأنّا لو قلنا: «زيد أحسن أحواله قائم» لم يجز، لأنّ «قائمًا» ليس من أفعاله.

(٢) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

هذا باب ما يَنتصب من الأماكِنِ والوَقْت

وذاك لأنّها ظُروفٌ تقع فيها الأشياءُ، وتكون فيها، فانتَصب لأنّه موقوعٌ فيها ومَكون فيها، وعَمِلَ فيها ما قبلها، كما أنَّ العِلْم إذا قلتَ: «أنت الرَّجُلُ عِلْمًا» عَمِلَ فيه ما قبله، وكما عَمِلَ في «الدرهمِ» «عشرون» إذا قلت: «عشرون درهمًا». وكذلك يَعمل فيها ما بعدها وما قبلها.

فالمكانُ قولُك: «هو خَلْفَك»، و «هو قُدّامَك وأَمامَك»، و «هو تَحْتَكَ وقُبالَتك»، وما أشبه ذلك[1].

ومن ذلك قولك أيضًا: «هو ناحيةً من الدار»، و «هو ناحيةَ الدارِ»، و «هو ناحيتك وهو نَحْوَك»، و «هو مكانًا صالحًا»، و «دارُه ذاتَ اليمين، وشرقِيَّ كذا». قال الشاعر، وهو جرير [من البسيط]:

هَبَّتْ جَنوبًا فذِكْرَى ما ذَكَرْتُكُمُ ... عند الصَّفاةِ التي شَرْقِيَّ حَوْرانَا[2]

وقالوا: «منازلهم يمينًا ويَسارًا وشِمالاً». قال الشاعر، وهو عمرو بن كُلثوم [من الوافر]:

صَددتِ الكأْسَ عنّا أُمَّ عمرٍو ... وكان الكأْسُ مَجْراها اليَمينا[3]

---

(١) قال السيرافي: «مذهب البصريين أنّا إذا قلنا: «زيد استقرّ خلفك» أنّ في «استقرّ» ضميرًا مرفوعًا بـ «استقرّ» هو فاعله، و «خلفك» منصوب به. وفي كلام سيبويه ما ظاهره ملتبس، لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل، فيجيء على هذا إذا قلت: «هو خلفك» أن يكون الناصب لـ «خلفك» هو «زيد» إذا قلت: «زيد خلفك». ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذي ظهر دلّ على المحذوف، فناب عنه، إذ كان المسموع لا يسمع ولا يظهر، فجعل ما ناب عنه عاملاً لبيانه».

(٢) تقدم بالرقم ١٨٩.

(٣) تقدم بالرقم ١٨٨.

أي: على ذاتِ اليمينِ، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيُه.

وتقول: «هو قَصْدَك»، كما قال الشاعر، وسمعنا بعضَ العرب يُنْشِده كذا [من الطويل]:

٣٠٢ - سَرَى بعد ما غَارَ الثُّرَيَّا وبعدما　　　كأنّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخلُ

أي: قَصْدَه، يقال: «هو حِلَّةَ الغور»، أي: قَصْدَه، سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب.

ويقال: «هما خَطَّانِ جَنابَتَيْ أنفِها»، يعني الخطَّيْن اللّذَيْنِ اكتَنَفا جنْبي أنف الظبية. قال الأعشى [من البسيط]:

٣٠٣ - نَحنُ الفوارِسُ يومَ الحِنْوِ ضاحِيةً　　　جَنْبَيْ فُطَيْمةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ

---

٣٠٢ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢/٣٠٦.

اللغة: غارَ: غاب.

المعنى: وصف طارقاً سرى في الليل بعد أن غابت الثريا، وبعد أن صارت كالمنخل من حيث اجتماعها واستدارة نجومها.

الإعراب: «**سرى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(سرى). «**ما**»: حرف مصدري. «**غارَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والمصدر المؤول من (ما) والفعل (غار) مضاف إليه محله الجر، والتقدير: **بعْدَ** غورِ الثريا. «**الثريا**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**وبعدما**»: «الواو»: حرف عطف، و «**بعدما**»: معطوف على (بعدما) السابق. والمصدر المؤول من (ما) وما بعدها مضاف إليه محله الجر، والتقدير: وبعد صيرورة الثريا شبه المنخل. «**كأنَّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**الثريا**»: اسم (كأن) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف. «**حلّة**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بحال من (الثريا). «**الغور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**منخل**»: خبر (كأن) مرفوع بالضمة.

وجملة «سرى»: ابتدائية. وجملة «غار الثريا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها، وكذلك جملة «كأنَّ الثريا منْخُل».

والشاهد فيه: نصب (حَلَّة) على الظرفية المكانية.

٣٠٣ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ والاشتقاق ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/٣٩٨؛ والدرر ٣/٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/٢٠٦ (خنا)، ١١/٦٣٨ (ميل)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/١٩٩.

اللغة: الحِنو: موضع بعينه. وضاحية: بارزة. وفطيمة: موضع أيضاً. والميل: جمع أميل، وهو =

فهذه كلُّه انتَصب على ما هو فيه وهو غيرُه، وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو: «العشرين»، ونحو قوله: «هو خَيْرٌ منك عَمَلاً»، فصار «هو خَلْفَك»، و «زيدٌ خلفَك» بمنزلة ذلك. والعاملُ في «خَلْفٍ» الذي هو مَوضعٌ له والذي هو في موضع خبرِه، كما أَنّك إذا قلت: «عبدُ الله أخوك»، فالآخِرُ قد رَفَعَه الأوّلُ وعَمِلَ فيه، وبه استَغنى الكلامُ، وهو منفصِلٌ منه.

ومن ذلك قول العرب: «هو موضعَه»، و «هو مكانَه»، و «هذا مكانَ هذا»، و «هذا رجلٌ مكانَك»، إذا أردتَ البَدَلَ. كأَنّك قلت: «هذا في مكان ذا»، و «هذا رجلٌ في مكانِك». ويقال للرجل: «اذهبْ معك بفلان»، فيقول: «معي رجلٌ مكانَ فلان»، أي: معي رجلٌ يكونُ بدلاً منه ويُغْنِي غَناءه، ويكون في مكانه[1]. واعلم أنَّ هذه الأشياء كلّها انتصابُها من وجه واحد.

ومثلُ ذلك: «هو صَدَدَك»، و «هو سَقَبَكَ»، و «هو قُرْبَك».

= الذي لا يثبت على السرج. والعُزُل: أصله العزل بتسكين الزاي، وحركت بالضمة للضرورة، وهو جمع مفرده أعزل، وهو مَنْ لا سلاح معه.

المعنى: لقد كنا في يوم الحنو مقاتلين شجعان أقوياء مدججين بالسلاح غير متوارين عن أنظار أعدائنا.

الإعراب: «**نحن**»: مبتدأ مبني على الضم محله الرفع. «**الفوارس**»: خبر مرفوع بالضمة. «**يوم**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ (الفوارس) لأنها بمعنى (المقاتلون)، ويمكن تعليقه بـ (ضاحية). «**الحِنو**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ضاحية**»: حال منصوب بالفتحة. «**جَنْبي**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بـ (ضاحية) منصوب بالياء لأنه مثنى. «**فُطيمة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**لا**»: نافية لا محل لها. «**ميل**»: خبر ثان لـ (نحن)، ويمكن أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: لا نحن ميل، ولا نحن عُزْل. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و «**لا**»: زائدة لتوكيد النفي. «**عُزل**»: معطوف على (ميل)، ويمكن أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف على التقدير السابق.

وجملة «نحن الفوارس»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نحن ميل»: على التوجيه الثاني في إعراب (ميل) استئنافية لا محل لها. وجملة «نحن عُزل»: معطوفة على (نحن ميل).

والشاهد فيه: نصب (جنبي فُطيمة) على الظرفية المكانية.

(١) قال السيرافي: «هذا يكون على معنيين كلاهما ظرف. أحدهما أن يراد المكان الذي يكون فيه، والآخر: أن يراد البدل منه في صنعة أو ولاية. ويجوز أن يدخل عليه حرف الجر، فتقول: «هذا في مكانك»، و «معي رجل في مكان فلان»، أي: معي رجل يكون بدلاً منه يغني غناءه».

واعلم أنَّ هذه الأشياءَ كلَّها قد تكون أسماءً غيرَ ظروف، بمنزلة «زيد»، و «عمرو». سمعنا من العرب من يقول: «دارُكَ ذاتُ اليمينِ». وقال الشاعر، وهو لبيد [من الكامل]:

٣٠٤ - فَغَدَتْ،كِلاَ الفَرْجَينِ تَحْسِبُ أَنَّه مَوْلَى المخافة خَلْفُها وأَمامُها

ومن ذلك أيضًا: «هذا سَواءَكَ»، و «هذا رجلٌ سَواءَكَ». فهذا بمنزلة «مكانَكَ» إذا جعلتَهُ في معنى «بَدَلَكَ». ولا يكون اسماً إلاّ في الشعر. قال بعض العرب، لما اضطُرَّ في الشِّعر جعله منزلة «غيرٍ»، قال الشاعرُ وهو رجل من الأنصار [من الطويل]:

ولا يَنْطِقِ الفَحْشاء من كان منهمُ إذا قعدوا مِنّا ولا من سَوائنَا[1]

---

٣٠٤ - **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١١؛ وإصلاح المنطق ص ٧٧؛ والدرر ٣/١١٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧٠؛ وشرح المفصل ٢/١٢٩؛ ولسان العرب ١٢/٢٦ (أمم)، ١٥/٢٢٨ (كلا)، ٤١٠ (ولي)؛ والمقتضب ٤/٣٤١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ ولسان العرب ٢/٣٤٢ (فرج).

اللغة: فغدت: من الغدو. الفرجان: مثنّى الفرج، وهو ما بين قوائم الدابة، أو الثغر الذي هو موضع المخافة. مولى المخافة: أولى بالمخافة.

المعنى: فغدت البقرة تعدو في الجبل، وأينما توجّهت ظنّت أن الخطر يداهمها من الأمام والخلف على السواء.

الإعراب: «فغدت»: **الفاء**: حرف عطف، «**غدت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. «**كلا**»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة، وهو مضاف. «**الفرجين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى. «**تحسب**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: أنت. «**أنّه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». «**مولى**»: خبر «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. «**المخافة**»: مضاف إليه مجرور. «**خلفها**»: بدل من «كلا» مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأمامها**»: الواو: حرف عطف، «**أمام**»: معطوف على «خلف» وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «**غدت**...»: معطوفة على جملة في البيت السابق. وجملة «كلا الفرجين...»: الاسميّة في محل نصب حال تقديرها: «فغدت وكلا الفرجين..». وجملة «تحسب...» الفعليّة: في محلّ رفع خبر المبتدأ، والجملة المصدريّة من «أنّ» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «تحسب».

والشاهد فيه قوله: «خلفها وأمامُها» بالرفع بدلاً من المبتدأ «كلا»، والثاني معطوف عليه، فدلّ ذلك على أن «خلف» و «أمام» من الظروف المتصرّفة التي تخرج أحياناً عن النصب على الظرفيّة وعلى الجرّ بـ «من» متأثّرة بالعوامل.

(١) تقدم بالرقم ١٧.

وقال الآخَر، وهو الأعشى [من الطويل]:

تَجانَفُ عَنْ جَوّ اليَمامةِ ناقتي   وما عَدَلَتْ من أهلِها لِسَوائكا[1]

ومثل ذلك: «أنت كعبْدِ الله»، كأنَّه يقول: أنت كعبد الله، أي: أنت في حال كعبد الله، فأُجري مُجرى: بعبدِ الله. إلاّ أنَّ ناسًا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوها بمنزلة «مِثْلٍ». قال الراجز وهو حُمَيْدٌ الأرقطُ:

٣٠٥ ـ فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ

وقال خِطامٌ المُجاشِعِي [من مشطور السريع]:

وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ[2]

ويدلّك على أنّ «سَواءَك» و «كزيدٍ» بمنزلة الظروف، أنّك تقول: «مررتُ بمن سَواءَك»، و «الذي كزيدٍ»، فحَسُنَ هذا كحُسَن مَنْ فيها والذي فيها، ولا تَحسن الأسماءُ ههنا ولا تكثُر في الكلام. لو قلتَ: «مررتُ بمن فاضِلٌ»، أو «الذي صالحٌ»، كان قبيحًا. فهكذا مَجْرَى «كزَيْدٍ» و «سَواءَك».

---

٣٠٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١؛ وخزانة الأدب ١٠/١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/٢٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٠٢؛ ولحميد الأرقط في الدرر ٢/٢٥٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٠؛ وخزانة الأدب ٧/٧٣؛ ورصف المباني ص ٢٠١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٦؛ وشرح الأشموني ١/١٥٨؛ ولسان العرب ٩/٢٤٧ (عصف)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٠؛ والمقتضب ٤/١٤١، ٣٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٠.

شرح المفردات: العصف: بقل الزرع.

المعنى: يقول أصبحوا كبقل أُكل ولم يبق منه ما يستفاد منه.

الإعراب: «**فصيّروا**»: الفاء بحسب ما قبلها، «صيروا»: فعل ماضٍ للمجهول، والواو ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. «**مثل**»: مفعول به ثان. «**كعصف**»: الكاف زائدة، «**عصف**»: مضاف إليه مجرور. «**مأكول**»: نعت «عصف» مجرور بالكسرة وسُكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة «صيروا» بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «فصيروا مثل كعصف» حيث أدخل (مثل) على (الكاف) وهما بمعنًى واحد، وحقّ له هذا لاختلاف اللفظ..

(١) تقدم بالرقم ١٨.

(٢) تقدم بالرقم ١٩.

وتقول: «كيفَ أنت إذا أُقبل قُبُلُك ونُحِيَ نَحْوُك»، كأَنّه قال: كيف أنت إذا أُريدت ناحيتُك وإذا أُريد ما عندك حين قال: «إذا نُحِيَ نَحْوُك». وأمّا حين قال: «أُقبل قُبْلُك»، فكأنّه قال: كيف أنت إذا أُقبلَ النَّقْبَ الرِّكابُ، جعلهما اسمَيْنِ(١).

وزعم الخليل، رحمه الله، أن النصب جيّدٌ إذا جعله ظرفًا، وهو بمنزلة قول العرب: «هو قَريبٌ منك»، و «هو قَريبًا منك»، أي: مكانًا قريبًا منك.

حدّثنا يونسُ أنَّ العربَ تقول في كلامها: «هَلْ قريبًا منك أحدٌ»؟ كقولهم: «هل قُرْبَك أحدٌ»؟

وأمّا «دونَكَ» فإنه لا يُرْفَعُ أبدًا، وإن قلت: «هو دونَك في الشَّرَف»؛ لأنَّ هذا إنَّما هو مَثَلٌ كما كانَ هذا مكانَ ذا في البدل مثلاً، [ولكنّه على السَّعة](٢). وإنما الأصلُ في الظروف الموضعُ والمستَقَرُّ من الأرض، [ولكنّه جاز هذا](٣)، كما تقول: «إنّه لَصُلبُ القَناةِ»، و «إنّه لمِنْ شجرةٍ صالحةٍ»، [ولكنه على السعة](٤). وأمّا «قُصِدَ قصدُك» فمثل «نُحِيَ نحوُك»، و «أُقبل قُبلُك»، يَرتفع كما يَرتفعان ويَنتصِب كما ينتصبان. وإن شئت قلت: «هو دونُك»، إذا جعلتَ الأوّلَ الآخِرَ ولم تَجعله «رجُلاً». وقد يقولون: «هو دُونٌ»، في غير الإضافة، أي: هو دُونٌ من القوم، و «هذا ثَوْبٌ دُون»، إذا كان رَديئًا(٥).

---

(١) قال السيرافي: «لأنّ الركاب اسم للإبل، وقد أقامه مقام الفاعل في «أقبل». ونصب «النقب» ـ وهو طريق في الجبل ـ فشبّه «قبلك»، و «نحوك»، و «ناحيتك» بـ «الركاب» في إقامته مقام الفاعل، فإنّ هذه الأسماء تكون ظرفًا في حال، و «الركاب» لا تكون ظرفًا».

(٢) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٣) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٤) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٥) قال السيرافي: ذكر سيبويه «دون» في معنيين:
أحدهما أن تكون ظرفًا، ولا يجوز فيه غير النصب، وإنّما يُستعمل في معنى المكان تشبيهًا، فيقال: «زيد دون عمرو في العلم والشرف ونحوه».
وأما الموضع الآخر لـ «دون» فأن تكون بمعنى «حقير» أو «مسترذل»، فيقال: «هذا دونُك»، أي: حقيرُك ومسترذلك، كما تقول: «ثوب دون»، إذا كان رديئًا. وجائز أن يكون «دون» الذي في المرتبة والمنزلة المستعمل ظرفًا محمولاً على هذا في الرفع، لأنك إذا جعلته في مكان أسفل من مكانه على التمثيل صار بمنزلة «أسفل»، و «تحت»، وهما يجوز رفعهما على التنكير.

واعلم أنّه ليس كلُّ موضعٍ ولا كلُّ مكان يَحسُن أن يكون ظرفًا. فممّا لا يحسن [أن يكون ظرفاً] أنّ العربَ لا تقول: «هو جَوْفَ المسجد»، ولا «هو داخِلَ الدار»، ولا «هو خارِجَ الدار»، حتى تقول: هو في جوفها، وفي داخل الدار، ومن خارجها. وإنّما فُرّق بين «خلفَ» وما أشبهها وبين هذه الحروف، لأن «خَلفَ» وما أشبهها للأماكن التي تَلي الأسماءَ من أَقطارها. على هذا جرتْ عندهم. والجَوْفُ والخارج عندهم بمنزلة الظهْرِ والبطن والرأْس واليد، وصارتْ «خلف» وما أشبهها تَدخل على كلّ اسم، فتصير أمكنةً تَلي الاسمَ من نواحيه وأقطاره، ومن أعلاه وأسفلِه، وتكونُ ظروفًا كما وصفتُ لك، وتكون أسماء، كقولك: «هو ناحيةُ الدارِ» إذا أردتَ الناحيةَ بعينها، و «هو في ناحيةِ الدار»، فتصير بمنزلة قولك: هو في بيتك وفي دارك.

ويدلُّك على أنَّ المجرورَ بمنزلة الاسم غيرِ الظَّرف أنّك تقول: «زيدٌ وَسْطَ الدار»، و «ضربتُ وَسَطَه»، وتقول: في وَسَطِ الدار، فيصيرُ بمنزلة قولك: «ضربتُ وَسَطَه» مفتوحًا مثلَه.

واعلم أنَّ الظروفَ بعضُها أَشَدُّ تمكّنًا من بعض في الأسماءِ، نحوَ: «القُبْل»، و «القَصْد»، و «النَّاحية»؛ وأمّا «الخَلْف»، و «الأمام»، و «التَّحْت» فهنّ أقلُّ استعمالاً في الكلام أن تُجْعَل أسماءً. وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار.

وهذه حروف تَجري مَجرى «خَلْفك» و «أَمامك»، ولكنّا عزلناها لنفسِّر معانيَها، لأنّها غَرائبُ.

فمن ذلك حرفانَ ذكرناهما في الباب الأول ثم لم نفسِّر معناهما، وهما «صَدَدَك» ومعناه القَصْد، و «سقَبَك» ومعناه القُرب، ومنه قول العرب: «هو وَزْنَ الجبلِ» أي: ناحيةً منه، و «هم زِنةَ الجبلِ» أي: حِذاءَه.

ومن ذلك قول العرب: «هم قُرابَتك»، أي: قُرْبَك، يعني: المكانَ. و «هم قُرابتَك في العلم»، أي: قَريبًا منك في العلم. فصار هذا بمنزلة قول العرب: «هو حِذاءَه»، و «إزاءَه»، و «حَواليْهِ بنو فلانٍ»، و «قومُك أَقطارَ البلاد».

ومن ذلك قول أبي حَيَّةَ النُّمَيرِيّ [من الطويل]:

٣٠٦ - إذا ما نَعَشْنَاه على الرَّحْلِ يَنْثَني   مُسالَيْه عنه من وراءٍ ومُقْدَمِ

ومُسالاه: عِطْفاه بمنزلة «جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ».

---

٣٠٦ - **التخريج**: البيت لأبي حيَّة النميري في ديوانه ص ٧٨؛ والأزمنة والأمكنة ١/ ٣٠٧؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٩٩؛ ولسان العرب ١١/ ٦٢٣ (مسل)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١/ ٩٢.

اللغة: نَعشناه: رفعناه. مسالاه: ناحيتاه، وعطفاه.

المعنى: وصف راكباً أدام السرى حتى غلبه النوم فصار ينثني في عطفيه وناحيتيه.

الإعراب: «**إذا**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ (ينثني). «**ما**»: زائدة. «**نعشناه**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «**نا**»: فاعل محله الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «**على الرحل**»: جار ومجرور متعلقان بـ (نَعَشَ). «**ينثني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**مساليه**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بـ (ينثني) منصوب بالياء لأنه مثنى، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**عنه**»: جار ومجرور متعلقان بـ (ينثني). «**من وراء**»: جار ومجرور متعلقان بـ (ينثني). «**ومقدَم**»: الواو: حرف عطف، «**مُقدم**»: معطوف على (وراء).

وجملة «**إذا ما نعشناه ينثني**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**نعشناه**»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «**ينثني**»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (مساليه) على الظرفية المكانية، أي في مساليه.

هذا باب ما شُبّه من الأماكن المختصّةِ بالمكان غيرِ المختصِّ شُبّهت به إذ كانتْ تَقع على الأماكن

وذلك قول العرب، سمعناه منهم: «هو مِنِّي منزلةَ الشَّغافِ»[1]، و «هو منّي مَنْزِلَة الوَلَدِ».

ويدلّك على أنّه ظرفٌ قولك: «هو منّي بمنزلة الولد»، فإنما أردتَ أن تَجعله في ذلك الموضع، فصار كقولك: «مَنزلي مكانَ كذا وكذا»، و «هو منّي مَزْجَرَ الكَلْبِ»، و «أنتَ منّي مَقْعَدَ القابلةِ»، وذلك إذا دنا فَلَزِقَ بك من بين يَدَيك. قال الشاعر، وهو أبو ذُؤَيْبٍ [من الكامل]:

٣٠٧ - فَـوردْنَ والعَيُّـوقُ مَقْعَـدَ رابـىء الـ ـضُّـربـاءِ خلـفَ النَّجْـمِ لا يتتلَّـعُ

---

(١) الشّغاف: جلدة القلب.

٣٠٧ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١/٤١٨، ٤٢١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٧٠٢؛ وشرح أشعار الهذليين ١/١٩؛ ولسان العرب ١/٤٢٦ (رقب)، ٥٤٨ (ضرب)، ٨/٣٦ (تلع)، ١٠/٢٨٠ (عوق)، ١٢/٥٦٩ (نجم)، ٥٧٩ (نظم)؛ والمحتسب ٢/٢٤٧؛ والمعاني الكبير ص ١١٤٨؛ وللهذلي في شرح المفصل ١/٤١؛ والمقتضب ٤/٣٤٤.

اللغة: العَيُّوق: كوكب أحمر. والرابىء: من «رَبَأ» بمعنى علا وارتفع، وأشرف، ورابىء الضرباء هو الذي يقعد خلف ضارب قِداح الميسر يراقب ما يخرج من القداح، والضُّرباء، جمع (ضَرِيْب)، وهو الذي يضرب بالقِداح، والموكّل بها. ويتتلع: يتقدّم، ويرتفع.

المعنى: وصف حمراً وردت الماء في ذلك الوقت من شدة الحر.

الإعراب: «**فوردن**»: الفاء: حسب ما قبلها، «وردن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. «**والعيوق**»: الواو: حالية، «العيوق»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**مقعد**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف. «**رابىء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الضرباء**»: مضاف =

و «هو منك مَناطَ الثُّرَيَّا».

وقال الأحوَص [من الطويل]:

٣٠٨ - وإنَّ بنــي حَـرْبٍ كمــا قــد عَلِمْتُــمُ   مَنــاطَ الثُّـرَيَّــا قــد تَعَلَّــتْ نُجــومُهَــا

وقال: «هو مني مَعْقِدَ الإزارِ»، فأُجري هذا مجرى قولك: «هو منّي مكانَ السارية»؛ وذلك لأنها أماكنُ، ومعناها: «هو منّي في المكان الذي يَقعد فيه الضرباءُ، وفي المكان الذي نيطَ به الثُّرَيَّا، وبالمكان الذي يَنزل به الولدُ، وأنت منّي في المكان الذي تَقعد فيه القابلةُ، وبالمكان الذي يُعْقَدُ فيه الإزارُ، فإنَّما أراد هذا المعنى ولكنه حَذفَ الكلامَ. وجاز ذلك كما جاز «دخلتُ البيتَ»، و «ذهبتُ الشأمَ»؛ لأنَّها أماكنُ وإن لم تكنْ كالمكان.

وليس يجوز هذا في كلِّ شيءٍ، لو قلت: «هو منّي مَجْلِسَكَ أو مُتَّكأَ زيدٍ، أو مَرْبطَ

= إليه مجرور بالكسرة. «خلف»: بدل من (مقعد). «النجم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا»: نافية لا عمل لها. «يتتلَّعُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (العيوق).

وجملة «وردن»: حسب ما قبل الفاء. وجملة «العيوق مقعد رابىء»: حالية محلها النصب. وجملة «لا يتتلع»: خبر ثانٍ لـ (العيوق) محلها الرفع، أو حال منه محلها النصب.

والشاهد فيه: نصب (مقعد) على الظرفية المكانية مع اختصاصه تشبيهاً له بالمكان.

٣٠٨ - **التخريج**: البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٠٦؛ وللأحوص في ديوانه ص ١٩١؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/٣٤٣.

اللغة: بنو حرب هم آل أبي سفيان بن حرب. ومناطُ الشيء معلقه، من نُطت الشيء أنوطه إذا علَّقْته.

المعنى: بنو حرب في ارتفاع منزلتهم وعلو مرتبتهم كالثريا إذا استعلت وصارت على قمة الرأس.

الإعراب: «وإن»: الواو: بحسب ما قبلها، «إنّ»: حرف مشبه بالفعل. «بني»: اسم (إنَّ) منصوب بالياء. «حرب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كما»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر، أي: إن بني حرب مثلما علمتم، و «ما»: اسم موصول في محل جر بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق. «علمتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و تم: فاعل محله الرفع. «مناط»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بخبر ثانٍ لـ (إنَّ). «الثريا»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر.

«قد»: حرف تحقيق. «تعلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «نجومها»: فاعل مرفوع بالضمة، وها: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «إن بني حرب مناط الثريا»: حسب ما قبل الفاء، وجملة «علمتم»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «تعلّت نجومها»: حال من الثريا، محلها النصب.

والشاهد فيه: نصب (مناط الثريا) على الظرفية المكانية مع اختصاصه تشبيهاً بالمكان.

الفرسِ»، لم يجز[1]. فاستَعملْ من هذا ما استعملتِ العربُ، وأَجِزْ منه ما أجازوا.

ومن ذلك قول العرب: «هو منّي دَرَجَ السَّيْلِ»، [أي: مكانَ درجِ السيل من السيل][2]. قال الشاعر، وهو ابن هَرْمَةَ [من الوافر]:

٣٠٩ ـ أَنُصْبٌ للمَنِيّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجالي أمْ هُمُ دَرَجَ السُّيولِ

ويقال: «رجَعَ أَدْراجَه»، أي: رَجَع في الطريق الذي جاء فيه. هذا معناه فأُجري مجرى ما قبله، كما أجروا ذلك المجرى «دَرَجَ السيول».

وأمّا ما يَرتفع من هذا الباب فقولك: «هو منّي فَرْسخانَ»، و «هو منّي عَدْوةُ الفَرسِ، ودَعْوَةُ الرجُل، وغَلْوةُ السهم»، و «هو منّي يومانِ»، و «هو منّي فَوْتُ اليدِ». فإنّما فَارَقَ هذا البابَ الأوّلَ لأنَّ معنى هذا أنّه يُخْبر أنَّ بينَه وبينه فرسخَيْنِ ويومين، ودعوةَ الرّجُل، وفوتًا. ومعنى «فوت اليد» أنّه يريد أن يقرِّبَ ما بينه وبينه. فهذا على هذا المعنى، وجرى على الكلام الأوّل، كأنّه هو لِسَعة الكلام، كما قالوا: «أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة».

---

(١) قال السيرافي: «منع سيبويه أن يقاس على «مناط الثريّا» ونحوه ممّا استعملوه ظرفًا غيره من الأماكن، نحو: «مربط الفرس» إلاّ أن تظهر المكان، فتقول: «هو منّي مكان مربط الفرس، فيجوز».

(٢) ما بين المعكَّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

٣٠٩ ـ **التخريج**: البيت لابن هرمة في ديوانه ص ١٨١؛ والأزمنة والأمكنة ١/ ٣٠٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٢٦٧ (درج).

اللغة: النُّصب: المنصوب. والمنية: الموت. ودَرج السيل: المكان الذي ينحدر فيه. وتعتريهم: تتردد عليهم وتغشاهم.

المعنى: يقول باكياً على قومه لكثرة من فقد منهم: أهم هدف للمنية فتقصدهم، أم مجرى للسيول فتذهب بهم وتفنيهم؟!.

الإعراب: «**أنُصبٌ**»: الهمزة: حرف استفهام، «نَصب»: خبر مقدّم مرفوع بالضمة. «**للمنية**»: جار ومجرور متعلقان بصفة من (نُصب). «**تعتريهم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي)، و هم: مفعول به محله النصب. «**رجالي**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**أم**»: حرف عطف. «**هم**»: مبتدأ مبني على الضم في محل رفع. «**دَرَجَ**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف. «**السيول**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أنصب رجالي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تعتريهم»: حالية محلها النصب. وجملة «هم درج السيول»: معطوفة على جملة (أنصب رجالي).

والشاهد فيه: نصب (دَرَجَ السيول) على الظرفية مع أنه ظرف مكان مختص.

وأمّا قول العرب: «أنت منّي مَرْأًى ومَسْمَعٌ»، فإنما رفعوه، لأنّهم جعلوه هو الأوّل، حتّى صار بمنزلة قولهم: «أنت منّي قريبٌ».

وزعم يونس أنّ ناسًا من العرب يقولون:

أَنُصْبٌ للمنيّةِ تَعتريهمْ رِجالي أم هُمُ دَرَجُ السُّيولِ

فجعَلهُم هم الدّرَجَ، كما تقول: «زيدٌ قَصْدُكَ»، إذا جعلتَ القصدَ زيدًا، وكما يجوز لك أن تقول: «عبدُ الله خَلْفُكَ»، إذا جعلتَه هو الخَلْفَ.

واعلمْ أنّ هذه الظروف بعضُها أشدُّ تمكُّنًا في أن يكون اسمًا من بعض، كالقَصْد والنَّحو، والقُبْل والناحية. وأمّا الخَلْفُ والأمام والتّحْت والدُّونُ فتكون أسماءً، وكينونةُ تلك أسماءً أكثرُ وأَجرى في كلامهم. وكذلك «مَرأَى» و «مَسْمَعٌ» كينونتُهما أسماءَ أكثرُ، ومع ذلك إنّهم جعلوه اسمًا خاصًا، بمنزلة «المجْلِس» و «المُتَّكأ» وما أشبه ذلك، فكرهوا أنْ يجعلوه ظرفًا.

وقد زعموا أنّ بعض الناس يَنصبه، يَجعله بمنزلة «دَرَجَ السُّيول»، فينصبُه، وهو قليل، كأنّهم لمّا قالوا: بمرأى ومسمعٍ فصار غيرَ الاسم الأوّل في المعنى واللفظ، شبّهوه بقوله: هو منّي بمنزلة الولد.

وقد زعم يونسُ أنّ ناسًا يقولون: «هو منّي مَزْجَرُ الكلب»، يجعلونه بمنزلة «مَرْأى» و «مسمع». وكذلك «مَقْعَدٌ» و «مَناطٌ»، يجعلونه هو الأوّل فيُجْرَى، كقول الشاعر [من المتقارب]:

٣١٠ ـ وأنتَ مَكانُكَ من وائِلٍ مَكانُ القرادِ من اْستِ الجَمَلْ

---

٣١٠ - **التخريج**: البيت للأخطل في الأغاني ٨/٢٨؛ وخزانة الأدب ١/٤٦٠؛ وسمط اللآلي ص ٨٥٤؛ والعقد الفريد ٣/٣٦٠؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ ولكعب بن جعيل في خزانة الأدب ١/٤٦٠؛ ولعتبة بن الوغل في المؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧٨؛ والشعر والشعراء ٢/٦٥٣؛ والمقتضب ٤/٣٥٠.

اللغة: وائل: أبو بكر وتغلب. والقُراد: دويبة تعض الإبل.

المعنى: شبَّه مكان المهجو من وائل بمكان القراد من اسْتِ الجمل في الدناءة والخسة.

الإعراب: «**وأنت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**أنت**»: مبتدأ محله الرفع. «**مكانُك**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «**من وائل**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (مكانك). =

وإنما حسن الرفعُ ههنا لأنّه جَعَل الآخِرَ هو الأوَّلَ، كقولك: «له رأسٌ رأسُ الحِمار». ولو جَعَلَ الآخِرَ ظرفًا جاز، ولكنّ الشاعر أراد أن يشبِّهَ مكانَه بذلك المكان.

وأَمَّا قولهم: «داري خَلْفَ دارك فرسَخًا»، فانتَصب لأنَّ «خَلْفَ» خَبَرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضُه في بعض واستَغنى، فلمَّا قال: «داري خلف دارك» أَبْهَمَ، فلم يُدْرَ ما قدرُ ذاك، فقال: «فرسَخًا»، و «ذِراعًا»، و «مِيلاً»، أراد أن يبيِّنَ. فيَعملُ هذا الكلامُ في هذه الغايات بالنَّصب كما عَمل: «له عِشْرون درهمًا» في «الدرهم»، كأنَّ هذا الكلامَ شيءٌ منوَّنٌ يَعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو، كما كان: «أفضلُهم رَجُلاً»، بتلك المنزلة.

وإنْ شئتَ قلت: «داري خلفَ دارك فرسخانِ»، تُلْغِي «خلفَ» كما تُلْغِي «فيها» إذا قلت: «فيها زيدٌ قائمٌ».

وزعم يونسُ أنّ أبا عمرو كان يقول: «داري من خَلفِ دارك فرسخانِ»، فشبَّهه بقولك: «دارُك منّي فرسخانِ»، لأنَّ «خلفَ» ههنا اسمٌ، وجَعَلَ «مِنْ» فيها بمنزلتها في الاسم. وهذا مذهبٌ قويٌّ.

وأما العربُ فتَجعلُه بمنزلة قولك: «خَلْفَ»، فتَنصبُ وتَرفعُ، لأنك تقول: «أنت من خَلْفي»، ومعناه: أنت خَلْفي، ولكنّ الكلام حَذْف. ألا ترى أنّك تقول: «دارُكَ من خلفِ داري»، فيَستغني الكلامُ.

وتقول: «أنت منّي فرسخَينِ»، أي: أنت منّي ما دُمْنا نَسيرُ فرسخَيْنِ، فيكون ظرفًا كما كان ما قبله مما شُبّه بالمكان.

وأما الوَقت والساعات، والأيّام والشُّهور والسِّنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأَحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: «القِتالُ يومَ الجمعة»، إذا جعلتَ «يومَ الجمعة» ظرفًا، و «الهِلالُ الليلة». وإنّما انتَصبا لأنك جعلتهما ظرفًا وجعلتَ القتالَ في يوم الجمعة، والهلالَ في الليلة.

= **«مكانُ»**: خبر مرفوع بالضمة. **«القُراد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«من أستِ»**: جار ومجرور متعلقان بحال من (مكان). **«الجمل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أنت مكانُك مكانُ القراد»: بحسب الواو. وجملة «مكانُك مكان القراد»: خبر للمبتدأ (أنت) محلها الرفع.

والشاهد فيه: رفع (مكان) الثاني لأنه خبر عن الأول لا ظرف له.

وإن قلت: «الليلةَ الهلالُ»، و «اليومَ القِتالُ»، نصبتَ، التقديمُ والتأخيرُ في ذلك سواءٌ. وإن شئت رفعتَ فجعلتَ الآخِرَ الأوّلَ[1].

وكذلك: «اليومَ الجمعةُ»، و «اليومَ السبتُ»، وإن شئت رفعتَ. فأمّا «اليومُ الأحَدُ»، و «اليومُ الاثنانِ»، فإنّه لا يكون إلاّ رفعًا، وكذلك إلى الخَميس، لأنه ليس بعمل فيه[2] كأنّك أردت أن تقول: «اليومُ الخامسُ والرابعُ». وكذلك: «اليومُ خَمْسَةَ عَشَرَ من الشهر»، إنّما أردت هذا اليومُ تمامُ خَمْسَةَ عَشَرَ من الشهر، ويومان من الشهر رُفع كلُّه، فصار بمنزلة قولك: «العامُ عامُها».

ومن العرب من يقول: «اليومَ يومُك»، فيجعل «اليومَ» الأوّلَ بمنزلة الآنَ، لأنّ الرجل قد يقول: «أنا اليومَ أَفعل ذاك»، ولا يريد يومًا بعينه.

وتقول: «عَهْدِي به قَريبًا وحَديثًا»، إذا لم تَجعل الآخِرَ هو الأوّلَ. فإن جعلتَ الآخِرَ هو الأوّلَ رفعتَ. وإذا نصبتَ جعلتَ «الحديثَ» و «القريبَ» من الدهر. وتقول: «عَهْدي به قائمًا»، و «عِلْمي به ذا مالٍ»، فتَنصبُ على أنّه حال وليس بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفَيْنِ.

وتقول: «ضَرْبي عبدَ الله قائمًا»، على هذا الذي ذكرتُ لك.

واعلم أنّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكّنًا في الأسماء، لأنها تكون فاعِلةً ومفعولةً. تقول: «أَهْلَكَك الليلُ والنهارُ»، و «استوفَيتَ أيّامَك»، فأُجرِيَ «الدهرُ» هذا المجرى. فأَجْرِ الأشياءَ كما أَجروها.

---

(١) قال السيرافي: اعلمْ أن ظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر، ولا تكون أخباراً للجثث؛ وأما ظروف المكان فتكون أخباراً للمصادر والجثث. وإنّما كانت ظروف المكان كذلك لأنّ الجثّة الموجودة قد تكون في بعض الأمكنة دون بعض مع وجودها، أعني الأماكن. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد خلفك» على أنه ليس قدامه ولا تحته ولا فوقه ويمنته ويسرته، مع وجود هذه الأماكن. ففي إفراد الجثة بمكان فائدة. وأما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شيء بعد شيء، وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء.

(٢) قال السيرافي: لم يجز في الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس إلا الرفع، وإنّما ذاك لأنّ الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى الراحة، فهما مصدران يقعان في اليوم بمنزلة قولك: «اليوم القتال».

هذا باب الجَرّ

والجرُّ إنما يكون في كلّ اسمٍ مضافٍ إليه. واعلم أنَّ المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرفٍ، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا.

فأمّا الذي ليس باسم ولا ظرفٍ فقولك: «مررتُ بعبدِ الله»، و «هذا لعبدِ الله»، و «ما أنت كزيدٍ»، و «يا لَبَكْرٍ»، و «تَاللَّهِ لأفعلُ ذاك»، و «مِنْ»، و «فِي»، و «مُذْ»، و «عَنْ»، و «رُبّ»، وما أشبه ذلك. وكذلك «أخذتُه عن زيدٍ، وإلى زيدٍ».

وأمّا الحروفُ التي تكون ظرفًا، فنحو: خَلْفَ، وأَمامَ، وقُدّامَ، ووراءَ، وفَوْقَ، وتَحْتَ، وعِنْدَ، وقِبَلَ، ومَعَ، وعَلَى؛ لأنّك تقول: «مِنْ عَلَيْكَ»، كما تقول: «مِنْ فَوْقِكَ»، و «ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ».

و «عَنْ» أيضًا ظرفٌ بمنزلة ذات اليمينِ والناحيةِ. ألا ترى أنك تقول: «مِنْ عَنْ يمينِك»، كما تقول: «مِنْ ناحيةِ كذا وكذا».

وقُبالةَ، ومكانَك، ودُونَ، وقَبْلَ، وبَعْدَ، وإزاءَ، وحِذاءَ، وما أشبه هذا من [الأمكنة و] الأزمنة. وذلك قولك: «أنت خَلْفَ عبدِ الله، وأَمامَ زيدٍ، وقُدّامَ أخيك». وكذلك سائرُ هذه الحروف.

وهذه الظروفُ أسماءٌ، ولكنها صارت مواضعَ للأشياءِ.

وأمّا الأسماءُ فنحوُ: مِثْلٍ، وغَيْرٍ، وكُلٍّ، وبَعْضٍ. ومثلُ ذلك أيضًا الأسماءُ المختصَّةُ، نحوُ: حِمارٍ، وجِدارٍ، ومالٍ، وأَفْعَلَ، نحوَ قولك: «هذا أَعْمَلُ الناسِ»، وما أشبه هذا من

الأسماء كلِّها، وذلك قولك: «هذا مِثْلُ عبدِ الله»، و «هذا كلُّ مالِكَ وبعضُ قومك»، و «هذا حمارُ زيدٍ وجِدارُ أخيك، ومالُ عمروٍ»، و« هذا أشَدُّ الناسِ».

وأمَّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماءٍ، ولكنّها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده. فإذا قلتَ: «يا لَبَكْرٍ»، فإنّما أردت أن تَجعل ما يَعمل في المُنادى من الفعل المضمر مُضافاً إلى «بكرٍ» باللام[1].

وإذا قلتَ: «مررتُ بزيدٍ»، فإنّما أضفتَ المرورَ إلى زيد بالباء، وكذلك: «هذا لِعبدِ الله». وإذا قلت: «أنت كعبدِ الله»، فقد أضفتَ إلى «عبد الله» الشبَهَ بالكاف. وإذا قلت: «أخذتُه من عبدِ الله»، فقد أضفتَ الأَخْذَ إلى عبد الله بـ «مِنْ». وإذا قلت: «مُذْ زمانٍ»، فقد أضفتَ الأمرَ إلى وقتٍ من الزمان بـ «مُذْ». وإذا قلت: «أنت في الدارِ»، فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بـ «في». وإذا قلت: «فيك خَصْلةُ سوءٍ»، فقد أضفتَ إليه الرَّداءَةَ بـ «في». وإذا قلت: «رُبَّ رجُلٍ يقولُ ذاك»، فقد أضفتَ القولَ إلى الرجل بـ «رُبَّ». وإذا قلت: باللّهِ واللّهِ وتاللّهِ فإنما أضفتَ الحَلْفَ إلى الله جلّ ثناؤه. كما أضفتَ النداءَ باللام إلى «بكرٍ» حينَ قلت: «يا لَبَكْرٍ»: وكذلك «رَوَيتُه عن زيدٍ»، أضفتَ الروايةَ إلى زيد بـ «عَنْ».

---

(١) قال السيرافي: معنى هذا أنّ حروف الجر تصرف الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها. ومعنى إضافتها الفعل ضمّها إياه وإيصاله إلى الاسم، كقولك: «رغبت في زيد»، و «قمت إلى عمرو». فـ «في» أوصلت إلى زيد الرغبة. و «إلى» أوصلت القيام إلى عمرو. وما كان بتأويل الفعل فهو بمنزلة قولك: «يا لبكر»، بمنزلة قولك: أدعو وأريد، ولهذا نصبت المنادى. فاللام أوصلت هذا المعنى إلى «بكر» وإضافته إليه.

هذا باب مَجرى النعت على المنعوتِ والشَّريكِ على الشَّريكِ والبَدَلِ على المُبْدَلِ منه وما أشبه ذلك

فأما النَّعْت الذي جرى على المنعوت، فقولك: «مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ»، فصار النعتُ مَجرورًا مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحِد، من قِبَلِ أنّك لم تُرِدِ الواحدَ من الرجال الَّذين كل واحدٍ منهم رجُلٌ، ولكنَّك أردت الواحدَ من الرجال الَّذين كلُّ واحد منهم رجُلٌ ظريفٌ، فهو نكرةٌ، وإنّما كان نكرةً لأنه من أُمَّةٍ كلُّها له مثلُ اسمه. وذلك أنَّ الرجالَ كلَّ واحدٍ منهم رجلٌ، والرِّجالُ الظرفاءُ كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فاسمُه يَخلِطه بأُمّته حتَّى لا يُعْرَفَ منها.

فإنْ أَطلتَ النعتَ فقلتَ: «مررتُ برجلٍ عاقِلٍ كَريمٍ مُسْلِم»، فأَجْرِه على أوّله.

ومن النعت أيضًا: «مررتُ برجلٍ أَيِّما رجلٍ»، فـ«أيّما» نعتٌ لِـ«الرجل» في كماله وبَذِّه غيرَه، كأَنه قال: «مررتُ برجلٍ كاملٍ».

ومنه: «مررتُ برجُلٍ حَسْبِك من رجُلٍ». فهذا نعتٌ لِـ«الرجل» بإحسابِه إيّاك من كلّ رجلٍ. وكذلك: «كافيك من رجلٍ»، و«هَمِّك من رجلٍ»، و«ناهيك من رجلٍ»، و«مررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ»، و«مررتُ برجلٍ شَرْعِك من رجلٍ»، و«مررتُ برجلٍ هَدِّك من رجلٍ»، وبـ«امرأةٍ هَدِّك من امرأةٍ». فهذا كلُّه على معنًى واحدٍ، وما كان منه يَجري فيه الإعرابُ فصار نعتًا لأوّله جرى على أوّله[1].

---

(١) قال السيرافي: وإنّما صار النعت تابعًا للمنعوت في إعرابه لأنهما لشيء واحد، فصار ما يلحق الاسم يلحق بنعته. وإنما صار لشيء واحد من قِبل أنك إذا قلت: «مررت برجل ظريف»، فهو من الرجال الظرفاء الذين كل واحد منهم ظريف، فـ«الرجال الظرفاء» جملة لِـ«رجل ظريف»، كما أن «الرجال» جملة لـ«رجل».

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: «مررتُ برجلٍ هَدَّك من رجلٍ»، و «مررتُ بامرأةٍ هدَّتْك من امرأةٍ»؛ فجعله فعلاً مفتوحًا، كأنه قال: فَعَلَ وفَعَلَتْ، بمنزلة: «كَفاك»، و «كَفَتْك».

ومن النعت أيضًا: «مررتُ برجلٍ مِثْلِك». فـ «مِثلك» نعتٌ على أنّك قلت: «هو رجلٌ كما أنك رجل»، ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يَزِدْ عليك ولم يَنقص عنك في شيء من الأمور. ومثلُه: «مررتُ برجلٍ مِثْلِك»، أي: صُورتُه شبيهةٌ بصورتِك، وكذلك: «مررتُ برجلٍ ضَرْبِك وشِبهِكَ». وكذلك «نَحْوِك»، يُجْرَيْنَ في المعنى والإعرابِ مُجْرًى واحدًا، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ.

ويونسُ يقول: «هذا مِثْلُكَ مُقْبِلاً»، و «هذا زيدٌ مِثْلَك»، إذا قدَّمه جعله معرفة، وإذا أخَّره جعله نكرة. ومن العرب من يوافِقُه على ذلك.

ومنه: «مررتُ برجلٍ شَرٍّ منك»، فهو نعتٌ بأنه نقصَ عن أَنْ يكون مثلَه.

ومنه: «مررتُ برجلٍ خيرٍ منك»، فهو نعتٌ له بأنَّه قد زاد على أن يكون مثلَه.

ومنه: «مررتُ برجلٍ غَيْرِك»، فـ «غيرك» نعتٌ تفصل به بين مَنْ نَعَتَّه بـ «غيرٍ» وبين من أضفتَها إليه حتَّى لا يكون مثلَه أو يكونَ مَرَّ باثنين.

ومنه: «مررتُ برجلٍ آخَرَ»، نعتٌ[1] على نحو غَيْرٍ.

ومنه: «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ»، نعتَّ «الرجلَ» بحُسْن وجهه ولم تَجعل فيه الهاءَ التي هي إضمارُ الرجلِ، كما تقول: «حَسَنٌ وجهه»، لأنَّه إذا قيل: «حَسَنُ الوجهِ» عُلم أنه لا يَعني من الوجوه إلاَّ وجهَه.

ومثل ذلك: «مررتُ بامرأةٍ حَسَنةِ الوجهِ»، إنَّما أَدخلتَ الهاءَ في «الحَسَنَةِ» لأنَّ «الحَسَنَة» إنَّما وقعتْ نعتًا لها، ثم بلغتَ به بعدما صارت نعتًا لها حيث أردتَ، فمن ثم صار فيها الهاءُ. وليست بمنزلة «حَسَن وجهه» في اللفظ، وإن كان المعنى واحدًا؛ لأنَّ الحُسْنَ ههنا للأوَّل ثم تضيفه إلى من أردت، و «حَسَنَ» مضافٌ إلى معرفةٍ صفةٌ للنكرة، فلمَّا كانت صفة للنكرة أُجريت مُجراها كما جرت مجراها أخواتُها «مِثْلٌ» وما أشبهها.

---

(١) أي: فآخر نعت.

وممّا يكون نعتًا للنكرة وهو مضافٌ إلى معرفةٍ قول الشاعر، وهو امرؤ القيس [من الطويل]:

٣١١ ـ بِمُنْجَـــرِدٍ قَيْــدِ الأَوَابِــدِ لاحَـــهُ   طِـرادُ الهَـوادِي كـلَّ شَــأْوٍ مُغَــرِّبِ

ومنه أيضاً: «مررتُ على ناقةٍ عُبْر الهَواجِرِ».

وممّا يكون مضافًا إلى المعرفة، ويكون نعتًا للنكرة الأسماءُ التي أُخذت من الفعلِ فأُريدَ بها معنى التنوين. من ذلك: «مررتُ برجلٍ ضاربِك»، فهو نعت على أنه سيَضربه[1]، كأنَك قلت: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا»، ولكن حُذف التنوينُ استخفافًا. وإن أظهرتَ الاسمَ وأردتَ التخفيف والمعنى معنى التنوين، جرى مجراه حين كان الاسمُ مضمَرًا، وذلك قولُك: «مررتُ برجلٍ ضاربه رجل»[2]؛ فإنْ شئت حملَته على أنّه سيفَعل، وإن شئتَ على أنّك مررت به وهو في حالِ عملٍ، وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿هذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[3]. فالرفعُ ههنا كالجرّ في باب الجرّ.

---

٣١١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٤٦؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧٢ (قيد)؛ ولعلقمة الفحل في ديوانه ص ٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٧.

اللغة: المنجرد: الفرس القصير الشعر. والأوابد: الوحش ولاحه: غيّره. وقيدُ الأوابد: مُقيدٌ لها. والطرادُ: مطاردة الصيد. وهوادي الوحش: أوائلها. والشأو: الطلق. والمغرِّب: البعيدُ.

المعنى: يقول الشاعر: أغتدي باكراً بفرس سريع يقيِّد الوحش ويمنعها من الفوت، وقد غيَّر هذا الفرس وضمَّره كثرةُ مطاردة أوائل الوحش وهادياتها، وهذه تكون أسرع من اللواحق.

الإعراب: «**بمنجرد**»: جار ومجرور متعلقان بـ(أغتدي) المذكور في البيت المتقدم على البيت الشاهد. «**قيدِ**»: صفة لـ(منجرد) مجرور بالكسرة. «**الأوابد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لاحه**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: مفعول به محله النصب. «**طِرادُ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**الهوادي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء. «**كل**»: مفعول به للمصدر (طراد). «**شأوٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مُغرِّب**»: صفة لـ«**شأو**» مجرور بالكسرة.

وجملة «لاحه طراد الهوادي»: صفة لـ(منجرد) محلها الجر.

والشاهد فيه: وصف (منجردٍ) بـ«قيد الأوابد» مع أنَّ المْوصوف نكرة، والصفة مضافة إلى ما فيه ألف ولام وذلك لأن (قَيْد) بمعنى الفعل (يقيِّدُ) فكأنه قال: يقيِّدُ الأوابد.

(١) قال السيرافي: يريد أنّ الأسماء المأخوذة من الفعل إن أضيفت بمعنى «سيفعل» أو «يفعل» فإضافتها تخفيف، وهي بمعناها نكرةً غير مضافة، والنكرات ينعت بها.

(٢) في الطبعة التي أعتمدها «ضارب زيد»، والتصحيح من طبعة عبد السلام هارون.

(٣) الأحقاف: ٢٤.

واعلمْ أنَّ كل مضافٍ إلى معرفةٍ وكان للنكرة صفةً، فإنّه إذا كان موصوفًا أو وَصْفًا أو خَبَرًا أو مبتدأً، بمنزلة النكرة المُفْرَدةِ. ويدلّك على ذلك قول الشاعر، وهو جرير [من الطويل]:

٣١٢ ـ ظَلِلنـا بمُسْتَنِّ الحَـرورِ كـأنّنـا لَـدَى فَـرَسٍ مُسْتَقْبِـل الـرِّيـحِ صـائِـمِ

كأنه قال: لدى مستقبل صائمٍ.

وقال المَرّار الأسديّ [من الكامل]:

سَـلِّ الهُمـومَ بكـلِّ مُعْطِـي رأْسِـه نـاجٍ مُخـالِـطِ صُهْبَـةٍ متَعيِّـسِ (١)

مُغْتـالِ أَحْبُلِـه مُبيـنٍ عُنْقُـه فـي مَنْكِـبٍ زَبَـنَ المَطِـيَّ عَـرَنْـدَسِ

سمعناه ممّن يَرويه من العرب يُنشِدُه هكذا. ومنه أيضًا قول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

٣١٣ ـ سَرَتْ تَخْبِطُ الظلْمَاءَ من جانِبَيْ قَسًا وحُـبَّ بهـا مـن خـابِـطِ اللَّيْـلِ زائـرِ

فكأنّهم قالوا: «بكلِّ مُعْطٍ رأسَه»، و «من خابِطٍ الليلَ».

---

٣١٢ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٤؛ والدرر ٦/ ١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٩؛ ولسان العرب ٤/ ١٧٧ (حرر)، ١٣/ ٢٢٦ (سنن)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٨.

اللغة: مُستنّ الحرور: موضع اشتداد حرِّ الريح. والصائم: القائم.

المعنى: يصف خيمة يستظل بها هو وصحبه، وهذه الخيمة تشبه فرساً قائماً يستقبل الريح فتنفذ بين فروجه، وتأخذه من كل وجه.

الإعراب: «**ظللنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونا: فاعل محله الرفع. «**بمستنٍّ**»: جار ومجرور متعلقان بـ «ظلَّ». «**الحرورِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كأننا**»: حرف مشبه بالفعل، ونا: اسمه محله النصب. «**لدى**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بخبر (كأنَّ). «**فرسٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مستقبل**»: صفة لـ (فرس) مجرور بالكسرة. «**الريح**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**صائم**»: صفة ثانية لـ (فرس) مجرور بالكسرة.

وجملة «ظللنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كأننا لدى فرس»: حال من فاعل (ظللنا) محلها النصب.

والشاهد فيه: نعت (فرس) النكرة بقوله (مستقبل الريح) وهي بمنزلة النكرة؛ لأنَّ الإضافة لفظية.

(١) تقدّم بالرقم ١٣٣.

٣١٣ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٦٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٠؛ ولسان العرب ٧/ ٢٨٢ (خبط)، ١٥/ ١٨٢ (قسا).

ومثله قولُ جرير [من البسيط]:

٣١٤ - يـا رُبَّ غـابِطنـا لـو كـان يَعرفُكـم لاقَـى مُبـاعـدةً منكْـم وحِـرْمـانـا

= **اللغة**: تخبط الليل: تسير فيه على غير هدى. وقساً: اسم موضع، وحُبَّ بها: تعجب بمعنى أحبب بها.

المعنى: وصف خيالاً طرقه، فجعله في الإخبار عنه بمنزلة المرأة التي تخيَّلت له، فقال: جاءت في الليل تسير على غير هدى فأحبب بها من زائر ليلي.

الإعراب: «**سرتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**تخبط**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره (هي). «**الظلماء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**من جانبي**»: جار ومجرور متعلقان بـ(تخبط). «**قساً**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. «**وحب**»: الواو: استئنافية، «**حبّ**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح. «**بها**»: الباء: حرف جر زائد، وها: فاعل محله الرفع، ولو كان اسماً ظاهراً لكان مجروراً باللفظ بالباء الزائدة. «**من خابط**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (ها) في (بها). «**الليل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**زائر**»: صفة لـ (خابط) مجرور بالكسرة.

وجملة «سَرَتْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تخبط»: حال من فاعل «سرت» محلها النصب. وجملة «حُبَّ بها»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: جَرْي (زائر) على (خابط) نعتاً له، وإن كان مضافاً إلى معرفة لأن إضافته لفظية غير محضة.

٣١٤ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٣؛ والدرر ٥/٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٥٧؛ وشرح التصريح ٢/٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٢، ٨٨٠؛ ولسان العرب ٧/١٧٤ (عرض)؛ ومغني اللبيب ١/٥١١؛ والمقاصد النحويَّة ٣/٣٦٤؛ والمقتضب ٤/١٥٠؛ وهمع الهوامع ٣/٤٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٠٥؛ والمقتضب ٣/٢٢٧، ٤/٢٨٩.

شرح المفردات: الغابط: هو من يتمنّى مثل ما عند غيره لنفسه، وقيل: المسرور.

المعنى: يقول: إنّ من يغبطنا لا يعلم ما في محبّتنا لكم وتعلّقنا بكم من العذاب واللوعة، ولو طلبكم للاقى ما لقيناه من عذاب وحرمان.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**غابطنا**»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاًّ على أنّه مبتدأ، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «يعرفكم»: فعل مضارع مرفوع، و «كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**لاقى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**مباعدة**»: مفعول به منصوب. «**منكم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مباعدة». «**وحرمانا**»: الواو حرف عطف، «حرمانا»: معطوف على «مباعدة» منصوب.

وجملة: «يا رب. . .» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لو كان يعرفكم. . .» الشرطية في

وقال أبو مِحْجَنٍ الثَّقَفِيّ [من الكامل]:

٣١٥ - يـا رُبّ مِثْلِـكِ فـي النِّسـاءِ غـريـرةٍ بيضـاءَ قـد مَتَّعْتُهـا بطَـلاقِ

فـ «ربّ» لا يقع بعدها إلاّ نكرةٌ، فذلك يدلّك على أنّ «غابطنا» و «مثلك» نكرةٌ.

ومن ذلك قول العرب: «لي عِشْرونَ مِثْلَه ومائةُ مثلِه»، فأَجروا ذلك بمنزلة «عشرين درهمًا» و «مائة درهمٍ». فالمِثْلُ وأخَواتُه كأَنّه كالذي حُذف منه التنوينُ في قوله: «مِثْلٌ زيدًا»، و «قَيْدٌ الأوابد». وهذا تمثيلٌ، ولكنها كمائة وعشرينَ، فلزمَهَا شيءٌ واحد وهو الإضافة. يريد أَنّك أردت معنى التنوين. فمثلُ ذلك قولهم: «مائةُ درهمٍ».

وزعم يونس أنه يقول: «عشرونَ غَيْرك»، على قوله: «عشرون مثلَكَ».

= محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة: «يعرفكم» في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «لاقى»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: «يا ربْ غابطنا» حيث جرّ اسم الفاعل «غابطنا» المضاف إلى ضمير المتكلّم بـ «ربّ» التي لا تدخل إلاّ على النكرة. فدلّ على أنّ اسم الفاعل «غابط» لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه «ربّ».

٣١٥ - **التخريج**: البيت لأبي محجن الثقفي في شرح أبيات سيبويه ١/٥٤٠؛ وشرح المفصل ٢/١٢٦؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٧؛ ورصف المباني ص ١٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٥٧؛ والمقتضب ٤/٢٨٩.

اللغة: غريرة: ناعمة العيش.

المعنى: مرّ عليّ تجارب كثيرة، فمثلك ولو كانت جميلة ناعمة، فإني أطلقها غير آسف عليها إذا لم ترضني.

الإعراب: «يا رب»: «يا»: للتنبيه، «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد. **«مثلك»**: «مثل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والكاف: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. **«في النساء»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (مثلك). **«غريرة»**: صفة لمثلك مجرورة على اللفظ. **«بيضاء»**: صفة ثانية لمثلك مجرورة على اللفظ بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«قد»**: حرف تحقيق. **«متعتها»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«بطلاق»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق..

وجملة «متعتها»: في محل رفع خبر للمبتدأ. وجملة «مثلك قد متعتها»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «يا رب مثلك» حيث أدخل «رب» على «مثل»، وهذا يعني أن (مثل) لم تصر معرفة بإضافتها إلى (الكاف).

وزعم يونس والخليل. رحمهما الله، أن «مائة درهم» نكرة؛ لأنهم يقولون: «مائةُ الدرهمِ» التي تَعلم، فهي بمنزلة «عبد الله».

وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهنّ كلِّهنّ أن يكنّ معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب. يدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: «مررتُ بعبد الله ضاربِك»، فجعلتَ «ضاربك» بمنزلة «صاحبك»[١].

وزعم يونس أنه يقول: «مررتُ بزيدٍ مِثْلِك»، إذا أرادوا: «مررتُ بزيدٍ الذي هو معروف بِشَبَهِك»، فتجعلَ «مثلك» معرفة. ويدلُّك على ذلك قوله: «هذا مِثلك قائماً»، كأنّه قال: «هذا أخوك قائمًا». إلاّ «حَسَنَ الوجهِ»، فإنه بمنزلة «رَجُلٍ»، لا يكونُ معرفة. وذاك أنه يجوز لك أن تقول: «هذا الحَسَنُ الوجهِ»، فيصيرُ معرفة بالألف واللام، كما يصير «الرجلُ» معرفة بالألف واللام ولا يكون معرفةً إلاّ بهما.

ومن النعت أيضًا: «مررتُ برجلٍ إمّا قائمٍ وإمّا قاعدٍ»، فقد أَعلمهم أنه ليس بمُضْطَجِعٍ ولكنه شكّ في القيام والقعودِ، وأَعلمهم أنّه على أحدهما.

ومن النعت أيضًا: «مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ»، جُرّ لأنّه نعتٌ، كأَنك قلت: «مررتُ برجلٍ قائمٍ»، وكأنّك تحدّثُ مَن في قلبه أَنَّ ذاك الرجلَ قائمٌ أو قاعدٌ، فقلتَ: «لا قائم ولا قاعد»، لتُخْرِجَ ذلك من قلبه.

ومنه: «مررتُ برجلٍ راكبٍ وذاهبٍ»، استَحقَّهما لا لأن الرُّكوب قبل الذِّهاب. ومنه: «مررْت برجل راكبٍ فذاهبٍ» بَيّنَ أَنَّ الذهابَ بعد الركوب وأنّه لا مُهلة بينهما.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: يصير لفظ المعرفة كلفظ النكرة في موضعين، وأصلهما التعريف، وإنّما دخلهما التنكير على تأويل، وذلك في الأسماء الأعلام التي لا ألف ولامًا فيها، وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين أو تقديره. تقول في الأعلام: «جاءني زيد وزيد آخر»، و «مررت بعثمان وعثمان آخر»، لأن الاسم العلم وإن كان موضوعًا لمعيَّن، إلاّ أنه لما سمَّى به غيره ترادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة، فصار بالمشاركة عامًّا، فأشبه أسماء الأنواع كـ «رجل» و «فرس». فإن أورده المتكلم قاصدًا به من يعرفه المخاطب، فهو معرفة، وإن أورده على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة. وتقول في الأسماء المضافة: «مررت برجل ضاربك وبرجل حسبك»، فهنَّ صفات مضافات إلى معرفة، وهن نكرات لما أنّ التنوين منويّ.

ومنه: «مررتُ برجلٍ راكب ثمّ ذاهبٍ»، فبيّن أنَّ الذهاب بعده، وأنّ بينهما مُهلةً، وجعله غيرَ متّصِل به فصيّره على حِدةٍ.

ومنه: «مررتُ برجلٍ راكعٍ أو ساجِدٍ»، فإِنّما هي بمنزلة: إمّا وإمّا، إلاّ أنّ «إمّا» يُجاءُ بها ليُعْلَمَ أنّه يريد أحدَ الأمرين، وإذا قال: «أو ساجِدٍ»، فقد يجوز أن يُقتصر عليه.

ومنه: «مررتُ برجلٍ راكعٍ لا ساجِدٍ»، لإخراج الشكِّ أو لتأكيد العِلم فيهما.

ومنه: «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جَميلِه»، جُرَّ لأنّه حَسنُ الخاصَّةِ جَمِيلُها، والوجهُ ونحوُه خاصٌّ، ولو كان حَسَنَ العامّةِ لقال حَسَنٍ جميل.

ومنه: «مررتُ برجلٍ ذي مالٍ»، أي: صاحبِ مالٍ.

ومنه: «مررتُ برجلٍ رجلِ صِدْقٍ»، منسوب إلى الصَّلاح. كأنّك قلت: «مررتُ برجلٍ صالحٍ». وكذلك: «مررتُ برجلٍ رجلِ سَوْءٍ»، كأنّك قلت: «مررتُ برجلٍ فاسِدٍ»؛ لأنَّ الصِّدقَ صلاحٌ والسَّوءَ فَسادٌ. وليس الصدقُ ههنا بصدق اللسان، لو كان كذلك لم يجز لك أن تقول: «هذا ثَوْبُ صِدْقٍ وحِمارُ صِدْقٍ»، وكذلك السَّوْءُ ليس في معنى سُؤْتُه[1].

ومن النعت أيضًا: «مررتُ برجلينِ مِثْلَيْنِ»، فتفسيرُ المثلينِ أنَّ كل واحد منهما مِثْلُ صاحبه. ومثل ذلك «سِيّانِ»، و «سَواءٌ».

ومنه: «مررتُ برجلينِ مِثْلِكَ»، أي: كلُّ واحد منهما مِثْلُك، ووجهٌ آخَرُ على أنّهما جميعاً مِثْلُك. وكلُّ ذلك حسن.

ومنه: «مررتُ برجلينِ غيرِك»، فإنْ شئت حملتَه على أنّهما غيرُه في الخِصال وفي الأمور، وإن شئت على قوله: «مررتُ برجلينِ آخَرَيْنِ»، إذا أردت أنّه قد ضَمَّ معك في المرور سِواك، فيصيرُ كقولك: «برجلٍ آخَرَ»، إذا ثُنّي به.

ومنه: «مررتُ برجلين سَوَاءٍ»، على أنّهما لم يَزِيدا على رجلينِ ولم يَنقصَا من رجلينِ. وكذلك «مررتُ بدرهمٍ سَواءٍ».

---

(١) قال السيرافي: «أراد أن يعلمك أنه ليس بفعل فعله الرجل، فيكون نعتًا له، والسوء ههنا بمعنى الفساد والرداءة، وليس من «ساءني يسوؤني». والصدق بمعنى الجودة والصلاح، فإذا قال: «مررت بحمار سوء»، فقد قال: «بحمار ذي رداءة»، وإذا قال: «بحمار صدق»، فقد قال: «بحمار ذي جودة»».

ومنه أيضاً: «مررتُ برجلينِ مُسْلِمٍ وكافرٍ»، جمعت الاسمَ وفرّقتَ النعتَ. وإن شئت كان المسلمُ والكافر بدلاً، كأنّه أجاب منْ قال: «بأيِّ ضربٍ مررتَ»؟ وإن شاء رَفَعَ كأنّه أجاب مَنْ قال: «فما هما»؟ فالكلامُ على هذا وإن لمَ يلفظ به المخاطَبُ؛ لأنّه إنما يَجري كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألْتَه.

وكذلك: «مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ»، إن شئت جعلته تفسيرًا لنعتٍ، وصار إعادتُك الرجلَ توكيدًا. وإن شئت جعلتَه بدلاً، كأنّه جوابٌ لمن قال: «بأيِّ رجل مررتَ»؟ فتركتَ الأوّلَ واستَقبلتَ الرجلَ بالصفة. وإن شئت رفعتَ على قوله: «فما هما»؟

ومما جاء في الشعر فيه الاسم وفُرّق النعتُ وصار مجروراً قوله، وهو رجل من باهِلَة [من الوافر]:

٣١٦ ـ بَكَيْتُ وما بُكَا رَجُلٍ حَلِيمٍ   على رَبْعِين مسلوبٍ وبالِ

كذا سمعنا العربَ تُنْشِده، والقَوافي مجرورةٌ.

ومنه أيضاً: «مررتُ بثلاثةِ نَفَرٍ: رجلينِ مسلمينِ ورجلٍ كافرٍ»، جَمعتَ الاسمَ، وفصّلتَ العدّةَ، ثم نعتَّه وفسّرتَه. وإن شئت أَجريتَه مُجْرى الأوّل في الابتداء فترفعُه، وفي

---

٣١٦ ـ **التخريج**: البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢١١؛ وشرح التصريح ٢/١١٤؛ ومغني اللبيب ٢/٢٥٦؛ والمقتضب ٢/٢٩١؛ والمقرب ١/ ٢٢٥.

شرح المفردات: الربع: المنزل. البالي: الدارس. المسلوب: الذي لم يبق منه شيء.

الإعراب: «**بكيت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**وما**»: الواو اعتراضيّة أو استئنافيّة، «**ما**»: اسم استفهام في محلّ خبر مقدم. «**بكا**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. «**رجل**»: مضاف إليه مجرور. «**حليم**»: نعت «**رجل**» مجرور. «**على ربعين**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«بكيت». «**مسلوب**»: نعت «ربعين» مجرور. «**وبالٍ**»: الواو حرف عطف، «بال»: معطوف على «مسلوب» مجرور.

وجملة: «**بكيت**» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما بكا رجل» اعتراضيّة أو استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «على ربعين مسلوب وبال» حيث نعت المثنّى «بنعتين مفردين «مسلوب» و «بال» مع العطف بالواو.

البدلِ فتجرُّه. قال الراجز، وهو العجاج:

٣١٧ - خَـوَّى علـى مُسْتـويـاتٍ خَمْـسِ   كِـرْكِـرَةٍ وثَفِنـاتٍ مُلْـسِ

وهذا يكون على وجهينِ: على البدل، وعلى الصفة.

ومثل ما يجيءُ في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل، قوله عزّ وجلّ: ﴿قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقاتِلُ في سَبيلِ اللَّه وأُخْرَى كافِرَةٌ﴾[1]. ومن الناس من يَجرّ[2]، والجَرُّ على وجهين: على الصفة، وعلى البدل. ومنه قول كُثَيِّر عَزّةَ [من الطويل]:

٣١٨ - وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ؛ رِجْل صَحيحةٍ   ورِجْـل رَمَـى فيهـا الـزمـانُ فشَلَّـتِ

---

٣١٧ - **التخريج**: البيت للعجاج في ديوانه ٢/ ١٩٩ - ٢٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢.

اللغة: خَوَّى: تجافى في بروكه، ومكَّن لثفناته، وهي ما يلي الأرض من قوائم الجمل. والكِرْكرة: ما يلي الأرض من صدره، فالقوائم مع الكركرة خمس مستويات.

المعنى: وصف جملاً برك متجافياً عن الأرض في بروكه لضمره.

الإعراب: «**خوَّى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**على مستويات**»: جار ومجرور متعلقان بـ (خَوَّى). «**خمس**»: صفة لـ (مستوياتٍ) مجرورة بالكسرة. «**كركرة**»: بدل من «مستويات». «**وثفنات**»: الواو: حرف عطف، «**ثفنات**»: معطوفة على (كركرة). «**مُلْس**»: صفة لـ «ثفنات» مجرورة بالكسرة.

وجملة «خوَّى»: دونما اعتبار لما قبلها ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه) جر (كركرة) وما بعدها على البدل أو عطف البيان القائم مقام النعت.

(١) آل عمران: ١٣.

(٢) أي يجر «فئة» في الآية السابقة، وهذه قراءة الحسن، ومجاهد، والزهريّ، وحميد.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ٩؛ والبحر المحيط ٢/ ٣٩٣؛ وتفسير القرطبي ٤/ ٢٥؛ وتفسير الرازي ٢/ ٤١٤.

٣١٨ - **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ٩٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١١، ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٩٠.

المعنى: كنت كصاحب رجلين تمنيت لو شلت إحداهما حتى لا أبتعد عنها وأبقى ملازماً لها.

الإعراب: وكنت: الواو: حسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **كذي**: الكاف: حرف جر، «ذي»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. **رجلين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **رجل**: بدل مجرور بالكسرة، ويجوز إعرابها بالرفع على الابتداء. **صحيحة**: صفة مجرورة بالكسرة. **ورجل**: الواو: عاطفة، «رجل»: اسم معطوف على «رجل» مجرور =

فأَمّا «مررتُ برَجُلٍ راكعٍ وساجدٍ»، و «مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ»، فليس الوجهُ فيه إلاّ الصفةَ، وليس هذا بمنزلة «مررتُ برجلينِ مُسْلِمٍ وكافرٍ» ولا ما أشبهه، من قِبَلِ أنك تُبعِّض، كأنّك قلت: أحدُهما كذا والآخر كذا، ومنهم كذا، ومنهم كذا.

وإذا قلت: «مررتُ برجلٍ قائمٍ»، و «مررتُ برجلٍ قاعدٍ»، فهذا اسمٌ واحدٌ.

ولو قلت: «مررتُ برجلٍ مسلمٍ وثلاثةِ رِجالٍ مسلمينَ»، لم يَحسن فيه إلاّ الجرُّ[1] لأنك جعلت الكلامَ اسمًا واحدًا حتّى صار كأنك قلت: «مررتُ بقائمٍ»، و «مررتُ برجالٍ مسلمينَ».

وهذا قولُ يونسَ ولو جاز الرفعُ لقلت: «كان عبدُ الله راكعٌ»؛ لأنّك إن شبّهتَه بالتبعيض فالتبعيضُ ههنا رفعٌ، إذا قلت: «كان أَخواك راكعٌ وساجدٌ».

ومثل ذلك: «مررتُ برَجلٍ وآمرأةٍ وحِمارٍ قِيامٍ»، فرّقتَ الأسماءَ وجمعتَ النعتَ، فصار جمعُ النعت ههنا بمنزلة قولك: «مررتُ برَجلينِ مسلمَينِ»، لأن النعت ههنا ليس مبعَّضاً، ولو جاز في هذا الرفعُ لجاز «مررتُ بأخيك وعبدِ الله وزيدٍ قيامٌ»، فصار النعتُ ههنا مع الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد.

وتقول: «مررتُ بأربعة صَريعٌ وجَريحٌ»، لأنّ «الصَّريع» و «الجريح» غيرُ الأربعة، فصار على قولك: منهم صريع ومنهم جريحُ.

ومن النعت أيضًا: «مررتُ برجلٍ مِثْلِ رجُلَينِ»، وذلك في الغَناء والجَزْءِ. وهذا مثلُ قولك: «مررتُ ببُرٍّ مِلْءِ قَدَحَيْنِ»، فالذي يضاف إليه المِلْءُ مِقْيَاسٌ ومِكْيَالٌ ومِثقَالٌ ونحوُه،

= بالكسرة. رمى: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف. فيها: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رمى). الزمان: فاعل مرفوع بالضمة. فشلت: الفاء: عاطفة، «شلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي).

وجملة «كنت...»: بحسب الواو. وجملة «رمى الزمان»: في محلّ جر صفة (رجل). وجملة «فشلت»: معطوفة في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «رجل صحيحة» و «رجل رمىٰ» حيث أبدل المفرد من المثنى (بدل بعض من كل)، على إبدال التفصيل، أو على عطف البيان، ويجوز القطع فترفع بالابتداء.

(١) قال السيرافي: يريد أنّ الاسم الواحد، وإن كان له خبر معطوف عليه خبره، فإنه لا يجوز فيه التبعيض، كما أن صفات الواحد لا يجوز فيها التبعيض في الخبر إذا كان الاسم مثنًى أو مجموعاً، كقولك: «كان أخواك راكع وساجد» على معنى: أحدهما راكع والآخر ساجد.

والأوّلُ مَوْزُونٌ ومَقيسٌ ومَكِيلٌ. وكذلك: «مررتُ برَجلين مِثْلِ رجُلٍ في الغَناء»، كقولك: «ببُرَّيْنِ مِلْءِ قَدَح». وتقول: «مررتُ بَرَجُلٍ أَسَدٍ شِدّةً وجُرأةً»، إنّما تريد مِثْلَ الأَسدِ. وهذا ضعيفٌ قبيح. لأنَّه اسمٌ لم يُجْعَلْ صفةً، وإنَّما قاله النحويُّون، تشبيهًا بقولهم: «مررتُ بزيدٍ أَسدًا شِدّةً».

وقد يكون خَبَرًا ما لا يكون صفةً.

ومثله: «مررتُ برَجُلٍ نارٍ حُمْرَةً».

ومنه أيضًا: «مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ»، و «ما مررتُ برجلٍ كريمٍ بل لئيمٍ»، أَبدلت الصفةَ الآخِرَةَ من الصفة الأولى، وأَشركَتْ بينهما «بَلْ» في الإجراءِ على المنعوت. وكذلك: «مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ»، ولكنه يَجيءُ على النِّسيان أو الغَلطِ، فيتداركُ كلامَه؛ لأنه ابتدأَ بواجب.

ومثله: «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ»، أَبدلتَ الآخِرَ من الأوّل فجرى مجراه[1].

فإن قلتَ: «مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ»، فهو مُحالٌ، لأنّ «لكنْ» لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنّها يُثْبتُ بها بعد النفي. وإن شئت رفعتَ فابتدأتَ على هُوَ فقلتَ: «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٌ»، و «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ»، و «مررتُ برجلٍ صالح بل طالحٌ»؛ لأنَّها من الحروف التي يُبْتَدأُ بها.

ومن ذلك قوله عزّ وجل: ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[2]. فالرفعُ ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجرّ. وإن شئت كان الجرُّ على أن يكون بدلاً على الباء.

واعلم أنّ «بَلْ»، و «لا بَلْ»، و «لكنْ»، يُشْرِكْنَ بين النعتينِ فيُجْرِيانِ على المنعوت، كما أشركَتْ بينهما الواوُ، والفاءُ، وثمّ، وأَوْ، ولا، وإمّا، وما أشبه ذلك.

وتقول: «ما مررتُ برجلٍ مسلِمٍ فكيفَ رجلٌ راغبٌ في الصّدَقة»، بمنزلة: فأَيـنَ راغبٌ في الصدقة.

---

(١) أي: جرت «لكن» مجرى «بلْ».

(٢) الأنبياء: ٢٦.

زعم يونسُ أن الجرّ خطأ؛ لأنَّ «أَيْنَ» ونَحْوَها يُبتدأُ بهنّ، ولا يُضْمَرُ بعدهنّ شيءٌ[1]، كقولك: «فهلاّ دينارًا»، إلاّ أنّهما مما يكون بعدهما الفعلُ. ألا ترى أنّك لو قلت: «رأَيتُ زيدًا فأَيْنَ عمرًا، أو فَهَلْ بشرًا» لم يجز. وقد بُيِّن تركُ إضمارِ الفعلِ فيما مضى. و «لكنْ» و «بَلْ» لا يُبتدآنِ ولا يكونانِ إلاّ على كلامٍ، فشُبِّهْن بـ «إمّا» و «أَوْ» ونحوهما.

وممّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم. وهو القياسُ، لأنَّ «الخَرِبَ» نعتُ «الجُحْرِ» و «الجحرُ» رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ. ألا ترى أنك تقول: «هذا حَبُّ رُمّانٍ». فإذا كان لك قلت: «هذا حَبُّ رُماني»، فأَضفتَ «الرمّانَ» إليك، وليس لك «الرمّانُ» إنّما لك «الحَبُّ»[2].

ومثلُ ذلك: «هذه ثلاثةُ أثوابِك»، فكذلك يقع على «جُحْرِ ضبّ» ما يقع على «حَبِّ رُمّانٍ»، تقول: «هذا جُحْرُ ضَبّي»، وليس لك «الضبُّ» إنّما لك «جُحْرُ ضبٍّ»، فلم يَمنعك ذلك من أنْ قلتَ: «جحرُ ضبّي»، و «الجحرُ» و «الضبُّ» بمنزلة اسم مفرَدٍ، فانجرَّ «الخَربُ» على «الضبّ» كما أضفتَ «الجحرَ» إليك مع إضافة «الضبّ». ومع أنهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أَتبعوا الكَسْرَ الكسرَ، نحوَ قولهم: «بهم وبدارِهِم»[3]، وما أشبه هذا.

وكِلا التفسيرَيْنِ تفسيرُ الخليل، وكان كلُّ واحد منهما عنده وجهًا من التفسير.

وقال الخليل، رحمه الله: لا يقولون إلاّ «هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ»، من قِبَلِ أنّ الضبّ واحدٌ والجحر جُحْرانِ، وإنّما يَغلطونَ إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل وكان مذكّرًا مثلَه أو

---

(١) قال السيرافي: «يريد أنهنّ لا يجرين مجرى حروف العطف التي يعمل فيما بعدهنّ عامل الاسم الذي قبلهنّ. وهذا لا يجوز في حروف الاستفهام لأنهنّ لا يعمل ما قبلهنّ فيما بعدهنّ. لا تقول: «رأيت زيدًا فأين عمرًا، وفهلْ بشرًا». . . و «لكن» و «بلْ» لا يكونان مبتدأين فيُشبَّهْنَ بحروف العطف إذ كنّ لا يُبتدأ بهنّ».

(٢) قال السيرافي: «رأيت بعض النحويين من البصريين قال في «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ» قولاً شرحته وقويته بما يحتمله. زعم هذا النحويّ أنّ المعنى: هذا جحرُ ضبٍّ خربِ الجحر. والذي يقوّي هذا أنا إذا قلنا: «خرب الجحر» صار من باب «حسن الوجه»، وفي «خرب الجحر» مرفوع، لأنّ التقدير: خربَ جحرُه. ومثله ما قاله النحويون: «مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين»، والتقدير: لا قبيح الأبوين. وأصله: لا قبيح أبواه».

(٣) أي أتبعوا كسرةَ الهاء في «هم» كسرة الباء في «بهم» والراء في «وبدارِهم».

مؤنَّثًا. وقالوا: «هذه جِحرَةُ ضِبابٍ خربةٍ، لأنّ الضِّبابَ مؤنَّثةٌ ولأنّ الجِحرَةَ مؤنثةٌ، والعدّة واحدة، فغَلِطوا.

وهذا قولُ الخليل، رحمه الله، ولا نرَى هذا والأوَّل إلاّ سَواءً، لأنّه إذا قال: «هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدِّمٍ»، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبِّ، مثلُ ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبِّ. وقال العجّاج [من الرجز]:

٣١٩ ـ كـأَنَّ غـزل العَنْكَبـوتِ المُـرْمَـلِ

فـ «الغزل» مذكَّر والعنكبوتُ أُنْثَى.

---

٣١٩ ـ التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٨٧، ٨٨، ٩٧، ١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٩٢ (رمل)؛ ولبكير بن عبد الربعي في شرح شواهد المغني ١/ ٤٣٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٣٨؛ والخصائص ٣/ ٢٢١؛ ولسان العرب ١/ ٦٣٢ (عنكب).

اللغة: المُرْمَل: بوزن اسم المفعول أي المنسوج.

الإعراب: «**كأنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**غزل**»: اسمها منصوب بالفتحة. «**العنكبوت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**المرمل**»: صفة مجرورة بالكسرة على الجوار، منصوبة في الأصل على أنها صفة لِـ «غزل» اسم كأن.

والشاهد فيه قوله: «المرمل»: خفض «المرمل» على الجوار، وكان ينبغي أن يكون «المرملَ» لكونه وصفاً للغزل، لا للعنكبوت.

هذا باب ما أَشْرَكَ بين الاسمْين في الحرف الجارّ فَجَرَيا عليه كما أَشرك بينهما في النَّعْت فَجَرَيا على المنعوت

وذلك قولك: «مررتُ برجلٍ وحِمارٍ قبلُ». فالواوُ أَشركتْ بينهما في الباءِ فجريا عليه، ولم تَجعلْ للرَّجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون بها أَوْلَى من الحمار، كأنك قلت: «مررتُ بهما». فالنفيُ في هذا أن تقولَ: «ما مررتُ برجلٍ وحِمارٍ»، أي: ما مررتُ بهما، وليس في هذا دليلٌ على أنّه بَدَأَ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: «مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»، والمَبْدوءُ به في المُرور عمرٌو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما في حالةٍ واحدة.

فالواوُ يجمع هذه الأشياءَ على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلِّمَ يَتكلّم بهذا أَجبتَه على أَيِّها شئتَ؛ لأنها قد جَمعتْ هذه الأشياءَ. وقد تقول: «مررت بزيدٍ وعمرٍو»، على أنّك مررت بهما مُرُورَيْن، وليس في ذلك دليلٌ على المرور المبدوء به، كأنّه يقول: و «مررتُ أيضًا بعمرٍو». فنفْيُ هذا: «ما مررتُ بزيد» و «ما مررتُ بعمرٍو».

وسنبيِّن النفيَ بحروفه في موضعه إنْ شاء الله.

ومن ذلك قولك: «مررتُ بزيدٍ فعمرٍو»، و «مررتُ برجلٍ فامرأَةٍ». فالفاءُ أَشركتْ بينهما في المرور، وجَعلتِ الأوَّلَ مبدوءًا به. ومن ذلك: «مررتُ برجلٍ ثُمّ امرأَةٍ»، فالمرورُ ههنا مُروران، وجَعلتْ «ثُمّ» الأوّل مبدوءًا به وأَشركتْ بينهما في الجرّ.

ومن ذلك قولك: «مررتُ برجلٍ أَو ٱمْرَأَةٍ»، فـ «أَوْ» أَشْركتْ بينهما في الجرّ، وأثبتت المرورَ لأَحَدِهما دون الآخَرِ، وسَوّتْ بينهما في الدّعْوَى.

فجوابُ الفاءِ: «ما مررتُ بزيدٍ فعمرٍو». وجوابُ «ثُمّ»: «ما مررتُ بزيدٍ ثمّ عمرو». وجوابُ «أَوْ» إن نَفيتَ الاسمينِ: «ما مررتُ بواحدٍ منهما». وإن أَثْبَتّ أحدَهما قلتَ: «ما مررتُ بفلان».

ومن ذلك: «مررتُ برجل لا امرأَة»، أشركَتْ بينهما «لا» في الباء، وأحقَّتِ المرورَ للأوّل، وفصلَتْ بينهما عند من ٱلتبَسا عليه، فلم يَدْرِ بأيّهما مررتَ.

هذا باب المُبْدَل من المُبْدَل منه
والمبدل يشرك المبدل منه في الجرّ

وذلك قولك: «مررتُ برجلٍ حِمارٍ». فهو على وجهٍ محالٌ، وعلى وجهٍ حَسَنٌ.

فأَمّا المُحالُ فأَنْ تَعني، أَنَّ الرجلَ حِمارٌ. وأَما الذي يَحسُن فهو أن تقول: «مررتُ برجلٍ»، ثم تُبْدِلَ «الحِمارَ» مَكَانَ «الرجل» فتقولَ: حِمارٍ، إمَّا أن تكون غلِطتَ أو نَسِيتَ فاستَدركتَ، وإمَّا أن يَبْدُو لك أن تُضْرَب عن مرورك بالرجل وتَجعل مكانه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيْرَ ذلك.

ومثل ذلك قولك: «لا بَلْ حِمارٍ».

ومن ذلك قولك: «مررتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ»، وهو على تفسير: «مررتُ برجلٍ حِمارٍ».

ومن ذلك: «ما مررتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ»، و «ما مررتُ برجلٍ ولكنْ حمار»، أبدلتَ الآخِرَ من الأوّل وجعلتَه مكانَه. وقد يكونُ فيه الرفعُ على أن يُذْكَرَ الرجُل فيقال: مِنْ أمرِه ومن أمره، فتقولُ أنت: «قد مررت به، فما مررتُ برجلٍ بل حِمارٌ ولكنْ حمارٌ»، أي: بل هو حمارٌ ولكنْ هو حمارٌ.

ولو ابتدأْتَ كلامًا فقلتَ: «ما مررتُ برجلٍ ولكنْ حمارٌ»، تريد: ولكنْ هو حمارٌ، كان عربيًا؛ أو: «بَلْ حمارٌ»، أو: «لا بل حمارٌ»، كان كذلك، كأنّه قال: «ولكنِ الذي مررتُ به حمارٌ».

وإذا كان قبل ذلك منعوتٌ فأَضمرتَه، أو اسم فأضمرتَه أو أَظهرتَه، فهو أَقْوَى؛ لأنك تُضمْرُ ما ذكرتَ وأنت هنا تُضْمِرُ ما لم تَذكر. وهو جائزٌ عربيٌّ، لأنّ معناه: ما مررتُ بشيءٍ

هو رجل[1]؛ فجاز هذا كما جاز المنعوتُ المذكورُ نحو قولك: «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ».

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾[2]. فهذا على أنّهم قد كانوا ذكروا الملائكةَ قبل ذلك بهذا، وعلى الوجه الآخرِ. والمعرفة والنكرة في «لكنْ» و «بَلْ» و «لا بلْ» سَواءٌ.

ومن المبدَلِ أيضًا قولك: «قد مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ»، إنّما ابتَدأَ بيقينٍ ثمّ جعل مكانَه شكًّا أَبدلَه منه، فصار الأوّلُ والآخِرُ الادِّعاءُ فيهما سَواءٌ، فهذا شبيهٌ بقوله: «ما مررت بزيدٍ ولكنْ عمرٍو»، ابتدأَ بنفيٍ ثم أَبدل مكانَه يقينًا.

وأَما قولهم: «أَمررتَ برجلٍ أَمِ امرأةٍ»؟ إذا أردتَ معنى «أيُّهما مررتَ به»؟ فإنَّ «أَمْ» تُشرِك بينهما كما أَشركتْ بينهما «أَوْ».

وأَمّا: «ما مررتُ برجلٍ فكيف امرأةٌ»، فزعم يونسُ أنّ الجرَّ خطأ، وقال: هو بمنزلة «أَيْنَ»[3]. ومَنْ جَرَّ هذا فهو يَنبغي له أن يقول: «ما مررتَ بعبد الله فلِمَ أخيه»، و «ما لقَيتَ زيدًا مرّة فكَمْ أبا عمرٍو»؟ تريد: فلِمَ مررتَ بأخيه؟ وفكَمْ لقيتَ أبا عمرو؟

واعلم أنّ المعرفة والنكرة في باب الشَّريكِ والبدلِ سواءٌ.

واعلم أنّ المنصوب والمرفوع في الشِّركةِ والبدلِ كالمجرور.

* * *

---

(١) في الطبعة التي اعتمدتها «هو بغل»، والتصحيح من طبعة عبد السلام هارون.

(٢) الأنبياء: ٢٦.

(٣) قال السيرافي: مذهب البصريين أنّ العطف لا يجوز بشيء من حروف الاستفهام؛ فأمّا الكوفيّون فقد أجازوا النسق بـ«أين»، و «كيف»، و «ألا»، و «هلا»، وألزم سيبويه من أجاز النسق بـ«أين»، و «كيف»، وبـ «لمَ»، وبـ «كم»، فقال: ينبغي أن يجيز: «ما مررت بعبد الله فلمَ أخيه»؟ و «ما لقيت زيدًا فكم أبا عمرو»؟ تريد: لمَ مررت بأخيه؟ وكم لقيت أبا عمرو؟ وهم لا يلتزمون ذلك.

فهرس المحتويات

سيبويه وكتابه

* * *